



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الخامس

إشراف - إقالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ، قُلُوا لَا نَعْلَمُ مِنْ كَلِمَةٍ
فُرِّقَ مِنْهُمْ شَايَعَةٌ يَتَخَفَتُهُمْ فِي الدِّينِ وَلِيُنْفِرُوا عَنْهُمْ
إِنَّمَا رَجَعُوا إِلَى اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ »

(سورة التوبة آية ١٢٩)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أحمد بن حنبل ، مسند)

٥
١٢/١٠

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٦ هـ - ١٩٨٦ م

طباعة ذات السلسلة الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والعشئون الإسلامية - الكويت

رسول الله ﷺ: لا تدع غشالا إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا صوته،^(١)

وفي اعتبارنا منقسم الإشراف على إشرافا خلافاً لجمده مفضلاً في كتاب الجنازات من كتب الفقه.^(٢)

إشراف

التعريف :

١ - الإشراف لغة : مصدر أشرف، أي اطلع على الشيء - من أعلى.^(٣)

وإشراف الموضع : ارتفاعه، والإشراف : الدنو والمقاربة.

وتطلقاً من المعنى الأول أضيق لحدوث كلمة إشراف على المراقبة المهيضة.^(٤)

وهو معنى استعمله الفقهاء كالمعاني اللغوية الأخرى. فقد استعملوه في مراقبة ناظر أشرف ولوصي القيم ومن في معناهم.

الإشراف بمعنى العلو :

أ - إشراف القبر :

٢ - لا يحل أن يكون القبر مشرفاً بالاتفاق، لما رواه مسلم وغيره عن أبي الهياج الأسدي قال : قال لي علي بن أبي طالب : ألا أبعثك على ما يعني عليه

ب - إشراف البيوت :

٣ - يباح للإنسان أن يعلو بيئته ما شاء بشرطين : الأول : ألا يضر بهيمة - كمنع النور أو الهواء عن الغير.^(٥)

الثاني : ألا يكون صاحب البناء فعياً، فيمتنع من تطويع بيئته على يده المسلمين، وإن رضي المسلم بذلك، فيتميز البناء، ولئلا يطلع على عمرة المسلم.^(٦) وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الحرية.

الإشراف بمعنى الاطلاع من أعلى :

٤ - يمنع الشخص من الإشراف على دار غيره إلا بإذنه، ولذا لا يمنع من أن يفتح في جداره كوة يشرف منها على جاره وعياله.^(٧)

٥ - أما الإشراف على الكعبة والنظر إليها فهو من حلة القسرات، والساعي بين الصفا والبروة يصعد على الصفا وعلى البروة حتى يشرف على الكعبة،

(١) حديث : لا تدع غشالا إلا طمسته... وأخرج مسلم (صحيح مسلم يتعادل محمد فلا جدلي) ١/٦٦ ط مصر الخليل.

(٢) مطلب كمال المي ١/٩١٠ طبع المكتب الإسلامي، وبيروت (الإكمال ١/٦٦١ طبع شرون، وحاشية طبري ١/٦٤١ طبع مصطفى الحلبي، وحاشية ابن حديد ١/٦٠٦ طبع حاشية ابن حديد ١/٦٠٦ طبع الطبعة المولانية الأولى.

(٣) كسرى الخطيب ٢/٢٢٠، ١/٢٢٠ طبع المكتبة الإسلامية.

(٤) حاشية ابن حديد ١/٦٠٦، والمفني ٨/٥٢٢.

(٥) حاشية ابن حديد ١/٦٠٦، والمفني ٨/٥٢٢.

(٦) حاشية ابن حديد ١/٦٠٦، والمفني ٨/٥٢٢.

(١) لسان العرب، والصحيح، منه. (شرف).

(٢) فقه : المرجع للعالمية منه : (شرف).

كما ذكر ذلك الفقهاء في كتب الحج عند كلامهم على السعي بين الصفا والمروة .

إشراك

التعريف :

١ - الإشراك : مصدر أشرك ، وهو اتخذ الشريك ، يقال أشرك بالله جعل له شريك في ملكه ، ولأسم أشرك .^(١) فإن الله تعالى حكاه عن لقمان : (يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)^(٢) هذا هو المعنى المولد عند الإطلاق .

كما يطلق أيضا على الكفر الشامل لجميع الملل غير الإسلام ، فاشترك أحص من انكسر على الإطلاق العام ، فكل شرك كفر ولا عكس .

كما يطلق الإشراك على مخالطة الشريكين . يقال : أشرك غيره في الأمر أو البيع : جعله له شريكا . كما يقال : شارك الرجلان ، واشتركا ، وشارك أحدهما الآخر .^(٣) وتعني في مصطلحي (تولية ، وشركة) .

الإشراك بالله تعالى :

٢ - الإشراك بالله تعالى جنس تحت أنواع ، وكنه مدموم ، وإن كان بعضه أكثر من بعض ، والشرك له مراتب ، فمنه الشرك الأكبر ، ومنه الأصغر ، وهو الشرك الخفي .

أ - الشرك الأكبر : وهو اتخاذ الشريك لله تعالى في

الإشراف بمعنى المراقبة المهيبة :

٦ - إقامة هذا النوع من الإشراف واجب تحقيفا لمصالح التي هي مقصد من مقاصد الشارح ويتجلى ذلك فيما يأتي :

أ - الولاية : سواء أكانت ولاية عامة كولاية أمير المؤمنين ونفاسي ونحوها ، أم ولاية خاصة كولاية الأب على ابنه الصغير ، كما سيأتي ذلك مفصلا في مبحث (ولاية) .

ب - الوصاية : كالوصاية على المحجور عليه كما هو مبين في مبحث (المحجور) .

ج - القوامة : قوامه الرجل على زوجته ، كما هو مفصل في مبحث (النكاح) .

د - النظارة : كناظر الوقف ، كما هو مفصل في كتاب الوقف من كتب الفقه .

الإشراف بمعنى المقاربة والفتور :

٧ - يترتب على الإشراف بهذا المعنى كثير من الأحكام ، ذكرها الفقهاء في أبواب ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

أ - عدم اكمل الذبيحة إذا دبح بعد أن أشرفت على الموت ، على خلاف وتفصيل مبين في كتاب الفبايع (التذكية) .

ب - وجوب إنقاذ من أشرف على الموت كالغريق ونحوه إن كان من الممكن إنقاذه .

ج - وجوب الانتفاع بالقطعة إذا أشرفت على التلف . كما هو مبين في كتاب (اللفظة) .

(١) لسان العرب والتجميع معناه (شرك)

(٢) سورة لقمان ١٣/١

(٣) شرح الروض مع حاشية الرمل ١/٢٣٢

أخوف ما أخوف على أمي الإشراك بالله، أما إني
لست أقول يعبدون شمسا ولا قمرا ولا ونا، ولكن
أعمالا لغير الله وشهوة خفية.

ما يكون به الشرك :

٣ - يكون الشرك بأمر يتوع الله بحسبها إلى
ما يأتي :

أ - شرك الاستغلال، وهو إيسات الشهيمن
مستقلين كشرك النوبة، أو أكثر من الشهيمن.

ب - شرك التعميش، وهو اعتقاد أن الإله
مركب من آلهة كشرك النصارى القائلين بالآقائيم
الثلاثة وشرك البراهمة.

ج - شرك التقريب، وهو عبادة غير الله ليقرب
إلى الله زلتى، كشرك متقدمي الجاهلية.

د - شرك التقليد، وهو عبادة غير الله تعالى تبعا
للغير، كشرك متأخري الجاهلية.

هـ - الحكم بنسب ما أنزل الله مع استغلال
ذلك : لقول تعالى : (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم
أربابا من دون الله)^(١) وقد ورد وأما إنهم لم يكونوا
يعبدونهم فكيفهم كانوا إذا أعلوا لهم شيئا
استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئا حرّموه فهم لم
يعبدوهم ولكن شرعوا لهم ما لم يأذن به الله.^(٢)

١ - ترجمه المصفي يقول : هذا واحد مذرك. هذا بأن
إسناد ابن ماجه ليس فيه جد الواسد ومن ابن ماجه يتحقق
محمد قزاق محمد الباسي ١٢٠٦/٢ ط جسي الخفي. وسند
أحمد بن حنبل ١٢٢/١ نشر المكتب الإسلامي، والمشمرك
١/ ٣٣٠ نشر المكتب العربي، والفتح كريب في قرب مستند
الإمام أحمد بن حنبل ١٢٢٠/١٩ (٢٢٠/١٩)

(١) سورة التوبة / ٣١

(٢) حديث : وأما إنهم لم يكونوا يعبدونهم فكيفهم كانوا إذا أعلوا لهم
شيئا استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئا حرّموه. أخرجه أحمد
والترمذي وابن جرير وابن سعد، وعبد بن عبد وابن الكلبي =

البرهنة أو عبادته، وهو المراد بقوله تعالى : (إن
الشرك لظلم عظيم)^(٣) ومن ابن مسعود في
الصحاحين قال : وسألت رسول الله ﷺ أي
الذنب أعظم عند الله ؟ قال : أن تعمل لله ندا، وهو
خلقك.^(٤)

ب - الشرك الأصغر وهو الشرك الخفي : وهو مراعاة
غير الله في العبادة، مثل الرياء والتفاخر، لقوله
تعالى : (ولا يشرك بعبادة ربه أحد)^(٥) قال
ابن حجر : زلت فبين يطلب الحمد والأجر
بعبادته وأعماله. وقول رسول الله ﷺ : (إن أدنى
الرياء شرك، وأحب العبيد إلى الله الأكثرية
الأخياء الأخفاء)^(٦) وقوله عليه السلام : (٥) وإن

(١) سورة لقمان ١٣/٢

(٢) حديث : أي الذنب أعظم ؟ ... أخرجه البخاري ومسلم
واللفظ من حديث جسدك بن مسعود رضي الله عنه بفتح
الباري ١/ ٨٩٩ ط السلفية، وصريح علم بفتح محمد قزاق
عبدالله ١/ ٩٠ ط جسي الخفي.

(٣) سورة الكهف / ١١٠

(٤) حديث : (إن أذى الرب شرك ... أخرجه الحاكم وابن ماجه
من حديث صف بن جيل رضي الله عنه مرفوعا بفتح (أ) السير
من الرياء شرك. وإن من عصى الله فقد طرد الله تعالى
بالعبادة، وإن الله يحب الأتقياء الأخفاء الذين إن هابوا لم
ينفقهوا. وإن حضروا لم يدعوا ولم يهرقوا، قلوبهم مصابيح الهدى
يخرجون من كل خير منقلمة، ولعل الحسبك هذا حديث
صحيح الإسناد في ترجمه ونقروا. وقال الحافظ البوسري
تعليله على إسناد ابن ماجه : في إسناده جسدك بن مسعود وهو
ضريف (المشرك ١/ ٢٢٨) نشر دار المكتب العربي. وسنن ابن
ماجه يتحقق محمد قزاق عبدالبقي ١/ ١٢٢٠، ١٢٢١ ط جسي
الخفي.)

(٥) حديث : (إن أخوف ما أخوف على أمي الإشراك بالله ...
أخرجه ابن ماجه بفتح الفظ من حديث شداد بن قوس مرفوعا.
قال الحافظ البوسري : في إسناده عثر بن جسدك. لم أر من
تكلم فيه. وبقي رجال الإسناد كذا. وأخرجه أحمد والحاكم
عن طريق جسدك بن زيد من حديث شداد بن قوس مرفوعا
ضمن نصه قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم =

شريكاً في الأمر أو البيع^(١) فهو بمعنى الإشراك .
إلا أنه عند الإطلاق ينصرف الإشراك إلى : اتخاذ
شريك لله ، ولشريك : اتخاذك للغير شريكاً في
المال أو الأمر .

صفته : (حكمه التكليفي) :

٦ - الإشراك بالله تعالى حرام ، وحكم الأنواع
الخمس الأولى كفر مرتكبها بالإجماع ، وحكم
السادس المحصية من غير كفر بالإجماع ، وحكم
سابع التفصيل ، فمن قل في الأسباب العادية :
إنها تؤثر بطبيعتها فقد حكمي الإجماع على كفره ،
ومن قال إنها مؤثرة (على سبيل الاستقلال) بقوة
أودعها الله فيها فهو فاسق^(٢) .

إسلام المشرك :

٧ - يدعمل المشرك كفره من التكفير في الإسلام
بالتعلق بالشهادتين ، لقول النبي ﷺ : «أمروا أن
أقنن الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قالها
فقد عصم من ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسنه على
الله»^(٣) .

ولم تشترط المذاهب الأربعة إضافة شيء إلى
الشهادتين ، كالشري من كل دين يخالف دين
الإسلام^(٤) إلا في بعض الحالات ، وهناك أمور

و - شرك الأغراض : وهو العمل بغير الله
تعالى .

ز - شرك الأسباب : وهو امتداد التأثير فلا أسباب
العادية^(٥) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الكفر :

٤ - الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب ، منها
الشرك بالله ، ومنها الجحد للنبوة ، ومنها استئصال
ما حرم الله ، ومنها إنكار ما علم من الدين
بالضرورة . أما الشرك فهو خصلة واحدة ، هو اتخاذ
إله مع الله .

وقد يطلق الشرك على كل كفر على سبيل
المبالغة .

فعلى هذا يكون كل شرك كفر ، ولا يكون كل
كفر شركاً إلا على سبيل المبالغة^(٦) .

ب - التشريك :

٥ - التشريك معبود : شرك ، وهو جعلك الغير لئ

= ومن لم يحلم - وأبر الشيخ - وابن مريه ويهفي في سنة اثنا
عشر من حديث من حاتم الطائي قال الزندي . هذا حديث عريب لا
تعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب ، وضيف بن أعين
ليس بمعروف في الحديث . قال عبد القادر الأرناؤوط : فكل في
الرب من حقيقة مولود الفجره الخطري (٦٦٦٤) وربما يقوى
به (تحفة الأصولي) ٤٩٢/٤ ، ٤٩٤ ، والقرن المشهور ٢/٢٣٠ -
٢٣١ . هذه القضية الإسلامية بطهران ، وقصر الطبري بتحقيق
محمود حميد شاكم ١٩٤٩ - ٢١٩ ط دار انصار بعبور .
وجميع الأمراء تحقّق عبد القادر الأرناؤوط ٢٩١/٩ نشر مكتبة
المطوي .

(٦) «تكملة لأبي الجاه ٢/٥٠ ، وتفهيم كتاب الاستغناء
لأبي نعيم ١٤٧ ، وشروح التعليق على طحاوية ص ٨٥ ط
الكتب الإسلامية .

(٧) القروي في اللغة أبي جلال العسكري في اللغة : (إلهاء ،
وشرك)

(١) الصحيح لغير مادة : (شرك)

(٢) التكليف لأبي الجاه ٢/٢١٩

(٣) حديث : أمروا أن أقنن الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .
أخرجوه فيخاري وسلم من حديث عمرو بن عبد الله بن مرفوعاً
(ضع الباري ٢٩٢/٣ ط السليمانية) وصحيح مسلم بتحقيق محمد
نور عبد الباقي ٥١/٦ ، ٥٢ ط جيس المطلي .

(٤) حاشية ابن عسدين ٢٣٥/٢ ، ٢٣٥ ، ٢٨٧ ، وجواهر
الإكمال ٢٢٢/١ ، وحاشية الفيضاني ١٣٠/١ ، ١٣١ ، والمغني

١٢٢/٨ ، ومجابه المحتاج ٢٩٤/٨

وذهب المالكية في المعتمة عندهم إلى منع الاستعانة بالشرك، لكن لا يمنع إذا خرج من تلقاء نفسه.

والرأي الآخر للمالكية - وهو اختيار أصح - أنه يمنع مطلقاً^(١).

أخذ الجزية من المشركين :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الجزية تقبل من أهل الكتاب، لقوله تعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَنِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)^(٢) ، وافقوا كذلك على أخذها من الملحوس، لنص الحديث : « سَأَوْا بِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ »^(٣) ، ولأن لهم شبهة كتاب. وقد وضع رسول الله ﷺ الجزية عليهم.

أما أعدادها هؤلاء، فهم ثلاثة أنواع :

أ - مرتدون :

وهؤلاء لا تقبل منهم الجزية بالإجماع. لأن

(١) حاشية ابن عابد بن ٢٣/ ٢٢٠ ، ولقني ١٩/ ٢٥٩ ط القاسري،
والدميقي ١٢/ ١٧٨ ، ١٦/ ٢١٧

(٢) سورة التوبة / ٢٩

(٣) حديث : « سَأَوْا بِهِمْ ... » أخرجه مالك عن طريق محمد بن علي عن حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه مرفوعاً. قال ابن عبد البر : هذا منقطع لأن محمداً بن علي لم يلق محمداً ولا عبد الرحمن بن عوف ، إلا أن عنده من يعقل من وجوه حسنات. وأخرج الطبراني من حديث السكيت بن يزيد قال القاسبي : إنه من لا أصرفهم. وقال ابن حجر : روى أبو عبد الله في صحيحه من حليفته رضي الله عنه وأولادها أن ولدت أصحلي أخوها الجزية عن الملحوس ما أخذناه (تنوير الحوالك ١٦/ ٢٦٢ نشر مكتبة المشهد الحسيني، وجمع الزواجر ١٦/ ١٢ نشر مكتبة المشهدي، وضع ناري ١٦/ ٢٦١ ط المصنف).

أخرى يدخل بها المشرك في الإسلام، وينظر تفصيل ذلك كله تحت عنوان (إسلام).

نكاح المشرك والمشرقة :

٨ - النكحة الكفار تنفق عليها بينهم لأصل فيها النكحة، وأنهم يقرون عليها^(١) وفي ذلك خلاف وتفصيل موطنه مصطنعي : (نكاح، وكفر).

ولا يختلف نكاح المشركين عن غيرهم من الكفار أهل الكتاب إلا في أن الكافر إذا أسلم وكانت زوجته كتابية فله استدامة نكاحها، وليس له ذلك إن كانت مشركة غير كتابية. وانظر التفصيل تحت عنوان (نكاح).

الاستعانة بالمشركين في الجهاد :

٩ - المراد بالمشرك هنا ما بهم كل كافر، فينظر إن خرج لنكحة: كسائق سيادة ونحوه، فذلك جائز اتفاقاً

أما إذا خرج لقتال فينكح ثلاثاً إجماعاً :

ذهب الجمهور إلى إخراج مطلقاً، سواء كان خروجه بدعوة أم بغير دعوة، واستدلوا على ذلك بأن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حرمه^(٢) كما روي أن صفوان بن أمية خرج مع النبي ﷺ يوم حنين، وهو على شركه، فأسلم له^(٣).

(١) حاشية ابن عابد بن ٢٢/ ٢٨٦ ، وحاشية الدموي ٢٦٨/ ٢ ، وشرح روض الطالب ٢٢/ ١٦٢ ، ولقني ١٦/ ٢١٢.

١١٢

(٢) حديث : « أن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حرمه » أخرجه أبو داود في الرسل كما في نسخة الأشراف (١٣/ ٣٧٩ ط دار الفقه وأهل ابن سببر في تلخيص بالبرهان ١٤/ ١٠٠ ط كثررة الفقه).

(٣) حديث : « أن صفوان بن أمية خرج مع النبي ﷺ يوم حنين وهو على شركه فأسلم له ». أخرجه مسلم (٢٢/ ٧٧٧ ط المصنف).

مأمته^(١) قال الأوزاعي : هي إلى يوم القيامة . كما أجازوه للرسل ، لأن الرسول ﷺ كان يؤمن رسل المشركين ، وقال لرسولي صليبه : «لولا أن الرسل لا تقتل لغفلتكاه»^(٢)

ويكون الأمان من الإمام ، لأن ولايته عامة ، ومن الأمير أن يوجد بإذنه من المشركين ، ومن مسلم مكلف بخيار الحديث الرسول ﷺ : «دعة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» ، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدوه^(٣) . والتفصيل في مصطلح (مستأمن)^(٤) .

صيد المشرك وذبيحته :

١٢ - اتفق العلماء على تحريم صيد المحسوس وذبيحته إلا ما لا دكة له كالسك والجراد ، فإنهم أجمعوا على إباحته .

وحكم مائتة الكفار من عبدة الأوثان والزنادقة وغيرهم حكم المحسوس في تحريم ذبائحهم

(١) سورة التوبة / ٩

(٢) حديث : «لولا أن الرسل لاقتل لغفلتكاه» أخرجه أحمد وأبو داود من حديث تميم بن مسعود الأشجعي . يفظ مغرب . والحديث حكته عنه أبو داود والترمذي . وقال صاحب الفتح الروابي سند جيد . وسند أحمد بن حنبل ١٨٧/٣ ، ٤٨٨ . نشر الكتب الإسلامي ١٣٩٨ هـ . وعيون البصود ٣٨/٣ ط حديث ، والنسخ ط ١٩١٤/٩٢ مطبعة الأولى ١٣٧٠ هـ .

(٣) حديث : «دعة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» أخرجه البخاري من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً . (فتح الباري ٦/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ ط السلفية) .

(٤) ابن عابدين ٢/ ٢٢٧ ، والفي ٨/ ٣٩٨ ، وابن ع ٥/ ٢٠٠ ، ٣٠٦ ، ٤٠٧ ، والفي ٤/ ٢٢٩ ، والسنوني ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ ، وجوامع الإكليل ١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ومدايح الصالحين ٩/ ٤٢٦ ط الإجم

للمرتد كفر بربه بعد ما هدي للإسلام ووقف على محاسنه ، فلا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف .

ب - مشركون من العرب :

وهؤلاء لا تقبل منهم الجزية عند الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض المالكية ، لأن النبي ﷺ نشأ بين أظهرهم ، والقرآن نزل بلغتهم ، فلمعجزة في حقهم أظهر ، ولذلك لا يقبل منهم إلا الإسلام ، فإن لم يسلموا قتلوا ، والراجع عند المالكية أنه تقبل منهم الجزية .

ج - مشركون من غير العرب :

وهؤلاء لا تقبل منهم الجزية عند الشافعية وظاهر مذهب الإمام أحمد ، ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، لقوله تعالى : (فماقتلوا المشركين حيث وجدتموهم)^(١) وقوله ﷺ : وأمرت أن أقتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم ، إلا بحقها^(٢) وعند الحنفية والمالكية ورواية عن الإمام أحمد تقبل منهم الجزية ، لأنه يجوز استرقاقهم ، فيجوز ضرب الجزية عليهم^(٣) .

إعطاء الأمان للمشرك :

١١ - أجاز العلماء إعطاء الأمان للمشرك ليسمع كلام الله ، لقوله تعالى : (وإن أعتد من المشركين استجاراك فآخِزْهُ حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه

(١) سورة التوبة / ٩

(٢) حديث : وأمرت أن أقتل الناس . . . حتى يخرجوه (٧/ ٢٠٠)

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣٧٨ ، والمطبعة ٦/ ١١٠ ، وحاشية السنوني ٢/ ٢٠١ ، ومنه المحتج ٤/ ٢٤٤ ، وروضة الطالبين ٣٠٤/١٠

وحيدهم إلا ما لا ذكاة له كالسمك والجراد، لقوله
 ﷺ وأحللت لنا ميتتان: الحوت والجراد^(١) وقال في
 البحر وهو الطهور ماؤه، الخيل ميتة^(٢).

كما اختلف فقهاء المذاهب على حل صيد الكتابي
 وذهب إلى أنه يفتقر تعالى: (ومنعهم الذين أوتوا

(١) حديث: وأحللت لنا ميتتان الحوت والجراد وأخرجه ابن ماجه
 والسنن له والحداد والشمس وحيد بن حديد والدارقطني وابن حبان
 وابن عساق من طريق يزيد بن مسلم عن ابن عمر مرفوعاً، وقال
 ابن حجر: إسناده ضعيف. وأخرجه البيهقي موقوفاً على
 حيدرة بن عمرو وقال: هذا إسناد صحيح وهو في بعض النسخ
 وصوب الدارقطني أيضاً وقته. قال النووي: هو وإن كان
 الصحيح يفتقر في حكمه المرفوع، إذ لا يعلل من قبل الرائي رستن
 في نسخة ١٠٧٣/٢ ط عيسى الغبي، والدارقطني ٢٧٦/٤،
 ٢٧٧ ط دار المحاسن لطهassen، والسنن الكبير للبيهقي
 ٢٥٩/١، ٢٥٨/٢ ط دائرة المعارف الهندية، والبرقية في
 التوحيد لمحدثات الهندية ٢١٢/١ ط مطبعة الميمنية الجديدة
 ١٢٨٨ هـ، وفيه الظاهر ٢٠٠/١ نشر مكتبة خزانة
 ١٣٥٩ هـ.)

(٢) رد المحتار على الدر المنثور للشمس الدين هادي بن ١٨٩ هـ،
 وهكذا ١٢٧/١ ط المكتب الإسلامي، والنفى ١٨/٢٥٦ هـ،
 ٥٧٠، والدمشقي على نشر تكبير ١٠٣/٢، وبهذه النسخ
 ١٠٩/٨ ط الكتب الإسلامية - دمشق - وحديث: بحر الطهور
 مرفوعاً ١٠٠ روي عن حديث أبي هريرة، ومن حديث جابر، ومن
 حديث علي بن أبي طالب، ومن حديث ثوبان، ومن حديث
 حيدرة بن عمرو، ومن حديث الفرسي، ومن حديث أبي بكر
 رضي الله عنهم كما حديث أبي هريرة فقد أخرجه الزيلعي
 والنسائي وأبو داود وابن ماجه مرفوعاً، قال الترمذي: هذا
 حديث حسن صحيح وصححه البحار لها حكمه من الترمذي
 لمحة الأحوني ٢٢٨/١ - ٢٣٠ نشر المكتبة الشيعية، ومن
 السامي ١٧٩/١ ط المطبعة المصرية بالأزهر، ومنه المسود
 ١٢٦/١، ١٢٧ ط المنصور، رستن ابن ماجه يتخلل محمد فؤاد
 عبدالباقى ١٢٣٦/١ ط عيسى الحلبي، ونسخة لمرة ٩٥ - ٩٦ ط
 دار المشرق، والتلخيص المير ٩/١ - ١٢ ط شركة المطابع العتية
 للتحقيق

الكتاب محل نكاح)^(٣) قال البخاري: علمهم:
 ذبائحهم، وهو المرفوع عن ابن مسعود وأهل
 العلم، وما روي عن قيس بن السكن الأسدي
 قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم نزلتم بفارس من
 النبط، فإذا اشتريتم لحماً فإن كان من يهودي أو
 نصراني فكلوا: وإن كان ذبيحة مجوسي فلا
 تأكلوا»^(٤) وللتنصيل ر - (صيد، ذبائح).

الأشربة

التعريف:

١ - الأشربة جمع شراب، والشراب: اسم لما
 يشرب من أي نوع كان، ماؤه أو غيره، وعلى أي
 حال كان. وكل شيء لا مضغ فيه فإنه يقال فيه:
 يشرب^(٥).

وفي الاصطلاح تطلق الأشربة على ما كان
 مسكراً من الشراب، سواء كان متخذاً من الثمار،
 كالعنب والرطب والتين، أو من الحبوب كالأخطأ أو

(١) سورة المائدة / ٥

(٢) حديث: «إنكم نزلتم بفارس من النبط، فإذا اشتريتم لحماً
 . . . أخرجه عبد الرحمن بن فضالة عن طريق قيس بن السكن
 من حديث حيدرة بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً عليه بقوله:
 «إنكم نزلتم أرضاً لا يهذب بها المسلمون، إنما هم النبط» لم
 قال: «النبط» ولا يدرى. وإنما اشتريتم لحماً فكلوا، فإن كان فيه
 يهودي أو نصراني فكلوا، فإن خضعتهم حل لكم، والعصف
 ١٨٧/١ - ٢٨٨ نشر الكتب الإسلامية؛

(٣) لساق المرفوع، وشاخ المرفوع مع المفسرين في ضبطه، واختار
 المصالح مادة (المرب).

هي ما كان من العنب دون ما كان من سائر الأشياء. ^(١) قال الفيروزيابدي: الخمر ما أسكر من عصير العنب، أو هو عام، والتعميم أصح، لأنها حرمت وما بالذينة خمر عنب، وما كان شرهم إلا البسر والنمر. ^(٢)

وقال الزبيدي يشرح قول صاحب القاموس: (أو عام) أي: ما أسكر من عصير كل شيء، لأن المذاق على السكر وغيره العقل، وهو الذي اختاره الجاهل. وسمي الخمر حراماً لأنها تخمر العقل وتستره، أو لأنها تركت حتى أدرت واختمرت. ^(٣) فعلى القول الأول يكون إطلاق اسم الخمر على سائر الأنثبة المسكرة من باب القياس المعنوي لما فيها من مخمرة العقل. ^(٤)

٤ - اصطلاحاً: اختلف الفقهاء في تعريف الخمر بناء على اختلافهم في حقيقتها في اللغة وإطلاق التسمية، فذهب أهل المدينة، وسائر المجازيين، وأهل الحديث كلهم، والحنابلة، وبعض الشافعية إلى أن الخمر تطلق على ما يسكر قليله أو كثيره، سواء اتخذ من العنب أو التمر أو الحنطة أو الشعير أو غيره ما. واستدلوا بقول النبي ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام». ^(٥)

ويقول عمر رضي الله عنه: «أيها الناس: إنه نزل تحريم الخمر، وهي من خصة: من العنب،

الشعير، أو الخلويات كالعسل - وسواء كان مطبوخاً أو نشأ. ^(٦)

وسواء كان مصروفاً باسم قديم كالخمر، أو مستحدث (كالعرق والشميتيا ... إلخ)، لحديث النبي ﷺ: «ليس من أناس من أمي الخمر ويسمونها بغير اسمها» ^(٧)

أنواع الأشربة المسكرة وحقيقة كل نوع:

١ - تطلق الأشربة المسكرة عند الفقهاء على اختلاف مذاهبهم على تسمين: الخمر، والأشربة الأخرى

النوع الأول: الخمر

التعريف:

٣ - الخمر لغة: ما أسكر من عصير العنب، وسميت بذلك لأنها تخمر العقل. وحقيقة الخمر أنها

(١) تبيين الخطأ ١/٤ ط دار الفرسفة، وتكملة فتح القدير مع الهداية ١/٢٦ ط دار إحياء التراث، وابن علقين ١/٥ ط دار إحياء التراث. والهداية ١/٢٦ ط دار صادر. وسلسلة المسوق مع الشرح الكبير ١/٦٩ ط دار الفكر. ونزول في ١/٨ ط دار الفكر، والتمني مع حاشيت القيسوي وهدية ١/٢٠ ط حبس الخليل. وفي العلاج ١/٨٧ ط مصطفى الحلبي، وبداية العلاج ١/٩، نشر المكتبة الإسلامية، وسلسلة عمل على شرح الشرح ١/٥ ط إحياء التراث، والتمني ١/٨ ط الرياض، وكشاف الشرح ١/٦ ط مكتبة العصر

(٢) حديث: «ليس من أمي الخمر ويسمون بغير اسمها». أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجة من حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً، وفي إسناده مقال، وذكر له ابن حجر شواهد جيدة في التفتيح (صوت الميسود ٣/٣٧٩ ط المكتب، وسنن ابن ماجه ٢/٣٣٤ ط حبس الخليل، وسند أحمد بن حنبل ٢/٣٤٢ ط الفيضة، وفتح الباري ١/٦٠، ٥١، ٥٧ ط السقيفة)

(١) لسان العرب مادة: (خمر).

(٢) القاموس المحيط مادة: (خمر).

(٣) تاج العروس مادة: (خمر).

(٤) روضة الطالب ٨٨ ط المطبعة

(٥) حديث: «كل مسكر طر، وكل طر حرام». أخرجه مسلم

(٦) ٨٨٧ ط الخليل، وأبو داود ١/٨٨ ط حوت جيد.

والتمر، والمسل، والخنطة، والشعير. والخمر ما خلط العقل.^(١)

وأن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصعابة - وهم أهل اللسان - أن كل شيء يسمى خمرًا يدخل في النبي، فلما فرغوا اتخذوا من التمر والربط ولم يخصوا ذلك بالمخمر من العنب، على أن الرجوع من حيث اللغة كما تقدم هو المعموم. ثم على تقدير التسليم بأن المراد بالخمر المتخذ من عصير العنب خاصة، فإن تسمية كل مسكر خمرًا من التشرع كان حقيقة شرعية، وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية.^(٢)

وذهب أكثر الشافعية، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية، وبعض المالكية إلى أن الخمر هي السكر من عصير العنب إذا اشتد، سواء أذف بالزبد أم لا، وهو الأظهر عند الشربلياتي.^(٣)

وذهب أبو حنيفة وبعض الشافعية إلى أن الخمر هي عصير العنب إذا اشتد.^(٤) ونهذه أبو حنيفة وعده بأن يذف بالزبد^(٥) بعد اشتدائه.^(٦)

واشترط الحنفية في عصير العنب كونه نبيًا. يتبين مما سبق أن إطلاق اسم الخمر على جميع أنواع المسكرات عند الفريق الأول من باب الحقيقة، فكل مسكر عندهم خمر. وأما الفريق الثاني والثالث، فحقيقة الخمر عندهم عصير العنب إذا طلى^(٧) واشتد عند الفريق الثاني، وقذب بالزبد عند الفريق الثالث. وإطلاقه على غيره من الأشربة مجاز وليس بحقيقة.

النوع الثاني : الأشربة المسكرة الأخرى

٥ - ذهب جماهير العلماء إلى أن كون كل مسكر خمرًا هو حقيقة لقوية أو شرعية كما علم مما سبق، وجمهور الشافعية الذين ذهبوا إلى أن الخمر ما كان من عصير العنب لا يخالقون الجمهور في أن ما أسكر كثيره فضيله حرام، والاختلاف في الإطلاق بين الجمهور، وأكثر الشافعية لم يغير الأحكام من وجوب الحد عند شرب قليله، والتجاسة وغير ذلك مما يتعلق بالخمر، ما عدا مسألة تكفير مستحل غير الخمر، فلا يكفر منكر

(١) الأثر من مسروفي رحمه الله: دليلا على أنه نزل بتحريم الخمر وهي من خمسة... المسرسة البشاري (١٠/٣٥) - الفتح ط الشافعية، وسلم (١٢١٢/٤) ط الحلبي.

(٢) الفقي (١/١٥٩)، وكتاب القضاء (١/١١١)، وفتاوى (١/٣٦١)، والمروضة (١٠/١٦٨) ط مكتب الإسلامي، والخطابي على سنن أبي داود (٢/٢٦٢)، ط العلمية حلب، وحنبله البشاري على شرح الميزان (٢/١١٢)، وفتح الباري (١٠/٢٨)، الشافعية، وأحكام الأحكام لابن دقيق العيد مع الفتاوى (٣/١٨٣)، (١٨٤)، وغيره الشربلياتي (١/٢٩) وصاحبه ما ط الطبعة البيهية، والخطابي للباجي (٢/١٢٧)، وأحكام القرآن للفريسي (٢٢/٢٧٢)، (٢٧٢/٢)، وفتح القدير للشوكاني (٢/٧٢).

(٣) ابن علقين (٥/٢٨٨)، والشرح الكبير مع حاشية البسوي (١/٣٥٣)، وكشف الاستيعاب (٧/٦٣٦) ط حاكم، والمروضة (١٠/١٦٨)، وبهية المتحلي (٨/٩٠)، وقصير الأوكسي (١/١١٢)، والفتاوى (١/٣٣٢)، والكوسماني شرح البشاري (١٠/١٢٠)، وحنبله الشربلياتي (١/١٦٦) وما بعده.

(٤) الفتاوى: قولي تأليف محمد بن عبد الله بن عيسى (١٠/٢٨٨) (١) ابن علقين (٥/٢٨٨) (٢) قلف بالزبد: ومن يفرغوه (الرجع السابق). (٣) ابن علقين (٥/٢٨٨)، وفتح القدير مع الفتاوى (٢/٢٦٢)، وأسنن للعلامة (١/١٨٨) ط الهيئة بصري، (يعني المتعاطي) (١/١٨٨)، (٤) الفتاوى: الفتاوى من غير ذلك.

(٣) نبيذ الزبيب : وهو النبيذ من ماء الزبيب إذا طبخ لأدنى طبخ وغلي واشتد. (١)
النوع الثاني : ما يتخذ من القتمر أو الرطب (وهو السكن) والمسر (وهو الفضيخ).
وفي حكم هذا النوع الخبطان . وهو شراب من ماء الزبيب وماء القتمر أو السر أو الرطب المختصين إذا طبخا لأدنى طبخ وإن اشتد ، ولا عبرة بذهب اللين. (٢)

التصوع الثالث : نبيذ ما عدا العنب والنمر كالسمل أو اللين أو البر ونحوها. (٣)
هذه هي الأشربة المحرمة عند الحنفية ، أما الخمر فإجماع الأمة ، وأما نبيذ العنب والنمر فيحرم عند أبي حنيفة وأبي يوسف القتمر المسكر منها خلافا للمحمد ، وأما نبيذ العسل واللين والمسر والشعير ونحو ذلك مما صرح عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، بشرط ألا يشرب للهو أو لطلب ، وخالفهما محمد ، ورأيه هو المفسر به عند الحنفية. (٤)
كما سيتضح فيما يأتي .

أحكام الخمر :

١ - المراء بالخمر هنا جميع المسكرات جريا على مذهب الجمهور ، وأحكامها ما يأتي :

حكمه للاختلاف فيه ، كما سيأتي كل ذلك مفصلا .

وتذهب الحنفية إلى أن الخمر التي تجرم قبلها وكثيرها ، ويحد بها ، ويكفر مستحبها ، إلى غير ذلك هي المتخفة من عصير العنب خاصة ، أما الأنبذة عندهم فلا يحد شرابها إلا إذا سكر منها. (١)
والأشربة المحرمة عند الحنفية على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الأشربة المتخفة من العنب وهي :
١ - الخمر : وهي المتخفة من عصير العنب التي ، إذا على واشتد عند أبي يوسف ومحمد ، وقذف بالزبد عند أبي حنيفة . ويقول أصحابنا من عدم اشتراط قذف الزبد (٢) قال الأمة الثلاثة (مالك والشافعي ومحمد). (٣)

ولعصير العنب أنواع بحسب ذهاب جزء منه بالطبخ ، كاللبنق ، والفلاء ، والتلت ، والمصف ، ولا يختلف حكمها كما سيأتي بيانه. (٤)

وفي حكم هذا النوع ما يتخذ من الزبيب ، وهو صفان :

(١) نبيذ الزبيب : وهو أن يترك الزبيب في الماء من غير طبخ حتى تخرج حلاوته إلى الماء ، ثم يشتد ويغلي ويصف بالزبد عند أبي حنيفة ، أو لم يصف بالزبد عند صاحبيه .

(١) الصباغ المنير ، والمفتوح المنية ٥/ ١٠٩ ، ومع القتمر مع المداية ٣٠/ ٣١
(٢) للنهي ٣١٨/ ١ - ٣١٩ ، وبين المفتاح ٤٥/ ٦ ، والبدائع ٢٩/ ١
(٣) البدائع ٢٩٤/ ٦ ، والفتاوى المنية ٥/ ١١٢ ، وابن عابدين ٢٩٦/ ٥ - ٢٩٧ ، والمداية مع فتح القدير ٣١/ ٩
(٤) نفس المراجع .

(١) المداية مع فتح القدير ٣١/ ٩ .
(٢) رد المحتار ٥/ ٢٨٨
(٣) للنهي ٣١٧/ ٨ ، والفتاوى القدوات ٢٨٩/ ٦ ، والسنن مع الشرح الكبير ٣٥٦/ ٤ ، ومن الصباغ ١٨٦/ ١ ، والصباغ المنير ، والسنن البهامة
(٤) الفتاوى المنية ٥/ ١٠٩ ، وابن عابدين مع البحر المحقق ٢٩٠/ ٥ ، وفتح الصباغ ٦/ ٢٩٤ ط - منهم

الأول - تحريم شربها قبلها وكثيرها:

٧ - ثبت حرمة الخمر بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة. أما الكتاب: فهو تعالى: (ثُمَّ الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ).^(١)

وتحريم الخمر كان تدريجاً وبمناسبة حوادث متعديدة، فأنهم كانوا مولعين بشربها. وأول ما نزل سرحاً في التنفير منها قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ) ^(٢) فلما نزلت هذه الآية تركها بعض الناس، وقلوا: لا حاجة لنا فيها فيه إثم كبير، ولم يتركها بعضهم، وقالوا: نأخذ منفعتها، ونترك إثمها. فنزلت هذه الآية: (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) ^(٣) فتركها بعض الناس، وقالوا: لا حاجة لنا فيه يشعلك عن الصلاة، وشربها بعضهم في غير أوقات الصلاة حتى نزلت: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ...) الآية. فصارت حراماً عليهم، حتى صار يقول بعضهم: ما حرم الله شيئاً أشد من الخمر.

٨ - وقد أكد تحريم الخمر والميسر بوجوده من التأكيد منها: تصدي الجملة يأتيها.

ومنها: أنه سبحانه وتعالى قهرها بعبادة الأصنام.

ومنها: أنه جعلها رجساً.

ومنها: أنه جعلها من عمل الشيطان، والشيطان لا يأتي منه إلا الشر فابحث.

ومنها: أنه أمر باعتنائها.

ومنها: أنه جعل الاجتناب من القلاح، وإذا كان الاجتناب فلاحاً كان الارتكاب خيبة ومحنة.

وسبباً: أنه ذكر ما ينتج منها من الزوال، وهو وقوع التعاضد والبعوض من أصحاب الخمر والفساد، وبما يؤدى إلى إلبه من الصلوة عن ذكر الله، وعن مراعاة أوقات الصلاة.

وقوله تعالى: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) من أبغض ما يهين به، كأنه قيل: قد نل عليكم ما يهين من أنسوع الصوارف والمزاح، فهل أنتم مع هذه الصوارف منتهون، أم أنتم حتى مكتم عليه، كأنكم توعظوا ولم ترجعوا. ^(٤)

٩ - وأما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة في تحريم الخمر فليها وكثيره. وقد قال حاكمها العنقه: كل شراب أسكر كثير، حرم قلبه، فيعم السكر من بيع الخمر والزبيب وغيرهما، لما تقدم من الآية الكريمة وللأحاديث الشريفة التالية:

عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «كل شراب أسكر فهو حرام». ^(٥)

(١) - تفسير المفسري ٦/٢٦٤ - ٦٧٥ تفسير دار الكتاب العربي، تفسير الطبري ٦/٢٨٥ وما بعدها مطبعة دار الكتب، وتفسير الطبري ٦/٢٩١ وما بعدها مطبعة المجلد، وتفسير الرازي ٦/٢٩٩ وما بعدها المطبعة البغدادية، وتفسير الأقومسي ٦/١٥٠ وما بعدها المطبعة المصرية

(٢) حديث: «كل شراب أسكر فهو حرام» أخرجه البخاري (١/١١٠) - الفتح - ط السلفية، ومسلم (٣/١٥٨) - ط الحنلي

(١) سورة فلق: ٩٠ - ٩١

(٢) سورة البقرة: ٢١٩

(٣) سورة النساء: ٤٣

فهذه الأحاديث كلها دالة على أن كل مسكر حرام، ومنها ما يدل على تسمية كل مسكر خمرًا، وهو قوله ﷺ: «كل مسكر خمر».

كما يدل بعضها على أن المسكر حرام لعينه، قل أو كثر، مسكر منه شربه أو لم يسكره، وهذا عند الجمهور^(١).

وذهب الحنفية إلى أن النوى من عصير العنب إذا غلى واشتد عند الصالحين، وقذف بالزبد عند أبي حنيفة، هو الخمر التي يحرم شرب قليلها وكثيرها إلا عند الضرورة، لأنها محرمة العين، فيستوي في الحرمة قليلها وكثيرها.

أما عصير غير العنب والشمر، أو المضوخ منها بشرطه، فليس حراما لعينه^(٢) ومن هنا فلا يحرم إلا المسكر منه كما سيأتي تفصيله.

وأما السكر والفضيخ وتبع الزبيب، فيحرم شرب قليلها وكثيرها بإتفاق الفقهاء، لما تقدم من الأحاديث، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «الخمر من هاتين الشجرتين»^(٣). وأشار عليه الصلاة

وقال عليه الصلاة والسلام: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»^(٤).

وعن سعد بن أبي وقاص أنه ﷺ قال: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره»^(٥). وعن النبي ﷺ أنه قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(٦).

وقال عليه الصلاة والسلام: «كل مسكر حرام، وما أسكر منه القرون»^(٧) فعنه الكف من حرام»^(٨).

وعن أم سلمة قالت: «نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر»^(٩).

(١) الحديث قدم (١).

(٢) حديث: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره» أخرجه الدارقطني (١/٢٠٦) ط دار الحديث بالقاهرة، والنسخ (١/٢٠٦) ط المكتبة التجارية، وجموده المصري، في مختصر الفتن (١/٢٧٧) نشر دار المعرفة.

(٣) حديث: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» أشربه ابن ماجه (٢/١٢٥) ط الحلبي، والدارقطني (١/٢٥١) ط دار الحديث بالقاهرة، وصححه ابن حجر في الفتح (١/٢٧٠) ط السلفية.

(٤) الفروق (بفتح شام) مكمل بسبع سنة عشر رطلا، وفروق (بالكوناء) هو ما بسع حانة وعشرين رطلا، وهو المرفوف في الحديث. (الهيئة لابن الأثير ولسان العرب مادة فرق).

(٥) حديث: «كل مسكر حرام، وما أسكر منه القرون» فعنه مكلف عنه حرام. أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان من حديث عاتقة رضي الله عنها، قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقوله السلمي: قال الشريكي: «لعله المرفوف» بالرفع (حرف ليرة ٣/٣٧٩ ط الهند، ونقطة الأحمدي ١/٥٠٧) نشر المكتبة السلفية.

وسواء الشبهة إلى زوجه ابن حبان من ٣٣٦ نشر دار المكتب السلفية، وفي الأوطار (١/١٥٠) ط نشر دار الجيل (١٩٧٣م).

(٦) حديث: «من كل مسكر ومفتر» أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة رضي الله عنها. قال المنذري: «فه شهر بن حوشب وقد الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فتكلم فيه غير واحد. فلهذا

— الشريكي: هذا الحديث «الحق فلا يحتاج به» قال جلال الدين الأرنؤوط عن جامع الأصول: «ولي سنده ضعف وقد حسنه الحافظ في الفتح» كما أن في إسناده الحكم بن عتيبة، زعيم حبان في الفتن؛ كان يدين وقد حسنه (حرف ليرة ٣/٣٧٠) ط اقتصد، وجامع الأصول (١/٩٣) نشر مكتبة الحلواني، وتبويب المنهاج (٢/١٢٢ - ١٢٤) ط دار صادر.

قال الحلواني: «المسكر كل خمر أو دونه فتنور والمسكر في الأعضاء» وبهذا لا شك أنه متفق عليه لجميع أنواع الأشربة السكر (التبويب الكبير ١/١٥٠).

(١) وفي الفتح (١/١٨٧) والنسخ (١/٢٠٦) ط السلفية (١/٢٦٦) وتكملة الفتح (١/١١٢) والتبويب الكبير (١/١٤٠ - ١٤٥).

(٢) فله الألباء: تصح من التمر أو من العنب كما تقدم.

(٣) حديث: «الخمر من هاتين الشجرتين» أخرجه مسلم (١/١٥٧٣) ط الحلبي، وأبو داود (١/٨٦ - ٨٧) ط هرت هبيد =

بحرم شرب قليله وكثيره عند الفقهاء عامة، لأنه إذا ذهب أقل من الثلثين بالطبخ، فالحرام فيه بقاء، وهو ما زاد على الثلث. أما إذا ذهب ثلثه بالطبخ، وبقي ثلثه فهو حلال وإن اشتد عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: بحرم. وهذا الخلاف فيما إذا قصد به التقي، أما إذا قصد به التلهي فإنه لا يجل بالاتفاق. وعن محمد مثل قولها. وعنه أنه كره ذلك، وعنه أنه توقف فيه.

هذا إذا طبخ عصير العنب، فقلنا إذا طبخ المحتبب كما هو، فقد حكم أبو يوسف عن أبي حنيفة أن حكمه حكم العصير لا يجل حتى يذهب ثلثه.

وروى الحسن عن أبي حنيفة أن حكمه حكم الزبيب، حتى لو طبخ أدنى طبخة يكون بمنزلة الزبيب، أي يجل عنه ما دون المسكر وإن لم يذهب ثلثه، لأن طبخه قبل عصره أبعد عن صفة الخمر، فلم يعتبر ذهب الثلثين.^(١)

حكم المطبوخ من العنب أو عصيره :
الأبلة:

١٢ - مذهب جمهور العلماء - كما تقدم - أن ما أسكر من النبيء والمطبوخ، سواء أخذ من العنب أو التمر أو الزبيب أو غيرها بحرم شرب قليله وكثيره، وقد سبق ذكر أدلتهم.

أما عند الحنفية، فقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن المطبوخ من نبيذ التمر ونبيع

والسلام إلى النخلة والكرمة. والذي ها هنا هو المستحق لاسم الخمر، فكان حراماً. هذا إذا كان عصيرهما نبيهاً غير مطبوخ، وعلى واشتد عند الصالحين، وقدف بالزبد عند أبي حنيفة. أما المطبوخ من هذه الأشياء فيسأل حكمه عند الأصناف.

شرب دردي^(٢) الخمر :

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم شرب دردي الخمر، ويحد شربه، لأنه خمر بلا شك، وسواء دردي الخمر أو دردي غيره، وأنه لا فرق بين الجميع، ويحد بالثخين منها إذا أكله.

وذهب الأصناف إلى كراهة^(٣) شرب دردي الخمر، لأن فيه ذرات الخمر المتناثرة، وقليله تكثيرة، ولكن لا يحد شارب الدردي إلا إذا سكره لأنه لا يسي خراً، فإذا سكر منه وجب الحد عليه، كما في شرب الباقى أو المنصف.^(٤)

حكم المطبوخ من العنب أو عصيره :

١١ - إن المطبوخ من عصير العنب أدنى طبخ، بحيث ذهب منه أقل من الثلثين، وكان مسكراً

١ - دهاس: وحصر الأصناف الخمري في التمر والعنب به على هذا الحديث، ومضافهم الجمهور، قالوا: ليس في الحديث حصر، ويصور أن يكون المسكر من غير هذين النوعين. انظر المني ١/٨ - ٣٠٤ - ٣٠٥، والندوة ١/٦، والمجلد ١/٢٢٢، وما بعدها.

(١) دردي الخمر: ما بقي أسفله (ترتيب الفصوص المجلد).

(٢) المرأة والكراهة هنا: كراهة التحريم، وهي ثبوت طلب الكف من القتل بخيل علي (مسلم في باب ١/١ حد ط بولاق).

(٣) القيدان ١/٩٣٦، وبني الحاج ١/١٨٨، والمجلد ١/٢٢٩.

(١) دائع الصناعات ١/٢٩١٦ - ٢٩١٧، والهداية مع فتح القدير ٢/٣٨٠، والدر المختار ١/٢٩٠.

الزبيب أبيض طيبة، يحمل شربه ولا يجرم ولا السكر منه.

وعن محمد رويثان :

الرواية الأولى : لا يحمل شربه، لكن لا يجب الحذر إلا بالسكر.

والرواية الثامنة : قال محمد : لا أحرمه، ولكن لا أشرب منه.

واحتج أبو حنيفة وأبو يوسف لقولها : بأن طليخ العنصر على هذه الصنفه وهي أن يذهب أكل من ثلثه - لا يجرم إلا السكر منه، وإن امتد وقتها بالزبد، إذا غلب على ظنه أن الشرب لا يسكره، وذلك لأنه ليس فيه قوة إلا سكر بفسه.

هذا، وإن حل شرب القليل الذي لا سكر عند أي حنيفة وأبي يوسف ليس مطلقا، ولكنه مفيد شروط هي :

(١) أن يكون شربه للتقوي ونحوه من غرض صحيح.

(٢) أن يشربه لا للهوى والطرب، فلو شربه للهوى والطرب فلهيه وكثيره حرام.

(٣) ألا يشرب ما يغلب على ظنه أنه مسكر، فلو شرب حيث شذ. يجرم الفصح الأخير الذي يحصل السكر بشربه، وهو الذي يعلم يقينا، أو يغلب الظن، أو بالعامة أنه يسكره.^(١)

وهذا كله عند أبي حنيفة وأبي يوسف، كما تقدم، ومنها بقية فقهاء العراق. إبراهيم التيمي من التابعين، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى،

وشريك، وابن شرمه، وسائر فقهاء الكوفيين، وأكثر علماء البصريين، فإهم قالوا: إن المحرم من غير الحصر من مثمر الأبنية التي يسكر كثيرها هو السكر نفسه، لا العن، وهذا وإن هو في الطبرخ منها.^(٢)

١٣ - ودليل أبي حنيفة ومن معه من السنة ما يأتي:^(٣)

أ- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «أني شبيذ فسمه، فقطب وجهه لشمه، ثم دعا بهاء فسمه عليه وشرب منه».^(٤)

ب- إن النبي ﷺ قال: «لا تشدوا الزهوا»^(٥) والرضع جميعا، ولا تخذوا الرطب والزبيب جميعا، ولكن تشدوا كل واحد منهما على حدته وفي لفظ البخاري ذكر التمردن الرطب.^(٦) قالوا: وهذا نص على أن اتخذ من كل واحد منهما صاح.

ج- عن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن السكر والزبيب أن يخلط بينهما، يعني في الاستعداد، وزاد في روايه أنه قال: «من شربه منكبه»

(١) حاشية ابن عسدين مع الدر المختار ٥/ ٢٩١ - ٢٩٢، والحاشية مع فتح القدير ٩/ ٢٧، وبداية المجتهد ١/ ١٨٧.
(٢) زاد المعاد ٩/ ٢٩٢، وبالمعتمد، وأخيرا مع فتح القدير ٩/ ٣٣٢، وبمبسوط ٥/ ٢٦ وما بعدها.

(٣) حديث، وأن النبي ﷺ: «أني شبيذ»، أخرجه الدارقطني ٤٦/ ٢٦٤ ط دار المحاسن، والبيهقي ٤/ ٣٠٤ ط دار المعارف الشرقية، وخلفه الدارقطني، وظل البيهقي نفسه.
(٤) الزهر: سرة التخل إذا خلص ثوبا إلى الخمرة أو العذرة (المصباح).

(٥) حدث ولا تغفلوا الزهر - أخرجه مسلم ٢٣/ ١٥٧ ط الحلبي، وأخرجه البخاري بمط: «من أن يجمع بين قشر والزهر». ل. ١٠ - ٦٧/ ٦٠ - الفصح ط السبعة.

(٦) بدائع السالك ٩/ ٢٩٢، وحاشية ابن عسدين مع الدر المختار ٥/ ٢٩٢ - ٢٩١.

مثل طلاء الإسفل. ثم أمر بشربه. وكان علي يوزق
الإناس طلاء يقع فيه الذباب. فلا يستطيع الخروج
منه. أي الخلاوة.

حكم الأشربة الأخرى :

١٥ - تقدم أن مذهب جمهور العلماء تحريم كل
شراب مسكر قبله وكثيره. وعلى هذا فإن الأشربة
المتحدة من الخبث والعلل واللبس والثنين ونحوها
يحرّم شرب فليها إذا أسكر كثيرها. وهذا قول
عمدتين أحسن من الخفية وهو المفق به
عندهم. ^(١) وذلك للإدانة للتقدم من أن وكل
شراب مسكر محرّم وكل محرّم حرام. وعبر ذلك

ورأي الجمهور مروى عن عمر، وعلي، وابن
مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وسعد بن أبي
وقاص، وأبي بن كعب، رأس، وعائشة، وابن
عبّاس، وجبريل بن عبد الله، والعمان بن بشير،
ومعاذ بن جبل، وغيرهم من فقهاء الصحابة رضي
الله عنهم.

وبذلك قال ابن المنجب، وعطاء، وطاووس
ومجاهد، والقاسم، وقناة، وعمر بن عبد العزيز،
وأبو ثور، وأبو عبيد، وإسحاق بن راهوي،
والأوزاعي، وجمهور فقهاء الحجاز، وجمهور
المحدثين عن فقهاء التابعين ومن بعدهم. ^(٢)

تخصيلات بعض المذاهب في بعض الأشربة :

١٦ - اختلف المالكية والشافعية والحنابلة في حكم

(١) البدائع ٢/٢٥٦، وتبيين الحقائق ١/١٦٧ - ١٦٨، وابن عثيمين
٢٩٢، ٢٩٣/٥

(٢) المصنف ٨/٣٠٨، معجم المصنفين والمؤلفين ٦/٤٦٨، ومغني المحتاج
١/١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، والنظر على أصولها ٣/١٤٧، ونزاهة

فليشربه ربياً فرداً، وقراً فرداً، وسراً فرداً. ^(١)
د - واستدلوا على إباحة الخبيثين بآرونة
عائشة وهي الله عنها قالت: وكنا ننشد لرسول الله
ﷺ في سقاء، فنأخذ فحضة من ثمره، ونقصه من
رأسه، فنطرحها فيه، ثم نصب عليه لثاً فنتبذه
غداً فيشربه عشية. وننشد: عشية فشربه
عشوة. ^(٢)

١٤ - وأدلتهم من الآثار :

أ - ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى
عمر بن ياسر رضي الله عنه: إني أتيت بشرف من
الناس طبع حتى ذهب لكاه وبقي لكاه، فذهب منه
شيطانه وريح جسونه، وبقي طيبه وخلانه، فمهر
المسلمين قلبك، فليتوسعوا به في أشربتهم. ^(٣)
فقد نص على أن لا تذهب لكاه على التلح حرم، وأشار
إلى أنه ما لم يذهب لكاه فالقوة المسكرة فيه قائمة،
ورخص في الشراب الذي ذهب لكاه وبقي لكاه.

ب - ما روي أيضاً عن عمر رضي الله عنه أنه كان
يشرب النبيذ الشديد، وأنه هو وعلي وأبو عبيدة بن
الأحراب ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وأبو موسى
الأشعري أحلوا الخمر. وكانوا يشربونه. وهو:
ما ذهب لكاه وبقي لكاه، يقال عمر: هذا الخمر.

(١) حديث أبي سعيد رضي الله عنه: أن النبي ﷺ دس من النمر
، وأخرج مسلم (٣/١٥٧)، ١٥٨، ط الحلي.

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها، وأخرج ابن ماجة (٢/١٦٦)،
ط الحلي، وأحمد المسوكاني في التلح بجهالة الحد ورواه.

(٣) ط الحلي.

(٤) نيل الأوطار ٨/١٩٧، والذخيرة ١/٢٩١، ٢٩٢، واللبسوط
٢/٢٤٤ وما بعدها.

ب - الشبذ^(١) غير المسكر :

١٧ - قال الحنابلة وغيرهم : لا يكره إذا كانت مدة الابتذال قريبة أو بعيدة. وهي يوم وليلة. أما إذا بقي الشبذ مدة يحتفل فيها إخصاءه إلى الإسكار، فإنه يكره، ولا يثبت التحريم عند المالكية والشافعية إلا بالإسكار، فلم يعتبروا المدة أو الغليظ^(٢). ولا يثبت التحريم عند الحنابلة ما لم يعمل العصير، أو نغص عليه مدة ثلاثة أيام متواليها.

وإن طبع العصير أو لببذ قبل فورانه واستداده، أو قبل أن نغص عليه ثلاثة أيام حتى صار غير مسكر كالخبز، ونحوه من شربيات، والمزب الخروب، فهو مباح، لأن التحريم إنما ثبت في المسكر، ففي ما عداه على أصل الإباحة^(٣). واستدلوا بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يفتح له المزب، يشربه اليوم والمعدة بعد الغد إلى مساء الثالثة، ثم يأمره فيسقى أو يهرق^(٤).

الابتذال في الأوعية :

١٨ - الأتقاء : اتخاذ الشبذ المباح، وقد اتفق الفقهاء على أنه يجوز الابتذال في الأوعية المصنوعة من حديد، وهي الأسقية، واختلفوا فيما سواها

بعض الأشربة غير المسكرة في تصديرهم، كالخيلطين. والشبذ. والنفثاج.

أ - الخيلطان :

ذهب المالكية إلى تحريم الخيلطين من الأشياء التي من شأنها أن تغفل الانتباه، كالبر والصب. والتصر والزبيب ولو لم يشند، لأن الرسول ﷺ نهى أن يبدأ الرطب والبر جميعاً^(١). والتي يفضي التحريم، إذا لم يكن هنالك قرينة صرفة إلى جبر ذلك كالكرامة. أي أحذا يظفر هذا الحديث وغيره بحرم الخيلطان، وإن لم يكن الشرب منه مسكراً سدا للدرع^(٢).

وقال الشافعية : يكره من غير المسكر المنصف، وهو ما يعمل من تمر ورطب، والخيلط وهو ما يحصل من سرور رطب، لأن الإسكار سريع إلى ذلك سبب الخلط قبل أن يتميم، فيظن المشروب أنه ليس بمسكر، ويكون مسكراً، فإن أس سكره ولم تكن فيه شدة مغرية فيحل^(٣).

وقال الحنابلة : يكره الخيلطان، وهو أن ينفذ في الماء شيطان، لأن النبي ﷺ نهى عن الخيلطين^(٤). وعن أحمد - د - الخيلطان حرام، قال القاضي. يعني أحمد بقوله : «هو حرام». إذا اشتد وأسكر، وهذا هو الصحيح إن شاء الله، وإنما نهى النبي ﷺ لعنة إيسارعه إلى المسكر المحرم، فإذا لم يوجد لم يثبت التحريم^(٥).

(١) وأضيفت عدم تحريمه (ف ١٦).

(٢) المتن على الوجه ١١٩/٢، وبداية المجتهد ١٨٧/١ وسددها نشر مكتبة الكائنات الأزهرية.

(٣) مسي المحتاج ١٨٧/٤.

(٤) وأضيفت عدم تحريمه (ف ١٦).

(٥) المتن ٣١٨/٨ وما بعدهما. وكشفت الخلل ٩٦/٦ وما بعدهما.

(١) هو ما يلقى من عصير أو الرطب ونحوهما، أو المصير في الماء فكيف من عصير مشروط إلا ببعض عليه ثلاثة أيام، ولا حرم، كما يفتح في باقي النعم الوسط ملك نيل.

(٢) نروضة ١٦٨/١٠، والمبدؤة ٢٦٣/٦، وبداية المجتهد ٤٩٠/٢.

(٣) المتن ٣١٧/٨، ٣١٩.

(٤) حليلت وأن النبي ﷺ كان يفتح. والمصحة مسلم (٣٠٨٩/٣) ط الحنفية.

ولا تشربوا مسكراً، من شاء أوكى صفاء على
وشم. (١)

والتقوى بنسخ الانتباه في الأوعية المذكورة هو
قول جمهور الفقهاء، ومنهم الشافعية والحنابلة في
الصحيح عندهم، فلا يجرم ولا يكره الانتباه في أي
وعاء. (٢)

وقال جماعة منهم ابن عمر وابن عباس ومالك
واسحاق: يكره الانتباه في الدباء والمزقة، وعليهما
اقتصر مالك، فلا يكره الانتباه في غير الدباء
والمزقة. وكره أحمد في رواية والثوري الانتباه في
الدباء والختم والتقير والمزقة، لأن النبي ﷺ نهي
عن الانتباه فيها، فالنهي عند هؤلاء باق، سدا
للزنازع، لأن هذه الأوعية تفعل شدة النبيذ.

حالات الاضطراب :

١٩ - ما سبق من تحريم الخمر أو الأبنسة عند
الإسكان إنما هو في الأحوال العادية. أما عند
الاضطراب فإن الحكم يختلف، ويصرخص شرعاً
بتناول الخمر، ولكن بتمييزه الشرعي الذي تباح به
المحرمات، كضرورة العطش، أو الغصص، أو
الإكراه، فيتناول انفسط بقدر ما تنطفئ به

فذهب الحنفية إلى جواز الانتباه في كل شيء
من الأواني سواء الدباء (١) والختم (٢) والمزقة (٣)
والتقير (٤) وغيرها، لأن الشراب الحاصل بالانتباه
فيها ليست فيه شدة مطربة، فوجب أن يكون
الانتباه في هذه الأوعية وغيرها مباحاً. وما ورد من
النهي عن الانتباه في هذه الأوعية منسوخ بقوله
ﷺ: «كنت نهيتكم عن الأشربة في ظروف الأدم،
فأشربوا في كل وعاء، غير ألا تشربوا مسكراً» وفي
رواية نهيتكم عن الظروف، وإن ظرفاً لا يحمل شيئاً
ولا يجرمه، وكل مسكر حرام (٥)، فهذا إتيان صريح
عن النبي عنه فيما مضى، فكان هذا الحديث
نافعاً للنهي.

ويدل عليه أيضاً ما روى أحمد عن أنس، قال:
«نهي رسول الله ﷺ عن النبيذ في الدباء والتقير
والختم والمزقة» (٦)، ثم قال بعد ذلك: «وَأَلَا كُنْتُ
نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ فِي الْأَوْعِيَةِ، فَأَشْرَبُوا فِيهَا شَتَبَهُ»

(١) كَلْبَاءُ يَطْمَأَنِّدُ الدَّاءَ وَيُسَبِّدُ لَهُ، وَالْوَحْدَةُ دِبَاعَةٌ، هِيَ ظُفْرَةٌ
طَلِقَتْ بِالْمَعْرُوفَةِ وَعَدَا. (المصباح للترمذي: ١٠١١)

(٢) الْخَتَمُ: جَرٌّ مَبْعُودٌ خَطِيرٌ، كُنْتُ أَحْمِلُ الْخَمْرَ فِيهَا إِلَى الدَّيْبَةِ
(التهذيب لابن حجر).

(٣) الْمَزَقَةُ: الْفَرْجَةُ الظَّلِيلُ الْمَزَقَةُ وَهِيَ الْفَرْجُ، وَهُوَ مَا يَجْعَلُ التَّصْبِرَ فِي
الْخَمْرِ سُرْعاً وَالْمَصْبَاحَ لِلتَّرْمِيحِ. (التهذيب).

(٤) التَّقِيرُ: غَشِيَةٌ تَغْشَى الْخَمْرَ كَتَشْبِيقِهَا وَتَقْطَعُ وَيَدُلُّ فِيهَا (المصباح
للترمذي: ١٠١٢).

(٥) حَدِيثٌ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ...» وَفِي
رَوَايَةٍ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ... وَإِنْ الظُّرُوفُ أَوْ ظُرُوفٌ لَا يَحْمِلُ
شَيْئاً وَلَا يَجْرِمُهُ، وَكُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ أَخْرَجَهُ سَلَمٌ ١٥٨٥/٣ ط
المطبع.

(٦) حَدِيثٌ: «نَهَى عَنِ النَّبِيذِ فِي الدَّبَاءِ وَالتَّقِيرِ وَالْخَتَمِ وَالْمَزَقَةِ»
أَخْرَجَهُ سَلَمٌ ١٥٧٩/٣ ط المطبع.

(١) أي من شاء ربط بالخط لم يفت: (وعاء المصنوع من الجلد)
للحفظ، مع أن له ضرباً حرماً، فيحصل جزءه نكحاً، والرجل
عليه إزارته لم يمتثل (في الأوطار ١٨/ ١٨٣).

وحديث: «أَلَا كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ فِي الْأَوْعِيَةِ...»
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٨١/٢ ط (المنهاج) من حديث ابن الرستم، وقال
الذهبي في التلخيص (١٦٣/٥) ط (المندرج): «فيه يحيى ابن جندب
الجبلي، وهو ضعيف عند الجمهور». وابن الرستم في آخره.

(٢) التلخيص على الموطأ ١٨/ ١٦٨، وعلية للجهني ٢٩٠/ ١ - ٢٩١،
والطحاوي ٣١٢/ ٨، والتمهيد ٣٦٣/ ٨

وهي من قبيل الرخصة الواجبة عند الشافعية.^(١)
أما شرب الخمر لدفع العطش، فذهب الحنفية - وهو قول يقابل الأصح عند الشافعية - إلى جواز شربها في حالة الضرورة، كما يباح للمضطر تناول الميتة والخنزير، وفيدها الحنفية يقولون: إن كانت الخمر ترد ذلك العطش^(٢) ومفهوما أنها إن لم ترد العطش لا يجوز.

ونذهب المالكية - وهو الأصح عند الشافعية - إلى تحريم شربها لدفع العطش، قال للمالكية: لأنها لا تزيد العطش، بل تزيد حراره فحاروتها ويسوتها.^(٣) وبعيد الجنبالة حرمة شربها بكونها صرفاء أي غير مزوجة بما يروي من العطش، فإن مزجت بما يروي من العطش جاز شربها لدفع الضرورة.^(٤) وأما ضرورة النداء في فسياتي بيانها في أواخر هذا البحث.

(الثاني) من أحكام الخمر: أنه يكفر مستحلها:
٢٢ - فقد ثبتت حرمة الخمر بتدليل قطعي، وهو القرآن الكريم والسنة والإجماع، كما سبق. فمن استحلها فهو كافر مرتد حلال الدم والمال.^(٥) وللتفصيل في ذلك انظر مصطلح: (ردة).

الضرورة، وهذا ليس مجعدا على جميعه، بل فيه خلاف بين الفقهاء على النحو التالي:

أ - الإكراه:

٢٠ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز شرب الخمر عند الإكراه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١) إلا أن الشافعية مع قولهم بالجواز ألزموا شرب الخمر عند الإكراه - وكل أكل حرام أو شارب - أن يتقاه إن أطافه، لأنه أيسح شربه للإكراه، ولا يباح بقله في البطن بعد زوال السبب.^(٢) ولزيادة التفصيل راجع مصطلح: (إكراه).

ب - التفحص لو العطش:

٢١ - يجوز للمضطر شرب الخمر إن لم يجد غيرها (ولو ماء نجسا) كما صرح به المالكية والحنابلة لإساقعة لقمة غص بها. باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة، خلافا لابن حرة من المالكية الذي يرى أن ضرورة التفحص تدرك الحد ولا تمتنع أخرومة. وإنها حلت عند غيره من الفقهاء لدفع التفحص إنقاذاً للنفس من الهلاك، والسلامة بذلك قطعاً،

(١) الفتاوى الهندية ٤١٢/٥. والسنن مع الشرح للكبير ٣٥٢/٤. والفتاوى البدوية ٢٨٩/٦. والخطب ٣٨٨/٦. والحرثي على خليل ١٠٨/٨. وكشاف القناع ١١٧/٦. والإحصاف ٢٢٦/١٠. ومضي الحاج ١٨٨/٤.
(٢) الفتاوى الحنفية ٤١٢/٥. ونهاية الحاج ١٢/٨.
(٣) السنن مع الشرح الكبير ٣٥٢/٤. والفتاوى البدوية ٢٨٩/٦. والخطب ٣٨٨/٦.
(٤) كشاف القناع ١١٧/٦.
(٥) الفتاوى الهندية ٤١٠/٥. ونهاية الحاج مع فتح القدير ٢٨٨/٦. والمظني ٣٠٣/٨. ٢٠٢٥. وشرح روض الطالب ١٥٨/٤.

(١) حديث: «إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه ابن ماجة ١٠٩٩/١ ط (المظني) وصححه ابن رجب. اختل في جامع العلوم والحكم (ص ٣٥٠ ط المنصور).
(٢) السنن مع الشرح الكبير ٣٥٢/٤. والفتاوى البدوية ٢٨٩/٦. والخطب ٣٨٨/٦. وكشاف القناع ١١٧/٦. ونهاية الحاج ١٠٠/٨. والفتاوى البسريزية جامل الحنفية ١١٧/٦. وحاشية ابن عابدين ٨٨/٥.

وقد أجمع الصحابة ومن بعدهم على جلد شارب الخمر، ثم اختلفوا في مقدار ما بين أربعين أو ثمانين. والجمهور على القول بالثمانين^(١) وتفصيله في (حد الشرب).

وعلى هذا يجد عند الجمهور شارب الخمر سواء أسكر أم لم يسكر، وكذا شارب كل مسكر، سواء أشرب كثيرا أم قليلا. والمضى به عند الحنفية أنه يجد من شرب الخمر غلبها أو كثيرها، وكذا يجد من مسكر من شرب غيرها.^(٢)

ضابط المسكر :

٢٤ - ذهب إلى الكيفية والشافعية والحنابلة وصاحبا أبي حنيفة وغيرهم إلى أن السكران هو الذي يكون غالب كلامه الهذيان، واختلاط الكلام، لأن هذا هو السكران في عرف الناس وعاداتهم، فإن السكران في متعارف الناس اسم لمن هذى، وإليه أشار الإمام علي رضي الله عنه بقوله: ^(٣) وإذا سكر هذى، وإذا هذى اقترى. وسند المقرئ ثانون.

فحد المسكر الذي يمنع صحة العبادات، ويرجى الفسق على شارب التنبؤ ونحوه هو الذي

هذا، وإن المسكر التي يكفر مستحلها هي ما اتخذ من عصير العنب، أما ما أسكر من غير عصير العنب التي فلا يكفر مستحلها، وهذا محل الاتفاق بين الفقهاء، لأن حرمتها دون حرمة الخمر اثباته بدليل قطعي، وهذه ثبتت حرمتها بدليل ظني غير مقطوع به من أخبار الأئمة عن النبي ﷺ وآثار الصحابة^(٤).

(الثالث) عقوبة شاربها :

٢٣ - ثبت حد شارب الخمر بالنسبة، فقد وردت أحاديث كثيرة في حد شارب الخمر، منها ما روي عن أنس وأن النبي ﷺ أني برجل قد شرب الخمر، فجلفه بجريرتين نحو أربعين. قال : وفعله أبو بكر، فلم كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن : أخف الحدود ثمانون، فأمر به عمر.^(٥)

وعن السائب بن يزيد قال : كنا نؤتى بالشارب في عهد رسول الله ﷺ، وإمرة أبي بكر، فصعدوا من خلافة عمر، فنضموا إليه بأربعة وثمانين وأرديننا، حتى كان آخر إمرة عمر، فجعل أربعين. حتى إذا عتوا وأسفروا جلد ثمانين.^(٦)

(١) حاشية ابن حبيب مع قدر المختار ٢٨٩/٥، والمواهب اللدنية ٢٩٠/٦، ومغني المحتاج ١٨٧/٤، والمغني ٣٠١/٨ وما بعدهما، وأمل الأوتار ١٦٦/٧ وما بعدهما.

(٢) بدائع المحتاج ٢٩٣/٦ وما بعدهما، وتبيين الحقائق ٤٨/٩، ٤٧، ومغني المحتاج ١٨٧/٤، والمغني ٣٠٤/٨ وما بعدهما، والسنن على شرح الكبير ٣٨٦/٤، وابن حبيب ١١٢/٣ - ١١٣، ٢٨٩/٥، ٢٩٣.

(٣) أسكر على رضي الله عنه إذا سكر هذى. إرواه مالك في الموطأ ٨٩٢/٢ (ط الحنفية)، وأحمد ابن حنبل في المصنف ٧٥/٤ (ط دار المسكن).

(٤) الفتاوى القدسية ٤١٠/٥، والنداء مع تكملة فتح القدير ٩٨/٩، والمغني ٣٠٣/٨، ٣٠٤، وشرح روضة الطالب ١٥٨/٤، وحاشية الطائفي على شرح المباني ٢٠٢/٤، ومغني المحتاج ١٨٩/٤، والمغني ٢٩١/٧، وله أن الظاهرية بكفرون مستحل النبي ككفر مستحل المسكر لجميع عليه.

(٥) حديث أنس : أن النبي ﷺ أني برجل. والعرجة مسلم ١٣٣٠/٢ (ط الحنفية).

(٦) حديث السائب بن يزيد قال : كنا نؤتى بالشارب... لعرجة البخاري ٦٦/١٢ - المفتح ط السلفية.

يقامنه على الشارب بواسطة الشهادة أو الإقرار أو
القي، ونحوها تفصيله في حد شرب الخمر. وانظر
مصطلح (إثبات).

حرمة تملك وتملك الخمر :

٢٦ - يحرم على المسلم تملك أو تملك الخمر بأي
سبب من أسباب التملك الاختيارية أو الإرادية،
كالبَيْع والشُرَاء والهبة ونحو ذلك، لقوله عليه
«الصلاة والسلام» : «إن الذي حرم شرها حرم
بيعها»^(١).

وعن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :
«إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
والأصنام»^(٢).

أما إذا كان التملك للخنس بسبب جهري
كالإرث، فإنها تدخل في ملكه وتورث، كما إذا
كانت ملكاً لذي فأسلم، أو تخمس عند المسلم
عصير العنب قبل تحمله، ثم مات والخمر في
حوزته، فإنها تنقل ملكيتها إلى ورثته بسبب غير
إرادته، فلا يكون ذلك من باب التملك والتملك
الاختياري النهي عنه.

ونبني على ما تقدم أن الخمر هل هي مال لو
٢٧ - اختلف العلماء في ذلك :

فذهب الخنفة إلى الأصح عندهم، والمالكية إلى

يجمع بين اضطراب الكلام فيها وإفهامها، وبين
اضطراب الحركة مشياً وقِياماً، فيتكلم بلسان
منكسر، ومعنى غير منتظم، ويتصرف بحركة
مختط، ومشي متبايل، وما زاد على ذلك مما يذكره
الإمام أبو حنيفة فهو زيادة في حد السكر أي
مقداره^(٣).

وذهب أبو حنيفة إلى أن السكر الذي يتلذ به
وجوب الحد هو الذي يزيل العقل بحيث لا يفهم
السكران شيئاً، ولا يعقل منطقاً، ولا يفرق بين
الرجل والمرأة، والأرض والسماء، لأن الحدود يؤخذ
في أسبابها بأفصاها، تداء للحد، لقوله عليه
«الصلاة والسلام» : «اتردوا الحدود عن المسلمين ما
استطعتم»^(٤).

وقول الصاحبين أبي يوسف ومحمد ما إن أكثر
لشايخ من الخنفة، وهو المختار للفتوى عندهم.
قال في الدر : يختار للفتوى لضعف دليل الإمام^(٥).

طرف إثبات السكر :

٢٥ - إن إثبات الشرب الموجب لعقوبة الحد لأجل

(١) مختصر الطحاوي ص ٢٧٨، والبدائع ٢٩٢٧/٥، وحاشية ابن
جاسمين ٢٩٢/٥، والفتاوى للإمام ٢٩٧/٦، والأحكام
الحنفية للبرقي ص ٢٢٩، والقي على ص ٢٥٤، والمفتي
٣١٢/٤، والمصلي ٥٠٦/٥.

(٢) التلخيص ٢٩٢٩/٩ - ٢٩١٢، وفي الحد عند أبي حنيفة قيل
وصول السكر إلى طليته ليس به حد علم مستحق العقوبة، بل
لجب عقوبة الخمر بما يكفي الخروج كما هو معلوم
وحديث : «اتردوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم» أخرجه
الترمذي (٣٣/٤) - ط الحلي، والأحكام ٢٩٨/٤ - ط دائره
المعارف العشاقية، وقدمه ابن حجر في التلخيص (١/٤) ط
دار الفنون، وصح وقعه علي ابن مسعود.

(٣) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ١٦٥/٣

(١) حديث : «إن النبي حرم ثمرها حرم بيعها» لم يرد مسلم
(١٢١٦/٣) ط الحنفية

(٢) حديث : «إن الله ورسوله حرم...» أخرجه البخاري ومسلم
من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرسلين. (فتح الباري
٤/٤ ط السلفية، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد
عبد الباقي ١٢٠٧/٣ ط مصر الحنفية)

أنها مال متقوم،^(١) لكن يجوز إتلافها لغرم من صحيح، ونضمن إذا أتلفنا لذي.

في حين ذهب الحنفية - في مسائل الأصح - والشافعية والحنابلة إلى أنها ليست بآل، وعلى هذا يجوز إتلافها، لمسلم كانت أو ذي.

أما غير الخمر من السكر النافع، فذهب الجمهور وعهد من الحنفية إلى أنه لا يجوز إتلافه خلافاً لأبي حنيفة وأبي يوسف.^(٢)

وللتفصيل انظر في ذلك مصطلحي (بيع)، و(إتلاف).

ضمان إتلاف الخمر أو خصبها :

٢٧ - اتفق الفقهاء على أن الخمر إن كانت لمسلم فلا يضمن متلفها، واختلفوا في ضمان من أتلف حراماً لذمي، فذهب الحنفية والمالكية إلى القول بالضمان، وذهب الشافعية والحنابلة إلى القول بعدم الضمان، لأنهما تقومها كمسائر التحاسنات.

واتفقوا أيضاً على أنه لا ترقى الخمرة للفصولة من مسلم إذا كانت محرمة - وهي التي عصرت لا بقصد الخمرية، وإما بقصد التخليل - وترد إلى المسلم، لأن له إصاكتها لتصبح خلافاً للضمان هنا

(١) التتوم بكسر الواو للتسديد ما يلج الإتلاف به شرعاً، وهو لغرم، ما لا يلج الإتلاف به شرعاً، فالخمر والخمر بغيرها (تكملة فتح القدير ٢١/٩). ولزم جليبي على الفر للضمان ٢٨٩/٥

(٢) ابن عديمين ٢٨٩/٥ - ٢٩٢، وتكملة فتح القدير ٣٦/٩، والمحطات ١٨٠/٥، والشرح الصغير ٣٧١/١، وشرح الروض ٢٤١/٢، وسلمى المحتاج ٢٨٥/٦، والجوس ٢٢٧/٩، والنفى ٢٢١/٥ - ٢٢٣، مطيع سجل العرب، والإتحاف ١٩٢/٩ - ١٩٤/٩، والفتاوى من السوفا ١٩٨/٣، والفتاوى ٢٩١/١

إذا وجب على المسلم، فإنه يكون بالقيمة عند الخفية والمالكية لا بالنشل، لأن المسلم ممنوع عن تمليكها وتلكه إيها، لما فيه من إعزازها وإذا وجب لذمي على ذي، فقد صرح الحنفية بأنه يكون بالنشل^(١) وينظر أيضاً مصطلح (إتلاف) (أضياء).

حكم الإتلاف بالخمر :

٢٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم الإتلاف بالخمر للمداواة، وغيره من أوجه الإتلاف، كاستخدامها في دهن، أو غصام، أو بل طين، واحتجوا بقوله ﷺ : «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»^(٢) وأخرج مسلم في صحيحه وغيره أن طارق بن سويد رضي الله عنه سأل النبي ﷺ عن الخمر فيها - أو كره أن يصنعها - فقال : إنها أصنعها للدواء، فقال : «إنه ليس بدواء، ولكنه داء»^(٣)

وقال الجمهور : يجد من شربها لدواء^(٤)

وذهب الشافعية إلى أن التداوي بالخمر حرام في الأصح إذا كانت صرفاً غير مخروجة بشيء آخر

(١) البدائع ٢٩٣/٦، وحاشية ابن حديد ٢٩٩/٥، ونهج الحقائق ٢٩٩/٥، والمحطات ٢٨٠/٥، وشرح الكبير مع المفتي ٣٢٦/٥، وبهاية المحتاج ١٦٥/٥، وحاشية القلوبي على شرح التاج ٣٠/٣ وما بعدها

(٢) حديث : «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» أخرجه ابن حبان بإسناد القصار عن ٣٩ ط الباقية، وأبو يعلى في مجمع الزوائد ٥٦/٥، ط القدسي، وقال الذهبي رجاء وحال الصحيح ما رواه حبان بن طارق.

(٣) حديث طارق بن سويد : «أنه ليس بدواء ولكنه داء» أخرجه مسلم (٣/٣٧٣) - ط المحط.

(٤) حاشية القسومني مع الشرح الكبير ٣٥٢/٥، ومعنى المحتاج ١٨٨/١، وتكملة الفتاوى ١٨٦/٩ - ١١٧، وبدائع الصالح ١٩٢٥/٩

الاحتقان أو الاستعاط^(١) بالخمر :

٣٠ - ذهب الحنفية إلى أنه يكره تحريماً الاحتقان بالخمر (باعتدائها حققة شرعية) أو جعلها في سبوط، لأنه انتفاع بالخمر المحرم النفس، ولكن لا يجب الحد، لأن الحد مرتبط بالمشرب، فهو صيب تطبيق الحد. وملاحظ - كما سبق - أنه يستوجب عقوبة أخرى زاجرة بطريق التعزير.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الاحتقان بها بعشر حرماً، وعلاقتهم مع الحنفية إنما هي في التسمية. فالحنفية يسمون ما طلب الشارع تركه على وجه الختم والإلزام بدليل ظني مكروه تحريماً، والجمهور يسمونه حرماً. وهم يوافقون الحنفية في أنه لا حد في حالة الاحتقان بالخمر، لأن الحد للزهر، ولا حاجة للزهر في هذه الحالة، لأن النفس لا ترغب في مثل ذلك عادة. ولكن اختلافة قالوا بوجوب الحد في حالة الاستعاط، لأن الشخص أوصل الخمر إلى باطنه من حلقه.^(٢)

حكم مخالطة شاربي الخمر :

٣١ - يحرم مخالطة شراب الخمر وهم يشربونها، أو الأكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات غرا كان أو غير، فقول النبي ﷺ : «من كان يؤمن

تستهلك فيه، ويحب الحد، أما إذا كانت مخزوجة بشيء آخر تستهلك فيه، فإنه يجوز التدلوي به عند فقد ما يقوم به التدلوي من الطاهرات، ويثبت تحريم فيه قاعدة الضرورة الشرعية. وكذا يجوز التدلوي بذلك لتسهيل شفاء. بشرط إخبار طبيب مسلم عدل بذلك، أو معرفته للتدلوي به، وبشرط أن يكون القدر المستعمل قليلاً لا يسكر.

وذهب الإمام النووي إلى الجزم بحرمها فقال :
المنهـب الصـحيح تحريم الخمر للتدلوي.^(٣)

حكم معيها لغير المكلفين :

٢٩ - يحرم على المسلم المكلف أن يستفي الخمر الصبي، أو المجنون، فإن أسفاهم فالإثم عليه لا على الشارب، ولا حد على الشارب، لأن خطاب التحريم متوجه إلى البالغ العاقل.^(٤) وقد قال ﷺ : «الخمر أم الفجائث»^(٥) وقال : «لئن الله اخمر وشاربها ومساقيها ورائعها ونباعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وأكل لبنها»^(٦). ويحرم أيضاً على المسلم أن يستفي الخمر للدواب. صرح بذلك المالكية والحنابلة.

(١) للجمهور ٥١/٩، والشافعية ٢٠٣/٤، ونجاة المحتاج ١٦/٨،

ومعني المحتاج ٩٨٨/٤

(٢) المحتاج ٢٩٣٠/٩، ومعني المحتاج ١٨٨/٤، وحاشية حبره

على المعنى ٢٠٢/٤

(٣) (٤) حديث : «الخمر لله محضر...» وأخرج ابن جرير

وابن ماجه وزينب «وأكل تشبه له من حديث ابن عمر

مرفوعاً، وأخرج ترمذي وابن ماجه من حديث أنس بن

مالك مرفوعاً، وألفظ الترمذي : «لئن رسول الله ﷺ في

الخمر مشقة : حاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها

والمحمولة إليه يستقيها وباعها وأكل لبنها والتدري ها

ولقد تراه له... قال الترمذي : هذا حديث غريب من حديث =

— قس. قال الحافظ ابن حجر والشمس : «رجله تلك ومن

المسود ٣٦٩/٣ ط المند، ومن ابن ماجة ينحصر بمند

لؤك عبد الحسي ١١٢٩/٢، ١١٢٢ ط مس الحنفية.

وكلمة الأحمدي ٥١٦/٤، ٥١٧ نشر المكتبة السنية،

والشمس المبر ٧٣/٤ ط شركة مطبعات غنية،

والزغب والزهبي ٢٩٣/٤، ٢٩٤ ط مطبعة السنية

(١) استعاط الدواء إدخاله في الأنف.

(٢) نجاة المحتاج ١١/٨، والمعنى ٢٠٢/٨، والشرح الكبير

٣٥٢/١، وحاشية ابن عابد بن مع البدوي ٢٩٠/٥

بالله واليوم الآخر فلا يبعد على مائدة يشرب عليها
الخمر. (١)

نجاسة الخمر :

٣٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخمر نجسة
نجاسة مغلظة، كالبول والدم لبيوت حرمتها
وتسميتها رجسا. (٢) كما ورد في القرآن الكريم
(إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام
رجس ...) (٣) والرجس في اللغة الشيء القذر
والثني. (٤)

أما الأشربة الأخرى المختلف فيها فالحكم
بالحرمة يستتبع عندهم الحكم بنجاستها. (٥)
وذهب بعض الفقهاء، منهم ربيعة شيخ مالك
والصناعاتي والشوكاني، إلى طهارتها، فسكنوا
بالأصل، وحملوا الرجس في الآية على القداسة
المعنوية. (٦) أما البهيمة إذا سبغت خمرًا، فهل تحل
أو غرم لأجل الخمر؟ في المسألة تفصيل ينظر في
مصطلح (الطعمة).

(١) كتاب النجاس ١/٦٦٨، وصحبت من كان يؤمن ...
أخرجه الدارمي من حديث جابر رضي الله عنه مرطوماً، وأحمد
في سنن أبي داود من حديث سالم عن أبيه بلطغ، وابن رسول الله
من مطيعين عن الخمر على مائدة يشرب عليها الخمر،
وأن يأكل (والرحل)، وهو سبط على بطنه، قال أبو داود: هذا
الحديث لا يسميه حرم من الزهري وهو متفق (سنن أبي داود
١/٤٤٤ ط الشهاب)، وسنن الدارمي ١/٦٦٣ نسق دار إحياء
العلم النبوي.

(٢) المجموع ٢/٤٦١

(٣) سورة المائدة ٩

(٤) الصالح النمر

(٥) حاشية ابن عابدين مع الدر المختار ٥/٢٨٩، ٢٩٦، وبيّن
الحافظ ٢/٤٥

(٦) ابن عابدين ٥/٢٨٩، والمجموع ٢/٥٢١، والمضي ٨/٣١٨،
ومعنى النجاس ١/٦٨٨، والمجلد ١/١٦٣

أثر تحليل الخمر وتحليلها :

٣٣ - إذا تحللت الخمر بنفسها بغير قصد التحليل
بطل ذلك الخل (١) بخلاف بين الفقهاء. (٢) لقوله
ﷺ: انعم آدم الخل. (٣)

ومعروف التحليل بالتفريق من المبراة إلى
الحموضة، بحيث لا يبقى فيها مראה أصلاً عند
أبي حنيفة، حتى لو بقي فيها بعض المראה لا يخل
شربها، لأن الخمر عنده لا تنصير خلا إلا بعد
تكامل معنى الخلية فيه، كما لا يصير العصير خمرًا
إلا بعد تكامل معنى الحمرة.

وقال الأصحاب: يصير الخمر خلا بظهور قليل
من الحموضة فيها، اكتفاء بظهور الخلية فيه، كما
أن العصير يصير خمرًا بظهور دليل الحمرة، كما
أشروا في بيان مذهبيها.

تحليل الخمر بعلاج :

٣٤ - قال الشافعية والحنابلة، وهوراية عن مالك
لا يخل تحليل الخمر بالعلاج كاخل والبصل والملح،
أو يقذف مار عندها، ولا تظهر حيشة، لأننا ما نؤرون
ما جئناها، فيكون التحليل أتمّ أياً من الخمر على
وجه التمسك، وهو مخالف للأمر بالاجتناب، ولأن
الشيء المنطروح في الخمر ينتجس بمساقاتها

(١) الخل معروف، ولجمع خلوت، سبي طلقك، لأنه اخل منه
طعم الخلوة، يخل الخل شيء، إذا تغير واضطرب، أو
المصباح النبوي.

(٢) المحلى ١/١١٧، والجموع الزمخشري ٥/٣٥١، والبرهان، والروضة
البرية ١/٢٩٠

(٣) وفيه خطأ، نعم الإدم الخل، ورد مسلم وأحمد وأصحاب السنن
الأربعة عن جابر بن عبد الله، وأخرجه مسلم عن عائشة، ورواه
الحاكم والبيهقي عن أحمد بن حنبل (تصحيح الترمذي ٤/٣١٠)، والحاقد
الحسن للشافعية من ٤١٧.

فقد إراق الرجل مائي المراتين بعصية النبي ﷺ ولم ينكر عليه، ولو جاز تحليلها لما أباح له إراقتها، وبنيته على تحليلها.

وهذا نبي يقتضي التحريم، ولو كان إلى استصلاحها سبيل مشروع لم يجوز إراقتها، بل أُرشد هم إليه، سيما وهي لأيتام بحرم التفريط في أموالهم.

واستدلوا أيضا بإعاج الصحابة - كما يقولون - فقد روى أسلم عن عمر رضي الله عنه أنه صعد المنبر فقال: «لا تأكل خلاص خرافة»، حتى يبدأ الله تعالى إفسادها، وذلك حين طاب الخلق، ولا بأس على امرئ، فأصاب خلاص من أهل الكتاب أن يتباعه مالم يعلم أنهم تمتدوا وإفسادها فعند ذلك يقع النبي ﷺ^(١) وهذا قول يشتهر بين الناس، لأنه إعلان للحكم بين الناس على المنبر، فلم ينكر أحد. وبه قال الزهري.

وظاهر الرواية عند الحنفية، والراجح عند المالكية أنه يحل شربها، ويكون التحليل جائزا أيضا،^(٢) لأنه إصلاح، والإصلاح مباح، فإياها على دبح الجلد، فإن الدبغ يظهر، لقوله ﷺ: «إياها إهاب دبح فقد طهر»^(٣) وقال عن جلد الشاة

فينجسها بعد انقلابها خلا، ولأن الرسول ﷺ أمر بإهراق الحمر بعد نزول آية المائدة بتحريمها وعن أبي طلحة أنه سأل النبي ﷺ عن إيتام وروثوا خرا، فقال: «هرقها»، قال: أفلا أتحللها؟ قال: لا^(٤).

وعن ابن عباس وأحمد بن حنبل لرسول الله ﷺ رواية خرا، فقال له رسول الله ﷺ: لعل علمت أن الله حرمها؟ فقال: لا، فسأله رجل إلى جنبه، فقال: بيم ساروه؟ فقال: أمرته أن يبيعها، فقال له رسول الله ﷺ: إن الذي حرم شربها حرم بيعها، ففتح الرجل المراتين حتى ذهب ما فيها^(٥).

(١) حديث: «سأل أبو طلحة النبي ﷺ عن إيتام وروثوا خرا...» أخرجه أحمد وأبو داود والدارمي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. قال شعب الأثر: «روى عنه في صحيح مسلم من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ: «وأن النبي ﷺ سئل عن الحمر تمتد خلا» فقال: لا تؤمنس أحد بن حنبل ٢/ ١١٩ ط البنية وموت الميود ٢/ ٢٦٦، ٣٦٧ ط أحمد، وابن أبي عمير ٢/ ١١٨ تصدرا لإحياء السنة النبوية، وشرح السنة تلموذي بتحقيق شعب الأثر: ٢٢/ ٨ نشر المكتب الإسلامي.

ولجب المصنف من الحديث بأنه عسول على التحليل والتشديد، لأنه كان في إفساد الإسلام، كما ورد ذلك في سؤر القليل. يعني أن ذلك ليس له الإسلام في رصانته لاستحوا التحريم، فلا يحصل الفروع في الفسد، كما كان يحصل ذلك في مبدأ التحريم لتعلق الحمر بغيره، فلو لم يكن الحمر في الحيث حتى تتحلل على مدى الزمان، لأدى ذلك إلى وقوع الناس بشرها.

ولجب بعض الحنفية بأن حديث أبي طلحة مردي برواية حمري، وكسر هبة أن النبي ﷺ كثر بتحليلها، فصارحت اثر وإتانه، فسلط الاحتجاج بالحديث ونسب الرواية ٢/ ٢٦١، والبدائع ٢/ ١١٤.

(٢) حديث: «من جفأ وأهلى رجل...» رواه مالك في الموطأ وأحمد ومسلم والنسائي (جبل الأوقار ٨/ ١٩٩)، والشيخ على الموطأ ٣/ ١٥٣ والرواية المزكاة عن ثلاثة جلوه ويوضح لها.

= الله، والمراد: جلوه وهم يطعموا إلى بعض، يوضع لها الله (١) كثر حمري رواه أبو حنبل في كتاب الأموال بحمر من خلا الفرس من ١٠٠٠ وما بعدا والمقي ١/ ٣٣٠.

(٢) البدائع ٢/ ١١٤، وابن عديم ١/ ٦٩٠، والشيخ على الموطأ ٣/ ١٥٣ - ١٥٤، وبدائع الجديد ١/ ٦٩٠، والفرق بين الفقهاء

من ٣٤

(٣) حديث: «أياها إهاب دبح فقد طهر، أخرجه النسائي بلفظ ٢/ ١٧٣، ط المكتبة النجارية» رواه مسلم ٢/ ٣٧٧ ط اختي، بلفظ: «وأياها دبح الإهاب فقد طهر».

يكن قصد تغليلها حدث بذلك، لأنها تخللت بفعل الله تعالى، وإن قصد بذلك تغليلها احتمل أن تطهر، لأنه لا فرق بينها إلا القصد، فلا يقتضي تحريمها. ويحتمل ألا تطهر، لأنها تخللت بفعل، كما لو لقي فيها شيء^(١).

إمساك الخمر لتغليلها :

٣٦ - اختلفوا في جواز إمساك الخمر بقصد تغليلها. فذهب الحنفية والشافعية إلى جوازها، وهذا الخلق عندهم حلال طاهر.

ونعيب الحنابلة إلى تحريم إمساك الخمر بقصد تغليلها، لكن يحمل عندهم للخلل إمساك الخمر ليتخلف، كذا يوضح باله^(٢).

طهارة الإناث :

٣٧ - إذا تخللت الخمرة وطهرت - حسب الاختلاف أقوال العلماء السابقة في طهارتها أو نجاستها - فإن الإناث السقي فيه الخمر يطهر أعلاه وأسفله عند أكثرهم. وهناك اختلاف عند المالكية حول طهارة

الهيئة : «إن دباغها يجله كما يجل خل الخمر»^(١) فجاز التي ﷺ التخليل، كما ثبت حل الخل شرعا، يدل قوله ﷺ أيضا : «خير خذكم خل خرمكم»^(٢) وبذلك قوله النبي سبق ذكره أيضا : ونعم الأدم الخل^(٣) فإنه لم يفرق بين التخليل بنفسه والتخليل فالنص مطلق^(٤). ولأن التخليل يزيل الوصف المنفرد، ويحصل في الخمر صفته المصالح، والإصلاح مباح، لأنه يشبه إراقة الخمر. وفي رواية ثالثة عن مالك - وهي المشهورة - أنه على سبيل الكراهة.

تخليل الخمر بنقلها، أو بتخليلها بخل :

٣٥ - إن نقلت الخمر من الفل إلى الشمس، أو بالمعكس، ولو بقصد التخليل، فتخللت بخل الخلق الحاصل عند الحنفية والمالكية والشافعية. والمصحيح عند الحنفية : أنه لو وقعت الشمس على الخمر بلا نقل، كرمع صف كان موقعها، لا يجل بنقلها. وعمل الشافعية الحل بخلهم : لأن الشدة الظهيرة (أي الإمساك) التي هي علة النجاسة والتحرص، قد زالت من غير أن تغلب نجاسة في الوعاء، فتطهر.

وقال اختلافا : إن نقلت الخمر من موضع إلى آخر، فتخللت من غير أن يلقى فيها شيء، فإن لم

(١) حديث : «إن دباغها يجله كما يجل خل الخمر» (صحيح جلد التذكار). أخرجه الدارقطني (١/٢٦٦) من دار الحديث وقال : غرد به فرج بن طهارة وهو ضعيف.

(٢) حديث : «خير خذكم خل خرمكم» أخرجه البيهقي في المعركة وقال : غرد به القنبر بن رباح وليس بالقوي (نقص حريابة للزيبي ١/٢٦٦) - دار الحديث (المنهاج) : ولا حظ أن أهل المعركة يسمون خل الخمر من الخمر.

(٣) تبين الخطأ للزيبي ١/٢٦٦.

(١) مسي المحتاج ١/٨٦، وحاشيتي البيهقي وصبره على شرح المسجل ١/٧٢، والذهبي ١/٣٩٩، وكشف الخفاء ١/١٨٧، والمبسوط ٢/٢٠٧، والهداية ١/١٢٢-١٢١، وتلخيص الأكتاف نكتة تبين الضمير ١/١٥٥، وبين الخلفاء للزيبي ١/١٢، والشافعية ١/١٢٠، والشمس المختار وصاحبه ابن عابد بن علي ١/٢١٩، ونصير الضعيفي ص ٢٧٩، وطرشي مع خليل ١/٨٨، والخطيب ١/٩٧-٩٨، والشمس ١/٥١.

(٢) البدائع ١/٢٩٣، والفتاوى ١/٤١٠، والشمس ١/٥٢، والخطيب ١/٩٧، وسلي المحتاج ١/٨١-٨٢، والذهبي ١/٣٩٩، وكذلك طهارة ١/٨٧.

من نعل أونحوه، ليعلم أنها هدي، فليس في
التقليد خروج دم، والفرق ظاهر^(١).

صفته (الحكم الإجمالي) :

٣ - اختلف الفقهاء في حكم إشعار بدن المدي
وهي الإبل خاصة، فجمهور الفقهاء : (المالكية
والشافعية وأحناف ومالكية) على أنه
يس إسماءه، كأروت عائشة رضي الله عنها أنها
قالت : «قلت فلانة هدي النبي ﷺ، ثم أشعرها
وقلدتها»^(٢) وقوله الخجاجة، ولأنه إلام لغرض
صحيح مجاز كالكي، والسوم، والفصد،
والجذبة، وشعر البقرة كالإبل لأنها من الشئ.

وكره أبو حنيفة الإشعار للبينة، لأنه مثله
ويلازم، ولم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وإنما
كره إشعار أهل زنا الذي يخاف منه الهلاك، فأما
من قطع الجلد دون اللحم فلا بأس به، وهو
مستحب لمن أحسنه^(٣).

مواطن البحث :

٤ - أورد بعض الفقهاء مسألة إشعار البدن في الحج
عند الكلام من المدي، والعرض الآخر عند
الكلام من أنه عند الإحرام.

أعلى الإثاء، لكن في حاشية الدسوقي الجزء
بالضمانة^(٤).

أما الحنيفة فالمعنى به في مذهبه أن أعلى الإثاء
يظهر نية، ونحب بعضهم إلى أن أعلا، لا يظهر،
لأنه غريباسة إلا إذا غسل بالخل، فتخلل من
ساخته فيظهر^(٥).

إشعار

التعريف :

١ - الإشعار : الإعلام، يقال أشعر البدنة :
أعلمها، وذلك بأن يشق جلدها، ويضع في
سنامها في أحد الجانبين بضع أونحوه، ليعرف
أنها هدي^(٦).

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى
الغوي^(٧).

الألفاظ ذات الصلة :

التقليد :

٢ - التقليد : وهو البينة، أن يعلن في عنقها شيء

(١) حاشية الجوزي مع ابن القيم ١/١١٩، وحاشية دسوقي
على الشرح الكبير ٢/١٠٢، ونزهة من زوايا ١/٢٤.

وكذلك الفتاوى ١/٢٨٧.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٢٤٠.

(٣) لسان العرب المحقق مادة (شعر). وللطلع من أبواب الفتح
ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٤) حاشية ابن عسدين ١/١٦٧ ط بولاق، والمعنى ٢/٤٤٩ ط
نواظر، وجواهر الإكليل ١/٢٠٢ ط المطبوع.

(١) المطلع على أبواب الفتح ص ٢٠٦، والمبسوط ٤/١٣٧ ط دار
الفرقة.

(٢) حديث : «قلت فلانة هدي النبي ﷺ ثم أشعرها» أخرجه
أشعري واللفظ : «وسب من حديث عائشة رضي الله عنها
صح فاري ١/٢١١ ط مطبوع، وصحح مسلم تعليق محمد
نواز عبد القادر ١/٢٠٧ ط جيس الخليل.

(٣) جواهر الإكليل ١/١٧٧، والتهذيب ١/٢١٣ - ٢١٤، والنفوس
١/٢٢٤، والمبسوط ٤/١٣٨، وحاشية ابن عابدين ١/٢٤٠.

وسيتنصر البحث على الإشهاد بلمعنى الأول
وهو: طلب تحمل الشهادة.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الشهادة :

٢ - قد تكون الشهادة دون من إشهاد، تحصل
بطلب أو دونه، والإشهاد هو طلب تحمل الشهادة.

ب - الاستشهاد :

٣ - الاستشهاد يأتي بمعنى الإشهاد، أي طلب
تحمل الشهادة، كما في قوله تعالى: (واشهدوا
شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل
وامرأتان)^(١)

وقد يأتي الاستشهاد بمعنى طلب أداء
الشهادة^(٢)

كما يأتي الاستشهاد بمعنى أن يقتل في سبيل
الله.

ج - الإعلان (والإشهار).

٤ - قد يحقق الإعلان دون الإشهاد، كما لو أعلنوا
النكاح بحضرة صبيان، أو أمام نساء^(٣).
وقد يحقق الإشهاد دون الإعلان، كما شهد
رجلين على النكاح واستكثماه^(٤)

صفته (حكمه التكليفي) :

٥ - الإشهاد تعزيره الأحكام الخمسة، فيكون
واجبا كما في النكاح،^(٥) ويكون مندوبا، كالإشهاد
في البيع^(٦) عند أكثر الفقهاء، وجائزا كما في البيع^(٧)
عند البعض، ومكروها كالإشهاد على المنطية، أو
المدة نلاولاد إن حصل فيها نكاح عند البعض،
وحرما كالإشهاد على الجور^(٨)
ونهي طائفة من أهل العلم إلى إيجاب
الإشهاد في كل ما ورد الأمر به.^(٩)

مواطن الإشهاد :

رجوع الأجنبي بقيمة ما جهز به الميت إذا أشهد.
٦ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أن لأجنبي أو
أعريب - الذي لا يلزمه تجهيز الميت - لو كفن الميت
كفن الثل، وكذلك كل ما يلزمه، فإنه يرجع بقيمة
ما دفع إن نوى الرجوع، وأشهد بذلك، غير أن
الإشهاد عند الشافعية لا يعتد به إلا بعد المعجز عن
استئذان الحاكم، وكان مثل أقيت غائبا، أو امتنع
من يلزمه تجهيز الميت عن ذلك.^(١٠)

ومند اختيالية : لا بشرط الإشهاد للرجوع.
وسرجع إن نوى الرجوع، أشهد أو لم يشهد،

(١) نصاية على عهد ٢/٢٥٩ ط ملاق الأولى، وبهية المتابع
٢١٣/٦، والمذهب ١/٨٠ - ١١٠

(٢) الطحاوي من الدرر ٢/٢٢٨، ونصير الحكم ١/١٨٦

(٣) المجموع ١/١٥٥ ط المبررة

(٤) معن : أحكام من ١٠٢، وبهية الصالح ١/١٢٧، ومطلب أولى
الهي ١/٤٠٠، ٤٠١، والفرع ١/١٠٦

(٥) نصير الحكم ١/١٨٦، ١٨٧، وأبني ٢/٢٠٢

(٦) من عايش ١/٥٨٨ ط ملاق الأولى، والحصل على البيع
١٦٢/٢

(١) سورة البقرة ١٨٢

(٢) طلبية الطلبة من ١٢٦، والنظم المستعذب ١/٤٢٨ - ٤٢٩ ط
مطهر الحنفية، والإقناع ١/١٦٨، والخرش ١/١٨٨

(٣) فتح القدير ١/٢٥١ ط ملاق، وبهية الصالح ١/١٢٧ ط
ملهي.

استأذن المحاكم أولاً^(١) ولم أقف على حكم
اشتراط الإشهاد عند الملكية^(٢).

الإشهاد على إخراج زكاة الصغير :

٧ - أغلب الفقهاء ممن أوجبوا الزكاة في مال الصغير
لا يطلبون الإشهاد على إخراجها^(٣).

ويشهد الوصي عند ابن حبيب من الملكية على
إخراج زكاة مال الصغير ، فإن لم يشهد وكان
مأموناً صدق ، وغير المأمون هل يلزمه قرض المال أو
بجلف ؟ لم يجد الخطاب فيه نصاً . وكذا زكاة عنده
زكاة النحر^(٤).

الإشهاد في البيع :

الإشهاد على عقد البيع :

٨ - الإشهاد على عقد البيع أطع للزاع ، وأبعد
عن التجاحد ، لذلك ينفي الإشهاد عليه عند
عامة الفقهاء . (لا أنهم يختلفون في حكمه
التكليفي ، وهم في ذلك ثلاثة أقراء :

أ - ندب الإشهاد فيها له خطر : وهو قول الحنفية
والمالكية والحنابلة ، وهو ما جاء في بعض كتب
اشافعية ، وامتندوا على ذلك بقول الله سبحانه :
(وأشهدوا إذا تباعتم)^(٥) . حلوا الأمر على
التدب ، وحسروا عن الوجوب عندهم أدلة كثيرة
منها : أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً بقيمة

(١) كشاف الضعاع ١٠٦/٤ نشر مكتبة النصر .

(٢) مع الجليل ٩٧/٣

(٣) الخطيب ٢٩٩/١ ، ومجلة الضعاع ١٢٧/٣ . وتوابع ابن رجب

ص ٦١

(٤) الخطيب ٣٩٩/٩

(٥) سورة البقرة ٢٨٢

فأعطاه ثوباً له وهماً^(٦) واشترى من رجل
سرويل^(٧) ، ومن أعرابي فرساً^(٨) فبجده الأعرابي
حتى شهد له غزوة بن ثابت ، ولم ينقل أنه أشهد
في شيء من ذلك ، ولأن الصحابة كانوا يتبايعون في
عصره في الأسواق فلم يأمرهم بالإشهاد ولا نقل
عنهم فعله .

أما الأنبياء القليلة المظهر كمواثق البهال
والعطاش وشبههما ، فلا يستحب ذلك فيها ، لأن
المقدور تكثر قبيلن الإشهاد عليها وتقع إقامة البينة

(٦) حديث : واشترى رسول الله ﷺ من يهودي . ٩ . أخرجه
بخاري . وسلم واللفظ له من حديث عائشة رضي الله عنها
الفتح الباري ٤/٣٣٣ ط السلفية ، وصحيح مسلم بصحيح محمد
نزهة جديدي ٣/٢٦٦ ط حسي الحلبي .

(٧) حديث : اشترى النبي ﷺ سرويلاً أخرجه أحمد بن حنبل
والترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث سويد بن غسلة
الترمذي : «جئت أنا وقرعة العيني بزمان جعفر فباعنا النبي
ﷺ لسودنا يسرايل . وحدثني وزان بن الأحرار قال النبي ﷺ
للوزان : زن ولرجع . وشاهد الترمذي : حديث سويد حديث
حسن صحيح ، ولسان الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم
يخرجه ، وأقره الذهبي (مسند أحمد بن حنبل ١/٢٥٦ ط اللجنة ،
ومجلة الأحاديث ١/٢٢٩ ، ٢٣٣ نشر المكتبة العلمية ، رستن ابن
عاصم بن حنبل محمد بن عبد قيس ط ١٧٨ ، ١٧٩ ط حسي
الحلبي ، والمستدرک ٢/٣١ ، ٣٢ نشر دار الكتب العربي .

(٨) حديث : واشترى من أعرابي فرساً فجعله
الأعرابي . . . أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي . والحاكم من
حديث حم همل بن عزيمة الأصمري مطبوعاً والمحدث سبكت
عن أبو داود والترمذي ، وللسان الحاكم : حديث صحيح الإسناد
ومعناه يتحقق التبيين ثلاث ولم يخرجه ، وأقره الحلبي (مسند
أحمد بن حنبل ٥/٣١٥ ، ٣١٦ نشر المكتبة الإسلامية ، وجوز
المعبر ٣٠٩ ، ٣١٠ ط المطبوع ، وسنن الترمذي ١/٣٠٢ ، ٣٠٣
ط الطبعة المصورة بالأحرار ، والمستدرک ٢/١٧٧ ، ١٧٨ نشر علم
الكتاب العربي . والفتح المرباني لقهاء المالكي ١٥/٥٤ ، ٥٥
الطبعة الأولى ١٣٧٠هـ .

ولم أقف على حكم هذه المسألة عند المالكية
والحنابلة.

الإشهاد على بيع مال الصغير نميئة :

١٠ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب
الإشهاد على بيع مال الصغير نميئة خوف
جحدته^(١) قال الشافعية: ولو ترك الإشهاد بطل
البيع على نفسه^(٢) فإن عمر الإشهاد كان كان
يبيع الرضي أو الأمين شيئا فشيئا من مال الصغير،
فإنه يفسد قوتها، فإن باعها قدارا كبيرا حلة فلا بد
من الإشهاد^(٣).

ولا يجب لإشهاد عند الحنفية على بيع مال
الصغير نميئة. وهو قول المالكية بالنسبة للاب^(٤)،
أما الرضي ففيه قولان أحدهم يصدق بلاية،
والثاني يلزمه البينة^(٥).

الإشهاد على سائر العقود :

١١ - الإشهاد على سائر العقود وتصرفات حكمه
حكم الإشهاد على البيع عند الحنفية والشافعية،
بإثناء النكاح عندهما، والرجعة عند الشافعية،
فالإشهاد واجب ومباني تفصيل ذلك^(٦).

وعند المالكية سائر الحقوق والمداينات كالبيع
يسن الإشهاد فيها ما لم يتعلق به حق للعسر

عليها، وانترفع إلى الحكم من أجلها بخلاف
الكبيرة الحنفية^(٧).

ب - جواز الإشهاد، وهو قول الشافعية، قالوا:
إن الأمر في الآية للإرشاد، لا لإثبات فيه ولا لمن قصد
الامتنان^(٨).

ج - وجوب الإشهاد: وهو قول صائفة من أهل
العلم، روي ذلك عن ابن عباس، ومن رأى
وجوب الإشهاد على البيع عطاء، وجابر بن زيد،
وانتخمي كلف هر الأمر، ولأنه عقد معاوضة فيجب
الإشهاد عليه كالنكاح^(٩).

طلب الإشهاد من الوكيل بالبيع :

٩ - ذهب الحنفية، والشافعية إلى أن الموكل لو أمر
الوكيل بالبيع والإشهاد: فباع ولم يشهد، فالبيع
جائز، لأنه أمره ببيع مطلقا، وأمره بالإشهاد كان
معطوفا على الأمر بالبيع، فلا يخرج به الأمر بالبيع
من أن يكون مطلقا، ألا ترى أن الله عز وجل أمر
بالإشهاد على البيع فقال تعالى: (وأشهدوا إذا
تبايعتم)^(١٠) ثم من باع ولم يشهد كان يبيع جائزا،
أما إذا شرط عليه لإشهاد، كقوله: مع شرط أن
تشهد فقد قال الشافعية: إنه يوجب الإشهاد^(١١) ولا
يلزم الموكل بدونه، ولا بإجازته.

(١) المحضاري على المهر ٢٢٨/٣، وأحكام القرآن لمجمل

٣٧٢/١، ٣٧٢ ط البنية، ونصرة الحكم ١٨٦/١، والجمع

١٢٥/٩ نشر المكتبة الشنية، والمغني ٢٠٢/١، ٢٠٢

الرياض، وشرح منتهى الإشارات ١٥٧/٢ ط قريش.

(٢) الجمل غير المبيع ٧٨/٢

(٣) المغني ٢٠٢/١

(٤) سورة طه ٢٨٢

(٥) المبسوط ١٩/١، وأشباه ابن نجيم من ٨٢ ط الحنفية.

والفتاوى ١٥١/٢

(١) شرح الروض ٧٢/٣، وبنية المذبح ٣٩٠/١، ومطالب لوي
نصحي ٢١-٣

(٢) الجمل على المبيع ٢٩٨/٣

(٣) الشرح المبني على هبة ٣٧٠/١

(٤) الفتاوى للزبية ٢١١/٥

(٥) النسخي ٢٩٩/٣

(٦) الطحاوي على نذر ٢٢٨/٣، وللجمع ١٥١/١

فيجب، وكذا إن لم يتعلق بها حق للغير وطلب
الإشهاد أحد المأقدين^(١) وذكر السوي في شرح
التحفة ما يفيد وجوب الإشهاد في عقود التبرعات
كالوقف، والهبة، والوصية، وكذلك كل ما كان من
غير عوض كالسوكيل والوصيان ونحوهما، حيث
جعل الإشهاد في هذه شرط صحة^(٢)

الإشهاد عند الامتناع عن تسليم وثيقة الدين :
١٦ - لو كان لرجل حق على آخر بوثيقة، فدفع
النسي عليه الحق ما عليه، وطلب الوثيقة منه أو
حرفها، فالتكليف والختابنة على أنه لا يلزم دفع
الوثيقة، وإنما للمدين أن يشهد على صاحب
الدين وتبني الوثيقة بيده، لأنه يدفع بها عن نفسه،
وذلك لعل الذي كان عليه الدين أن يستدعي بيته قد
سمعوا إقرار صاحب الدين بقبضه منه، أو حضروا
دفعه إليه، ولم يعلموا على أي وجه كان الدفع،
فيُدعى أنه إنما دفع إليه ذلك المال سلفاً أو رديعة،
ويقول: حالت بيته تشهد أنك أن ما قبضت مني هو
من حق واجب لك، فبما الوثيقة وقبضها بها بسقط
هذه الدعوى التي تلزمه، وقال الخنابلة: لأنه ربما
خرج ما قبضه مستحقاً فيستحق إلى حجة يحنه،
قالوا: ولا يجوز لحاكم إلزامه^(٣) وقال عيسى بن
دينار وأصبغ: له أخذ الوثيقة، وبه فإن شارح
فلسفهم من الخنابلة^(٤) ولم ينف على حكم ذلك

عند فقهاء الحنفية والشافعية^(٥)

الإشهاد على قضاء الدين عن الغير :

١٣ - لو قضى الرجل دين غيره ونوى الرجوع فإن
جهلوا الفقهاء لا يشترطون الإشهاد على قضاء
الدين ونية الرجوع.

وقال الفاضل من الخنابلة: الإشهاد على نية
الرجوع شرط للرجوع، لأن العرف جرى على أن
من دفع دين غيره من غير إشهاد كان متبرعاً^(٦)
الإشهاد على رد الموهون.

١٤ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة في الصحيح
عندهم إلى أن المرتجع لو ادعى رد العين الموهونة
وأنكر الوامن، فالتقول قول الراهن، ولا يصح
المرتجع إلا بيته^(٧)

وفروا عند الحنفية فخصي بقبول قول المرتجع، لأنه
أمين، والأمين مصدق فيما يدعيه، ووافق الخنابلة
- في مقابل الأصح - في هذا الحنفية^(٨)

الإشهاد عند إقراض مال الصغير :

١٥ - يشترط الإشهاد على إقراض السوي حال
الصغير عند الشافعية، أما عند بقية الفقهاء الذين
أجازوا تسليف مال الصغير، فيجوز عندهم

(١) المعنى على الصاج ٣٠١/١ - وهابية ترى أن ما عرفت عليه
من أخذ الوثيقة أو إقراره لا يحصل الزيادة بما تقتضيه طبيعة
التسليم، ولا يخلط بها شرعاً، فإن جرى عرفه بذلك التزم
(٢) جامع الفصولين ١٥٩/٢، ١٦٢، والهجاء شرح النخبة
١٨٩/١ تنوير الفروقة والفتاوى ٣٣١/٢، ٣٣٢، ولواحد
ابن زبدي ١٣٧

(٣) الشرح الصغير ٣٣٨/٣ ط دار المعارف، والبايعودي على ابن
قاسم ٣٧٨/١، والإيضاح ١١٩/٥

(٤) الأغنياء ٦٩ ط مصطفى الحلبي، وأصبغ ابن نجيم من
٢٧٥، وابن عابدين ٥٠٩/٢، والإيضاح ١١٩/٥

(٥) تبصرة الحكام ١٨٨/١

(٦) الهجة شرح النخبة على الأربعة ٢٢٨/٢

(٧) الخطاب ٥٥٨/٥، والفروع ١٠٠/٢

(٨) الخطاب ٥٥٨/٥، وشرح مشيخ الإمارات ١/١٩٩

الإفراض بلا إشهاد، وإن كان الإشهاد حينئذ أولى استحاطاً^(١)

الإشهاد على الحكم بالخير :

١٦ - للفقهاء في الإشهاد على الخير رأيان :

أحدهما : الوجوب ، وهو قول الأصحاب من الحنفية في الخير على المدين ، وإنما وجب الإشهاد لأن الخير حكم من القاضي وشعاع به أحكام ، وربما يقع فيه التجاعد فيحتاج إلى إثبات ، ويتخذ مسبقه حكم المدين في الخير وما يترتب عليه^(٢) ، أما أبو حنيفة فإنه يمنع الخير عليها ، وإن كان يرى الخير على من يترتب على تصرفاته ضرر عام ، كالغيب الجاهل والفقير الماحن والمكاري المفسد^(٣) .

وجوب الإشهاد هو ، يؤخذ من قواعد المالكية ، وفروعه ، جاء في الخطاب : من أراد أن يحجر على ولده أنى الإمام ليحجر عليه ، ويشهر ذلك في الجامع والأسواق ، ويشهد على ذلك . ولأنه يتعلق به حق للصغير فوجب الإشهاد عليه^(٤) . وجوب الإشهاد وجه محكمي عند الشافعية في الحار والستظفري عن أبي علي بن أبي هريرة في

(١) جمع التصاريح ١٣/١٤ ، والخطاب ١٦٠/٦ ، والعلل ٢٠٨/٢

(٢) ومقتضى الخير هنا على هؤلاء ، ولما تضمن بعض الإشهاد والإشهاد (الفتاوى)

(٣) شرح أدب القاضي للجمال ٣٨٨/٢ ، ولحكم القرآن للجمال ٥٨٢/١ ط نجدة

(٤) الخطاب ١٤/١ ، ولحكم القرآن للجمال ٥٨٢/١ ، ونصرة الحكم ١٨٧/١

خبر النبي ، ووصفه بأنه شاذ^(١)

الثاني : استحباب الإشهاد ، وهو قول الشافعية والحنابلة ، سواء أكان الحجر لمصلحة الإنسان نفسه أم بسبب الدين^(٢) ، والمحاكم هو الذي يشهد^(٣) .

الإشهاد على فك الحجر :

١٧ - الصبي إذا بلغ رشيداً ، وكان وليه هو لأب فلا يحتاج في فك الحجر إلى إشهاد . لأنه وليه بحكم الشرع . أما إذا بلغ سقياً فالخبر عليه وقته عنه من القاضي ، ولا بد فيه من إشهاد .

أما إذا كان القائم عليه الوصي المختار أو الوصي من القاضي فإنه يحتاج في فك الحجر إلى الإشهاد والإنشاء ، لأن ولايتها مستندة من القاضي^(٤) .

الإشهاد على دفع المال إلى الصغير بعد بلوغه :

١٨ - للفقهاء في الإشهاد على تسليم مال الصغير إذا بلغ رأيان :

الأول : وجوب الإشهاد ، وهو الصحيح عند الشافعية^(٥) ، وبه قال مالك ، وابن القاسم^(٦) ، عملاً بظاهر الأمر في قوله تعالى (فإذا دفعتم إليهم

(١) روضة الطالبين ١٩١/٢

(٢) شرح البرهان ١٨٤/٢ ، ٢١٤ ، وطروقة ١٣٠/٢ ، ١٩١ ، والفتاوى ٥٦٠/٢ ، وشرح منتهى الإرادات ٣٧٧/٢

(٣) المراجع خاتمة

(٤) الشرح المنصور ٣٨٢/٢ ، مدار المعارف والموسوعي ٢٩٦/٢

(٥) تفسير الفخر الرازي ١٩/١٩٩ ، ط البية الأولى

(٦) الفتح والتكميل ١٠٥/٦

الموكل أنه قبضه ودفعه في حال حياته، لم يقبل قول إلا بيينة،^(١) والوكيل كالمودع أيضا عند الاختلاف في الرد عند المالكية والمشافعة،^(٢) وكذا الوكيل بغير أجر عند الحنابلة لا يختلف عن المودع بقبل قوله بلا إشهاد، فإن كان وكلا بلجر فقيه وجهان ذكرهما أبو الخطاب،^(٣) وهو قول ضعيف للمشافعة.^(٤)

إشهاد الوكيل بقضاء الدين ونحوه:

٢٠ - يتفق الفقهاء على أن الموكل إذا دفع للوكيل مالا وأمره بقضاء الدين وبالإشهاد على القضاء، ففعل ولم يشهد، وأنكر المستحق، فالوكيل يضمن ويصدق المستحق، فإن أمره بقضاء الدين ولم يأمره بالإشهاد فقال: قبضته، وأنكر المستحق، فإن المستحق يصدق باتفاق، ولا يقبل قول الوكيل على الغريم، وله معاذرة الموكل، لأن شته لا تبرأ بالدفع إلى وكيله.^(٥)

وتفصيل ذلك في (الوكالة والشهادة).

الإشهاد على الوديعة:

إشهاد المودع:

٢١ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه يستحب الإشهاد عند تسليم الوديعة إلى الوديع

أمرهم فأشهدوا عليهم،^(١) ولا يصدق الدافع في دعوى رد ماله الصغير حتى يشهد.^(٢)
الثاني: استحباب الإشهاد، وهو قول الحنفية، والحنابلة، للاحتياط لكل واحد من اليتيم وولي ماله، وهو قول ضعيف للمشافعة، فأما اليتيم، فلا شه إذا قامت عليه البيينة كان أبعد من أن يدعي ما ليس له، وأما الوصي فلا شه يغل دعوى اليتيم بأنه لم يدفعه إليه.^(٣)

ويصدق في دعوى الرد عند أبي حنيفة وأصحابه.^(٤) وعند الشافعية في مقابل الصحيح.^(٥)

وقريب من قول الحنفية والحنابلة، قول ابن الجاشون وابن عبد الحكم من المالكية، أنه يصدق الوصي بيمينه وإن لم يشهد ولو طال الزمان، على ما هو المعروف من المذهب، وفي الموزنة: إن طال الزمان كعشرين سنة يقيمون معه ولا يطلبون، قاله قول له يمينه، لأن العرف قبض أمرهم إذا وشكوا، وجعل ابن زرب الطول ثمانية أعوام.^(٦)

الإشهاد على ما وكل في قبضه:

١٩ - عند تنازع الوكيل والموكل في دعوى على ما وكل في قبضه، فالوكيل كالمودع عند الحنفية في أنه أمين، إلا الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت

(١) صورة قوله: ١/٤٨

(٢) القصر الرازي ١/٢٩، والناج والإكليل ١/٥٠

(٣) استحكام القرآن للجصاص ٢/٥٩، ومطلب أدبي النص

٢/٣٠٢، والقليوبي ٢/٣٠٦

(٤) القصر الرازي ١/٢٩

(٥) القليوبي ٢/٣٠٦

(٦) الموزنة على خليل ٥/٢٠٢

(١) لأدوية والفتاوى لابن نجيم ص ٢٧٥

(٢) المحرشي ١/٥٧، والمزركاني على خليل ٢/٨٧، والقليوبي

٢/٣٠٦، وشرح الروض ٣/٨٥

(٣) للنبي ٥/١٠٥، ومطلب أدبي النص ٢/٣٧٢

(٤) القليوبي ٢/٣٠٦

(٥) المسرد ١/٢٩٧، والمزركاني على خليل ٢/٨٥، ونبذة المحتاج

٥/٦٦، ومطلب ٥/١٢٢

فإذا قال المدوع : لا أريد حتى تشهد ، فمن قال
يقبل قوله ببعينه - وهم الشافعية في وجه ، ورواية
عن أحمد - وذلك حيث يكون عليه بينة بالودعة -
فليس له التأخير حتى يشهد ، لوجود ما يرى به
دفعته ، وهو قبول قوله ببعينه .^(١)

الإشهاد لي الرد على رسول المالك أو وكيله :
٢٣ - ذهب المالكية ، وهو ما صححه البغوي من
الشافعية إلى أن الوديع إن رد الودعة على رسول
المالك أو وكيله فله التأخير حتى يشهد ،^(٢) فإن لم
يشهد فلا يصدق في دعوى التسليم إلى الرسول أو
الوكيل .

وذهب الخنابلة ، وهو ما صححه الفخراني من
الشافعية إلى أنه يصدق ببعينه ولو لم يشهد .^(٣)
ولم يصرح الخنابلة بالإشهاد في الرد على
الوكيل . لكنهم قالوا : يضمن المدوع إن سلم
الودعة دون غفر لعير المالك ، ومن لم يكن من
عيال الوديع الذين يحفظ بهم ماله عادة ، وهذا يدل
على أن الأولى بالإشهاد ليدرأ الضمان عن نفسه في
حال الجحود .^(٤)

الإشهاد عند قبيل بعض الأعداء بالمدوع :
٢٤ - المالكية يلزمون بالإشهاد على الأعداء التي
تمنع عن بقاء الودعة تحت يده ، ويكون مساعية
العذر ، ولا يكفي قوله : اتهدوا أني أودعها
لعذر .^(٥)

للإشهاد ، فيما على البيع ، وظاهر نصوص
الحنابلة الجواز .^(٦)

الإشهاد على رد الودعة إلى مالكها :
٢٥ - ذهب الخنابلة والأصح عند
الشافعية ، لا يلزم عندهم أن يشهد المدوع على رد
الودعة إلى مالكها ، لأنه مصدق في الرد على
المدوع فلا فائدة في الإشهاد ،^(٧) وعدم لزوم الإشهاد
قول المالكية إن كان المدوع أخذها دون إشهاد ،^(٨)
فإن أخذها بإشهاد فإنه لا يبرأ في دعوى الرد إلا
بينة ، لأنه حين أشهد عليه لم يكتف بأمانته ، ولا بد
أن تكون البينة مقصورة للثبوت ، أما إذا دفعها أمام
شهود ، ولم يشهد عليها ، فليس بشهادة حتى
يقول : اتهدوا بأنني استودعته كذا وكذا .^(٩)
ولو نزع الوديع بالإشهاد على نفسه فلا يبرأ إلا
بإشهاد .^(١٠)

ولزوم الإشهاد على الرد - إن أخذها المدوع
بإشهاد - رواية عن أحمد ، وخرجها ابن عقيل على
أن الإشهاد على دفع الحقوق الثابتة بالبينة واجب ،
فيكون تركه تفريطاً فيجب فيه الضمان .^(١١)

(١) أحكام القضاة للجصاص ٨٢/٢ ، وتيسر المحاكم ١/١٨٦ ،
والجصاص ١/١٥٤ ، وشرح الشرح ١/٢٧٥ ، والإقناع
للصنعاني ٢/٣٧٨

(٢) المبسوط ٢/٢١٠ ، تنبيه دار المعرفة ، وأحكام القضاة للجصاص
١/٨٨ ، وسواشي شرح الشرح ٢/٨٤ ، والفهي ١/٣٩٦ ،
وتكشف المغربات ٢/٣٠٢ ط الخليفة

(٣) المحرشي ١/١٦٦ ، فخر دار صغار ، ومنع الجليل ٢/٧٦ ط
ليبيا

(٤) كتابه المظلل الرباعي ٢/٢٢١ ، وأحكام القضاة لابن العربي
٢/٣٧١

(٥) منع الجليل ٢/٤٧٦

(٦) الإيضاح ٢/٣٣٨ ، الطهية الأولى ، وتصحيح الفروع ٢/٦٠٥ ط
مقار

(٧) نيل الخفايا ٥/٧٧ ، والروضة ١/٣١٠ ، ١/٣٤٤ ، والردود
وتحقيقه ٢/٦٠٥

(٨) منع الجليل ٢/١٧٤ ، وطروقة ١/٣٤٥ - ٣٤٦

(٩) الإيضاح ١/٣٣٩ ، ٢/٣٥٩ ، والردود ٢/٧٨٩ ، والروضة
٢/٣٢٦

(١٠) المبسوط ١/١١٣ ، ١/١٢٤

(١١) منع الجليل ٢/٣٦٩

على طلب الموائبة للتوثيق، وهذا الإشهاد على الطلب ليس شرطاً للتبوت، لكن ليتوثق حق الشفعة إذا أنكر المشتري عليها.

وإنما يصح طلب الإشهاد بحضور المشتري أو البائع أو المبيع.^(١)

ثم طلب الإشهاد مقدر بالتمكن من الإشهاد، فعنى تمكن من الإشهاد عند حصرية واحد من هذه الأثبات، ولم يطلب الإشهاد، بطلت شفاعته نفياً للضرر عن المشتري.^(٢)

وإنما يحتاج إلى طلب التوثيق، ثم إلى طلب الإشهاد بعده، إذا لم يمكنه الإشهاد عند طلب الموائبة، بأن سمح الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدرء أما إذا سمع عند حصرية أحد هؤلاء الثلاث، وأشهد على ذلك، فذلك يكفيه، ويقوم مقام الظنين.^(٣)

وعند الشافعية والخاتبة إن كان انشيق في البلدة فلا يلزمه الإشهاد على الطبيب، بل يكفيه الطلب وحده.^(٤) وإن كان غائباً فالحاتبة كالخفية في لزوم طلب الشفعة والإشهاد عنه، فإن لم يفعل سقط حقه، سواء قدر على التوكيل أم عجز عنه، سار عقاب العلم أو أقام.^(٥)

وعند الشافعية إن كان الشفيع غائباً يلزمه الطلب، فإن عجز فإنه يلزمه التوكيل، فإن عجز

ولا يخالف الحنفية في وجوب الإشهاد على الأعذار، إذ لا يصدق المردع عندهم إن دفعها لأجنبي لعذر إلا بيته.^(٦)

وعند الشافعية إن تضرر الرد إلى المالك فإنه يستحبها إلى القاضي، وشهد القاضي على نفسه بقبضها كما قاله الماوردي، والمعتمد خلافه، وإن فقد القاضي سلمها لأمن، وهل يلزمه الإشهاد عليهما وجهان حكاهما الماوردي لوجهيه علمه. كما في مسألة القاضي.^(٧) هذا إن أراد سراً.

والحرثي والإغارة عمران كالسفر. فإذا مرض مرضاً مخوفاً، وعجز عن الرد إلى الحاكم أو الأمن، أشهد وجوباً على الإبقاء به إليه.^(٨) ولم يصح الخاتبة على الإشهاد عند قيام الأعذار بالمردع،^(٩) ولا يضمن المردع عندهم إن سلمها لأجنبي كلفة، كمن حضره الموت أو أراد سفره.^(١٠)

الإشهاد في الشفعة :

٢٥ - الشفيع إما أن يكون حاضراً وقت البيع أو غائباً، فإن كان حاضراً فإنه يلزمه تبوت الشفعة طلبها على الفور عند الخفية والشافعية والخاتبة.

على أن الخفية قالوا: إن الأصل إشهاد الشفيع

(١) بين المعلق ٥/ ٧٧ شرحاً لقرعة، والبرط ٩١/ ١٢٥.

(٢) القسبة ترى أن الإشهاد من القاضي على نفسه مما صدق إجرافه، لمصلحة جسد الأوصاف الزمنية كالتأكد بقبول ذلك في سجل المحكمة أو بعض الجهات القضائية المختصة.

(٣) حاشية المحتاج والشرعاني عليها ١٩/ ١١٧، ١٢٨.

(٤) الإصطفا ١٦/ ٣٢٩ وما بعدهما.

(٥) مطلب لوني النص ١٤/ ١٥٥.

(١١) حاشية المحتاج ٥/ ٦٦٤، وهفتلوي ٣/ ٥٠، ونص ١٥/ ٣٣١.

والفتاوى الحديثة ٥/ ١٧٢.

(١٢) الفتاوى الحديثة ٥/ ١٧٩.

(١٣) فتاوى العلامة ٥/ ١٧٦، ١٧٣.

(١٤) مطلب لوني النص ١٤/ ١١٠، ورجلة المحتاج ١٦/ ١٦١.

(١٥) نص ٥/ ٣٣٩.

من المالكية،^(١) ومقابل لأصح عند الشافعية،^(٢) ومقابل الصحيح عند الحنابلة، قانوا وهو قوي خصوصاً في هذه الأزمنة.^(٣)

فإن كان صاحب اليد لا يقبل قوله في الرد، لا بينة كالغصب، فإن له التأخير للإشهاد عند المالكية.^(٤)

الثالث : التضييق بين ما إذا أخذها بينة أو بدون ذلك، فله التأخير عند الرد حتى يشهد أنه أخذها بينة، وهو قول الشافعية والحنابلة. فإن لم تكن عليه بينة، فالأصح عند البخوي من الشافعية التأخير نصاً.

وعند الحنابلة لا فرق بينه وبين من يؤخذ قوله بيمينه.^(٥)

ومن تتبع فروع الحنفية نجد أنهم يمتنعون تأخير الرد للإشهاد، سواء أكانت اليد بيد ضمان أم يد إمانة، ولم نر عنهم من يقول بالتأخير للإشهاد.^(٦)

عن التوكيل فيشهد،^(٧) ولا يكفي الإشهاد عن الغلب والتوكيل عند القدرة عليها.^(٨)

وهذه المالكية إنما أنه ليس للإشهاد شرطاً ثبوت حتى النفعه لتضييق، بل يثبت حقه ولو لم يشهد، إلا أنهم صرحوا بسقوط شفيعته بالآتي :
أ - مكونه عن المطالبة مع علمه بهدم للمشتري أو مائه أو غرضه.

ب - أن يحضر الشفيع عند البيع ويشهد عليه ويسكت - بلا مانع - شهرين.

ج - أن يحضر العقد ولا يشهد ويسكت - بلا عذر - سنة من يوم العقد.^(٩)

تأخير الرد للإشهاد :

٢٦ - من كان تحت يده حين الغصب، إما أن يقبل قوله عند التجاخذ في الرد أو لا، فإن كان يقبل قوله كالأمانة ففي تأخير الرد ثلاثة آراء :

الأول : منع التأخير، وهو الأصح عند الشافعية،^(١٠) والصحيح عند الحنابلة.^(١١)
ولا يخالف جمهور المالكية في هذا، فإن أخره ضمن عند الهلاك^(١٢) عند الأئمة الثلاثة.

الثاني : جواز التأخير للإشهاد، لأن البينة تسقط اليمين عن الزاد، وهو قول ابن عبد السلام

(١) المطالع، والتاج والإيجل ٢٠٥/٥، والمزقاني على خليل

٨٧/٦

(٢) اللغوي ٢٥٦/٢

(٣) تصحيح الفروع ٩٠٥/١، وشرح منعي الإشارات ٣١٩/٥

(٤) هزرقل على خليل ٨٧/٦، والحارثي ٨٢/١، ١٦٨، والمطالع ٢١٠/٥

(٥) اللغوي ٣٥٦/٢، وتصحيح الفروع ٦٠٥/٢، والمغني ١١٧/٥

(٦) بدائع الصنيع ٣٨٨٨/٨، والإمام، ودور الحكم شرح غرر

الحكم ٢٤٥/٢، لأحمد خليل، والعليني على الرعي ٣٣٣،

والبحر شرقا ٣٠٨/٧، ٣٠٩، والمنهبة، وجميع المصنفين

١٦٨، ١١١/٢

(١) حاشية الصالح ٢١٤/٥، واللفي ٥٠/٣

(٢) اللغوي ٥٠/٣

(٣) غامولي ٨٨٣/٣

(٤) اللغوي ٣٥٦/٢، والبيهة ١٦١/٤

(٥) تصحيح المصنف ٦٠٥/٢، والفي ١١٧/٥، والمصنف ٧٩١، ٧٩٣/٢

(٦) المزقاني على خليل ٨٧/٦، والحارثي ٨٧/٢

قيام الإشهاد مقام القبض في الحبة :

٢٧ - ذهب المالكية واحتجوا على أن الولي لو وهب لمحجوره شيئاً، وأشهد على نفسه، فحبة زامة، والإشهاد يعني عن القبض واستدلوا على ذلك بما رواه مالك عن الشريفي عن ابن المسيب أن عثمان رضي الله عنه قال : من تحلل ولده صغيراً لم يمنع أن يتجوز بحلته، فأعلن ذلك وأشهد على نفسه فهي جائزة، وإن وليها توفد.

واستثنى المالكية من ذلك المذاري التي يسكنها الوهاب، والموسوس الذي هو لا يلبس، وإلا وهما لمحجور، فإنه لا يكتفى بالإشهاد على الحبة، بل لابد من إحلال المذاري، ومثلها الموسوس ولا بد من معاشة شبيهة بالإحلال، وإن لم تعاش فيبينة الحجازة فالإشهاد بالحبة يعني عن الحجازة فيها لا يسكنه الولي ولا يلبسه.

واستثنوا كذلك ما لا يصرف بعينه، كالمعدود والموزون، والكيل فلا بد من حيازته. ^(١) والحبة تتم كذلك عند الحنفية بالإعلام والإشهاد، إلا أن الإشهاد ليس شرطاً، وإنما هو للإحباط. ^(٢)

وعند الشافعية ينوب الأب على الولي العقد، وكيفية القبض أن ينقله من مكان لآخر، ولم ألق على من اشترط الإشهاد من المتأخرين، تكن جاء في الأمر : أن الحبة لا تتم إلا بأمرين : الإشهاد، والقبض، ولا يعني الإشهاد عن القبض. ^(٣)

الإشهاد على التصرف في الموهوب قبل قبضه :

٢٨ - ذهب المالكية إلى أن الموهوب له إذا باع ما تشبه أو اعتقه أو وهبه قبل أن يقبضه فإن تصرفه باطل، ودفعه ذلك حوز له إذا شهد على ذلك وأعلن ما فعله. ^(٤)

وعند حنفية، والشافعية لا يكون الإشهاد بمنزلة القبض، ولا يستحكم الحبة إلا بقبضها. وكذلك الحكم عند المالكية في الكيل والموزون اللذين لا تصح هبتها إلا بالقبض عندهم. ^(٥)

والصدقة كالحبة عند المالكية، فلو دفع مالاً لمن يعرفه صدقة على التقراء والمساكين، ولم يشهد على ذلك، فلم يتصدق به، واستمر المال عنده حتى مات الوهاب، فإن الصدقة تعلق وترجع إلى ورثته.

أما إذا شهد على ذلك حين دفع المال إلى من يتصدق به، فإن الصدقة لا تعلق بموت المتصدق، وترجع للمنفق والمساكين. ^(٦)

وينطبق على الصدقة ما ينطبق على الحبة عند الحنفية والشافعية والحنابلة من حيث عدم إغناء الإشهاد عن القبض على ما تقدم. ^(٧)

الإشهاد في الوقف :

٢٩ - عند المالكية لم ينفذ على محجوره، وهو ولد الصغير الذي في حجره، أو السفيه أو النوصي على يتيمة فإنه لا يشترط في حوز الوقف الموزن نفسه،

(١) بداية المصنف ٣٠٩/٢ حجازية، وتشرح الكبير مع حاشية

المصنف ١٠٥١/٤، والمقي ٩٩٣/٥

(٢) المبسوط ٩١١/٤

(٣) الروضة ٣٩٧/٥، والمحل على المنهج ٥٩٨/٢، والألم ٥٠

(٤) المحرر ١٠٨/٢

(٥) المبسوط ٤٨٠/٢، والألم ٥٠٦/٤، والمقي ٩٩٩/٥ وما بعدها.

(٦) المحرر ١٠٨/٢، ١٠٩/٢

(٧) المبسوط ٤٨٠/٢، والألم ٥٠٦/٤، والمقي ٩٩٩/٥

والعراس يذكر في موطنه الأصلي (الوقف).

وعند الشافعية ليس للواقف - والناصر بالأولى - أن يزرع أوبى في أرض الوقف لنفسه، وعمره وينزه فيه بغير الحق، والحال لا يحتاج إلى إسهاد عندهم^(١).

وتفصيل أحكام الية، والعراس في الوقف ينظر في كتاب الوقف.

الإشهاد في اللقطة :

٣١ - ورد في الحديث : « من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل، ولا يكتم، ولا يعيب »^(٢). وهذا أمر بالإشهاد على اللقطة ليحفظها الإنسان عن نفسه من أن يضيع فيها، وعن ورثته إن مات، وعن غرمائه إن أفسس. وفي الأمر الواردة به دليلان :

١ - تنجيب الإشهاد، وهو مذهب الحنابلة، والمذهب عند الشافعية، وهو قول المالكية إن خيف أن يدعيها مع طول الزمان^(٣). وقد حملوا الحديث

بل يكفي فيه اخور الحكمي، وهو أن يشهد على ذلك. وسواء أكان الخازن الأب أم الوصي أو المقام من قبل الحاكم، فيصبح الوقف ولو كان تحت يد الخازن إلى موته أو إلى قلبه أو إلى مرضه الذي مات فيه، إذا توافرت فيه الشروط مع الإشهاد ولا بد من محبة البينة لما وقع الإشهاد على وقفه إن كان السرفق على أجني. فلا يكفي بقرار الواقف، لأن المتزاع للموقوف عليه بما الورثة وإما لغيره.

ولا بد أن يشهد السرافق على السرفق قبل حصول التامع للواقف من التصرف.

ولا يشترط أن يقول عند الإشهاد على الوقفية : رفعت يد الملك ووصعت يد الخور ونحو ذلك^(٤). والمذاهب الأخرى لم تكتموا عن الإشهاد في الوقف، لعدم اشتراطهم القبض لصحته.

الإشهاد على بناء الإنسان نفسه في أرض الوقف :

٣٠ - لو بنى ناظر الوقف لنفسه بهال نفسه في أرض الوقف، أو زرع وأشهد على ذلك فإن الحنفية والحنابلة يعتبرون بذلك الإشهاد، ويجعلون البناء والعراس ملكا للناظر، أن أشهد. فإن لم يشهد فهو تابع للوقف. قال الحنفية : ولا بد أن يكون الإشهاد قبل البناء والعراس^(٥). والمالكية لا يجعلون للإشهاد أثرا^(٦) وتفصيل ما يترتب على البناء

(١) في المحتاج ٣٧٨/١، ٣-٤ مصلح الحلي، والفتاوى الفقهية الكبرى ٣/٣٦٧.

(٢) حديث « من وجد لقطة فليشهد... » العرجة ليواد واللقط له، وابن ماجه من حديث عباس بن عمر رضي الله عنه مرفوعا. وأحدث سكت عنه أسوداد وصححه الألبان وميدان المصنف الأثر والرواد « من التقى : ٩٦/١ ط الهذ، وسن ابن ماجه يصفى محمد فؤاد عبد القادر ١٢٧/٢ ط ميس الحلي، وصححه الجميع الصغير ٣٦٦/١ نشر مكتب الإسلامي، وصححه الأصول بتحقيق ميدان القادر الأثر والرواد ١٠/٧-١٠/٨-١٠/٩ نشر مكتبة الحرمين ١٢٩٢ هـ.

(٣) شرح مشيخ الإسلام ١٩/١٧٨، ونشره ابن حجر العسقلاني ١٠٣/٣ ط دار صادر، وجميل على المجلع ١٠٣/٣ ط دار السوي و١٢٠/٧ ط ميس الحلي، والرواد على حديث ١٢٠/٧ نشر دار الفكر، ورواه الأثر ١٢/٣، واشقى ١٠٨/٥، ١٠٩-١١٠.

(٤) المحرر ومجلة المدق ٨/٨٠، والمجلة شرح البيهقي ٤٢٨/٥.

(٥) جامع الفتاوى، ١٠/٢، وابن هبطين ١٠٩/٣، ومطالع لولى الشى ١١/٣٥٦.

(٦) المدق ١١/٩٦.

نفي الضمان مع الإشهاد :

٣٢ - ينقل الفقهاء على أن الملتقط لا يضمن الملقطة إن أشهد عليها ، فإن لم يشهد فإنه يضمنها إن ثلثت عند جمهور الفقهاء ، وقال الحنابلة وأبو يوسف : لا ضمان على الملتقط سواء أشهد أم لم يشهد ، وفي البدائع : ولا ضمان على الملتقط أشهد أو لم يشهد عند أصحابنا ، وعند أبي حنيفة يضمن إن لم يشهد .^(١)

وهذا خشى استيلاء ظلم عليها ، فقد قال الشافعية : إنه يمشع الإشهاد ولو أشهد ضمن ،^(٢) وقال الحنابلة لا يضمن إن لم يشهد خوفا من استيلاء ظلم عليها ، وكذا لا يضمن إن لم يتمكن من الإشهاد .^(٣)

الإشهاد والتعريف :

٣٣ - لا بقى الإشهاد عن التعريف عند أكثر الفقهاء ، ذهب بعض الحنفية إلى أنه يعي عن التعريف .^(٤)

الإشهاد على الملقط :

٣٤ - لا يختلف حكم الإشهاد على التلقط النقط عن الإشهاد في النقطة عند المالكية ،^(٥) وعند

(١) الرمزي ٢٤٦/٧ ط ، ولان ، والبدائع ٢٠٠/٦ ط إجمالية ، وكشف المحقق ٢٢٠/١ ، والجمل على المبح ٦٠٣/٢ ، والمغني ٧٠٩/٥

(٢) المحلى على المصحح ٦١٣/٢ ، شرح الرواس ٤٨٧/٦

(٣) المسعودي المبدية ٢٩١/٢ ، وابن عابد بن ٢٢٠/٣ ، والمبسوط ١٢/١٢ شرح مالمعروف

(٤) ابن عبيد بن ٣١٩/٢ ، والمسعودي ١٢٠/١ ، والمحلى ٦٠٣/٢ ، والمغني ٧٠٩/٥

(٥) المسعودي ١٢٦/١

لسابق على الاستحباب ، واستدلوا على الاستحباب بضمير زيد بن خالد مرفوعا : واعرف وكذاها وعفاها .^(١) وحديث أبي بن كعب ، ولم يؤمر بالإشهاد فيها ،^(٢) واتبعي بالتعريف ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فلذلك واجبا لبينه النبي ﷺ ، سيما وقد سئل عن حكم النقطة فلم يكن ليحل بأمر واحد فيها فيتعين حمل الأمر على الشدب في خبر عن نضر ، ولأنه أمانة فلم يدخر إلى الإشهاد كالوديعة .^(٣)

ب - وجوب لإشهاد : وهو قول أبي حنيفة ، جاء في كتب الحنفية : أن الإشهاد لابد منه عند الإمام ،^(٤) وهو قول المالكية إن تحقق الملتقط أرغى أنه صحيح النقطة .^(٥) ووجوب الإشهاد هو مقابل المذهب عند الشافعية ، قالوا : في الحديث زيادة على بقية الأخبار ، وهي الأمر بالإشهاد ، وزيادة الثقة مقبولة ، والأصل في الأمر بالوجوب ، ولا منافاة بين هذه الزيادة وبين بقية الأخبار التي ليس فيها أمر .^(٦)

والإشهاد يكون حين الأخذ إن أمكن ، وإلا أشهد عند أول التمكن منه .^(٧)

(١) حماد بن زيد بن خالد مرفوعا : واعرف وكذاها وعفاها ، أخرجه البخاري ومسلم (ضع البخاري ٨٠/٥ - ط حنابلة ، وصحح مسلم ١٣٤٨/٢ ط المحلى)

(٢) حديث أبي بن كعب : «حطوا بها وعفاها ووكأها» أخرجه البخاري ومسلم (الفتح ٧٨/٥ ط حنابلة ، وصحح مسلم ١٣٥٠/٢)

(٣) المحلى ٧٠٩/٥ - ٧٠٩/٦

(٤) ابن عابد بن ٣١٩/٢ ط جزالي الأولى

(٥) المسعودي ١٢٦/١

(٦) المحلى على المصحح ٦٠٣/٢ ، والقرآن على النسخة ٣١٩/٦

(٧) ابن عابد بن ٣١٩/٢ ، والمرفوعان على سبيل ١١٠/٧ ، والمغني ٧٠٨/٥

مستندة إلى أحكام. ^(١) ووجوب الإشهاد هو قول
شريح والحنفي. ^(٢)

وقال الحنابلة - لا يشترط. ^(٣)

ولا يثنى القول بالإشهاد عند المالكية، فيلغظ
يقن، ولا يرجع على التقيض عندهم، لأنه
بدلًا لتلفظ الزم نفسه. ^(٤)

الإشهاد بالباطل للتوصل إلى الحق :

٣٦ - عهد، الحنفية والمالكية والحنابلة على أنه يجوز
الإشهاد بالباطل للتوصل إلى الحق في صور
ذكرها عند الحنفية : الصغيرة التي يزوجه ولي
غير الأب والجدة، ويشت لها شرعًا خير البوع في
الشكاح على القور، فهذا إذا رأت الخيص في الليل
واختارت الفسخ فورًا، فنه حين تشهد في الصباح
على البلوغ تقول : بلغت الآن، ضرورة إحياء
الحق. ^(١) لأن خيار البلوغ يسقط بانتزاعه، فلم
تخبر عن اختيارها متاعدا عن الإشهاد لم تستد
من الخيار

وعند المالكية : يجوز للإنسان إذا لم يكن له
وارث معين، ولم ينظم بيت المال أن يتحيل على
إخراج ماله بعد موته في طاعة الله، وذلك بأن يشهد
في صحته بشي من حقوق الله تعالى في نفسه،
كركة أو كفارات وجب إخراجها من رأس المال،
ولو أنش على جميعه بعد الحقوق المتعلقة بالعين. ^(٢)

الشافعية يجب الإشهاد قولًا واحدًا. ^(٣) وهو وجه
عند الحنفية، وعليه اقتصر بعض كتبهم. ^(٤)

ولما فرقا بين النقطة واللفظ في الإشهاد، لأن
النقطة الغرض منها المال، والإشهاد في التصرف
المالي مستحب، والغرض من التلفظ اللفظ جمع
حرية ونسبه، وجوب الإشهاد، كما في النكاح،
ولأن النقطة يشيع ثمرها بالعرف ولا تعريف في
اللفظ. ^(٥)

واستظهر ابن قدامة وجوب ضم مشرف إلى
التلفظ إن كان غير أمين.

والوجه الثاني عند الحنابلة : استحباب
الإشهاد. ^(١)

وجب الإشهاد على ما مع التلفظ تبع له عند
الشافعية، وإنشلا يملكه. وقيد ثاورد وجوب
الإشهاد على اللفظ وعلى ما معه بحالة ما إذا كان
هو التلفظ

أما من سلمه أحكامه له ليكفله بالإشهاد
مستحب أنه قطع. ^(٢)

الإشهاد على نفقة الملقط :

٣٥ - الحنفية والشافعية اشترطوا الجواز الرجوع بها
بنفقة الملقط على الملقط الإشهاد على إرادته
الرجوع.

وقيد الشافعية ذلك بما إذا لم يتمكن الملقط من

(١) من عاين ٢١٧/٣، وشرح الروض ٢١٩/٢

(٢) نقلي ٢٥٢/٥

(٣) نقلي ٢٥٢/٥

(٤) المحضوي ١١٩/١، ١٢٥ نشر دار الفكر

(٥) ابن عديم ٣١٠/٢

(٦) الصودي على الموهوب ١١٨/٢

(١) شرح الروض ٢١٩/٢

(٢) شرح نص الإجازات ١٧٨/١

(٣) المحضوي ٢٥٢/٥، وشرح الروض ١١٩/٢

(٤) المحضوي ٢٥٢/٥

(٥) شرح الروض ١١٨/٢

عنه، أو نحو ذلك، فيودع الشهادة عدلين أنه باق على حقه، وأنه يظهر ذلك الإقرار توصلاً إلى إقرار أخيه بنسبه، وأنه لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً ولا براً أمه ولا علوه ولا وعيه.^(١)

الإشهاد على كتابة الوصية :

٣٧ - ينق الفقهاء على نفاذ الوصية إن كتب الموصي وصيته وأشهد عليها، ثم قرأها على الشهود.^(٢)

ويختلفون إن كتبها ولم يعلم الشهود بما فيها، سواء كتبها ولم يشهد عليها أم كتبها في خفية الشهود، ثم ألتهمهم عليها.

فإن كتبها مبهمه ثم دعا الشهود، وقال: هذه وصيتي فشهدوا على ما في هذا الكتاب، فللفقههاء في نفاذ هذه الوصية وعدمه رأيان :

أحدهما : عدم النفاذ، وبه قال الحنفية، والحنابلة، وجمهور الأصحاب من الشافعية. وبهذا قال الحسن البصري وأبو عقابة وأبو ثور. إلا أن بعض كتب اختلاف أطلعت هذا القول، وبعضها قبله بها إذا لم يعرف خط الكاتب، وقبلوا في تعليل عدم النفاذ: إن الحكم لا يجوز برؤية خط الشاهد بالشهادة بالإجماع هكذا هنا.^(٣)

الثاني : أن هذا الإشهاد يصح ويتخذ به الوصية وإن لم يقرأها على الشهود، وهو قول المالكية،

وذكر الحنابلة عدة صرر منها : ما يسمى بمسألة إبداع الشهادة، كأن يقول له الخصم: لا أقر لك حتى تبرئني من نصف الدين لو ثلثته، وأشهد عليك إنك لا تستحق علي بعد ذلك شيئاً، فيأتي صاحب الحق إلى رجلين فيقول: أشهد أني على طلب حقي كله من فلان، وإن لم أبرئه من شيء منه، وإن أريد أن يظهر مصالحته على بعضه، لا توصل بالصالح إلى أخذ بعض حقي، وإن إذا شهدت أني لا أستحق عليه سوى ما صالحني عليه فهو إشهاد باطل، وإني إن شاءت شهدت على ذلك توصلاً إلى أخذ بعض حقي، فإذا فعل ذلك جاز له أن يدعي بقائه على حقه، ويقدم الشهادة بذلك.^(٤) فلائسان له التوصيل إلى حقه بكل طريق جائز، وقد توصل المظلوم إلى حقه بطريق لم يسقط بها حقاً لأحد، ولم يأخذ بها ما لا يحل له أخيه، فلا يخرج بها من حق، ولا دخل بها في باطل.

ونظير هذا أن يكون للمرأة على رجل حق فيجعله، ويأبى أن يقربه حتى تقر له بالزوجة، فتشهد على نفسها أنها ليست امرأة فلان، وإن أريد أن أقهره بالزوجة إقراراً كاذباً لا حقيقة له لا توصل بذلك إلى أخذ مالي عنده، فاشهدوا أن إقراره بالزوجة باطل أتوصل به إلى أخذ حقي. ومثله أيضاً: أن ينكر نسب أخيه، ويأبى أن يقر له به حتى يشهد أنه لا يستحق في تركه أبه شيئاً، وأنه قد أبرأه من جميع ذلك في ذمته منها، أو أنه وجب له جميع ما يخصه منها، أو أنه قبضه، لمواضع.

(١) إجماع المؤلفين ٣٦/٤

(٢) شرح أدب القاضي للمصنف ٣٣٧/٢ ط بغداد، وفروضة ١١١/٦، وأكرشي ١٩٠/٤، وقلي ١٩٠/٦، ومختلف اللامع ٣٣٧/٤

(٣) شرح أدب القاضي للمصنف ٣٣٧/٢، وفروضة ١١١/٦، والمصنف ١٩٠/٦

(٤) إجماع المؤلفين ٣٦/٤ ط الأولى مطبوعة.

الإشهاد على النكاح .

٣٨ - الخفية والشافعية ، والمشهور عن أحمد أنه لا يصح عقد النكاح إلا بإشهاد على العقد ، لقوله **يُكَلِّمُ** : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل .^(١) وروى ذلك عن عمر وعبيد بن زياد والحسن والخفي وقتادة والثوري والأوزاعي .

والصحيح فيه صيانة الأنكحة عن المحمود ، والاحتياط للأبضاع .^(٢)

وعند المالكية الإشهاد على العقد مستحب ، لكن بشرط الإشهاد عند الدخول ، فإن أشهد قبل الدخول صح النكاح ما لم يقصدا الاستسار بال عقد ، فإن قصدا لم يقر على النكاح عليه ، لثبته عليه الصلاة والسلام عن نكاح أسير ، ويؤمر أن يطلقها طلقه وإن طلق الزمان ، ثم يتألف العقد .

- (١) حديث : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، أخرجه هذا إمامي والبيهقي من حديث الحسن بن عمرو بن حسين مرغوعا ، وفي إسناده صدقة بن عمرو ، وهو متروك ، ورواه الشافعي من وجه آخر عن أنس مرسلًا ، وروى الحديث عن عائشة رضي الله عنها عدة طرق وصحفت ابن مسعود ثلث كنه ، وأثره البيهقي وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس مرغوعا ، ونقله الدارقطني من الدارقطني أن عبد الحفيظ رجاء نقله ، إلا أن المحفوظ من قول ابن عباس وإبراهيم إلا عدلي بن الفضل ، ولحديث طرق أخرى ، وقيل شيب الأثر في هذا الطريق ، فإنه لا يشبه بعضها ببعض ، فيصح فحديث الأئمة للإشهاد والزمن المكبري لبيهي ٢٣٥/٧ ط دائرة المدينة بالفتح ، ومن هذا الدارقطني ٢٤٨/٦ - ٢٤٩/٦ ط دائرة المدينة لطباعة ، وبيل الأثر ٢٤٨/٦ - ٢٤٩/٦ ط دائرة المدينة ، وفيه فيهم ١٢٨/٦ تبصرة المكتبة التجارية الكبرى ، وشرح السنة بتحقيق شعيب الأثر ٢٤٩/٦ نشر المكتب الإسلامي ، ورواه المنيل في تخرج أحداث من السجيل ٢٤٣/٦ نشر المكتب الإسلامي .
- (٢) الضاعية على البداية ٣٥٩/٢ ط بولاق الأولى ، وسجله الحاج ١٩٢/٦ ، وفيه ٤٥٠/٦

وقول محمد بن نصر المروزي من الشافعية ،^(٣) وهو قول جماعة من التابعين منهم سالم وعبد الملك بن يحيى القاضي البصرة .^(٤)

فإن كتبها بحضورهم ، وأشهدهم عليها ، دون عدم بها فيها فإنها تنفذ عند المالكية ، وهو روية عن أبي يوسف إذا أودعه عنده ،^(٥) وهو مذهب أحمد بن عرف عطف . والعمل حينئذ بالخط لا بالإشهاد . ومن قال ذلك عبد الملك بن يحيى ومكحول والليث والأوزاعي ومحمد بن مسلمة وأبو عبد والمحاق ، واحتج أبو عبيد بكتب رسول الله ﷺ إلى عمه وأمراته في أمر ولاته وأحكامهن ، ثم ما عمل به الخلفاء الراشدون المهضمون بعده من كتبهم إلى ولاتهم الأحكام التي تضمن أحكاما في الدعاء والفروج والأموال ، يبعثون بها مخومة لا يعلم حاملها ما فيها ، وأمنوها على وجوهها . وذكر استخلاف سليمان بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز بكتاب كتبه وختم عليه ، قال ابن قدامة : ولا نعلم أحدا أنكر ذلك مع شهرته في علمه العصر فكان إجماعا .^(٦)

ولا تنفذ عند أبي حنيفة والشافعية ، وهو عكسي عن أحمد بن حنبل ، قال صاحب المغني : ووجهه أنه كتاب لا يعلم الشاهد ما فيه ، قل يجوز أن يشهد عليه ، ككتاب القاضي إلى القاضي .^(٧)

- (١) إعرابي ١٩٠/٨ ، وإبراهيم ١٢١/٨
- (٢) إعراب كوك القاضي للمصنف ٣٨٨/٢
- (٣) إعرابي ١٩٠/٨ ، شرح أمم الذهب للمصنف ٣١٢/٢
- (٤) كشف المفاح ٣٣٧/٨ ، قلبي ١٩٩/٦ ، ٧٠
- (٥) شرح السروض ٤١/٣ ، والمصنف ٦٩/٦ ، ٧٠ ، وشرح ذهب القاضي للمصنف ٣٨٨/٢

ثم من أوجب الإشهاد إذا راجعها بشئونه هل
تصح الرجعة؟
من اعتبر الإشهاد شرطاً قال: لا تصح، ومن
اعتبره واجباً ديانة فقط صححت الرجعة مع الإثم.
وتفصيل ذلك في مبحث الرجعة.

إشهاد الشئق على الصغير:

٤٠ - نفقة المصير في ماله إن كان له مال، وإلا
فيرم بالإنفاق عليه من تحت نفقة غيره شرعاً،
وهذا لا يحتاج إلى إشهاد.

وإن كان له مال وأنفق عليه وليه أو وصيه من
مالها بمصد الرجوع عليه، فلا بد لجوار الرجوع
على الصغير في ماله من إشهاد.
وكذلك إن أنفق عليه من لا يجب عليه نفقة.

وفي ذلك تفصيل وخلاف يرجع إليه في مصطلح
(نفقة).

الإشهاد بالإنفاق على من لا يجب عليه النفقة
ليرجع بها أنفق.

٤١ - من أنفق على من لا يجب نفقته عليه بقصد
الرجوع عليه، أو على من تلزمه النفقة كان عليه أن
يشهد حتى يرجع بها أنفق، وذلك إن عجز عن
استدلاله من يجب عليه النفقة أو الحاكم. وهذا هو
رأي الشافعية، وإحدى الروايات عن أحمد،
وأكثر المالكية يسمي المنفق: أنه أنفق لمرجع.
وأما الحنفية فلأنهم يقولون: إن قيد الوقف إذا أنفق
على الوقف من ماله بقصد الرجوع فلا بد من
الإشهاد. ويمكن التخرج على هذه عندهم فيما

وإن دخل بلا إشهاد فصح الشكاح كذلك، وإذا في
الحالين، ما لم يكن الشكاح قاضياً.^(١)
وهناك شروط وتفصلات فيها يمتنع بالإشهاد في
هذا الموضوع، يرجع إليه في مصطلح (شكاح).

الإشهاد على الرجعة:

٣٩ - للفقهاء في حكم الإشهاد على الرجعة
أرباب.

أولهم: تدب الإشهاد، وهو مذهب الحنفية،
ولصحيح عند المالكية، وهو قول الشافعية.
والإشهاد عندهم يكون على صيغة الرجعة أو
الإقرار بها. وهو رواية عند الحنابلة
وثانيهما: وجوب الإشهاد، وهو قول ابن بكير
وغيره ومن المالكية، وهو رواية عند الحنابلة.

وسندل الفريقان على أن الإشهاد مطلوب
بشأن الله سبحانه وتعالى (قوله) ملحق لأجلهم
فأمسكوهم بمعروف أو فارقوههم بمعروف وأشهدوا
قولي عند منكم).^(٢)

فحصل الفريق الأول الأمر على الاستحباب،
وذلك لأن الرجعة لا تنظر إلى قول، فلم تنظر
إلى شهادة، كما تترحق الزوج، ولأنها استدانة
للكساح وهذا لا يتطلب الإشهاد. وحمل الفريق
الثاني الأمر على الوجوب وهو ظاهر الأمر.^(٣)

(١) مطلب وأتبع والإكليل ٤٠٨/٣ - ٤١٠. ومراجع الإكليل
١٢٢/١

(٢) سرور ٣٤٤/١

(٣) نفس ٢٨٣/٢ ط الرصاص

يشبه الوقف.^(١)

وفي الموضع تفصيل يرجع إليه في (الوقف والوصية والترحم والنفقة والنفقة واللقب).

إشهار

الإشهاد على الحائض المائل للضمان :

التعريف :

١ - الإشهار : مصدر أشهر بمعنى أعلن ، والشهر في اللغة بمعنى الإعلان والإظهار . يقال : شهرته بين الناس وشهرته . أي أبرزته وأوضحته .^(٢)
أما الإشهار فغير منقول لغة - كما قال لغويي - ولكن الغفهاء استعملوه - ولأسبها المالكية - بمعنى الإعلان .

الحكم الاجمالي :

٢ - يستعمل الغفهاء الإشهار في مواطن كثيرة . منها المطلوب : كإشهار النكاح ، والمجبرة والمجنودة ، والمقنود والمهود : ومنها المنوع : كإشهار الفحشة . ففي إشهار النكاح : يرى جمهور الفقهاء أنه مندوب بأي شيء متعارف كالطعام الطعام عليه ، أو إحضار جمع من الناس وزيادة على الشاهدين ، أو بالضرب فيه بالدف حتى يشتهر ويعرف ،^(٣) لقوله

٤٢ - إذا سقط الحائض المائل ، فتلغ بقوله شيء . فيرى الحنفية أنه لا يضمن صاحب الحائض ، إلا إذا طلب إليه إزالة الحائض قبل سقوطه ، وأشهدوا على ذلك . ويتحقق الطلب من أي عاقل ولو صبيًا . ويكون الضمان عليه في ماله إن كان الضمير واقعًا على مثل الغير ، ويكون الضمان في هلاك النفس على عاقلة صاحب الحائض إلحاقًا بالقتل الخطأ .

ويرى المالكية أن الإشهاد لا يتحقق إلا من القاضي لو ممن له النظر في مثل هذه الأمور كالبليدية الآن . ولما طلب الناس وإشهادهم فلا عرة به في وجوب الضمان إلا إذا كان في مكان ليس به قاض ولا مسئول عن مثل هذا . ويكون الضمان عندهم في المال والنفس على صاحب الحائض إن قصر . والشافعية والحنابلة لا يوجبون الإشهاد على الطلبي ، وإنما يكفي عندهم الطلب وحده في وجوب الضمان .

ولما شروط وجوب انضمان فيرجع إليها في موضوع الضمان والجنابات .^(٤)

(١) طبع جبري على الخطب ١/٦٨ ، ٧٠ . وتصحيح المروج ١/٤٩٩ ، ٩٠٠ . والذوق ١/١٢٩ ، ١٢٥ . وكلمة الفقه

(٢) ١٩٦٧
(٣) تصدير الحكيم ٢/٢٨٧ ، وابن حنبلين ١/٣٨٤ ، ٣٨٥ . وفتح القدير ١/٤٤٦ ، والمروضة ١/٣٢١ ، ٣٢٢ . والفي ١/٨٣٧ وما بعدها ، والنفقة ١/٣٤٠ ، والفرشي ١/٢١٧ . ويرى النجدة أن -

٣٣ ما ذكر من اشتراط إشهاد غفصامي إنما هو أمر تخليفي ، وأولي الأمر أن يتخذوا من الأحكام ما يرفع الضرر عن العامة ، مراعاة في تلك ظروف العصر .

(٤) المصباح المفيد ، ومجموع مفاتيح اللغة ، والصباح مادة . (شهر) - والذوق ١/٢١٦

(٥) حالية ابن عابدين ١/٢٠١ ط بولاق ، وسلسلة المسوني ١/٢١٧ ط دار الفكر ، وصحيفة الفرساني ١/٢٢٢ ، والفي ١/٣٧٧ ط الريضي

﴿يُظْهِرُوا الْكِنَاحَ﴾^(١) وفي لفظ: وأعلنوا
الكنكاح^(٢).

مواطن البحث :

٣- تبحث مسألة إشهار النكاح في (الكنكاح) عند الحديث عن أركانه أو الولية فيه . ومقالة إشهار الصلاة المكتوبة في (الصلاة) عند النكلام عن السنن والسننوافل . بإشهار نوار الحجر في (الحجر) عند النكلام عن معاملة المنحجور عليه .

أشهر الحج

تحديد الفقهاء لأشهر الحج :

١- جمهور الفقهاء على أن أشهر الحج هي : شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة ، لأن قوله تعالى : (الْحُجَّ أَشْهُرٌ مُّعْتَمَدَةٌ)^(٣) معصود به

وقت الإحرام بالحج ، لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر ، فدل على أنه لو ادعى وقت الإحرام . وقد روي ذلك عن العبادة الأربعة : ابن عباس ، وابن عمر ، وابن عمرو ، وابن الزبير رضي الله تعالى عنهم . ولأن الحج بقوت معضي عشر ذي الحجة ، ومع بقاء الوقت لا يتحقق الثوات ، وهذا يدل على أن المراد من الآية شهران وبعض الثالث لا كله ، لأن بعض الشهر يتوزن منزلة كله^(٤) . وهذا التحديد يدخل فيه يوم النحر عند الحنابلة والحنفية غير أبي يوسف . وعند الشافعية وأبي يوسف الحنفية ليس منها يوم النحر ، بل على وجه عند الشافعية لا تدخل ليلة النحر كذلك ، لأن الثبالي تبع للأيام ، ويوم النحر لا يصبح فيه الإحرام ، فكذلك ليلة .

والمالكية - وإن كانوا يقولون إن أشهر الحج هي شوال وذو القعدة وذو الحجة - إلا أن مرادهم بذلك أن وقت الإحرام يبدأ من شوال إلى فجر يوم النحر ، أما الإحلال من الحج فيعتد إلى آخر ذي الحجة^(٥) .

ثمرة اختلاف في تحديد أشهر الحج :

ثمرة لاختلاف في تحديد أشهر الحج ، على ما ذكره ابن رشد ، هي جواز تأخير طواف الإفاضة عند المالكية إلى آخر ذي الحجة ، فإن أشهر إلى

(١) حديث : « أظهِرُوا الْكِنَاحَ » أخرجه الترمذي في مستدرج الترمذي عن حديث أم سلمة رضي الله عنها . قال النووي : وبنا من لا يعرف ، فكن له شواهد بغيره ، ونقص الترمذي ٥٩٩ ط المكتبة التجارية .

(٢) حديث : « أعلنوا النكاح » أخرجه أحمد وابن سبابة والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وأقره الذهبي . وقال الطيني : وحال أحمد ثلث أسواره الظهانية من ٣٧٢ ط دار الكتب العلمية . والسنن ١٨٣/٢ نشر دار الكتاب العلمي ، ونقص القدر ١/١ ط المكتبة التجارية ، وشرح السنة لطيفي ٤٧/٢ نشر المكتب الإسلامي .

(٣) سورة البقرة/ ١٩٧

(٤) تفسير القرطبي ١/ ٥٠٦ - ٥٠٧

(٥) من غابدين ١/ ١٥٩ ط بولاق خاتمة ، وأنها ١/ ١٥٩ ط المكتبة الإسلامية ، وشرح معنى الإراتات ١/ ١١ ط دار الفكر ، ومضى المحتاج ١/ ٤٧٩ ط مصطفى الحامي ، والمذهب ١/ ٢٠٣ ط دار المعرفة بيروت ، وجواهر الإكمال ١/ ١٦٨ ط دار المعرفة بيروت

مواطن البحث :

- ٤ - أشهر الحج تتو فيها مناسكه بما في ذلك من إحرام وطواف وسعي وقوف .
- ٥ - (حج - طواف - سعي - إحرام) .

المحرم فعليه دم ، وعند الخفية إن أخره عن أيام الحر كان عليه دم .

أما عند الثتعية والحنابلة فإن أخره غير موقت ، بل يبقى ما دام حيا ولا دم عليه .^(١)

علاقة أشهر الحج بالأشهر الحرم :

٣ - تفاهرت الأخبار عن رسول الله ﷺ بأن الأشهر الحرم هي : رجب ، ذو القعدة ، وذو الحجة ، والحرم ، وهو قول عامة أهل التأويل .^(٢) وعلى ذلك فأشهر الحج تشترك مع الأشهر الحرم في ذي القعدة وعشر من ذي الحجة ، أما شوال فهو من أشهر الحج فقط ، ورجب وفيه ذي الحجة من الأشهر الحرم فقط .

الأشهر الحرم

المراد بالأشهر الحرم :

١ - الأشهر الحرم^(٣) هي التي ورد ذكرها في قول الله تعالى : (وَلَا تَجِدُ الشَّهْرَ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) .^(٤)

وهي : رجب مقرر ،^(٥) وذو القعدة ، وذو الحجة ، وللمحر

وهذا التحديد تفاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ ، فعن أبي بكر أن النبي ﷺ قال : (وَلَا تَزْمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْتَهُ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، أَلْبَسَهُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ : ثَلَاثُ مَسَاقِيَاتٍ ، ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ وَرَجَبُ مَقْرَرٍ الْيَدِي بَيْنَ يَمَادَى وَشُعْبَانَ) .^(٦)

(١) المصباح ، ٥٤٠ ، ٥٤١ .

(٢) سورة التوبة / ٣٦ .

(٣) نسبة إلى قبلة مقرر ، وإنما قيل رجب مقرر ، لأنه كانوا الله

تعتيم الله من غيرهم

(٤) حديث : (وَلَا تَزْمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْتَهُ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضَ ، أَلْبَسَهُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ : ثَلَاثُ مَسَاقِيَاتٍ ، ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ وَرَجَبُ مَقْرَرٍ الْيَدِي بَيْنَ يَمَادَى وَشُعْبَانَ) .

(٥) حديث : (وَلَا تَزْمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْتَهُ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، أَلْبَسَهُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ : ثَلَاثُ مَسَاقِيَاتٍ ، ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ وَرَجَبُ مَقْرَرٍ الْيَدِي بَيْنَ يَمَادَى وَشُعْبَانَ) .

(١) صحيح البخاري ١/٢٩٢ ، وبنية المعتمد ١/٢٧٨ ، وابن حبان

١٨٢/٢ ، والمجموع ٨/٢٩١ ، والإصباح ص ٢٧٢

(٢) الطبري ١٠/٨٨

وروي مثل ذلك عن أبي هريرة وقناة، وهو أيضا قول عامة أهل التأويل (١٦).

المقارنة بينها وبين أشهر الحج :

٢ - ذكر أشهر الحج ورد في قول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) (١٧) وقد اختلف أهل التأويل في ذلك فقيل : إن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة كله، يرمدون بذلك أن أشهر الحج، لا أشهر العمرة، وإن أشهر العمرة سواء من من شهر السنة. وقيل : يعني بالأشهر المعلومات شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة.

وقد صوب الطبري ذلك القول، لأن ذلك من له خبر من مقات الحج، ولا عمل لنجح بعمل بعد القضاء، أباهم من (١٨).

وعلى ذلك بين أشهر الحج والأشهر الحرم بعض التداخل، لأن ذو القعدة وعشر من ذي الحجة من أشهر الحج والأشهر الحرم، أما شوال فهو من أشهر الحج فقط، والمحرم ورجب من الأشهر الحرم فقط.

فضل الأشهر الحرم :

٣ - الأشهر الحرم فضلتها الله على سائر شهور العام، وشرفهن على سائر الشهور. خصص الله فيهن بالتعظيم، كم خصصهن بالتشريف، وذلك نظير قوله تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) (١٩) قال ابن عباس : خص الله من شهور

العام أربعة أشهر جعلهن حرمًا، وعظم حرمتهن، وجعل المذنب لهن والعمل الصالح والأجر أعظم، وعن قتادة : الظلم في الأشهر الحرم أعظم خطيئة وريذا من الظلم فيها سواها، وإن كان الظلم في كل حال عظيمًا، ولكن الله يعظم من أمره ما شاء، فإن الله تعالى اصطفى صفتها من خلقه، اصطفى من الملائكة رسلا، ومن الناس رسلا، واصطفى من الكلام ذكره، واصطفى من الأرض المساحد، واصطفى من الشهور رمضان والأشهر الحرم، واصطفى من الأيام يوم الجمعة، واصطفى من الليالي ليلة القدر. قال قتادة : فعظموا ما عظم الله، فإنما تعظم الأمور بما عظمها الله عند أهل الفهم وأهل العقل (٢٠).

ما تختص به من الأحكام :

١ - القتال في الأشهر الحرم :

٤ - كان القتال في الأشهر الحرم محرما في الجاهلية قبل الإسلام، فكانت الجاهلية تعظمهن وتحرم القتال فيهن، حتى لو لقي الرجل منهم فيهن قاتل أبيه أو أخيه تركه.

قال النيسابوري في تفسير قوله تعالى : (ذلك الحين الغيبي) (٢١) أي هو الدين المستقيم الذي كان عليه إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وقد توارثته أئمة من بعدهم فكانوا يحرمون القتال فيها (٢٢). ثم جاء الإسلام يؤيد حرمة القتال في الأشهر الحرم بقوله تعالى : (يسأونك عن الشهر الحرام

(١٦) الطبري ١٠/٨٨.

(١٧) البقرة ١٩٧.

(١٨) الطبري ٢/١٠٠.

(١٩) البقرة ٢٣٨.

(٢٠) الطبري ١٠/٨٨.

(٢١) سورة هود ٢٦.

(٢٢) النيسابوري ج ١ ص ٦٩/١.

قتال فيه . قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمنجد الحرام وأخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل. ^(١)

ب - هل نسخ القتال في الأشهر الحرم؟

٥ - اختلف أهل التأويل في الآية التي أثبتت حرمة القتال في الأشهر الحرم ، وهي قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . قل قتال فيه كبير) هل هو منسوخ أم ثابت الحكم ؟

قال بعضهم : إن ذلك حكم ثابت ، لا يعل القتال لأحد في الأشهر الحرم ، لأن الله جعل القتال فيه كبيراً .

وقال بعضهم : هو منسوخ بقول الله عز وجل : (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) ^(٢) ورد ذلك عن الزهري وعطاء بن ميسرة .

قال عطاء بن ميسرة : أحل القتال في الشهر الحرام في براءة قوله تعالى : (فلا تظلموا فيهم أنفسكم وقاتلوا المشركين كافة) ، يقول : فيهم وفي غيرهم .

وعن الزهري قال : كان النبي ﷺ فيما بلغنا يحرم القتال في الشهر الحرام ثم أحل بعد . ^(٣) قال

الطبري : والصواب من القول في ذلك ما قال عطاء بن ميسرة من أن النبي ﷺ عن قتال المشركين في الأشهر الحرم منسوخ ^(٤) بقول الله عز وجل : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق الله السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهم أنفسكم وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) . ^(٥) وإنما قلنا ذلك نسخ لقوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . قل قتال فيه كبير) لتظاهر الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ .

تخليط الدييات في الأشهر الحرم :

٦ - اختلف الفقهاء في تخليط دية القتال في الأشهر الحرم أو عدم تخليطها ، فالتقية واختابله يرون تخليط الدية للقتل في الأشهر الحرم ^(٦) وعند الحنفية والإمام مالك لا تخليط الدية .

ومن قال بالتخليط اختلف في صفتهاء فقيل : [نما تلاحون حنة وتلاحون جذعة وأربعون خلفه ، وقيل غير ذلك ، ويفصل الفقهاء ذلك في الدييات .

إصبغ

التعريف :

١ - الإصبغ : معروفة لغة وعرفاً .

(١) الطبري ٢٠٦/١

(٢) سورة التوبة ٢٦/

(٣) هاية الشرح ٣٠٠/٢ ، والمضي ٩٩/٩ . والسنن

١٠٦/١٠٦ ، والميزان للحراني ١٤٩/٢

(١) سورة البقرة ٢١٧/

(٢) سورة البقرة ٢١٧/

(٣) حديث : كان النبي ﷺ فيما بلغنا يحرم القتال في شهر الحرام ثم أحل بعد أبو الطبري عند تفسير قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) ، وقال أحمد بن محمد شاكر عند ترجمته : هذا حديث مرسل ، مروى بلسانين عن اثنين عن الشيباني عن الزهري ومسلم بن أبي حسان (تفسير الطبري بتعليق محمود بن محمد شاكر ٨٠/٢ نشر دار المعارف بدمشق)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

١ - تحليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء :

٢ - ذهب الفقهاء إلى أن تحليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء مطلوب ، وجمهور الفقهاء على أنه مستنون في اليدين والرجلين ، والمالكية يرون أنه واجب في اليدين ، واختلفوا في وجوبه في الرجلين . فقال جماعة منهم بالسجود ، وقال الآخرون بأنه مستون في الرجلين ، والذين يفرقون أن التحليل في أصابع الرجلين فيه نوع من العسر . واستدلوا على السجود بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك » (١)

واستدل الجمهور على النسبية بأن نية الوضوء وردت مطلقة عن السجود (٢)

كيفية التحليل :

٣ - يكفي في تحقق التحليل أي كيفية يخلل بها بين الأصابع ، إلا أن بعض الفقهاء توسع في بيان

(١) حديث « إذا توضأت فخلل » ، أخرجه الترمذي . والفقهاء

كـ - وأبو حنيفة عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : هذا حديث حسن غريب ، قال ابن حجر والشوكاني : إنه صحيح بولي ضوافة ، وهو ضعيف ، وذكر الحديث عنه البخاري ، لأنه من رواية موسى بن عبيدة عن صالح . وسأله موسى عن صالح هذا كان قال : أنا جلفظ وخلفه الأحولني ١٥٢ ، ١٥١/١ نشر المكتبة السلفية ، ورس ابن حنيفة بنعطين محمد بن عبد الله بن ١٥٣/١ ط مجلس الحلبي . والتلخيص الحبير ١٥٤/١ ط شركة المطبوعات الفنية المتحدة ، ونيل لأخبار ١٥٥/١ ط دار البين

(٢) الحلبي على فتنهاج بحثانية اللقبوي ١٥٤/١ ط مصطفى اسلمي ، وابن حنبلين ١٥٥/١ ط بولاق الأولى ، والنفسي ١٥٨/١ ط تريباش ، والحارثي وحاشية العدوي ١٥٩/١ ، ١٦٠/١ نشر دار صادر ، والزرزقي على حبل ١٥٧/١ نشر دار الفكر .

الكيفية ، فقالوا : إن تحليل الأصابع في اليدين يكون بنسب أصابع اليدين ، مع وضع باطن اليسرى على ظاهر اليمنى والعكس ، وفي الرجلين يخلل بخصريده اليمنى ، مبتدئاً بخصر رجله اليمنى متبهاً بإصبعها ، وفي اليسرى يشتد بإصبعها متبهاً بخصرها . (٣)

ب - وضع الأصابع في الأذنين عند الأذان :

٤ - من أن يجعل لأذن إصبعه في صاعقه أذنيه عند الأذان ، فإنه أجمع للصوت ، (٤) لقوله ﷺ ليلاً : « اجعل إصبعك في أذنيك فإنه أرفع صوتك » . (٥)

ج - ما يتعلق بالأصابع في الصلاة :

٥ - يكره في الصلاة تشبك الأصابع ، وقرعتهما ، وخربكهما إلا عند التشهد ، فإنه يرفع السبابة عند التلوي ، ويضعها عند الإتيان . (٦)

(١) الحبل من المباح ١٥١/١ ، ومن حديثين ١٥٠/١ ، والزرزقي على حبل ١٥٢/١ ، وكشاف الفاع ١٥٢/١ نشر مكتبة العصر الحديثة

(٢) ابن حنبلين ١٥٥/١ ، والمجمع ١٥٨/٢ نشر مكتبة السلفية ، والنفسي ١٥٢/١ ، ١٥٣/١

(٣) حديث : « اجعل إصبعك في أذنيك فإنه أرفع صوتك » أخرجه ابن حنيفة وأحمد بن حنبل عن حديث محمد بن حاتم ، مؤلف رسول الله ﷺ ، ونسب من مائة . والنسب رسول الله ﷺ أسرى بل أن يجعل إصبعه في أذنيه . وقال إنه أرفع لصوته . والحديث سكت عليه الحاشم والذهبي ، وقال الحفاظ البوصيري : هذا حديث ضعيف لضعف أولاده محمد (ومر في إسناده الحاشم لها) سئل من مائة بنعطين محمد بن عبد الله بنعطين ١٥٣/١ ط مجلس الحلبي ، والنسب ١٥٤/٢ ، ١٥٥/٢ نشر دار الكتاب العربي

(٤) جواهر إكمال ١٥٦/١ ، ١٥٧/١ ، شرح الترمذي ١٥٨/١ ط الميمنية ، والنفسي ١٥٩/١ ط تريباش ، وضع القصر ١٥٩/١ ط بولاق ، والتفريغ ١٦٠/١

د- قطع الأصابع :

٦- قطع الإصبع الأصلية إن كان عبدا فعبه
القصاص، وإن كان حراً فعبه الدية، وهي عشر
دية النقر، أما إذا كانت زائدة ففيها حكومة عدل
عند جمهور المعنهاء. ويرى المالكية أنها إن كانت في
فترة الإصبع الأصلية ففيها دية الإصبع، وتفصيل
ذلك في الجنائيات والديات. (١)

بالحكم فإن الفاعل يكون تائباً إذا كان على
معصية، ويتضاعف إثمه بمقدار ما هو عليه من
جرم، لأن الإصرار على الصغيرة كبيرة، والإصرار
على الكبيرة يؤدي إلى عظم ذنبها وزيادة وزرها. (٢)
وما إذا كان الإصرار على غير معصية، فإنه قد
يكون مندوباً إليه، كالإصرار على عدم إنشاء
سرور المسلمين للعدو رغم ما يلاقيه من عنت
الأعداء.

وقد يكون واجباً، كالمداومة على فعل الطاعات
وتترك المعاصي.

أما الإصرار على المعصية دون تحققها فعبه
رأياً.

الأول : يؤخذ به الإنسان، لقوله تعالى :
(ومن برّك فيه بالحداد طغى نفسه عن عذاب
آليم). (٣) وقوله عبه الصلاة والسلام : إذا انتفى
المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قالوا :
بارسوا الله هذا القاتل فم بالالمقتول، قال : إنه
كان حربياً على قتل صاحبه. (٤)

الثاني : لا يؤخذ به الإنسان، لقوله ﷺ : ومن
هم بسطة فلم يعملها لم تكن عليه، فإن عملها
كُتبت عليه بسطة واحدة. (٥)

إصرار

التعريف :

١- الإصرار لغة : مداومة الشيء، وملازمته والثبوت
عنه. (١)

واصطلاحاً : الإصرار : هو العزم بالقلب على
الأمر وعلى ترك الإقلاع عنه. (٢)
وأكثر ما يستعمل الإصرار في الشر والإثم
والذنوب. (٣)

الحكم الإجمالي :

٢- الإصرار إما أن يكون عن جهل، أو عن علم.
فإذا كان الإصرار عن جهل فقد يحذر من لا يعلم
حرمة الفعل الذي أصر عليه. لما إذا كان عن علم

(١) طهارة القلب للفرج من ١١٩، ومغربي ٩٤/٢، والفتاوى
الجزائرية ١١/٩

(٢) سورة الحج/ ٢٥

(٣) حديث : إذا اتى المسلم ... أخرجه البخاري والفتح
٨٥/١ ط السنية، وأخرجه مسلم ٢٢٩٣/١ ط السنية

الحلي، يلفظ بظرب

(٤) حديث : من هم بسطة ... أخرجه البخاري من حديث
ابن جابر رضي الله عنه أخرجه البخاري
بمعناها كتبها الله عليه حسنة كاملة، فإن هو هم بها لمصلها
كتبها الله له حسنة واحدة (فتح الباري ٣٢٣/١ ط السنية).

(١) ابن حبان ٣٨٨/١، وصواعق الإكليل ٢/٢٧٠.

واللغوي ١٤٧/٩، والفي ٨/٣٥، ٣٦

(٢) فصاح الخير وإنسان العرب ص ٢٠

(٣) القرطبي ٢/١١٩، ومغربي للبرجاني

(٤) لسان العرب مادة (صرر).

وقد ضعف القرطبي هذا الرأي ، وحمل الحديث على أن معنى «قلم يعطها» فلم يعزم على عملها^(١)

مبطلات الإصرار :

٣ - أ - يبطل الإصرار على المعصية بالثبوت ، حيث لا إصرار مع التوبة ، لما روي : «ما أصر من استغفر ، وإن عاد في اليوم سبعين مرة»^(٢) وللقاعد المروية : «لا كبيرة مع الاستغفار ، ولا صغيرة مع الإصرار».

ب - يبطل الإصرار بنوك المعص عليه وقبائح غيره^(٣).

مواطن البحث :

٤ - أ - قرر الفقهاء أن الإصرار على الصفات مسقط للعدالة - انظر (شهادة ، وتوبة) .

ب - إصرار المرتد بعد استنابته يوجب القتل ، لحديث رسول الله ﷺ : «من بدل دينه فاقتلوه»^(٤) انظر (ردة) .

ج - إصرار المدعي عليه على السكوت على جواب الدعوى بعد منه إنكارا ونكولا . انظر (دعوى) .^(٥)

(١) القرطبي ٢/ ٢١٥

(٢) حديث «ما أصر من استغفر...» أخرجه أبو داود (١٧٧/٢) ، طهرت جيد دعوى ، والقرطبي (٥/ ٥٥٨) ، طهري ، وقال القرطبي «ما حديث قريب ، وليس إسناده بالقوي

(٣) القرطبي ٤/ ٢١١ ، والشيخ ١/ ٦٨٣ ، والشهاب ٣/ ٦٨

(٤) حديث «من بدل دينه فاقتلوه» ، أخرجه البخاري (الفتح ١٢/ ٢٧٧ ط السلفية) .

(٥) ابن عابدين ٣/ ٢٠٢ ، ٤/ ٣٨٦ ، ٤/ ٤٣٠ ط بوزاق ، والقبوري

١/ ١٧٧ ، ٢١٩ ، ٣٢٨ ، وسلم التبروت ٢/ ١٤٣ ، والقرطبي

٢/ ١٧٧ ، ورواه الإكليل ٢/ ١٧٨ ، واللي ١/ ١٧٧ ، ١٧٨ ،

١/ ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ط الرضا .

اصطيداد

انظر : صيد

أصل

التعريف :

١ - الأصل يجمع على أصول^(١) .

وقد كثر استعمال الأصل ، فاستعمل في كل ما يستند إليه غيره ويشتق عليه ، من حيث أنه ينبغي عليه وينفرد عنه ، فالأب أصل للولد ، والأساس أصل للجدار ، والنهر أصل للجدول ، وسواء أكان الابتداء حيا كما مثل ، أم عطفيا كابتداء المدلول على القليل .

٢ - ويطلق الأصل في الاصطلاح بمصادف ترجع كلها إلى استنساخ الفرع إلى أصله وابتداء عليه ، ومن تلك المعاني الاصطلاحية :

(١) الدليل في مقابلة المدلول .

(٢) القاعدة الكلية

(١) اللسان ، والقاموس ، صفة (أصل) .

(٣) المستصحب ، وهو الحالة الماحضة .

(٤) ما يقابل الأوصاف .

(٥) وعلى أصول الإنسان : أبيه وأمه .

وأجداده وجداته وإن علوا .

(٦) على البدل منه في مقابلة البدل .

(٧) وعلى أصل القياس (المحل المقيس عليه)

(٨) وعلى الأصول في باب اليعوج ، ونحوها

الأشجار والصور ونحو ذلك في مقابلة النمرة

والمغنة .

(٩) وعلى أصول المسائل في الميراث ، يخرج منه

فرض المسألة أو فروضها بلا كسر .

(١٠) وعلى الأصل في باب رواية الأخبار : (الشيخ

المروي عنه في مقابلة الفرع ، وهو الراوي ، أو

النسخة المنقولة منها في مقابلة النسخة المقتولة) .

(١١) وعلى أصول كل علم (مبادئ والفروع

العامّة التي تستخدم في دراسته)

وخصاً يلي بيان هذه الأنواع بإيجاز :

١ - الأصل بمعنى الدليل :

٢ - يطلق الأصل بمعنى الدليل ،^(١) كقول

الفقهاء : الأصل في وجوب الحج الكتاب والسنة

والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى (وله على الناس حج

البيت) .^(٢)

والأصول التي يستدل بها في علم الشريعة عند

الجمهور هي : القرآن العظيم ، والسنة النبوية

الشريفة ، والإجماع ، والقياس . وهناك أدلة تختلف

(١) كتاب اصطلاحات الفنون - وشرح مسلم التبريز ٨/١ ط

بولاق .

(٢) سورة آل عمران ٩٧

فيها . وينظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

وأصول الإثبات : أدلة التي تقدم في

التفاسي ، مثل البينة واليمين والإقرار والنكول .

ب - الأصل بمعنى القاعدة العقلية :

٤ - القاعدة الكلية حكم أكثري ، ينطبق على

معظم جزئيات موضوعها^(١) وتسمى الأحكام

الداخلية فيها فروعهها ، واستخراجها من القاعدة

الكلية تفريع عليها

فقول الفقهاء : «البقي لا يزول بالملك أصل

من أصول الفقه بهذا المعنى . وإن كانت لا تدخل

في (أصول الفقه) بمعنى العلم ، كما سيأتي

وللتفصيل ينظر مصطلح (فروع)، والملحق

الأصولي .

ج - الأصل بمعنى الحالة الماحضة المستصعبة :

٥ - يطلق الأصل على المستصعب ، وهو الحالة

الماضية ، في مقابلة الحالة الطارئة ، كنولهم : إذا

شك في الطهارة والحديث يستصحب الأصل .^(٢)

د - الأصل بمعنى ما قابل الوصف :

٦ - من ذلك تفرقة الجمعية بين الساطل والفاقد في

انحاصلات : هي كان الخلل في أصله فهو باطل غير

منعقد ، وما كان في وصفه فهو منعقد فاسد ،

وتفصيله في (بطلان ، وفساد) .^(٣)

هـ - أصول الإنسان

٧ - أصول الإنسان هم : أبوه وأمه وأجداده وجداته

(١) الألباء ، ينظر بحالته المعنوي ص ٢٢

(٢) مجلة حقوق في شرح مناهج الأصول ٣/٢١ ط متوفين

الأمية ، والشعبي ١٦٨/١ ط بولاق ، وكتابات أبي البقاء .

والكتشاف ، وشرح مسلم الفنون ٨/١

(٣) شرح مسلم الفنون ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ ط بولاق .

٩. والأصول أحكام خاصة ينشدون بها عن الفروع وسائر اغريات، حصر منها للسيوطي - من الشافعية - حجة من ما يلي :

(١) لا يقتل الأصل بالفرع قصداً، وكذلك لا يقتل الأصل قصاصاً إذا كان ولي القتل من الفرع، أما الفرع فيقتل بالأصل - كما يقتل الأصل أيضاً - وذلك إذا كان الأصل ولي القتل أبوك عنه وكان أو الولد ولي الدم.

(٢) لا يجد الأصل غدقه للفرع، ويحد الفرع بقده.

(٣) لا يحبس الأصل بدين الفرع.

(٤) لا تقبل شهادة الفرع على أصله ما يوجب قتلاً.

(٥) لا يجوز السائمة - الفرع الصغير إلا يذبح أصوله.

(٦) ولا يجوز له الخروج للجهاد إلا يؤمنهم.

(٧) لا يجوز انضرب بين الأصل والفرع بالبيع إن كانا مملوكين.

(٨) للأصل أن يمنع الفرع من الإحرام.

(٩) إذا دعاه أصله يوم يولي الصلاة بنيه، ويصلوا للصلاة بذلك اختلاف.

(١٠) للأصل تأديب الفرع وتغزيه.

(١١) للأصل الرجوع فيه بحسب الفرع.

(١٢) ينسح الفرع - إن كان صغيراً - أصله في الإسلام.

(١٣) جهنم كل من الأصول بالمؤنود

ووافق ابن نجيم - من الحنفية - على أكثر هذه الأمور، وأضاف :

من الطرفين . وسواء بذلت لأنه فرع عم . ويقال للأصول والفروع : عمودا النسب، والقرابة بين النوعين نسبي فزادة الولاد، أو الولادة

والأصول من أقرب القرابات إلى الإنسان، ولذا كان لهم في الشرع أحكام يشترك فيها مدائر الغويزات . من المحرمة والميراث والبر والوصة وغير ذلك.

ثم إن المنفعة غلبت للأصول إذا كانوا محتاجين، ولا يجوز صرف الزكاة إليهم - وفي ذلك تفصيل (١) - زكاة . بقية . ولكل نوع من الأصول أحكام تخصه (ر. أب. م. جند حدة)

٨ - والأصول ونفروع - كل نوع الآخر - أحكام معينة يختصون بها دون سائر الأقارب، عدهم السيوطي من الشافعية كما يلي :

(١) لا يقطع أحد الطرفين بسرقة مال الآخر.

(٢) ولا يهني ولا يشهد للأخر.

(٣) ولا يدعوا في الوصية للأقارب.

(٤) وتحرم موصوؤه كل منبه وسكرته على الآخر.

(٥) ومن ملك منهم الآخر عقل عليه

(٦) جواز بيع المسلم منهم للكنز إن كان مملوكاً، لأنه يعني عبه.

(٧) وجوب الذمقة عند العجز ووجوب الفطرة (ر. زكاة الفطر).

وفي بعض هذه المسائل تعجيلات واشتراطات وخلاف.

وبصرف ذلك فنظر كل مسألة في سبيل (٢).

(١) وأما من نظر للسيوطي من ٢١٦. والأشبه (١) من جهة حاجته المبررة من ٢١٨ الضحية المتبعة.

«إذا تعذر الأصل بصار إلى البدله (م ٥٣) ومثاله :
يجب رد عين الغصوب ما دامت قائمة ، فإذا
هلكت برد بدلا من مثلها أو قيمتها .

وإذا تعذر رد المبيع المبيع الماتع شرعي ، كما لو
كان المبيع ثوبا فصبغه المشتري ، ثم ظهر فيه عيب
قديم . يسترد المشتري من البائع فرق نقصان
العيب .

فكن إذا وجدت القسرة على الأصل قبل
استيصال المقصود من البدل يستقل الحكم إلى
الأصل ، كالقسيمة بالأشهر بدلا عن الحوض ، فلو
حاصرت في أثناء ذلك يرجع الحكم إلى الأصل ،
فتعنه ماخض ، وكأنتيم إذا وجد الماء خلال
صلاته يلزمه التوضؤ لما .^(١)

ح - الأصل في القياس :

١٢ - الأصل أحد أركان القياس الأربعة ، وهي :
الأصل والفرع والعللة والحكم . فمن فأس الشرة
على البر في جريان الرماية فيه . مجامع الكيل في كل
منها ، فإن البر في هذا القياس هو الأصل . والشرة
فرع ، والكيل العلة ، وتحريم الرما هو الحكم .^(٢)

ويرجع في تفصيل ذلك إلى مباحث القياس من
الكتب الأصولية ، وإلى الملحق الأصولي .

ط - الأصول بمعنى الدور والأشجار في مقابل
الثمرة والثمار .

١٣ - يتحدث الفقهاء عن بيع الأصل دون الثمرة ،
والثمره دون الأصل ، وبيع الأصل بشرط أن تكون
مع الثمرة . فيذكرون أنه إن باع النخل مثلا ، ولم

(١٤) لا يجوز للفرع قتل أصله الحربي إلا دفاعا
عن نفسه .^(٣)

وفي كل عاقل من هذه الأحكام الخاصة
بأصول الإنسان خلاف وتفصيل يرجع في كل شيء
منها إلى يده .

و - الأصل بمعنى المضرع منه :

١٠ - تتعلق بالأصل بهذا المعنى أحكام شرعية منها
قواعد فقهية .

ومن ذلك ما جاء في مجلة الأحكام العدلية في
المادتين التاليتين .

أ - قد ثبت انصرع مع علم بوث الأصل (م ٨١)
فلو ادعى شخص على ابن أن أحدهما استقرض
منه مئلفا ، وأن الثاني قد كلفه ، فعترف الكفيل
وأنكر الآخر ، وعجز المدعي عن إثبات دعواه ،
يؤخذ المبلغ من الكفيل ، لأن الموء مؤاخذ بإقراره .
وكذا لو أقر شخص لجهول السب أنه أخوه ،
وأنكر الأب ، ولا يثبت ، يؤخذ المقر بقرانه .
فما هو المقر له حصه من الميراث ، ولا تثبت
الأبوة .

ب - إذا سقط الأصل سقط الفرع (م ٥٠) ولا يبرم
من سقوط الفرع سقوط لأصل ، ولو أير الدائن
المدين برب الكفيل أيضا ، وسقط المدين إن كان
المدين موثقا بكفيل أو رهن . بخلاف ما لو أير
الدائن الكفيل ، أو رد الرهن ، فإن الدين لا
يسقط .

ز - الأصل بمعنى المبدل منه :

١١ - وذلك كما في إحدى قواعد المجته ونصها :

(١) شرح للجلد الثاني ١١٦/١ وما بعدها

(٢) : شرح مسلم القوت ٢١٨/٦ ، والمستضي ٣٣٢/٢ في بولاق

(٣) الأشبه ، وتعتبر للسلبي ولابن خيم المصنفات السابقة

(ربيع) و ١/٨ (ثمن) فأصل المسألة من (٨) لأنه أكبر هذه الخارج .

وكما إذا اجتمع ١/٣ (ثلث) ، ٢/٣ (ثلثين) ، ١/٩ (سدس) فأصل المسألة من (٦) ، لأنه أكبر هذه الخارج .

أما إذا اجتمع في المسألة ما كان خرج ١/٢ (نصف) أو مصاعفاته ، مع ما كان خرج ١/٣ (ثلث) أو مصاعفاته فينظر :

فإن كان في المسألة ١/٢ (نصف) و ١/٣ (ثلث) فأصل المسألة من (٦)

وإن كان في المسألة ١/٤ (ربيع) و ١/٣ (ثلث) فأصل المسألة من (١٢)

وإن كان في المسألة ١/٨ (ثمن) و ١/٦ (سدس) فأصل المسألة من (٢٤)

وتفصيل ذلك كله موجود في الإرث عند بحث (أصول المسائل) .

تغير أصول المسائل :

١٥ - هذه الأصول قد يحدث أن تكون صالحة للقبض على المستحقين ، وقد لا تكون صالحة ، وعندئذ يحتاج إلى تصحيح بالزيادة عليها ، أو الانقاص منها أو إجراء إصلاح عليها .

أ - تكون الزيادة عليها إذا زادت سهام المستحقين على أصل المسألة ، وعندئذ يقال : إن المسألة قد عالت (ر : عونه) .

ب - ويكون الانقاص منها إذا نقصت سهام المستحقين عن عدد سهام أصل المسألة ، وعندئذ يقال : إن المسألة ودية (ر : رد) .

ينص على أنشودة لن تكون ، فإنما بعد التأخير لبيان عند الجمهور مذكورة إلى الجفاد ، وكذا سائر الشجر سوى الخل ، إذا بيع بعد أن تفتحت أكمه أرو ظهرت الثمرة . وفي ذلك خلاف وتفصيل يذكره الفقهاء ضمن (باب بيع الأصول والثمار) من كتاب البيع .^(١)

ي - أصل المسألة :

أصل المسألة عند الفقهاء والأصوليين :

١٤ - يطلق الفقهاء لفظ أصل المسألة ، على القاعدة الفقهية المستنبطة من القرآن والسنة ، والتي تشهد لها القروء بانصحة ،^(٢) كما سبق . كما يطلقونه في الميراث على كل عدد يخرج منه فرض المسألة أو فروضها .^(٣)

ويعرف أصل المسألة في الميراث بالنظر في خارج فروض الورثة المستحقين لل ميراث :

فإن كان في المسألة وارث واحد فأصل المسألة من مخرج فرضه .

وإن كان في المسألة أكثر من وارث ، ولكن خارج مرائض جميع الورثة من مصاعفات مخرج النصف فقط ، أو من مصاعفات مخرج الثلث فقط ، فأصل المسألة يكون أكبر مخرج من هذه الفرائض .

كما إذا اجتمع في المسألة ١/٢ (نصف) و ١/٤

(١) المغني ٤/ ٧٤ - ١٠٣

(٢) المستصحب للبهديت لابن رشد ٢٩/٩ طبع مطبعة جماعة ، وللواصف لشاطبي ٢٩/١ وما بعدها . المقدمة الأولى ، صج المحكمة بعبارة الكبرى

(٣) المصنف الصغير شرح صمد القارص ١/ ١٥٨ طبع مطبعة الباني اعلي ، وحاشية خليلي ١٥١/٣ طبع عيسى البهي للمصنف

نسخ الكتب، فالأصل هو النسخة المنقول منها،
والفرع النسخة المنقولة.

هذا ويذكر الأصوليون أن الأصل إذا كذب
الفرع في روايته عنه سقط الحديث المروي اتفاقاً،
لانتفاء صدقهما معاً في هذا الحديث، إذ يشترط
للصحة صدقهما جميعاً.

ويشوات ذلك نصوص الحجة. فقد أوردت هذا
التكذيب ربة قوية لا حجة بعدها.

لكن لو قال الأصل : « لا أنوي » أي لم يكذب
الفرع صريحاً، فالأكثر قانوناً: يغني المروي حجة ولا
تسقط بذلك حجته، خلافاً للكرخي وأبي زيد،
وللإمام أحمد وروايان. وينظر تمام البحث في الملحق
الأصولي، وباب السنة من كتب الأصول. (١)

ل - أصول العلوم :

١٧ - كثيراً ما يضاف لفظ (الأصول) إلى أسماء
العلوم، وسراده حيثند القواعد العامة التي يتبعها
أصحاب ذلك العلم في دراسته، والتي تحكم طرق
البحث والاستنباط في ذلك العلم. وقد تكون تلك
الأصول علماً مستقلاً.

فمن ذلك أصول التفسير، وأصول الحديث،
وأصول الفقه. أم (أصول الدين) - ويسمى أيضاً
علم العقائد، وعلم الكلام، ولفظه الأكبر - فليس
من هذا السبب، بل هو - كما قال صاحب كشف
الظنون - : « علم يقتضيه على إثبات العقائد
النجية بقرائن الحجج عليها، ودفع الشبه
عنها. » (٢) وسمي أصولاً لا من حيث أنه قواعد
استنباط ودراسة، بل من حيث أن الدين يمتدح

ج - ويكون الإصلاح بتغيير يطرأ على الشكل لا
على القيمة، وذلك في حالات :

الحالة الأولى : إذا كانت الحصة الخرجة من
أصل المسألة لبعض الورثة غير صالحة للقسمة
عليهم بغير كسر، وعندئذ يضطر لإجراء الإصلاح
لإزالة الكسر، ويسمى هذا الإصلاح بـ (تصحيح
المسائل).

الحالة الثانية : إذا اضطر لتقسيم التركة
باعتبارين، لإعطاء الورثة الأقل من الحظن - كما
في حالة وجود حل في بطن زوجة الميت وفاته -
حيث تحسب المسألة مرتين : الأولى يفرض فيها
الحصل ذكراً، والثانية يفرض فيها الحمل أنثى، ثم
يجري إصلاح على أصلي المسألتين، بصنع المسألة
الجلمعة، كما هو مفصل في كتب الموارث في ميت
(أرث الحمل).

الحالة الثالثة : إذا اتفق الورثة مع أحدهم على
إخراجهم من البين على مبلغ يؤدونه إليه، اقتسام
حصته فيما بينهم، وهذا ما يعرف بـ (التخارج)
(ر : تخرج).

الحالة الرابعة : إذا توفي رجل ولم يقسم ميراثه
إلا بعد وفاة بعض الورثة، وكان لهذا الميت الثاني
ورثة، وهو ما يسمى بالنسبة (ر : مناسخة).

وكل ذلك مبسوط بالتفصيل في كتب الموارث.

ك - الأصل في باب الرواية :

١٦ - الأصل عند رواية الأحاديث ونقلها الأخيار هو
: الشيخ المروي عنه، في مقابلة «الفرع» وهو :
الراوي عن ذلك الشيخ. (١) ويقال مثل ذلك في

(١) شرح مسلم النووي ١٧٢/٢

(٢) كشك اصطلاحات لفنون ٢٧/١

(١) شرح مسلم النووي ١٧ - ١٧

علمه ، فإن الإيمان بالله تعالى أساس الإسلام
بفروعه المختلفة .

أ - أصول التفسير :

١٨ - علم أصول التفسير : مجموعة القواعد التي
ينبغي أن يسير عليها المفسرون في فهم القرآن
انقرآني ، وتعرف - المعبر والأحكام من الآيات - أو -
على ما يفهم من كلام ابن نجمة - هو قواعد - كنه
تعين على فهم القرآن ومعرفته تفسيره ومعانيه ،
وعلى التمييز في ذلك بين الحق والباطل (١)

ب - أصول الحديث :

١٩ - ويسمى أياً (علوم الحديث) ومصطلح
الحديث (وعلم (نرية الحديث) وعلم (الإسناد)
وهو مجموعة القواعد العامة التي يعرف بها صحيح
الحديث من سعيه ، ومقبوله من مردوده ، وذلك
بمعرفة أحوال الحديث سنداً ومحتواً ، لحفظ ومعنى ،
وما ينبثق ذلك من كيفية تحمل الحديث ، وكتابته
وأدب رواته وحالته

ج - أصول الفقه

٢٠ - وهو علم يتعرف به كيفية امتثال الأحكام
لشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية . وموضوع
علم أصول الفقه الأدلة الشرعية الكلية من حيث
كيفية امتثال الأحكام الشرعية الفرعية بها ،
وبما تله مأخوذة من العربية وبعض العلوم الشرعية
كعلم الكلام والتفسير والحديث ، وبعض العلوم
العقلية .

والله فرض منه تفصيل ملكة امتثال الأحكام
الشرعية الفرعية من أدلتها الأربعة : الكتاب والسنة
والإجماع والقياس . وبذلك امتثال ملكة الأحكام
على وجه الصحة .

والداعي إلى وضعه : أنهم نظروا في تفاصيل
الأحكام والأدلة وعمومها ، فوجدوا الأدلة راجعة
إلى الكتاب والسنة والإجماع والقياس . ووجدوا
الأحكام راجعة إلى الوجوب والسند والإباحة
والحرمة والحرف ، وتأملوا في كيفية الاستدلال
بتلك الأدلة على تلك الأحكام إجمالاً من غير نظر
إلى تفاصيلها إلا على سبيل التمثيل . فحصل لهم
نفسياً كنه متعلقة بكيفية الاستدلال بتلك الأدلة
على الأحكام إجمالاً ، وبين طرقه وسراطعه .
ليحصل بكل من تلك القضايا إلى استنباط كثير
من الأحكام الجزئية من أدلتها التفصيلية .
فصنّفوها ودونها وأدخلوا إليها من التوافق ،
وسموا العلم المتعلق بها أصول الفقه . وأول من
صنف فيه الإمام الشافعي رضي الله عنه (٢)

وانتفرق بين الفقه وأصول الفقه : أن الفقه
معرفة الأحكام العملية المستمدة من الأدلة
التفصيلية . فتوهم الصلاة واجبة لقوله تعالى .
(وأقيموا الصلاة) (٣) والأمر للوجوب ، يشتمل
على حكيم : أحدهما فقهي ، والآخر أصولي . أما
قوله : الصلاة واجبة ، فهي مسألة فقهي . وأما
قوله : الأمر للوجوب ، فهو مسألة أصولية .

(١) كشف الظن ١/ ١١٠ ، وكتاب مصطلحات الفنون ١/ ١٧
(٢) سورة البقرة ١٢٩

(٣) حاشية في أصول التفسير لأن لبعة من ٣ مطبعا الزكي
يلمش .

والدار إذا فسدت بعضها . وفي أمور مادية محضة .
وإن أطلقت كلمة وترميمه على ما هو معنوي فهو
إطلاق مجازي ، يقال : «أحيا ترميم الأخلاق» من
باب المجاز^(١) .

فالمرق بينهما أن الإصلاح أعم ، لأنه يطلق
حقيقة على المادي والمعنوي ، ويكون في الغالب
شاملاً ، في حين أن الترميم جزئي في الغالب .
ب - الإرشاد :

٣ - الإرشاد في اللغة : الدلالة ، ويستعمله الفقهاء
بمعنى الدلالة على الخير والمصلحة ، سواء أكانت
دنيوية أم آخروية .

ويطلق لفظ الإرشاد على التبيين ، ولا يلزم أن
يلزم التبيين الإصلاح ، في حين أن الإصلاح
ينقسم حصول المصلح .

ما يدخله الإصلاح وما لا يدخله :

٤ - التصرفات على نوعين :

أ - تصرفات هي حقوق الله تعالى ، وهذه
التصرفات إذا طرأ الخلل على شرط من شروطها ،
أوركن من أركانها فإنها لا يلحقها إصلاح ابنته ، كما
إذا ترك المصلح قراءة القرآن في صلاته ، وترك الحاج
الوقوف في عرفات ، فإنه لا سبيل لإصلاح هذه
الصلاة ولا ذلك الحج ، كما هو مبين في كتابي
الصلاة والحج من كتب الفقه .

بما إذا طرأ الخلل على غير ذلك فيها ، فإنها
يلحقها الإصلاح ، كإصلاح الصلاة بسجود
المسهر ، وإصلاح الحج بإتمام في حال حدوث مخالفة

أصل المسألة

انظر : أصل

إصلاح

التعريف :

١ - الإصلاح لغة : نقض الإفساد ، والإصلاح
التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه
الحكمة^(٢) .

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى .

ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة «إصلاح»
تطلق على ما هو مادي ، وعلى ما هو معنوي ،
يقال : أصلحت العيلة ، وأصلحت بين
المتخاصمين .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الترميم :

٢ - تطلق كلمة ترميم على إصلاح نحو الجبل

(١) انظر لإظهار الفرق : لسان العرب ، وأساس البلاغة ، المواد
المفردة ، والفروق في اللغة من صفحة ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) لسان العرب ، والصاحح ، والقاموس المحجب ، والصاحح المبر
مناه ، ولفروق في اللغة في ملاح المكي ص ٩٠ .

لغنيين لبائغينين^(١)، كما ذكر ذلك الفقهاء
واقسرون في تفسير قوله تعالى : (وان طائفتان من
المؤمنين اختلعا فأصلحا بينهما . . .)^(٢)

وسائل الإصلاح ومواطن البحث :

١ - من استقرأ الأحكام الفقهية يتبين أن الإصلاح
ينم بمسائل عديدة منها :

أ - إكسبب لفحص ، فمن ترك شيئا من أعضاء
النفس فهو حرم أن يمس ، الماء يعلج وضوء منسل
ذلك الجزء ، لمزك بلاء ، بشروط ذكرها الفقهاء في
الرصود ، ومثل ذلك الغسل .

وس ذلك وجوب إصلاح الشيء ، المستأجر على
المؤجر ، إن كان ذلك اخلف أو النقص مما تتعلق به
المنافع ، كما بين ذلك الفقهاء في كتاب الإجارة .

ب - انتصويض عن الضرر : ويتبين ذلك في
وجوب الدية على الجنايات ، كما بين ذلك الفقهاء
في كتاب التديت ، وفي ضمن الإنلاقات في كتاب
الضمان . وكما سبق في مصطلح (إنلاف) .

ج - التزكوات : تزكاة المال التي هي طهرة للمركبي
وتكفاية للفقر ، وزكاة العطر التي هي طهرة لنصائم
وتكفاية للفقر .^(٣)

د - العقوبات : من حدود وقصاص وتعزيرات
وتكريب ، وكلها شرعت لتكون وسيلة إصلاح ، قال
نعالر : (واكم في النصاص حياة بأولي
الأناب) .^(٤)

هـ - الكفاة الوست ، فإنها شرعت لإصلاح خلل في

من مخالفات الإحرام مثلا ، ونحو ذلك .

ب - ونصرفات هي حقوق العباد ، وهي على
نوعين :

(١) تصرفات غير عقدية ، كالأئلاف ، والنفذ ،
والنصب . ونحو ذلك . وهذا إذا وقعت لا يلحقها
إصلاح الشيء ، ولكن ذلك لا يمنع من أن يلحق
الإصلاح الأنار لفترة عيب ، وعلى هذا فإنه إذا
كان الضرر من أنار الإنلاف مثلا ، فإن الضرر مرفع
بالصمان ، كما سيأتي .

(٢) تصرفات عقدية : وهذه انصرفات إن كان
الخلل طارئا على أحد أركانها ، حتى يصح العقد
غير مشروع بأصله ولا يوصفه ، فإنه لا يلحقه
إصلاح ، كما هو مبين في مصطلح (بطلان) .

أما إن كان الخلل طارئا على الوصف دون
الأصل ، فإن الخفية يعاودن ليلحق إصلاح هذا
العقد ، ويانقهم المحسور في ذلك ، كما يأتي في
مصطلح (فساد)^(٥)

الحكم الإجابي للإصلاح :

٥ - من استقرأ كلام الفقهاء يتبين أن كل درجات
الإصلاح لتندب ، كإصلاح المالك الشيء ، العار
لاستمرار الانتفاع بالعارية ، كما هو مبين في كتاب
العارية من كتب الفقه

وقد يكون الإصلاح واجبا ، كما هو الحال في
سجود السهو الواجب لإصلاح الخلل الذي وقع
في الصلاة ، كما هو مبين في كتاب الصلاة ، باب
سجود السهو ، وفي ضمن المنفقات ، كما هو مبين في
كتاب الضمان من كتب الفقه ، والإصلاح بين

(١) تفسير القرطبي ١٧/١١٦ طبع دار الفقه ، وأحكام القران
لجندب ص ٤٩٠/٢ الطبعة الأولى .

(٢) سورة الممتة ٩

(٣) إجماع علوم الدين ١/٢١١

(٤) سورة البقرة ١٧٩

(٥) المستعنى ٩٥/١ ، ونظير ١٧/٢

تصرفات خاصة ، ككفارة اليمين ، والظهار ، والقتل الخطأ ، ونحو ذلك ، كما هو معروف في أبوابه .

و- منع التصرف بنزع اليد لإيقاف الضرر . وإيقاف الضرر يعني الإصلاح . ونزع اليد يكون إصلاحاً في "حوال منها" : عزل القاضي الذي لا يحسن القضاء ، وإنهاء حضارة الأم إذا تزوجت ، والحجر على السفيرة ، ونحو ذلك كما هو مبين في أبوابه من كتب الفقه .

ز- الولاية والوصاية والحضارة : وهي ما شرعت لإصلاح أو تولي عليه ، أو إصلاح ماله ، كما هو مبين في كتاب النكاح ، وفي الحجر ، وفي الحضارة من كتب الفقه .

ح- الوعظ ، كوعظ الزوجة التي تخاف نشوزها ، قال تعالى : (واللاتي تخلفون نشوزهن فعظوهن ...) (١) الآية . ويذكر الفقه ذلك في كتاب النكاح باب المشورة ، وكما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عموماً ، وتفصيل ذلك في أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كتب الآداب الشرعية .

ط - التوبة ، وهي تصلح شأن الإنسان ، وتحوّل الذنب الذي ارتكبه ، وتفصيل الكلام عنها في باب العقاب ، وفي كتب الآداب الشرعية .

ي - إحياء الموات : وبه إصلاح الأرض بإحياء الموات فيها ، كما هو مفصل في كتاب إحياء الموات في كتب الفقه .

وفي الجملة : كل ما يؤدي إلى إسكان عن المصائب ، أو إلى فعل الخير ، فهو إصلاح .

(١) سورة نساء / ٣٤

أصم

التعريف :

١ - الأصم : من به صمم ، والصمم : فقدان السمع ، ويأتي وصفاً للأذن وللشخص ، فيقال : رجل أصم ، وامرأة صماء ، وأذن صماء ، والحمم صمم (١)

ولا يخرج استعمال الفقه عن المعنى العربي

الحكم الاجمالي :

يتعلق بالأصم أو الصماء عدة أحكام أهمها ما يلي :

في المعاملات :

٢ - هل يجزأ بالأصم في العود المشروط لسإع خطبة الجمعة ؟ على اختلاف المذاهب ، فالجمهور على أنه يجزأ بهم ، خلافاً للشافعية حيث اشترطوا ألا يكون في أخذ الأذن من هو أصم ، ويجتزأ به الحنابلة بهم إن لم يكونوا كلهم كذلك .

وبرى الحنابلة والشافعية صحة الصلاة خلف الأصم ، وإمامته صححة .

ولا ينبغي ذلك عند المالكية بالنسبة للإمام الراتب ، لأنه قد يهزم مع له فلا يسمع ، فيكون ذلك سبباً لإفساد الصلاة (٢)

(١) لسان العرب - والصياح المترادف (صمم)

(٢) سنن الإبراهيم ٢/ ٢٥٧ ، ومعنى المحتاج ١/ ٢٤٦ ط مطبوع احلبي ، والمطالع ١١٢/ ٢ في التبع ليا

سجود الصلاة بالنسبة للأصم، سواء كان ثلثيا أو مستمعا، ومثل عقود الأصم، من نكاح وبيع وغير ذلك، وتنتظر في مواضعها.

أصيل

التعريف -

١ - الأصيل في اللغة مشتق من أصل، وأصيل الشيء - أساسه وما يستند وجرد ذلك الشيء إليه، ويطلق الأصيل على الأصيل -^(١) وبأنني بمعنى الوقت بعد العصر إلى غروب الشمس.^(٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذين المعنيين اللغويين، فبطلان في الكفالة والحسوة على المطالب ابتداء بالحق، وفي الوكالة على من يملك التصرف ابتداء.

الحكم الإجمالي :

٢ - يختلف الحكم تبعاً للاستعمالات الفقهاء، فالحوالة توجب براءة الأصيل عند جمهور الفقهاء^(٣) لأن معناها نقل الحق، وذلك لا يتحقق إلا بفراغ ذمة الأصيل،^(٤) وأما الكفالة فلا توجب براءة

في المعاملات -
أ - قضاء الأصم وشهادته :

٣ - لا يجوز أن يتولى الأصم القضاء، وإذا ولي يجب عزله، لأن في توليته ضياع حقوق الناس، وهذا باتفاق.^(٥)

أما شهادته فما يعمل بالسمع كالأقوال فلا تقبل شهادته فيه، وأما ما يراه من الأفعال كالأكمل والغرب، فهذا تقبل شهادته فيه.^(٦)

ب - الجنابة على السمع :

٤ - يجب الندية بذهب منفعة السمع بسبب الجنابة عليه، لحديث : «وفي السمع الذبة»^(٧) ولأن عمر رضي الله عنه قضى في رجل ضرب رجلاً، فذهب سمعه وبصره ونكاحه وعقله، بأربع ديات والرجل حي.^(٨) هذا مع اختلاف الفقهاء بين التفصيص وعدله.^(٩)

مواطن البحث :

٥ - يتعلق بالأصم أحكام متعددة، مثل حكم

(١) ابن عسكرو ٢/٣١٥، والمطالع ١/١٠٠، ومنه الإردات ٢/٤٦٥، وسأية المحتاج ١/٢٢٦.

(٢) ابن عابدين ٢/٣٨٥، وجواهر الإكليل ٢/٢٣٢ ط دار المعرفة بيروت، ومنه الإردات ٢/٥٥١، والمذهب ٢/٣٣٦ ط دار المعرفة.

(٣) حديث : «في السمع الذبة» أخرجه طبراني ١/٨٥ ط دار الفرق العلية، وطبع في سنة.

(٤) الأثر من عمر رضي الله عنه أخرجه الطبراني ١/٨٥ ط دار الفرق العلية، وفيه الزيادة ١/١٠٦ ط المجلس العلمي، واستند من روايته في سنة، وانظر التفتيش لابن حجر ٢/٣٦٠ ط دار المحاسن.

(٥) المذهب ٢/٦٠٢، وجوزع الإكليل ٢/٢٦٨، ومنه الإردات ٢/٤٦٢، والأختار ٢/١٢ ط الفرق - بيروت.

(٦) البسوط ١/١٦٠ - ١٦١.

٢ - ويقصد بإضافة الحكم إلى الزمن المستقبل لوجه آثار التصرف إلى الزمن المستقبل الذي حدثه التصرف ، فالإضافة تؤخر ترتيب الحكم على السبب إلى الوقت الذي أخيف إليه السبب ، فيتحقق السبب المضاف قبل تحقق الوقت الذي أخيف إليه بلا مانع . وعدم المانع وهو أنكلم بالسبب ولا تعليق يقتضيه تحققه ، غاية الأمر أنه يترتب على الإضافة تأخير الحكم المسبب إلى وجود الوقت المعين الذي هو كائن لا محالة ، إذ الزمانية من لوازم الوجود الخارجي ، فالإضافة إليه إضافة إلى ما قطع بوجوده . وفي مثله يكون المعرض من الإضافة تخيقيق المضاف إليه .^(١)

وإذا كانت الإضافة بمعنى الضم فإنها حيث تكون بمعنى الزيادة ، فتحال أحكامها حيث إلى مصطلح (زيادة).

الألفاظ ذات الصلة .

أ - التعليق :

٣ - التعليق عند الفقهاء وسط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى . وبعض صور التعليق تسمى بعبارة مجازاً .^(٢)

هذا . وقد ذكر ابن نجيم في فتح الغفار الفرق بين وجهين بين التعليق والإضافة التي هي بمعنى إسناد الحكم إلى زمن آخر ، ولكن لم يسلم واحد منها من الاعتراض .

أحدهما : أن التعليق يعني ، وهي إذا كان المقصود بها البر أمثاله انتفاء المعترض ، ولا يفضي

الأصـبـل ، لأن معناها ضم دعة إلى دعة في المطالبة ، وأما الوكالة فقربها جنون لوكيل محل الأصـبـل في الجملة ، وتفصيل كل من ذلك في بابـه .

أضـاحـي

انظر : أضحية

إضـافـة

التعريف :

١ - الإضافة : مصدر فعلة أضاف ، على وزن أفعل .

ومن معاني الإضافة في اللغة : ضم الشيء إلى الشيء ، أو إسناده أو نسبته .

والإضافة عند النحاة : ضم اسم إلى اسم على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً .^(١)

والإضافة عند الحكماء هي : سببه متكررة . بحيث لا تعقل إحداهما إلا مع الأخرى ، كالأبوة والبنوة .

كما الإضافة في اصطلاح الفقهاء : فلا تخرج في معناها عن المعاني اللغوية السابقة ، وهي الإسناد والنسبة وضم الشيء إلى الشيء .

(١) نيز شعرير ١/ ١٢٩

(٢) حاشية ابن عثيمين ١/ ١٧٧

(٣) الصحاح للجريري ، والفاطوس الميط ، والصحاح للبرهان
الحرثي (مختار)

الذاتين يصح تصرفه يكون العقد موقوفاً، لا يتخذ إلا بعد إجازة المالك في البيع، والمشتري له في الشراء. ^(١)

هذا، وإن بين العقود المضافة والعقد الموقوفة شبهة وفروقا، فأمّا الشبه : فهو أن كلا منهما يوجد عند وجود الصيغة، مع تأخر الحكم إلى الزمن الذي أضيف إليه في العقد المضاف، لو إلى إجازة المالك في العقد الموقوف.

وأما الفرق فمن ثلاثة أوجه :

أولها : أن تراخي الحكم عن الصيغة في العقد انقضاء نشأ من المصيغة نفسها، لأن الإيجاب فيها مضاف إلى زمن مستقبل، أما تراخي الحكم في العقد الموقوف فليس مرجعه للصيغة، لأنها مشجزة، وإنما مرجعه صدور التصرف عن لا ولاية له في العقد.

ثانيها : أن الحكم في العقد الموقوف يتخذ بعد الإجازة مستندا إلى وقت صدور التصرف، لأن الإجازة اللاحقة فيه كالإذن السابق. بخلاف العقد المضاف، فإن الحكم فيه لا يثبت إلا عند مجيء الزمن الذي أضيف إليه الحكم.

ثالثها : أن العقد المضاف يترتب عليه الحكم في الزمن الذي أضيف إليه الإيجاب، ما دام صحيحا. بخلاف العقد الموقوف، فإنه متردد بين الإجازة وأثردها إذا لم يجزه من له الولاية. فبيع الفضولي مثلا لا يتخذ إذا لم يجزه المالك. ^(٢)

إلى الحكم، أما الإضافة فهي لثبوت حكم السبب في وقته، لا لمفعله، فيتحقق السبب بلا مانع. إذ الزمان من لوازم الوجود.

والفرق الثاني : أن الشرط على خطر (احتمال الوجود والعدم)، ولا خطر في الإضافة. ^(٣) ويرجع إلى كتب الأصول للاعتراضات على هذين الفرقين، والأجوبة عنها.

ب - التثيد :

٤ - التثيد في العقود هو : التزام حكم في التصرف القوي، لا يستلزمه ذلك التصرف في حال إطلاقه. جد - الاستثناء :

٥ - الاستثناء : قول ذو صيغ مخصوصة محصورة، دال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول. ^(٤)

والفسوق بينه وبين الإضافة : أن الحكم في الاستثناء يثبت في الحال، ولو قال المقر : فلان علي عشرة إلا ثلاثا فإنه يكون مقرا بسبع، بخلاف الإضافة، فإن الحكم فيها لا يثبت إلا عند وجود الزمن الذي أضيف إليه الحكم، كما لو قال : أنت طالق أول الشهر، طائفا لا تطلق إلا إذا جاء رأس الشهر. أما الاستثناء فإن تأخير التثني عن المستثنى منه (أي الفصل) لنير عذوبته.

د - الموقوف :

٦ - المراد بالموقوف هنا : عدم تقاذف حكم التصرف الصادر من ذي أهلية لكن لا ولاية له فيه. وهو إما يكون في العقود المضاطعة له، كالبيع والإجازة والكناح، فإذا باع الفضولي لو اشتري فعند

(١) فتح الغدير ١/١١٥، وبطلح الصانع ٣١٩/٩، وجواهر

الإكمل ١/١٨٤، وموعج الجليل ٣٩/٤

(٢) بطلح الصانع ٣٠٦٩/٩، وقليوبي وهب ١/١٦٠

(٣) فتح الغدير على المثل ٥٥/٢، ونهر التحرير ١٢٨/١

(٤) المحقق مع مسلم القيسوت ١٦٣/٢، والأحكام للآسدي

١٨٢/٢، والمبايع للبيهقي مع شرح الآسدي ١٢/٢

هـ - التعيين :

٧ - التمين معناه : التحديد والاختيار، فمن طلق إحدى تسات ، ولم يعين المظافة منهن ، فإنه يلزمه التمين عند المطالبة به . فلو قال عند التمين : هذه المطلقة وهذه ، أو بل هذه ، أو ثم هذه ، معبئت الأولى ، لأن التمين إنشاء اختيار ، لا إحصاء عن سابق ، والبيان عكسه ، فهناك شبه بين التمين والإضافة من حيث تراخي حكمه التصرف إلى التمين ، أو الزمن المضاف إليه .

والتمين يأتي في خصص كضارة اليمين فإن من حدث ، فخير في الكفارة بين الإعتاق والإطعام والكسوة ، فلا ينتقل إلى الصوم إلا بعد عدم القدرة على خصلة من ثلث الحصان الثلاثة . وعند القدرة على خصلة منها يلزمه أن يعيتها .^(١)

شروط الإضافة :

٨ - يشترط لصحة الإضافة ثلاثة شروط :

الأول : صدورهما من أمثلهما ، وهو شرط مشترك في جميع العقود والتصرفات .

الثاني : مقارنتها للعقد أو التصرف .

الثالث : مصداقتها عليها الم شروع من العقود وغيرها . وسببي تفصيل هذين الشرطين .

أنواع الإضافة :

٩ - الإضافة نوعان :

أحدهما : الإضافة إلى الوقت

وثانيها : الإضافة إلى الشخص .

ومعنى لإضافة إلى الوقت . تأخير الآثار المترتبة على العقد إلى حلول الوقت الذي أضيف إليه ذلك العقد ، فإن من العقود ما يضاف الإضافة إلى الوقت ، ومنها ما لا يقبل . ومعنى الإضافة إلى الشخص ، أن ينسب حكم التصرف إلى شخص معلوم .

أنواع الأول

الإضافة إلى الوقت

١٠ - الإضافة تتبع طبيعة التصرفات ، ومن التصرفات ما يضاف إلى الوقت ، ومنها ما لا يضاف إليه .

فالتصرفات التي تصح إحصائها إلى الوقت هي : الطلاق ، وتفويضه ، والخلع ، والإيلاء ، والظهار ، واليمين ، والنذر ، والمق ، والإحرة ، والعامة ، والإيصاء ، والرصبة ، والقضاء ، والضربة ، والكفارة ، والنووق ، والزراعة ، والوكالة .

وهناك تصرفات لا تصح إحصائها إلى الوقت كالبيع ، والبيع ، وغيرهما .

التصرفات التي تقبل الإضافة إلى الوقت : الطلاق :

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أضاف الطلاق إلى الماضي وقع في الحال . ولشافعية قول ضعيف أنه يلغو . وذهب الحنابلة إلى وقوع الطلاق إن نوى ، وإلا فهو لغو .

أما إضافة الطلاق إلى الزمان المستقبلي فالجمهور على وقوعه في أول الوقت الذي أضيف إليه . وقال المالكية : إذا أضيف إلى وقت محقق

(١) حاشية قسري ، وصبر ٤٢٦/٢ ، ٤٢٦/٢ ، ٤٥٢/٢ ، وصبر
البيوت ٩٩/١

ولا شيء « تزوج. »^(١) والمفقهة تفصيل في كون هذا العلق رجعا أو بائنا، ينظر في مصطلح (خلع).

إضافة الإيلاء إلى الوقت :

١٤ - الإيلاء يقبل الإضافة إلى الوقت عند جمهور الفقهاء، لأن الإيلاء، بمعنى، والبين يحتتمل التعيين بالشرط والإضافة إلى الوقت.^(٢)

إضافة الظهار إلى الوقت :

١٥ - مذهب الحنفية والحنابلة، وعلى قول ضعيف عند المالكية، أنه يصح إضافة الظهار إلى الوقت.^(٣) والراجح عند المالكية أنه لا يصح إضافته إلى الوقت. ولم نجد للشافعية رأيا في هذه المسألة.

إضافة البين إلى الوقت :

١٦ - اتفق الفقهاء على أن البين يجوز إضافتها إلى الوقت، مع تفصيل ذكره في كتبهم^(٤) وينظر في مصطلح (أيهان).

إضافة النذر إلى الوقت :

١٧ - اتفق الفقهاء على جواز إضافة النذر إلى وقت

الموضوع وضع في الحال، لأن إضافة الطلاق إلى الزمن المستقبل أو المحقق بحيث يعمل النكاح مؤقتا، فحيث يشبه نكاح البتة، وهو حرام، فيجوز الطلاق.^(٥)

إضافة نفويض الطلاق للمستقبل :

١٨ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو قول قديم للشافعية (بناء على قول بعدم اشتراط الفورية في نفويض الطلاق إلى الرأ، وأنه بمعنى التوكيل) إلى أنه يجوز إضافة نفويض الطلاق إلى الزمن المستقبل.

والقول الجديد عند الشافعية أنه يشترط فيه الفورية، فلا يحتتمل الإضافة إلى الوقت بناء على أن النفويض بمعنى التمليك.^(٦)

إضافة الخلع إلى الوقت :

١٩ - اتفق العلماء على جواز إضافة الخلع إلى الوقت. فإن أطلقها قبل الوقت، وكان يراد به التعميل وضع الطلاق بائنا، واستحق الزوج العوض المتفق عليه. وأما إذا أطلق بعد مضي الوقت الذي أضيف إليه الخلع فإنه يقع لطلاق،

(١) إبدائع ١/١٨٣٨، ١٨٣٩ ط الإسلام، وجوه الإكمال ١/٣٥١، ٣٥٠، والمبسوط ٢/٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ومراجع الطيب ١/١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، وكشف الخفاء ٥/٢٧٥ - ٢٧٥، والقروع ٢/٢١٩ - ٢٢٠، والفتاوى ٣/٣٢٩، ٣٥١ - ٣٥٢، وشرح المروعي ٢/٣٠٢، وبني الحديث ٣/٣١٣، وتهذيب ٢/٨١.

(٢) حاشية الفتح ٨/٢٨ - ٢٩، والتهذيب ١/٨١، وإبدائع ١/١٨٣٨، ١٨٣٩، والمبسوط ٢/١٠٦، ١٠٧، وكشف الخفاء ٥/٢٥١، ٢٥٢.

(٣) بدائع الصالح ١/١٨٣٣، والحرشي ١/٢٥، وشرح روض الطالب ٣/٢٥٩، وكشف الخفاء ٥/٣٣٨.

(٤) بدائع الصالح ١/١٨٣٨ ط الإسلام، والحرشي ١/٩٠، والمجموع وصورة ١/١١١، ١١٢.

(٥) بدائع الصالح ٢/٢٢٢، والفتح ٥/١١٦، وكشف الخفاء ٥/٣٣٣، وراجع في هذا مصطلح (ظهير).

(٦) بدائع الصالح ١/١١٣، ١٢، وبلغت السالك ١/٣٣٠، ٣٣١، وبإية المحتاج ٨/١٦٠، وكشف الخفاء ١/٢٣٥.

الأصح، ومقابل الأصح عندهم أنها يجوز^(١)
وتفصيل آراء الفقهاء في ذلك في مصطلح (كفالة).

إضافة الوقف :

٢١ - يجوز عند الحنفية والمالكية إضافة الوقف إلى
الوقت. والشافعية والحنابلة يميزون إضافته، إلا
أن الظاهر عند الشافعية أنه يميزون إضافة الوقف
إذا أشبه التحرير، كما لو جعل داره مسجدا إذا جاء
رمضان، حيث جعلها محررة من كل ملك إلا لله
عز وجل. ^(٢)

إضافة المزاولة والمعاملة :

٢٢ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة أن
إضافة المعاملة (المساقة) إلى المستقبل جائزة. ولما
المزاولة، فالحنفية والشافعية واختالمة يرون قولها
الإضافة. لأن المزاولة والمعاملة عندهم في معنى
الإجارة، والإجارة تصح إضافتها إلى الوقت
فكذلك المزاولة والمعاملة ^(٣) ولم يتعرض المالكية

مستقبل، كأن يقول: لله علي أن أصوم شهر
رجب، أو أصلي ركعتين يوم كذا، ^(٤) على تفصيل
ينظر في (باب النذر).

إضافة الإجارة إلى الوقت :

١٨ - ذهب الفقهاء إلى جواز إضافة الإجارة إلى
الزمن المستقبل في الجملة. وتفصيل ذلك في
مصطلح [إجارة]. ^(٥)

إضافة المضاربة إلى المستقبل :

١٩ - إجاز الحنفية إضافة المضاربة إلى الوقت. وهو
الصحيح عند الحنابلة. وذهب المالكية والشافعية
إلى عدم إيجاز. ^(٦) وتفصيله في مصطلح
(مضاربة).

إضافة الكفالة :

٢٠ - أحاز الحنفية والمالكية والحنابلة إضافة
الكفالة، سواء أكانت في الذل أم في البدن، لأنها
تخرج من غير عوض، وضرب أجلها لا يخل
بالقصد، فصحت كالتنذر.

وعند الشافعية لا يجوز إضافتها أو تعليقها إن
كانت في المال إضافة، وكذلك في البدن على

(١) تبين المسائل ١/ ١٥٣/ ٥. ورد الحنا على هجر
المختار ٢٥٥/ ٢. رد مع الصنيع ٢/ ٢. ومواهب الجليل
١٠١٦/ ٥. وسعي الحاج ٢/ ٣٠٦. وستنبه الإزامات
١٠١٢/ ١. وكشف قناع ٣/ ٢١٢. وراجع مصطلح (كفالة أو
ضمان).

(٢) تبين المسائل ١٤٨/ ٥. والمقاصد المستعجلة ٣/ ٣٠٥.
٣٩٦/ ١. وحاشية السمعوني ٨٧/ ١. ومباني الفرج
٣٧٢/ ٥. ومنه الصنيع ٢/ ٢٨٥. وحاشية قلوبى وصية
١٠٠٣/ ٤. وانتهى مع الفرج الكبير ١٩/ ٢٦١. وراجع مصطلح
(وقف).

(٣) تبين المسائل ١١٨/ ٥. وحاشية السمعوني ٣/ ٣٧٢.
٥٤٢. وحواشى الإكفيل ٢/ ١٢٢. ١٢٥. وروضة الطالبين
١٧٠/ ٥. وسعي الحاج ٢/ ٣٣١. وكشف القناع ٣/ ٥٤٣.

(٤) بدائع الصنيع ٥/ ٩٢. ومواهب الجليل ٣/ ٣٧٧.
٣٣٨. ومباني الحاج ١/ ٢٥١. ٢٩١. وكشف القناع
٢٨١/ ٦.

(٥) السزوكي ١١٨/ ٥. والسمعوني ١٢/ ١. وقلوبى ٣/ ٧١.
وكشف القناع ١/ ٥٠٧.

(٦) تبين المسائل ١١٨/ ٥. وحاشية الخططاصوي ٤/ ٣٦٥.
وشرح منج الجليل ٢/ ١٧٠. وحاشية قلوبى وصية ٣/ ٥٢.
ومباني الحاج ٥/ ٢٢٢. وكشف القناع ٣/ ٤٢٧.

التعريف الثاني

الإضافة إلى الشخص

٢٦ - التصرفات إما أن يضيفها مباشرها إلى نفسه، وإما أن يضيفها إلى غيره.

أ - إضافة التصرف إلى المباشر نفسه :

٢٧ - الأصل أن يضيف مباشر التصرف ذلك التصرف إلى نفسه، وأن ينشر العقد من يملك السلطة، وكذلك الطلاق، فإن الزوج هو الذي يملكه. فلا بد أن يصدر منه، فإن صدر عن غيره بغير إذنه فإنه لا يقع.

ب - إضافة المباشر التصرف إلى غيره :

٢٨ - إذا أضاف المباشر التصرف إلى غيره، فإما أن تكون الإضافة بإذن ذلك الغير أو بغير إذنه، فإن أضيف بإذن ذلك الغير كالتوكالة، فإنه يصح، فمن وكل غيره في بيع أو طلاق أو إيصال هبة أو ودعة، فإن الوكيل يقوم مقام الموكل فيها وكل به، وتصرفت الوكيل معتبرة. ^(١)

وأما إن أضيف التصرف إلى الغير بغير إذنه فإنه ينظر إلى ذلك التصرف، فإن كان لا ينتظر إلى إذن الغير فإنه يصح، وذلك كتصرف الوصي في شأن الموصى عليهم، فإن من أوصى غيره ببيع مائة مائة بعد موته في رعاية أبنائه لا يحتاج الوصي فيه تصرفاته إلى إذن الموصى عليهم، لأنهم تحت وصايته، تصرفت - أي الوصي - تفقد عنهم عملاً بكلام الوصي. ^(٢)

ومثل الوصية في هذا المعنى الولاية. فإن تصرفات الولي تفقد على من له الولاية عليهم ولا ينتظر إلى إذنه. ^(٣)

وكذلك القِيم الذي يعينه القاضي، فإن تصرفاته صحيحة، ولا ينتظر إلى إذن من له القوامة عليه.

٢٩ - وأما إن كان ينتظر إلى إذن الغير فهو تصرف الفضولي الذي يتصرف بلا إذن ولا وصاية ولا ولاية ولا قوامة في بيع وغيره.

وفي صحة تصرفات الفضولي خلاف بين الفقهاء :

فذهب الحنفية والمالكية - على قول عندهم - والشافعية في القديم إلى أن الفضولي إذا تصرف ببيع أو شراء فإن تصرفه هذا موقوف على إجازة المالك، فإن أجازته نفذ وإلا فلا.

وذهب المالكية - على قول عندهم - والشافعية في الجديد، والحنابلة إلى أن تصرف الفضولي بالبيع أو الشراء باطل، حتى وإن أجازته المالك.

واستثنى الحنابلة ما لو اشترى لغيره شيئاً في دمه بغير إذنه، فيصح إن لم يسم المشتري من اشترى له في العقد، بأن قال: اشتريت هذا، ولم يقل: لفلان، فيصح العقد، سواء نفذ المشتري الثمن من مال الذي اشترى له، أو من مال نفسه، أو لم ينفقه بالكلية، لأنه متصرف في دمه، وهي قبلة للتصرف، والذي نفقه إنما هو عوضها في الذمة. فإن ساء في العقد لم يصح إن لم يكن إذن.

وذهب المالكية - في قول ثالث عندهم - إلى أن تصرف الفضولي بالبيع أو الشراء باطل في العطار

(١) راجع مصطلح (وكالة).

(٢) راجع مصطلح (وصي).

(٣) راجع مصطلح (ولاية).

- وسائر في العروض، أي يصح تصرفه في المقولات
دون غيرها كالأراضي والبيوت^(١)
٣ - لاستغناء : التزم عن الغفاء (٢)
ب - استلقاء :

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٤ - يفصل الفقهاء في (الذباح) حكم إضجاع
الذبيحة وإزاحتها، ويتفقون على أن هذا مندوب
إليه، لما ورد فيه من آثار. ولأن فيه إراحة للذبيحة
وتحقيقاً عنها. كما يتكلم الفقهاء على الإضجاع في
الجنائز عند احتضار الشخص، وعند دفنه حيث
يس إضجاعه على جنبه الأيمن جهة القبلة،
وهذا موضع الاتفاق بين الفقهاء، لما ورد في ذلك من
الآثار (رد - جازة)^(٣)

إضجاع

التعريف :

١ - الإضجاع مصدر الضجع، يقال : أضجعت
إضجاعاً: رضعت جنه بالأرض^(١)، وهو كذلك
في الاصطلاح .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاضطجاع :

٢ - الاضطجاع وضع الإنسان جنبه على الأرض
نفسه، فهو لآدم، والاضطجاع متمد^(٢)، وعلى
هذا يكون الفرق بينه وبين الإضجاع، أن
الاضطجاع يقال لمن ضجع نفسه. أم
إضجاع فإنه يكون بفعل الغير له.
والاضطجاع في السجود أن يتصام فيه ولا يجافي
نفسه عن فخذيه (٣)

(١) جامع البيان ١٥٢/٣ - ٣٠ - الإضجاع، وحاشية ابن عابد
١١٠/١ ط الأميرية، وحاشية البسوي على الفرج تكبير
١٦/٢ ط دار الفكر، وحواصير الإقبال ٢/٢ ط دار الفنون،
وراشدة فليبي ومعمدة ٢٦٠/٢ ط دار إحياء الكتب العربية،
وبداية التذرع ٢٨٩/٢، ٢٩٠ ط المكتبة الإسلامية، وكذلك
نقش ١٥٦/٣ ط مكتبة تحصيل، ومطالع أول الأمر
١٩/٣ ط المكتبة الإسلامية، وانظر مصطلح (بيع الفضول)

(٢) نوح العروض وحاشية العرب، والبيان الحبر مائة (ضجع)

(٣) لسان العرب، والبيان الحبر في اللغة

(٤) لسان العرب في اللغة، وصحاح لسان العرب، وقواعد اللغة،
محمد السعدي من ١٨٢، طبع مكة، المطبعة العلمية

(١) لسان العرب في مادة (الفر)

(٢) المطبوع على مر طي الفلاح من ٣٠٤، والفتاوى المتصلة

١٥٧/١ - ١٦٦ ط جلاق، والمعي ١١٥/٢ - ١٥١ ط الرياض

وسواها للتحليل ١٢/٢، ١٢٣ ط دار الفكر، وهدية الضعيف

٢٢٢/٢ ط المكتبة الإسلامية

أضحية

التعريف :

الله تعالى ، كالذبائح التي تذبح للبيع أو الأكل أو إكرام الضيف ، وليس منها ما يذكى في غير هذه الأقسام ، ولولفتقرب إلى الله تعالى ، وكذلك ما يذكى بنية العقيقة عن المولود ، أو جزاء التمتع أو الفراق في النسك ، أو جزاء ترك واجب أو فعل محظور في النسك ، أو يذكى بنية الهدى كما سيأتي .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - القرىبان :

٢ - القربان : ما يتقرب به العبد إلى ربه ، سواء أكان من الذبائح أم من غيرها .

والعلاقة العامة بين الأضحية وسائر القرابين أنها كلها يتقرب بها إلى الله تعالى ، فإن كانت القرابين من الذبائح كانت علاقة الأضحية بها أشد ، لأنها يجمعها كونها ذبائح يتقرب بها إليه سبحانه ، فالقربان أهم من الأضحية .

ب - الهدى :

٣ - الهدى : ما يذكى من الأنعام في الحرم في أيام التحريم لمنع أو قرآن ، أو ترك واجب من واجبات النسك ، أو فعل محظور من محظورات النسك ، حجاً كان أو عمرة ، أو لمحض التقرب إلى الله تعالى بطوعاً .

ويشارك الهدى مع الأضحية في أن كلا منهما ذبيحة ، ومن الأنعام ، وتذبح في أيام التحريم ويقصد بها التقرب إلى الله تعالى .

ويشارك الهدى ذو النسب عن الأضحية في تفرقا ظاهراً ، فإن الأضحية لا تقع عن تمتع ولا قرآن ، ولا تكون كفارة لفعل محظور أو ترك واجب .

وأما هدي الذي قصد به التقرب لمحض فوائده

١ - الأضحية بتشديد الياء وضم الهمزة أو كسرهما ، وجمعها الأضاحي بتشديد الياء أيضاً ، ويقال لها : الضحية بفتح الضاد وتشديد الياء ، وجمعها الضحايا ، ويقال لها أيضاً : الأضحية بفتح الهمزة ، وجمعها الأضحي ، وهو على التحقين اسم جنس جمعي ،^(١) وهذا مسمى يوم الأضحي ، أي اليوم الذي يضحي فيه الناس .^(٢)

وقد عرفها القويون بترقيتين :

(أحدهما) الشاة التي تذبح ضحوة ، أي وقت ارتفاع النهار والوقت الذي يليه . وهذه المعنى نفعه صاحب اللسان عن ابن الأعرابي

(وثانيها) شاة التي تذبح يوم الأضحي ، وهذا المعنى ذكره صاحب اللسان أيضاً .

لما معناها في الشرع : فهي ما يذكى تقرباً إلى الله تعالى في أيام التحريم بشرائط مخصوصة .^(٣) فليس من الأضحية ما يذكى^(٤) لتغير التقرب إلى

(١) اسم الجنس المجسي هو ما يقرئ منه ويبنى واحد به التثنية مثل لجر وشجرة ، أو ياء الشدة مثل عرب وعرابي .

(٢) القاموس وشعره ، ولسان العرب ، والصحاح الجيد ، والمعجم الوسيط مادة (ضحي) .

(٣) شرح المفهم بمشقة البيهقي ١/ ٦٤٢ ، وشرح المختار بمشقة ابن علقم ١/ ٦٤٢ .

(٤) التذكية : التخلص من الحيوان ليتمصل إلى حل أكله . فمثل الضحج والتحصير بل تتصل المعنى أيضاً ، كما لو شرد الثور أو البقر لمن يربح أو نحوه مع النسبة وبنية التضحية . كما هو موضح في السبع .

د - الفرع والعنبرة :

هـ - الفرع يفتح الفاء والمراء ، ويقال له الفرعة : أول نتاج الشجر البهيمة ، كان أهل الجاهلية يذبحونه لطواغيتهم ، وجاء البركة في الأم وكثرة نسلها ، ثم صار المسلمون يذبحونه لله تعالى .

والعنبرة يفتح العين : ذبيحة كان أهل الجاهلية يذبحونها في الحشر الأول من رجب لأختهم ويسمونها العنبر (يكسر فسكون) والرجبية أيضا ، ثم صار المسلمون يذبحونها لله تعالى من غير وجوب ولا تقيد بزمان .

وعلاقة الأضحية بها أنها يشتركان معها في أن الجميع ذبايح يتقرب بها إلى الله عز وجل ، والمفرق بينها وبينها ظاهرا . فإن الفرع يقصد به شكر الله تعالى على أول نتاج شجره الثابتة وقبرها ورجاء البركة فيها ، والعنبرة يقصد بها شكر الله تعالى على نعمة الحياة إلى وقت ذبحها . والأضحية يقصد بها شكر الله تعالى على نعمة الحياة إلى حلول الأيام الفاضلة من ذي الحجة الحرام . (١)

مشروعية الأضحية ودليلها :

٦ - الأضحية مشروعة إجماعا بالكتاب والسنة :

أما الكتاب لقوله تعالى : (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) (٢) قوله في نفسه : صل صلاة العيد وانحر (اليد : ٣)

(١) المصنف ١/١٢٠ ، ١١٤ ، ١١٥

(٢) سورة البقرة ٢١٧

(٣) المصنف ١/١٢٠ ، ١١٤ ، ١١٥
الأيام المشروعة والآثار ، وسبب ذلك لضلالتهم ، ورجاء أن يفلحوا في الهدى على الهدى من كل من الإبل والبقر ، ويؤذي البقر الضرع واللحج وإن كان اللحج ليعمل كما هو موضح في الحديث .

يشبه بالأضحية تشبها عظيما ، لا سيما الأضحية للقيمين بمن من أهلها ومن الحجاج ، فإنها ذبيحة من الأنعام ذبحت في الحرم في أيام النحر تقريبا إلى الله تعالى ، وكل هذه الصفات صفات للهدي فلا يفرق بينها إلا بالنية ، فما نوي به الهدي كان هديا ، وما نوي به التضحية كان أضحية .

فإن قيل : إن أنية ليست نية الفاظ ، وإنما هي معان ، فما هو المعنى الذي يخطر ببال النابوي ، حين ينوي الهدي ، وحين ينوي الأضحية حتى تكون النية فارقة بينهما ؟

الجواب : أن نأوي الهدي بخطر بباله الإهداء إلى الحرم وتكريمه ، ونأوي الأضحية بخطر بباله الضبح المختص بالأيام الفاضلة من غير ملاحظة الإهداء إلى الحرم .

هذا ، والمالكية يرون أن الحاج لا يضحي كما سبأني ، فيكون الضرفي عندهم بين هدي التطوع والأضحية ظاهرا ، فإن ما يقوم به الحاج يكون هديا ، وما يقوم به غير الحاج يكون أضحية .

جد - الحقيقة :

٤ - الحقيقة ما يذكر من التمتع شكرا لله تعالى على ما أنعم به ، من ولادة مولود ، ذكرا كان أو أنثى ، ولا شك أنها تختلف الأضحية التي هي شكر على نعمة الحياة ، لا على الإنعام بالمولود ، فلو ولد لإنسان مولود في عيد الأضحي فذبحه عنه شكرا على إنعام الله بولادته كانت الأضحية عقيقة . وإن ذبح عنه شكرا لله تعالى على إنعامه على المولود نفسه بالوجود والحياة في هذا الوقت الخاص ، كانت الذبيحة أضحية .

وقد يقال: أي علاقة بين إراقة الدم وبين شكر
الأنعم عز وجل والتعظيم إليه؟
والجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذه الإراقة وسيلة للتوسعة على
الأنفس وأهل البيت، وإكرام الخصال والضعيف،
والاعتداف على الفقير، بهذه كلها عطاء لله للفرح
والسرور بما أنعم الله به على الإنسان، وهذا يحدث
بنعمة الله تعالى كما قال عز اسمه: «وَبِإِذْنِهِ
يُؤْتِي الْيَقِينَ» (١)

(تأسيه) التسالفة في تعبدك عما أحبر به الله
عز وجل من أنه خلق الأنعام لضعف الإنسان، وأذن
في ذبحها ونحرها لتكون طعاما له.

فإذا نازعه في حل الذبح وانحصر منازع غوها
بأنها من القسوة والتعذيب لذي روح تسحق
الرحمة والإنصاف، كان رده على ذلك أن الله
عز وجل الذي خلق وحلق هذه الحيوانات، وأمرنا
برحمتها والإنصاف إليها، أخبرنا وهو العليم بالغيب
أنه غفها لنا وأباح تذكيها، وأكرم هذه الإراقة بأن
جعل هذه التذكية فريضة في بعض الأحيان.

حكم الأضحية .

٧ - ذهب جمهور الفقهاء، ومنهم الشافعية
وخثالب، وهو أرحح القولين عند مالك، وأخذوا
روائين عن أبي يوسف إلى أن الأضحية سنة
مؤكدة. وهذا قول أبي بكر وعمر، ولعل أبي
مسعود البدي وسويد بن غفلة وسعيد بن المسيب
وعطاء وعلقمة والأسود وسحابة وأبي ثور وابن
المنذر

(١) سورة البقرة ١٧٠

وأما السنة فأحاديث تحكي فعله ﷺ ط،
وأخرى تحكي قوله في بيان فضلها وأثر غيب فيها
والشكر من تركها.

فمن ذلك ما صرح من حديث أنس بن مالك
رضي الله عنه أنه قال: «ضحي النبي ﷺ بكشين
ألمحين أقرسين، ذبحها بيده، وسى وكبر،
ورضع رجله على صفحتها» (١)

وأحاديث أخرى سباني بعضها من قوله ﷺ:
«من كان له سعة ولم يضح فلا يقر من مصلاته» (٢)
وقد شرعت التضحية في السنة الثانية من هجرة
النبي، وهي السنة التي شرعت فيها صلاة
العيدين وزكاة المال. (٣)

أما حكمة مشروعتها، فهي شكر الله تعالى
على نعمة الحياة، وإحياء سنة سيدنا إبراهيم
الخطيب عليه الصلاة والسلام حين أمره الله عز اسمه
بذبح الفداء عن ولده إسماعيل عليه الصلاة
والسلام في يوم النحر، وأن يذكر المؤمن أن صبر
إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وإيتائهم طاعة الله
وعبته على عبدة النفس والولد كان سبب الفداء
ورضع البلا، «فإذا تذكر المؤمن ذلك فتدلى سها في
الصبر على طاعة الله وتقديم محبة عز وجل على
هوى النفس وشهونها» (٤)

(١) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وصححه الشيخان
المطهرين . أخرجه مسلم (٣) ١٥٥٩ - ١٥٥٧ هـ بحسب
الطبعة.

(٢) حديث: «من كان له سعة...» أخرجه ابن ماجه
(٢) ١٠٤٤ هـ الطبع، والحاكم (٢) ٣٨٩ - ٣٩٠ هـ ترمذ
المعروف المتفق، والبيهقي صحيح، الحاكم وأبو الدعبل.

(٣) البيهقي على المصحح ٢٩٦/٤ . ولم يجمع النووي (٨) ٥٨٣

(٤) بحاشي الإسلام لمحمد بن عبد الرحمن البخاري (الرافد) ص

١٠٤ ط. طر فكتبت الترمذ

التضحية، والوحيد إنما يكون على ترك الواجب .
ويقوله عليه الصلاة والسلام: «من ذبح قبل
الصلاة فليذبح شاء مكانها، ومن لم يكن ذبح
فليذبح على اسم الله» (١) فإنه أمر برفع
الأضحية وبإعادتها إذا ذكيت قبل الصلاة، وذلك
دليل الرجوب. (٢)

ثم إن الحنفية القائلين بالرجوب يقولون: إنما
واجبة عبثاً على كل من وجدت فيه شرائط
الرجوب . فالأضحية الواحدة كالشاة وسبع البقرة
وسبع البنية إنما تجزئ عن شخص واحد .

٩ - وأما القائلون بأنسنة نسيم من يقول: إنما سنة
عين أيضاً، كالقول للمروي عن أبي يوسف فعنده
لا تجزئ الأضحية الواحدة عن الشخص ولعل
بيته أو غيرهم .

ومنهم من يقول: إنما سنة عين ولو حكما،
بمعنى أن كل واحد مطالب بها، وإذا فعلها واحد
بنية نفسه وحده لم تقع إلا عنه، وإذا فعلها بنية
إشراك غيره في الثواب، أو بنية كونها لغيره سقطت
الغلب عن أشركهم أو أوقعها عنهم .

وهذا رأي المالكية، وإيضاحه أن الشخص إذا
ضحي نولياً نفسه فقط سقط الطلب عنه، وإذا
ضحي نولياً نفسه وأبوسه الفقيرين وأولاده
الصغار، وقعت التضحية عنهم، ويجوز له أن يشرك
غيره في الشراب - قبل الذبح - ولو كانوا أكثر من
سبعة بثلاث شرائط:

(الأولى): أن يسكن معه .

واستدل الجمهور على السنة بأدلة: منها قوله
عليه الصلاة والسلام: «إذا دخل العشر، وأراد
أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره
شيئاً» (١) ووجه الدلالة في هذا الحديث أن
الرسول ﷺ قال: «أراد أحدكم» فجعله مفوضاً
إلى إرادته، ولو كانت التضحية واجبة لاقتصر على
قوله: «فلا يمس من شعره شيئاً حتى يضحي» .

وعنها أيضاً أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا
لا يضحيان السنة والمستين، مخافة أن يرى ذلك
واجباً. (٢) وهذا التصريح منها يدل على أنها عليها
من الرسول ﷺ عدم الرجوب، ولم يرد من أحد من
المصاحبة خلاف ذلك .

٨ - ونهب أبو حنيفة إلى أنها واجبة . وهذا المذهب
هو المروي عن محمد وزكريا وحدي الروائين عن
أبي يوسف . وبه قال ربيعة واللبث بن سعد
والأوزاعي والثوري ومالك في أحد قوليّه .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (فصل لربك
وانح) (٣) فقد قيل في تفسيره صلى صلاة العيد
وانحر البدن، ومطلق الأمر للرجوب، ومنى وجب
على النبي ﷺ وجب على الأمة لأنه قدوتها .

ويقول النبي ﷺ: «من كان له سعة ولم يضح
فلا يقرب من مصلاتنا» (٤) وهذا كالوعيد على ترك

(١) حديث: «إذا دخل العشر . . . المصحح مسلم ١٠٦٥/٥ ط
جسي الحلبي» .

(٢) والأثر عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كان أبي بكر وعمر
رضي الله عنهما لا يضحيان السنة والمستين، المصحح الحلبي
٢٦٥/٩ ط دار المصارف العلمية، وحديثه الثوري في
المصحح ٣٨٣/٨ ط البزرة .

(٣) سورة الكوثر ٢ .

(٤) حديث: «من كان له سعة . . . سبق تخريجه (ق/٩) .

(١) حديث: «من ذبح قبل الصلاة . . . المصحح مسلم

١٠٥١/٥ ط الحلبي» .

(٢) بدفع المصحح ٩٢/٥

قالوا: ومعنى كونها سنة كفاية - مع كونها سنن لكل قادر منهم عليها - سقوط الطلب عنهم بفعل واحد ورشيد منهم، لا حصول الثواب لكل منهم، إلا إذا قصد المصحح تشريكهم في الثواب. (١)

ومما استدلل به على كون التضحية سنة كفاية عن الرجل وأهل بيته حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: «كنا نضحي بالثاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته، ثم تباهى الناس بعد فصارت مباحة». (٢) وهذه الصيغة التي قالها أبو أيوب رضي الله عنه تفتضي أنه حديث مرفوع.

الأضحية المذكورة :

٩٩ - اتفق الفقهاء على أن نذر التضحية بوجوبها، سواء أكان الناذر غنياً أم فقيراً، وهو إما أن يكون نذراً لمعينة نحو: لله علي أن أضحي بهذه الثاة، وإما أن يكون نذراً في الثاة لغير معينة لمضمونة، كأن يقول: لله علي أن أضحي، أو يقول: لله علي أن أضحي بشاة. (٣)

فمن نذر التضحية بمعينة لزمه التضحية بها في

(الثانية) : أن يكون قريباً له وإن بعدت القرابة، أو زوجة.

(الثالثة) : أن ينفق على من يشركه وجوباً كأبيه وصغار ولده الفقراء، أو تبرعاً كالأغنياء منهم وكهم وأخ وخال.

فإذا وجدت هذه لشرائط سقط الطلب عن أشركهم

وإذا ضحي بشاة أو غيرها تأوياً غيره فقط، ولو أكثر من سعة، من غير إشراك نفسه معهم سقط الطلب عنهم بهذه التضحية، وإن لم تنفق فيهم لشرائط الثلاث السابقة.

ولابد في كل ذلك أن تكون الأضحية ملكاً خاصاً للمضحي، فلا يشاركه فيها ولا في ثمنها، وإلا لم تجزى، كما سيأتي في شرائط الصحة. (٤)

١٠ - ومن اقتتلون بالسنية من يجعلها سنة عين في حق المنفرد، وسنة كفاية في حق أهل البيت الواحد، وهذا رأي الشافعية والحنابلة. فقد قالوا: إن الشخص يضحي بالأضحية الواحدة - ولو كانت شاة - عن نفسه وأهل بيته. وللشافعية نصيرات متعددة لأهل البيت الواحد (والراجع) تفسيره:

(أحدهما) أن المقصود بهم من يلزم الشخص نفقتهم، وهذا هو الذي رجحه الشافعية الرمي في نهاية المحتاج.

(ثانيهما) من نعمة بهم نفقة متفق واحد ولو تبرعاً، وهذا هو الذي صححه الشهاب الرمي بهامشي شرح الترويض.

(١) المجموع لمنووي ٢٨٢/٨ - ٢٨٩، رسالة للفتح بحاشي الرشد والشرامسي ١٦٣/٨، ولغة للنتاج مع حاشية الشرواني ١١١/٨

(٢) حديث أبي أيوب رضي الله عنه: «كنا نضحي بثلثة الواحدة...» أخرجه مالك ٤٨٦/٢، ط الحلي، وقال النووي: هذا حديث صحيح (المجموع للزوي ٢٨٦/٨ ط المطبعة الميمنية).

(٣) حاشية النووي على شرح الكبير ١٢٥/٢، والجزيري على المصنف ٢٩٥/٤، والمجموع لمنووي ٢٨٩/٨ - ٢٨٩، والمصنف لابن حنبل مع الشرح الكبير ١١٩/٩٤، ١٠٦، ١٠٧، ومقلب لولي النبي ٢/ ١٨٠

(٤) حاشية النووي على الشرح الكبير ١٦٨/٢ - ١٦٩

وإذا كانت واجبة بالشرع (عند من يقول بذلك) فشرط وجوبها أربعة، وزاد محمد وزفر شرطين، وهذه الشروط أوبعها مشترطة في سنيها أيضا عند من قال بعدم الوجوب، وزاد المالكية شرطاً في سنيها، وبيان ذلك كما يلي:

١٤ - (الشرط الأول): الإسلام، فلا تحب على الكافر، ولا تسن له، لأنها قريبة، والكافر ليس من أهل القرب، ولا يشترط عند الحنفية وجود الإسلام في جميع الوقت الذي يحزى، فيه التضحية، بل يكفي وجوده آخر الوقت، لأن وقت الوجوب يفضل عن أداء الواجب، فيكفي في وجوبها بقاء جزء من الوقت كالصلاة، وكذا يقال في جميع الشروط الآتية، وهذا الشرط مطلق عليه بين الماليتين بالوجوب والمقتل بالسنية، بل إنه أيضاً شرط للتطوع.

١٥ - (الشرط الثاني): الإقامة، فلا تحب على المسافر، لأنها لا تنأى بكل مال ولا في كل زمان، بل بحيوان مخصوص في وقت مخصوص، والمسافر لا يظفره في كل مكان في وقت التضحية، فتر أوجباها عليه لاحتاج لحمل الأضحية مع نفسه، وفيه من المخرج ما لا يخفى، أو احتياج إلى ترك السفر، وفيه خبر، فدعت الضرورة إلى امتناع وجوبها عليه، بخلاف التقيم ولو كان حاجاً، لما روى نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يخلف من لم يجمع من أهل أشان الضحايا، وذلك ليضحوا عنه نظروا. (١) ويحتمل أنه ليضحوا عن أنفسهم لا عنه، فلا يثبت الوجوب مع الاحتمال.

الثبت، وكذلك من نذر التضحية في الذمة بغير معينة، ثم عين شاة مثلاً عما في ذمته، فإنه يجب عليه التضحية بها في الوقت.

وصرح الشافعية بأن من نذر معينة، وبها عيب غل بالإجزاء صح نذره، ووجب عليه ذبحها في الوقت، وفاء بها التزمه، ولا يجب عليه بدلا.

ومن نذر أضحية في ذمته، ثم عين شاة بها عيب غل بالإجزاء لم يصح تعيينه إلا إذا كان قد نذرها معينة، كإن قال: علي أن أضحي بشاة عرجاء بينة العرج.

وقال الحنابلة مثل ما قال الشافعية، إلا أنهم أجعلوا بدل ذلك معينة بخير منها، لأن هذا أتمع للفقراء.

ودليل وجوب الأضحية بالنذر: أن التضحية قريبة لله تعالى من جنسها وأجب كهدي للتمتع، فتلزم بالنذر كآثار القرب، والوجوب بسبب النذر يستوي فيه الفقير والغني.

أضحية التطوع:

١٦ - من لم تحب التضحية عليه لعدم توفر شرط من شروط وجوبها عند من قال بالوجوب، ولم يدم توفر شروط السنية عند من قال بأنها سنة، فالأضحية تعتبر في حقه تطوعاً.

شروط وجوب الأضحية لو سنيها:

١٣ - الأضحية إذا كانت واجبة بالنذر فشرائط وجوبها هي شرائط النذر، وهي: الإسلام والبرخ والعقل والحرية والاختيار، ولتفصيلها يراجع باب النذر.

(١) والأثر عن ابن عمر رضي الله عنهما

٥- لخلاف في صدقة الفطر. ولتخصيل حجج
الفرقيين يرجع لمصطلح (صدقة الفطر).

١٨- والذي يحن ويحن يعتمر حاله في الجنون
والإفاقة، فإن كان مجنوناً في أيام النحر فهو على
الاختلاف، وإن كان مفقداً وجبت من ماله بلا
خلاف، وقيل: إن حكمه حكم الصحيح كيلاً
كان.

وهذا الذي قرره صاحب «البدائع» يقتضي
ترجيح القول بالوجوب، لكن صحح صاحب
الكتابي القول بعدم الوجوب ورجحه ابن الشحنة
واعتمدته صاحب «الدر المختار» ناقلاً عن من
امسأب الرحمن أنه أصبح مايقضي به، وقال ابن
عابد بن: إن هذا القول اختاره صاحب «المنهاج»
حيث قدمه، وعمر عن مقبله بصيغة التضعيف،
وهي «قيل» (٢).

هذا كله وأما الخفية:

وقد قال المالكية: لا بشرط في سنية التضحية
للبلوغ ولا العقل، فمن اللولي التضحية عن
الصغير والمجنون من ماله، ولو كانا يتيمين. (٣)

وقال الشافعية: لا يجوز للولي أن يضحي عن
مجنوده من أموالهم، وإنما يجوز أن يضحي عنهم
من ماله إن كان أباً أو جداً، وكأنه ملكهم ثم
وذهب عنهم، فيقع له ثواب الشروع لهم، ويقع
لهم ثواب التضحية. (٤)

وقال الحنابلة في التيمم الموسر: يضحي عنه وليه
من ماله، أي مال المحجور، وهذا على سبيل

هذا مذهب الخفية القائلين بالوجوب، وأما من
قال بالسنية فلا يشترط هذا الشرط، وكذلك لا
بشرط في التطوع، لأنه لا يترتب على سنيها ولا
التطوع بها حرج.

١٦- (الشرط الثالث): الغنى - ويعبر عنه بالتيسر
- الحديث ومن كان له سعة ولم يضع فلا يفر من
مصلاته (٥) والسعة هي الغنى، ويتحقق عند
الخفية بأن يكون في ملك الإنسان ماثلاً حراماً أو
عشرون ديناراً، أو شيء يبلغ قيمته ذلك، سوى
مسكنه وحوادثه الأصلية وحيوانه. (٦)

وقال المالكية: يتحقق الغنى بلا تحجف
الأضحية بالمضحي، بالألا يحتاج للمها في
ضرورياته في عامه. (٧)

وقال الشافعية: إنما تسن للفقير عليها، وهو من
ملك ما يحصل به الأضحية، فاصلاً عما يحتاج إليه
في يوم العيد ولبسته وأيام التشريق الثلاثة
وإليها. (٨)

١٧- (الشرطان الرابع والخامس): البلوغ
والعقل، وهذان الشرطان اشترطهما محمد وزفر، ولم
يشترطهما أبو حنيفة وأبو يوسف، فعندهما تجب
التضحية في مال الصبي والمجنون إذا كانا
موسرين، فلو مضى الأب أو الوصي عنها من
مالهما لم يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف،
ويضمن في قول محمد وزفر، وهذا الخلاف

(١) حديث: من كان له سعة ولم يضع ... سنن ترمذي
وف/٦٧.

(٢) ابن عابدين ١٩٨/٥

(٣) الدر المنثور ١٤٨/٢

(٤) الجبير على المنهج ٢٩٥/٢

(٥) الدر المنثور مع حاشية ابن عابدين ٢٠١/٥

(٦) حاشية الدر المنثور على شرح الكبير ١١٩/٢

(٧) الجبير على المنهج ٢٠٠/٤

(ثانيهم) : أنها نجس ، لأن رلد الرجل حزوء وكدا ولدت منه ، فإنه وجب عليه أن يضحي عن نفسه وجب عليه أن يضحي عن ولده (ولدت ابنه قياسا على حدة انظر).

ثم على القول بظاهر الرواية - وهو عدم الوجوب - بنحو الإنسان أن يصحي عن ولده وولد ابنه الصغيرين من ماله نفسه ، (١) والمقصود بولد ابنه هو التيم الذي تحت ولاية جده - وهذا موافق لما سبق من مذهب الجمهور.

شروط صحة الأضحية

٢٢ - للأضحية شروط تسهل وتسبيل كل التبعات ، ونفصنها (ر) : (دعج) . وشروط تختص بها ، وهي ثلاثة أنواع : نوع يرجع إلى الأضحية ، ونوع يرجع إلى التضحي ، ونوع يرجع إلى وقت التضحية .

النوع الأول : شروط الأضحية في ذاتها :

٢٣ - (الشرط الأول) وهو متفق عليه بين المذاهب : أن تكون من الأنعام ، وهي الإبل عربا كانت أو معاني : (٢) والخمرة الأهلية ومنها الخواميس ، (٣)

(١) الدائع ٦٨/١ ، ٦٨/٢ ونظر المختار مع حاشيا لمي عابدين ٢٠٠/٥

(٢) العرب جمع مريم (البخاري) يفتح الباء وتشديد الباء مع كسر الشاء . ولدت تفتح الداء وتفتح الباء ألفا ، وهي الإبل العربية

(ر) الخواميس والجمع الوسطاء وأفرادها الإبل هي الفريفة وواحدة بها يفتح يعقوب بفتح وسكون الحاء وتشديد الياء .

(٣) الخواميس جمع خاموس وهو نوع من القردة ملون صفر طلع وهو معروف كالأوبس وواحدة حاموسة والخاموس (الجمع الوسط)

النسعة في يوم العيد لا على مسيل لإيجاب . (١)
١٩ - هذا ، وقد نورد الحاكبة لمذكر شرط لمسية التضحية ، وهو ألا يكون الشخص حرجا ، فالحاج لا يظايب بالأضحية شرعا ، سواء أكان حرجا أم غير حرجا ، وغير الحاج هو نظايب بها ، وإن كان معتمرا أو كان حرجا . (٢) وعند الحنفية لا نجس على حاج مافر (٣)

٢٠ - هذا ، وليست تذكره ولا انفص من شروط الوجوب ولا نسبة ، فكما نجس على المذكور نجس على الإنسان ، وكما نجس على لمفمين في الأصار نجس على لمفمين في الفري ولبيودي ، لأن أدلة الوجوب أو نسبة شامة للجميع .

تضحية الإنسان من ماله عن ولده :

٢١ - إذا كان الولد كبير فلا يجب على أنه أوجد التضحية عنه ، أما الولد وولد الولد الصغير إن كان كان فمالا فقد سبق الكلام عن ذلك ، وإن لم يكن فيها مال ، فعن أبي حنيفة في ذلك روايات .

(أولاهما) : أنها لا نجس ، وهو ظاهر لرواية ، وعليه المنقول ، لأن الأصل أنه لا يجب على الإنسان شيء عن غيره ، وخصوصا القربايات ، لقوله تعالى (وإن ليس للإنسان إلا ما سعى) (٤) وقوله جل شأنه (فأما كتب) (٥)

ولهذا لم نجس عليه عن ولده ، ولدت ولده الكبير ين .

(١) المعنى لأن نداء ١٩/١ ، ١٩/٢

(٢) حاشية طندوني على الشرح الكبير ١١٤/٢

(٣) ابن عابدين ٢٠٠/٥

(٤) سورة البعد ٢٩/١

(٥) سورة الفرة ١٨٠/٢

والغنى ضامًا كانت أرمعز،^(١) ويجزى، من كل ذلك المذكور والآن.

فمن ضحي يجيوان وأكول غير الأنعام، سواء أكان من النواب أم الطيور، لم تصح تضحيته به. لقوله تعالى: (وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا نَسِكًا لِذِكْرِهِ) اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام^(٢) ولأنه لم تنقل التضحية من غير الأنعام عن النبي ﷺ، ولو دبح حاجة أو ديكًا بنية التضحية لم يجزى.

ورتلحق بهذا الشرط أن الشاة تجزى عن واحد، والبدنة والبقرة كل منها عن سبعة، والحديث جابر رضي الله عنه قال: ونحرمنا مع رسول الله ﷺ عام الحبيبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن صفة،^(٣) وهذا مروى عن علي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، وبه قال عطاء وطاوس ومالك والحسن وعمر بن دينار والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأكثر أهل العلم، وهو قول الحنفية والشافعية والمالكية.^(٤)

وعن ابن عمر رضي عنهما رواية أخرى أنه قال: ولا تجزى، نفس واحدة عن سبعة^(٥) وقيل: المشاكفة: لا يجزى، الاشتراك في اللحم أو الشاة، لا في الشاة ولا في البدنة ولا في البقرة، ولكن تجزى، الأصحية الواحدة التي يملكها شخص واحد أن

(١) المهر بنسج المير مع مذكور الشيخ ثم قلته، هو شعر من الشعر خلاف العباد (القاوس والمهر توسيع).

(٢) سورة حج: ٢٨

(٣) حديث جابر رضي الله عنه، (محررنا مع رسول الله ﷺ) أخرجه مسلم (٩٥٥/٢)، الطبري.

(٤) البدائع ٦٩٤، والمصروع لثوري ٣٩٨، ٣٩٩، وقيل: لا

قلعة ٩٩٦، ٩٩٧

(٥) يعني لابن قدامة أيضا

بضحي بها عن نفسه وعن أبويه الفقيرين وإرلاذه المصنوع، وكذلك يجزى، أن يضحي الإنسان بالأصحية الواحدة التي يملكها وحده أو يشارك غيره معه في الثواب، أو يشاركها غيره عن غيره كما سبق (فا ٩)

٢٤ - (الشرط الثاني) - أن يتبع من التضحية، بأن تكون ثبته فوق النية من الإبل والبقرة والمز، وجذعة أو عوق الجذعة من الضأن، فلا تجزى، التضحية بإدخال النية من غير الضأن، ولا بإدخال الجذعة من الضأن، لقول النبي ﷺ: ولا تدخلوا الضأن، إلا أن يعصر عليكم، فتدخلوا جذعة من الضأن.^(١) والضأن من كل الأنعام هي النية في فوطه. حكاه النووي عن أهل اللغة^(٢)

ولقوله ﷺ: ونعمت لأصحية الجذع من الضأن.^(٣)

وهذا الشرط متفق عليه بين الفقهاء، ولكنهم اختلفوا في تفسير النية والجذعة.^(٤)

٢٥ - فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن الخذع من الضأن ما أتم ستة أشهر، وقيل: ما أتم ستة أشهر

(١) حديث: لا تدخلوا الضأن إلا أن يعصر عليكم أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر (مصحح مسلم ١٣٥٥/٢ ط. المد. س.) وقوله (ولا أن يعصر) أي طهره أن الخذع لا يجزى إلا بعد صر السنة، وقد عول على أن من أراد الأكل ينبغي له ألا يقدم على التضحية بالخذع إلا بعد صر السنة

(٢) المجموع ٣٩٢/٨

(٣) حديث: نعمت لأصحية أخرجه ترمذي وقال حسن غريب (سنن الترمذي ٨٧/٤) وحسب الزكاة (٢٩٩/٤).

(٤) التي من الخسوان ما لم يمسسه وفي فهم أربع من الشاة، ويكون ذلك عند طهر الحيوان به سبعة أشهر من سبني.

العين أجزأت عندهم، وإن كان على عينها بياض يمنع الإبصار.

(٣) مقطوعة اللسان بالكلية.

(٤) مذهب من لسانها مقدار كثير. وقال

الشافعية: يضر قطع بعض اللسان ولو قليلا.

(٥) الجدعاء وهي مقطوعة الأنف.

(٦) مقطوعة الأذنين أو إحدىهما. وكذا السكاه

وهي: فائدة الأذنين أو إحدىهما خلقة. وخالف الحنابلة في السكاه.

(٧) ما ذهب من إحدى أفتيها مقدار كثير،

ويختلف العلماء في تفسير الكثير، فذهب الحنفية

إلى أنه ما زاد عن الثلث في رواية، والثلث فأكثري

رواية أخرى، والنصف أو أكثر، وهو قول أبي

يوسف، والربع أو أكثر في رواية رابعة.

وقال المالكية: لا يضر ذهاب ثلث الأذن أو

أقل.

وقال الشافعية: يضر ذهاب بعض الأذن

مطلقا.

وقال الحنابلة: يضر ذهاب أكثر الأذن.

والأصل في ذلك كله حديث: «أن النبي ﷺ

نسي أن يضحى بعضه الأذن» (١).

(٨) العرجاء البين عرجها، وهي التي لا تغدو إن

غشي برجلها إلى أشبك أي المديح - ومسرعا

المالكية والشافعية بالتي لا تير سير صواحها.

(١) حديث «أن النبي ﷺ نسي أن يضحى بعضه الأذن، أخرجه

البوطاذ (٣/٢٢٨). طهزرت هيبه دماس، وأحمد ١٦/٨٤ ط

البيهقي، والترمذي (٩/٩٠). طهزرت هيبه دماس، وأحمد ١٦/٨٤ ط

الترمذي (٩/٩٠). طهزرت هيبه دماس، وأحمد ١٦/٨٤ ط

الترمذي (٩/٩٠). طهزرت هيبه دماس، وأحمد ١٦/٨٤ ط

وشبها. وأما ما كان ملائذ أن يكون عظمي بحيث لو

خلط بالثاني لاشتبه على الناظرين من بعيد. والتي

من الضنن والعسر ابن سنة، ومن البصر ابن سنتين،

ومن الإبل ابن خمس سنين. (٢)

وذهب المالكية إلى أن الجدع من الضنن ما يبلغ

سنة (قمرية) ودخل في الثانية ولو مجرد دخول،

وفسروا التي من المعز بما بلغ سنة، ودخل في الثانية

دخولا بينا، كمضي شهر بعد السنة، وفسروا التي

من البصر بما يبلغ ثلاث سنين، ودخل في الرابعة ولو

دخولا غير بين، والتي من الإبل بما بلغ خمساً

ودخل في السادسة ولو دخولا غير بين. (٣)

وذهب الشافعية إلى أن الجدع ما يبلغ سنة،

وقالوا: لو أجدع بأن أسقط مقدم أسنانه قبل السنة

وبعد تمام سنة لمهريكمي، وفسروا التي من المعز

بما يبلغ سنتين، وكذلك البقر. (٤)

٢٦ - (الشرط الثالث): سلامتها من العيوب

الفاحشة، وهي العيوب التي من شأنها أن تنقص

الشحم أو اللحم إلا ما استثنى.

وبناء على هذا الشرط لا تجزى التضحية بها

بأنى:

(١) الحياء.

(٢) العوراء التي عين عورها، وهي التي ذهب بصر

إحدى عينيها، وفسرهما الحنابلة بأنها التي انخفضت

عينها وذهبت، لأنها عضو مستطاب، فلو لم تذهب

(١) الحنابلة يعتبر تكلمه فتح المقدس ١٦/٨، والذليل ١٦/٨،

والن حلايين ١٦/٨، والذليل ١٦/٨، والذليل ١٦/٨،

(٢) حاشية الدسوقي على شرح طائير ١٦/٨، وحاشية

(٣) المجموع لتقو ١٦/٨، وحاشية الطائير على المذبح

١٦/٨

(١٨) الجذالة، وهي التي تأكل الحذرة ولا تأكل غيرها، عالم تستبرأ بأن تحبس أربعين يوماً إن كانت من الإبل، أو عشرين يوماً إن كانت من البقر، لو عشرة إن كانت من الغنم.

٢٧ - هذه الأمثلة ذكرت في كتب الخنفة. وهناك أمثلة أخرى للأقسام التي لا تجزى، النصيحة بها

ذكرت في كتب المذاهب الأخرى (ومنها ما ذكره المالكية حيث قالوا: لا تجزى

والكساة) وهي فاقدة العصور ولا (البخراء) وهي متنة راحمة الغنم، ولم يقبلوا ذلك لمكوناتها جلالة ولا بينة البشم، وهو النخعة. ولا (الصماء) وهي التي لا تسمع. (١)

(ومنها) ما ذكره الشافعية من أن (المهباء) لا تجزى، وهي الصلبة بالميم وهو عطش شديد لا تزوي معه بلاء، تنهم في الأرض ولا ترفع.

وكذا (الحامل) على الأصح، لأن الحمل يقصد الجوف ويصير اللحم ردياً. (٢)

(ومنها) ما ذكره الحنابلة من عدم إجزاء (العصماء) (٣) وهي التي انكسر غلاف قرنها (٤)

والخصي المجرب، وهو مذهب أشبه وذكره معاً، بخلاف ذهب أحدهما (٥)

(٩) الجذعاء وهي: مقطوعة اليد أو الرجل، وكذا فاقدة إحداهما خلقاً.

(١٠) الجذاء وهي: التي قطعت رءوس ضرعها أو بستان.

وقال الشافعية: يضر قطع بعض الضرع، ولو قليلاً.

وقال المالكية: إن التي لا تجزى هي يابسة الضرع جميعه، فإن أرضعت ببعضه أجزأت.

(١١) مقطوعة الألية، وكذا فاقدة حاملته، وخالف الشافعية فقالوا بإجزاء فاقدة الألية خلقاً، بخلاف مقطوعتها.

(١٢) ما ذهب من ألبنها مقدار كثير. وقال الشافعية: يضر ذهاب حض الألية ولو قليلاً.

(١٣) مقطوعة الذنب، وكذا فاقدة خلقه، وهي المسماة بالبراء، وخالف الحنابلة فيها فقالوا: إنها يجزئان. وخالف الشافعية في الثانية دون الأولى.

(١٤) ما ذهب من ذنبها مقدار كثير. وقال المالكية: لا تجزى، ذاهبة ثلثه فصاعداً.

وقال الشافعية: يضر قطع بعضه ولو قليلاً.

وقال الحنابلة: لا يضر قطع الذنب كلاً أو بعضاً.

(١٥) المريضة البين مرضها، أي التي يظهر مرضها لمن يراها.

(١٦) المعصماء التي لا تنقي، وهي المهزولة التي ذهب نقيها، وهو الخ الذي في داخل العظام، فإنها لا تجزى، لأن تمام اختلاف أمر ظاهر، فإذا تبين خلافه كان تقصيراً.

(١٧) معصومة الأطباء، وهي التي عولجت حتى انقطع لبنها.

(١) بليغة السالك ١/ ٢٠٩

(٢) المجموع للسروري ٨/ ١٠٠

(٣) كذا في المصنف في نسخة مطبوع أول مني، لكن في نسخة ابن عاصم نسخة مذهب بعض قريش بالخطأ، وهو بجرلة هذه الخنفة

(٤) مطالب أولي النهى ١/ ٤٦٥

(٥) فخر في جمع الأمثلة للسلفي، طبع ١٣٥٨/ ٧٦-٧٧، وابن عاصم ٥/ ٢١٦-٢١٧، والدميري على الفرج الكبير

١/ ١٢٠، ورسالة السالك ١/ ٣٠١، والمجموع للسروري

١٨/ ١-١٠، ومجانبية الجديدي على الفرج ١/ ٢٩١، ومطالب

كولي للمصنف ٢/ ٤٦٥، والفهرست لسان السالك ١/ ١١٢

تستشرف العينين والأذنين. (١)

وقد اختلفت المذاهب على أجزاء الجسم، واختلقت في مكسورة القرن، فقال المالكية: تجزئ، عالم يكن موضع الكسر دامية، وفسروا المدامي مالم يحصل الشفاء منه، وإن لم يظهر فيه دم.

وقال الشافعية: تجزئ، وإن لم يمسح الكسر، عالم يؤخر أو الإنكسار في اللحم، فيكون مرضاً مائلاً من الإجزاء.

وقال الحنابلة: لا تجزئ، إن كان المذهب من القرن أكثر من نصف، وتسمى عصباء القرن.

(٢) الحولا، وهي التي في عينها حول لم يمسح البصر.

(٣) الصمء، وهي الصغيرة إحدى الأذنين أو كليهما.

وعالف المالكية فقالوا: لا تجزئ الصمء، وفسروها بالصغيرة الأذنين جداً، كأنها خلقت بدوياً.

(٤) الشرفاء وهي مشقوق الأذن، وإن زاد الشق على الثلث.

وقال المالكية: لا تجزئ، إلا إن كان الشق ثلثاً ناقصاً.

(٥) الحرقاء وهي مثقوبة الأذن، وشترط في إجزائها ألا يذهب بسبب الحرق مقدار كثير.

(٦) المدبرة وهي التي قطع من مزعر أذنها شيء ولم يفصل، بل ترك معلقاً، فإن فصل ففيها مقطوعة بعض الأذن وقد سبق بيان حكمها.

والأصل الذي دل على اشتراط السلامة من هذه العيوب كلها ما صح عن النبي ﷺ أنه قال: ولا تجزئ من الفصحاء أربع: العوراء اليمن عورها، والعرجاء اليمن عرجها، والمريضة اليمن مرضها، والمجنونة التي لا تفقه. (١)

وما صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: واستشرفوا العين والأذن (٢) أي شذروا سلامتها عن الأفات، وما صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه نهى أن يضحي بمعضية الأذن. (٣)

وأحق الفقهاء بما في هذه الأحكام كل ما فيه عيب فاحش.

٢٨ - أما الأمام التي تجزئ التضحية بها لأن عيبها ليس بفاحش فهي كالآتي:

(١) الجشاء: وتسمى الخلداء، وهي التي لا قرن لها خلفه، ومثلها مكسورة القرن إن لم يظهر عظم دعاغها، لما صح عن علي رضي الله عنه أنه قال لمن سأله عن مكسورة القرن: ألا بأس، أصرت أن

(١) حديث لا تجزئ من الصمء أربع... (عرب السري) ٢٣٥/٣ ط هـ عز جيد دعاس، والنسائي ٣١٤/٦ ط مكتبة الخرجاء، وقرطبي (سنن الترمذي) ٨٦/٤ ط (سائيل) ونسب الترمذي: لا يضحي بالعرجاء من طائفة، ولا بالمكسورة من عورها، ولا بالمريضة من مرضها، ولا بالمجنونة التي لا تفقه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) حديث: استشرفوا العين والأذن، أخرجه أحمد (١) ١٠٨، ١١٩ ط (نيسية) وأبو داود (٣) ٢٣٧ ط هـ عز جيد دعاس، وترمذي (مطبوع) وأسرنا أن تستشرف العين والأذن، ولحقنا الأحمدي ٨٢، ٨٢/٥ ط (نيسية) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) حديث: أيا الذي ﷺ من أن يضحي بمعضية الأذن، سنن ترمذي (٢) ٢٦٩ ط.

(١) حديث علي رضي الله عنه وأسرنا أن تستشرف العينين، سنن ترمذي (٢) ٢٦٩ ط.

موجودين^(١)، أي مرضوضي الخصيتين: ونلحق
بالرئس الخصاء، لأن أثرهما واحد.

وقد اتفقت على إجزائه فلذا ذهب الأربعة.

وحكى صاحب المفاتيح الإجزاء عن الحسن
وعطاء والشامي واتخمي ومالك والشامي وبني
نور وأصحاب الرأي.

وكذا الخصي المزعج وهو المرضوض الخصية.
وهذا متفق عليه بين المذاهب.

(١٤) المجهوب وهو ما قطع ذكره، وسبق قول
الحنابلة أن المجهوب الخصي - وهو - ما ذهب أنثياه
 وذكره معاً - لا يجرى به بخلاف ذاهب أحدهما فقط
(ف/ ٢٦).

(١٥) المجهوزة وهي التي جز صومها.

(١٦) تساعة وهي التي تسعل - يضم العين -
ويحب تفيد ذلك بما لم يصحبه مرض بين.

٢٩ - هذه الأمثلة ذكرها الحنفية وجاء في كتب
غيرهم أمثلة أخرى ما يجرى به.

(منها) ما صرح به المالكية من أن المقعدة - وهي
العاجزة عن القيام لكثرة الشحم عليها - تجزى.

(منها) ما ذكره الشافعية من أن العشواء تجزى،
وهي التي تبصر بالتيار دون الليل، وكذا العشاء

وضعيفة البصر

وكذا التي قطع منها قطعة صغيرة من عضو
كبير، كالتي أخذ الذئب مقداراً قليلاً من فخذه،
بخلاف المقدار النين الذي يعد كثيراً بالنسبة لجميع
الفخذ.

(٧) الغشاء وهي التي لا أستاذ لها، لكن بشرط أن
إجزائها لا ينضمها الغم عن الرعي والاعتلاف،
فإن منعها عنها لم تجزى. وهو مذهب الحنفية.

وقال المالكية: لا تجزى مكسورة سنين فأكثر أو
مفلوحتها، إلا إذا كان ذلك لإنغار أو كبير، أما
الحذين الأمرين فتجزى.

وقال الشافعية: تجزى ذاهبة بعض الأستاذ إن
لم يؤثر نقصاً في الاعتلاف، ولا ذاهبة جميعها ولا
مكسورة جميعها، وتجزى التخلوقة بلا أستاذ.

وقال الحنابلة: لا تجزى ما ذهب أنثاها من
أصلها، بخلاف ما يولفي من أنثاها بقية.

(٨) الولاء وهي المضمونة، وبشرط أن إجزائها لا
ينضمها الثول عن الاعتلاف، فإن منعها منه لم
تجزى، لأن ذلك يغضي إلى هلاكها.

وقال المالكية والشافعية: لا تجزى الولاء،
وفسرها المالكية بأنها الدائمة الجحون التي فقدت
الشمير بحيث لا تخشدي لما ينفعها ولا تجانب
ما يضرها، وقالوا: إن كان جنونها غير دائم لم يضر.
وفسرها الشافعية بأنها التي تستدير في الرعي،
ولا ترى إلا قليلاً، فتعزل.

(٩) الجرباء السميعة، بخلاف المهزولة.

وقال الشافعية: لا تجزى الجرباء مطلقاً.

(١٠) المكروية وهي التي كويت أذنبا أو غيرها من
الأعضاء.

(١١) الموسومة وهي: التي في أذنبا سعة.

(١٢) العاجزة عن الولادة لكبر سنها.

(١٣) الخصي وإسماً أجزاً، لأن عاذهب بخصائصه
يعوض بما يؤذي إلبه من كثرة لحمه ولحمته،
وقد صحح وأن النبي ﷺ يحكى بكيتين أمهتين

(١) حديث: «حصى النبي ﷺ بكيتين مملعتين مروجتين»
أخرج أحمد (٨/ ١٦٦) ط (تيسيل) ولورد المصنف في الجمع
(١/ ١١٤) ط (المصنف) وقال: يستند حسن

عنه، لأن الشاة تضطرب عادة، فخلحقها العيوب من اضطرابها. (١)

هذا مذبح الختية.

وذهب المشايكة إلى أن الأضحية للمعينة بالثذر لو بغيره إذا حدث بها عيب غل لم تجزىء، وله التصرف فيها بالبيع وغيره، وعليه التضحية بأخرى إن كانت مندورة، ويسن له التضحية بأخرى إن لم تكن مندورة.

هذا إن تميمت قبل الإضجاع للذبح، أما لو تميمت بعد الإضجاع له فيجزىء ذبيحتها. (٢)

وقال الشافعية: من أوجب أضحية معينة بالثذر لو الجعل، ثم طرأ عليها عيب بمنع إجزاءها قبل دخول الوقت الذي تجزىء فيه التضحية، أو بعد دخوله وقيل فكتة من الذبح، ولم يقع منه تفريط ولا اعتداء - لم يلزمه بدلها، لزوال ملكه عنها من حين الإيجاب، ويلزمه أن يذبحها في الوقت ويصدق بها كالأضحية، وإن لم تكن أضحية.

وإذا طرأ العيب باعته أو نفرضه أو تأخره عن الذبح في أول الوقت بلا عذر لزمه ذبيحتها في الوقت والتصدق بها، ولزمه أيضا أن يضحي بأخرى لتبرأ ذمته.

ولو اشترى شاة وأوجبها بالثذر لو الجعل، ثم وجد بها عيبا قلبيا، فليس له أن يردّها على البائع، لأنه زال ملكه عنها بمجرد الإيجاب، فتمتعين أن يبيعها، وله أن يلخذه أرض النفس من البيع، ولا يجب عليه التصديق به، لأنه ملكه، وعليه أن يذبحها في الوقت، ويصدق بها كلها لشبهها

طروء العيب المختل بعد تعيين الأضحية:

٣٠ - لو اشترى رجل شاة بنية الأضحية فوجدت عنده عيبا يشاء لم تجزىء، إن كان عند الشراء موسرا مقبلا، وكان شراؤه إياها في وقت الوجوب، لما سبق من أن شراءه للأضحية لا يوجبها، لأنه نجس عليه أضحية في ذمته بأصل الشرع، وإياها أقام ما اشترى مقام ما في الذمّة، فإذا نقص لم يصلح لهذه الإقامة فيبقى ما في ذمته بحاله.

فإن كان عند الشراء فقيرا، أو غنيا مسافرا، أو غنيا مقبلا واشترىها قبل وقت النحر، أجزأته في هذه الصور كلها، لأنه لم تكن في ذمته أضحية واجبة وقت الشراء، فكان الشراء بنية التضحية إيجابا لها بمنزلة نذر الأضحية المعينة، فكان نقصانها كهلاكها بسقط به إيجابها.

ويعلم من هذا أن الفقير أو الغني لو أوجب على نفسه بالثذر أضحية غير معينة، ثم اشترى شاة بنية التضحية، فتعيت، لم تجزىء، لأن الشراء في هذه الحالة ليس إيجابا، وإياها إقامة لما يشتر به مقام الواجب. ومن شرط الإقامة السلامة، فإذا لم تجزىء، إقامتها مقام الواجب بقي الواجب في ذمته كما كان.

وكالشاة التي عجزت بعد الشراء، كل للمصم التي يحدث لها بعد الشراء عيب غل، لو غوث، أو سرق، فيها التفصيل السابق.

٣١ - ولو تقدم المضحى أضحية لذبيحها، فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه، فانكسرت وجعلها، أو انقلب فأصابها شجرة في عنبها فأعورت أجزأته، لأن هذا محالا يمكن الاحتراز

(١) مبدع ٧٥/٥ - ٧٦

(٢) حاشية المصنف ١٢٥/٩

الملك، ثم إن أخذها صاحبها مذبوحة، وضمنه النقصان، فكذا لا تجزى، عن واحد منها، وإن لم يأخذها صاحبها، وضمنه قيمتها حية، أجزأت عن الذابح، لأنه ملكها بالنقصان من وقت المقصب، فصر ذابحاً لثأته هي ملكه، لكنه أثم، لأن ابتداء فعله وقع محظوراً، فتلزمه التوبة والاستغفار.

وهذا قول أبي حنيفة وصاحبه وقول للملكية. وقال ضرر ولثاعة، وهو أحد قول المالكية، وأحد روايتي الحنابلة، لا تجزى، عنه، لأن النقصان لا يوجب الملك عندهم. (٢١) (غصب).

٣٣ - ذهب الحنفية إلى أنه لو اشترى إنسان شاة فأصبحها، وشد قوائمها للتضحية بها، فجاء إنسان آخر فذبحها بغير إذنه صحت أضحية لما تكلمها، لوجود الإذن منه دلالة.

وعند الحنابلة إذا عين الأضحية فذبحها غيره بغير إذنه أحرأت عن صاحبها، ولا ضمان على ذابحها.

واشترط المالكية لإجرائها وجود الإذن صراحة أو اعتياده ذلك. (٢٢)

ولو اشترى إنسان شاة ليضحي بها، فلما ذبحها تبين بينة أنها مستحقة - أي أنها كانت ملك إنسان غير التابح - فحكمها حكم المفقوعة، وشراؤه إياها بمنزلة العدم. صرح بذلك المالكية والحنابلة. (٢٣)

بالأضحية، وإن لم تكن أضحية، وسقط عنه الوجوب بهذا الذبح، وسن له أن يردفها بسليمة، لتحصل له سنة التضحية.

ولو زان عيها قبل الذبح لم تنصر أضحية إذ السلامة لم توجد إلا بعد زوان ملكه عنها.

ومن عين شاة ليضحي بها من غير إيجاب يشتر ولا جعل، فطر عنها عيب محل بالإجزاء لم تجزى، التضحية بها، ولا فرق في طروء العيب بين كونه عند الذبح أو قبله، فلو أصبح شاة ليضحي بها وهي منيعة فاضطربت، ونكسرت رجفها، أو عرجت تحت السكون لم تجزى على الأصح عند الشافعية. (٢٤)

ومذهب الحنابلة قريب من مذهب الشافعية، إلا أنهم يقولون: إن الواجبة لا يجب التصديق بجميعها بل ببعضها، كما أنهم يقولون بإجزاء التضحية لا عين شاة صحيحة للتضحية، ثم حدث بها عيب يمنع الإجزاء. (٢٥)

٣٤ - (الشرط الرابع): أن تكون مملوكة للذابح، أو مأثورة له فيها صراحة أو دلالة، فإن لم تكن كذلك لم تجزى التضحية بها عن الذابح، لأنه ليس مالكا لها ولا ثابا عن مالكتها، لأنه لم يذن له في ذبحها عنه، والأصل فيها يعمله الإنسان أن يقع للعمل، ولا يقع لغيره إلا بإذنه.

فلو غصب إنسان شاة، فضحي بها عن مالكتها - من غير إجازته - لم تقع أضحية عنه، لعدم الإذن منه، ولو فضحي بها عن نفسه لم تجزى عنه، لعدم

(٢١) الباعث ٣٧/٥ - ٣٨/١، والمطاب ٢٥٣/٤، والإنصاف ٩٠/١.

(٢٢) الباعث ٣٧/٥ - ٣٨/١، وتشرح الصغير ١١٥/١، والمطاب ١١٧/١.

(٢٣) الإنصاف ٩٠/١ - ٩١/١، والبدائع ٣٨/٥.

(٢٤) تحفة القضاة بشرح المصباح مع حاشية الشرواني ١٥٢/١٨.

(٢٥) المجموع للقرني ٤٠٠/٨.

(٢٦) المعنى بأهل شرح الكبير ١١٠/٣ - ١٠٧/١.

النية عمل القلب، والذكر باللسان دليل على ما فيه.

وقد اتفق على هذا الشرط الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. (١)

ومصرح الشافعية بإشطاء المعنى بالنذر، كان قال بلسانه - من غير نية بقلبه - لله علي نذر أن أضحي بهذه الشاة، فإن نذره يتعقد باللفظ ولو بلا نية، ولا تشترط النية عند ذبحها، بخلاف المجعولة، بأن قال بلسانه: جعلت هذه للشاة أضحية، فإن إيجابه يتعقد وإن لم ينو عند النطق، لكن لا بد من نية عند ذبحها إن لم ينو عند النطق. وقالوا: لو وكل في الذبح كفت نيته ولا حاجة لنية الوكيل، بل لا حاجة لعلمه بأنها أضحية.

وقالوا أيضاً: يجوز لصاحب الأضحية أن يفوض في نية التضحية مسلماً عيماً ينوي عند الذبح أو التمين، بخلاف الكافر وغير المميز يحنون أو نحوه. (٢)

وقال الحنابلة: إن الأضحية المعينة لا تجب فيها النية عند الذبح، لكن لو ذبحها غير مالكها بغير إذنه، وشواها من نفسه عملاً بأنها ملك غيره لم تجزى عنه، أما مع عدم العلم فتجزيه عن المالك ولا أثر لنية الفضولي.

٣٩ - (الشرط الثاني): أن تكون النية مقاومة للذبح لو مضارة للتمين السابق على التيمع، سواء أكان هذا التمين بشراء الشاة أم بإقرارها بما يملكه،

٣٤ - ولو أودع رجل رجلاً شاة، فضحي بها عن نفسه، فاختار صاحبها القيمة فأخذها، فإن الشاة لا تكون أضحية عن الذابح، بخلاف المغصوبة والمستحقة عند أبي حنيفة وصاحبيه، ووجه الفرق أن سبب وجوب الضمان في الوديعة هو الذبح، فلا يعتبر الذابح مالكا إلا بعد الذبح، فحين الذبح لم يذبح ماله مملوك له، فلم يجزئه أضحية، وسبب وجوب الضمان في الغصب والاستحقاق هو الأخذ السابق على التذبح، والتمين يوجب الملكية كما سبق، فيكون الذابح في حائتي الغصب والاستحقاق ذابحاً ماله مملوك له فيجزيه عنه. وما قيل في الوديعة يقال في العارية والمتأجرة. (٣)

النوع الثاني: شرائط ترجع إلى المضحى بشرط في المضحى لصحة التضحية ثلاثة شروط: ٣٥ - (الشرط الأول): مية التضحية: لأن الذبح قد يكون للحجم، وقد يكون للقرية، والفعل لا يقع قرية إلا بالنية، قال رسول الله ﷺ: «إنها الأعمال بالنيات»، وإنما لكل امرئ ما نوى. (٤)

والمراد بالأعمال القرابات، ثم إن القرابات من الذبائح أنواع كثيرة، كهدى التمتع والقران والإحصار وجزاء الصيد وكفارة الخلف وغير ذلك من محظورات الحج والمعرة، فلا تبعد الأضحية من بين هذه القرابات إلا بنية التضحية، وتكتفي النية بالقلب دون التلفظ بها كما في الصلاة، لأن

(١) البدائع ٧٦/٥، وفتح بحاشية الجبرمي ٢٩٦/٤، والمغني

١١٧/٦١، وهامش ٢٢٣/٢

(٢) التميع على الجبرمي ٢٩٦/٤، ونهذائع ٧٢/٥، وابن

عز الدين ١٩٨/٥

(٣) البدائع ٧٦/٥ - ٧٨

(٤) حديث: «إنها الأعمال بالنيات» أخرجه البخاري (الفتح ٩/١)

ط السلفي، ومسلم (٣/١٥١٥ - ١٥١٦ - ط الحلبي)

هذا القول أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد
وذلك، لأن القرية التي في الأضحية، وفي هذه
الأنواع كلها إنها هي في إراقة الدم، وإراقة الدم في
البلدة الواحدة لا تنجزاً، لأنها ذبيح واحد، فإن لم
تكن هذه الإراقة قرية من واحد أو أكثر لم تكن قرية
من الباقين، بخلاف ما لو كانت هذه الإراقة قرية
من الجميع، وإن اختلفت جهتها، أو كان بعضها
واجباً وبعضها تطوعاً.

وقال زفر: لا يجزئ الذبيح عن الأضحية أو
غيرها من الشرب عند الاشتراك، إلا إذا كان
المشركون متفقين في جهة القرية، كأن يشرك
سبعة كلهم يريد الأضحية، أو سبعة كلهم يريد
جزء الصبيد، فإن اختلفوا في الجهة لم يصح الذبيح
عن واحد منهم، لأن القياس بأبي الاشتراك، إذ
الذبيح فعل واحد لا تنجزاً، فلا يتصور أن يقع
بعضه عن جهة، وبعضه عن جهة أخرى، لكن
عند اتحاد الجهة يمكن أن تحمل كقرية واحدة، ولا
يمكن ذلك عند الاختلاف، ففي الأمر فيه مردوداً
إلى القياس.

وردى عن أبي حنيفة أنه كره الاشتراك عند
اختلاف الجهة، وقال: لو كان هذا من نوع واحد
لكان أحب إليّ، وهكذا قال أبو يوسف. (١)

٣٨ - ولو اشترى رجل بقرة يريد أن يضحي بها،
ثم اشرك فيها بعد ذلك غيره، فإن كان فقيراً حين
اشترىها فقد لوبدها على نفسه كما سبق، فلا يجوز
أن يشرك فيها غيره. وإن كان غنياً مقيماً، وقد
اشترىها قبل وقت الوجوب، أو غنياً مسافراً
فكذلك. وإن كان غنياً مقيماً، واشترىها بعد وقت

وسواء أكان ذلك للتطوع أم لتلوي الذمة، ومثله
الجمل كان يقول: جعلت هذه الشاة أضحية،
فألتية في هذا كله فكفي عن ألتية عند الذبيح، وأما
المنورة المعبية فلا تحتاج ألتية كما سبق. هذا عند
الشافعية.

أما الخنزية والمالكية والحنابلة فكفي عندهم
ألتية السابقة عند الشراء أو التعيين. (٢)

٣٧ - (الشرط الثالث): ألا يشترك فلفضي فيها
بجمل الشركة من لا يريد القرية رأساً، فإن شارك
لم يصح عن الأضحية.

وليضاح هذا، إن البلدة (٣) والبقرة كل منهما
يجزئ عن سبعة عند الجمهور كما هو.

فإذا اشترك فيها سبعة، فلا بد أن يكون كل
واحد منهم يريد للقرية، وإن اختلف نوعها، فلو
اشترى سبعة أو أقل بلدة، أو اشترىها واحد بنية
التشريك فيها، ثم شرك فيها ستة أو أقل، وأراد
واحد منهم التضحية، وآخر هدي الشاة، وثالث
هدي الغنم، ورابع كفارة الخلف، وخامس كفارة
الدم عن ترك الميثاق، وسادس هدي التطوع،
وسابع التعقيقة عن ولده أجزأهم أئدة. بخلاف
مالمو كان أحدهم يريد سبعة نياكله، أو ليطعم
أهله، أو ليعيمه، فلا تجزئ عن الآخرين الذين
أرادوا القرية.

(١) الاختلاف ٩٣/٤، ٩٤، والمحرر ٩١٦/٨، وحاشية الدرر

(٢) البلدة بفتح الباء والدال تشمل الإبل والبقرة فطلق على الثور
والبقرة والجمل والبلقاء، وسبب ذلك لخصامة بدنها، ولجميع
حش وبطنه جسم البهائم وسكون الداء، وجسمها يسهل الإبل
لنقل عليها، البقرة فيقول: دحمر - ألتية والبقرة كل منها
من سبعة.

(٣) حاشية ابن حاتيم ٢٠٢/٨، ٢٠٩، طه سواد.

الفعل (نما يصير قرينة من كل واحد بنتا لا بنتا شريك، فقدم البنت من أحدهم لا يقدح في قرينة الباقين. ^(١))

وقال المالكية : لا يجوز الاشتراك في الثمن أو اللحم، فإن اشترك جماعة في الثمن، بأن دفع كل واحد منهم جزءا منه، أو اشتركوا في اللحم، بأن كانت الشاة أو البشنة مشتركة بينهم لم يحزىء عن واحد منهم، بخلاف إشراركهم في الثواب عن ضحي بها قبل الذبح كما مر.

وقت التضحية مبدأ ومباية

مبدأ الوقت :

٣٩- قال الحنفية : يدخل وقت التضحية عند طلوع فجر يوم النحر، وهو يوم العيد، وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن يضحي في المصروع لو غيره. لكنهم اشترطوا في صحته لمن يضحي في المصروع أن يكون الذبح بعد صلاة العيد، ولو قبل الخطبة، إلا أن الأفضل تأخيرها إلى ما بعد الخطبة، وإذا صليت صلاة العيد في مواضع من المصروع في صحة التضحية الفراغ من الصلاة في أحد المواضع.

وإذا عطلت صلاة العيد يتطهر حتى يمضي وقت الصلاة، بأن تروى الشمس، ثم يذبح بعد ذلك. وأما من يضحي في غير المصراع فإنه لا يشترط له هذه الشريطة، بل يجوز أن يذبح بعد طلوع فجر يوم النحر، لأن أهل غير المصراع ليس عليهم صلاة العيد.

الوجوب فإن شراها لا يوجبها كما تقدم، فيجوز له أن يشرك فيها معه ستة أو أقل يربطون القرينة، لكن ذلك مكروه، لأنه لما اشتراها بنية التضحية كان ذلك منه وعدا أن يضحي بها كلها عن نفسه، وإخلاف الوعد مكروه، وينبغي في هذه الحالة أن يتصدق بالثمن الذي أخذه عن أشركهم معه، لما روي أن رسول الله ﷺ دفع إلى حكيم بن حزام رضي الله عنه ديناراً وأمره أن يشتري له أضحية، فاشترى شاة وساعها بدينارين، واشترى بأحدهما شاة، وجاء إلى النبي عليه الصلاة والسلام يشاة ودينار، وأخبره بما صنع، فأمره عليه الصلاة والسلام أن يضحي بالشاة، ويتصدق بالدينار ^(٢) هذا كله مذهب الحنفية. ^(٣)

وتعالقهم الشافعية والحنابلة فأجازوا أن يشترك مرء التضحية أو غيرها من المفريات مع مرء اللحم، حتى لو كان لمرء التضحية سبع البدينة، ولمرء اغدي سبعها، ولمرء العقيقة سبعها، ولمرء اللحم باقيها، فذهب هذه النيات جازاً، لأن

(١) حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه لعمره، لزماني ولبنار: هذا الغنم لما حديث الترمذي فيمنع لعدم صلاح سبب من حكيم. كما أن في إسناده في موه وهو مجهول والمصريح البخاري خلاصة من حديث مروا. وليس فيه ذكر الصدق، وقال ابن حجر: لا يخلع عند أهله وأبي قابو والغرض من وابن عصة عن طريق مسجد بن زيد عن الزبير عن العريث عن أبي لبيد قال: حدثني مروان بن الحكم قال: حدثني عمار بن شاذان عن حكيم بن حزام (في نسخة الأسواني ١٩٩/١ - ١٩٩/٢) نشر الشافعية. وصورة للمروان ١٩٩/٣ - ١٩٩/٤ عن أحمد، ولحم الباري ١٩٩/١ - ١٩٩/٢ عن الشافعية، وتبين الأثر ١٩٩/٢ - ١٩٩/٣ عن دار الحديث.

(٢) الداه ١٩٩/١ - ١٩٩/٢، حاشية ابن علقين على فتح المختار

(٣) المجموع للنووي ٢٩٧/١٨. والمعه لابن قدامة ١٩٧/١١.

النحر بمقدار ما يسبح وكعشرين خفيفتين وحطبتين خفيفتين، والمراد بالخفة الاقتصار على ما يجري في الصلاة واخطبتين.

فألقوا: وإني لم تسوف صحة انتضحية على الفراغ من صلاة الإمام وخطبته بالفعل لأن الأئمة يختلفون تحويلاً وتقصيراً، فاعتبر الزمان ليكون أشبه بمواقيت الصلاة وغيرها، وأضيف للناس في الأمصار والقرى والنبوادي، وهذا هو المراد بالأحاديث التي تقدمت، وكان النبي ﷺ يصلي صلاة عبد الأضحية عقب طلوع الشمس^(١) والأفضل تأخير التضحية عن ارتفاع الشمس قدر دمج بالمقدار السابق الذكر^(٢).

ونعبد الحنابلة في قول ثالث نعم وهو الأرجح، إلى أن وقتها يتبدى بعد صلاة العيد ولو قيل الخطية لكن الأفضل انتظار الخطبتين.

ولا يلزم انتظار المصراخ من الصلاة في جميع الأمصار إن تعددت، بل يكفي الفراغ من واحدة منها، وإذا كان مرمية التضحية في جهة لا يصلي فيها العيد - كالبوادي وأهل الحياض - لا عيد عليهم - فالوقت يتبدى بعد مضي قدر صلاة العيد من

وإذا كان من عنده الأضحية مقبلاً في المصر، وركل من يضحى عنه في غيره أو بالعكس، فالعبارة بمكان الضحى لا بمكان الموكل المضحى، لأن الذبح هو القرية^(٣).

وقال فلانكبة، وهو أحد أقوال الحنابلة: إن أول وقت التضحية بالنسبة لغير الإمام هو وقت الفراغ من ذبح الضحية للإمام بعد الصلاة واخطبتين في اليوم الأول، وبالنسبة للإمام هو وقت الفراغ من صلاته وخطبته، فلو ذبح الإمام قبل الفراغ من خطبته لم يجزئه، ولو ذبح الناس قبل الفراغ من ذبح أضحية الإمام لم يجزئهم، إلا إذا بدءوا بعد بدته، وانتهوا بعد انتهائه أو معه.

وإذا لم يذبح الإمام أو توان في الذبح بعد فراغ خطبته بلا عذر أو بعد تحري الناس للقدر الذي يمكن فيه الذبح، ثم ذبحوا أضحياتهم، فتجزئهم وإن سبقوه، لكن عند التواني بعد ذك، فكفالة عدوا أو اغشاه أو جنون يسلب انتظاره حتى يصرخ من فضحيته، إلا إذا قرب زوال الشمس فينبقى للناس حينئذ أن يضحوا ولو قبل الإمام. ثم إن لم يكن في البلد إلا نائب الإمام الحاكم أو إمام الصلاة فالمعتبر نائب الإمام، وإن كان فيها هذا وذاك، والخرج نائب الإمام أضحيته إلى المصلى فهو المعتبر، وإذا فالمعتبر إمام الصلاة، فإن لم يكن علماً ولا ذلك تحروا تضحية إمام أقرب البلاد إليهم إن كان واحداً، فإن تعدد تحروا تضحية أقرب الأئمة للهدم^(٤).

وقال الشافعية، وهو أحد أقوال الحنابلة: يدخل وقت التضحية بعد طلوع الشمس يوم عيد

(١) حدث: «كان النبي ﷺ يصلي صلاة عبد الأضحية عقب طلوع الشمس» يدل عليه ما أخرجه الطبري عن أحمد بن حنبل في كتاب الأضحية من طريق الفضل بن هلال عن أسود بن يسير عن حذاف قال: «كان النبي ﷺ يصلي صلاة العيد والشمس على يده وعين والأضحية على يده يرفع» والحديث مكتوب عنه الحافظ في التلخيص، ولأن صاحب سنة الأضحية لم يصرح وهو رواه في التلخيص المجلد ٢/ ٨٢، ويصل الأضحية ١٢٢/ ٣ ط الطهطا المشتملة الصرحة ١٣٨٧، هـ، ونبذة الأضحية ص ٣٠.

(٢) القصر للنبوي ٢٨٧/ ٨، ٣٩٩، وحاشية البيهقي على شرح المصنف ٢٩٤، ٢٩٥.

(٣) الدعوى ٧٣/ ٥، وحاشية ابن عابدين ١٠٢/ ٥.

(٤) مسألة الدسوقي على شرح الكبير ١٦٠/ ٢.

ارتفاع الشمس قدر دمج.

وإذا قلت صلاة العيد بغزواني في الأماكن التي
تصلى فيها فصحوا من حين القوات. (١)

دكل أيام التشريق ذبح. (٢)

التضحية في ليالي أيام النحر :

٤١ - أما ليلة عيد الأضحية فليست وقتا للتضحية
بلا خلاف، وكذلك الليلة المتأخرة من أيام النحر،
وإنما الخلاف في الليلتين أو الليالي المتوسطة بين أيام
النحر.

فالمالكية يقولون : لا تجزئ التضحية التي تقع
في الليلتين المتوسطتين. وهما ليلايومي التشريق
من غروب الشمس إلى طلوع الفجر. (٣)

وهذا أحد قولي الحنابلة. (٤)

وقال الحنابلة والشافعية (٥) : إن التضحية في
الليالي المتوسطة تجزئ مع الكراهة، لأن الدمايح قد
يخطئ المذبح، وإليه ذهب إسحاق وأبو ثور
والجمهور. وهو أصح القولين عند الحنابلة. (٦)

واستنى الشافعية (٧) من كراهة التضحية ليلا
ما لو كان ذلك لحاجة، كاشتغاله بهرايا يما يمنعه من
التضحية، أو مصلحته كعسر الفقراء ليلا، أو
سهولة حضورهم.

ما يجب بقوات وقت التضحية :

٤٢ - ولما كانت القرصة في الأضحية بإرافة الدم،

(١) حديث : دكل أيام التشريق ذبح. أخرجه ابن حبان (١٠٠٠) وسار
الطحاوي (١١٩) ط (٤/٤٤) واحد (٤/٤٤) ط (الهيئ) وقال
طحاوي : رواه سفيان (٣٠١/٣٠١) ط (الهيئ).

(٢) حديث : دكل أيام التشريق ذبح. أخرجه ابن حبان (١٠٠٠) وسار

(٣) طحاوي (١١٩) ط (٤/٤٤) واحد (٤/٤٤) ط (الهيئ) وقال

(٤) طحاوي : رواه سفيان (٣٠١/٣٠١) ط (الهيئ).

(٥) حديث : دكل أيام التشريق ذبح. أخرجه ابن حبان (١٠٠٠) وسار

(٦) طحاوي (١١٩) ط (٤/٤٤) واحد (٤/٤٤) ط (الهيئ) وقال

(٧) طحاوي : رواه سفيان (٣٠١/٣٠١) ط (الهيئ).

(٨) حديث : دكل أيام التشريق ذبح. أخرجه ابن حبان (١٠٠٠) وسار

نهاية وقت التضحية :

٤٠ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن أيام
التضحية ثلاثة، وهي يوم العيد، واليومان الأولان
من أيام التشريق، ينتهي وقت التضحية بغروب
شمس اليوم الأخير من الأيام المذكورة، وهو ثاني
أيام التشريق.

واحتجوا بأن عمر وعليا وأبا هريرة وأبا وابن
عباس وابن عمر رضي الله عنهم أخبروا أن أيام
النحر ثلاثة.

ومعلوم أن المخالف لا يعتد إليها بشيء، فلا بد
أن يكون هؤلاء الصحابة الكرام أخبروا بذلك
سماها. (١)

وقال الشافعية - وهو القول الآخر للحنابلة
واختاره ابن تيمية - أيام التضحية أربعة، تنتهي
بغروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق،
وهذا القول مروى عن علي وابن عباس رضي الله
عنهم أيضا، وسروي كذلك عن جابر بن مطعم
رضي الله عنه، وعن عطاء والحسن البصري وعمر
ابن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدي
ومكحول.

وحجة القائلين بهذا قوله عليه الصلاة والسلام :

(١) طحاوي (١١٩) ط (٤/٤٤) واحد (٤/٤٤) ط (الهيئ) وقال
طحاوي : رواه سفيان (٣٠١/٣٠١) ط (الهيئ).

(٢) حديث : دكل أيام التشريق ذبح. أخرجه ابن حبان (١٠٠٠) وسار

(٣) طحاوي (١١٩) ط (٤/٤٤) واحد (٤/٤٤) ط (الهيئ) وقال

وقال الشافعية والمخاطبة: من لم يضح حتى فات الوقت فإن كانت مسنونة - وهو الأصل - لم يضح، وفاتته تضحية هذا العام، فإن ذبح ولو بنية التضحية لم تكن ذبيحته أضحية، ويثاب على ما يعطي انقضاء منها ثواب الصدقة. وإن كانت متلوقة لزمه أن يضحي قضاء، وهو رأي لبعض المالكية، لأنها قد وجبت عليه فلم تسقط بفوات الوقت، فإذا وجبت الأضحية بإيجابها لما لمضت أو سرفت بتغير تفرط منه فلا ضمان عليه، لأنها لماعة في بده، فإن عادت إليه فيحبها سواء أكانت عودتها في زمن الأضحية أو بعده. (١)

فإذا مضى الوقت ولم يضح بالشاة المعينة عاد الحكم إلى الأصل، وهو التصديق بعين الأضحية حية سواء أكان الذي عنها موسرا أم معسرا أو بقيتها. وفي هذه الحال لا تحل له ولا لأحله ولا لفرعه ولا لغيره.

ما يستحب قبل التضحية:

٤٥ - يستحب قبل التضحية أمور:

(١) أن يصرط المضحى الأضحية قبل يوم النحر بأهلام، لما فيه من الاستعداد للقرية وإظهار الرغبة فيها، فيكون له فيه أجر وثواب.

(٢) أن يقلدها (٢) ويجللها (٣) قبلها على الهدى، لأن ذلك يشعر بتعظيمها، قال تعالى: (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب). (٤)

(١) البصر للقرني ٢/٢٨٨، والنفى ١/١١٥، ١١٦.

(٢) قلدها: دليل شيء في حق الحيوان يعلم أنه حي أو ميت.

(٣) وجللها: إرفقها بلباس يسمي جلج، وهو منسجج من صوف الغنم، وهو ما يلبس به الغنم ليعلمها.

(٤) سورة الحج ٣٢/١

وكانت هذه الإراقة لا بمقتل السري التقرّب بها، وجب الانقضاء في التقرّب بها على الوقت الذي خصصها الشارع به. فلا تقضى بعينها بعد فوات وقتها، بل يتصل التقرّب إلى التصديق بعين الشاة حية، أو بقيتها أو بقيمة أضحية عجزت، فمن عجز عن أضحية شاة أو غيرها بثلثها أو بالشرء بالنية فلم يضح بها حتى مضت أيام النحر وجب عليه أن يتصدق بها حية، لأن الأصل في الأموال التقرّب بالتصدق بها لا بالإتلاف وهو الإراقة. إلا أن الشارع نقله إلى إراقة دمها مفيدة بوقت مخصوص حتى أنه جعل أكل لحمها للمالك والأجنبي والغني والفقير، لأن الناس أخصاف الله تعالى في هذا الوقت.

٤٣ - ومن وجب عليه التصديق بالبهيمة حية لم يحل له فيحبها ولا الأكل منها ولا إضمار الأغنياء ولا إتلاف شيء منها، فإن ذبحها وجب عليه التصديق بها فليجوز، فإن كانت ليست بعد الذبح أقل من قيمتها حية تصدق بالفرق بين القيمتين فضلا عن التصديق بها، فإن أكل منها بعد الذبح شيئا لم أطعم منها خبثا لو أكل شيئا وجب عليه التصديق بقيمتها.

٤٤ - ومن وجبت عليه التضحية ولم يضح حتى فات الوقت ثم حضرته الوفاة وجب عليه أن يوصي بالتصدق بقيمة شاة من ثلث ماله، لأن الوصية هي الطريق إلى تحلّله من عبدة الواجب. هذا كله مذهب الحنفية. (١)

وللايضاح بالتضحية صور نكتفي بالإشارة إليها، ولتفصيلها وبيان أحكامها (ر: وصية).

شعره وشبهه. (١)

وفي رواية أخرى عنها رضي الله عنها أنه ﷺ قال :
«إِذَا رَأَيْتُمْ هَؤُلَاءِ فِي الْحَجَّةِ وَرَأَدَ أَحَدُكُمْ أَنْ
يَضْحَى فَلْيَسْكُتْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَفْئِقَارِهِ» (٢)
وَالْقَائِلُونَ بِالنِّسْبَةِ جَعَلُوا النَّبِيَّ لِلْكَوَاهِ.

وَالْحَدِيثُ الْبُذَالُ عَلَى عَذَمِ تَحْرِيمِ الْفِعْلِ هُوَ
حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : وَكَنتُ
أَقْتُلُ فَلَانًا هَدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَقْلَهُ وَيَبْعَثُ بِهِ
وَلَا يَجْرِمُ عَلَيْهِ شَيْءَ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى يَحْرُمَ
عَلَيْهِ (٣) قَالَ الشَّافِعِيُّ : الْبَيْتُ بِالْهَدْيِ أَكْثَرُ مِنْ
إِرَادَةِ التَّضْحِيهِ فَفُتِلَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْرِمُ ذَلِكَ.

وَالْحِكْمَةُ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْإِسْمَاءِ عَنِ الشَّعْرِ
وَالْأَفْئِقَارِ وَنَحْوِهَا قِيلَ : زُيِّنَ التَّشْبَهُ بِالتَّحْرِيمِ بِالْحُجِجِ
وَالْمَصَحِيحِ : أَنَّ الْحِكْمَةَ أَنْ يَبْقَى مَرِيدُ التَّضْحِيَةِ
كَامِلُ الْأَجْزَاءِ رَحَاءَ أَنْ يَحْتَقِ مِنَ النَّاتِقِ بِالتَّضْحِيَةِ.

مَا يَكْرَهُ قَبْلَ التَّضْحِيَةِ.

فَدُخِلَ الْخَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَكْرَهُ تَحْرِيمًا قَبْلَ التَّضْحِيَةِ
فَقُومُوا :

٤٦ - (الْأَمْرُ الْأَوَّلُ) : حَلَبُ الشَّاةِ الَّتِي اشْتَرَيْتَ
لِلتَّضْحِيَةِ أَوْ جِزَّ صَوْمَهَا ، سَوَاءَ أَكَانَ الَّذِي اشْتَرَاهَا
مُوسِرًا أَمْ مَعْسُورًا ، وَكَذَا الشَّاةُ الَّتِي تَعَيَّنَتْ بِالنَّظَرِ ،
كَأَنَّ قَوْلَ : لَمْ يَلِ أَوْ أَضْحَى مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ

(٣) أَنْ يَسُوقَهَا إِلَى مَكَانِ الذَّبْحِ سَوَاءَ جَمِلًا لَا عَيْفًا
وَلَا يَجُزَّ بِرَجُلِهَا إِلَيْهِ ، (١) لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا
قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا
الذَّبْحَ ، وَلْيَحْذِ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَيُزَيِّحْ ذَيْبُوحَتَهُ» (١)

(١) وَقَالَ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ : بَسَّ شَيْءٌ يُوَسِّدُ
التَّضْحِيَةَ وَلَيْزَ يَعْلَمُ أَنْ غَيْرَهُ يَضْحَى عَنْهُ فَلَا تَزِيلُ
شَيْئًا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ أَوْ بَدَنِهِ بِحُلُقٍ أَوْ قَصٍّ أَوْ
غَيْرِهَا ، وَلَا شَيْئًا مِنْ أَظْفَارِهِ بِتَقْلِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَا
شَيْئًا مِنْ مَشْرَتِهِ كَمَنْعَةٍ لَا يَضُرُّهُ بِقَائِلِهَا ، (٢) وَتِلْكَ
مِنْ لَبْلَةِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ إِلَى الْفَرَاغِ مِنْ
ذَبْحِ الْأَصْحِيَةِ.

وَقَالَ الْخُتَابِيُّ : إِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ ، لَا مَتُونٌ ،
وَحُكْمِي الْوُجُوبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُبَرِّكِ وَرَبِيعَةَ
وَإِسْحَاقَ .

وَيَقُولُ ابْنُ قَدَامَةَ عَنِ الْمُخْتَفِيَةِ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ (١)
وَعَلَى الْقَوْلِ بِالنِّسْبَةِ يَكُونُ الْإِقْدَامُ عَلَى هَدْمِ
الْأُمُورِ مَكْرُوهًا تَزْيِيدًا ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِالنَّوْجُوبِ يَكُونُ
عَرْمًا .

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ بَامِ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِذَا دَخَلَ ثَمَعُشُ وَرَأَدَ
أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى فَلَا يَسْرُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ

(١) الْبَيْهَقِيُّ ٧٨/٥ ، وَالْمُحَرَّرُ الْمُتَبَعُ ٣٠٠

(٢) حَدِيثٌ : «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ» الْحَرْجَةُ مُلَمَّ
(٤/١٤٨) ط. الْحَلَبِيِّ

(٣) الْأَصْلُ - كَمَا يُقَالُ لِلصُّورِيِّ مِنَ الْأَطْبَاءِ هُوَ وَدَمٌ خَفِيفٌ مِمَّنْ
يَلْزَقُ بِالْمَعْمُومِ يَحْرُكُ بِالتَّحْرِيكِ (الْمَصْبُوحُ الْبُزْجِيُّ)

(٤) الْمُبَشَّرُ لِلنَّسْرِيِّ ٢٩٢/٨ ، وَاللُّغَةُ لِابْنِ قَدَامَةَ ٩٦/١١ ،
وَالشَّرْحُ الصَّغِيرُ وَحَالَتُهُ الصَّغِيرُ ٩١٩/٢ ط. دَارِ الْمَنَارِ

(١) حَدِيثٌ : «إِذَا دَخَلَ ثَمَعُشُ ...» الْحَرْجَةُ مُلَمَّ ١٥٩٥/٣٧ ط. الْحَلَبِيِّ

(٢) حَدِيثٌ : «إِذَا رَأَيْتُمْ هَؤُلَاءِ فِي الْحَجَّةِ ...» الْحَرْجَةُ مُلَمَّ
١٥٩٥/٣٧ ط. الْحَلَبِيِّ

(٣) حَدِيثٌ : «كَنتُ أَقْتُلُ فَلَانًا هَدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...» الْحَرْجَةُ
الْبَيْهَقِيُّ ٢٩٢/٢ - الْمَصْبُوحُ ط. التَّقِيَّةِ ، وَاسْمُ (٢/٩٥٧) ط.
الْحَلَبِيِّ .

جعلت هذه الأصحية

وإنما كره ذلك، لأنه عنها للقربة فلا يجعل الانتفاع بانفس إقامة القربة فيها، كما لا يجعل له الانتفاع بلحمها إذا ذبحها قبل وقتها، ولأن الخبز وأجزءه يوجبان نقصا فيها والأصحية يمتنع إدخال النقص فيها.

واستثنى بعضهم الشاة التي اشتراها الموسرنية التفصيلة، لأن شرائها إياها لم يجعل واجب، إذ الواجب عليه شاة في فته كما تقدم.

وهذا الاستثناء ضعيف، فإنما متعينة للقربة ما لم يتم غيرها مقامها، فقبل أن يذبح غيرها بدلا منها لا يجوز له أن يجسها ولا أن يجز صوفها للانتفاع به.

ولمذا لا يجعل له لحمها إذا ذبحها قبل وقتها. فإن كان في ضرع الأصحية المعينة لبس وهو يخاف عليها الضرر والهلاك إن لم يذبحها يذبح ضرعها بأداء الأجزاء حتى يتقضى اللبس، لأنه لا سبل إلى احلب.

فإن حبه تصدق باللبس، لأنه جزء من شاة متعينة للقربة.

فإن لم يتصدق به حتى تلف أو شربه مثلا وجب عليه التصدق بمثله أو بقيته.

وما قيل في اللبس يقال في الصوف والشعر والجوارب (١).

وقال المالكية: (٢) يكره أي تنزيها شرب لبس الأصحية بمجرد شربها وتنعيتها من بين بهائم

للتفصيلة، ويكره أي حرص صوفها قبل الذبح، لما فيه من نقص جهل، ويستثنى من ذلك صورتان: أولاهما: أن يعلم أنه يست منه أو قرب منه قبل الذبح.

ثانيتهما: أن يكون قد أخذها بالشراء ونحوه، أو عنها للتفصيلة بها من بين بهائم نوابا جز صوفها، ففي هاتين صورتين لا يكره حرص الصوف.

وإذا جزم في غير هاتين صورتين كره له بيعه. وقال الشافعية والخنابلة (٣): لا يشرب من لبن الأصحية إلا الغاضل عن ولدها، فإن لم يفضل عنه شيء أو كان الخبز يضرها أو ينقص لحمها لم يكن له أخذه، وإن لم يكن كذلك فله أخذه والانتفاع به.

وقالوا أيضا: إن كان بفناء الصوف لا يضرها أو كان أنفع من الجز لم يجز له أخذه، وإن كان يضرها أو كان الجز أنفع منه جاز الجز ووجب التصديق بالجز.

٤٧ - (الأمور الثاني) - من الأمور التي نكره تحريمها عند الحنفية قبل التفصيلة بيع الشاة المتعينة للقربة بالشراء أو بالنذر، وإنما كره بيعها، لأنها تعينت للقربة، فلم يجعل الانتفاع بشعها كما لم يجعل الانتفاع بلبها وصوفها، ثم إن البيع مع كراهته ينفذ عند أبي حنيفة ومحمد، لأنه بيع مال مملوك متنع به مقدور على تسليمه، وعند أبي يوسف لا ينفذ، لأنه بمنزلة الوفاء.

وفناء على فناء بيعها فعمله مكاتب مثلها أو أروع منها فبضحي بها، فإن فعل ذلك فليس عليه شيء.

(١) الدعاء ٣٦/٥، والفقرى ٢٠١/٥.

(٢) القسري ١١٣/١، والشرح المفصل ١٤٦/٢ ط مدر

(٣) المعنى للشرح الكبير ١١/١٠٥، ١٠٦، وللمختار ١٣٣/٨.

فكان كجلها وعطامها،^(١) فإن ذبحه تصدق بضمته، وإن ياعه تصدق بضمته.

وفي الفتاوى اختارية أنه يستحب المتصدق به حياءً ويجوز ذبحه، وإذا ذبح وجب التصديق به، فإن أكل منه تصدق بقيمة ما أكل.

وقال المالكية: يحرم بيع ولد الأصحية لمعينة بالشفر، وشذب ذبح ولد الأصحية مطلقاً، سواء أكانت معينة بالشفر أم لا إذا خرج قبل ذبحها، فإذا ذبح سلك به سلك الأصحية، وإذا لم يذبح جاز إيقاؤه وصحت التضحية به في علم آخر.

وأما المولود الذي خرج بعد الذبح، فإن خرج ميتاً لو كان قد تم خلقه ونبت شعره كان كجزء من الأصحية، وإن خرج حياً سيلة محقة وجب ذبحه لاستقلاله بنفسه^(٢)

وقال الشافعية: إذا نذر شاة معينة أو قال: جعلت هذه الشاة أضحية، أو نذر أضحية في الذمة ثم عين شاة غيرها في ذمته، فوُلدت الشاة المذكورة وجب ذبح ولدها في الصور الثلاث، والأصح أنه لا يجب نكرته على الغفراء بخلاف أمه، إلا إذا ماتت أمه فيجب نكرته عليهم، وولد الأصحية في غير هذه الصور الثلاث لا يجب ذبحه، وإذا ذبح لم يجب التصديق بشيء منه، ويجوز فيه الأكل والتصدق والإهداء، وإذا تصدق بشيء منه لم يثن عن وجوب التصديق بشيء منها.^(٣)

(١) الجبل: يدم الجهم ونقصه هو ما يتعلق به الصلاة لصحتها ويصعب على جلاله والحظ، يكره ذلك الزمان الذي قلده به الهيبا وسرى عطاشا، لأنه في كثير من الأحيان يوضع في عطشها لي أمتها.

(٢) القسولي ١٢٢/٢

(٣) المرجع مع حاشية البجيرمي ٢٩٩/٤

أنصر، وإن اشترى دونها فعليه أن يتصدق بفرق ما بين القميتين، ولا عبرة بالشمن الذي حصل به البيع والشراء إن كان مغايراً للتضحية.^(٤)

وقال المالكية: يحرم بيع الأصحية المعينة بالشفر وأبدانها، ولما التي لم تنعين بالشفر فيكره أن يستبدل بها ما هو مثله أو أقل منها.

فإذا اختلطت مع غيرها واشتبهت وكان بعض المختلط أفضل من بعض كره له ترك الأفضل بغير قربة.^(٥)

وقال الشافعية: لا يجوز بيع الأصحية للولادة ولا إبدانها ولو بغير منها، وإلى هذا ذهب أبو ثور وأختاره أبو الخطاب من الخطاب.

ولكن المتصور عن أحد - وهو الرابع عند الخطاب - أنه يجوز أن يبدل الأصحية التي أوجبها بخبر منها، وبه قال عطاء ومجاهد وحكامة.^(٦)

٤٧ - (الأمر الثالث) بمن الأمور التي تكره تحريمها عند الحنفية قبل التضحية - بيع ما ولد للشاة المعينة بالشفر أو بالشراء بالثنية، وإنسا كره يبعه، لأن أمه تعينت للأضحية، والولد يبيع أدام في الصفات الشرعية كالوق والحرية، فكان يجب الإبقاء عليه حتى يذبح معها. فإذا ياعه وجب عليه التصديق بضمته.

وقال القدوري: يجب ذبح الولد، ولو تصدق به حياً جاز، لأن الحق لم يسر إليه ولكنه متعلق به،

(١) البيهقي ٧٩/٥

(٢) القسولي ١٢٢/٢، وبالله السالك ٣١١/١

(٣) القسولي ١٢٢/٢

نقصت بذلك ضمنها.

لكن إن حصل ذلك في يد المستعير ضمنها المستعير، وإنها يضمنها هو أو المستعير إذا تلفت أو نقصت بعد دخول الوقت والتمكن من الذبح، أما قبله فلا ضمان، لأنها أمانة في يد المعير، ومن المعلوم أن المستعير إسمها يضمن إذا لم تكن يد معيره يد أمانة. (١)

٤٩ - هذا وهناك مكروهات ذكرت في غير كتب الخفية:

منها: ما صرح به المالكية من أن التفالي بكثرة شئها زيادة على عادة أهل البلد بكمه - أي شربها - لأن شأن ذلك المبالغة. وكذلك زيادة العدد.

فإن نوى بزيادة الثمن أو العدد الثواب وكثرة الخير لم يكره بل يندب. (٢)

ما يستحب وما يكره عند إرادة التضحية:

٥٠ - لما كانت التضحية نوعاً من التذكية، كانت مستحبات التذكية من ذبح ونحر مستحبة فيها، ومكروهاتها مكروهة فيها. ولتفصيل ما يستحب وما يكره في التذكية (ر: فوائده).

وللتضحية مستحبات ومكروهات خاصة تكون عنددها، وهي إما أن ترجع إلى الأضحية، أو إلى المضحى، أو إلى الوقت. وللمذكر ذلك في ثلاثة مباحث:

ما يرجع إلى الأضحية من المستحبات والمكروهات عند التضحية:

٥١ - يستحب في الأضحية أن تكون أسمن وأعظم

وقال الحنابلة: (٣) إذا عين الأضحية فولدت فولدها تابع لها، حكمه حكمها، سواء أكانت حاملاً به حين التبيين، أو حدث الحمل بعده، فيجب ذبحه في أيام النحر، وقد روي عن علي رضي الله عنه أن رجلاً سأله فقال: يا أمير المؤمنين إنني اشتريت هذه البقرة لأضحي بها، وإنها وضعت هذا العجل؟ فقال علي: لا تأخذها إلا فضلاً عن تيسير ولدها فإذا كان يوم الأضحي فاذبحها ولدها من سبعة. (٤)

٤٨ - (الأمم الرابع) - من الأمور التي نكره غيرها عند الخفية قيل التضحية - ركوب الأضحية واستعمالها والحمل عليها.

فإن فصل شيئاً منها أثم، ولم يجب عليه التصديق بشيء، إلا أن يكره هذا الفعل بنفس قيمتها، فعليه أن يتصدق بقيمة النقص.

فإن أجزأها للركوب أو الحمل تصدق بقيمة النقص فضلاً عن تصدقه بالركاء. (٥)

وللمالكية في إجارة الأضحية قبل ذبحها قولان: (أحدهما) المنع (وثانيهما) الجواز وهو المصنف. (٦)

وقال الشافعية: يجوز لصاحب الأضحية التواجية وركوبها وإزكائها بلا أجر، وإن تلفت أو

(١) لقنن لابن قدامة ١/٦٦ - ١٠٤

(٢) الأكر من علي رضي الله عنه أن رجلاً سأله فقال يا أمير المؤمنين إنني اشتريت هذه البقرة لأضحي بها... والله سعيد بن منصور عن أبي منصور عن أبي الأعمش عن تميم بن الحارث عن القيس عن القيس بن حلف عن علي، (اللقنن لابن قدامة ١٠٤/٦٦).

(٣) التذلل ٥/٥٨ - ٥٩، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ٢١٥/٥

(٤) التذلل ٢/١٢٢

(١) الصحيح حاشية فيهمي ٣٠٠/٥

(٢) التذلل ٢/١٢٢

وقال المالكية: يندب أن تكون جيدة، بأن تكون أعلى النعم، وأن تكون مهيبة، ويندب أيضا تسميتها، حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

قال: كنا سمعنا الأضحية بالمدينة، وكان المسلمون يسمونها^(١)، والذكر أفضل من الأنثى، والأقرن أفضل من الأجم، ويفضل الأبيض على غيره، والصحيل على الحصى إن لم يكن الحصى أسمن، وأفضل الأضاحي ضأن مطلقا: فحلته، فخصيه، وأثناه، فمحر كذاذك، واختلف فيما بينهما أي الإبل أم البقر.

واختر أن ذلك يختلف باختلاف البلاد، فهي بعضها تكون الإبل أحب لها فتكون أفضل، وفي بعضها يكون البقر أحب لها فيكون أفضل^(٢).

وقال الشافعية: أفضل الأضاحي سبع شياه، فبدنة بدمية، فثلة واحدة، فبيع بدنة، فبيع بدمية، والضأن أفضل من المعز، والذكر الذي لم يمز أفضل من الأنثى التي لم تلد، وليهما الذكر الذي يوزو، فالأنثى التي تلد.

وبالبيضاء أفضل، فالعقراء، فالنصفاء، فالحمراء، فالبلقاء، وعلى ذلك السوداء.

ويستحب تسمين الأضحية

وعلى الخنابلة: أفضل الأضاحي البدينة، ثم البقرة، ثم الشاة، ثم شوك في بدنة، ثم شوك في

(١) حديث: اكتا سمعنا الأصحية بالمدينة... أخرجه البيهقي تعليقاً، وقال ابن حجر: وصله أبو نعيم في المنهاج عن طريق أحمد بن حنبل مذهباً، وقال أحمد: هذا أغلبيت حديثه، وضعه الباقى ٩/١١ - ١٠ ط الطبعة

(٢) الصوفي ١٢٦/٢

بذلك من غيرها، لقوله تعالى: (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب)^(١) ومن تعطيتها أن يختارها صاحبها عطية المدين مهيبة.

ولذا اختار النضحية بالشياه، فأفضلها الكرش الأملح الأقرون المرحوم (أي المخصي)، حديث أنس رضي الله عنه: أحصى النبي ﷺ بكشين أمدحين أقرنين، ولأنه ﷺ أحصى بكشين أمدحين موجودين،^(٢) والأقرن العظيم القرن، والأمانج: الأبيض، والموجود: قبل. هو المذوق المخصتين. وقبل هو الحصى،^(٣) وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «دم عقراء أحب إلى الله من دم سوداوين»^(٤)

قال الخليلي: الشاة أفضل من سبع البقرة. بل أفضل من البقرة إن استوتها في القيمة ومقدار اللحم. والأصيل في هذا أن ما استوتوا في مقدار اللحم والقيمة فأطبها لحم أفضل. وبما اختلفا فيها فالغاصل الرومي، والذكر من الضأن والمعز إذا كان موحواً فهو أولى من الأنثى، إلا فالأنثى أفضل عند الاستواء في القيمة ومقدار اللحم. والأنثى من الإبل والبقر أفضل من الذكر عند استواء اللحم والقيمة.

(١) سورة الحج ٣٢/١

(٢) حديث أنس رضي الله عنه، وفيه التي... أخرجه مسلم (٣/١٥٥٧ - ١٥٥٨ ط الحديث).

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ أحصى بكشين موجودين» أخرجه أحمد من حديث أبي رافع وقال الخليلي: إسناده حسن وإسناده أحمد من حديث ٨/٦ ط المسند ومجمع طز واد ٢١/٤

(٤) البيهقي ٨٠/٥ والدر المنثور مع حكاية ابن عابدين ٢٠٥/٥

(٥) حديث: «دم عقراء أحب إلى الله من دم سوداوين» أخرجه أحمد (٣/١١٧ ط المسند)، والمسلم (٤/٢٢٧ ط المعجم للمعارف) ومكنت حدة النبي فلم يصرح بإقراره أو ينهيه

(١) بقرة

٥٢ - ويكره في الأضحية أن تكون معيبة يعيب لا يحل بالأجزاء.

ما يستحب في التضحية من أمور ترجع إلى المصحي:

٥٣ - أن يذبح بنفسه إن قدر عليه، لأن قربته، وبباشرة القرنة أفضل من تفويض إنسان آخر فيها، فإن لم يحسن الذبح فالأولى توليته من أن يحسنه، ويستحب في هذه الحالة أن يشهد الأضحية لقوله ﷺ لقاطعة رضي الله عنها: «يا فاطمة قومي إلى أضحيتك فاشهديا» (٢).

وقد اتفقت المذاهب على هذا. غير أن الشافعية قالتوا: الأفضل للأنثى والحنث والأعمى التوكيل وإن قدروا على الذبح. (٣) ولهذا النقطة ثمة مثنى.

٥٤ - أن يدعو فيقول: «اللهم منك ولك» إن صلاتي ونسكي ويعيادي ومآتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا من المسلمين، لأن النبي ﷺ أمر فاطمة رضي الله عنها أن تقول: «إنا

(١) المجموع للتتوي ٣٩٥/٨، والمهجم مع حاشية البيهقي ٢٩٧/١، وكتابه الدعاء ٥٧٦/٢ ط ١٠٠٠ المصنعة.

(٢) حديث: «يا فاطمة...» أخرجه إمامكم (٢٢٢/٤) - ط ١٠٠٠ للعارف من حديث معية الحفري. ثم رآه من حديث عمران بن الحصين، وقال ابن حجر في التلخيص (١٤٣/١) -

نفس البيهقي: «قال ابن أبي حاتم في العلل من أبيه: حديث منكر، وفي حديث عمران أبو حمزة الثبالي ومرومجه جده»

(٣) الأذخري ٧٨/٥، والبيهقي ١٦١/٢، والمهجم مع حاشية البيهقي ٢٩٥/١، واللفي ١١٦/١١

صلاتي ونسكي...» (١) الخ.

وتحديث جابر رضي الله عنه أنه قال: «ذبح النبي ﷺ يوم النحر كبشين أقرنين أملحين موجودين فلما وجهها قال: اللهم وجهي وجهي للذي فطر السموات والأرض على ملة إبراهيم حنيفاً ربنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ويعيادي ومآتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين. اللهم منك ولك عن محمد وأمه نسيب الله والله أكبر ثم ذبح» (٢).

هذا مذهب الحنفية. (٣)

وقال المالكية يكره قول المصحي عند التسمية «اللهم منك ولك»، لأنه لم يصحبه عمل أهل المدينة. (٤)

وقال الشافعية: يستحب بعد التسمية التكبير ثلاثاً والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، والنداء بالمقول، بأن يقول: اللهم هذا منك ولك، واختلفوا في إكمال التسمية بأن يقول: والرحمن الرحيم قبيل: لا يستحب، لأن الذبح لا

(١) حديث: «إنا النبي ﷺ أمر فاطمة رضي الله عنها أن تقول: «إنا صلاتي ونسكي...» جزء من حديث لاطعة الذي سبق ترجمته ر: (١٤١/٤)

(٢) حديث: «ذبح رسول الله ﷺ يوم النحر كبشين أقرنين موجودين...» أخرجه أبو داود واللفظ له وابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وفي إسناده محمد بن إسحاق ولم يصرح بتصحيحه، وقال عنه الحافظ بن حجر: «صحيح يعلق» (صحيح الفقيه ٥٦/٣) ط ١٠٠٠، ومن ابن ماجه ١٠٤٣/٢ ط ١٠٠٠ حاشي، ويكره التهليل (١٤٤/٢).

(٣) فتيق ٧٨/٥

(٤) بلغة المالكية ٣١٠/١، وكروم: «الرجحان عمل أهل المدينة إيهامه أن عمل أهل المدينة بمنزلة التراتم، وهو مقدم على الأضحية».

تناسبه الرحمة، وقيل: يستحب وهو أكمل، لأن في الذبيح رحمة بالأكليين. (١)

وقال الخياط: يقول النضحي عند الذبيح:

وبسم الله والله أكبر. والتسمية واجبة عند التذكر والقدرة، والتكبير مستحب، فقد ثبت أن النبي ﷺ كان إذا ذبح قال: بسم الله والله أكبر. وفي حديث أنس «وسمى وكبر» (٢) وإن زاد فقال:

اللهم هذا منك وئنت، اللهم تغلب مني أو من فلان فحسن، لأن النبي ﷺ أتى بكبش له ليذبحه فأضجعه ثم قال: اللهم تغلب من محمد وآل محمد وأمة محمد ثم ضحى به. (٣)

٥٥ - أن يحصل الدعاء المذكور قبل ابتداء الذبيح أو بعد انتهائه ويخص حالة الذبيح بالتسمية بمجردة.

هكذا قال الحنفية

ويكره عند الحنفية خلط التسمية بكلام آخر حالة الذبيح ولو كان دعاء، لأنه ينبغي كما تقدم أن تحصل الأدعية سائلة على ابتداء الذبيح أو متأخرة عن الفراغ منه. (٤)

ما يرجع إلى وقت التضحية من المستحبات والمكرهات:

٥٦ - تستحب المبادرة إلى التضحية، فلا تضحية في

(١) الجوهري على الإقناع ١٢٨٤/١، ١٢٨٥، والقرطبي على غاية المحتاج للزمل ١١٣/٨

(٢) حديث: «كان إذا ذبح قال: بسم الله والله أكبر». وفي حديث أنس «وسمى وكبر»

لعمدة البصري ١٦٨/١ - ١٦٩ - فتح - ط الشنبه - وأبو هريرة (١٩٢/٥) ط دار المطبوعات العلمية.

(٣) حديث: «اللهم تغلب من محمد...» أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها بطول (صحيح مسلم ١٥٥٧/٢ ط عيسى الحلي).

(٤) البدائع ٧٨/٥ - ٨٠

اليوم الأول أفضل منها فيما يليه، لأنها مسارعة إلى الخير، وقد قال الله تعالى: (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنوا عرشها السموات والأرض أعدت للمتقين). (١)

والقصد المسارعة إلى سبب المغفرة والجنة، وهو العمل الصالح. (٢)

وهذا متفق عليه بين المذاهب، غير أن للمالكية تفصيلاً وهو أن التضحية قبل الزوال في كل يوم أفضل منها بعد الزوال، والتضحية من ارتفاع الشمس إلى ما قبل الزوال في اليومين الثاني والثالث أفضل من التضحية قبل ذلك من الفجر إلى الارتفاع، وقد تروى في التضحية بين زوال اليوم الثاني وغروبه، والتضحية بين فجر اليوم الثالث وزواله، أيها الأفضل؟ والراجح: أن التضحية في الوقت الأول أفضل، (٣) ولا تضحية عندهم في الليل كما تقدم.

وتقدم أيضاً أن التضحية في الليل تكره عند الحنفية والشافعية والحنابلة. (٤)

ومعلوم ما تقدم أن من الفقهاء من لا يميز لأهل القرى أن يضحوا إلا في الوقت الذي يضحي فيه أهل المدن.

ما يستحب وما يكره بعد التضحية:

أ - يستحب للمضحي بعد الذبيح أمور:

٥٧ - منها: أن يتطهر حتى تسكن جميع أعضائه

(١) سورة آل عمران ١٣٣/١

(٢) البدائع ٨٠/٥

(٣) التبرج الكبير للقسري مع حاشية القسري ١٢٠/١ - ١٢٢

(٤) البدائع ٨٠/٥

الذيحة فلا ينخع^(١) ولا يسفخ قبل زوال الحياة عن جميع جسدها.

٥٨ - ومنها: أن يأكل منها ويطعم ويدخر، لقوله تعالى: (وَأَقْنِ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ حِمْمَةٍ الْأَنْعَامِ، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا النَّاسَ الْمُقَرَّبِينَ).^(٢)

وقوله عز وجل: (وَالْيَذِّنْ جَنَّتَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، فَلَا ذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ صَوَاتٍ، فَإِذَا رَجَبْتَ مِنْهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْمُفَضِّلِينَ وَالْمُفَتَّرِينَ).^(٣)

ولقوله ﷺ: (إِذَا ضُحِيَ أَحَدُكُمْ فَبَاكُلَ مِنْ أَصْحَابِهِ).^(٤)

٥٩ - والأفضل أن تصدق بالثلث، ويتخذ الثلث ضيافة لأقاربه وأصدقائه، ويدخر الثلث، وله أن يهب الفقير والغني، وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما في صفة أصحابه النبي ﷺ قال: «ويطعم أهل بيته الثلث، ويطعم فقراء جيرانه الثلث، ويتصدق على المسوَّال بالثلث».^(٥)

(١) ينخع: يذبح الحادّي: يجهز على الحج إلى شتاء وهو لحظ الأعيان الذي له أهل الطعم.

(٢) سورة الحج / ٢٢ - ٢٨

(٣) سورة الحج / ٣١

(٤) حديث: (وَمَا ضَحِيَ كَسَدُكُمْ لِلْيَاكُلِ مِنَ الذَّمِّ). أخرجه أحمد (١/ ٢٩١ ط المسند) وذكره الهيثمي في المسند (١/ ٢٨٠ ط الفقه) وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٥) حديث: (ويطعم أهل بيته الثلث... واه أبو موسى الأسدي في الرضاة وصح كذا في المقي (١/ ١١٩ ط الخليل).

قال الحنفية: ولو تصدق بالكل جاز، ولو حبس الكل لنفسه جاز. لأن الغربة في إزاحة الدم، وله أن يزيد في الاختيار عن ثلاث قبال، لأن نهي النبي ﷺ عن ذلك كان من أجل الدافعة، وهم جماعة من الفقهاء دعت (أي نزلت) بالمدينة، فأراد النبي ﷺ أن يتصلق أهل المدينة عليهم بما فضل من أصحابهم، لنهي عن الاختيار فوق ثلاثة أيام.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (قالوا يا رسول الله: إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويجعلون فيها البوك، قال: وماذا؟ قالوا: بيت أن تؤكل لحوم الأصاحي بعد ثلاث، فقال: إني أعييتكم من أجل الدافعة التي دعت، فكلوا، ودخروا وتصدقوا).^(١) وفي حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من ضحي منكم فلا يصحب بعد ثلثة وفي بيته منه شيء، فلما كان العام المقبل، قالوا يا رسول الله فضل كما فعلنا عام الماضي؟ قال: كلوا وأطعموا ودخروا، فإن ذلك العام كان بالناس جهد، فأردت أن تعبتو فيها).^(٢)

وإطعامها والتصدق بها أفضل من ادخارها، إلا أن يكون المضحى ذا عيال وهو غير موسع الحال، فإن الأفضل له حينئذ أن يدخر لعباله توسعة عليهم، لأن حاجته وحاجة عياله مقدمة على حاجة غيره، لقوله ﷺ: (أبدأ بنفسك تصدق عليها).

(١) حديث: (إني أعييتكم من قبل الدافعة... أخرجه مسلم (١/ ٢٩١ - ط الخليل).

(٢) حديث: (من ضحي منكم... أخرجه البخاري (١/ ٢٨٠ ط المسند) ومسلم (١/ ٢٩٣ ط الخليل).

نيتة ، فكان نصيبه تطوعا محضا وهو لم ينو التقرب بإرافة الدم ، لأن من وجب عليه القضاء إنما يقضي بالتصدق بالقيمة ، ونصيب المضحي الذي نوى القضاء شائع في المبدئة كلها ، فلا سبيل للذي نوى الأداء أن يأكل شيئا منها ، فلا بد من التصديق بجميعها .^(١)

وقال المالكية : يندب للمضحي الجمع بين الأكل من أصحيته والتصدق والإهداء ، بلا حد في ذلك بثلت ولا غيره .^(٢) ولم يفرقوا بين مندورة وغيرها .^(٣)

وقال الشافعية : يجب بعد ذبح الأصحية الواجبة بالتفرؤ أو الجعل والمحبنة عن المنفرد في الذبة التصديق بها كلها ، وأما غير الواجبة فيجب بعد الذبح التصديق بجزء من لحمها نيا غير فديد ولا تأفقه جدا . وزاد الحنابلة أنه إذا تم تصديق حتى فانت ضمن للفقراء ثمن أقل مالا يغير تأفقا .

فلا يكفي التصديق بشيء من الشحم أو الكبدة أو نحوهما ولا التصديق بمطبخ ، ولا التصديق بفديد وهو الجفف ، ولا التصديق بجزء تأفقه جدا ليس له وقع .

ووجوب التصديق هو لحد ويجهن وهو أصحهما ، ويكفي في التصديق الإحصاء ، ولا يشترط النطق بالفظ التعليل ونحوه ، وما عدا الجزء المتصدق به

فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل شيء من أهلك فلذي قرابتك ، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء ، فهكذا وهكذا .^(٤)

هذا مذهب الحنفية .^(٥)

٦٠ - وما هنا فنيبه مهم وهو أن أكل المضحي من الأصحية وإطعام الأغنياء والأدخار لعواله محتج كلها عند الحنفية في صوره .

منها : الأصحية المنذورة وهو مذهب الشافعية أيضا . وقعب المالكية والحنابلة إلى أن المنذورة كغيرها في جوفز الأكل .

ومنها : أن يمك عن التضحية بالشفة التي عنها للتضحية بالنظر أو بالنية عند الشراء حتى تقرب شمس اليوم الثالث فيجب التصديق بها حية .

ومنها : أن يضحي عن الميت بأمره فيجب التصديق بالأصحية كلها على المختار .

ومنها : أن تلذ الأصحية فيجب ذبح الولد على قول ، وإذا ذبح وجب التصديق به كله ، لأنه لم يبلغ الحسن التي تجزئ التضحية فيها ، فلا تكون القرية بإرافة دمه ، فتعين أن تكون القرية بالتصدق به ، ولهذا قيل : إن المستحب في تولد التصديق به حيا . ومنها : أن يشترك في المبدئة سبعة أو أقل ، وينوي بعضهم ينصبه القضاء عن أصحية فاقته من علم أو أحوام مضت ، فيجب على جميع شركائه المتصدق بجميع حصصهم ، لأن الذي نوى القضاء لم تصح

(١) حنيفة ابن حبان ٢٠٥/٨ ، ٢٠٨ ، والحنفي على الشرح الكبير ١٠٨/١ ، ١١٨ ، ومطبع أمي القس ٩٧٩/٢

(٢) حنيفة الشارح على الشرح الكبير ١٢٩/٢

(٣) لكنهم قالوا في الذي المنذورة : إنه لقره لمساكين ويجب نية به بالتصدق به جميع وأما تأفقه وأطلق ويجب فيه ومطبع به بعد الجميع سلكه في التطرح (الشرح الكبير مطبوعه الشارح ٨٩٩/٢) والظاهر أن الأصحية متدهم كالمك .

(٤) حديث : فأهلك بفسك ... أخرجه مسلم ١٩٩٣/٣ ط الحنفية .

(٥) يطبع المطبع ٨١/٥

صوفها أو شعرها أو وبرها أو لبثها الذي حلب منها بعد ذبحها، أو غير ذلك إذا كان البيع بدراهم أو دنانير أو مأكولات، أو نحو ذلك مما لا يتنع به إلا باستهلاكه، فإنه، فهذا البيع لا يحل وهو مذكور به في خبرنا. بخلاف ما لو بيع شيئا منها بما يمكن الانتفاع به مع بقائه عنه من متاع ليت أو غيره، كالإناء النحاس والخل والعصا والثوب والخف، فإنه يحل.

وإنما لم يحل البيع بما يستهلك، لقوله ﷺ: «من باع جلد أضحية فلا أضحية له»^(١) فإن باع عند البيع عند أبي حنيفة ومحمد، وجب عليه التصديق بشئ، لأن القرية ذهبت عنه بيعة، ولا ينفذ البيع عند أبي يوسف فعليه أن يترده من المشتري، فإن لم يستطع وجب التصديق بشئ.

وإنما حل بيعه بما يمكن الانتفاع به مع بقائه عنه، لأنه يقوم مقام المدل، فكانه ينفذ وهو يشبه بما لو صنع من الجلد شيء يتنع به، كالقرية والمدلول.^(٢)

ومصرح المالكية بأنه لا يجوز بيع شيء مما بعد الذبح ولا إبداله سواء كان الذبح مجزئاً عن الأضحية أو غير مجزئ، كما لو ذبح قبل الإمام، وكما لو تعينت الأضحية فذبحها سواء أكان لتعب حالة الذبح أم قبله، وسواء أكان عند الذبح عالماً بالعيب أم جاهلاً به، وسواء أكان عند الذبح عالماً بأنها غير مجزئة أم جاهلاً بذلك، ففي كل هذه

يجوز فيه الأكل والإهداء لمسلم والتصدق على مسلم فقير.

والأفضل التصديق بما كلفه إلا لقها بسيرة بأكلها تدبياً للتبرك، والأولى أن تكون هذه اللحم من الكبش، ويسن إن جمع بين الأكل والتصدق والإهداء ألا يأكل غرق الثلث، ولا يتصدق بقرن الثلث، وإن بقي الباقي.^(٣)

وقال الحنابلة: يجب التصديق ببعض الأضحية وهو أقل ما يقع عليه اسم لحم وهو الأوقية، فإن لم يتصدق حتى فانت ضمن للمفقره ثمن أوقية، ويجب عليك الفقير لحماً نيتاً لا إعلانه.^(٤)

والمستحب أن يأكل ثلثاً، ويهدي ثلثاً، ويتصدق بثلث، ولو أكل أكثر جاز.

وسواء فيما ذكر الأضحية المسنونة والنواحية بحرم التنز، لأن التنز محمول على المجهود، والمجهود من الأضحية الشرعية ذبحها، والأكل منها، والتنز لا يغير من صفة الذبور إلا الإيجاب.^(٥)

ب - ويكره للمضحي بعد الذبح عند الحنفية، أمور:

٦١ - منها: أن ينخمها أو يسلخها قبل زهوق ررحها، وهذه الكراهة عامة في جميع النبايح، وهي كراهة تنزيهية.

٦٢ - ومنها: بيع شيء من لحمها أو شحمها أو

(١) مجلة المصنف مع حاشيته القسري والرحلي ١/١٣٢، ١٣٤

(٢) دليل المصنف بالإمام أن يرمى إلى أهل اللحم مطير خالو بمطير مطير.

(٣) الذي يعلق القرح الكبير ١/١٠٨، ١١٨، ومطالب أولي الهي ٢/٢٧١

(٤) حديث: «من باع جلد أضحية فلا أضحية له» أخرجه الحاشم ١/٣٨٩، ٣٩٠ ط والعلم للمصنفين، والرحلي ١/٣٩٤، ط والعلم للمصنفين، وقال القسري وابن عثيمين في المصنفين.

(٥) المصنف ١/٤١٠

المصور متى ذبح لم يجوز له البيع ولا الإبدال. وهذا بالنسبة لصاحبها.

وأما الذي أهدي إليه شيء منه، أو تصدق عليه به، فيجوز له البيع والإبدال.

وإذا وقع البيع المصنوع أو الإبدال بمشروع فسخ لعقد إن كان المبيع موجوداً، فإن ذات بأكل ونحوه وجب التصديق بالمعوض إن كان موجوداً، فإن فلت بالصرف أو الضياع وجب التصديق بمثله. (١)

وقال الشافعية: لا يجوز للمضحي بيع شيء منها وكذلك لا يجوز للغير المهدى إليه، بخلاف الفقهاء المتصدين عليه، فإنه يجوز له البيع، ويجوز للمضحي التصديق بالجلد وإعادته ولا تنفع به ولا يبعده ولا إعادته. (٢)

وقول الخنابلة مثل قول الشافعية، وزادوا أنه لا يجوز بيع جُلدها أيضاً. (٣)

٦٣ - ومن الأمور التي تذكره للمضحي بعد التضحية إعطاء الجزاء ونحوه أجرته من الأضحية فهو مكروه تحريماً، لأنه كالبيع بها يستهلك، لحديث علي رضي الله عنه قال: وأمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بذنه وأقسم جلودها وجلالها، وأمرني ألا أعطي الجزاء منها شيئاً، وقال: نحن نعطيها من عتقنا. (٤)

(يخرج بالبيع وإعطاء الأجرة) الانتفاع بالجلد

وبغیره من الأضحية التي لم يجب التصديق بها، كما لو جعل سفاء للماء أو اللبن أو غيرهما، أو قرواً للجلوس واللبس، أو صنع منه خرمال أو غير ذلك فهو جائز، ولأنه يجوز الانتفاع بلحمها بالأكل وشحمها بالأكل والانتفاع فكذا بجلدها وسائر أجزائها.

هذا مذهب اخفية. (١)

ومصرح المالكية بمنع إعطاء الجزاء في مقابلة جزاءته أو بعضها شيئاً منها، سواء أكانت مجزئة، أم غير مجزئة كلتي ذبحت يوم النحر قبل ذبح ضحية الإمام. وكالتي تعبت حالة الذبح أو قبله.

وأجازوا تاجر جلدها على الراجح. (٢)

وقال الشافعية والخنابلة: يجوز إعطاء الجزاء في أجرته شيئاً منها، لحديث علي رضي الله عنه السابق ذكره.

فإن دفع إليه لغيره أو على سبيل الهدية فلا بأس، وإن يبتاع بجلدها، ولا يجوز أن يبيعه ولا شيئاً منها. (٣)

التياب في ذبح الأضحية:

٦٤ - تفق الفقهاء على أنه تصح التباية في ذبح الأضحية إذا كان الشائب مسلماً، لحديث فاطمة السابق: أيا فاطمة غويي إلى أمهاتك فاشهنيها. (٤) لأن فيه إقراراً على حكم التباية.

(١) البدائع ١٨١/٥، وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ٢٠٢/٥

(٢) القسوقي على شرح الكبير ١٢١/٢

(٣) شرح المنهج مع حاشية البصري ٢٩٩/٤، وفتاوى باطن

الشرح الكبير ١١٠/١١، ١١١

(٤) حديث لفظ رضي الله عنها سبق تحريره.

(١) القسوقي ١٢١/٢، وعلق السالك ٣١-٢١

(٢) المنهج مع حاشية البصري ٢٩٩/٤

(٣) مطلب قول المصنف ١٢٥/٢

(٤) حديث علي رضي الله عنه وأمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على

بذنه... لغرضه الباطني (الفتح ٥٥٦/٢ - حاشية)

وسلم ٩٥٤/١ - حاشية.

فأراد التوارث أو غيره أن يضحى عنه من مال نفسه، فذهب احتفية والمالكية والحسابية إلى حواجز التضحية عنه، إلا أن المالكية أجازوا ذلك مع الكراهة. وإنما أجازوه لأن الموت لا يمنع التقرب عن الميت كما في الصدقة وأخرج

وقد صح أن رسول الله ﷺ ضحى بكيسين أحدهما عن نفسه، والآخر عمن لم يضح عن أمه^(١) وعلى هذا لو اشترت سبعة في بيعة فمات أحدهم قبل التذبح، فقال ورثته - وكونوا بالغير - ادخلوا عنه، جاز ذلك.

وذهب الشافعية إلى أن الذبح عن الميت لا يجوز بغير وصية أو وقف.^(٢)

هل يقوم غير الأضحية من الصدقات مقامها؟

٦٧ - لا يقوم غير الأضحية من الصدقات مقامها حتى لو تصدق بإسكان بشاة حية لوقبعتها في أيام الحر لم يكن ذلك معناه عن الأضحية، لاسيما إذا كانت واجبة. وذلك أن الوجوب تعلق بإرافة قائم، والأصل أن الوجوب إذا تعلق بفعل معين لا بقوم غيره فمفاهمه كالصلاة والمعصوم بخلاف الزكاة، فإن الواجب فيها عند أبي حنيفة والصالحين إذا ما لم يكون جزءا من المنصب أو مثله، لينضم به

والأفضل أن يذبح بنفسه إلا لضرورة.

وذهب الجمهور إلى صحة التضحية مع الكراهة إذا كان المالك كسائيا، لأنه من أهل الذكاة، وذهب المالكية - وهو قول عكبي عن أحمد - إلى عدم صحة إنسانه، فإن ذبح لم تنفع التضحية وإن حل أكلها^(٣)

والتيابة تتحقق بالإذن لغيره نصا، كأن يقول: أنتك أو كنتك أو ذبح هذه التاة، لو دلالة كما لو اشترى إسان شاة للأضحية فأضجعها وشد قوائمها في أيام النحر، فجاء إنسان آخر وذبحها من غير أمره، فإن التضحية تجزئ عن صاحبها عند أبي حنيفة والصالحين.^(٤)

٦٥ - ويرى الحنفية والحنابلة أنه إذا غلط كل واحد من المضحين فذبح أضحية الآخر جازت، لوجود المرض منها دلالة.

وذهب المالكية إلى أنه لا يجري عنه شيء منها. ولم نطلع على رأي الشافعية في ذلك.^(٥)

التضحية عن الميت :

٦٦ - إذا أوصى الميت بالتضحية عنه، أو وقف وقفا لذلك جاز، لا يفتى. فإن كانت واجبة بالشر وغيره وجب على الورثة إيفاء ذلك. أما إذا لم يوص بها

(١) المبدل ٦٧/٥، وحاشية الشرح ١٢٢/٢، والجمع مع حاشية الجبري ٣٠٠/١، وبهاية المحتاج ١٢٥/٨، ومحنة المحتاج مع حاشية الشرح ١٢٢/٨، ومطلب كولي الهي ١٢٨/٢

(٢) المبدل ٧٨/٥ - ٨٠

(٣) التبع مع حاشية الجبري ٣٠٠/٤، وبهاية المحتاج ١٢٥/٨، ومحنة المحتاج مع حاشية الشرح ١٢٢/٨، ومطلب كولي الهي ١٢٨/٢

(٤) ومطلب كولي الهي ١٢٨/٢

(١) حديث: «ضحى رسول الله ﷺ بكيسين» أخرجه أبو حمزة وأبو حنيفة والبيهقي (٢٦٨/٩)، وقال الهيثمي إسناده حسن (١٢/١) - ط القدسي.

(٢) المبدل ٧٢/٥، وتوضيح الأبحاث مع شرح الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٦١١/٥، وحاشية الشرح ١٢٢/٢، ١٢٣، وحاشية الجبري على المبدل ٣٠٠/١، وبهاية المحتاج ١٢٦/٨، والفتاوى على شرح الكبير ١٠٧/١٢، ومطلب كولي الهي ١٢٢/٢

وقالت عائشة رضي الله عنها: لأن أتصدق بخاقي
هد أحب إلي من أن أهني إلي البيت ألفاً.
وسئل لأفضلية الضحية أن النبي ﷺ ضحى
والخلفاء من بعده، ولو علموا أن الصدقة أفضل
لمضوا إليها، وسأروته عائشة رضي الله عنها أن
النبي ﷺ قال: وما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً
أحب إلى الله من إرفاق دم، وأنه ليؤتى يوم القيامة
بفرونها وأظلافها وأشعارها، وأن الدم ليضع من الله
بمكان قبل أن يقع على الأرض، فطوبوا بها
نصاً. (١)

ولأن إضمار الصدقة على الأضحية يقضي إلى
ترك سنة سنّها رسول الله ﷺ، فلما نزل عائشة فهد
في أهدي دون الأضحية وليس الخلاف فيه. (٢)

إضراب

التعريف:

١ - الإضراب مصدر ضرب. يقال: أضربت عن
الشيء كففت عنه وأعرضت، وضرب عنه الأمر:
حرفه عنه. قال تعالى: (أَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ
صَفْحاً) أي عَمَلِكُمْ فلا تعرفكم ما يجب
عليكم. (٣)

(١) حديث: «ما عمل ابن آدم يوم النحر عملاً أحب إلى الله من إرفاق دم ذلّه ليؤتى يوم القيامة بفرونها وأشعارها». أخرجه ابن ماجه (١٠٣٥/١) ط الحلي، وصححه المنذري في بعض المصنفين (٤٥٨/٥) ط المكتبة التجارية.

(٢) المنذري ٩٥/١١

(٣) لسنن العرب في ملأ: ضرب، وأحياناً من سورة المزمل: ٤

التصدق عليه، وعند بعضهم الواجب أداء جزء
من النصاب من حيث أنه مال لا من حيث أنه جزء
من النصاب: لأن ميس وجوب الزكاة على
التيسير، والتيسير في الوجوب من حيث أنه مال لا
من حيث أنه العين والصورة. وبخلاف صدقة
الفطر فإنها تؤدى بالقيمة عند الحنيفة، لأن النحلة
التي نص الشارع عليها في وجوب صدقة الفطر هي
الإغناء. قال رسول الله ﷺ: «وأغنؤهم عن
الطواف في هذا اليوم» (١) والإغناء يحصل بآداء
القيمة. (٢)

المفاضلة بين الضحية والصدقة:

٦٨ - الضحية أفضل من الصدقة، لأنها واجبة أو
سنة مؤكدة، وشعيرة من شعائر الإسلام، صرح
بهذا الحنفية والماتقية وغيرهم. (٣)

ومصرح المالكية بأن الضحية أفضل أيضاً من
عق الرقبة ولو زاد ثمن الرقبة على أضعاف ثمن
الضحية. (٤)

وقال الحنابلة: الأضحية أفضل من الصدقة
بقيمتها نص عليه أحمد، وهذا قال ربيعة
وأبو النؤد، وروي عن بلال رضي الله عنه أنه
قال: لأن أضحه في بيوم قد ترب فوه فهو أحب إلي
من أن أضحي، وهذا قال الشامي وأبو ثور،

(١) حديث: «وأغنؤهم من الطواف في هذا اليوم». أخرجه
البهقي (١٦٥/١٦) ط هرة المصنف المشايخ وأما ابن
عدي يلقي مطهر صحيح أهدروته كإياي ثمن الرقبة
(٢٣٢/٢) ط المجلس العلمي.

(٢) المصنف ١١/١١ - ١٢

(٣) المصنف ١١/١١ - ١٢، وبإية المصنف ١٢٤/٨

(٤) حاشية المنذري على المصنف الكبير ١٦١/٢

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

١ - الإصراب يطلو وإنشاء للأول ورجوع عنه ،
ويختلف الحكم ما بين الإنشاء والإقرار :

فلا يقبل رجوع المقر عن إقراره إلا فيما كان حقا
لله تعالى ينز بالشبهات ، ويحذف لإسقاطه ، فأما
حقوقي الأدعيين وحقوقي الله تعالى لني لا تلوا
بالشبهات كالزكاة والكفارات فلا يقبل رجوعه
عنها . قال ابن قدامة : لا نعلم في هذا خلافا ^(١)

ونفصل الحنفية حكم الإصراب فيقولون :
الأصل في ذلك أن لا يل ، لاستدراك الغلط ،
والغلط إنما يقع غالبا في جنس واحد ، إلا أنه إذا
كان لرحلين كان رجوعا عن الأول فلا يقبل ،
ويثبت للشاني بإقراره الثاني ، وإذا كان الإقرار لثاني
أكثر صح لاستدراك ، ويصدق المقر له . وإن كان
أصل كان منها في الاستدراك ، والمقر له لا يصدق
فيلزمه الأكثر . فلو قال : لقان علي ألف ، لا يل
القان يلزمه الفان ، وهذا عند غير زفر ، أما عنده
فيلزم بإقراره (الأول والثاني) أي ثلاثة آلاف ، وجه
قول زفر أنه : مقر بألف فليزمه ، وقوله : «لا رجوع ،
فلا يصدق فيه ، ثم أقر ألفين فصح الإقرار ، وصار
كقوله : أنت طالق واحدة ، لا يل اثنين ، وجوابه :
أن الإقرار إخبار يجري فيه الغلط فيجري فيه
الاستدراك فليزمه الأكثر ، والطلاق إنشاء ولا يملك
إبطال ما أنشأ فافترقا .

كما أن الأصل أن لا يل متى تحالت بين المألين
من جنسين لزم المألان المنصر ^(٢) ونفصله في لإقرار
والأبوان والطلاق والعنف .

وهو في الاصطلاح إثبات الحكم ل بعد لادة
الإصراب ، وجعل الأول (المعطوف عنه)
كالمكسوت عنه . وصورته أن يقول مثلا تغير
المسحوق بها : إن دخلت لنداء فأت طالق واحدة
بل اثنين ، أو يقول في الإقرار : له علي درهم من
دهران ^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاستثناء :

٢ - الاستثناء هو المنع من دخول بعض ما ناوله
صدر الكلام في حكمه بالإلا أو بإحدى لغواتها . أو
هو قول وصيغ مخصوصة محصورة دالة على أن
الذكور بعد لادة الاستثناء لم يرد بالقول الأول .

فهو على هذا يخالف الإصراب ، لأن الإصراب
إقرار للأول على رأي ، وتبديل له على رأي آخر ،
وهذا يخالف الاستثناء ، لأن الاستثناء تعبير
لقتضى صيغة الكلام الأول وليس بتبديل ، إنما
التبديل أن يخرج الكلام من أن يكون إخبارا
بالواجب أصلا ^(٤)

ب - النسخ :

٣ - النسخ رفع الحكم الثابت بدليل شرعي متأخر ،
وعلى هذا فالنسخ بين النسخ وبين الإصراب أن
الإصراب متصل ، أما النسخ منفصل ^(٥)

(١) مسلم هـ ٢٩٩ / ١

(٢) مسلم هـ ٢٩٦ / ١ ، وكشف الأسرار ٢ / ٢٤٠ ط ١٤٠٦

١٣٠٧ هـ

(٣) سبام الشبوت ٨٣ / ٢ ، وكشف الأسرار ٢ / ٨٣٨٩

(٤) المغني ٥ / ١٧٢ ، ط الرياض

(٥) الاختيار ١٦ / ١٢٤ ط المعرفة

ب - اشتغال الصلاه :

٣ - نسره أبو عبيد بأن يلغ الرجل بثوبه يغطي به جسده كله ، ولا يرفع منه جانباً يخرج منه يده ... لعنه بصره شيء يريد الاحتراس منه فلا يقدر عليه .

وفس : هو أن يصطبغ بالثوب ولا إزار عليه فيبدو شفه وعورته ، فالفرق بينه وبين الاضطباع أنه لا يكون تحت الرداء ما يستتر به فيبدو عورته .^(١) وللتفصيل ينظر (اشتغال الصلاه) .

الحكم الإجمالي :

٤ - الاضطباع في طواف القوم مستحب عند جمهور الفقهاء لما روي أن النبي ﷺ طاف مضطبعا وعليه برد ،^(٢) وعن ابن عباس رضي الله عنه : أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمدوا من الجمرات ، فرملوا بالبيت ، وجعلوا أردبتهم تحت أناسهم ، ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى .^(٣)

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) حديث : لم النبي ﷺ طاف مضطبعا ... أخرجه الترمذي والمصنف له ، وأبو داود وابن ماجه من حديث يعلى بن أبيه وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح (الحفة لأحمد ٥٩٩/٣ نشر المصنفه ، وست أبي داود ١٤٣/٤ ، ٤٤٤ هـ المستدرک ، وست من جامع ينطق محمد بن عبد الله بن ٩٨١/٢ من حسن الحديث) .

(٣) حديث : أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمدوا من اجمرات ... أخرجه أبو داود والطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، والحديث سكت عنه أبو داود والنسائي والخالف في محتليص وقال قسطنطين : رحمه الله رجال الصحيح (صوت المير ١٩٦/٢ ، ١٩٧ ط المقف ، نصب الراية ١٣/٣ ط دار الفنون ، وفتاوى الجليل ٢٤٨/٢ ط مطبعة قسطنطة القبة المتحدة ، ونبذ الأثر ١٩٦/٥ ط دار الجيل) .

إضرار

انظر : ضرر

اضطباع

التعريف :

١ - الاضطباع في اللغة : افتعال من الضبع ، وهو وسط المضد ، وفيل : الإبط (وللمجازرة) . ومعنى الاضطباع المأمورة شرعا : أن يدخل الرجل رداءه الذي يليه تحت متكبه الأيمن فيلغفه على عاتقه الأيسر ويبقى كتفه اليمى مكشوفة ، ويطلق عليه الثأبط والثوشح .^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإمدال :

٢ - الإمدان لغة : إرخاء الثوب وإيماله من غير ضج جانبيه باليدين . والإمدان اللهني عنه في الصلاة هو أن يلغ طرف الرداء من الجانبين ، ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى ، ولا يضم الطرفين يده .^(٢)

(١) الخزانة ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، وفتاوى الفتية ٢٦٤/١ ، وسنة

ابن هبيلين ١٩٧/٢ ط بولاق ، وحاشية الفلوبي ١٠٨/٣ ط

حسن الحديث ، والمعي ٢١٠/٣ ط ثانية

(٢) للمني ٨٨٤/١ ط ترواجس .

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذه المعاني
اللعوية. ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الانكاه :

٢ - الانكاه هو الاعتناء على شيء بحجب معين ،
سواء كان في الجلوس أو في الوقوف. ^(٢) (ر :
انكاه).

مواطن البحث :

ب - الاستناد :

٣ - الاستناد هو الانكاه بالظهر لا غير. ^(٣) (ر :
استناد).

ج - الإضجاع :

٤ - الإضجاع هو وضع جنب الإنسان أو الحيوان
على أحد شقيه على الأرض. ^(٤) (ر : إضجاع).

الحكم الإجمالي :

٥ - الاضطجاع في النوم يقضى الرضوء عند جمهور
الفقهاء (الحنفية، والشافعية، والحنابلة) لأن
فلاضطجاع عندهم سبب لاسترخاء المفاصل ، فلا
يخلو من خروج رشح عذوق لقول النبي ﷺ : ولا
وضوء على من نام قائما أو قاعدا أو ركب أو
ساجدا ، إنما الرضوء على من نام مضطجعا

فلذا فرغ من الطواف سواء فجعله على
عائته. ^(١)

ولمورد ابن قدامة قول مالك عن الاضطجاع في
طواف القدوم بأنه ليس سنة ^(٢) ولم نجد لذلك
إشارة في كتب التنكية التي بين أيدينا إلا في المتن
لنبايجي حيث قال : والرمال في الطواف هو الإسراع
فيه بالحلب لا بحسر عن منكبيه ولا بحركتها

• يبحث الاضطجاع في الحج عند الكلام عن
الطواف ، وفي الصلاة عند الكلام عن ستر المرأة
من شروط الصلاة.

اضطجاع

التعريف :

١ - الاضطجاع في اللغة مصدر اضطجع . (وأصله
ضجع وقلما يستعمل الفعل الثلاثي).

والاضطجاع : النوم ، وقيل : وضع الجنب
بالأرض .

والاضطجاع في السجود : ألا يثاني مطه عن
فخذيه .

وإذا قالوا : متى مضطجعا فمعناه : أن
يضطجع على أحد شقيه مستقبلا للقبلة. ^(٣)

(١) فتح اللعير لابن الميام ٣٢٢/١ بولاق ، وفي ١٦٦/٢ ط
الرياض

(٢) حاشية ابن عابدين ١٨٩/٤ ط دار المطبعة المصرية ، والجمهور
٣٩٩/٤ ط دار العلوم ، والنسولي ٧٧/٤ ط دار الفكر

(٣) الكلباني لأبي البلاد ٣٧١/١ ط دمشق

(٤) شفا العرب ، والقواعد المنقوبة ١٨٣

(١) القناري الحنبلي ١٢٢/١ - ١٢٥ ، وحاشية الطبري ١١٨/٢ ،
وشاف الطحا ١٣٧/٢ - ١٣٨ ط مكتبة مصر .

(٢) الشافعي ٣٣٩/٢ ط مكة ، والمتن للبسي ٢٨٤/٢

(٣) سلا ، العرب المعط ، ونج العروس ص ٥٤ (مصحح).

اضطرار

انظر : ضرورة

إطاقة

انظر : استطاعة.

أطراف

التعريف :

١ - الأطراف : مفردها طرف. وطرف الشيء .
 نهايته ، ولذلك سميت اليدين والرجلان والرأس
 أطراف البدن ، ولذلك أيضا كان البنان طرف
 الأصبع . ومن هنا يقولون : إذا خطبت المرأة بناتها
 أنها طرفت أصبعها. (١)
 والفقهاء يستعملون كلمة وأطرافه هذه
 الاستعمالات التي استعملها أهل اللغة. (٢)

الحكم الإجمالي :

الجنابة على الأطراف :

٢ - فصل الفقهاء في كتاب الجنابات الكلام في
 الجنابة على الأطراف في حالتين العمد والخطأ ، وفي
 حالة ما إذا كان الطرف المجني عليه قائما يؤدي

وهذه الطريقة لمبدالحق وغيره من المالكية. (١)
 أما طريقة النخعي من المالكية فهي : أن
 المضطجع إذا كان قائما نوما ثقيلا ينتقض وضوؤه .
 سواء أكان مضطجعا لم قائما أو قاعدا أو راكعا أو
 ساجدا . وأرجع ذلك إلى صفة النوم ، ولا عبرة
 عنده . ومن يرى رآيه من المالكية - بهيئة النائم . فإن
 كان نومه غير ثقیل وهو على هيئة الاضطجاع لا
 ينتقض وضوؤه. (٢)

والاضطجاع بعد سنة العجزة على صورة لا
 ينتقض معها الوضوء - مندوب لفعل النبي ﷺ .
 والاضطجاع عند تناول الطعام مكروه للنبي
 عن الأكل منكئا .

مواظن البحث :

٦ - يبحث الاضطجاع عند الكلام عن تقضه
 للوضوء بالنوم ، ويبحث اضطجاع المريض في
 صلاة المريض .

(١) شرح التعبير ١/ ٣٦ - ٣٣ ، ومثلي ١/ ١٧٢ - ١٧٤ ، والمذهب
 ١/ ٣٠ ط دار المعرفة ، وحديث : ولا وضوء على من نام قائما لم
 ينعسا أو راكعا أو ساجدا . بن الوضوء على من تم مضطجعا
 فاسترح مفاصله .

أخرج الشرح الأولين عدي في التكميل كما في التلخيص لابن
 حجر (١/ ١٢٠ ط دار المعرفة الثانية) وقال ابن حجر : هو مذهب
 قتادة وهو منهم بالوضع .
 وأخرج الشرح الثاني في رد المحتار (١/ ١٢١ - ١٢٢ ط دار
 الحديث) أن ذلك ابن حجر

(٢) التلخيص ١/ ١١٨ - ١١٩ ط دار الفكر

(٣) التلخيص ١/ ١١٨ - ١١٩ ط دار الفكر

(١) القاضون للحيط ، والكلية للكفرية ، ومسور الملهة .

(٢) أمش المطالب ١/ ٢٢

أطراف

التعريف :

١ - الأطراف في اللغة : مصدر اطرد الأمر إذا تبع بعضه بعضاً يقال : اطرد الماء ، واطردت الأنهار إذا جرت .^(١)

وأطراف الوصف عند الأصوليين معناه : أنه كلما وجد الوصف وجد الحكم ، وذلك كوجود حرمة الخمر مع إسكارها ، أو نونها ، أو طعمها ، أو رائحتها .^(٢) ولا يكون الوصف عبثاً للحكم إلا إذا كان مطرداً منعكساً مع كونه مناسباً للحكم ، كالإسكار بالنسبة إلى تحريم الخمر .

كما استعمل الأصوليون والتفهاء الأطراف بمعنى الغلبة والذوق ، وذلك عند الكلام على اشتراط المعينة للعادة والمعرف .^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - العكس :

٢ - العكس في اللغة : رد أول شيء على آخره . يقال حكّمه عكس من باب ضرب ، وانعكس

= العثر والظريف ، وانعجب إذا بان له شيء إلى حله ، وانصار إلى موضع تساؤل ، صنف عبد الرزاق ٣٦٨/١ نشر المجلس العلمي .

(١) المصباح مادة : اطرد ، والتكثير ٣٢٢/١ ط مثقف .

(٢) كشك : اصطلاحات الفنون (طرد) ، وانعجب في اللغة مع مسلم الشوك ٣٠٦/١ ط بوقاي ، وإرشاد المعبرين ص ١٢٠ ط م الحنفى .

(٣) أدبها والتفاوت لا ينجم عن ١١ ط دار الهلال - بيروت

منعته المقصودة منه ، أو قائماً ولكنه لا يؤدي للنعمة المقصودة منه ، وفي حالة ما إذا كان العثر المنظر للعثر المجني عليه في الجانب سلب يؤدي النعمة المقصودة منه ، أو معطوياً لا يؤدي النعمة المقصودة منه . ومباني ذلك كله في مصطلح (جانبه) .

الأطراف في السجود :

٣ - اتفق الفقهاء على وجوب السجود على الأطراف (الكفين والراس والقدمين) إضافة إلى الركبتين . ولكنهم اختلفوا من حيث الاستحباب في ترتيب وضع البدن على الأرض - عندهما يروي للسجود - أو بعد وضع الركبتين أو قبل وضع الركبتين ، وكذلك عند النهوض من السجود إلى القيام .

كما اختلفوا في حكم السجود على أطراف أصابع القدمين ، وهل هو سنة أو واجب .^(١) وقد فصل الفقهاء ذلك كله في كتاب الصلاة عند كلامهم على السجود .

٤ - وكره بعض الفقهاء خضاب المرأة أطراف الأصابع فقط دون الكعب (التظريف) وورد النهي عن ذلك عن عشرين الخلفاء رضي الله عنه .^(٢) كما ذكر الفقهاء ذلك في حاشي الفطرة ، وفي كتاب الخطر والباحة .

(١) نلفي ٥١١/١ وسامعها ، وتبين الحاشي ١١٦/١ وما بعدها ، وحاشية القسوي ١١٦/١ ، وموافق الحلبي ٥٢١/١

(٢) كتاب الفاسق ٨١/١ فتح مكتبة الصرا الحديثة - وشرع وشرع فطالب ٥٧٢/١ وصنف عبد الرزاق ٣١٨/١ وصنف ابن أبي شيبة ٢٣١/١ عطرة مستنير

والأشهر عن عسر رضي الله عنه في مني المرفوعة عن التطرف أخبره عبد الرزاق بسط ٩٥ عشر تنص على : انعجب من يكره

العادة مسلكتك من مسائلها المتبعة لمعرفتها، وإثباتها بها لإفلاته الظن، ولم يعتبره الخفية وكثير من الأشعرية، كالغزالي والأمدى مسلكتك،^(١) على خلاف وتفصيل موقفه، الملحق الأصولي.

ب - الأطراد في العادة :

٧ - ذكر ابن نجيم في الأشباه والنظائر أن العادة إنما تعتبر إذا اطرقت فوغبت، وإذا قالوا في البيع : لو باع مداهم أو دنابر وكانا في بلد اختلفت فيه اتفقد مع الاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع إلى لأغلب.

قال في الحداية : لأنه هو المتعارف فيصرف المطلق إليه . ثم سأل ابن نجيم عن العادة المضردة، هل تنزل منزلة الشرط؟ وقال : قال في إجازة الظهيرية : والمعروف عرفاً كالمشروط لشرط.^(٢)

ومراد ابن نجيم من الأطراد في عبارته الأخيرة ما هو أعم من الأطراد الذي لا يتخلف، وهو ما ذكره صاحب دستور العلماء، بدليل نصريح ابن نجيم نفسه في عبارته الأولى، بأن غلبة العادة في حكم أطرادها. وعينارة الحيوضي في شبهاه : وإنما تعتبر العادة إذ اطرقت فإن اضطربت فلا، ثم مثل لذلك بأن من باع شيئاً وأضيق مرته على النقد ألقاب، هل اضطربت العادة في البلد وجب البيان، وإلا بطل البيع.^(٣) فقصده النقد بأغالب

الشيء : مطاوع حكمه.^(٤)

والانتمكاس في باب مسائلك العادة عند الأصوليين أنه كلما انضى الوصف انضى الحكم، كإثبات حرمة الخمر من زوال إسكارها، أو نحتها، أو أحد أوصافها الأخرى.^(٥) وقال له : انتمكس أيضاً.^(٦) وعليه فهو ضد الأطراد.

ب - الدوران :

٣ - فرق بعضهم بين الدوران وبين الأطراد، فنحصر الدوران بالمقارنة في الوجود والعدم، ولطراد الأطراد بالمقارنة بالوجود فقط.^(٧)

ج - الغلبة :

٤ - اشترق بين المطرود وانخالب أن المطرود لا يتخلف، بخلاف الغالب فإنه يتخلف في الأقل، وإن كان مطرداً في الأكثر.^(٨)

د - العموم :

٥ - طراد العرف أو العادة عبر عموميتها، فإن العموم مرتبط بالمكان والمجال، فالعرف العام على هذا، ما كان شائعاً في البلدان، ولخاص ما كان في بلد، أو بلدان معينة، أو عند فئة خاصة.

الحكم الإجمالي :

أ - أطراد العادة :

٦ - ذهب بعض الأصوليين إلى اعتبار الأطراد في

(١) ناهي القروس والهباح (مكرر).

(٢) كذلك اصطلاحات فقهاء طراد.

(٣) مسلم تهذيب ٢/٣٠٢ ط حلاق.

(٤) المتخصص مع مسلم التهجوت ١/٣٠٦، وإيضاح الأصول من ٢٢٩ ط المحي. وشرح مع المجموع للمجلد ١/٢٨٦ ط جند ط المحي.

(٥) التكميات (ينصرف) ١/٣٠٦ ط دمشق.

(٦) مسلم التهذيب ١/٣٠٦، وإيضاح التهذيب من ٢٢٠.

(٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم من ٩١، ٩٩ ط دار الفلاح.

بجواب، وشرح الأئمة لمحمد من ١٥ ط الهند.

(٨) الأئمة، والفتاوى للسويعي من ٨٨ ط التجارة.

يفرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التملك :

٢ - تملك الشيء جعله ملكاً للغير .^(١) وعلى هذا قد يكون الإطفاء تملكياً فيفقان ، وقد يكون الإطفاء إباحة فيفقان . كما أن التملك قد يكون تملكياً للطعام وقد يكون تملكياً لغيره .

ب - الإباحة :

٣ - الإباحة لغة : الإظهار والإعلان ، من قوغم : أباح السر : أعلنه ، وقد يرد بمعنى الإذن والإطلاق يقال : أحسنه كذا إذا أطلقته . واصطلاحاً : يراد بها الإذن بإتيان الفعل أو تركه .^(٢) وعلى هذا قد يكون الإطفاء إباحة فيجتمعان في وجه ، وقد يكون تملكياً فيفقان في وجه آخر ، وقد تكون الإباحة للطعام أو لغيره .

(حكمه التكليفي) :

٤ - يجب الإطفاء على المكلف في السببة والكفوفات ، وحالات الضرورة ، كسد الرمق . ويندب في الصدقات والقربات ، كالإطفاء في الأصحية . ويستحب في أمور منها التكسح والعقيقة والحجبان ، ويحرم في أمر منها إطفاء الفلقة والعصاة للمساعدة على الظلم والمصيان ،

صريح في أن الغنية كافية هنا كما هو واضح . وعلم الكلام على ذلك في الملحق الأصولي ، ومصطلح (عادة) .

هذا ، وقد يحدث أن يطرد العمل بأمرين ، يتعارفهما الناس ، قد يكونان متضادين ، كان يتعارف بعضهم بعض الصدقات قبل التدخل ، ويتعارف بعضهم الآخر غير ذلك . من غير غلبة لأحدهما ، فيسمى ذلك بالحرف المشترك .^(٣) وموطن نقصه عند الكلام على (الحرف) .

مواضع البحث :

٨ - يذكر الأصوليون لأطوار عند الكلام على مسائل العنة من باب ألفاس ، باعتباره مسلماً من مسالكها ، كما يذكره الفقهاء والأصوليون عند الكلام على القاعدة الفقهية : (العادة محكمة) . وذكر الأصوليون في كلامهم على الحقيقة والمجاز ، أن المعنى الحقيقي يلزم فيه الطراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته ، وأن عدم الأيراد مما يعرف به المجاز .^(٤)

إطفاء

التعريف :

١ - الإطفاء لغة - إعطاء الطعام لأكله .^(٥) ولا

(١) د. رسل من جابدين ٢٦/٢ ط الثانية القديمة دمشق .

(٢) شرح مع الخواص للمجلد ٣٢٢/١

(٣) نوح السورس ولسان العرب واهتمام ، والمصباح والمقرب في لغة (عجم) .

(٤) لسان العرب وناج السورس في مدنا (ملك) .

(٥) لسان العرب واهتمام ، وصغر طهارة والتهانوي في لغة (البحر) .

وميلتي تفصيل ذلك.

أسباب الإطعام المطلوب شرعا :

١ - الاحتباس :

٥ - احتباس الزوجة سبب من أسباب النفقة المتضمنة للإطعام، لتفاداة التقية : النفقة نظير احتباس^(١) وكذا الحكم في احتباس العجائز^(٢)، لأن حبسها يبدن طعام هؤلاء يستوجب العقاب، لقول الرسول ﷺ : « دحنت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض »^(٣).

أما إطعام المجوس في الشهة، مثل حبس السرق حتى يسأل الشهود، والزند حتى يتوب، فإنه يطعم من ماله، لا خلاف في هذا بين الفقهاء إذا كان له مال، غير أن الشافعية أحازوا الاتفاق عليه من بيت المال إذا نسر ذلك^(٤)، وإذا لم يكن له مال نفق عليه من بيت المال وجوبا كي سيلتي

ب - الاضطرار :

٦ - اتفق الفقهاء على أن يطعم المضطر واجب، فإذا أشرف على الهلاك من الجوع أو العطش، ومنعه مانع عنه أن يقتل ليحصل على ما يحفظ حياته، فأروى عن أبيه^(٥) : أن نوصا ورجل ماء

(١) قلوبي وصغيرة ٥١/١٤، والمقي ١٠٠/١٧، والاحتباس ٢/١ ط المرق.

(٢) حجت امرأه الكر - أخرجه البحاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا، فتح الباري ٣/٢٥٦ ط الشافعية.

(٣) التلويقي ٣٠٤/١، وسدائع المشتاق ١٠٢٧/١ ط الإمام، ونسبوي ٣٠٤/٨، والسنن ١٢٥/٨. وروى المحامي ١٠٦/١٩ ط ميرزا. وفتح علي ١٢٧/١٩

سألوا ما عنه أن يدنوهم على أثر قابول، فسألوهم أن يعطوهم دنوا قابول، فقالوا لهم : إن اعتقتنا وعناق مطايانا قد كادت أن تنقض فأسوا أن يعطوهم، فذكروا ذلك لعمري رضي الله عنه. فقال لهم عمر : فهلا وضعتم فيهم السلاح^(١). قال الفقهاء : به دليل على أن لهم في الداء حق الشفعة وكذلك القضاء^(٢)، وللشغل بنظر (اضطرار) و(ضرورة).

ج - الإكرام :

٧ - ينبت الإطعام لإكرام المضيف، وصلة الرحم، وبر الجار وإضافة الصديق، وأهل الخير والفضل والفقير. لقوله تعالى في صيف إبراهيم : (هل أتاك حديث صيف إبراهيم المكرمين)^(٣)، ولقوله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه »^(٤) كما ينسب في أمور تدخل في باب الإكرام كالأضحية وتولية

الإطعام في الكفارات

٨ - الإطعام نوع من الأسواع الواجبة في الكفارة، يقدم تارة كإحدى كفارة الأسيال، ويؤخر تارة كإحدى

(١) الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لما سئل عن كفارة الأسيال : « أفخرج من ٩٧ م شلعة » ١٢٩/٢ ط

(٢) ابن عباس ٢٨٣/١٥ ط بولاق، والبسوط ١٦٦/١٣ ط العروة، وحاشية محمد صوفي ٢١٢/٤، والسنن ٥٨٠/٩، ونسبوي وصرة ٩٧، ٩٧/٣

(٣) سورة الدريجات ٢٤

(٤) حديث : « من قال يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صيفه، فليكرم جرحه »، أخرجه البحاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، (فتح الباري ١٠٠/٣٢ ط مصطفى).

ج - كفارة الظهار :

١١ - إذا ظاهر الرجل من امرأته بأن قال لها : أنت كظهر أمي ، لزمته الكفارة بالعتق ، ومن أنواعها الإطعام عند عدم استطاعته تحرير رقبة أو صيام شهرين ، على هذا اتفق أهل العلم ، فلا يزي ، إلا هذا الترتيب ، ^(١) لقوله تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا . . .) ^(٢)

مقدار الإطعام الواجب في الكفارة :

١٢ - قال الحنفية : يجب لكل فقير نصف صاع من بر ، أو صاع كامل من تمر أو شعير . والدقيق من البر أو الشعير بمنزلة أصله ، وكذا السويق ، وهي يعتبر تمام التكيل أو القمية في كل من الدقيق والسويق ؟ . في ذلك رأيان . ^(٣) وقال المالكية : يجب لكل فقير مد من بر ، أو مسدأ من مصلح للإشباع من بقية الأنواع التسعة ، وهي القمح والشعير والسفت ، ^(٤) والخرقة ، والدخن ، والأرز ، والنمر والزبيب ، والأقط . ^(٥)

كفارة الظهار ، وكذا الفطر في رمضان على خلاف المالكية فيه .

الكفارات التي فيها إطعام :

أ - كفارة الصوم :

٩ - اتفق الفقهاء على وجوب الإطعام في كفارة الفطر في صوم رمضان أداء ، غير أن الشافعية والحنابلة قصره على من جامع في رمضان علما ، دون من أفطر فيه بغير الجماع ، واختلف الفقهاء في رتبته نقديا وتأخير .

فقال الحنفية والشافعية والحنابلة وتأخروه عن الإحراق والصيام ، وقال المالكية بالتأخير بين الأسراع الثلاثة : الإعتاق والصيام والإطعام . ^(١) وتفصيله في الكفارات .

ب - كفارة البين :

١٠ - اتفق الفقهاء في وجوب الإطعام في كفارة البين بالله تعالى إذا حدث فيها على التأخير بين وبين الكسوة وتحرير الرقبة ، فإن حجز فصيام ثلاثة أيام ، ^(٢) لقوله تعالى : (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حللتكم . . .) ^(٣)

(١) طحطاوي على من تألي المصالح ص ٣٦٦ ، والشرح لمصير

٧٠٢/١ ، والأخبار ١/١٣١ ، وإتقان ١/٢١٦ ، والدرر

١٠١/١ ، والبرقي ١/٢٦٦ ، وكشاف القناع ٢/٣٤١

(٢) ابن حزمين ٣/٦٠ ، والأخبار ١/٨١ ، وجواهر الإكليل

٢٢٨/١ ط المعرفة ، والبرقي ١/٢٧١ ، والفتاوى ٢/٧٩٨

(٣) سورة المائدة ٨٩/

(١) الاختصار ٢/١٦٣ ، وابن حزمين ١/٥٧٨ ، ٥٨٢ ، وجواهر الإكليل ١/٣٧٨ ، والبرقي وعصية ١/٩١٤ ، والفتاوى ٢/٥٩٩ ط السجدة .

(٢) سورة المائدة ٢/٤٠

(٣) ابن حزمين ٢/٥٨٢

(٤) المحلل : يضم السين ، قال الأزهري : حب بين الحنطة والشعير ولا تسره . الصيام التبرع بها (سكت) .

(٥) جواهر الإكليل ١/٢٢٨ ، والأقط : قال الأزهري : يتخذ من القمح الخفي ، يطبخ ثم يترك حتى يسهل . الصيام التبرع بها (قط) .

يقال الشافعية : يجب لكل فقير مد واحد من خالي ثوب الجلبه عما ذكر من الأصناف السابقة أو غيرها. (١)

وقال الحنابلة : يجب لكل مسكين مد من بر أو صاع من شعير أو غر أو زبيب أو أقط، ويجزئ دقيق وسريق بوزن الحب، سواء أكان من قوت الجلبه أو لا، وقال أبو الخطاب منهم : يجزئ كل أنواع الشد، والأفضل عندهم إخراج الحب. (٢)

الإباحة والتملك في الكفارات :

١٣ - التملك هو إعطاء الفقير الواجب في الإطعام، ليتصرف فيه المستحق تصرف الملاك.

والإباحة هي تمكين المستحق من تناول الطعام المخرج في الكفارة. كأن يهديهم ويغنيهم، أو يهديهم عذامين أو يشبههم عشاءين. وقد أجاز الحنفية والمالكية التملك والإباحة في الإطعام، وهو رواية عن أحمد، وأجاز الحنفية منفردين الجمع بينهما، لأنه جمع بين جائزين، والمقصود من الخلقة كلها أجازوا دفع القيمة سواء كانت مالا أم غيره.

وقال الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة : يجب التملك ولا تجزئ الإباحة، فلو غدى المساكين أو عشاءهم لا يجزئ، لأن المنفرد عن الصحابة الإعطاء، ولأنه مل واجب الفقراء شرعا، فوجب تملكهم إياه كالتزكاة. (٣)

الإطعام في القدية :
أ - فدية الصيام :

١٤ - نفق الخنيفة والشافعية والحنابلة وهو المخرج عند المالكية - على أنه يصار إلى القدية في الصيام عند أبيس من إمكان قضاء الأيام التي أقطرها الشيخوخة لا يقترن معها معنى الصيام : أو موهن لا يرجى برؤه، فسوفه تعالى : (وعلى الذين يضيئونه فدية طعام مسكين) (١) والمراد من يضيئ عليهم الصيام.

والمشهور عند المالكية أنه لا فدية عليه. (٢)

ب - الإطعام في فدية الصيد :

١٥ - يحرم المحرم إذا قتل صيدا بين ثلاثة أشياء : إما شراء هدي بالقيمة وذبحه، أو الإطعام بالقيمة، أو الصيام، لقوله تعالى : (فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة، أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) (٣) ومن قتل ما ليس له مثل أو قيمة كالخراد بالنمل، تصدق بها شاء كفارة من طعام للواحدة وخفتين للآخرين. (٤)

وهذا في الجملة، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح - (إحرام) - (لذبة).

(١) سورة البقرة / ١٨١

(٢) لأنه ليس له مثل أو قيمة كالخراد بالنمل، تصدق بها شاء كفارة من طعام للواحدة وخفتين للآخرين. (٤)

٣٩٩/٥ ط الرابض، وإبراهيم / ١١١/٢

(٣) سورة البقرة / ١٨١

(٤) الإحصار / ١٦٥، والوجيز / ١٢٧، وهو امر الإكثار

١٦٨/١، وكشاف القناع / ١٢٣/٢

(١) نظيرين وصبرة / ٢٧٤ - ٢٧٤

(٢) انظر / ٣٩٩، ٣٩١، ٣٩٥

(٣) المراجع السابقة مع كشف الخفاء / ٣٨٩، ٣٨٩، ٣٨٩

المحبوس نلوة: مهلا حبسوه ثلاثاً فأطعموه كل يوم رغيفا واستبهموه. ^(١) ولقوله تعالى: (ويطعمون الطعام على حثه مسكينا ويتوا وأسراراً) ^(٢) نال مجاهد وسعيد بن جبر وعطاء: فيه دليل على أن إطعام أهلي الحبوس من المسلمين حسن وقسرس إلى الله تعالى. هذا إذا لم يكن له مال، فإن كان له مال يطعم من ماله، كما تقدم. ^(٣)

إطعام الحيوان المحبس

٢٦ - يجوز حبس حيوان لنفع، كحراسة وسباع صوت وزينة، وعلى حابسه إطعامه وسقيه لحمة الروح. ويقوم مقامه التحلية للحيوانات لفرعى وتروا اناء إن ألفت ذلك، فإن لم تألفه فعل بها ما تألفه، فقول الرسول ﷺ: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار» لا هي أطعمتها وسقيتها إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض. ^(٤)

فإن امتنع أجبر على بيعه أو علفه أو ذبح ما يذبح منه، فإن لم يفعل لبب احكامه عنه في ذلك على

وقد أجاز خفية تبدل انفية بالإطعام. ^(٥)

التوسعة في الإطعام

١٩ - يندب إطعام لأقارب الفقراء واليتامى والتوسعة عليهم، كما يندب بذل الطعام للمساكين والفقراء والمحتاجين وقت القحط والخروج والحاجة، إذ وله تعالى: (علا اقتحم العقبة، وما أدرك ما للعفة، فك رقة أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيها ذا مقربة أو مسكينا ذا مربة). ^(٦) وقوله ﷺ: «من موجبات الرحمة إطعام المسكين السقيان». ^(٧)

كما يندب إطعام الغريب إذا كان خفيفا أو محتاجا للإطعام، وقد اعتبر القرآن عدم إضماره لزوما في قوله تعالى: (حتى إذا أنشأ أهل قرية استطاعوا أهلها فأبوا أن يضيفوهما) ^(٨)

إطعام المسجون

٢٠ - لا يضيق على المحبوس بالخروج أو العطش، سواء أكان حبه لردة أم دين أم أسرا، لقول عمر في

(١) ابن عباسين ٦٩٨/٢، ٦٩٥، ٦٩٠، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، وحاشية الترمذي ٥٠٩/٢، ٥١٢، ٥١٣، والفتاوى ٥٠٤/٧، ٥٠٦، ٥٠٩، وميسرى ومصرية ٨١، ٧٠/١

(٢) سورة البلد: ١٠ - ١٦

(٣) شعري ٦٩/٦٠، والفتاوى الرازي ١٨٥/٢١، وحاشية: «من موجبات الرحمة إطعام المسكين السقيان»

المرحمة لحاكم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرصوحا لفظ: «من موجبات القفر» إطعام المسكين المسكين لأن الحاكم: «هو صحت صحيح الإسداء ولم يفرجاء وأترو لشهري قال الشاذلي في مشاهير طلبة وهو: «بالفرد ٥٢١/٦ نشر در الكفاية العربي» وفيه تعليق ١٧/٦ ط لكتبة المتأخرين»

(٤) سورة المائدة: ٦٧، وفي حاشيته ١١٢/٦، والحاشية ١٠٥/٢، وكتاب الفناج ٣٢٩/٢، والجموع ٣٨٢/٦

(٥) الأثر عن عمر رضي الله عنه، أخرجه مالك والبيهقي (الوطا ٦٧٢/٢ ط عيسى العربي، والسنن الكبرى لمجدي ٢٠٧/٢، ٢٠٩/٢ ط الخط)

(٦) سورة الإنسان: ٩/٢

(٧) روح المعاني ١٩/١٩٦، في المصرفة، والشمسوقي ٣٠١/١، والفتاوى ١٢٥/٨، والفرط ١١/١٢٧، وبفتح الصلح ١٢٧/٦

(٨) حديث: «عذبت امرأة في هرة...» أخرجه البخاري ومسلم، واللفظ له من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرصوحا (الفتح البيهقي ٣٥٩/٩ ط المطب، ومصرع منه ١٧٦/١ ط عيسى الحلبي)

جاء يعني جعفر قال رسول الله ﷺ : «صنعوا لأهل جعفر طعاما ، فإنه قد جاءهم ما يشغلهم» .^(٢٢)
واشترط المالكية فيمن يصنع لهم طعام ، ألا يكونوا قد اجتمعوا على نباحة أو غير هذا من الحشرات ، وإلا حرم إرسال طعامهم ، لأنهم عصاة ، وكره اتفقوا إطعام أهل أئمة الناس ، لأن ذلك يكون في الضرر لا في الشورى .^(٢٣)

الخاصيات التي يستحب الإطعام فيها :
٢٤ - أ - النكاح :

ويسمى الإطعام به وفي كل سرور ووليمة ، واستعمال هذه التسمية في العرس أكثر من الختان .

ويطلق على الإطعام فيه : إغذار أو عذيرة أو عذير .

ج - الولادة :

ويطلق على الإطعام فيه : الحرس أو الحرس .
د - البناء الدار :

ويطلق على الإطعام فيه ، وكبرة .

هـ - قدم الغائب :

قدم الغائب من الحج وغيره ويطلق على الإطعام فيه : نفقة .

و - لأجل الولد :

ويطلق على الإطعام له : عقيقة .

ويستحب في العرس أن يطعم ثلثة إن أمكن ،

(٢١) حديث «صنعوا لأهل جعفر» : أخرجه المزيدي ونقله عنه حديث حسن وصححه ابن السكن وخلفه الأحمدي ٧٨ ، ٧٧ / ١ نشر الطهطاوي

(٢٢) ابن عسكرو ٦٠٤ / ١ ، وقد سئل في ١١٩ / ١ ، والنسفي ٢٥٠ / ١ ، وتلخيص ٢٥٣ / ١

ما يراه . وهذا رأي الشافعية والحنابلة ، وهو الرأي الأرجح عند الحنفية والمالكية ، وهذه المسألة تجري فيها دعوى الحسبة .^(٢٤)

الإطعام من الأصحية :

٢٢ - ينبغي للمضحي أن يطعم الأغنياء الثلث ، والفقراء الثلث ، ويأكل الثلث من أصحيت ، هذا هو الأفضل عند الحنفية والمناطقة ، وهو رأي للمالكية والشافعية . وقيل : الأفضل أن يطعمها كلها الفقراء ، وهو رأي للمالكية والشافعية ، وينظر (أصحبة) .

وهدي التطوع والتمتع والقران في الحج كالأصحية ، لأن يأكل ويطعم ، غير أن المالكية اشترطوا لجواز أكله منه ألا يكون قد نواه للمساكين .

وأما هدي الفدية ، وجره الفدية فإنه يطعم الفقراء فقط ، ولا يأكل منه (ر : هدي) .

وأما في التصدق فإذا لم ينو للمساكين جاز له الأكل منه عند المالكية ، وعند بقية المذاهب لا يأكل منه .^(٢٥)

إطعام أهل الميت :

٢٣ - يستحب إعداد طعام لأهل الميت ، يبعث به إليهم إمانة لهم وجبر الكفولهم ، فإنهم شغلوا بحسبتهم ومن يأتيهم إليهم عن إصلاح ضمام لأنفسهم . وقد روي عن عبد الله بن جعفر أنه لما

(٢٤) ابن عسكرو ٦٨٨ / ٢ ، والمطهر ٢٠٦ / ٤ ، وتلخيص ٦٤١ / ٢ ، والنسفي ٦٤١ / ٢

(٢٥) الاختيار ١٧٣ / ١ ، والمجمل ٢٣٩ / ٢ ، ٥٤٠ ، النسفي ٨٩ / ٢ ، ٩٠ ، وفنن لأبي قدامة ٥٤١ / ٣ ، ٥٤٢

للأعرابي : دخله واستغفر الله وأطعمه أهله^(١)
فقد أمره النبي ﷺ بأن يطعمه أهله، ولم يأمره بكفارة
أخرى، ولا بين أنه يبقاها في ذمته. ولا دليل على
التخصيص، بخلاف الكفارات الأخرى، لعدم
أدلتها لتوجب حال الإعسار، ولأنه القياس، وقد
عولفت في رمضان للتقصير^(٢) (ر - كفارة).

٢٦ - ويشترط فيمن يجب عليه الإطعام ألا يكون
مقرباً، لأن السبب محجور عليه في ماله ولا يملك
التصرف فيه، ولو صدر منه ما يوجب الإطعام في
كفارة يمين أوظهار أو فدية في الحج. فعدت الخفظة
والشاعبة والخالبة يكفر بالصوم ولا يكفر
بالإطعام، لأنه ممنوع من ماله، ورأى الخفظة أن
محظورات الإحرام التي لا يجرى فيها الصوم يلزمه
فيها الدم، ولكن لا يمكن من التكفير في حال،
بل يؤخر إلى أن يصبر وشيئاً مصلحاً ماله، فهو
بمنزلة الفقير الذي لا يجد مالا. وعند المالكية يلزم
ما يجب عليه من إطعام في ماله. وينقوله فيه بوجه
الغفر^(٣). وينظر تفصيل ذلك في (سفه، وكفارة).

(١) حديث : دخله واستغفر الله وأطعم أهله لعرجه البخاري
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : أطعمه أهله
وأخرج مسلم بن الحجاج وأحمد وأبو داود
بلفظ : كنت أنت وأهنا منكم يوماً واستغفر الله.

(٢) فتح الباري ١/ ١٣٢ ط سلفية، وصحيح مسلم
٧٨١/١، ٧٨٢ ط جسي الحلبي، وسنن أبي داود ٧٨٦/٢ ط
سنن.

(٣) يعلق المصنف ١/ ١١٩، ونهاية المحتاج ٢/ ١٩٨، والمهمل
١١٦/١، وشرح منى الإبراهيم ١/ ٥٣ ط دار الفكر،
ومع الخليل ١/ ٦٩٨، ٦٩٩.

(٤) ابن علقم ١/ ٩٣، ٩٤، وفتاوى القسبة ١/ ٥٩، وفتح
القيس ١/ ١٩٩، ومنح أئمة ١/ ١٧٨، ونهاية المحتاج
١/ ٣٥٥، والفتاوى ١/ ٥٣٣، ٥٣٤، ومنح الإبراهيم

٢٢٨/٢

وكذا يستحب عند غير الخفظة أن يذبح عن انصبي
شاة إن أمكن، فإن أول بغير الشاة جاز. فقد أولم
النبي ﷺ بشاة^(١) وأولم على صفة
يجبر^(٢) وأولم على بعض نسائه بعدلين من
شعر^(٣) وإجابة طعام الوليمة واجب لمن رعي
إليه إذا لم يخالفها حرام، لقوله ﷺ : «إذا دعي
أحدكم إلى الوليمة فليأتها»^(٤)

القدرة على الإطعام :

٢٥ - من وجب عليه إطعام في كفارة يمين أوظهار
أو فطر في رمضان ففجز عن الإطعام، استقر ذلك
في ذمته، وتأخر وجوب الأداء إلى وقت القدرة
عليه، لأن إيجاب الفسخ على العاجز حال، وهذا
بالتفريق الغفهاء في غير كفارة الفطر في رمضان، إذ
عند الخنابة ومقابل الأظهر للشاعبة نسف كفاة
الفطر في رمضان ممن عجز عنها، لقول النبي ﷺ

(١) حديث : «وهد أول مني ﷺ بشاة بدل صبه ما أخرجه
البخاري من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ : «وهد أول مني
ﷺ على شيء من نسائه ما أول على زوج، أول بشاة»
(فتح الباري ١/ ٢٣٢ ط سلفية)

(٢) حديث : «وهد النبي ﷺ على صفة يجبر، أخرجه
البخاري من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ : «وهد أول مني
ﷺ على صفة وزوجها» وجعل عليها بدلها وأول عليها
يجبر : فتح الباري ١/ ٢٣٢ ط سلفية.

(٣) حديث : «أول النبي ﷺ على بعض نسائه بعدلين من شعر»
أخرجه البخاري من حديث صفة بنت شيبة بلفظ : «أول
منني ﷺ على بعض نسائه بعدلين من شعر» (فتح الباري
١/ ٢٣٨ ط سلفية)

(٤) ابن علقم ١/ ٢٢٦، والمهمل ١/ ٥٢٦، والخصوسي
٢/ ٢٩٦، مع لرفع الشاة وحديث : «إذا دعي أحدكم إلى
الوليمة فليأتها» أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر
رضي الله عنهما مرفوعاً (فتح الباري ١/ ٦١٠ ط سلفية،
وصحيح مسلم ١/ ٦٢، ٦٣ ط جسي الحلبي)

الإطعام عن الغير :

٢٧ - الإطعام الذي يجب على المكلف ففعل بوجوب عليه ذلك يعتبر من العبادات المالية ، والعبادات المالية تغلب النية من المكلف ، ولذلك من أمر غيره أن يطعم عن ظهره ففعل ذلك انغير صحيح .

وهذا يتفق الفقهاء مع اختلافهم فيما لو أطعم إنسان عن غيره بدون إذنه ، حيث صرح المالكية بأنه لو كفر عن الحائض وجعل يغير أمره أجزأ عنه ، لأنها من الأقوال التي يقصد منها مصلحة مع قطع النظر عن فاعلها فلم تستوف على النية ، قال ابن عبد البر : "عُبِيَ إِلَيَّ لَا يَكْفُرُ إِلَّا بِأَمْرِهِ" (١)

إطعام الزوجة من مال زوجها :

٢٨ - أجاز الفقهاء للزوج أن يتصدق بالنسيء البسر من بيت زوجها من غير إذنه ، لحديث السيدة عائشة رضي الله عنها أنها سألتها وإذا أغفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أغفقت ولزوجها أجره بما كسبه (٢) ولأن لعانة الصباح وطيب النفس به إلا أن يمنع رب البيت فليس ها ذلك (٣)

الحلف على الإطعام :

٢٩ - حلف على آخر أن يأكل معه فهو على أن يأكل معه ما يطعم على وجه الإطعام كجبن وفاكهة وخش ، وقيل : هو على الفطوخ (١)

ويثبت إبرار القسم ، لما ثبت أن النبي ﷺ أمر بإبرار القسم (٢) فإن أحسنه ولم يأكل معه فالكفارة على الحالف ، لأن الحلف هو الحاش ، فكفت الكفارة عليه ، كما لو كان هو الفاعل . وكذلك إن حلف أن يصنع غيره فهو على ما تقدم ، فإنه وإن لم يحث وإن لم يوف حث (٣)

الوصية بالإطعام :

٣٠ - الوصية بالإطعام إذا أعنت على عزم فهي باطلة في الأصح ، كالوصية بالإطعام بعد الموت ثلاثة أيام ، حيث تحصى الناحات ، لأنها من الإعانة على المحرم ، فإذا لم تكن على حرام جازت ووجب إخراجها من تركته في حدود الثلث ، كمن أوصى بالاضحية ، أو بإطعام الفقراء ، أو بقطرة رمضان أو بغيره عليه (١)

الوقف على الإطعام :

٣١ - في وقف الطعام على الإطعام إن قصد بوقته

(١) واللجنة ترى أن الحكم في هذا هو العرف لأن الأيمان حينة مبهمة .

(٢) حديث : وأمر النبي ﷺ أمر بإبرار القسم ، أمره هجراني من حديث الميرزا رضي الله عنه ملخصاً لقولنا رضي الله عنه ببيع وهدى عن جميع ، أمرنا بعبادة الميرزا ، وأنبأ الجائزة ، ونسجت تعلق ، وإحلية الداعي ، ورد السلام ، ونفس المظفر ، وقرئ القسم ، وفتح الباري ٩٠٣/١٠ ط السني

(٣) ابن عديم ٩١/٢ ، والمغني ٧٣١/٨

(٤) المحطاب ٤٠٨/١ ، وقليوبي ٣٥٥/١ ، ومغني ٥٩/٦ ، وابن

عديم ٤٢٦/٨

(١) ابن عديم ٣٣٧/٢ ، ٥٨٤ ، وشرح منتهى الإرادات ١٥٣/٢ ، ٣٠٣/٢ ، رانكافي لابن ميسلم ١٠١/١ ، ١٥١/١ ، واهب ١١١/١ ، والرواف ١٠٤/٢ ، ورواه الإقبال ١٦٣/١

(٢) حديث : وإذا أغفقت المرأة ... وأمره هجراني ومسلم واللفظ له من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً وضع هجراني ٣٠٣/٢ ، ٣٠٣/٢ ، ٣٠٣/٢ ، صحيح مسلم بفتح هجراني

(٣) البهجة ١١٧/٢ ، والقدانية ٩١/٢ ، ٩١/٢ ، ومنتهى الإرادات

٢٩٩/٦ ، وإعلام الوقوف ٣١١/١

الحقنة والخمير والشعر.

ويطلقه أهل الحجاز والعراق الأصمون على التمتع خاصة.

ويقال: طعم الشيء يضعه (بوزن: غنم بفتح) طعماً (يضم فكراً) إذا أكله أو ذاقه. وإذا استعمل هذا الفعل بمعنى التذوق جاز فيها يؤكل وفيها يشرب،^(١) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُتَّبِعُكُمْ بِهِمْ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾.^(٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى المعنوي الأول.

ويذكرونه أيضاً في الزنا يريدون به (يطعمون الأدميين) سواء أكل للتغذية، كالتمتع والذم، أم فلتأكل كالكرب، أم لتفكه كالتفاح، أم للتداوي والإصلاح كالحية السوداء والفلج.

وقد يطلق الفقهاء لفظ «الأطعمة» على (كل ما يؤكل وما يشرب، سوى الماء والمسكرات)، ومنصودهم: ما يمكن كك أو شربه، على سبيل التوسع، ولو كان مما لا يسباع ولا يتناول عادة، كالسك وفشر البيض^(٣)، وإثا امتشي الماء لأن له باباً خاصاً باسمه، واستثنت المسكرات أيضاً، لأنها بعبر اصطلاحاً عنها بلفظ (الأسرة).

ثم إن موضوع الأطعمة هو عنوان يدل به على ما يباح وما يكره وما يحرم منها.

وما أداب الأكل والشرب فإنها يترجمها بكنمة

(١) لسان العرب، وتاج العروس مادة: (طعم).

(٢) سورة البقرة / ٢١٩.

(٣) انظر كتب الطباعة وغيرها في حديث الربا والفقارة والغلبة والأطعمة. وحاشا لطلاب أدبي حسن في هذه المسألة.

بقائه حين لم يصح، لأنه يؤدي إلى فساد الطعام وذلك إضاعة للمال، وإن كان على معنى أنه وقف لتفرض من احتياج إليه محتاج ثم يؤذنه، فقد رأى جمهور الفقهاء: (التكليف والتشجيعية والحذابة) جوازها، وإن كان الموقوف أرضاً أو شجرة ذات ثمر لإطعام نسائها جاز، كما روي: أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضاً بخير فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال له رسول الله ﷺ: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يسباع ولا يوهب ولا يورث»، فعقدت بها عمر في الفقراء وفي القريب وفي المرقاب وفي جبل الله وبين السبل والضيقات^(١) فإن كان حيرتنا منك الموقوف عليه صوفه ولينه وسائر منافعه، وإن كان التوقف لمصلحة أو لأهل النسق فالأرجح بده، لأنه معصية.^(٢) وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (وقف).

أطعمة

التعريف:

١ - الأطعمة: جمع طعام، وهو في اللغة: كل ما يؤكل مطلقاً، وكذا كل ما يتخذ منه القوت من

(١) حديث: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها»، أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٢٥١، ٢٥٤) في سابقه، وصححه (١٢٥٥/٣) في حاشي الخلفي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الخلفي مع الشرح الكبير ١/ ١٦١، ومنتهى الإزادات ١/ ١٦٢، والمبسوط ١/ ١٦٧، ١٤٨، ٤٥٠، تيسير في

(الأدب)، ويرجع إليها في مصطلح (أكل، وشرب).
كما أن السولام لمشروعة يترجم لها معانين
أخرى تخصها، كالعقبة والوكرة. (ر: إطلعم)

تقسيم الأطعمة

٢- تنقسم الأطعمة إلى نوعين: حيوانية، وغير
حيوانية.

ثم إن الحيوان ينقسم إلى قسمين رئيسين:
مائي، وبري.

وفي كل من القسمين نوع فيها ما يؤكل وفيها
ما لا يؤكل.

وينقسم المأكول من الحيوان:

(أولاً) إلى: مباح، ومكروه.

(ثانياً) إلى: ما تشترط الذكاة في حله، وما لا
تشرط.

٣- والفصوص بالحيوان في هذا المقام نوع الحيوان
جميعاً مما يجوز للإنسان أكله شرعاً أو لا يجوز، ولا
يؤاد به ما يشمل الإنسان نفسه بالنسبة للإنسان،
بل الكلام محصور فيما يحل للإنسان أو لا يحل،
باعتبار أن ما سوى الإنسان قد خلقه الله سبحانه
لمنفعة الإنسان ومصلحته، فمنه ما ينتفع به
الإنسان بالأكل وغيره، ومنه ما ينتفع به لغير الأكل
من وجوه المنافع.

٤- أما الإنسان نفسه الذي هو أشرف الحيوان
جميعاً والذي سخر له كل ما عداه، فلا يدخل لحمه
في مفهوم الأطعمة وينقسم إلى حلال وحرام،
لكرامته في نظر الشريعة الإسلامية، أي كانت
سلاته ولونه ودينه وريته.

فحرمة لحمه عن بني جنسه معلومة من الدين
بالضرورة، ومصرح بها في مواضع مختلفة من كتب
الفقه. (١)

ولذلك لا يبحث الفقهاء عن حرمة لحمه في
باب الأطعمة، وإنما يذكر ذلك في حالات
الاضطرار الاستثنائية. وتفصيله في مصطلح:
(ضرورة).

٥- ويجب التنبيه إلى أن الحيوانات غير المأكولة بغير
الفقهاء حادة عن عدم جواز أكلها بإحدى العبارات
الثانية: «لا يحل أكلها»، «يحرم أكلها»، وغير
مأكول، «يكراه أكلها». وهذه العبارة الأخيرة تذكر
في كتب الحنفية في أغلب الأنوع، ويراد بها
الكراهة التحريمية عندما يكون دليل حرمتها في
نظرهم غير قطعي.

فالحيوانات غير المأكولة واحد منها حرمة أكله
قطعية إجماعية، وهو الخنزير. وفي بقية خلاف
توي أو ضعيف، فيصح وصفها بالحرمية أو
بالكراهة (التحريمية).

الحكم التكليفي.

٦- الحكم التكليفي ليس متصفاً على فوات
الأضمة، وإنما على أكلها أو استهلاكها، وليس هناك
حكم جامع للأطعمة كلها، لذلك سبذكر حكم
كل نوع عند الكلام عليه.

ونشير لمن تسع ما في كتب الفقه المختلفة في
أسباب الأطعمة وغيرها أن الأصل في الأطعمة

(١) الدر المختار مع شاه ابن عابد ١/١٣٦، والشرح الصغير
٣١٣/١، وهبة المتع ١٥٢/٨، ومطلب أولي الفهم
٢٢٣/١

إنها تحرم عن من تضره. ^(١) وهذا يظهر فإن كثيرا من الأئمة التي يصنفها الأطباء محنونة على السموم بالضرر الذي لا يضر الإنسان، بل يفيد ويقتل جرائم الأمراض، كما أن تآثر الأشخاص بالسموم أنواعا ومقادير يختلف.

وهذا لا تأبه قواعد المذاهب الأخرى، حيث المفهوم أن المحرم هو تعاطي: فقد الضرر من هذه السموم.

٩ - (ومنه) الأشياء المضارة وإن لم تكن صائفة، وقد ذكر منها في كتب الفقه: الطين، والثراب، والحجير، والضمع على سبيل التمثيل، وإنها تحرم على من تضره. ولا شك أن هذا النوع يشمل ما كان من الحيوان أو النبات أو المعدن. ويعرف الضرر من غير الضرر من أفعال الأطباء والمجربين.

ولا فرق في الضرر الحاصل بالسموم أو سواها بين أن يكون مرضا جسيما أو كان نوعه، أو آفة تصيب العقل كالجنون والخلل. وذكر المالكية في الطين قولين: أحرمه، والكراهة، وقاسوا: إن المعتد بالحرمه، وذكر الشافعية حرمه الطين والحجير على من يضرانه، وذكر الحنابلة كراهة الضم، والثراب، والطين الكثير الذي لا يندأوى به. وعمل صاحب «مطاب آوى النفس» الكراهة بالضرر، مع أنه قبل ذلك جعل الضرر مباحا للتحريم. ^(٢)

الخل، ولا يصار إلى التحريم إلا لدليل خاص، وأن لتحريم الأطعمة بوجه عام - ولو غير حيوانية - أسبابا عامة عديدة في الشريعة متصلة بمقاصدها العامة ومقاصدها في إقامة الحياة الإنسانية على الطريق الأفضل. وكذلك يرى المتبع أسبابا لكراهة الأطعمة بوجه عام غير الأسباب المتعلقة بأنواع الحيوان. ومنع من فيها بل بإيجاز أمثلة لذلك.

ما يحرم أكله لأسباب مختلفة:

٧ - يظهر من الاستقراء وتبع تعييلات فقهاء المذاهب فيها يحكمسون بحرمه أكله أنه يحرم أكل الشيء، مهما كان نوعه لأحد أسباب خمسة:

السبب الأول: الضرر اللاحق بالبدن أو العقل: ولهذا أمثلة كثيرة:

٨ - (منها) الأشياء السامة، سواء أكانت حيوانية كالسمك السام، وكالتورغ والمقارب والحيات السامة والزنبور والنحل، وما يستخرج منها من مواد سامة. أم كانت نباتية كجذع الأرز والثلج السامة. أم جمادية كالتريخ، فكل هذه تحرم، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(١) ويقول الرسول ﷺ: «من غمى مما يقتل نفسه فمته في يده يتحساه في نل جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا». ^(٢)

لكن صرح المالكية والحنابلة بأن هذه السموم

(١) سورة النساء / ٢٩.

(٢) حديث: «من غمى بها...» أخرجه البخاري (الفتح ٢١٧/٢١٠ - ٢١٧/٢١٠).

(٣) شرح الصغير ١٨٣/٢ طبعة دار المعارف، ومطاب آوى النفس ٣٠٩/٢.

(٤) المراجع السابقة، ويظهر أن هذا الخلاف ليس خلافا دليلا وبرهانا، وإن هو خلافا مبنى على التجربة.

ولا يحل حتى يفي بعد ذلك بما يفاهر بسنهلك عين

للتجاسة، ونقل في الإصناف عن ابن عثيمين قوله:

ليس بنجس ولا محرم، بل يظهر بالاحتحالة،

كأنهم يستحيل بناء وجوبه في الشبهة (١)

ومما يذكر هنا أن روث م يؤكل حكمه طاهر.

فتسعد به لا يحرم الرورع.

وهو صرح الحنفية والمالكية والشافعية في السفي

الذكور أنه لا ينجس ولا يحرم (٢)

ومن أمثلة التنجس - عل خلاف بين الفقهاء -

تبض الذي سلق به، نجس، (٣) وتصفيله في

(يبض).

السبب الرابع: الاستقذار عند ذوى الطباع

السليمة:

١٢ - ومثل له الشافعية بالاحتياط والنحاط والمروق

والحي، فكل هذه ظاهرة من الإنسان، ولكن محرم

لأنها للاستقذار. واستقذار ما كان الاستقذار به

لمعارض كعالة بدعلا محرم (٤) ومثل الاحتبلة

للمستفذات بالسرور والبول والفسق

والبرغوث. (٥)

السبب الثاني: الإسكار أو التخدير أو التزويد:

١٠ - فيحرم المسكر، وهو ما غيب العقل دون

الحواس مع نشوة وطرب، كالخمر المتخذ من عصير

العنب انتهى، وصائر المسكرات، سواء أكانت من

غير الحيوان كالنبيذ المتخذ من السكر، أم من الحيوان

كالتبن المخض الذي توك حتى تحمر وصائر

مسكرو.

ومحرم أكل كل شيء مخدر (ويقال له: المفسد).

وهو ما غيب العقل دون الحواس بلا نشوة وطرب،

كالخبيثة.

ومحرم أيضا المرقد وهو ما غيب العقل والحواس

معاً، كالأفيون والسبكون.

فإذا كان من المسكرات التي تشرب شراب فإنه ينبع

موضوع الأثرية، ويرى تعذيب أحكامه فيها، وقد

بشار إليه ما بمنسب الضرر. وما كان من

التخدرات أو المرفقات الجامدة التي تؤكل أكلًا فإنه

يتدخل في موضوع الأطعمةه، وقد يذكر في

موضوع الأثرية بالمعاملة.

السبب الثالث: التجاسة:

١١ - فيحرم التنجس والتنجس بما لا يعفى عنه.

- فالتنجس كالدم.

- والتنجس كالسمن الذي مات فيه المرأة وكان

ماتاً فإنه ينجس كله، فإن كان جامداً ينجس ما

حول الثمرة فقط، فإذا طرح م حولها حل أكل

بافيه.

ومن أمثلة التنجس عند الحنابلة: ما سقي أو

سجد سجن من زرع وشعر، فهو محرم لتنجسه،

(١) الإصناف ٣٩٨/١، والشرح الكبير ٨٠/١.

(٢) ابن عثيمين ١١٧/١، والفتاوى ٨٨/١، ومجلة المحتاج

١١٩/١.

(٣) الشرح الصغير ٤٧/١ ط، دار المعارف، ومجلة المحتاج

١١٩/١.

(٤) ملوكيف للاستقذار لب ما روى به أحمد، ولا

يحرم، ومجلة المحتاج ١١٨/١. ومضى ذلك فقلنا أنه لا محرم

استقذاراً، فلا يوافق له محرم طه. ونصير إذا كان نجس فإنه قد

وهو إلى درجة صرا، فإن شافعية كلفه في محرم تناول

ما بهير (النمعة)

(٥) مغلف أولي الشئ ٢٠٩/١.

وما ينبغي التنبيه له أن الحنابلة يقولون : إن روث ما يؤكل لحمه طاهر، وكذا بوله، ولكن يجرم تناولهما للاستنفار. فالغذارة لا تنافي الطهارة إذ ليس كل طاهر يجوز أكله. (١)

السبب الخامس : عدم الإذن شرعاً لحق الغير :

١٣ - من أمثلة هذا السبب أن يكون الطعام غير مملوك لمن يريد أكله ، ولم يأذن له فيه مالكه ولا الشارع ، وذلك كالمغصوب أو المسروق أو المتعزى بالقتل أو بالهباء . يختلف ما لو أذن فيه الشارع ، كأكل الولي من مال مولى بالمعروف ، وأكل ناظر الوقف من مال الوقف . وأكل المضطر من مال غيره ، فإنهم مأذونون من الشارع . كما سيأتي في الكلام عن حالة الاضطرار . وفي قضية عدم الإذن انشعري إذا تعلق بالحيوان الذي يحل أكله بقرق جهود الفقهاء بين صحة التذكية وحرمه الفعل غير المأذون بالنسبة للمفاهل .

فلذا غصب مسلم أو كتابي شاة مثلاً ، أو سرقها فذبحها بصورة مستوفية شرائطها ، فإن الذبيحة تكون لحيا طاهراً ما كسولاً ، ولكن الذابح يكون متعدياً بذبحها دون إذن من صاحبها ولا إذن الشرع ، وهو ضامن لها . وكذلك لا يحل له ولا لغيره أكل شيء من لحمها دون إذن أيضاً لاتباع حق الغير. (٢) وللتفصيل ينظر في : (غصب) و (ذبايح).

ما يكره أكله لأسباب مختلفة :
١٤ - ذكر الفقهاء (١) أمثلة للأطعمة المكرومة ، منها الأمثلة التالية :

أ - البصيل والثوم والكراث ونحوها من ذوات الرائحة الكريهة . فيكره أكل ذلك ، لحبث رائحته ما لم يطبخ ، فإن أكله كره دخوله المسجد حتى يذهب ريحه ، نفوك رسول الله ﷺ : «من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا» أو ليعتزل مسجداً . وليقعد في بيته». (٢)

وصرح أحمد بن حنبل أن الكراهة لأجل الصلاة في وقت الصلاة .

ب - الحب الذي داسته الحمر الأهلية أو البغال ، وينبغي أن يفصل .

ج - ماء البئر التي بين القبور وبقلها ، فقرة احتيل شرب انتلوث إليها .

د - اللحم النسيء - واللحم الميت ، قال صاحب الإقناع «من الحنابلة بكرهتهما ، لكن الراجح عند الحنابلة عدم الكراهة . (٣)

الحيوان المائى : حلاله وحرامه :

١٥ - المقصود بالحيوان المائى ما يعيش في الماء ،

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١٢٦/١ و ١٢٧ ر ٢١٢/٤ ، والشرح الصغير مع حاشية البصري ١٢٩/١ و ٣٢٢ - ٣٢٥ ، وشرح المحرر على حنبل ٨٨/١ ، ومجلة المحتاج ١٢٨/٥ - ١٢٩ ، ومطلب الولي ٣٠٨/١ - ٣٠٩ و ٣١٥ و ٣١٧ .

(٢) حديث : من أكل ثوماً أو بصلاً ، . لمعجم البخاري والمصنف ٤٧٥/٧ - ط السليمانية ومسلم ٣٩٤/١ - ط الحلبي والمفتي له .

(٣) الظاهر بالنسبة للميت بأن عليه بقاء يكون نسيراً طهيها . أما إذا طهقت نشف حتى خوف ضرر فإذ أكله عدنان يجب له بمسح القاعدة الطرية التي تغطي اللحم . (المجلة).

(١) المرجع السابق

(٢) بداية المجتهد ١٢٧/١ .

ومنى مات؟ فلما الذي قتل في الماء قتل بسبب حادث فلا فرق بينه وبين ما صيد بالشبكة وأخرج حتى مات في الهواء.

وإذا ابتلعت سمكة سمكة أخرى فإن السمكة الداخلة تؤكل، لأنها ماتت بسبب حادث هو ابتلاعها.

وإذا مات السمك من الحر أو البرد أو كثرة الماء ففيه روايتان عند الحنفية:

(أحدهما): أنه لا يؤكل، لأن هذه الأمور الثلاثة ليست من أسباب الموت غالباً، فالظاهر أن السمك فيها مات حتف أنفه فيعتبر طافياً.

(والثانية): أنه يؤكل، لأن هذه الأمور الثلاثة أسباب للموت في الجملة فيكون ميتاً بسبب حادث فلا يعتبر طافياً، وهذا هو الأصح، وبه يفتى.

وإذا أخذ السمك حياً لم يجر أكله حتى يموت أو يبت.

واستدل من حرم الطافي بالأدلة التالية:

أ - بحديث أبي حنيفة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه قطعا فلا تأكلوه» (١).

وروى نحوه سعيد بن منصور عن جابر مرفوعاً أيضاً.

ب - بأشار عن جابر بن عبد الله، وعليه من أبي طالب، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم: أنهم

(١) حديث ابن أبي عمير، أخرجه ابن أبي عمير (١/٢١٠)، ط الحنفية، وأبو داود (١/١٦٦)، ط عزت عبد الله (١/١٠٨)، ط موطأ أبو داود، وفي التعليق على سنن ابن ماجه نقل القاسمي هو حديث ضعيف باتفاق لطفاً لا يجوز الاحتجاج به.

ملحاً كان أو عذياً، من البحار أو الأنهار أو البحيرات أو العيون أو القسدران أو الأسرار أو المستنقعات أو سواها.

ولا يجل عند الحنفية من الحيوان المائي شيء سوى السمك فيحل أكله سواء أكان ذا قلوب (فقر) أم لا.

وهناك صفات من الحيوان المائي تختلف فيها الحنفية، للاختلاف في كونها من السمك أو من الحيوانات المائية. لأعري، وهما الجريت، والمزامي. (٢) فقال الإمام محمد بن الحسن بعدم حل أكلها، لكن الراجح عند الحنفية الحل فيها، لأنها من السمك.

ويستثنى من السمك ما كان طافياً، فإنه لا يؤكل عندهم. والطافي هو الذي مات في الماء حتف أنفه، بغير سبب حادث، سواء أعلا فوق وجه الماء أم لم يعل، وهو الصحيح.

(وأما يسمى طافياً إذا مات بلا سبب ولو لم يعل فوق سطح الماء نظرنا إلى الأغلب، لأن العادة إذا مات حتف أنفه أن يعل.) (٣)

وإن حكمة تحريم الطافي احتياطاً فسهة وحيثه حيثما يموت حتف أنفه ويرى طافياً لا بدري كيف

(١) الجريت - بكسر الجيم - سمك أسود، وقيل: نوع من السمك مدهون كالفريز. والمزامي - بكسر الميم - سمك في صورة الجهد، كذا في القاموس على تنوير الأضواء من كتب الحنفية، وحاشية «رد المحتار» ٦ من جابدين (١/١٦٥). والزماني - بكسر الهمزة - في اللغة العرب صلاة جريئة يسكن الزمان. وكذا أصله ليدل على أن الشيخ محمد بن تاجر في تعليقه على كتاب «المعرب» للفيثلي، و«معرفة إلى القاموس» وابن الأثير في تهذيبه.

(٢) المصنف ٢/٥٨ - ٢٦، وحاشية ابن عثيمين ١/١٦٥، والحاشية ٢/٥٨، ط موطأ أبي داود.

ولا يبعد الفقهاء طير الماء بحرياً، لأنه لا يسكن تحت سطح الماء، وإنما يكون فوقه وينعكس فيه عند الحاجة ثم يطير، ولهذا لا يحل عندهم إلا بالذكاة. وللملأكة في كلب البحر وخنزيره قول بالإباحة، وأخير بالكره، والراجع في كلب الماء بالإباحة، وفي خنزيره الكراهة، (أى الكراهة الشرعية عند الخنفية).

واختلفوا في إنسان الماء، (١) فمنهم من حرمه ومنهم من أباحه، وهو الراجح، وصرح الملكية بجواز قتل السمك وشبهه من غير شئ بطله ولو حيا. فائواز ولا يبعد هذا تعليلها، لأن حياته خارج الماء

نبوا عن أكل الطافي. ولفظ جنير في رواية: وما طافنا فلا نأكلوه. وما كان عن حافته أو حسر عنه مكروه. وفي رواية أخرى: وما حسر الماء عن ضفتي البحر نكل. وما مات فيه طافيا فلا نأكل. ولفظ علي: وما طاف من صيد البحر فلا نأكلوه. ولفظ ابن عباس: ولا نأكل منه - أى من سمك البحر - طافيا. (٢)

١٦ - وذهب من عدا الخنفية إلى إباحتها كل حيوانات البحر بلا تذكاة ولو طافية (٣) حتى ما نصول حياته في البر، كالسمك والسنحفة البحرية، والضفدع والسرطان البحرين.

(١) إن الراجح المصيبة. الخنفية التي بين أيدينا يستدل بها أن إنسان الماء (دوس) بالفرنسية: سيرن (Sierne) هو حيوان أسطوري يوصف في القصص الخرافية بأن نمطه لأعلى امرأة ونصفه الأسفل سمكة (د: معجم موسوعة لا روس الفرنسية في كلمة (Dor))

وقد نلتك كلام فقهاء الفاضل في حكم إنسان الماء كما ورد في مصادرهم. حرموا عن أكله نقل الفقه في حله الموسوعة. وربما أن ثبت عنه عند الملاحقة حوله.

هل أتناثر في جميع الفقهاء للنداء في ذكر هذه الأنواع وتفسير الحكم فلهي فيها لا حل لطلب بلهم المذكورين أحكام لقوم من الحيوان أسطورية، فلك لأن الفقهاء وقفا أنهم أعبر وولاج يربوا الصيادين ويترجم من البشر وزجائين لا يسكن تكديدها، لأنها هائلة، كما لا يمكن إخراجها من قرايبهم أن يقرروا لها أحكاما حل تقرر صحتها الاحتمال، ولا سيما أن الناس من القديم أن عجلب البحر وحيوان أكثر وأكبر من عجائب البر الهيبس، وأنه لا يوجد في البر نوع من الحيوان إلا وله نظير في البحر.

وهذا قد أثبت الاستيفاء الملاءمة لربد وجدى في دائرة معارفه نقلا عن المصادر العلمية الحديثة الأجنبية (د: فائواز معارف القرن العشرين فائولامة عهد لريد وجدى كلمة - بحر - بحر حيوان).

(١) الأثر عن حار وجي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم في نهي عن أكل الطافي أحرجه من حرم في المجلد ٣٩١/١٧٧، وأصلها بالصفحة والاختراع (٢) قد يبدو أن المذهب الذي غطر أهل الطافي من طمس نظرس إليها فطر من التهمة الطبية أكثر، لأن السمكة الطافية التي ماتت تحت أنفها، وطلت فوق الماء قد تكون قد قتلت وبصحت نهي زس على مرتبة كلف نفساها، ولا بد بدوى من كان مريضا، فطافي فطنة لفساد، فليبرز عنه أبق حواهد الشريعة التي حرمت الخبثات. وقد نص الفقهاء على عدم جواز أكل اللحم إذا غلب وقالوا: إن الخطر من مسبب طبي نظرا لفساده

وقد يقال: إنه عند تعرض الأكلة من تنصوص في حل الطافي وعنده بمكة الأصل، وهو الإباحة، من جهة العقل شرعي، وبجهد الطاهر لا يستلزم الفساد، ولعللة الفساد حكمها الطاهر وهو المنع للفساد لا لموتها وظنوها. وعندك يجب أن يلحق في موضوع الطافي حد من بولاء يحد فيه عام يفرض قواعد الشريعة ولا يهل للخلاف فيه. وهو ألا تكون السمكة الطافية قد بدت حينها آثار الفساد والفسخ. وهذا عندك متى ما روي عن ابن عباس (كما في أبي الأوطار ١١٧/٨) في بعض الروايات: طافيا - أى البحر - بطله إلا ما قلدت منها في أسطورتها، وإن الاختلاف لميوت محل في الأصل ميتة إنما يكون لفساده ونفسه بالمثل فكل.

كحياة المذبذب. (١)

١٧ - يستحب عند المشافعية ذئب ما تقول حياته كسمكة كبيرة. ويكون الذئب من جهة الذئب في السمك، ومن العنق فيها يشبه حيوان البر. فإذا لم يكن ما تقول حياته كره ذئبه وقضه سباً.

وهذا التعميم في الحبل هو أصح النوصة عندهم. وهناك سواء وجهان آخران:

(أ) أحدهما أنه لا يحل من حيوان البحر سوى السمك كمنهج الحنفية.

(والثاني) أن ما يؤكل مثله في البر كالذي على صورة الغنم يحل، وما لا يؤكل مثله في البر كالذي على صورة الكلب والحمل لا يحل.

ويحرم عند المشافعية الحيوان (البرماني) (٢) الذي يمكن عيشه دائماً في كل من البر والبحر إذا لم يكن له نظير في البر مأكولاً. وقد مثله له بالصفدع، والسرطان، وأخبة، والنساص، (٣) والتمساح، والسمكة. (٤) وتحريم هذا النوع

(١) الشرح الصغير ٣١٤/١ و ٣٢٦ - ٣٢٣. والرحمن مع كون ٢٢/٣، والحرش من مختصر خليل ٨٣/١.

(٢) التسمية بالبرماني من الموسوعة أعدا من لغة الصر.

(٣) النساص: يخرج التور ويجوز كسرها: حيوان يوجد بهرات المصين، يشبه حل وجعل واحداً. وله عين واحد، يظل الإنسان إذا نظره به، ونظر إلى شيء صعد، ويغتر كظفر الطير (أ): حنفية الجيوس من شرح الفتح ٣٠١/١. ومطبع المحط مائة: نساص.

(٤) السمكة: بضم السين وكسرها مع فتح غلام يسكون الحاء، وفيها ذئب كرمي: ذئب برية وبرية وبحرية، لا لرب لورث، يخص بين طيفين حنفيين صليبيين، والكثير من البحيرة تبلغ مقداره حنفيين، ويحل في السمكة أيضاً، والمذكر يقال له: نساص. وهي صريرة من لغة «ملاو» يلى بالقرابة (مطبع المحط).

البرماني هو ما جرى عليه الرافعي والنووي في «السروقة» وأصلها واعتمد الرافعي. لكن صرح النووي في «المجموع» أن جميع ما يكون ساكناً في البحر فعلاً محل ميتته، ولو كان مما يمكن عيشه في البر، إلا الصفدع، وهذا هو المعتمد عند الخطيب وابن حجر المحيتمى، وزاد عن الصفدع كل ما فيه سم.

وعلى هذا فالسرطان وأخبة والنساص والتمساح والسمكة إن كانت هذه الحيوانات ساكنة البحر بالفعل تحل، ولا عية بإمكان عيشها في البر، وإن كانت ساكنة البر بالفعل تحرم.

والخلفاء في الدنيلس: (١) فأفتى ابن عدلان بحله، ونقل عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام الإفتاء بتحريمه. (٢)

ولا يعتبر الإوز والبط مما يعيش في البر والبحر لأنها لا تستطيع العيش في البحر دائماً، فهي من طيور البر. فلا تحل إلا بالنذكية كما يأتي (ف/ ٤١).

ويكره عند المشافعية ابتلاع السمك حياً إذا لم يضر، وكذا أكل السمك الصغير بيا في جوفه، ويجوز قتله وشيه من غير شق بطنه، لكن يكره ذلك

(١) قال هلمبري: الدنيلس هو نوع من الصنف والحلزونة ويظهر من عمره ما يفوقه أنه الصدف الصغير الذي يسكن في صخر أم الحلال.

(٢) فعل الإفتاء بالتحريم ينشئ عن ما قبل من أن الدنيلس هو أصل السرطان، فإن كلا السرطان حرماً كان أملاً حرماً. والاتقاء بالحل من أن كلا من الدنيلس والسرطان أحسن برهما. أو على أن السرطان الحنفي يعيش في البحر سلال، وإن أمكن عيشه في البر، كما صرحه النووي في المجموع (أ): حياة الحيوانات للدميري ٣٣٩/١، ومجلة المحيتمى لابن حجر مع حالية نشره ١٧٥/١٥.

شريطة الذكاة، والذئب من سعد يقول كذلك أيضاً، غير أنه لا يحل عنده إنسان المله ولا خنزيره، وعن سفيان الثوري في هذا زويان: إحداهما: تحريم ما سوى السمك كدهب الحفية.

وثالثها: الحلل بالنزع كشول ابن أبي ليل (١) ٢٠ - ولعل الجمهور الذين أحضروا كل ما يسكن جوف الماء ولا يعيش إلا فيه قوله تعالى: ﴿وما يستوي البحران، هذا عذب قرأت فاتح شرابه وهذا يَلُحُّ أجحاج، ومن كل ثاكولون لحا طربا﴾. (٢) وقوله سبحانه: ﴿أجل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللعائلة﴾. (٣) فلم يفرق، فهو حل بين ما يسمى الناس سمكاً وما سمونه باسم آخر كخنزير الماء أو أسانه، فإن هذه التسمية لا تجعله حراماً أو إنساناً.

ومن أدلة ذلك أيضاً قوله ﷺ لما سئل عن الوضوء بماء البحر: وهو الطهور ماء، الحل ميتته. (٤)

وهذا دليل على حل جميع أحيوان الذي يمكن البحر سواء أخذ حياً أم ميتاً، وسواء أكان طافياً أم لا.

واستدلوا أيضاً حديث دابة العبر، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم عن أبي الزبير المكي، قال حدثني جابر، قال: «دعنا رسول الله ﷺ، وأمر

إن كان حياً، وأما ما كان فلا شئس به الدهن. (١)

١٨ - وذهب الحنابلة في الحيوان البرماني، ككلب الماء والسلحفاة والسرطان إلى أنه إنما يحل بالذكاة. وراحوا بالإضافة للضفدع استثناء الحية والنمسا، فقالوا بعمدة الثلاثة: فالضفدع لذني عن فتها، والحية لا مشخباتها، والنمسا لأن له ناباً يقرس به. لكنهم لم يستثنوا سمك القرش فهو حلال، وإن كان له ناب يقرس به. والمظاهر أن لفرقة بينهما منية عن أن القرش نوع من السمك لا يعيش إلا في البحر بخلاف النمساح.

وقد قالوا: إن كبدية ذكاة السرطان أن يعمل به ما يمشيه، بأن يقرس في أي موضع كان من بدنه. (٢)

وإذا أخذ السمك حياً لم يجوز أكله حتى يموت أو يهت، كما يقول الحنفية والحنابلة. ويكره شبه حياً، لأنه تعذيب بلا حاجة، فإنه يموت سريعاً فيمكن انتظار موته. (٣)

١٩ - وفي حيوانات البحر مذهب آخرى: منها أن أس أبي ليل يقول: إن ما عدا السمك ميتاً يركل

(١) بداية المحتاج ١٤٢/٨، وشرح المنهج مع حاشية البحريني ٣٠٤/١، ونقطة المحتاج مع حاشية الثرواني ١١٢/٨، ١١٤، ١٢٥، ولغتي الطائف ٤٥١/١.

(٢) الفتاوى لابن قدامة ٥٢٩/٣، ومطلب لؤلؤ البحر ٣٦٥/٦، ٣٦٩.

(٣) البدائع ٢٥٠/٥، وفتح العينين ١٩٥/٥، والصلوى عن شرح الصليبي ٣٢٣/١، والسنوني في شرح الحكم ١١٤/٢، والمصري عن مختصر خليل ٩٢/١، ومدينة المحتاج ١٤٩/٨، ونقطة المحتاج مع حاشية الثرواني ١٢٩/٨، ١٣٠، وحاشية البحريني عن المنهج ٣٠٣/٦، ٣٠٤، ومطلب لؤلؤ البحر ٣٢٨/٦.

(١) البدائع ٢٥٠/٥، وفتح العينين ١٩٥/٥، والصلوى عن شرح الصليبي ٣٢٣/١، والسنوني في شرح الحكم ١١٤/٢، والمصري عن مختصر خليل ٩٢/١، ومدينة المحتاج ١٤٩/٨، ونقطة المحتاج مع حاشية الثرواني ١٢٩/٨، ١٣٠، وحاشية البحريني عن المنهج ٣٠٣/٦، ٣٠٤، ومطلب لؤلؤ البحر ٣٢٨/٦.

عليها أبا عبيدة، تطلق عرا^(١) لحريمين، وزودنا
جرباً من تمر لم نجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا
غرة تمرة. قال أبو الزبير: فقلت خابر: كيف كنتم
تصنعون بها؟ قال: صنعها كما يصنع الحبس، ثم
نشرت عليها الماء، فنكفينا يومنا إلى الليل، وكنا
نضرب بعضها الحنط،^(٢) ثم نطه بآباء، ونأكله.
قال: والبطيخ على ساحل البحر فرمى لنا كهيفة
الكثيب^(٣) الضخم، فأنبتناه فإذا هو دابة تدعى
العنبر. قال أبو عبيدة: ميتة؟ ثم قال: لا، بل نحن
وصل رسول الله ﷺ، وفي سبل طه تعالى، وقد
اضطروتم، فكفروا. فأقمت عليه شهراً ونحن
ثلاثمائة حتى صمنا، وقد رأيتنا نغترف من ونب
عينه^(٤) بالقمائل^(٥) الدهن، ونقتطع منه
الغدير^(٦) كالثور أو كقندر الثور، فمقد نأخذ منا أبو
عبيدة ثلاثة عشر رجلاً، فأقدمه في ونب عينه،
وأخذ فلعنا من أضلاعه فأقدمها ثم رحل أعظم
بعمير ممسا فمسر نخعها.^(٧) وشردت من لحمه
وشائق^(٨) فلما قدمت المدينة شينا رسول الله ﷺ
فذكرنا به ذلك، فقال: وهو زنى فخرجه الله تعالى

لكم، فهل معكم من لحمه شيء، فتطعمونا؟
فأرسلت إلى رسول الله ﷺ عنه فأكله.^(٩)
فهذه الحديث يستدلون به: على أربعة أمور:
(أولاً) على أن حيوان البحر من غير انسك يحمل
أكله في حالتي الاعتيار والغيرورة.
(ثاني) على أنه لا يحتاج إلى ذكاة.
(ثالثاً) على حل الطافي، لأنه لا يرى هل مات
حتم أنه أو سب حادث.
(رابعاً) على أن حصيد النجوسي والنوشي للسلوك لا
تأثير له، لأنه إذ كانت ميتة حلالاً فصيد النجوسي
والنوشي وانسلم سواء.

هذه، ولعلح إذا كان صديراً كان طاهراً في
النداهب الأربعة، لأنه معفو عما في بطنه، لغير
تخية ما فيه، وإن كان كبيراً فهو طاهر عند الحقيقة
والخبايلة وابن العربي والمردير من المالكية، خلافاً
لشافعية والجمهور المالكية. وقد اعترض طاهراً فإن
كفنه مع نفسه والتغير في رائحته يمنع فيه شرعا
رأي الطب في ضرره أو عدمه: فإن قال بالأطه
الكفت: إنه ضار يكون كمنه محظور، شرعا بضرره
بالصحة، وإلا فلا.^(١٠)

الحيوان البري: حلاله وحرامه:

٢٩ - المقصود بالحيوان البري ما يعيش في البر من
الدواب أو الطيور. ويظم تحت أنواعه

- (١) العر هي الإبل بأحلام.
- (٢) الحنط: دود السمير يحيط بخص أو نوعاً يستر، يأخذ
أكل.
- (٣) كتيب (بأنه اللثام) مثل من حرمل.
- (٤) ونب العين: هو ثقبها أو التوريف الذي يقع به
- (٥) حنط نطه وضمن القف وتشدق السلام) وهي: المرأة الكبيرة.
- (٦) الغدير (بكره طاهراً وضع الدار) حنط لمرءة، وهي: القطعة
من كل شيء.
- (٧) أي: من تحت الطنخ، واضطج مؤنثة
- (٨) وشائق جمع وشبة، وهي: القطعة من اللحم الذي يؤخذ
فيصل قليلاً ولا ينضج، ويكسر في الأسر، وقيل: هي
اللحم.

- (٩) حدث حاصر: «بعثنا رسول الله ﷺ أمره
سلم (١٢٣/٢) ط الحلي»
- (١٠) أخبرني عن منع الطلاب ١٠٤/١، وبذلك في التجبري
على الإنتاج ١٢٩/١، ٩٢، والفرع الصغير جدينية
الصاوي ٢٢/١، والده المذبح مع حاشية ابن عابد
١٢٤/١، وهاه أول النص ١٢٤/١

قال: «صحت أرنبين فذبحتها بحرق،» (١) فالت
رسول الله ﷺ، فأمرني بأكلها» (٢).

ثم إنهما من الحيوان المستطاب، وليست ذات
ناب فخرس به، إذ يريد نص بنحريهما، فهذه
المدامات تسوج حلقها كما سيبري في الأنواع
المحرمة.

وقد أكلها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه
ورخص فيها أبو سعيد الخدري وعطاء بن السبيب
واليث وأبو ثور وابن المنذر (٣).

النوع الثالث: الحيوانات المفترسة.

٢٤ - المواد بالحيوانات المفترسة: كل دابة حاياب
يفترس به، سواء أكانت أليفة كالكلب والسنور
الأسير، (١) ثم وحشية كالأسد والثعلب والذئب
والسمر والفهد والثعلب والسنور الوحشي
والسنجاب والفيلك والسمور والدبلي (وهو أبو
مقرض) والذئب والمرد وابن آوى والفيل.

وحكمها: أب لا يحل شيء منها عند احتفائه.

(١) المروءة واحدة المرد، وهي: حجارة بعض رفاق ثلاثة تضع
منها النار، أو: أسهم الخوسط وقد يكون لها أسد صالغ
لخطف الكلابين.

(٢) حديث عبد بن عمرو: «صحت أرنبين فذبحتهم
بحرق» - أخرجه أبو داود (٢٤٩٢) - طه حوت عبد
دعبل - ابن ماجة (١٩٠-١٠٨) - طه الحلي، وصححه
المعاري كما في نصف الرواية (٢٠٠) - طه المعز
القمي.

(٣) الجذع ٤٩١/٥، والشرح الصغير للمبرور (٢٢٢/١)، وبهذه
الفتح ١٤٣/٥، والشرح الكبير بأشهر الفقهين لأبي داود
٨١/١١، ٨١/١٢، والفتح لأبي حزم (١٣٢/٧)، والشرح
الرجل ٣٢٤/٦.

(٤) السنور، هو امرء، أي الملقب.

وخصائصه وما يتصل به من أحكام إلى ثلاثة عشر
نوعاً:

النوع الأول: الأنعام.

٢٢ - الأنعام (يشيع للمزج) جمع نعم (ومنحبرين)
وهو اسم يتناول ثلاثة أنواع هي: الإبل، والبقر،
والغنم، سواء أكانت البقر عواث أم جواميس،
وسواء أكانت الغنم ضيافاً أم معزاً، فكلها خلال
«جمع» المسلمين المستد إلى نفوس كثيرة. وما
قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَ لَكُمْ مِنْهَا دِفْءًا
وَمِنْهَا نَافِلَةٌ﴾، (١) ومنها قوله جل شأنه
﴿وَاللَّهُ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا، وَمِنْهَا
تَأْكُمُونَ﴾. (٢) واسم الأنعام يقع على هذه
الحيوانات بلا خلاف بين أهل اللغة. (٣)

النوع الثاني: الأرباب.

٢٣ - الأرباب خلال «كله» عبد الجمهور. وقد صح
عن ثعلب أنه قال: «أنفجا» (١) أرب فسمى الغنم
فلفجوا، فأخذتها وحشت بها أما لفجها، فذبحتها
وبعث بوزكها - أو قال: بذبحها إلى النبي ﷺ
فقبله. (٢)

وعن محمد بن حنفية (أو صفوان بن محمد) أنه

(١) سورة البقر ١٠١.

(٢) سورة البقر ٢٩١.

(٣) السامع ٣٥٨/٥، وسدسوف على شرح الكبير
١١٥/٧، وجماعة للمصنف ١٤٢/٥، وخطاب لوفى بن
٣٢٨/٦.

(٤) نوجب الأرباب: تربت، كما في الفقهين، وأسمها: أرباباً.

(٥) صحت ثعلبي الفجاءة أرباباً - أخرجه المعاري والفتح

١٦١/٦، طه السبعة (١٥٣/٣) - طه الحلي.

٢٧ - لكن لشافعية أباحوا بعض الأطعمة السابق ذكرها: بالإضافة إلى الضبع والثعلب كالسجاب والفك والسور محضين بأن أنباها ضعيفة.

وقالوا في السور الوحشي، والأهلي، وابن أوى، والنمس، والدلق: إنها محرمة في الأصح، وقيل في هذه الخمسة الأخيرة كلها بالحل عندهم. (١)

٢٨ - أما الحنابلة فقد أباحوا من الأطعمة السابقة الضبع فقط، وقالوا: إن في الثعلب والسور الوحشي رواية بالإباحة. (٢)

٢٩ - وأما المالكية فقد استدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ فِيهَا وَلُوحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ...﴾ الخ الآية (٣) فإن لحوم السباع ليست مما نقصته الآية، فتكون مباحة، وأما ما ورد من أنهي عن أكل كل ذي ناب فهو معمول على الكراهة. (٤)

النوع الرابع: كل وحش ليس له ناب يفترس به وليس من الحشرات: (٥)

٣٠ - ودلست كالظباء، وبشر الوحش، وحر الوحش، وإبل الوحش، وهذا النوع حلال بإجماع المسلمين، لأنه من الطيافت.

لكن قال المالكية: إذا نأس حمار الوحش صار حكمه حكم الخمار الأهلي، وحكم الأهلي ميتي

والشافعية والحنابلة وهو قول للمالكية، غير أن الضبع والثعلب قال بحلها أبو يوسف ومحمد. (٦)
٢٥ - واستدل الجمهور على تحريم هذا النوع كله أو كراهته كراهة تحريمية - بقطع النظر عن الأمثلة - بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أَكَلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ». (٧)

ومن استثنى الضبع منهم استدلالاً بأخبار كثيرة عن بعض الصحابة، منها ما ورد من حديث ابن أبي عمار قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضبع: «أَكَلُهَا؟» قال: «نعم، قلت: أصيب هي؟» قال: نعم، قلت: أَسَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ؟ قال: نسب. (٨) وروي أيضاً من حديث تافع مولى ابن عمر، قال: أخبر رجل ابن عمر أن سعد بن أبي وقاص يأكل الضباع، قال تافع: فلم ينكر ابن عمر ذلك.

٢٦ - والقول المشهور للمالكية أنه: بكره تنزيهاً أكل الحيوانات المفترسة سواء أكانت أهلية كالسور والكلب، أم متوحشة كالذئب والأسد.

وللمالكية في الفرد والنسائس قول بالإباحة، وهو خلاف المشهور عندهم لكن صححه صاحب التوضيح. (٩)

(١) البدائع ٣٩/٥، وحاشية ابن عابدين ١٩٩/٥.

(٢) حديث: يأكل كل ذي ناب من السباع حراماً أخرجه مالك (١٩١/٢٦ - ط المطبعي). وأخرجه مسلم (١٥٣١/٣) - ط المطبعي. فلفظ مقارب.

(٣) حديث جابر بن الضبع المرفوعة حرمه في ٢٥٢/٤ - ط المطبعي. وابن حبان (٦٠٧٨/٢) - ط المطبعي. وصححه البخاري كذا في التلخيص (١٥٩/٤) - ط دار الحديث.

(٤) المرفوع الكبير مع حاشية الداموني ١٠٤/٢ طبع المكتبة التجارية الكبرى.

(٥) حاشية المحتاج ١٥٣/٨ - ١٥٤.

(٦) القلع ٥٢٥/٢ - ٥٢٨.

(٧) صورة الأنعام / ١١٥.

(٨) المتقى ١٣١/٣.

(٩) إلا أنه له نواب يفترس به فهو من شيوخ الثلاث المتضمن المحذور عند الجمهور (ز: ٤٤) وإذا كان معدوداً من الحشرات فهو من النوع المقتضى عشر الفتي سكتي حكمه (ز: ٥٦).

(ر: ف ٢٦). فإن عاد إلى التوحش رجع مباحا كما كان. ^(١)

النوع الخامس: كل طائر له غلب صائد:

٣١ - وذلك كالبازي والياشقي والصقر والشاهين والحدأة والعقاب، وهذا النوع - بقطع النظر عن الأمثلة - مكروه تحريما عند الحنفية، وحرام في باقي المذاهب، ^(٢) إلا عند المالكية فقد قالوا في المشهور عنهم: إنه جميع هذه الطيور مباحة ولو كانت جلالة، ^(٣) وروي عن جماعة منهم عدم جواز أكلها، ومال المازري لحمل النهي على التنزيه. ^(٤)

٣٢ - ومن أدلة تحريم هذا النوع أو كراهته كراهة تحريمية حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ دعى عن أكل كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي غلب من الطيرة. ^(٥) والمراد غلب بصيد به، إذ من المعلوم أنه لا يسمى ذا غلب عند العرب إلا الصائد بمخلبه وحده.

وأما الديك والمصافير والحمام وسائر ما لا يصيد بمخلبه فلا تسمى ذوات غالب في اللغة، ^(٦) لأن

(١) انظر المصنف الألباني في النوع الخامس: الجبل (ج ٢) ٢١٢ حاشية.

(٢) البداية ٣٩/٥، وبداية المحتاج ١٤٤/٨، والفتح ٣٠٧/٣، والمحل ١٠٣/٧، والشرح الزعتر ٣٢٩/٥.

(٣) الخلاف ما عرفت من الجلبة وشملت اللحم وتشديد اللام، ومن الجرم وشعره من روث الخيول، فسيت الدابة جلالة إذا كانت تفتدي بالجلبة ونحوها من التبعات كما في المصنف.

(٤) الزعتر ٣٩/٣.

(٥) حديث ابن عباس: «دعى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع»، أخرجه مسلم ١٥٣٩/٣، ط الحاشية.

(٦) المحل ١٠٣/٤.

مخالفتها للائتمالك والحفر بها، وليست للصيد والأفراس.

واستدل المالكية بالحصر الذي في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوصِيَ إِلَيَّ تَحْرِيماً عَلَى طَائِعٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خْتَوِيرٍ فَإِنَّهُ رَيْحٌ أَوْ نَفْسٌ أَيْلٌ لغير الله به. ^(١)

النوع السادس: الطائر الذي لا يأكل إلا الجيف فلهذا:

٣٣ - اتفق الحنفية والشافعية والمناطقة على تحريم الغرباب الأسود الكثير والغراب الأبيض، إلا أن الحنفية عبروا بالكراهة التحريمية. والمقصود واحد، وهو منع الشرع الأكل، ومعلوم أن دليل المنع ليس قطعيا، وما كان كذلك يصح أن يعبر عنه بالتحريم وبالكراهة التحريمية. وكلا النوعين لا يأكل غالبا إلا الجيف، فهما مستثنيان عند ذوي الطبائع السليمة، ويدخل في هذا النوع النس، لأنه لا يأكل سوى اللحم من جيف وسواها، وإن لم يكن ذا غلب صائد. ^(٢)

٣٤ - ويحل غراب الزرع، وهو نوعان:

أحدهما: الزاغ وهو غراب أسود صغير، وقد يكون بحمر الشفار والرجلين.

وثانيهما: الغداف الصغير، وهو غراب صغير لونه كلون الرماد، وكلاهما يأكل الزرع والحب ولا يأكل الجيف. وسجلهما أيضا قال الشافعية

(١) سورة الأنعام ١٤٥/١

(٢) أي: بل لا نس، وهو من الطائر الخارج شبه الطائر لغير الخرج، أما المخلط فهو شبه الطائر للإنسان. (المصباح: حله ونس، وبداية الخيرات للدميري ٢١١/٢ ط بولاق).

والخنازير. (١)

٣٥ - وما المفقن، وهو غراب نحو الحمامة حجبا، طوبى الذئب فيه بياض وسواد، فهو حرام عند الجمهور، حلال عند أبي حنيفة، مكروه تحريما عند أبي يوسف. والأصح عند الحنفية حمله، لأنه يخلط فيأكل الجيف وأجيب، فلا يكون مستحيشا.

٣٦ - وليست العبرة عند الحنفية بالأسماء، ولا بالكبر والصغر، ولا بالبراءة، وإنما العبرة بنوع غذائه: فالشي لا يأكل إلا الجيف فحاشا مكروه تحريما، والذي يخلط حلال عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف، والذي لا يأكل الجيف حلال اتفاقا، هذا مذهب الحنفية. (٢)

٣٧ - ولأنكبة أباحوا الغريان كلها من غير كراهة عن الجمهور. وروي عن جماعة منهم عدم جواز أكله الجيف. (٣)

٣٨ - وحجة القائلين بتحريم الغريان أو كراهتها التحريمية (لأنها مستحي) حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «خس فواسق تقتل في الحل والحرم: الحية، والغراب الأبقع، والغارة، والكلب العضور، والحدهاء». (٤) وحديث عائشة رضي الله عنها أيضا أن رسول الله ﷺ قال: «خس

من الدواب كئيس فاسق، يقتل في الحرم: الغراب، والحدهاء، والعقرب، والغارة، والكلب العقور» (١) وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «خس من الدواب ليس على الحرم في قتلها جناح: الغراب، والحدهاء، والغارة، والعقرب، والكلب العقور». (٢)

فالغراب الأبقع الذي ذكر في الحديث أبيح قتله، وكذا سائر الغريان التي يدل عليها عموم لفظ «الغراب» في الأحاديث الأخرى.

وما أبيح قتله فلا ذكاة له، لأن ذكاة تقتل من أكلت تنصرف إلى إزهاق الروح ذكاة وسيلة استطاعها الإنسان، فلو حل بالذكاة لكان إزهاق روحه بغيرها إصعقة للهلك، وقد نهي عليه الصلاة والسلام عن إضاعة المال.

وفد روى من أبي شبة عن عمروة رضي الله عنه أنه قال: من يأكل الغراب وقد سب رسول الله ﷺ فاسقا؟ وروى عبد الرزاق عن أنس بن مالك أنه قال: كره رجال من أهل العلم أكل الحدهاء والغراب حيث سبها رسول الله ﷺ من فواسق الدواب التي تقتل في الحرم.

٣٩ - وحجة المالكية أن يباحه القتل لا دلالة فيها على تحريم الأكل لقوله تعالى: «قل لا أجد فيما أوصي إلى محرما على طاعم...» الآية. ومعلوم أن الغراب ينسب في الآية، فيكون مباح الأكل.

(١) حديث عائشة: «خس من الدواب كئيس فاسق، وأجبره البخاري (الفتح ٣٨/١)، مسلم (٥٧/٢) ط. خليفي

(٢) حديث ابن عمر: «خس من الدواب ليس على الحرم في قتلها جناح: الغراب، والحدهاء، والغارة، والعقرب، والكلب العقور». (٣) حديث أبي شبة: «خس من الدواب كئيس فاسق، وأجبره البخاري (الفتح ٣٨/١)، مسلم (٥٧/٢) ط. خليفي.

(١) نهاية النجاة ١٢٢/٥، وفتح ٤٧٧/٢

(٢) البدائع ١٠٠/٥، وحاشية ابن عابد عن تلويح لسان ١٩٤/٥

(٣) الشرح الكبير مع حاشية الدموي ١١٩/٥، وبهاية المعجم ١١٣/٥، والفتح ٤٧٧/٢

(٤) الحدهاء: (بضم الحاء وتشديد هاء) خصير: المدلا، وزاد (عنة) وهي طائر من المواج (وتسميها العامة حدة) وجعلها حدها كعنه، وعدها ككبد، والرد بالفواسق هنا المؤذيات

والفلفل، ^(١١) واللحم، ^(١٢) والحشيش، والبصرة،
والخفاش، والبولوط.

ككل هذا أكبر عند الخفية. ^(١٣)

٤٢ - وقال مالك بن أنس: إن هذا النوع كراه ولا حلاله
في شهر ربيع، إلا الخفاش فالشهور عندهم فيه
الكراهة، وقيل كراهه أهل هذه البصرة. لما رواه
سواد بن عبد صالح عن ابن عباس رضي الله
عنهما أنه رأى عجة وهي عن قتل أربع من اللواتي
شمت، والحجلة، والمزهد، والبصرة. ^(١٤) وقيل
بالكراهة في عظام أصدا، وخص بهذه
الكراهة به بما يشتر في الميتة المحرمة، لم يشر
عنده. ^(١٥)

٤٣ - ونقل الشافعي والحابلة عن التفصيل أن كل
في هذا النوع، فذكروا أنه يحرم ما أمر الشارع
بقتله، وما سمي عن قتله، وما استحدث، ويحرم ما
لم يكن كذلك. فلهذا تخللوا في التطبيق.

(١١) الفلفل (سج اللوز) وبذلك الفلفل بربانة أو فلفل
أعرج قطر أصح نحو الأبر، طوبى الفلفل، وكتب عند
أهل البصرة أبو حنيفة وهو بكل صياتة ويصعد
بالعفة ونكاه.

(١٢) اللحم (ولاه) هكذا في نسخة حاشية ابن خزيمة، ويؤتى
بذلك في الحديث ولا يحرره، وشبه لحرمة من اللحم، غير
بضميمة، وتقليد العامة، ومن طائفة أخرى حلفه الأبر،
وعنه له ما يثبت. يروح أوى، يكون أهدأ وأرواح في
طرا، والوهدة حادة.

(١٣) ما في نسخة في بيت الأبر (٢٠ - ٢٢)، وحاشية ابن
خزيمة ١٩٩/٥.

(١٤) ما في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
الدواب، وأخرج أبو داود ١٦٨٥٥، ١٦٩، وأخرج
عبد صالح بن وهب عن ابن خزيمة، وأخرج ابن
الصحيح، (الأنفاس) غير ١٧٠، ما دار المحسن.

(١٥) حاشية ابن خزيمة ٢٨٠/٢.

٤٠ - وحجة من استثنى إباحة بعض الأنواع من
الغرائب أن الأحاديث التي ورد فيها وصف الغرائب
بالأضغ شعرت أن الغرائب المذكورة هو الضغ.
عصفه توب حنة، وقد لحظ أن هذه الصفة هي
كونه لا يأكل إلا الأضغ غدا، فحدثت الأحاديث
الطائفة عليه، ثم أخذ بالأضغ ما مائه وهو
أشد من الكبر، واحتسبوا في العصف تبا لاختلاف
أظفرهم في كونه يكثر من أكل الخبث أو لا يكثر.

النوع السابع: كل طائر ذي دم سائل. وليس له
غالب صائد، وليس أعجب كله الجيف.

٤١ - وثلاث: كالأعرج، والسطر، والأبر، وأحيم
مستأنسا ومتوحشا، والفواجد، ^(١) والاصباح،
والضغ، ^(٢) والكركي، ^(٣) والحطوف، ^(٤)
والسوم، ^(٥) والسدي، ^(٦) والحلص، ^(٧)

(١) نمرات: جمع نمره وهي من أعصاب الدي، م حوت،
وماء بدست، لأن توب شبه العصف، جمع فسكون،
وهو صوة الفم أول ما يند.

(٢) الضغ: جمع الضغ والذغ، الضغ، والفرد، وحدث
معه: الضغ، ويعلق على الذكر والأنثى (الضموس)
وحيا: الضغ، وجمع الضغوس، والضغوس.

(٣) الكركي: صوز كركي، طائر يطير من الزرق، أبيض
الذنب، رمادي اللون في بطنه عظامه سود، وهو قليل
الصيد، صيد الضغ، يلقى في الماء أحياء، وجمع كركي
(ضغ قوله وشبهه غيره).

(٤) الضغ: جمع الضغ، حاشية ابن خزيمة ٢٨٠/٢، وروى
ابن خزيمة والبيهقي، وغيرهما، حاشية لا يجوز في الماء الضغ.
لحمه، جمع نمره أو كركي الغراب، ولذلك تسميه.

(٥) السوم: صوز كركي، طائر يطير من الزرق، أبيض
الذنب، رمادي اللون في بطنه عظامه سود، وهو قليل
الصيد، صيد الضغ، يلقى في الماء أحياء، وجمع كركي
(ضغ قوله وشبهه غيره).

(٦) السدي: جمع السدي، طائر صغير يسمى السدي
الصيد.

والنعام، والكركي، والحباري، والدجاج،
وابن، والإوز، والغريق، وسائر طيور الماء - سوى
المغلق - كلها مما يؤكل عن المذاهب الثلاثة، وكذا
الحمام، وهو اسم لكل ما عب وهدر كالثعري،
والديسي، واليهام، والقواض، والقطا، واحجل.
يكذلك المصعور وكل ما على شكله، فالمصليب
السمي بالهزار، والمصعوق، والزرزور - حلال في
المذاهب الثلاثة، لأنها معدودة من الطييات. (١)
يقول الحنفية، وإن كان هؤلاء يقيمون بالكراهة
التزجية في بعض مما على ما سبق بيانه).

التزج لثامن، الحيل:

٤٤ - ذهب الشافعية والحنابلة، وهو قول للمالك إلى
إباحة الحيل، سواء أكانت عربا أم براديس. (١)
وحجتهم حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما،
قال: «سئل رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الخمر
الأهلية، وأذن في لحوم الحيل». (٢) وحديث أسماء
بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «نحرنا على
عهد رسول الله ﷺ فرسا فأكلناه ونحن
بالحذنة». (٣)

وذهب الحنفية في الرجوع عندهم، وهو قول مالك
للمالكية، بل حل أكلها مع الكراهة التزجية.
وحجتهم هي اختلاف الأحاديث المروية في

أكلها وحلفاش والمغلق والخفاف والسنونو تحرم
عند الشافعية والحنابلة.

والبخانة (١) تحرم عند الشافعية.

والبيضاء والطاروس بحرمان عند الشافعية لحب
غذائها، ويحلال عند الحنابلة.

والأخيل، ويسمى: الشُغراق (٢) يحرم عند الحنابلة
لحبه، ويحل عند الشافعية.

وأبوورق، ويسمى: اندرياس (٣) أو النقيز، مصر
الحنابلة على تحريمه لحبه، ومقتضى كلام الشافعية
أنه يخل.

والهدنة والصرد بحرمان في المذهب الثلاثة للنهي
عن قتلها.

ويحرم العمق عند الثلاثة أيضا، لأنه يأكل الجيف
كأنفرايب الأبيض، وقد سبق ذكره (ر ف ٣٣).

(١) البغلة - بثيت جاد، وقسم شعر - طائر نبت رأي أعر،
مطلق، وما في الورد - أسير من الرحمة يطير المغيران در.
الصبيح (مفهوم) وقيل هو كل مالا حسد من صعد
الطير كالمصغير، فهو اسم نوع، وهذا ليس حله محل
حلال. فالقصور هو المعنى الأول الذي طبع على طائر صبيح
دون خرقة حبي.

(٢) الشُغراق - ربما فيه أيضا شغراق (كقراطس) وشغراق
(كسفرجل)، ويصنع ثعري. وهو طائر مرط محشرة وهرة
وجاهش. ويكون بأرض الحرم مكة في عذاموس.

(٣) اندرياس: حكمة حذ في مقابل قول النبي من كتب أخيلة
(١) (٢) (٣) وفي حجة الحيوان لمصيري - عرف (بالأدال
المهلفة وماليه الموحدة بعد الزمان) وصفوه بأنه مرط من
الغراب والشقراوشة، ولزمه كذلك في شيء من معجمات
النساء، بل ذكر في ملأه وقيل من معجم متن ملأه مطبخ
أحد رضاء ما يبعد أن أيا زريق والميق وهو رضاء زراي في
أوله، وماليه المنة بعد الزمان هي أسماء لشيء واحد هو
هذا الطائر، كما أنه المسمى في حجة الحيوان أن القرباب
(بالأدال - المهلفة) هو أبو روين والعقن ليف في تسمية
الحسن.

(١) العرفين، الخن غير العربية - والبراد: الحيل للعربية

(٢) حديث جابر: «سئل رسول الله ﷺ يوم خيبر...» أخرجه

البخاري وضعه الساري ٦٤٨، ٦٤ - ط السلفي، وسلم
١٥٤٦، ١٥٤٦ - ط الحلبي.

(٣) حديث أسماء: «نحرنا حل عهد رسول الله ﷺ

فرسا...» أخرجه البخاري وضعه ٦٤٨، ٦٤ ط السلفي

وسلم ٦٤٩١، ٦٤٩١ - ط الحلبي.

الباب واختلاف السنف، فذهبوا إلى كراهة الحيوان احتياطاً، ولأن في أكلها تقليل إثم الجهاد. (١)

٤٥ - وبناء على الكراهة التزجية يقرر الحنفية: أن سائر الفرس وبنيها ضاهران، لأن كراهة أكل الخيل ليست لتجاستها، بل لاحترامها، لأنها آفة الجهاد، وفي توجيها يذهب العدو. (٢) كما يقول الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ خَيْلٍ تَرْتَهُنَ بِهِ عَنْدَكُمْ وَعَلْدُكُمْ﴾. (٣)

وذهب أبو حنيفة في رواية الحسن بن زياد عنه إلى الكراهة التحريمية، ونحوه قول ليل الكعبة بالتحريم، وبه جزم حنبل في مختصره. (٤)

وحجتهم قول الله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِصْطَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (٥) فلا تنصير على التركيب والزينة يدل على أنها ليست مأكولة، إذ لو كانت مأكولة لقل رتبها كأكلون، كما قل قس ذلك: ﴿وَالْأَنْعَامَ حَتْفَهَا، لَكُمْ فِيهَا دَهَبٌ وَنِصَافٌ، وَمِنْهَا نَأْكُلُونَ﴾. وكذا الحديث المروي عن عائشة بن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئله عن أكل لحوم الخيل والإصطال والحمير، وكل ذى ناب من

(١) تبيين مع ٣٨/٥ - ٢٩، وحاشية ابن عثيمين ١١٨/١ و ١٩٣/٥، وبيان الشرح ١٩٣/٨، ونقص مع ١٩٨/٥، والفتن مع الشرح الكبير ١٩٨/١١، والشرح الكبير وحاشية المنصور ١١٢/١٩، وحاشية الزمخشري وكون ٢٠/٥.

(٢) الدر المختار حاشية رد المحتار ١٢٣/٦ - ١٢٤، ونقل هذا إلى رد المحتار عن الصغرى أو اختلاف في خيل البر، كما قيل الجور لا تأكل عند الجبهة لعلها.

(٣) سورة الأنعام ٦١.

(٤) أبو عبيد بن ١٩٣/٥، والشرح الكبير مع حاشية الدر المنصور ١١٢/١٩.

(٥) سورة النحل ٨١.

النساج، وكل ذى غلب من الطير. (١) وما كانت دلالة الآية والحديث على التحريم غير لطيفة كان حكمهم هو الكراهة التحريمية عند الحنفية.

ولا مانع من منعها (تحريمياً) بناء على أن التحريم هو مانع بالفعل الشامل لما كان دليلاً فطرياً أو ظاهراً.

النوع التاسع: الحمار الأهلي:

٤٦ - ذهب المشافعية والحنابلة - وهو القول الرابع - للحنفية - إلى حرمة أكله. ومحوه مذهب الحنفية حيث ذهبوا بالكراهة التحريمية التي تقتضي المنع، ومواءم أبي على إعلانيته أم توحش.

ومن أدلة التحريم أو الكراهة التحريمية: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ أمر سادياً فنادى: إن الله ورسوله ينهيككم عن خوم الحمر الأهلية وإلها وجس». فأكثرت القعود وبها القعود بالجملة. (٢)

وحديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ ذهب يوم حمر عن خوم الحمر الأهلية، ودان في خوم الخيل. (٣)

وذكر ابن حزم أنه نقل تحريم الحمر الأهلية عن النبي ﷺ من طريق تسعة من الصحابة بأسانيدها كاشفة من، وهو فضل جابر لا يصح أحداً.

(١) حديث حنبل - وهو منسوخ عنه عن أكل خوم الجور والصغار - ذكره ابن حزم (١٠٨/٧) في الميزان وأما إمام أحمد وغيره كذا في التلخيص ١٢٤/١ ط دار المعاصر.

(٢) حديث أنس أن رسول الله ﷺ أمر سادياً فنادى: «أمره جبريل جبريل والفتح ١٥٣/٩ - ط التلخيص».

(٣) حديث جابر سبق ترجمته (١٤٤/١).

خلافة (١)

والقول الثاني للملكية: أنه يؤخذ مع الكراهة أي التزيب.

٤٧ - وقد نقل ابن قدامة: أن الإمام أحمد قال: إن خمسة عشر من أصحاب النبي ﷺ كرهوا الحمر الأهلية (٢) وأن ابن عبد البر قال: لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم في تحريمها، وأن ابن عباس وعائشة كانا يفرقان بظاهر قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا جِدْ فِيهَا أَرْحَىٰ إِلَىٰ عَرْمَاءٍ عَلَىٰ طَعَامٍ بِطَعْمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَيْثُ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ حِمًّا يَحْزَرُهُ﴾ (٣) فلاها ابن عباس وقيل: ما خلا هذا فهو حلال، وإن عكرمة وأبا وائل لم يريا يأكل الحمر أبدا.

ونقل التكاساني أن بشرا المريسي قال بإباحتها.

ومنفوعة القول أن فيها ثلاثة حذاه:

(الأول) التحريم أو الكراهة التحريمية.

(والثاني) الكراهة التزيبية.

(والثالث) الإباحة. (٤)

(١) المحل ١٠٧/٧ - ١٠٧/٨

(٢) المقصود أنهم كرهوها تحريما، من ابن قدامة قال: أكثر أهل العلم يرون تحريم طعم الأهلية قال أحمد: حدة عشر . الخ (٣) انتهى ١٠٧/١١ - قاله لأنه ابن قدامة على تحريم الكرمية، البقرة دليل على أن المقصود كرهها تحريم التي بهم كثير من العلماء عدا بالتحريم. وقال التكاساني أحسن في البدائع ٣٧/٥ - ونحن لا نخلل اسم الحمر على خمر طعم الأهلية، إذ الحمر المطلق ما ثبت حرمة بليل مقطوع به. ولما ما كانت حرمة محل لا اجتداء فلا سحر محرما (على الاشتقاق)، فسيد كرهها فخره يوجب الامتناع عن أكلها حذاه. مع أنكرت في معتاده الحس والحرمه.

سورة الأنعام ١١٥/١

(٤) البدائع ١٠٧/٨ - والعسوي على الترخ الكبير ١١٧/٢

وجاهة المنع ١١٤/٨ - والجميع ١٢٧/٣ - والعنى

١٠٧/١ - ١٠٧/٢ - والمحل ١٠٧/٢ - ١٠٧/٣

النوع العاشر: الخنزير:

٤٨ - الخنزير حرام لحمه وشحمه وجميع أجزائه، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَرْحَىٰ إِلَىٰ عَرْمَاءٍ عَلَىٰ طَعَامٍ بِطَعْمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ حِمًّا يَحْزَرُهُ فَإِنَّهُ خَبَثٌ مِنْ أَعْيُنِ النَّاسِ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِنْ جَلْدِهِمْ﴾ (١) .

٤٩ - قال الألويسي: أحسن اللحم بالذكر مع أن بقية أجزائه أيضا حرام، خلافا لظاهره (٢)

(١) سورة الأنعام ١١٥

قال صاحب تحصيل اشعار ٩٨/٢ - في معرض بيانه حكمة التبريد في تحريم لحم الخنزير لانه قد قلنا: لأن أنفوس هذه الخنزير ينفذ في المفاصل والعضلات، وهو ضار في جميع الأقسام، كما ثبت بالتجربة، وأكل لحمه من أسباب الدودة البيضاء ويدل: إن له تأثيرا سلبا في اللحم والظفر.

والدودة خنثية هي الدودة الحية ذات المعلق، واسمها بالهربية (تربل) تعيش في طور سرعها في أمعاء الخنزير وتنتقل إلى الإنسان وتسبب إلى قلب، ثم تنقب بعد ذلك وتوسع في العضلات، وخاصة عضلات الصدر وأجناب والخميرة والبنين، وتكون في الجيوب الحاريز، وتبقى تحتها محظوظة بحيويتها في الجسم من حديفة، وتنتشأ منها مرض حاريز جدا يسمى بالهربية (تربل) وتنتشر في جميع أنحاء الجسم، وتكون في حوصلة لا درس الكبير، مادة (Maggot)

(٢) وقوله: «خلافا لظاهره» مع طو، لأنه لا يخالف فيه أحد، بل نقل ابن عزم القاهري في المحل ١٠٧/١٧ - ١٠٧/١٨ - ١٠٧/١٩ - ١٠٧/٢٠ - ١٠٧/٢١ - ١٠٧/٢٢ - ١٠٧/٢٣ - ١٠٧/٢٤ - ١٠٧/٢٥ - ١٠٧/٢٦ - ١٠٧/٢٧ - ١٠٧/٢٨ - ١٠٧/٢٩ - ١٠٧/٣٠ - ١٠٧/٣١ - ١٠٧/٣٢ - ١٠٧/٣٣ - ١٠٧/٣٤ - ١٠٧/٣٥ - ١٠٧/٣٦ - ١٠٧/٣٧ - ١٠٧/٣٨ - ١٠٧/٣٩ - ١٠٧/٤٠ - ١٠٧/٤١ - ١٠٧/٤٢ - ١٠٧/٤٣ - ١٠٧/٤٤ - ١٠٧/٤٥ - ١٠٧/٤٦ - ١٠٧/٤٧ - ١٠٧/٤٨ - ١٠٧/٤٩ - ١٠٧/٥٠ - ١٠٧/٥١ - ١٠٧/٥٢ - ١٠٧/٥٣ - ١٠٧/٥٤ - ١٠٧/٥٥ - ١٠٧/٥٦ - ١٠٧/٥٧ - ١٠٧/٥٨ - ١٠٧/٥٩ - ١٠٧/٦٠ - ١٠٧/٦١ - ١٠٧/٦٢ - ١٠٧/٦٣ - ١٠٧/٦٤ - ١٠٧/٦٥ - ١٠٧/٦٦ - ١٠٧/٦٧ - ١٠٧/٦٨ - ١٠٧/٦٩ - ١٠٧/٧٠ - ١٠٧/٧١ - ١٠٧/٧٢ - ١٠٧/٧٣ - ١٠٧/٧٤ - ١٠٧/٧٥ - ١٠٧/٧٦ - ١٠٧/٧٧ - ١٠٧/٧٨ - ١٠٧/٧٩ - ١٠٧/٨٠ - ١٠٧/٨١ - ١٠٧/٨٢ - ١٠٧/٨٣ - ١٠٧/٨٤ - ١٠٧/٨٥ - ١٠٧/٨٦ - ١٠٧/٨٧ - ١٠٧/٨٨ - ١٠٧/٨٩ - ١٠٧/٩٠ - ١٠٧/٩١ - ١٠٧/٩٢ - ١٠٧/٩٣ - ١٠٧/٩٤ - ١٠٧/٩٥ - ١٠٧/٩٦ - ١٠٧/٩٧ - ١٠٧/٩٨ - ١٠٧/٩٩ - ١٠٧/١٠٠

ذلك شعره ولا غيره.

النوع الحادى عشر: الحشرات:

٥١- الحشرات قد تطلق لغة على الحوام فقط، وقد

تطلق على صغار الذنوب كافة تا بطير أو لا بطير.

والمراد هنا المعنى الثانى الأعم. (١)

وحشرات تنقسم الى قسمين:

(أ) ما له دم سائل (ذاتى)، ومن أمثله: الحية،

والقنفذ، والحلابة، والضفدع، والسرپوع، وابن

عرس، والقنفذ.

(ب) ما ليس له دم سائل (ذاتى)، ومن أمثله:

السوزع، والمقرب، والمطافئ، (٢) والحلزون

السمرى، والتمتكمبوت، والقراد، والخنفساء،

والنمل، والبرغوث، والجراد، والزيزبوع، والذباب

والبعوض

٥٢- وهذا التقسيم فى الحشرات فى ذات دم

سائل وغير سائل لا تأثير له فى كونها مأكولة أو غير

مأكولة فى موضوع الأطعمة هنا، ولكن له تأثيرا فى

ذات معظم ما يؤكل من الخيون، وسائر أجزائه

كالتابع به، ثم بين الألبوسي أنه خص لحم الخنزير

بالتذكار، مع أن بقية أجزائه حرام، لإظهار حرمة

ما استنابوه ومفضلوه على سائر اللحوم واستمظفوا

وفروع تحريمه. (١)

٥٠- والضفدع فى قوله تعالى: **فَوَلَّوْا لَحْمَ خنزير**

رجس، فى لغة العرب التى نزل بها القرآن راجع

إلى أقرب مدكور إليه (٢) وهو الخنزير نفسه،

فصح بالقرآن أن الخنزير نجسه رجس، فهو كنه

رجس وبعض الرجس رجس، والرجس حرام

واحجب اجتنافه، فالخنزير كله حرام، لا يخرج من

تلميحهم اللحم بالتذكار، لأن معظم الأضاع تطلق به.

ورفسير هيايوزو باشى طبرى ١١٩/٢: لكن

سب بعض الضفدع إلى مياه العذرى تقول بأن مذهب

الجمهور من طبرستان أن الأكل ذو طيبك أولى من

١١٩/٢: وفي هذه السببة طرأ، لأن امر حرم له أكل

بعض هذه، ومن طبرستان. وليس بمصوب أن يظن أن

هذا المسألة وإن كانت، بل ليس سمول أو يسله سكب

الإضاع: وقد كان داره قد ذهب إلى من ذلك. ومن مذهب

امر حرم: هذا، مذهب فائدة غير جلي مدعبه وسدى مذهب

له، وفي شرح ليل، من كتب الأمانة. واختلاف فى

أسماء الخنزير غير النظم، فقال أصحابنا: بلعم مثل

الحاء، والضمير والمضمر إدارته وذكره. وجملة من قال

الجمهور عليه حفظ عليه أن المصير فى قوله من وهلا

١١٩/٢: ... لو لحم خنزير على رجس ... عائد إلى

المضاد. الشيخ نو قال فى آخر أبيه: وقد ذكر

أصحابنا، ومن قال: بجم من الخنزير: لا لحمه هو مائل،

ور. شرح القيل ١١٩/٢

(١) تفسير روح المعاني ١١٩/٢

(٢) إن قيل إن تفسيرهما يعود لأقرب مدكور سوى تصاد-

فإنه فإنه ليس متعلقا به وإنما التحدث به هو لصيات

يوجد الضمير إليه، وقد كان المصنف يربطه

نسيب: وقد الضمير هنا عائد إلى المصنف فإنه إنما له معنى

أصعبا، إذ لم يرد هنا إلى المصنف كان مأكلا

(١) القاموس وشروحه تاج المروس دافى: (عشرة). وبزغل من

تاج المروس (عنا هم) أن بعض النعمون يقول: الحوام

من الحيات وكل نبي سم يخل سمه. وأما ما نسب ولا

نعلل للزبور ويمنونه فهو السوام، وأما ما لا تخل ولا

سم ولكنها تسم من الأرض أى تأكل سمها فهي القوم

لألفظة والفعل والبرج والمضاد. ومن هنا يسم أن

لحشرات إطلافا ساء على الحوام، وإطلافا حاة على

دوات الحصار من تشمل الحوام والسوام والحوام وتشتبه

لحمك لى الثلاث. مع حادة، ومضنة، وقادة. فتشبه

لحم أعضا، وهو المراد هنا

(٢) المظنة. يفتح العين، دابة من الزواجد ذوات الأربع

تصرف فى بحر باسم السمينة، وفي مواضع تشبه

بالتفان من أترامها الضفادع وسوام أروى (و المجد

توسط ومعجم من اللغة، دابة حشر

لذبح^(١).

وختلفوا احتماله في فائه ونسبه حيا، فذهبوا إلى منسأله ون الثاني للشافعية، وهو إباحتهما، ون كان فيها تعديب، لأنه يعذب للحرية. فإن حياته قد تطول فليس انظار موته^(٢).

الضب:

٥٤ - اختلف الفقهاء في الضب: فذهب الجمهور إلى إباحته، واستدلوا بأحدِيث المروى عن عبد الله ابن عباس، قال: دخلت أنا وضالم بن الوليد مع رسول الله صلى الله عليه وآله بيت مبسوطة، فبني بصب عسك^(٣)، فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله يده فقلت: أكرام عروبة رسول الله صلى الله عليه وآله: ألا، ولكنه لم يكن رأسه فوقه فأخذني أعانه. قال حاتم: فأجبرته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وآله ينظر.

وذهب أبو حنيفة إلى تحريمه، واحتج بالحديث المروى عن عبد الرحمن بن حنبل أنهم أصابتهم جماعة في إحدى الغزوات مع رسول الله صلى الله عليه وآله، فوجد الضحية صبيانا وحشوها وطبخوها، فيها كانت افقدور، فغلي بها عجم بذلك ارسول الله صلى الله عليه وآله فأمرهم بأنكفاه للعدو فألقوا بها^(٤).

(١) نسخة المصحح ١٠٧/٢، ولحقه لمخاض يحسنه القروى ١٠٧/٢، وحاشية الجوزي عن الشيخ ٢٠٣/٢.

(٢) المرجع للشافعية في المسألة ١٠٧/٢.

(٣) هذا أي بشرى.

وعبدت ابن عباس، وذاك لانا وحشد بن يزيد أخرجه مسلم ١٠٧/٢، ط الحلي.

(٤) حديث عبد الرحمن بن حنبل أنهم أصابتهم جماعة في إحدى الغزوات، أخرجه أحمد ١٠٧/٢، ط طبعية وابن حبان أسواره الطلح من ١٠٧/٢، ط طبعية ومحمد ابن حنبل في الطب ١٠٧/٢، ١٠٧/٢ - ط طبعية.

موضوع آخر هو نجاستها وضاهتها، فذات الدم السائل تنجس ميتها، وتنجس بها الثائعات الغائبة، بخلاف ما ليس هادوم سائل، ولذلك جمع التوعان في موضوع لأضحة هنا لشرحة الحكم فيها من حيث حوازل الأكل أو عدمه.

وإن كان نكل من الجراد والضب، وأدب حكم خاص بكل منها حسن أفراد كل منها على حدة.

الجراد:

٥٣ - جمعت الأمة على حل الجراد، وقد ورد في حله الأحاديث الثقات: وأحدثت ثيبتان ودعان، فأما الثيبتان: فالجراد والحرور، وأما الدعان: فالطحال والكد^(١).

وذهب الجمهور إلى أنه لا حاجة إلى تذكية الجراد، وقال المالكية: لا بد من تذكئه بأن يعمل به ما يعجل موته بتسمية وثية.

وما ينسخ النسب له أن الشافعية كرموا دس الجراد ولطعه حيا، وصرحوا بجوز قتله ميتا دون إخراج ما في جوفه، ولا تنجس به الدهن.

وتحرم عندهم قتله وشيه حيا على أن يرجع له فيهم من التحذيب، وقيل: بكل ذلك فيه كما يخل في السبك، ولكن هذا القول عندهم ضعيف، لأن حبة الجراد مسقرة ليست كحياة المذبح، بخلاف السبك الذي يخرج من الماء، فإن حياته آتية.

(١) حديث: وأحدثت ثيبتان ودعان، أخرجه ١٠٧/٢، ط الحلي: والدارقطني ٢٧٢/٢، ط دار القصاص: من حديث ابن عمر مرفوعا وأول إسناده ضعيف، والصبوات أنه مؤثر وله حكم الترضيع (الطبعي ١٠٧/٢، ٢٧٢/٢، ط دار المحسن).

هذا كله إن لم يكن الدود ونحوه تولد في الطعام (أي عاشر وتربى فيه)، سواء أكان فاكهة أم حبوا أم غرا، فإن كان كذلك جاز أكله معه عندهم، قل أو أكثر، مات فيه أو لا، مخبز أو لم يتميز. (١)

ومعنى ذلك أنهم يلاحظون فيه حيث لا معنى التبعية.

وقال الشافعية والحنابلة: يحل أكل الدود المتولد في طعام كخول وفاكهة بثلاث شرائط:

الأولى: - أن يؤكل مع الطعام، حيا كان أو ميتا، فإن أكل منفردا لم يحل.

الثانية: - ألا ينقل منفردا، فإن نقل منفردا لم يجوز أكله. وهاتان الشريعتان منظور فيهما أيضا إلى معنى التبعية.

الثالثة: - ألا يغير طعم الطعام أو لونه أو ريحه إن كان مائعا، فإن غير شيئا من ذلك لم يجوز أكله ولا شربه، تنجاسته حيث لا.

ويخلص على الدود السوس المتولد في نحو الثمر والبالاء إذا طيخا، فإنه يحل أكله ما لم يغير الماء. وكذا النحل إذا وقع في العسل ونحوه فطبخ. (٢)

وقال أحمد في البالء الدود: تنبه أحب إلي، وإن لم يتغير فليس. (٣) وقال من تفتش التمر الدود: لا يأكل به. (٤) وقد روي عن النبي ﷺ أنه أتى بتمر عتيق فجعل يقتشه بخرج السوس

وأعتبر الجمهور ما ورد في تحريمه متسوعا. لأن حديث الإباحة متأخر، لأنه حضره ابن عباس وهو لم يسمع بالنبي ﷺ إلا بالمدينة.

وعن كره الضب من الصحابة رضي الله عنهم علي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله، ويحتمل أن تكون الكراهة عندهما تحريمية، وهذا عندنا يفتي مع القول بالتحريم، ويحتمل أنها تنزيهة. (٥)

وحجة من قال بكراهته تنزيها تعارض أدلة الإباحة والتحريم، فيكره تنزيها احتياطاً.

الدود:

٥٥ - تناولت كتب الفقه تفصيلات عن الدود إيجازها فيما يلي:

قال الحنفية: إن دود الزمبور ونحوه قبل أن تنفع فيه الروح لا يأكل، لأنه ليس بميتة، فإن نضجت فيه الروح لم يجوز أكله. وعلى هذا لا يجوز أكل الجبن أو الحنظل أو الشهد بدورها. (٦)

وقال المالكية: إن مات الدود ونحوه في طعام ونحوه من الطعام أخرج منه وجوبا، فلا يؤكل معه، ولا يطرح الطعام بعد إخراجها منه، لأن ميتته طاهرة.

وإن لم يتميز بأن اختلط بالطعام وتبرى طرح الطعام، لعدم إباحة نحو الدود الميت به وإن كان طاهرا، فيلقى لكلب أو غر أو تايه، إلا إذا كان الدود غير المتميز قليلا.

وإن لم يست في الطعام جاز أكله معه.

(١) شرح الصمد مع حاشية الصاوي ٢٣٢/١.

(٢) بداية النجاش ١٠٧/٨.

(٣) لم يجر أن لا يكون في أكله حرج.

(٤) مطلب نولي للمصنف ٣١٣/١. والمصنف ١٠٥/٨.

(٥) المحل لغير حرم ٤٣١/٢.

(٦) البدائع ٢٥/٥ - ٣٦، وحاشية ابن عثيمين ١٩٤/٥.

ولفتايتي بفتح الصاوي الحاشية ٣٥٨/٢.

عنه (١) قال ابن غدامة: وهو أحسن.

مسنخة (٢)

والحنانية خالفوا الشافعية في القنط وائن عرس، فقلوا حرمتهما، وقم زويتان في الور والبرومع أصحهما الإباحة (٣)

بقية الحشرات.

٥٦ - للفتنة في حكم بقية الحشرات. ما عدا الجراد والضب، والديد ثلاثة قراء:

الأول: - حرمة أصناف الحشرات كلها، لأنها تعد من الحشرات لتعوز الأنطباع الحايمة منها. ولأن هذا ذهب الحنفية (٤)

الثاني: - حل أصنافها كلها لمن لا تضره. وإله ذهب المالكية، لكنهم اشترطوا في الحل نكيتها: فإن كانت مما ليس له دم سائل ذكيت كلها يذكي الجراد، ويباني بين ذلك. وإن كانت مما له دم سائل ذكيت بقطع الخلفوم والودجين من أعام العنق نية وتسمية.

وقال المالكية في الضار إذا علم وصوله إلى النجاسة: إنه مكروه، وإن لم يعلم وصونه إليها فهو مباح. (٥)

الثالث: - التفصيل بتحريم بعض أصنافها دون بعض:

فالشافعية: قلوا بإباحة الور، وأم حيين، والبرومع، وائن عرس، والقنط. أما أم حيين فلتبها بالضب، وأما البقية فلأنها غير

(١) وقد روي عن النبي ﷺ أنه لم يضره حتى يجعل نفسه يخرج ميسوس منه، أخرجه غير داود ومن تابعه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وقال القنط. هذا مرسل بحسن الحديث ١٢٦/٢ ط. هند، ومن ابن حبان ١٠٦/٢ ط. عيسى الحلبي

(٢) الحنفية جازوا القنط الحدية ٣٦٨/٢

(٣) أخرجه عن سبل ٨٩/١، ٨٨. وندسوني حل فخرج الكبير ١١٥/٢. والصارى حل فخرج الصغير ٣٢/١ - ولها تفصيلات أخرى للمعري فهذا المالكية نظر هذا

النوع الثامن عشر: المتولدات، ومنها: البقال:

٥٧ - يفتن بالمتولدات ما تولد بين نوعين من الحيوان. وهو ثلاثة أصناف:

النصف الأول: ما تولد بين نوعين حلالين. وهو حلال مالا خلاف
النصف الثاني: ما تولد بين نوعين محرمين أو مكروهين تحريماً وهو محرم أو مكروه تحريماً مالا خلاف.

النصف الثالث: ما تولد بين نوعين أحدهما محرم أو مكروه تحريماً، والثاني حلال مع الإباحة أو مع الكراهة الشرعية. ومن أمثلة هذا النصف البقال. وفي حكمها تفصيل.

٥٨ - قال الشافعية والحنابلة: إن البعل وغيره من المتولدات يبيع أحسن لأصلين (١) وصرح الشافعية بأن هذه النبعة إنما هي عند العلم بالولد بين النوعين. وعن هذا نو ولدت انشة تالية دون أن يعلم أنها نزا عليها كلب فلها نحل، لعدم اليقين بتولدها من كلب، لأنه قد تقع الخلقة من خلاف صورة الأصل. وإن كلاً الورع

(١) ملحة المحتج ١٨/١٨١

(٢) القنط ٥٢٦/٣، ٥٢٧. ومطلب أول النص ٣٠٩/٦

١٩٩

(٣) ملحة محتج ١٨١/١٨١، ١٨٢. ولحق ٥٢٧/٢، والمسلم

مع لرح الفكر ١١/١١

يأتي للتولد بين نوعين على صورة المحرم، فإنه عندئذ حرم، وإن كانت الأم مباحة، كما لو ولدت أنثى غزيرا، وكذلك لا يجوزون أكل مباح ولدته محرمة، كشاة من أتان (وفقا للقاعدة)، ولا عكسه أيضا، كأنان من شاة (على خلاف القاعدة)، ولكن هذا التولد الذي ولدته المحرمة على صورة المباح إذا نسل يؤكد نسله عندهم حيث كان على صورة المباح، ليعده من أمه المحرمة.

وقد ذكروا في البخل قولين:

أحدهما: التحريم، وهو المشهور.

وثانيهما: الكراهة^(١) دون تفریق أيضا بين كون أمه فرسا أو أتاناً، اعتمادا على أدلة أخرى في خصوص البخل غير قاعدة التولد.

٦١ - وجعة من قال: إن لبخل يبيع أمه أنه قبل خروجه منها هو جزء منها، فيكون حكمه حكمها: سلا، وحرمه، وكراهه، فيبقى هذا الحكم بعد خروجه استصحابا.

وحجة من أطلق التحريم أو الكراهة التحريمية، من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَالْحَزْلُ وَالْبَقَالُ وَالْجَبْرِ لَبْرَكُوهَا، وَزَيْتَةُ﴾. ^(٢) فقد بينت الآية مزايها أنها ركائب وزيتة، وسكت عن الأكل في مقام الاستئذان فيدل على أنها غير مأكولة.

ومن السنة حديث جابر بن عبد الله قال: «حرم رسول الله ﷺ - يعني يوم خيبر - لحوم الحمر الإنسانية ولحوم البقال، وكل ذي ناب من السباع،

تركها.

وحجبتهم في قولهم يتبع أحسن الأصلين، أنه متولد منها فيجتمع فيه حل وحرمه، فيقلب جانب الحرمة احتياطا. ومن القواعد الفقهية أنه إذا تعارض المانع والمقتضي، أو المخاطر والمجيب، غلب جانب المانع المخاطر احتياطا. ^(٣)

٥٩ - وعند الحنفية البقال تابعة للأمام، فللبطل الذي أمه أتان (حمارة) يكره أكل لحمه تحريما تبعا لأسه، والذي أمه فرس يجري فيه الخلاف الذي فيه الخيل: فيكون مكروها عند أبي حنيفة، ومباحا عند الصاحبين. فلو فرض تولده بين حمار وبقرة، أو بين حصان وبقرة فهو مباح عند جميع الحنفية بلا خلاف في المذهب، تبعاً لأمه كما تقدم.

وما يقال في البقال يقال في كل متولد بين نوعين من الحيوان، ^(٤) فالنسبة للأمام هي القاعدة عند الحنفية.

وعرف من الشعر البخل وحاشيته لابن عابدين ^(٥) أن العبرة للأمام ولو ولدت المأكولة ما صورته صورة غير المأكول، كما لو ولدت أنثى ذئبا فإنه يحل. ^(٦)

٦٠ - والمالكية أيضا يقولون بقاعدة النسبة للأمام في الحكم مع بعض اختلاف: فهم يفيدون ذلك بالأما

(١) الجعة وشروحه، المجلد ١/٦٧.

(٢) الهدايه ٢٧/٥.

(٣) قدر المختصر مع حاشيت ابن عابدين ١٥٠/١، ١٩٣/٥، ١٩٤.

(٤) وهذا يتحقق ما في حاشية ابن عابدين، فيما أن يكون منها على القول بأن الحمر هو جنس الثديي - كما أنه ملاسكين - وبما أنه يكون ميتا على أنه تبعه الأم مشروطا بأن يكون التولد خلفا للأب في التفرع.

(١) حاشية الشسولي على التفرع الكبير ١١٤/٢، وبداية التجهيز ١٥٥/١، والحري على خليل ٨٦/١.

(٢) سورة النمل ٨١.

ما يحرم أو يكره من الحيوان المأكول لسبب عارض:

٦٤ - هناك حالات عارضة تجعل بعض أنواع من الحيوان المأكول حراماً أو مكروهاً. كلها شرعا، ولو ذكبت التشكية المقبولة شرعا. فإذا زالت أسباب الحرمة أو الكراهة المعارضة عاد الحيوان حلالاً دون حرج.

هذه الأسباب المعارضة منها ما يتصل بالإنسان، ومنها ما يتصل بالحيوان نفسه، ومنها ما يتصل بهما معا.

وفيما يلي بيان ذلك:

أسباب التحريم المعارضة:

أ - لإحرام بالحج أو العمرة:

٦٥ - هذا سبب يقسم بالإنسان، فحالة الإحرام بالحج أو بالعمرة تجعل من المحظور على المحرم صيد حيوان الصيد البري، ما دام الشخص محرماً لم يتحلل من إحرامه. فإذا قتل حيواناً من هذا النوع صيداً، أو أمسكه قذبحه، كان قاتله حرام اللحم على قتله المحرم نفسه وعلى غيره، سواء اصطاده في الحرم المكي أو خارجه، لقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا أَنْ تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ...﴾ الآية. (١)

٦٦ - والمراد بحيوان الصيد البري الحيوان المفترش المتنع، أي غير الأهل كالقطب والحيهم.

أما الأهل كالثور والبقرة والحمير، وكذلك الحيوان

أصل السوادي، لأن هؤلاء ياكلون للضرورة ما يجدون منها كان.

فما لم يكن من الحيوان في أضرار الجواز برد إلى أقرب ما يشبهه في بلادهم. فإن أشبه ما استطاعه حل، وإن أشبه ما استخسره حرم. وإن لم يشبه شيئاً مما عندهم حل، لدرجته تحت قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَا أَمْرٌ فِيهِمْ﴾ الآية. (٢) لا يجوز ما لا يجوز في غيره.

هذا مذهب الخنفة. (٣) وصرح بنحوه الشافعية والحنابلة مع اختلافات يسيرة تعلم بمراجعة كتبهم. (٤)

٦٣ - وإسالكه يجلون كل ما لا نص على تحريمه. (٥)

هاللكية لا يعتبرون استطابة العرب من أهل الجواز ولا استغنائهم ولا المشابهة أساساً في تحريم الطهيان.

وما يستدل به على ذلك مجموع الآيات الثلاث التالية، هي قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَكُمْ فِي الْأَرْضِ جِثَامًا﴾، وقوله: ﴿وَقُلْ لَا أَمْرٌ فِيهِمْ﴾ الآية. (٦) لا شيء، وقوله: ﴿وَقَدْ فَضَّلْنَا لَكُمُ الْفَيْحَ﴾ الآية. (٧) فمما يعرف أن المحرم هو ما استأنه النص من عموم الآية الأولى. فيبقى ما سواه داخلاً في عمومها السيج.

(١) سورة الأنعام / ١٤١.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٩٩.

(٣) سيجيس على الخليل ٢/ ٢٥٧، ومذهب نولس ٣٠١/٩.

(٤) الشرح الصغير ٣١٢/١.

(٥) روح الآية الأولى - الفراء / ١١٠، وشافعية الأنعام / ١١٥.

وشافعية، فالأنعام / ١١٩.

(٦) سورة المائدة / ٩٥.

هذا الكاساي. إن الحلالة هي الإبل أو البقر أو الغنم التي أغلب أكلها النجاسات فيكره أكلها، لما روي أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الإبل للجلالة^(١) ولأنها إذا كان الغالب من أكلها النجاسات يتغير لحمها ويتزن، فيكره أكله كالطعام المتزن. وروي أن رسول الله ﷺ نهى عن الجلالة أن تشرب ألبه^(٢) أيضا، وذلك لأن لحمها إذا تغير يتغير لبنه.

وأما ما روي من النهي عن ركوبها فمحمول على أنها أنت فيمتنع من استعمالها حتى لا يتأذى الناس منها.

وقيل: لا يحمل الانتضاع به، بل هو تغير لآكل، والاول هو الأصح، لأن النبي ليس بمنع يرجع إلى ذاتها، بل لعارض جلورها، فكان الانتضاع بها حلالا في ذاته، ممنوعا لقوره.

٧٠ - وتزول الكراهية بحبسها عن أكل النجاسة بعلمها بالعنف انطاعها.

وهل يحبسها بتقدير رمي، أو ليس له تقدير؟ روي عن محمد أنه قال: كان أبو حنيفة لا يوقت في حبسها، وقال: نجس حتى تطيب، وهو قول

(١) حديث أخر رسول الله ﷺ عن من أكل لحوم الإبل الجلالة، أخرجه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، بخلافه عن رسول الله ﷺ عن الإبل بحلالة فإن أكل لحمها، ولا يشرب لبنها، ولا يحمل عليها إلا آدم. ولا يذبحها الناس حتى تبلغ أربعين ليلة، وأعرسها فيبقى جدا الاستناء مع فصلاها في اللحم، وقال: وليس هذا بالحيوان، وسنن ما رواه في ٢٨٣/٤ ط دار الحديث، بسنن البيهقي ٢٣٣/٩ ط الهند.

(٢) حديث أخر رسول الله ﷺ عن من شرب من الجلالة أن تشرب ألبها، سهل لمخرجه أيضا.

محمد وأبو يوسف أيضا.

وروي أبو يوسف عن أبي حنيفة أنها نجس ثلاثة أيام، وروي ابن رستم عن محمد في الناقة والشاء والبقرة الجلالات أنها إذا تكون جلالة إذا أنست وتعبرت ووجد منها ريع مثنت، فهي التي لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها. هذا إذا كانت لا تخلط ولا تاكل إلا الحلة أو المذخرة^(١) غالبا، فإن خلطت فبست جلالة فلا روع، لأنها لا تسن.

٧١ - ولا يكره أكل الدجاجة المخلاة^(٢) وإن كانت تناول النجاسة، لأن لا يغلب عليها أكلها، بل تخلطها بالحلب. وقيل: إنها لا تكروا لأنها لا تسن كما تسن الإبل، وأحكم متعلق بالسن. ولهذا قالوا في الجدي إذا ارتضع بلبن خنزيرة حتى كبر: إنه لا يكره أكله، لأن لحمه لا يتغير ولا يتزن. وهذا يدل على أن النجاسة للسن لا لتناول النجاسة.

والأفضل أن نجس الدجاجة المخلاة حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة، وذلك عن ميل التزوي.

(١) تفعلوا (فتح فكرر) من راء الإنسان، أي الفضلات المتأخرة التي تخرج منه، وقد تستعمل لها يخرج من كل حيوان. وأصل معنى المذخرة ذاء الذور، ثم صيغ بها السمع والرجيع. لأنه كان يلقى بأفنية الذور، كما سمي برز الإنسان خطئا، لأن الإنسان في الذاعة ينسب للذاء. جاءت الضميمة عطفا من الأرض، وهو المكان المنخفض لمحبوب هو الأنظار دار القوموس، ويجمع عن ذاعة، ويجمع نفيس الذاعة.

(٢) الدجاجة المخلاة (تشد يد الذراع). بحيثية القومون من المخلاة هي الرملة التي تخلط النجاسات وليست محبوسة في حظيرة أو بيت لتلطف طعنا، كما في رد المحتار (١٤٩/١).

الغسل أو الطبخ للحكم بطيب اللحم. ^(١) وإذا حرم أو كره أكل الجلالة حرم أو كره سائر أجزائها كبيضها ولحمها، ويكره ركوبها من غير حائل، لأن لحمها حكم لبنها ولحمها

٧٣ - وروى الحنابلة عن الإمام أحمد ثوبين: (أولها) أن الجلالة محرمة، وهو المذهب، وعليه الأصحاب (والثاني) أنها نكرو. ^(٢)

وروى عن أحمد فيما يزول به الكراهة روايتين: (إحداهما) أن الجلالة مطلقا تحبس ثلاثة أيام. (والثانية) أن الطائر يحبس ثلاثة، والشاء سبعة، وما عدا ذلك (من الإبل والبقر وسواهما في الكبر) أربعين يوما

وشرح المالكية: بأن الطيور والأنعام الجلالة حباثة، ككره قال ابن رشد: إن مالكاً كره الجلالة. ^(٣)

ودليل تحريم الجلالة عند من حرمها ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة والباقي». ^(٤)

ووجه حبسها ثلاثاً أن ابن عمر رضي الله عنهما

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنها تحبس ثلاثة أيام، وكأنه ذهب إلى ذلك، لأن ما في جوفها من النجاسة يزول في هذه المدة غالباً.

هذه خلاصة ما ألفه صاحب «البيانات» ^(٥) ويؤخذ من «الدر المختار» وحاشية ابن عابدين عليه وتقرير الرافعي أن كراهة الجلالة تشرية لا تحريرية. وأن صاحب «التحسيس» اختار حبس الدجاجة ثلاثة أيام، والشاء أربعة، والإبل والبقرة عشرة، وأن السرخسي قال: الأصح عدم التقدير وأنها تحبس حتى تزول الرائحة المنة. ^(٦)

٧٤ - ومذهب الشافعية قريب من الحنفية، فقد قال شافعية: إذا ظهر تغير في لحم الجلالة، سواء أكانت من الدواب أم من الطيور، وسواء أكان التغير في اللحم أم اللون أم الريح، ففيها وجهان لأصحاب الشافعية، أحدهما عند الرافعي الحرمة، وعند التنوخي الكراهة. وهذا هو الأرجح، لأن النبي في الحديث إنما هو لتغير اللحم فلا يقتضي التحريم.

ويلحق بالجلالة ولدها الذي يوسد في بطنها بعد ذكائها إذا وجد ميتاً وظهر فيه التغير، وكذلك العنبر التي تربت بلبن كلبية أو غنميرة إذا تغير لحمها فإن علفت اختلته، أو لم تعلق، فطاب لحمها حل بلا كراهة. لزوال علة الكراهة وهي التغير. ولا تقدير لمدة العلف. وتقديرها بأربعين يوماً في البعير، وثلاثين في البقر، وسبعة في الشاء، وثلاثة في الدجاجة ياء. حل الغالب. ولا يكفي

(١) جامع المستخرج ٣٩/٥ - ١٠

(٢) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ١ ص ١٤٩/٥ - ١٤٦ ر ٢١٧ وتقرير الرافعي ٣٠٠/١١

(٣) جاية المحتاج ١١٧/٨ - ١١٨

(٤) الفتن ٧١/١١ - ٧٣، والجل لا يحرّم ١١٠/٢

(٥) الترخيص للصمد بحاشية الصلبي ١٢٣/١، والشرح من كبير بداية المصنفين ١٦٥/٢، وحاشية الرمزي وتكون، حل التنوخي في ١٦ ص ١٢٣/٣، ر ١٦ - الأصحاب للشمس ١٥٧/١، وبدلة المعتمد ١٥٧/١

(٦) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة ولحمها»، رواه أبو داود ١٤٨/١١ - ١٤٩ - ط عزت عبيد وعليه والشمس في ١٦٠/١، والجل لا يحرّم ابن حجر في المصنفين ١٥٦/٢ - نشر المولى الاختلاف في منعه، وتكرره شاهد ر ٢٠٥.

الزوال العاجل، فتحكمه حكم الموت. (١)

هـ - العضو البان من المصيد بألة الصيد:

إما أن يبقى المصيد بعد إبانته حيا حياة مستقرة، وإما أن نمير حياته حياة مذبوح: ففي الحالة الأولى: يكون عصفوا مانا من حيوان حي، فيكون كميت.

وفي الحالة الثانية: يكون عصفوا مانا بالتذكية، ويختلف النظر إليه، لأن له صفتين شبه متعارضتين:

(الصفة الأولى) أنه عضو أبين قبل تمام التذكية فيكون حكمه حكم البان من الحي فلا يحل.

(والصفة الثانية) أن التذكية سبب في حل المذكي، وكل من البان والبان منه مذكي، لأن التذكية بالمصيد هي تذكية للمصيد كله لا لبعضه، فيحل العضو كما يحل الباقي.

ولهذا كان في المسألة خلاف وتفصيل (٢) (٣): (و: صيد).

حكم أجزاء الحيوان المذكي:

٧٥ - لا شك أن التذكية حيا تقع على الحيوان المأكول تقتضي إباحة أكله في الجملة، وقد يكون لبعض الأجزاء حكم خاص: فالدم المسفوح مثلا، حرام بالإجماع، وهو ما سأل من الذبيحة، وما بقي بمكان الذبيح، وما تحرب إلى داخل الحيوان من الملقوم والمريء. وأما ما بقي في

(١) التحلل لابن حزم ٤١٩/٧. والفتاوى لابن خزيمة بأصل

الشرح الكبير ٥٢/١٦. وحاشية ابن عثيمين ١٩٧/٥.

(٢) يؤيد هذا النظر الثاني حل الفتنة مثلا إذا فصل رأسها عنه بالمخ.

العروق واللحم والكبد والطحال والقلب فإنه حلال الأكل، حتى إنه لو طبخ اللحم فظهرت الحصرة في الرق لم يتجسس ولم يحرم.

وقد ذكر الحنفية وغيرهم أشياء نكرو أو تحرم من الذبيحة. وفيها يلي تفصيل ما ذكره وما قاله غيرهم في ذلك:

٧٦ - قال الحنفية: (١) يحرم من أجزاء الحيوان سبعة: الدم المسفوح، والذكر، والأنثى، والفعل (أي فرج الأنثى وهو المسمى بالحيا)، والغدة، والشانة (وهي مجمع البول)، والمرارة (وهي وعاء المرارة العفراء، وتكون ملصقة بالكبد).

وهذه الحرمات في نظرهم لقوله عز شأنه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾. (٢) وهذه السبعة مما تستثت الطباع السليمة فكانت حرمات، وقد دلت السنة على عيبها، لما روى الأوزاعي عن وأسل بن أبي جميلة عن مجاهد أنه قال: ذكره رسول الله ﷺ من الشاة: الذكر، والأنثى، والفعل، والغدة، والمرارة، والمثانة، والدم. (٣)

والمراد كراهة التحريم قطعا، بدليل أنه جمع بين الأشياء الستة وبين الدم في الكراهة، والدم المسفوح يحرم بنص القرآن.

٧٧ - والمروي عن أبي حنيفة أنه قال: الدم حرام، وأكبره الستة. فأطلق وصف الحرام على الدم

(١) التتبع ٦١/٥. والعرف المختار مع حاشية من حديث ٤٣٧/٥.

(٢) سورة الأعراف ١٥٧.

(٣) حديث مجاهد. ذكره رسول الله من الشاة: ... أخرجه البيهقي (٧/١٠) ط - دائرة المعارف الصليبية وأبعد بالأخطاء ثم روى من حديث ابن جابر وضعف.

نفل ذلك أبو طالب الخليل. (١)

حكم ما انفصل من الحيوان

٨٠ - من المقرر في موضوع والجاسة، أن المائعات المنعشة من الحيوان، والنفسلات، والبيض، والطين، نارة تكون نجسة، ونارة تكون طاهرة، فما كان نجسا منها في مذهب من المذاهب فهو غير مأكول في ذلك المذهب، وما كان طاهرا فنارة يكون مأكولا، ونارة يكون غير مأكول، إذ لا يلزم من الطهارة حل الأكل، فإن الطاهر قد يكون مضرا أو مستقرا فلا يحل أكله.

ويكفي هنا أن نضرب أمثلة لما يكثر السؤال عنه:

أولا - البيض:

٨١ - إن خرج البيض من حيوان مأكول في حال حياته، أو بعد تذكيته شرعا، أو بعد موته، وهو ما لا يحتاج إلى التذكية كالسمك، فيضه مأكول إجماعا، إلا إذا فسد.

وغير المائكية البيض الفاسد بأنه ما قصد بهد انفصاله بعينه، أو هدا دماء أو هدا مضيفة، أو فرخا ميتا.

وفسر الشافعية بأنه الذي تغير بحيث أصبح غير صالح للتخلق، فلا يضر عندهم صبرونه دماء، إذا قال أهل الحجة: إنه صالح للتخلق.

(١) مطاب لقول أبي بصير (٣١٧/٩)، لكن قال ابن قدامة في الفتن

(٨٩/١١٦) ويكره أكل النجسة وأذن القلب، لا يرى من

عامة قال: يكره رسول الله ﷺ من الشاة ساء... ويكره

بينها هذه) ولأن النفس تعذبها وتستعجبها، ولا أذن

أحد يكرهها إلا لذلك، لا للغير لأنه لا فيه. هذا حديث

مكرر

المسروح، وسر ما سواه مكروه، لأن إخراج الدم المسروح قد ثبت بدليل مقطوع به، وحرمة تعالي: **وَقُلْ لَا أُجِدُّ فِي أَوْحْيَ إِلَيَّ حَرْمًا عَلَى ظَاهِرٍ يُطَهَّرُ إِلَّا أَن يَكُونَ نَجَسًا أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا**... (٢) الآية، وانعقد الإجماع أيضا على حرمة فلما حرمة ما سواه من الأجزاء فلم يثبت بدليل مقطوع به بل بالاجتهاد، أو ظاهر الكتاب العزيز المحتمل للتأويل، وهو قوله تعالي: **وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**، أو بالحديث السابق ذكره. لذلك فصل أبو حنيفة بينها في الوصف فسمى الدم حراما، والباقي مكروها.

وقيل: إن المكراهة في الأجزاء السبعة تنزيهية، لكن الأوجه كما في البر المختاره أنها تحريمية. (٣)
٧٨ - هذاء، والدم المسروح منق على تحريمه كما مر.

ودرى ابن حبيب من المائكية استئصال أكل عشرة - دون تحريم - الأثنيان والعيب والغدة والطحال والمروى والمرواة والكليتان والمثانة وأذن القلب. (٤)

٧٩ - والحسالة قالوا بكمراهة أكل الغدة وأذن القلب. أما الغدة فلأن النبي ﷺ كره أكلها، روى ذلك عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وأما أذن القلب فلأن النبي ﷺ نهى عن أكلها،

(١) سورة الأنعام/٦٤.

(٢) البدائع ١١١/٥، وقدر المختار مع حاشية ابن حبيب

٤٧٧/٤

(٣) الشيخ والإمام يهتد بالمطاب ٢٧٧/٣

وأما كونه مأكولا فلا لأنه غير مستفاد، لكن قال ابن
المفسري في السروض دلي بيض ما لا يؤكل
تردد. (١)

وصرح الحنابلة بأن بيض غير المأكول نجس لا
يجل أكله. وما احتج به لهذا أن البيض بعض
الحيوان، فإذا كان الحيوان غير مأكول فبعضه غير
مأكول. (٢)

ثانيا - اللين :

٨٤ - إن عرج اثنين من حيوان حي فهو تابع
للحمة في إباحة تناول وكراهته وتحريمه.

ويستثنى من المحرم : الأدمي ، فلينه مباح ،
وإن كان لحمه محرما ، لأن تحريمه لتكريم لا
للاستغبات .

وعلى هذا اتفق الحنفية والمالكية والشافعية
والحنابلة .

واستثنى الحنفية من المحرم أو المكره الخيل ،
بناء على ما نقل عن الإمام أبي حنيفة من أنها محرمة
أو مكروهة ، رضي لينا على هذا رأيان :
(لحدهما) أنه تابع للحم فيكون حراما أو
مكروها .

(وثانيهما) - وهو الصحيح - أنه مباح ، لأن تحريم

(١) وقال البيهقي : (إن كلام الجسور مختلف ليس الأم
والهابة والدة والسر على منع أكله . وإن كنا نأكله .
وليس في كتب الذهب ما يختلف على النص) ١ ص ٨٤ .
الطال ١/ ٥٧٠

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٩٤ ، والبدائع ٥/ ١٤٣ ، ونهج
المحقق ١/ ٢١٩ ، والحرش على حبل ١/ ٨٥ ، ونبذة
الاحتجاج ١/ ٢٢٦ ، ٢٢٣ ، والجموع للنووي ٢/ ٥٥٦ ،
وأشئ الطال ١/ ٥٧٠ ، وطلب لول الله ١/ ٣٣٣ -
٣٣١ .

٨٢ - وإن خرج البيض من حيوان مأكول بعد موته
دون تذكية شرعية ، وهو مما يحتاج إلى الذكاة .
كالدجاج ، فقد أبي حنيفة : يؤكل سواء أنصبت
قشرته أم لا .

وقال المالكية : لا يؤكل .

وقال الشافعية : يؤكل ما نصلبت قشرته فقط .
وحكى السزيلي عن أبي يوسف وعمره أنه
يكون نجسا إن كان حيا ، فلا يؤكل عندهما إلا
إذا كان جامدا .

٨٣ - وإن عرج البيض من حيوان غير مأكول
فمقتضى مذهب الحنفية أنه إن كان من ذوات
الدم السائل ، كالغراب الأبقع ، فبيضه نجس تبعاً
للحمة ، فلا يكون مأكولا .

وإن لم يكن من ذوات الدم السائل كالزئير
فبيضه طاهر تبعاً للحمة ، ومأكول لأنه ليس
بعمية .

والمالكية يجمل عندهم كل البيض الخارج من
الحي أو المأكول ، لأن الحيوانات التي تبيض لا
تنقسم عندهم إلى مأكول وغير مأكول ، بل كلها
مباح الأكل ، إلا ما لا يؤمن سمه كالوزخ ، فهو
محرم على من يضره . وكذلك بيضه إن كان بضر ،
فهو محرم وإلا فلا ، فالغبرة عندهم إنما هي
للفضر .

وصرح النووي بأن بيض الحي غير المأكول طاهر
مأكول :

أما كونه طاهرا فلا لأنه أصل حيوان طاهر ، (١)

(١) أي : لأن كل حيوان طاهر عند الشافعية طاهر حيا حيا
المنزير أو القتب وما قبله منها لم من أكلها كما هو
موضع في موضوع النجاسات

بالحرمان. (١)

الخليل أو ثمراتها لكونها آلة الجهاد لا لاستحباب لحمها، والمبني ليس آلة الجهاد.

ثالثاً - الإنفحة:

ونقل عن عطاء وطاوس والزمري أنهم خصروا في لبن الحمر الأهلية.

٨٥ - الإنفحة (٢) هي مادة بيضاء صفراوية في وعاء جلدي، يستخرج من بطن الجدي أو الحمل الرضيع، يوضع مما قليل في اللبن الحليب فيستعد ويتكاثف ويصير جبناً، يسميها الناس في بعض البلدان: (مجنسة). وجلده الإنفحة هي التي تسمى: كرشاً، وإدراعى الحيوان العشب.

فلاإنفحة إن أخذت من مذكى ذكاة شرعية فهي طاهرة مأكولة عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

وإن أخذت الإنفحة من ميت، أو مذكى ذكاة غير شرعية فهي نجسة غير مأكولة عند الجمهور، وطهارة مأكولة عند أبي حنيفة، سواء أكانت صلبة أم مائعة قياساً على اللبن كما سبق.

وقال الصاحبان: إن كانت صلبة يغسل فقاشرها وتزكّل، وإن كانت مائعة فهي نجسة لنجاسة ومخالها بالموت فلا تزكّل. (٣)

وإن خرج اللبن من حيوان مأكول بعد ذكائه فهو مأكول، وهذا عتق عليه.

وإن خرج من أدمية ميتة فهو مأكول عند الثقاتين بأن الأدمي لا ينجم بالموت. (٤) وكذا أيضاً عند بعض الثقاتين بأنه ينجم بالثبوت كأي حنيفة، فإنه مع قوله بنجاسة الأدمي الميت يقول: إن لبن المرأة الميتة طاهر مأكول، خلافاً للصاحبين.

وإن خرج اللبن من ميتة المأكول، كالتعجبة مثلاً، فهو طاهر مأكول عند أبي حنيفة.

ويرى صاحباه والمالكية والشافعية أنه حرام لتنجسه بنجاسة الوعاء، وهو مخرج لبنة الذي تنجم بالثبوت.

وحجة الثقاتين بطهارته وإباحته قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ، تَتَذَكَّرُونَ﴾ (٥) ﴿وَمِنْ بَيْنِ قُرْبَىٰ أَنْ يَقُولَ: هَذَا خَالِصٌ مِّنْ بَنِيَّ﴾ (٦).

وقدك أن الله عز وجل وصفه بكونه خالصاً فلا يتنجس بنجاسة مجرى، ووصفه بكونه مائعاً وهذا يقتضي الحل، وفرض علينا به، والملة بالحل لا

(١) البدائع ٤٣٨/٥. وحاشية ابن عابدين ١٢٥/١ ر ١٩٩/٥، ٢١١. وتبيين الخلفاء شرح كنز الدقائق ٢٩١/١. والحرش على خليل ٨٥/١. والفتاى بأصل الشرح الكبير ٦٦/١. والشرح الكبير لمفسر الفتاى ٣٠٣/١. ومطلب أولى النهى ٢٣٢/١. ونبذة المحتاج ٢٧٧/١.

(٢) الأنفحة: بكسر الهمزة فسكون التون وفتح القاء مع تشديد الهاء المهملة وجمعه، ويقال فيها أيضاً: سمها بالماء (بكر نسكون).

(٣) فقه التاج ٤٣/٥. والحرش على خليل ٨٥/١. ونبذة المحتاج ٢٧٧/١. والفتاى بأصل الشرح الكبير ٨٩/١.

(٤) بلاط لا كلام من الفكية والشافعية واختلافهم في قولهم والراجح عند الجميع طهارة ميتة الأدمي. وللشافعية قولان أيضاً، والراجح عندهم النجاسة.

(٥) سورة النحل / ٦٦.

وعند أبي يوسف ومحمد أنه إذا خرج حيا، ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات يؤكل، وهو يفرج على قولها: إن ذكاة الجنين مذكاة أمه.

وقال المالكية إن سارحنا إليه بالذكاة فمات قبلها حل، لأن حياته حينئذ كلا حياة، ولكنه خرج ميتا بذكاة أمه، لكنهم اشترطوا في حله حينئذ أن ينبت شعر جسده، وإن لم يتكامل، ولا يكفي شعر رأسه أو عينه.

(الصورة الثالثة): أن يخرج ميتا، ويعلم أن موته كان قبل تذكية أمه، فلا يحل اتعاقا، ويعرف موته قبل ذكاة أمه بأمره منها: أنه يكون متحركا في بطنها فتضرب فتسكن حركته، ثم تذكي، فيخرج ميتا، ومنه: أن يخرج رأسه ميتا ثم تذكي، (الصورة الرابعة): أن يخرج ميتا بعد تذكية أمه بسنة لتزوي المتذكي في إخراجها فلا يحل اتعاقا لشك في أن موته كان بتذكية أمه أو بالاتفاق لتزوي في إخراجها.

(الصورة الخامسة): أن يخرج ميتا عقب تذكية أم من غير أن يعلم موته قبل التذكية، فيحلب حل الظن أن موته بسبب التذكية لا بسبب آخر. وهذه الصورة هي محل الخلاف بين الفقهاء، فأبو حنيفة وزفر وأحسن بن زياد يرون أنه لا يحل، وأبو يوسف ومحمد والمالكية والشافعية والحنابلة وجهوا الفقهاء من الصحابة وغيرهم يقولون: إنه لا بأس يأكله. غير أن المالكية اشترطوا الإشعال. وهو ملحق كثير من الصحابة.

وحجة أبي حنيفة ومن معه قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَيْتَةُ وَالْجَنِينُ الَّذِي لَمْ يَدْرِكْ حَيَاةَ

رَبِّهِ، يَعْلَمُ أَنَّ الْجَنِينَ الْمَصْنُوعَ مِنْ لَبَنِ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ إِذَا عَقِدَ بِإِنْفِصَةِ الْمَذْكِيِّ ذَكَاةً شَرْعِيَةً فَهُوَ طَاهِرٌ مَأْكُولٌ بِاتِّفَاقٍ، وَإِنْ عَقِدَ بِإِنْفِصَةِ الْيَتَةِ فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ.

رابعاً - الجنين:

٨٩ - جنين الحيوان المأكول إن خرج من حي أو ميتة لا يحل إلا إن أدركت ذكاته، فذكي ذكاة شرعية.

وإن خرج من مذكاة ذكاة شرعية اختيارية أو اضطرارية لهلك حالهتان:

(الحالة الأولى): أن يخرج قبل نفع الروح فيه، بأن يكون علقه أو مضغة أو جيب غير كامل الخلقة فلا يحل عند الجمهور، لأنه ميتة، إذ لا يشترط في الموت تقدم الخلقة. قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَفْوَاجًا فَأَخْبَأَكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ثُمَّ بَرِّئَتْكُمْ يُمِيقُكُمْ﴾ (١) فمعنى قوله: ﴿كُنْتُمْ أَمْشَاتًا﴾ كنتم مخلوقين بلا حياة، وذلك قبل أن ينفع فيهم الروح.

(الحالة الثانية): أن يخرج بعد نفع الروح فيه بأن يكون جنينا كاملا الخلقة - أشعر أو لم يشعر - ولعله الحالة حمور:

(الصورة الأولى): أن يخرج حيا حياة مستقرة فتجب تذكيته، فإن مات قبل التذكية فهو ميتة اتعاقا.

(الصورة الثانية): أن يخرج حيا حياة مذبح، فإن أدركنا ذكاته وتكناه حل اتعاقا، وإن لم يدرك حل أيضا عند الشافعية والحنابلة، لأن حياة المذبح كلا حياة، فكأنه مات بتذكية أمه.

الثالث) - الآية / ١٤٥ من سورة الأنعام، وفيها بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

الرابع) - الآية / ١١٩ من سورة الأنعام، وقد جاء فيها: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَذْكُرُوا مَا ذُكِّرَ إِلَيْكُمْ عَلَيْهِ وَلَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ﴾.

الخامس) - الآية / ١١٥ من سورة النحل، وفيها بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

٨٨ - بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ معناه: فعن دفعته الضرورة وأجلته إلى تناول الميتة ونحوها، بأن يحاف عند ترك تناولها ضرراً على نفسه أو بعض أعضائه مثلاً.

(والباحي)، هو الذي يخشى على غيره في تناول الميتة، بأن يؤثر نفسه على مضطرب آخر، فيفرد تناول الميتة ونحوها فيهلك الآخر من الجوع.

وقيل: الباحي هو العاصي بالسفر وسحره، وسبب الخلاف فيه (ف/ ١٠٠).

(والعادي): هو الذي يتجاوز ما يسه الرمي وينتفع به الضرر، أو يتجاوز حد الشبع، على خلاف الآية.

(واختصة): المجاعة، والفتنة بقوله تعالى: ﴿فِي خِصْمَةٍ﴾. إنها هي إتيان الحالة التي يكثر فيها وقوع الاضطراب، وليس المقصود به الاحتراز عن الحالة التي لا جماعة فيها، وإن المضطر في غير المجاعة يباح له التناول كالضطر في المجاعة.

(والتجانب للإثم) هو التحرف المائل إليه، أي الذي يقصد الموضوع في الحرام، وهو البغي

بعد تذكية أمه ميتة، وما يؤكد ذلك أن حياة الجنين مستقلة، إذ يتصور بقاؤها بعد موت أمه فتكون تذكيته مستقلة.

وحجة أبي يوسف ومحمد والجمهور قول النبي ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» (١). وهذا يقتضي أنه يتذكى بذكاة أمه، واحتجوا أيضاً بأنه تبع لأمه حقيقة وحكمه، أما حقيقة فطامه، وأما حكمه فلا يباع بيع الأم، ولأن جنين الأم يعتق بعقوبتها، والحكم في التبع يثبت بعلة الأصل، ولا تشترط له حلة على حدة، فلا يغلب التبع أصلاً. (٢)

تناول المضطر للميتة ونحوها:

٨٧ - أجمع المسلمون على إباحة أكل الميتة ونحوها للمضطر، وقد ذكر الله عز وجل الاضطراب إلى المحرمات في خمسة مواضع من القرآن الكريم:

الأول) - الآية / ١٧٣ من سورة البقرة، وفيها بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها:

﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

الثاني) - الآية الثالثة من سورة المائدة، وفيها بعد ذكر تحريم الميتة ونحوها: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي خِصْمَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(١) حديث «ذكاة الجنين ذكاة أمه» أخرجه الترمذي والموطأ وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري روى عنه عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن وصحة الأوصاف ٤٨/٥ نشر تقي الدين، ومجموع المعجم ١٢/٣ - ٦٥ ط المحدث، ومسنن ابن ماجه ١٠٧/٢ ط محسن الحلبي.

(٢) في حاشيتين ١٩٢/٥، وجوامع الإكتفاء ٢١٦/٩، وبدنية فقهية ١٤٢/١، وحاشيتنا للموسم وصغيرة ٢٢٢/٤، والمفتي ٤٧٩/٨، ٤٨٠.

وهو الرشح عند الملكية والشافعية والحنابلة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسِبُوا الْمُشْكِمَ﴾^(١) وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْدُوا مَا بِيَدِكُمْ إِلَى الْهَلَكَةِ﴾^(٢) ولا شك أن الذي يترك تناول الميت ونحوها حتى يموت يعتبر قاتلاً لنفسه، وملفياً بنفسه إلى الهلكة: لأن الكف عن تناول فعل منسوب للإنسان.

٩١ - ولا يتناقض القول بالوجوب عند الفاضل مع قوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ لأن نفي الإثم في الأصل عام يشمل حالتي الجواز والوجوب، فإذا وجدت قرينة على تخصيصه بالوجوب عمل بها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّغَا وَثَرَةٌ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حُجَّ الْبَيْتَ أَرَادَ الْمُتَزَّجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِ﴾^(٣) ففيه إختصاص عن الطواف، أي السعي بين الصفا والزروة، مفهوم عام قد خصصه بآية على وجوبه أو فرضه^(٤).

حد الضرورة المبيحة:

٩٢ - قال أبو بكر الجصاص: معنى الضرورة في الآيات خوف الضرر على نفسه أو بعض أعضائه بتركه الأكل. وقد انفردت هذه معاني.

(أحدهما) أن يحصل في وضع لا يجتاز غير الميت. (والثاني) أن يكون غيرها موجوداً، ولكنه أكثر.

(١) سورة البقرة / ٢١٩

(٢) سورة الحزق / ١١٥

(٣) سورة البقرة / ١٩٨

(٤) شرح العاصم بمشقة ابن عابدين ٢١٥/٥، والشرح الصغير ٣٣٢/٥، ٣٣١، وحاشية المنذرى على شرح

الحارثي على حليل ٢٢٩/٢، ومائة الفتاح ١٥٠/٨،

واضح ٣: ٤٢٠.

والعدوان المذكوران في لايات الأخرى.

٨٩ - وما ورد في السنة النبوية ما رواه أبو واقد الليثي رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله إن أراض نصيبت خمسة، فمن يحمل لها من الميت؟ فقال: «إذا لم تصطحبوا، ولم تغتسلوا، ولم تحنطوا بقلا فليكن بها»^(١).

غير أنهم اختلفوا في المقصود بالإباحة، وفي حد الضرورة المبيحة. وفي تفصيل المحرمات التي يبيحها الآخر طراز. ونزيتها عند التعبد، وفي الشيعر أشرود منها. وغير ذلك من المسائل. وبين ذلك عما يأتي.

المقصود بإباحة ميتة ونحوها:

٩٠ - اختلف الفقهاء في المقصود بإباحة الميت ونحوها. فقال بعضهم: المقصود حواز تناول وعده. لظاهر قوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ وهذا القول ذهب إليه بعض المالكية والشافعية والحنابلة.

وقال آخرون: إن المقصود بزاحة ميتة ونحوها للمضطر وجوب تناولها. وإني هذا ذهب الخنفية.

(١) وهذه الآيات مكتوبة ككث من أسس لأباحة العوروات راسكها والاستوائية، تلك الداعية التي صاغها الفقهاء بطولهم: والضرورات بيع المحطورات. والأشياء وحطهم لأن نجم بصائية الحموى ١١٩/١، وهذه الأسكام العادية وشروح المادة ٢١١/٢، وكانت ما العريضة متجارية مع جميع الحالات والظروف الاستوائية، ولكن للضرورة مايس وحده أهمية فلس كل ما يلحق الضرورة براء ما استباحة عزم حر فقلدت (الاجابة)

(٢) حديث أبي واقد «إذا لم تصطحبوا ولم تغتسلوا...» تسرد أحمد ٢١٨/٥، ط الأئمة، وقال الهندي في المجمع ٥٠/٥ - ط القدسي، رساله شك

الرواية. وإذا كان المضطر عذراً في الطلب حمل بمقتضى معرفته، ولا يعمل بتجربته إن كان مجرباً، على ما قاله الرمي. وقال ابن حجر: يعمل بها، ولا سيما عند فقد الطبيب. (١)

وقال الخنابلة: إن الضرورة أن يخاف التلف فقط لا ما دونه، هذا هو الصحيح من المذهب. وقيل: إنها تشمل خوف التلف أو الضرر. وقيل: إن يخاف تلفاً أو ضرراً أو مرضاً أو انقطاعاً عن الرزقة يخشى منه الهلاك. (٢)

تفصيل التحريمات التي تبيحها الضرورة:

٩٣. ذكر في الآيات السابقة تحريم لينة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به، والمنخنقة، والموقوفة، والمتردية، والطحينة، وما أكل السبع، وما ذبح على النصب، فهذه كلها تبيحها الضرورة بلا خلاف.

وكذا كل حيوان حي من الحيوانات التي لا تؤكل محل المضطرته بذبح أو مفرد ذبح للتوصل إلى أكله. وكذا ما حرم من غير الحيوانات لنجاسته، ويعتدون له بالثرياق المشتمل على غر ولحوم حيات.

أما ما حرم لكونه يقتل الإنسان إذا تناوله، كالسموم، فإنه لا تبيح الضرورة، لأن تناوله استعجال للموت وقتل للنفس، وهو من أكبر الكبائر. وهذا متفق عليه بين المذاهب.

(١) مائة المصالح ١/ ١٥٠، والبيروني على ابن قاسم

٩٢، ٩١/١

(٢) الطح ١/ ٢٣١.

على أكلها بوعيد يخاف منه تلف نفسه أو تلف بعض أعضائه. وكلا المعنيين مراد بالآية عندنا لأجلها. (٣)

رحالة الإكراه يؤيد دخولها في معنى الاضطرار. قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن الله وضع عن لئلي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». (٤)

ويؤخذ من التبر الختاره أن الضرورة تشمل خوف الهلاك، وخوف العجز عن الصلاة قائماً أو عن الصيام. (٥)

وفسر الشرح المصغير للمالكية الضرورة بخوف الهلاك أو شدة الضرر. (٦)

وفسرهما الترمذي الشافعي في «نهاية المحتاج» بضرر الموت أو المرض أو غيرها من كل محذور يبيح التيمم. وكذا خوف النجس عن المشي، أو التخلف عن الرفقة إن حصل له به ضرر، وكذا إجهاد الجوع إياه بحيث لا يستطيع معه الصبر.

والمحذور الذي يبيح التيمم عند الشافعية هو حدوث مرض أو زيادته أو استحكامه، أو زيادة مدته، أو حصول شين فاحش في عضو خداه، بخلاف الشين الفاحش في عضو باطن. والظاهر: ما يبدو عند المهنة كالوجه واليدين، والباطن: بخلافه.

ويستند في ذلك قول الطبيب الصدوق في

(١) أحكام القرآن لمصباح ١/ ١٥٠

(٢) حديث: «إن الله وضع من أمي...» أخرجه ابن ماجه

(٣) ١٥٩/١ - ط الحلي وقال ابن حجر: مرجعه لغته،

إليهم القديم ١١٧/٢ - ط المكتبة الخيرية.

(٤) شعر الخضر ١/ ٢١٥.

(٥) الشرح المصغير ١/ ٣٢٤.

وفيما يلي بيان ذلك :

(أولاً) - الشروط العامة المتفق عليها :

٩٦ - يشترط في إبادة الميتة ونحوها للمضطر بوجه عام ثلاثة شروط :

(الاول) - ألا يجد طعاماً حلالاً ولو اقلية ، فإن وجدها وجب تقديعها ، فإن لم يثقفه حل له المحرم .

(الثاني) - ألا يكون قد أشرف على الموت بحيث لا يضمنه تناول الطعام ، فإن انتهى إلى هذه الحالة لم يحل له المحرم .^(١)

(الثالث) - ألا يجد مال مسلم أو ضمي من الأطعمة الحلال ، وفي هذا الشرط بعض تفصيل يأتيه فيما يلي :

٩٧ - قال الحنفية - لو خاف المضطر الموت جوعاً ، ومع رفيقه طعام ليس مضطراً إليه فلم يضطر أن يأخذ ما بقيه منه ففرد ما يسد جوعته ، فإن لم يكن معه ما يفي به القيمة حالا لزمته دينا في ذمته . وإنما تلزمه القيمة لأن من القواعد العامة المقررة عندهم أن الاضطرار لا يبطل حق الغير .^(٢)

وكذا يأخذ من الماء الذي لشبهه ما يدفع العطش ، فإن منعه صاحبه فأناله المضطر بلا سلاح . لأن الرقيق المانع في هذه أحوال ظالم فإن

٩٤ - واختلفت الاجتهادات في الخمر فقال الحنفية : يشربها من خاف العطش ولم يجد غيرها ، ولا يشرب إلا قدر ما يدفع العطش ، إن علم أنها تدفعه .^(٣)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة : لا يشرب المضطر الخمر الصرفة للعطش ،^(٤) وإنما يشربها من غص بلغم أو غيرها ، فلم يجد ما يزيل الغصة سوى الخمر .^(٥)

شروط إبادة الميتة ونحوها للمضطر :

٩٥ - إن الغفهاء في كلامهم عن الاضطراب وأحكامه الاستثنائية لم يجمعوا شروط إبادة الميتة وغيرها من المحرمات للمضطر تحت عنوان خاص بالشروط ، بل يذهب المتبجح مقررة في خلال المسائل والأحكام .

ويستخلص من كلامهم عن حالات الاضطراب وأحكامها أن الشروط الشرعية التي يشترطها فقهاء المذاهب لإبادة المحرمات للمضطر نوعان -

(١) شروط عامة متفق عليها بين المذاهب لجميع أحوال الاضطراب .

(٢) شروط عامة اشترطتها بعض المذاهب دون سواها .

(١) ابن عابدين ٣٩٥/٥ ، والعلل ٢٦٦/٧

(٢) وأبطل الشافعية ما لم يزد عليه حدا حتى كذا يشرب على إطلاقه فإنه يحل له حيث شربا (باب العلاج ١٢/٨) .

(٣) الترخيص الصغير مع حاشية الصاوي ٣٢٤/٦ ، وبهاية المحتج ١٥٠/٨ ، ومطلب الولي ٢١٦/٦ ، ومكتاكم الفرق للبعاعص ١٥٠/١ ، والعلل لابن عمر ١٦٦/٧ .

(٤) مائة تصحيح ١٥٠/٨

(٥) مطلب الولي ٢١٦/٦ ، ٢٢١ ، والمجلة ٣٢/٧

خاف الرفيق حوصاً أو عطف تركك بعضه (٩٥)
ولا يحسن أنه أن يدفع الحوص أو انعطاش
بالمصرات كثيفة والخمر مع وجود حلال عذوق
غيره ليس مضطراً إليه، والمضطر قادر على إخذه
ولو بالقوة.

وحوز المالكية في هذه الحال مقابلة صاحب
الطعام بالسلاح بعد الإنذار، بأن يعطيه المضطر
أنه مضطر، وأنه إن لم يعطه قاتله، فإن قتله بعد
ذلك قدعه هدر، لوجوب بذل طعامه للمضطر،
وإن قتله الآخر فعليه القصاص (٩٦).

٩٨ - وقال الشافعية والحنابلة: لو وجد المضطر
طعاماً غيره، فإن كان صاحبه غائباً ولم يجد المضطر
سواه، أكل منه وعزم عند قدرته مثله إن كان
مثلياً، وقيمته إن كان فريشاً، فصفاً لحق المالك،
فإن كان صاحبه حاضراً، (٩٧) فإن كان ذلك
الحاضر مضطراً أيضاً، يترمه بذلك للأول إن لم
يفضل عنه، بل هو أولى، لحديث: «إذا
يتسك...» (٩٨).

تكن يجوز له إظهاره على نفسه إن كان الأول
سلماً معصوماً، واستنطاق الثاني النصر على
التضيق على نفسه، فإن فضل عند سبب دمه شيء
لزمه بذله للأول.

وإن لم يكن صاحب الطعام الحاضر مضطراً
لزمه إضمام المضطر. فإن منعه، أو طلب زيادة على
نصف المثل بمقدار كثير جاز للمضطر فهزه، وإن
أدى إلى قتله، ويكون دم المانع حينئذ مهذراً، وإن
قتل المالك المضطر في الدفع عن طعامه لزمه
القصاص.

وإن مع المالك الطعام عن المضطر قات هذا
حوصاً لم يضمنه المانع بقصاص ولا عية، لأنه لم
يجد فعلاً مهيئاً، فإن لم يمنع المالك الطعام،
ولكن طلب ثمنه، ولو زيادة على ثمن المثل بمقدار
يسير، لزم المضطر لئوله به، ولم يجوز له فهزه.

ويؤم طعامه ولم يذكر عوضاً فلا عوض له عن
الأوجع، حلاله على المساعدة المعتادة في الطعام،
ولا شيئاً في حق المضطر (قيل: يلزمه نفس المثل،
لأنه خلص من أهلاك بذلك يرجع عليه بالبدل،
فإن اعتقاً في ذكر الموضع صدق المالك بيمينه،
إذا لم يصدق لرغب الناس عن طعام المضطر،
ونقص ذلك إلى القصر) (٩٩).

(ثانياً) - الشروط العامة المختلف فيها:

٩٩ - اختلف فقهاء الدواهب في بعض الشروط
المحيطة لأكل الميتة ونحوها من المحرمات
للمضطر:

فالشروط الشائعة أن يكون المضطر نفسه
معصوم الدم، فإن كان المضطر مهذراً أدم شرعاً
كالحربي، والمزبد، وشارك الصلاة الذي يستوجب
القتل، لم يجوز له أكل المحرمات من ميتة أو غيرها
إلا إذا تاجب.

(٩٥) نهاية المحتاج مع رسائل الشريفي والشرطي
١٠٥٢/٢، والفتح ٢/٢٠٦

(٩٦) حاشية ابن حبيب ٢١٥/٥ و ٢١٥/٦
كما إن استعمل المالك سلاحاً معه من عند نفسه فإن
المضطر غلبه حط بالسلاح للدفع عن نفسه
(هالجنة)

(٩٧) مرقع الصغير مع حاشية تصانوي ٢٢٣/١

(٩٨) نوو في بدو، يرويه أيضاً

(٩٩) حديث: «إذا يتسك...» أخرجه مسلم (٦٩٣/٧) - ط
الشمس، والسنن (٩٠/٥) - ط الكتبة الإنجليزية

أكلها ، وأيضاً في الأكل المذكور عون على المعصية فلا يجوز .
١٠١ - أما الحظية والمالكية ، فقالوا : لا يشترط في الحظير عدم المعصية ، لإطلاق النصوص وعومها (١)

إطلاق

التصرف .

١ - من معنى الإطلاق في اللغة : التخلي ، والحل والإرسال ، وعدم التنفيذ (٢)

وعند الفقهاء والأصوليين يؤخذ بتصرف الإطلاق من بيان المطلق ، فالطلاق اسم معمول من أطلق . والطلاق : ما دل على فسخ نكاح ، أو حر : ما دل على المأهبة وما قبله . أو حر : ما لم يشهد بصحة نكاحه أن يتمدها إلى غيرها (٣)

كما يبادر بالإطلاق : استعمال اللفظ في معناه حذيفة كان أو محاراً (٤)

كما يأتي أيضاً بمعنى التفاد . إطلاق التصرف

(١) أحكام الفرائد للحداد ١/ ١٢٦ ، ١٢٧

(٢) المصباح لبر ، والترب ٥٥ (حاشي)

(٣) حاشية زهد ، أهدى مع غيضاوي ١/ ٩٧ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٩٤٢/٤ ، ومع السواع ٤٤٠٩ ، وسلم فلك ٣٦٠/١ ، والتكميل للحداد ١/ ١٢٦ ، نشر دار المعرفة طبع في بيروت ، والتكميل ١/ ١٢٦ ، ط مصطفى الحسين . وحاشية السمع على الفقه ١/ ١٢٦ ط ليبيا

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٩٢٢/٤

أما مهمل الدم الذي لا تغيب توبته عصية دمه ، كالزاني المحصن ، والقاتل في قطع الطريق الذي فطر عليه الحكيم ، غنيل : لا يأكل الميتة حتى يتوب وإن لم تكن توبته مقبلة لعصيته .

وقيل : لا يتوقف حل الميتة له على توبته . (٥)

١٠٠ - واشترط الشافعية والحابلة ألا يكون المقطر عاصياً بسفره أو إفادته ، فإن كان كذلك لم يحل له تناول الميتة وتحوها حتى يتوب .

والعاصي بسفره أو إفادته هو الذي موى بسفره أو إفادته المعصية ، أي هو الذي سافر أو أقام لأجل المعصية ، كمن خرج من بلد ثانياً قطع الطريق ، وكذا الذي قصد بسفره أو إفادته أمراً مباحاً ثم فله معصية ، كمن سافر أو أقام للتحارة ثم بدا له أن يجعل السفر أو الإقامة لقطع الطريق .

وأما العاصي في أثناء السفر - وهو من سافر سفراً مباحاً ، وفي أثناء سفره عصى بتأخير الصلاة عن وقتها ، أو بالزنى وهو غير محض ، أو بالسرقة أو نحو ذلك - فلا يتوقف حل أكله للميتة وسجوها على توبته . ومثله العاصي في إفادته ، كمن كان مقيماً في بلدته لغرض مباح ، وعصى فيها بنحو ما سبق ، فإنه مباح له الأكل من المحرم إن اضطر إليه من غير توبة - عن التوبة (٦)

والوجه لمنع المسافر من معصية أن أكل الميتة رخصة ، والعاصي بسفره أو إفادته كس من

(٥) مائة المساج ١٨ - ١٩ ، ١٠٠ ، وحاشية الجعدي على فتح ٢٠٨/١

(٦) مائة المساج ١٨ - ١٩ ، وحاشية هجران على مائة المساج ١٨ ، ١٩ ، وطالب تولى البحر ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩

(١) نقضه .

الأصوليين ، أنه لا فرق بين النكرة والمطلق . لأن تمثيل جميع العلماء المطلق بالنكرة في كتبهم يشعر بعدم الفرق (١)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الصوم :

٢ - تظهر صلة الإطلاق بالعموم من بيان العلاقة بين المطلق والعام ، فالمطلق يشابه العام من حيث الشروع حتى هل أن عام (٢)

لكن هناك فرقا بين العام والمطلق ، فالعام عمومه شمولي ، وعموم المطلق بدلي . فمن أطلق على المطلق اسم العموم فهو باعتبار أن موارده غير منحصرة .

والفرق بينهما : أن عموم الشمولي كلي يحكم فيه على كل فرد فرد . وعموم البدل كلي من حيث إنه لا يمنع نفس تصور مفهومة من ولوع الشركة فيه ، ولكن لا يحكم فيه على كل فرد ، بل على فرد شائع في أفرادها ، يتناولها على سبيل البدل ، ولا يتناول أكثر من واحد دفعة .

وفي تهذيب الفروق نقلا عن الألباني : عموم العام شمولي ، بخلاف عموم المطلق . نحو رجل وأسد وإنسان ، فإنه بدلي ، حتى إذا دخلت عليه أداة النفي أو أن الاستغرافية صار عاما (٣)

ب - التنكير :

٣ - يتضح الفرق بين الإطلاق والتنكير من بيان الفرق بين المطلق والنكرة ، فبعض بعض

(١) الفصل على الصحيح يحاطش تنوين وصيغة ٣٤١/٢ ، ونظر في الفرائ ١٢٧/١ .

(٢) كشف الأسرار ٣٧١/٢

(٣) حاشية المسند على التمسيد ١٠١١/٢ ، والمفضل إلى مذبح الإمام أحمد من ١١٦ ، وتهذيب هجر في ١٧٢/١ نشر دار المعرفة .

وفي تيسر التحرير : المطلق والنكرة بينهما عموم من وجه ، لصدقهما في نحو : تحرير رغبة ، وانفراد النكرة عنه إذا كانت عامة ، كما إذا وقعت في سياق النفي ، وانفراد المطلق عنها في نحو اشتر المصمم (٤)

هذا عند الإطلاق ، فإن قيدت النكرة كانت بداية للمعقل .

الشيء المطلق ومطلق الشيء :

٤ - الشيء المطلق عبارة عن الشيء من حيث الإطلاق ، وهو ما صدق عليه اسم الشيء بلا قيد لازم ، ومنه قول الفقهاء : يرفع الحدث بالماء المطلق أي غير القيد بقيد ، فخرج به ماء الثرد ، وماء الزعفران ، والماء المنصر من شجر أو نمر ، وكذلك الماء المستعمل عند أكثر الفقهاء ، لأنها مياه مفيدة بقيد لازم لا يطلق الماء عليه بدونه ، بخلاف ماء البحر وماء البشر وماء السماء ونحوها . لأن القيود فيها غير لازمة . وتستعمل بدونها ، فهي مياه مطلقة .

أما مطلق الشيء فهو عبارة عن الشيء من حيث هو من غير أن يلاحظ معه الإطلاق أو التقييد . فبصدق على أي شيء مطلقا كان أو مقيدا . ومت قولهم : مطلق الماء ، فيدخل فيه الماء

(١) البهخشى عن مناج الوصول في علم الأصول ٦٠/٢ ط

صحيح ، وحاشية الرعاوى على ابن ملت ص ٥٥٥ ط دار

العلوم ، وحاشية المشيخ الحضاني ٢٦٣/١

(٢) تيسر التحرير ٢٢٩/١ ط مصطفى الحلبي .

الأصح للجسمود أنه يرتفع، لأن الطهارة والوضوء إنما ينصرف إطلاقهما إلى الشروع، فيكون نأوى نؤضوه شرعي. (١١)

ولا يتحمل لذهب الحنفية في هذه المسألة، فالتية سنة عندهم وليست شرطاً في الوضوء. (١٢)

ب - التيمم :

٧ - جمهور الفقهاء على أن التيمم لو نوى استحابة الصلاة، وأطلق ولم يعبد تلك الصلاة بفرض أو نقل، حمل التاملة مع هذا الإطلاق. وللشافعية وجه صيف أنه لا يتنجس به النفس. (١٣)
وللفقهاء في صلاة الغرض بهذا التيمم رأيان :

أحدهما : صحة صلاة الغرض، وهو مذهب الحنفية، ويرون عند الشافعية اختاره إمام الحرميين والغراني، لأنها طهارة يجمع بها النقل، فصح بها الغرض كطهارة الماء. (١٤) ولأن الصلاة اسم جس تتناول الغرض والتعل.

(١١) المحطاب ١٣٦/١، فليبا، وحرشي ١٢٠/١ ط دار صادر، والشرعاني على التيمم ١٢٥/١ ط الحلبي، وفتاوى ١١١/١ ط دار البعث، والفتاوى ١٢٦/١ ط دار البعث، وفتاوى الحلبي ٦٣/١ ط دار الفكر، والمجموع ٣٩٨/١.

(١٢) الأشبه والتفان لاين يجب من ٣٧ نشر دار مكتبة الهلال، والمصطفاوي على مراقي الفلاح من ٥٦ ط دار الإبراهيم، والمصطفاوي عن القومر ١٢٦/١ ط دار المعارف، والمجموع ٣٢٨/١، وكتف القناع ٨٩/١.

(١٣) المصطفاوي على مراقي الفلاح من ٦١، ٦٢، والمصطفاوي عن القومر ١٢٤/١، والفتاوى عن القومر ١٥١/١، والمجموع ٣٢٢/٢، والمص ٢٢٢/١.

(١٤) المصطفاوي على مراقي الفلاح من ٦٠، ٦١، والمص ٢٢٢/٢، والمجموع ٣٢٢/٢.

الظاهر والظهور والتجس وغيرها من أنواع أتياء النفيدة (كإياد المورد والزعفران) والمطرفة.

فالشئ المطلق أخصر من مطلق الشئ، (التعليل للنفيد).

ومثل ذلك ما يقال في التبع المطلق، ومطلق التبع، والطهارة المطلقة، ومطلق الطهارة وأمثالها. (١٥)

مواطن الإطلاق :

٥ - يتناول الأصويون الإطلاق في عدة مواضع منها : مسألة حين المطلق على نفيد، ومنها : مقتضى الأمر هل هو للتكرار أو لا ؟ وهل هو للقر أو لا ؟
وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

مواطن الإطلاق عند الفقهاء :

أولاً : إطلاق التية في الطهارة :

أ - الوضوء والغسل :

٦ - لو نوى المتوضيء مطلق (الطهارة) أو مطلق (الوضوء)، لا يرفع حدث، ولا لاستباحة صلاة، أو نحوه، فلي ارتفاع الحدث وعنه رأيان :

أحدهما : أنه لا يرتفع، لعدم بيته له. وهذا أحد الرأيين عند الجسمود، وهم الذين بشرطون التية لصحة الطهارة. وعللوا لذلك بأن الطهارة قسبان : طهارة حدث، وطهارة نجس، فإذا قصد الطهارة المطلقة، فإن ذلك لا يرفع الحدث. والغراني

(١٥) كتف إصلاحات الفتون مادة (مطلق). والأشبه لمصطفي من ٣٨٨، وكتف القناع ٢٤١/١ - ٢٤٠، وابن عابد من ١٢٠/١، وجواهر الإكليل ٥/١، والفتاوى ١٨٨/١.

والصلاة في بيته إذا أراد الخروج للسفر، والمسافر إذا نزل منزلاً وأراد مفارقه. (١)

الثاني : أنه لا يستباح به الفرض، وهو قول المالكية، والحنابلة، وهو أحد قولي الشافعية. (٢)

إطلاق النية في الصلاة :

أه صلاة الفرض :

٨ - جمهور الفقهاء على أنه بشرط التعيين في نية الفرض وأن الإطلاق لا يكفي. قال الحنفية : وكذا الواجب من وتر أو نذر أو سجود ثلاثاً، وكذا بشرط التعيين في نية سجدة التكميل، بخلاف سجدة السهو.

وفي رواية عن أحمد أنه لا يشترط التعيين في نية صلاة الفرض. (٣)

ب - النفل المطلق :

٩ - يتفق الفقهاء على أن الإطلاق يكفي في نية صلاة النفل المطلق، (٤) وأثنى بعض الشافعية بالنفل المطلق نية المسحاة، وركعتي الوضوء، وركعتي الإحرام، وركعتي الطواف، وصلاة الحاجة، وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء،

إطلاق النية في الصوم :

١٠ - لفقهاء في إطلاق نية الصوم وأما :

الأول : عدم الصحة مع الإطلاق، وهو قول المالكية والشافعية والحنابلة. واستغنوا له بأنه صوم

(١) المصنوع ٢٥٦/١، والقسوني ١٥٤/١، والقواعد والعوائد الأصولية ص ١٩٩ ط السنة السادسة، وكشاف الفتاوى ١٧٢/١، والمجموع ٢٢٩/٢.

(٢) ابن علقين ٢٧٩/١ ط الأولى، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق مع حاشيته نقلي عليه ٩٩/١ نشر دار الفريعة، والأشبه وانظر لابن نجيم ص ٢٩ نشر دار مكتبة الفلاح، والزرغاني على حبليل مع حاشيته ج١ ص ١٩٠ ط دار الفكر، والمصنف ١٥٨/١ ط دار الفكر، وحوادث الرمي على شرح الروض ١٤٣/١ ط بيروت، والإيضاح ٢٠/٢ ط الأولى.

(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٩٩/١، والقسوني ١٥٤/١، والزرغاني على حبليل ١٩٥/١، والإيضاح ١٩/٢، وبعثت أولى المص ١٠٠/١.

(١) الجليل على المنهج ٣٣٢/١.
(٢) الزرقاني على حبليل مع حاشيته البدر ١٩٥/١، وشرح منتهى الإبراهيمات ١٢٧/١ ط دار الفكر، والمصنوع ٤٩٩/١، ومطالع أولي المص ٤٠٠/١، وشرح الروض ١٤٢/١، وأعمال من المنهج ٣٣٢/١.

(٣) بين أحكام، شرح كنز الدقائق ٩٩/١.
(٤) ابن علقين ٢٧٩/١، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٩٩/١.

واجب فوجب تعيين النية له .

والثاني : صحة الصوم ، وهو قول الحنفية ، ورواية عن أحمد ، ووجه شافى للشافعية حكمه صاحب التتمة عن الخليلي ، واستدلوا لذلك بأنه فرض مستحق في زمن بعينه ، فلا يجب تعيين النية له .^(١)

إطلاق نية الإحرام :

١٢ - إذا نوى مريد التمسك نفس الإحرام ، وأطلق بأن لم يقصد اقتران ، ولا التمتع ولا الأفراد جاز بلا خلاف ، لأن الإحرام يصح مع الإيهام فيصح مع الإطلاق . وله صرفه إلى أي نوع شاء من أنواع الإحرام الثلاثة ، إن كان ذلك قبل الشروع في أعمال الإحرام ، وكان في أشهر الحج ،^(٢) غير أن المالكية والحنابلة قالوا : الأول العرف إلى العمرة ، لأن التمتع أفضل .

وسا عمله قبل التعيين فلفظ عند الشافعية ، واختلافه ،^(٣) وعند الحنفية والمالكية ، بعند ما أتى به من الشعائر ، غير أنهم يختلفون فيما تصرف النية به . فقال الحنفية : تصرف إلى العمرة إن لم يعين ، وقد طاف ، لكن في اللباب وشرحه لو وقف بعرفة قبل الطواف تعين إحرامه للحج ، ولو لم يقصد الحج في وقوفه .^(٤)

(١) القتي ١٤/٢ ، وفروضة ٣٥٠/٢ ، والأشبه وتظنر لابن نجيم ص ٣٦ ، والخطاب ١١٩/٦ .

(٢) ابن عابدين ١٤٨٨/١ ، ٦٦٦ ، وهـ زركاني عن خليل ٢٨٩/٩ ، والخطاب ٣٠/٣ ، والحرشي ٣٠٧/٢ ، وفروضة ٦٠/٢ ، والقتي ٢٨٨/٢ ، ونسبه الإفراد ٢٤٧/١ .

(٣) منسب الإفرادات ٢٤٧/١ ، وفروضة ٦٠/٢ .

(٤) ابن عابدين ١١٩/٢ .

وقال المالكية : يجب صرفه إلى الحج إن وقع الصرف بعد طواف قدوم .^(٥)

١٣ - وإن كان الإحرام بسك ولم يعين وذلك في غير أشهر الحج - على كراهته أو امتناعه عند الاختلاف - فالحكم لا يختلف عندهم في أن الأول صرف ثنية إلى العمرة .^(٦)

وكذا لا يختلف الحكم عند المالكية في غير أشهر الحج عن أشهر الحج إن كان طاف قبل التعيين - يجب صرف النية للحج - ويؤخر سعيه لإفاضة ، فإن لم يكن قد طاف كره صرف النية إلى الحج ، لأنه حرم به قبل وقته .^(٧)

وقصل الشافعية في ذلك فقالوا : إن أحرم قبل الأشهر ، فإن صرفه إلى العمرة صح ، وإن صرفه إلى الحج بعد دخول الأشهر فوجها ، الصحيح : لا يجوز بل انعقد إحرامه ، (أي عمرة) . والثاني : يعتقد سعيها ، وله صرفه بعد دخول أشهر الحج إلى حج أو قرآن ، فإن صرفه إلى الحج قبل الأشهر كان كمن أحرم بالحج قبل الأشهر .^(٨)

١٤ - وهل الإطلاق أفضل أم التعيين ؟ ريان : أحدهما : أن التعيين أفضل ، وهو قول الحنابلة ، فقد صرحوا باستحباب التعيين ، وبه قال مالك ، وهو قول بعض الشافعية . ثانيها : الإطلاق أفضل ، وهو أظهر عند الشافعية .^(٩)

(١) الزرقاني على خليل ٢٥٦/٢ .

(٢) القتي ٢٨٥/٣ .

(٣) الزركاني على خليل ٢٨٦/٩ .

(٤) فروضة ٦٠/٢ .

(٥) فروضة ٦٠/٣ ، والقتي ٢٨٤/٢ .

مواطن البحث :

- حمل المطلق على التقيد. ^(١)

- تقييد المطلق بما يخص به العام. ^(٢)

- التفسير المطلق والتحمل منه. ^(٣)

وفصل كل مسألة من هذه المسائل في بابها.

١٥ - بالإضافة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء والأصوليون عن الإطلاق في المواطن الآتية :

- الملك المطلق، والملك المقيد. ^(٤)

- العقود إذا وقعت على اسم مطلق، هل

يصح أم لا؟ ^(٥)

- في المضاربة ولو كانت - اختلاف العامل،

والملك والسركيل، ولو وكل، في الإطلاق،

والتقييد. ^(٦)

- الإقرار المطلق. ^(٧)

- الموقف المطلق. ^(٨)

- وفي الظهار والطلاق. ^(٩)

- الإطلاق في الإجارة. ^(١٠)

- الإطلاق في الوصية والموقف. ^(١١)

- انقضاء - في تعريف الحكم - وهل هو

إنشاء إلزام أم إطلاق؟

- الإطلاق في التصرفات عن الغير. ^(١٢)

- تعيين المطلق بالعرف، وقد أقر السيوطي

المبحث الخامس من كتاب الأشباه والتفاوت في كل

ما جاء به الشرع مطلقاً، ولا ضابط له فيه ولا في

الذلة. ^(١٣)

اطمئنان

التعريف :

١ - لاطمئنان في اللغة : السكون، يقال : اطمأن

القلب : سكن ولم يقل، واطمأن في المكان : أقام

به.

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذين

الإطلاقين، فإن الاطمئنان في الركوع والسجود

بمعنى استقرار الأعضاء في أماكنها عن

الحركة. ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أه العلم :

٢ - العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو عليه على

سبيل الثقة، أما الاطمئنان فهو سكون النفس إلى

(١) مسلم التبريد ٣٦١/١ - ٣٦٦.

(٢) حاشية السمع على المجمد ١/٢٠٥، والمغني إلى مسلم الإمام أحمد من ١٣١.

(٣) هرقند والمواعظ الأصولية من ٢١٦.

(٤) لسان العرب، والمعارف المحيطة، وأساس البلاغة، والغريب

في الموائد (طبر)، علم، يقر، ويستقر المصنف ١/٢٠٥ طبع

مكتبة المصنف ببيروت، والمفرد في اللغة العسكري من

٢٣، طبع دار الأمان في بيروت.

(١) ابن عابدين ٣٨١/١.

(٢) قواعد ابن رجب من ٢٨١.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم من ١٩٣.

(٤) قواعد ابن رجب من ١٨٢.

(٥) ابن عابدين ٣٨٩/٣، ٤٤٦/٥.

(٦) قواعد الفقيه الحنفي ١/٤٢٢.

(٧) المحرر ٢/٢٩٠.

(٨) ابن عابدين ٤٤٦/٥.

(٩) قواعد الأحكام للزم بن عبد السلام ١/١٧٩.

(١٠) نيسر النور ١/٣١٧، والأشباه والنظائر للسيوطي من

٨٨ وما بعدها.

هذا العلم . وعلى هذا فقد يوجد العلم ولا يوجد الاطمئنان .

ب - اليقين .

٣ - يقين . هو سيكون النفس المستند إلى اعتقاد لشيء بأنه لا يمكن أن يكون إلا كذلك .

أما الاطمئنان فهو مكرر النفس المستند إلى غالبية النظر . وعلى هذا فإن اليقين أقوى من الاطمئنان . (١٦)

الاطمئنان النفس

٤ - اطمئنان النفس أمر غير مقدور للإنسان ، لأنه من أمثال لقلب التي لا سلطان له عليها ، ولكن يطالب الإنسان بتحصيل نفسه .

ما يحصل به الاطمئنان .

٥ - بالاستقراء يشي أن الاطمئنان يحصل شرعياً بها من .

أ - ذكر الله تعالى ، لغوؤه سبحانه (١٧) إلا يذكر الله نَفْسُ الْقَلْبِ (١٨) .

ب - الملائكة . والدلائل قد يكون شرعياً من قرآن أو سنة ، وقد يكون عقلياً من قياس على عادة مستقيمة ، أو فورية قوية من فرائض الأحوال ، وقد يكون خبراً من خبر صادق . (١٩)

ج - استصحاب الحال : ومن هنا قلبك شهادة مشهورة بالحال ، لأن الأصل في المستصحب العدالة . (٢٠) أي هو مفصل في كتاب الشهادات من

كتب الفقه .

د - مصي عدة معينة : إذ إن مصي سنة على اثنين دون أنه يستطيع أن يأتي لأنه يوجد ضمانية حكومية معمره عن العاشرة مجزاً دلتها (٢١)

ومضي مدة الانتظار في التقيد - عند من يقول بها - يوجد ضمانية حكومية أنه لم يحد ، (٢٢) وتعتبر أداء الشهادة في الحجة يوجد ضمانية حكومية بأن الشاهد إما شهد عن نفسه (أي حقه) .

هـ - التهمة : وهي عند من يقول بها توجد ضمانية حكومية بأنه لم يحدث حذر أو هوى ، لأنها للتطبيق انقلب . (٢٣) أي في القصة ونحوها . (٢٤)

الاطمئنان الحسني :

٦ - يكون ذلك في الصلاة . وهذه في الركوع والسجود والقيام - فهو سيكون الخوارج واستقرار كمن عصف في محله - مقدار شعبة .

وحكمه الوجوب عند الجمهور ، وعند بعض الطائفة منه . (٢٥) وتفصيل ذلك في كتاب التعليلات من كتب الفقه

وإن دليلاً لا يجوز تقطيع أوصالها بعد ذبحه حتى تمكن حركتها ، لأن ذلك دليل إلهائي روحه ، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتب التلخيص .

أثر الاطمئنان :

٧ - يترتب على الاطمئنان ثمران .

(١٦) نفس الموضع ١٩٨/٢

(١٧) نفس الموضع ١٩٨/٧ وما بعدها

(١٨) أمي ٣٥٩/٩ ، وفقه المظهر ١٥٠/٨ ، ومغربي ٢٤٦/٨

١٥٥/٢

(١٩) الشئ ١٥٠/٩ ، ومراقي الفلاح ص ١٣٦ طبع المطبعة

الغضبية

(٢٠) نفس الموضع

(٢١) سورة الزهد ٢٨٠

(٢٢) انصارى الخليفة ٣٩٠/٥ ، ٣٩١

(٢٣) حاشية فكيو ٢٣٠/١٣

أظفار

التعريف:

١ - الأظفار جمع ظفر، ويجمع أظف على أظفر، وأظافر. والظفر معروف، يكون للإنسان وغيره. وقيل: الظفر لما لا يصبده، والشحب لما يصبده. (١)

الأحكام المتعلقة بالأظفار

تقليم الأظفار.

٢ - تقليم الأظفار سنة عند الفقهاء للرجل والمرأة، وليدين والرجلين، لما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «حمر من العظرة: الاستعداد، والختان، ومصر الشارب، وتنف الإبط، وتقليم الأظفار» (٢)، والمراد بالتقليم إزالته ما يزيد على ما يلامس رأس الإصبع، ويستحب أن يبدأ باليد اليمنى ثم اليسرى، ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى (٣). وقال ابن قدامة: روي في حديث: ومن قص الأظفار مخالفا لما روي في غيره (٤). (٥)

(١) لسان العرب والمصباح اللغوي في مادة ظفر.

(٢) حديث: «ومن من الظفر». أخرجه البيهقي بإسناد «الطراز» عن الاستاذ: (١٠٠) الفتح ٣٢١ ط الشفاء: رسم ٢٢٩/١ ط الخليل.

(٣) المجموع للزوي ١/ ٢٥٨ نقر المكتبة العلمية بدمشق، وتبعة لاحقة ١٠/ ١٨ ط العلمية، وابن عابد ١/ ٦٠، والمص ٨٧/١.

(٤) حديث: «من قص أظفاره مخالفا لما روي في غيره، لم يزل للشاذلي حجة في المقاصد الحسنة لم نجده» (٢٢) - ط المصنف.

أولها ١. وقروح العمل المني على الأظفان. صحيحا في الشرح (١) من تحري الأديب أبي بصير طاهر، وبعضها نحس، فاطمان قوله إلى هذا الإناء منها طاهر، فومأ به، وقع وحروءه صحيحا، كما فصل ذلك الفقهاء في كتاب الطهارة.

ثانيها: أن ما خالف هذا الأطهشان هو حذر ولا قيمة له، وكل ما يبي عليه من التصرفات بالظفر، فمن تحري جهة الغلبة حتى ظلمان قوله إلى جهة ما أن القيمة معروفا، فصل إلى غير هذه الجهة بصلاته بانه، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الصلوة.

وإذا ظمان قلب إيمان بالإيمان، ثم أكره على إيمان ما يخالف هذا الإيمان لا يضره ذلك شيئا قال تعالى: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَكَانَ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ، وَبَكَرَ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ ضِدْرًا نَعَسَتْهُمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» (٢).

قال القرطبي: أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر، حتى غشي على نفسه لفتن، أنه لا إثم عليه إن كفر وطبقة مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يحكم عليه بحكم الكفر. (٣)

(١) المغازي المندبة ٢/ ٢٨٣.

(٢) سورة البقرة ١٠٦.

(٣) تفسير القرطبي ١٠/ ٢٨٣ طبع دار الكتب المصرية، والمص ١٤٥/٨ طبع المطبع الثالثة، وضع التقدير ٢٩٩/٧ طبع بولاق.

وصره ابن عطف، بأن بدأ بختصر اليمين، ثم الوسطى ثم الإبهام، ثم البصر ثم السبابة.

أما التوقيت في تعليم الأطْفَار فهو معتد بطولها، فمضى حالت غلبتها، وبخلاف ذلك باختلاف الأشخاص والأسوال، وقيل: يستحب تعليم الأطْفَار كل يوم جمعة،^(١) لما روي عن أنس ابن مالك عن أنس رضي الله عنه وقت لهم في كل أربعين ليلة تعليم الأطْفَار، وأخذ الشارب، وحلق العانة، وفي رواية عن أنس أيضا وقت لنا في قص الشارب وتعليم الأطْفَار وحلق العانة، وتنف الإبط لا تترك أكثر من أربعين يوما،^(٢)

قال السخاوي: لم يثبت في كيفية قص الأطْفَار ولا في تعيين يوم نه شيء عن النبي ﷺ.

توفير الأطْفَار للمجاهدين في بلاد العدو:

٣- يسن للمجاهدين أن يوفرُوا أطْفَارهم في أرض العدو فإنه سلاح، قال محمد: يحتاج إليها في أرض العدو، إذا ترى أنه إذا أراد أن يحمل الحبل أو الشيء فإذا لم يكن له أطْفَار لم يستطع. وقال عن الحكم بن عمرو: «أمرنا رسول الله ﷺ ألا نحفي الاضْفَار في الجهاد، فإن القوة في الاضْفَار»^(٣).

(١) المجموع للزوري ١/٢٨٥، وضع الفاري ١/١٠٤، ومجلة الأسوق ٢٨/٨، ومكتشف الخلق ١/١٨٥ ط ١ سنة المصنف.

(٢) حديث «وقت لهم...» في رواية عن أنس أيضا «وقت له...» أخرجه مسلم (١/١٢٢) - هـ الخليل.

(٣) الخليل ٢٥٢/٥ ط المسووسة، وفيه هامش: «وهي هامش» ٢٦٠/٥، وحديث: «أمرنا رسول الله ﷺ ألا نحفي الأطْفَار في الجهاد، لأن ظفود الأطْفَار» أخرجه ابن قدامة في الخليل ٢٥٢/٥ ط المرامى ولم ينس عليه لها لهاس مراجع فليس والأثر.

نقص الأطْفَار في الخلع وما يجب فيه:

٤- مما يندب لمن يريد الإحرام تقليم الأطْفَار، فإذا دخل في الإحرام فقد أجمع أهل العلم على أنه مجموع من قص أظفاره إلا من عذر، لأن قطع الأطْفَار إزالة جزء بترقه به، محرم، كإزالة الشعر، وتنعين حكمه إذا قص ينظر في مصطلح (إسرم).^(١)

إمسك المصحي عن قص أظفاره:

٥- ذهب بعض الحنابلة وبعض الشافعية: إلى أن من أراد أن يصحي فدخل المشر من ذي الحجة يجب عليه أن يمسك عن قص الشعر والأظفار، وهو قول إسحاق وسعيد من السبب.

وقال الحنابلة، والشافعية، وهو قول بعض الشافعية والحنابلة: يسن له أن يمسك عن قص الشعر والأظفار، لما روت أم سلمة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يصحي فلا يأخذ من شعره، ولا من أظفاره شيئا حتى يصحي»^(٢).

وفي رواية أخرى عن أم سلمة مرفوعا: «من كان له ذبح يدسه، فإذا أمن هلال ذي الحجة، فلا يلتحف من شعره ولا من أظفاره شيئا حتى

(١) المطالب ١/١٦١ ط ليا، ربح القديم ٢/٢٣٦، والمجموع

٣٧١/٧، والشيخ ٢/٣٠١، وكشاف الخلق ٢/٣٨٠ ط كبر السن.

(٢) حديث أم سلمة: «إذا دخل عشر وأراد أحدكم أن يصحي...» أخرجه مسلم بنقطة «إذا أمن هلال ذي الحجة، وأراد أحدكم أن يصحي يمسك من شعره وأظفاره» ٢/٣٦٠، هـ الخليل.

بضمي^(١)، وأحكمه في ذلك بقاؤه كاد في الأجزاء، تشتملها المغفرة والعنق من النار^(٢)، وفهم من كلام الشافعية والحنابلة أنهم أطلقوا طلب ترك الأظفار وأشهر في عشر من دى الحجة لم أراد التصحية مطلقاً، سواء أكان يملك الأصحة أم لا^(٣).

دفع علامة الظفر:

٦ - يستحب دفع الظفر، إكراه لصاحبه. وكان ابن عمر يدفع الأظفار^(٤).

الذبح بالأظفار:

٧ - ذهب الشافعية والحنابلة وهو رأي للمالكية إلى تحريم الذبح بالظفر والسن مطلقاً، وقالوا: إن الذبوح بهذه الأشياء ميتة لا يحل أكلها، لأنه قابل رئيس بذابح. ويقول رسول الله ﷺ: وما أهرق الدم وذكر اسم الله هكذا، نيس الظفر والسن... ع^(٥).

ووافهم الحنفية، وكذلك المالكية في أحد أقوال عندهم إذا كان الظفر والسن قائمين غير

(١) حديث: من كاد له ذبح بضمي، أخرجه مسلم (١٥٦٦/٣) ط الحلي.

(٢) عوارض الإكمال ٢١١/١، والفتاوى ١١١/٨ ط السعودية. وهاية النجاشي ١٢٦/٨ ط مكتب الإسلامي، والجمع ٣٧٦/٧، والسنن ٥٩٥/١، وتبيل الأظفار ١٢٨/٥.

(٣) شرح البهجة ١٦٩/٥، والبدع ٢٩٩/٣. (٤) تحفة الأخواني ١٥٠/٨، وروى الطائفة ٣١٣/١، وحلقبة الشافعية ١٢٢/١، والآثر عن أبي عمر في دى الأظفار ذكره ابن حجر في الجمع ٣١٦/١ - ط السلفية، عن أحمد بن حنبل موصلاً.

(٥) حديث: وما أهرق الدم وذكر اسم الله هكذا، نيس الظفر والسن، أخرجه الحارثي والبيهقي ٩٣٩/١ - ط سلفية.

منزوعين، لقول رسول الله ﷺ: «أهرق الدم»، (١) ومأواه الشافعية محمول على غير المنزوع، فإن الحجة كانوا يفعلون ذلك إظهاراً للمجدد. ولأنها إذا انفصلت كانت آلة جازحة، يحصل بها المقصود، وهو إحراج الدم، فصار كالحجر والحديد، بخلاف غير المنزوع فإنه يقتل بالنقل، فيكون في معنى المنزوعة.

وفي رأي المالكية يجوز الذبح بالظفر والسن مطلقاً سواء أكانا قائمين أم مفصولين^(٢).

حلال الأظفار:

٨ - الظهارة من الحدث تقتضي تعميم الماء على أعضاء النوضوء في الحدث الأصغر، وعلى الجسم في الحدث الأكبر، وإزالة كل ما يمنع وصول الماء إلى تلك الأعضاء، ومنها الأظفار، فإذا منع مانع من وصول الماء إليها من ظفارة غيره - من غير ظفر - لم يصح النوضوء، وكذلك الغسل، لما دوي علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «من ترك موضع شجرة من حياة لم يصبها الماء، فعل به من النار

(١) حديث: «أهرق الدم» أخرجه السنن ١١٤/٧ - ط فلكية - سنن أبي داود ١٥٠/٣ - ط عزت جيد مجلسي، بدو المعنى قال جده عطاء الألفاظ خلق جامع الأصول، مدار الحديث عن مالك من سرب عن عري بن ظري، وعري بن ظري في يروضة خير ابن جبان. وقال القسبي: لا يبرق، تضمنه عنه هناك (جامع الأصول) بتحقيق عبد القادر الأرنؤوط ١٩٩/٢ نشر مكتبة الحلواني.

(٢) تبيين الحقائق ٢٩١/٥ ط دار المعرفة، وابن عابدين ٨٨/٥، والفتاوى ٥٤١/٨ ط الريس، وشرح المنهج بحثية البيهقي ٢٩٠/٢، ونصودى على الشرح الصغير ١٥٨/٢ ط دار المعارف.

يعنى أن وسخ أظفارهم تحت أظفارهم يصل إليه
رائحة نتن، فعاب عليهم عن رمحها لا بطلان
طهارتهم، ولو كان مبطلاً للطهارة لكان ذلك أهم
فكان أحق بالبيان.

وقال الحنابلة، وهو رأي للحنفية، والمقصود من
مذهب الشافعية: لا تصح الطهارة حتى يزيل ما
تحت الأظفار من وسخ، لأنه محل من اليد استتر بها
ليس من خلقة، وقد منع إصبات الماء إليه مع
إمكان إصالة. (١)

الحنابلة على الظفر:

١٠ - لو جنى على الظفر في غير العمد، فقلع
وتبت غيره، قال المالكية ومحمد وأبو يوسف من
الحنفية، وهو رأي للشافعية: فيه أرض الأثم، وهو
حكومة عدل، يغفر ما لحقه إلى أن يبرأ، من النقطة
من أجرة الطبيب وثمن الدواء.

وقال أبو حنيفة وهو رأي آخر للشافعية: ليس
فيه شيء. أما إذا لم يثبت غيره فغيب الأرض، وقطر
بخمس من الإبل.

وقال الحنابلة: إذا جنى على الظفر ولم يعد، أو
عاد أسود فغيب خمس دية الإصبع، وهو منقول عن
ابن عباس، وفي ظفر عاد قصيرا أو عاد متغيراً أو
أيض ثم أسود لعنة حكومة عدل.

وهذا في غير العمد، أما في العمد فغيب
الفصص. (٢)

ر: (فصص - أوش).

(١) اللقي ١٣٤/١، وابن عابدين ١٠٤/١، والقياد والقرود
الأسدية للبل من ٩٢، والقسوي ٨٨/١، والجسور
للزوي ٤٩/١.

(٢) ابن عابدين ٣٥٤/٥، ٣٧٦، ومقلب لولي للمير ١١٦/١ =

كذا وكذا. (٣)

ومن عمر رضي الله عنه أن رجلاً توفياً فترك
موضع ظفر حل قدمه، فأبصره النبي ﷺ فقال:
«ارجع فأحسن وضوءك». (٤)
ر: (وضوء - غسل)

أثر الوسخ المتجمع تحت الأظفار في الطهارة:

٩ - إذا كان تحت الأظفار وسخ يمنع وصول الماء
إلى ما تحته، فقد ذهب المالكية، والحنفية في
الأصح فتعهم، إلى أنه لا يمنع الطهارة، وغالوا
ذلك بالضرورة، وإنه لو كان غسله واجباً لبيته
النبي ﷺ «وقد عاب النبي ﷺ كونهم يدخلون
عليه فلحاً ورفع أحدهم بين أنملة وظفروه». (٥)

(١) ابن عابدين ١٠٤/١ ط يولان، والظفر ٢١٢/١ - ٢٢٧،
والجسور ٣٨٧/١، ٤٢٦، ومقلب الفتاوى ١٣٧/١ ط
انصار السن، والجبل ١٤٩/١ ط نجاه الفتاوى، وحاشية
القسوي ٩٠/١ ط دار الفكر وحديث: من ترك موضع
شعره من جفاته لم يصبها الماء قل به من غار كذا وكذا
لمعرجه ابن عابدين ١٢٦/١ ط الحلبي، وأبو داود ومرو
الصعود ١٠٣/١ ط القلي، قال القسري: وفي إصبع خطه بين
السائب، وكذا أبو داود وقال يحيى بن معين لا يمنع بخله
وتكلم فيه غيره، وقد كان تغير في قعر في عمده، وقال الإمام
أحمد بن حنبل: من سمع منه شيئاً فهو صحيح ومن سمع
منه حديثاً لم يكن بشيء.

(٢) حديث: والرجع فأحسن وضوءك، لمعرجه مسلم ٢١٤/١
ط الحلبي.

(٣) الفلق: صفرة الأسنان والصباح المتبر.
وحديث: «وقد عاب النبي ﷺ كونهم يدخلون عليه فلحاً
ورفع أحدهم بين أنملة وظفروه». لمعرجه البزالي من حديث
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ «والى لا يصح
ورفع أحدهم بين أنملة وظفروه»، قال المصنف: وفيه تلميح
بن زيد، قال ابن حبان: لا يخل الاحتجاج به وكشف
الأسرار ١٣٩/١ ط مؤسسة الرسالة، وجميع المزايد
٢٣٨/١.

وهذا الخلاف عندهم في غير النبي ﷺ ،
والصحيح عندهم ما وافق الجمهور .

أما الحيوان ، فإن كان نجس العين (الدماء) ،
كالخنزير ، فإن ظفره نجس ، وأما إذا كان الحيوان
حذر العين ، فظفره اتصل به حال حياته طاهر .
فإن ذكي فهو طاهر أيضا ، أما إذا مات فظفره
نجس كميته ، وكذا إذا انفصل الظفر حال حياته
فإنه نجس أيضا لقوله ﷺ : « ما بين من حي
فهو ميت » . (١)

وذهب الحنفية إلى أن الظفر من غير الخنزير
طاهر مطلقا ، سواء كان من مأكول أو غير مأكول ،
من حي أو ميت ، لأن الحياة لا تعلم ، والسفي
ينجس بالموت إنما هو ما سمته الحياة دون
غيره . (٢)

إظهار

التعريف :

١ - الإظهار في اللغة : التبين ، والإبراز بعد
الخفاء ، بقطع النظر عما إذا علم بالتصرف المظهر
أحد أو لا يعلم .
ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عما

الجنابة بالظفر :

١١ - لما كان تعدد القتل أمرا غفيا ، نظر الفقهاء
إلى الآلة المستعملة في القتل ، فذهب أبو حنيفة إلى
أنه لا قصاص في القتل التعدد إلا إذا كان سلاح
أو ما جرى مجراه ، من يحدد من الحلب أو الحمبر
المطعم أو غيرها ، وذهب جمهور الفقهاء ، ومنهم
أبو يوسف ومحمد إلى أن آلة التعدد هي ما تفتق
غاليا ، مثل الحجر العظيم والخشب الكبيرة وكل ما
يقفل ، على تفصيل وحلاف بينهم في الضوابط
المعتبرة في ذلك يرجع إليها في : (مسائل الجنائيات
والقصاص) وعن هذا فإذا كان الظفر متصلا أو
منفصلا معدا للقتل والجنابة فهو عما يقتل غالبا
ويثبت به التعدد عندهم ، خلافا لأبي حنيفة ، وأما
إذا لم يكن معدا لذلك ، ونعمد الصرب به فهو
ليه تعدد ، ولا قصاص فيه ، بل يكون فيه الذب
المختلفة . (٣)

طهارة الظفر ونجاسته :

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ظفر الإنسان
طاهر ، بما كان الإنسان أو ميتا ، وسواء أكان
الظفر متصلا ، أم مفصلا عنه ، وذهب بعض
الحنابلة في قول مرجوح إلى نجاسة أجزائه الأدمي ،
وبعضهم إلى نجاسة الكافر بالموت دون المسلم ،

١ - في المكتب الإسلامي ، والعمودي ٢٧٧/٢ ط دار الفكر ،
وقلوبي وصحيفة ١٣١/٢ ط عيسى الحلبي ، رعايا الإكليل
٢٦٩/٢ .

(٢) ابن عابدين ٣٤٠/٢ ط بولاق ، والعمودي ٢٦٧/٢ ط
الرياضي ، وحاشية العمودي ٢٦٤/٢ ، ٢٦٥ . والمهاج
رسالته ٢٦٩/٢ ، ورسالة العمري ١٠٢/٢ ، رسالة
المجهد ٢٦١/٢ ط مكتبة الكليات ، الأزهرية .

(١) حليل : « ما بين من حي فهو ميت » حين ترجمه هذا
المصنف في بحث : طهارة (٢٧)

(٢) رد المحتار مع الدر المختار ٢٠١/٢ ط مصطفى الحفي ،
وحاشية العمودي مع شرح الكبير ١٩٢/٢ ، والبدع
٢٥١/٢ ، والمفني ٢٦٤/٢ ، والإيضاح ٢٦٩/٢ ، ٢٦٣ ،
٢٣٧ ، والروضة ٢٥٤/٢ ، ومنشئ المحتاج ٨٠/٢ ، ٨١ .

ذكر^(١).

الحكم الشكلي:

يختلف حكم الإظهار باختلاف متعلقه على ما سيأتي:

الإظهار عند علماء التجويد:

٥ - يطقن علماء التجويد كلمة إظهار، ويريدون بها: إخراج الحروف من مخارجها بغير غنة ولا إدغام. وهم ينسبون الإظهار إلى قسمين:

القسم الأول: إظهار حلقى، ويكون الإظهار الحلقى عندما يأتي بعد النون الساكنة أو التنوين أحد الحروف التالية (أ - هـ - ع - ح - ج).
القسم الثاني: إظهار شفوي، ويكون الإظهار شفويا إذا جاء بعد الهم الساكنة أي حراء - من حروف الهجاء عدا (م - ب) والأصل في حروف قبحه الإظهار، ولكن بعض الحروف - ولا سيما النون والهم - قد تدخل أحيانا، ولهذا عني ببيان أحكامها من حيث الإظهار والإدغام. وتفصيل ذلك في علم التهجويد.

إظهار نعم الله تعالى:

٦ - إذا أنعم الله تعالى على امرئ نعمة فينبغي أن يظهر أثرها عليه، لقوله تعالى في سورة الصحر: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(١) ولا رواه النسائي عن مالك بن فضالة الجشمي قال: دخلت على رسول الله ﷺ فقرأني سي، أخوته، فقال النبي ﷺ: دخل بك من شيء؟ قال: نعم من كل المال قد

الألفاظ ذات العلة:

أ - الإقشاع:

٢ - إذا كان الإظهار: الإسرار بعد الحلقاء، فإن الإقشاع هو كثرة الإظهار^(٢) في أماكن ومجالات كثيرة. قال عليه الصلاة والسلام: «ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»^(٣) أي أكثروا من التسليم على بعضكم، فأقشاع أخص من الإظهار.

ب - الجهر:

٣ - الجهر هو المبالغة في الإظهار ومعلومه، ألا نرى أنك إذا كشفت الأسر للرجل والرجلين قلت: أظهرته لها، ولا تقول جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة^(٤) ومن هنا يقول العلماء: الجهر بالندوة، ويعنون بإعلاء للعلل فالجهر أخص من الإظهار، فإن الجهر هو المبالغة في الإظهار.

ج - الإعلان:

٤ - الإعلان ضد الإسرار، وهو المبالغة في الإظهار، ومن هنا قالوا: تستحب إعلان الشكاح، ولم يقولوا إظهاره، لأن إظهاره يكون بالإشهاد عليه، أما إعلانه فأعلام الملاءمة.

(١) لسان العرب والمصباح الكبير، والمفردات في غريب القرآن لأغراب الأصبهان مادة: «ظهر».

(٢) اللزوق في اللغة لأن حلال السكرى من ٢٨٠

(٣) حدثت وألا أنفكم... أخرجه مسلم (٢٦/١) ٢٦ جيسى الحلي

(٤) اللزوق في اللغة من ٢٨٠

(١) سورة الصحر / ١٦.

الإيمان فإن ذلك لا يخلو من حالين :

الحال الأول : أن يظهر ما أظهره طوعية ،
فيحكم عليه بالظاهر من حاله ، لأن الاستكاف
انفقهية تخبر عن الظاهر.

الحال الثاني : أن يظهر ما أظهره مكرها وقلبه
مطمئن بالإيمان ، وعندئذ تنفي أحكام الإيمان
جارية عنه ^(١) كما فصل الفقهاء ذلك في محتم
في الردة وفي الإكراه ، نقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ
بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ
بِالإِيمَانِ ، وَلَكِنْ مَن شَرَحَ الْكُفْرَ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ
غَضَبُ مِنَ اللهِ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝ ﴾ ^(٢)

إظهار المتعاقدين خلاف قصدهما :

٨ - إذا ظهر العقدان عقدا في الأموال ، وهما
لا يريدانه ، أو ثمننا لمبيع وهما يريدان غيره ، أو أقر
أحد الآخر بحق وقد اتفقا سرا على بطلان ذلك
الإقرار الظاهر ، فقد قال بعض الفقهاء ، كالحاج
وأبي يوسف ومحمد بن الحسن : الظاهر باطل ،
وقال بعضهم كآبي حنيفة والشافعي : الظاهر
صحيح ، وقد فصل ذلك الفقهاء في كتب البيوع
عند كلامهم عن بيع المتاجرة ، ^(٣) وسمى
المعاصر ون هذا العقد ظاهر بالعقد الصوري .

إظهار خلاف قصد الشارع بالحيلة :

٩ - اتفق الفقهاء على عدم حل كل تصرف منها

(١) تحرير القرطبي ١٠/١٨٣ طبع دار الكتب المصرية ، ولغني
١٤٥٠ طبع دار الفكاك ، واقع القدر ١٢٩/٧ طبع بولاق

(٢) سورة البقره / ١٧٦

(٣) لغني لابن قدامة ١/٣١١ وما جمعا ، رحلتة أبي عيسى

١٢٤/٤ ، ١٤٠ ، وسمي شيئا ١٢٣/١

آتاه الله ، فقال : إذا كان لك مال كثير عنك ،^(١)
وروى البيهقي عن أبي سعيد الخدري أن رسول
الله ﷺ قال : «إن الله جميل يحب الجمال ، ويتب أن
يرى أثر نعمته عن عبده» . ^(٢)

إظهار امرء غير ما يظن في العقائد :

٧ - إن إظهار المرء غير ما يظن من أصول
الإيمان ، كالإيمان بالله وملكاته وكتبه ورسوله واليوم
الآخر والقدرة ، لا يخرج عن حاله : فهو إما أن
يظهر الإيمان بها ويعلن الكفر ، أو يظهر الكفر بها
ويعلن الإيمان .

أ - فإن ظهر الإيمان بها وأعلن الكفر فهو منافق
مخلف لصاحبه في الثراء ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَكَ
الْمُتَافِقُونَ قُلْ أَمْشِرُوا نَسْهَدُ أَنَّكُمْ تُرْسُونَ أَفَرَأَيْتُمْ
إِنَّكُمْ تُرْسُونَ ، وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَاذِبُونَ ۝ ﴾ ^(٣)

وسمائي تفصيل ذلك تحت مصطلح «نفاق» إن
شاء الله تعالى .

ب - أما إن أظهر الكفر بهذه الأصول وأعلن

(١) انظر تفسير القرطبي وتفسير ابن كثير لقوله تعالى : ﴿ وَمَا
بِعَمَلِهِمْ وَبِكَ سَمِعْتُمْ ۝ ﴾ وصحت ذلك من قوله الجنبي
آخره النسخي واللفظ له ، والترغى وقال هذا حديث
حسن صحيح وصححه الفهرستي ١٩٩/٨ ، والطبعة المصرية
بالأحرر ، وثقة الأحرر ١٩٩/٨ ، ١٤٥٠ بشر ذلك ، سنن
(٢) حديث رواه أبو جليل ، ... انظر التفسير بشرع المجمع الصغير
للنسائي ص ٥٠ ، وقال : الحديث ضعيف لضعف السلمي
الصولي ، لكن له شاهد عند أبي يعلى وغيره .

(٣) سورة المنافقون / ١٧

معين لبحاشي، مناس للتعامل معه، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب القضاء، وفي كتاب الحجر.

ومن ذلك إظهار المومن المغير الاستغناء، لقوله تعالى في وصف المؤمن: ﴿يُخَشِعُهُمْ الْجَدَلُ أَعْيُنُهُمْ مِنَ الْعَنْفِ﴾^(١) وإظهار المتصدق للصدقة إن كان ممن يتسنى به، أو كان في إظهارها تشجيعاً للمغير على الصدقة وبحوها من عمل الخير كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الصدقات، وكما هو مذكور في كتب الأداب الشرعية.

ومن ذلك إظهار البهجة والسرور في المراسم والاعياد، والختان، والأعراس، وولادة مولود، وإظهار الشر عند لقائه الضيف، ولقاء الإخوان، وإظهار الأدب عند زيارة قبر الرسول ﷺ، كما ذكر ذلك في كتب الأداب الشرعية، وإظهار لتدليل عند الخروج إلى الاستغناء، كما ذكر الفقهاء ذلك في باب صلاة الاستغناء، وإظهار التحاضة فوته وبأسه للعدوه، كتخفوه بين الصفيين ونحو ذلك، كما هو مبين في كتاب المجاهد من كتب الفقه. وغير ذلك.

ما يجوز إظهاره:

١١ - من ذلك إظهار الحزن على الميت بال بكاء بدون صوت، وبالإحدا جدة ثلاثة أيام إن لم يكن أقيت زوجا، فإن كان الميت زوجا فالإحدا واجب على الزوجة كما تقدم.

ما لا يجوز إظهاره:

١٢ - من ذلك إظهار المنكرات كلها،^(٢) وإظهار

كان ظاهره، إذا كان القصد منه إبطال حق الغير أو إدخال شبهة فيه، أو تمويه باطل^(٣)

أما ما عد ذلك من التصرفات الظاهرة التي تهدف إلى غير ما قصده الشارع منها، فقد اختلف في جوازها، فرأى بعض الفقهاء حلها، ورأى آخرون حرمتها.^(٤) وبعد ذلك مفصلا في كتاب الخضر والإباجة عند الحنفية، وفي كتاب الأسعادت عند غيرهم، وسيأتي ذلك مفصلا إن شاء الله في مصالحي الحيلة.

ما يشرع فيه الإظهار:

١٠ - من ذلك إظهار سبب الجرح للشاهد، لأن الجرح لا يقبل إلا مفسرا،^(٥) وهذه مسألة اجتهدية،^(٦) كما فصل الفقهاء ذلك في كتاب القضاء.

ومن ذلك إظهار إقامة الحدود ليتحقق فيها الردع والنهي، وبمسلا بقوله تعالى: ﴿وَيُبَشِّرْ عِبَادَهَا طَائِفَةً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.^(٧)

ومن ذلك إظهار الاستثناء والتقييد والتعليقات، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الإقرار والأيمان. ومن ذلك إظهار طلب الشفعة بالإشهاد عليه، ونحوه مما يستوجب الإشهاد (ر: إشهاد).

ومن ذلك إظهار الحكم بالحجر على شخصين

(١) الفصول الجديدة ٢/ ٣٩٠.

(٢) الفصول المصنفة ٢/ ٣٩٠ وما بعدها. وكتاب استخراج أبي حميل لمحمد بن الحسن، والمغني ٢/ ٥٣٢ وما بعدها.

والفصول ٢/ ٣٣٨، ٣٩٠، ٣٩١.

(٣) إسن المطالب ٢/ ٤٦٥، وسم التوت ١/ ١٤١ وما بعدها.

(٤) إن أظهره في الشاهد ما يرد به نهائه.

(٥) سورة نور ٢٤/ ٢١.

(١) سورة البقرة ٢/ ١٧٣.

(٢) إسنه عنه الدرر ٣/ ٢٠١.

المسورة، ولا يجوز لأهل الذمة إظهار شيء من صلبانهم وسوقيتهم وخمرهم^(١) كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الجزية. ولا يجوز إظهار ما يجب إخفاؤه مما يكون بين الزوجين كما ذكر ذلك الفقهاء في باب العاشرة. ولا يجوز إظهار خطبة المعتدة ما دامت في عذب كما ذكر ذلك الفقهاء في باب المعتدة.

إعادة

التعريف:

١ - الإعادة تطلق في اللغة على: إرجاع الشيء إلى حاله الأول، كما تطلق على فعل الشيء مرة ثانية، فمن أساء الله تعالى والتعبده - أي الذي يعبد المخلوق بعد انقضاء وقوله تعالى ﴿وَمَا بَدَأْنَا أَثَرًا مُخَلًّى تَعْبِيدَهُ﴾^(٢) بهذا المعنى أيضا. (٣)

والفقهاء غالبا ما يطلقون على إرجاع الشيء إلى مكانته الأولى فقط (المرد) فيقولون: رد الشيء المروق، ورد المخصوب، وقد يقولون أيضا: إعادة المسروق.

أما الإعادة بالمعنى الثاني وهو فعل الشيء ثانية - فقد عرفها التزملي من الشافعية: بأنها وما فعل في وقت الأداء ثانيا لخلل في الأول.

وتعريف الحنفية كما ذكر ابن عابدين «الإعادة:

(١) غلو، ٣/٢١١ ، ٣/٢٣٦

(٢) سورة الأنبياء / ١-٤

(٣) انظر تاج المروس، ولسان العرب، والغريب، ص ١٠٤.

(جود)

فعل مثل الواجب في وقته لخلل غير الفساد. أما الختابة فهي عندهم: فعل الشيء مرة أخرى.

وقد عرفها الفراء في المالكية بأنها: إيقاع العبدية في وقتها بعد تقدم يقاها على إحلال في الإجراء، كمن صنى بليون ركن، أو في الكمال كمن صل منفردا.

ولعل الأحسن من هذا ما عرفها به بعضهم حيث قال: الإعادة فعل مثل الواجب في وقته لمعدرا^(١) ليشمل نحو إعادة من صنى منفردا، صلته مع الجماعة.

والكلام في هذا البحث ملحوظ فيه التعريف الأعم لإعادة وهو تعريف الختابة.

الألفاظ ذات الصلة:

١ - التكرار:

٢ - الفقهاء يستعملون كلمة «إعادة» في إعادة التصرف مرة واحدة، ويستعملون كلمة «تكراره» عندما تكون الإعادة مرارا. (٢)

ب - القضاء:

٣ - الأمر به إما أن يكون لأدائه وقت محدد، كالتصلاة والحج ومحو ذلك، وإما ألا يكون له

(١) المخلوع من المصحيح ١/١١١. ومع المراجع ١/١٠٩ وما بعده. والبدعي ١/٦٤١، وحاشية من عديد ١/١٨٦ طبع بولاق الأزهر، وروضة الناصر لابن لقمان ١/٦٨١ طبع المطبعة العلمية، والذخير ١/٦٤، والشعبي ١/٩٥ ط بولاق.

(٢) القروني في اللغة لابن فلال العسكري ص ٣٠ طبع بيروت دار الأمل.

فيه صحيحاً، ثم طرأ عليه الخطأ فأبدي، فقد اختلف الفقهاء في وجوب إعادته، بناء على اختلافهم في اعتبار الشروع منزماً أو غير منزّم. فمن قال: إن الشروع منزّم - كالحنفية والمالكية - فقد أوجب الإعادة، ومن قال: إن الشروع غير منزّم - كالشافعية والحنابلة - لم يوجب الإعادة، كمن شرع في الصلاة ثم ترك إحدى السجدين، أو شرع في الصيام ثم أفطر لعذر أو تغير عذره، فقال الحنفية والمالكية: يعيد، وقال الشافعية والحنابلة: لا إعادة عليه.

ومن استحب الإعادة منهم استحبابها للخروج من خلاف العلماء. (١)

وإن كان الخطأ غير مفسد للفعل، وكان هذا الخطأ يوجب الكراهة التحريية، فأعادة التصرف واجبة، وإن كان يوجب الكراهة التنزيية فإعادة التصرف مستحبة. فمن ترك المأولة أو الترتيب في الوضوء، فالسنة أن يعيد عند من يقول: إنهما سنة. (٢)

ب - وإن كانت الإعادة لغير خلل، فهي لا تغلوا من أن تكون سبب مشروع أو غير مشروع.

فإن كانت سبب مشروع كتحصيل الثواب كانت مستحبة، إن كانت الإعادة في ذلك

وقت محدد، فالنفساء هو فعل المأمور به بعد خروج وقته المحدد، (٣) أما الإعادة: فهي فعل المأمور به ثانية في وقته إن كان له وقت محدد، أو في أي وقت كان إن لم يكن له وقت محدد.

ج - الاستئناف:

١ - الاستئناف لا يستعمل إلا في إعادة العمل أو التصرف من أوله، كاستئناف الوضوء، (٤) أما الإعادة فإنها تستعمل في إعادة التصرف من أوله أو إعادة جزء من أجزائه، كإعادة غسل عضو من أعضاء الوضوء.

الحكم التكليفي:

٥ - الإعادة إما أن تكون ملل في الفعل الأول، أو لغير خلل فيه:

أ - فإن كانت ملل في الفعل الأول: فإن حكمها عندئذ باختلاف هذا الخطأ. فإن كان الخطأ مفسداً للتصرف، وكان التصرف واجباً وجبت إعادة هذا التصرف. كما إذا نوحاً وصلّى ثم علم أن الله نجس أعضاء الوضوء والصلاة. (٥)

أما إن كان التصرف غير واجب، وكان الخطأ يمنع انعقاده أصلاً، كفساد شرط من شروط الاعتقاد، فلا يسمى فعله مرة أخرى (إعادة) لأنه لم يوجد في الاعتبار الشرعي.

أما إن كان الفعل غير واجب، وكان الشروع

(١) تجميع الفروع من الأصول ص ١٣٨ طبعته، والاحتياط لتبليط المختار ١/١٦٠ - ١٦١ نشر دار المعرفة في بيروت، وأبني المطالب شرح دوسر المطالب ١/ ١٧٠ نشر المكتبة الإسلامية، والمفرد الموداني ١/ ٥٦٦ نشر دار المعرفة.

(٢) حاشية ابن حبيب ١/ ١٨٧ طبعته ثلاثة - بولاق، ومراقي

الفلاح بمقتضى المخطوط من ١٨٩ طبع بولاق سنة ١٣١٨

هـ، وبذائع الصبغة ١/ ١٤٩، والخطب في مولد المجلد من خليل ١/ ٢٢٠ نشر دار الفكر.

(٣) كتدرج من التوضيح ١/ ١٦٦، وأبني حاشية ١/ ١٨٤ ر ١٨٧ طبعه بولاق الأولى.

(٤) القيسر ١/ ١٤٨.

(٥) المقي مع شرح الكبير ١/ ٢٨ طبعه المطبعة.

الوضوء^(١)
ومن نرضاً أو اغتسل بغير نية^(٢) عند من
يشترط النية لها.

ومن رأوا أسوداً غظنوها عدواً، فصلوا صلاة
الحقوق، ثم شين أنها غير عدو.^(٣)

ب - الشك في وقوع الفعل :

٧ - كمن نسي صلاة من خمس صلوات، ولا
يذكر ما هي، فإنه يعيد الصلوات الخمس
احتياطاً، لأن الشك قد طرأ على أداء كل واحدة
مها.^(٤)

ج - الإبطال بعد الوقوع :

٨ - كإعادة ما يبطله الردء من العبادات ما دام
سببها - أي سبب البطلان - باقياً عند السلكية
والخبرية، وقال الشافعية والحنابلة: الردء لا يبطل
الأعمال أبداً إلا إذا انقضت مائتات.

وعلى هذا فإن من صلى الظهر، ثم ارتد، ثم
أسلم قبل العصر، وجب عليه إعادة الظهر لأن
سببه - وهو الوقت - ما زال باقياً، ومن حج ثم
ارتد، ثم أسلم في العام نفسه، أو بعد أعوام
وجب عليه إعادة الحج، لأن سببه باقٍ وهو
البيت.^(٥)

مشروعة، كإعادة الوضوء الذي تعيد به لصلاة
يريد أداها^(١) وإعادة الصلاة التي صلاها منفرداً
بجماعة.^(٢)

وكما لو صلى جماعة في بيته ثم خرج إلى أحد
المساجد الثلاثة (المسجد الحرام، ومسجد الرسول
ﷺ، والمسجد الأقصى) فوجد الناس يصلونها
جماعة فأعادها معهم.

أما إن صلاها بجماعة، ثم رأى جماعة أخرى
يصلونها في غير المساجد الثلاثة، ففي إعادة
مهم خلاف بين العلماء.^(٣)

أما إن كانت لسبب غير مشروع فتكروه
الإعادة، كالأذن والإقامة فإنها لا يعادان بإعادة
الصلاة عند الحنفية وبعض المالكية وبعض
الشافعية^(٤).

أسباب الإعادة :

من أسباب الإعادة ما يلي :

أ - وقوع الفعل غير صحيح لعدم توفر شروط
صحته :

٦ - كمن نرضاً وترك حزماً يجب غسله من أعضاء

(١) المجموع ١/ ٣٣٣، والمغني ١/ ١١٣/٥ الطيبة ثلاثه، وحاشية
ابن عابدين ١/ ١١٦/٦ الطيبة الثلاثة - بولاق - ودراتي
الفتاوى ص ١٦ طبع بولاق سنة ١٣١٨ هـ.

(٢) المحط في مواهب الجليل ٢/ ٨٢ - والمغني ١/ ١١٦/٦ طيبة
١٢٨٠

(٣) مواهب الجليل ١/ ٨٢.

(٤) المجموع ١/ ٣٣٣، ودراتي الفتاوى ص ١٦، مواهب الجليل
١/ ١٢٠/١، وحاشية ابن عابدين ١/ ٢٩١/١ طيبة بولاق
الأول

(١) المحط ١/ ٢٩٨/١ في مواهب الجليل - وكشف القناع
١/ ٩١/١

(٢) المجموع ١/ ٣٢١

(٣) المجموع ١/ ٥٣١، وكشف القناع ١/ ٢٣٩.

(٤) المجموع ١/ ٢٣١ الطيبة المختارة سنة ١٣٦١ هـ.

(٥) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٣٢ طيبة بولاق الأولى، وحاشية
عبدوسلي ١/ ٢٠٧/١ نشر دار الفكر - وحاشية وظاهر ابن
نديم ٧٤ - رسالة الصغ ٣٩٣/٧ هي المكتبة الإسلامية،
وكشف القناع ١/ ١٨١/١ نشر مكتبة العصر الحديثة.

د - زوال المانع:

٩ - كإعادة الصلاة بالوضوء لمن نسي - لوجود عذر يحول بينه وبين الماء - وجوبا عند الحنفية . وكإعادة التيمم الصلاة استجبانيا إذا وجد الماء في الوقت عند الحنابلة .^(١١) وأنظر (التيمم) .

وإذا كان المانع من أمر ليس له بدل ، كمن كان على بدنه نجاسة ، وليس عنده ما يزيلها به ، أو كان في ثوبه نجاسة وليس عنده غيره ، ولا ما يزيلها به ، فإنه يصلي فيه ولا إعادة عليه في الوقت ولا في غيره^(١٢) عند الحنفية ، وقال غيرهم بعيد مطلقا إذا زال المانع^(١٣) كما فصل ذلك الفقهاء في كتاب الصلاة عند كلامهم على شروط الصلاة .

هـ - الإلتفات على صاحب الحق :

١٠ - إذا كان لمسجد أهل معلومين ، فصل فيه غرباء بأذان وإقامة ، فلا يكره لأهله إعادة الأذان ، وإن صلى فيه أهله بأذان وإقامة يكره لغير أهله إعادة الأذان فيه ،^(١٤) وإذا أذن غير المؤذن الراتب ثم حضر المؤذن الراتب فله إعادة الأذان .^(١٥)

مقروط الواجب :

١١ - إذا أعيد عمل لتحلل غير مفسد ، فهل يسقط ذلك الواجب بالفعل الأول أم بالفعل الثاني ؟ .

(٩) حاشية القسطنطيني على الدر المختار ١/٦٢٦ ، وكشاف المنهاج ١/١٧٧ .

(١٠) مراعي الفلاح ص ١٢٩ طبع بولاق سنة ١٢٩٨ هـ .

(١١) كتشاف الشكوك ١/٣٧٠ ، والمغني ١/٢٧٣ ، ٢٧١ ، والمبسوط ٢/٦٢٢ .

(١٢) مدائع كشاف ص ١٤٢/١ .

(١٣) كشف القناع ١/١٦٧ طبع المطبعة العامة الشرقية .

من الفقهاء من قال : إن الواجب يسقط بالفعل الثاني ، لأنه الفعل الكامل التحللي من التحلل . وهذا قول الشعبي وسعيد بن المسب وعطاء وسددهب الحنفية ، كما قال ابن عابدين . واستدلوا بحديث يزيد بن الأسود مرفوعا : وإذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم ، وإن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة .^(١٦)

ومتهم من قال : إن الواجب يسقط بالفعل الأول لأنه وقع صحيحا غير باطل ، ولكن فيه شيئا من التحلل ، والإعادة شرعت لطبر هذا التحلل فيه . وهذا مروى عن علي ، وقول الثوري وإسحاق والشافعية والحنابلة .

واستدلوا برواية أخرى للحديث السابق فيها : وإذا صليتا في رحالكما ، ثم أتيتا مسجد جماعة ، فصليا معهم ، فإنها لكم نافلة .^(١٧)

أما البنية في الإعادة : فقد قال ابن عابدين : ينوي بالفعل الثاني الغرض - إن كان المعاد قرصا -

(١٤) حديث يزيد بن الأسود إذا جئت إلى الصلاة

أخرجوه مائة والسني والحاكم من حديث يحيى بن عمار : .

إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليتة فقال

عبد الظلم الأرناؤوط بحقه جميع الأصيون : هذا حديث

صحيح . (الوطأ ١/٦٣٢ طبع من المطبعي ، ومن السني

١/١٦٦ طبع المطبعة الأزهرية ، والمستدرك ١/٢١١ ، وجامع

الأصيون بحقيق محمد طواف عبد الباقي ١/٢٥٠ نشر مكتبة

الخرال)

(١٥) حديث إذا صليتا في رحالكما . . . أخرجوه في معارج السني

والنفوس والمفظة له من حديث يزيد بن الأسود للعاصري

مرفوعا . وقال القرطبي : هذا حديث حسن صحيح . (من

أبي مله ١/٣٨٩ ، ٣٨٨ طبع استنبول ، وكشف الأحيوي ١/٣

٥ نشر المكتبة السلفية ، ومن السني ١/١١٢ ، ١١٣ ط

المطبعة الأزهرية) .

منه المصارى، ويتعلق على الفعل، وهل الشيء المأجور، والاستعارة طلب الإجارة. (١١)
وفي الاصطلاح عرفها الفقهاء بتعاريف متعارفة.

فقال الحنفية: إنها تملك المنافع مجازاً. (١٢)
وعرفها المالكية: بأنها تملك منفعة مؤقتة بلا عوض. (١٣)

وقال الشافعية: إنها شرعاً يساحه الانتفاع الشيء مع بقائه عنده. (١٤)

وعرفها الحنابلة: بأنها إباحة الانتفاع بعين من أصل المال. (١٥)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - العمري:

٢ - العمري: تملك المنفعة طول حياة المستعير بغير عوض، فهي لمخص.

ب - الإجارة:

٣ - الإجارة: تملك منفعة بعوض، فتجتمع مع الإجارة في تملك المنفعة عند الفائتين بالتمليك، وتنفرد الإجارة بأنها بعوض، والإجارة بأنها بغير عوض. (١٦)

ج - الانتفاع:

٤ - الانتفاع: هو حق المستعير في استعمال العين واستغلالها، وليس له أن يؤجره، ولا أن يعيره.

(١) بلح هروس ملحة (مرد).

(٢) ابن جليل ٥٠٢/٤.

(٣) الشرح الصغير ٣/ ٥٧٠، والرقائق ١٦/ ١٦٦.

(٤) شرح التلخيص وحواشيه ١١٥/٥.

(٥) المفتي ٢٣٠/٥، في الرصاص.

(٦) الشرح الصغير ٣/ ٥٧٠.

لأن ما فعله أولاً هو الفرض، فمعادته: فعله ثانية على الوجه نفسه. (١٧)

أما على القول بأن الفرض يسقط بالفعل الثاني فظاهر.

وأما على القول بأن الفرض يسقط بالعمل الأول، فإن المقصود من تكرار الفعل ثانية هو جبران نقصان الفعل الأول، فالأول فرض ناقص، والثاني فرض كامل، مثل الفعل الأول دقاً مع وصف الكمال، ولو كان الفعل الثاني نقلاً للزم أن لحجب للمرأة في الركعات الأربع للصلاة المعادة، وألا تشرع الجعارة فيها، ولم يذكر الفقهاء شيئاً من هذا.

ولا يلزم من كون الصلاة الثانية فرضاً عدم سقوط الفرض بالأول، لأن المراد أنها تكون فرضاً بعد الوقوع، أما قبله فالفرض هو الأول، وحاصله توقف الحكم بقضية الأولى على عدم الإعادة، وله نظائر: كسلام من عليه مسجد السهر يخرج حروجا مؤثراً، وتفسله الصلاة الركنية مع تذكر صلاة فاتية. (١٨)

إجارة

التعريف:

١ - الإجارة في اللغة: من التناوب، وهو التداول والتناوب مع الرد. والإجارة مصدر أعار، والاسم

(١٧) حاشية ابن عابدين ٤٨٧/٤ طبعه برلاني الأول، والمفتي ١١٣/٢ ط الرياض.

(١٨) حاشية ابن عابدين ٤٨٧/٤.

حكمها التكليفي.

٦ - اختلف الفقهاء في حكم الإعارة بعد إجماعهم على جوازها، فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية واختلاف إلى أن حكمها في الأصل للندب، لقول تعالى: ﴿وَأَقْرَبُوا الْحَبِيبَ﴾^(١) وقول النبي ﷺ لكل معروفة، حدقه^(٢)، وليس واجبة لأنها نوع من الإحصار. لقول النبي ﷺ: «إذا أُميت زكاة مالك فقد نُضبت ما عليك»،^(٣) وقوله: «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٤).

وقيل: هي واجبة.

واستدل القائلون بالوجوب بقوله تعالى: ﴿قَوْلًا لِلْعَمَلِينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُزَاوَنُ وَيَسْتَنَعُونَ الْمُتَعَمِّقِينَ﴾^(٥) نقل عن كثير من الصحابة أنها عارية الخنزير وأندلو ونحوهما.

قال صاحب الشرح الصغير: وقد يعرض له الوجوب، كمغني عنها، فيجب إعارة كل ما فيه إحياء مهجة محترمة لا إفساد لثله، وكذا إعارة سكنين لديج مأكول يخشى موته، وهذا المنقول عن

لغيره، والدفعه أعم من الانتفاع، لأن له فيها الانتفاع بنفسه وبغيره، كأن يعيره أو يؤجره.^(٦) دليل مشروعيتها:

٥ - الأصل في مشروعية الإعارة الكذب والكسب والإجماع والمقول:

أ - الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَيَتَّقُونَ الْمُتَعَمِّقِينَ﴾^(٧) فقد روي عن ابن عباس وابن مسعود أنها قالوا: المتعمقون العواري. وفسر ابن مسعود العواري بأنها القدر والميزان والدلو.

وأما السنة: فما روي عن النبي ﷺ أنه قال في خطبة حجة الوداع: «والعارية مؤداة، والدين مقضي، والحنحة مردودة، والزرع غارم»^(٨) وردى صفوان بن أمية أن النبي ﷺ استعده منه أقدحا يوم حنين، فقال: أعصيا يا محمد؟ قال: بلى عارية مضمومة.^(٩)

وأجمع المسلمون على جواز أعارية.

ومن المنقول: أنه لما جازت هبة الأعيان جازت هبة النافع، ولذلك صححت الوصية بالأعيان والمنافع جميعا.^(١٠)

(١) حاشي السرخسي ١/١٣٣، والشرح الصغير ٣/٥٧٠، والسنن ١/٣٣٧.

(٢) سورة لقمان ١٧.

(٣) حديث والطبري مؤداة، أخرجه أبو داود ٣٦٠٥/٣ - ٣٦٠٥/٣، وموت حيد دعلى، من حديث أبي أمامة، وأخرجه الترمذي مختصرا وقال: حديث أبي أمامة حديث حسن. نسخة الأحواني ١/٤٨٦، ٢/٤٨٦، نشر السفياني.

(٤) حديث دلي عارية معسولة، أخرجه أبو داود ٣٦٣٣/٣ - ٣٦٣٣/٣، عزت حيد دعلى وأحمد ١/٤٠١ - ٤٠١/٤، ط الحديث، والبيهقي ١/٦٨٩، ط ذخرا المعارف المختارة، وكروا البيهقي شواحه.

(٥) الاحتار ٥٥/٢، والشرح الصغير ٣/٥٧٠، والمغني ٢/٢٢٠.

(١) سورة الحج ٢٧.

(٢) حديث وكل معروف ملقة، لعمرو الجعاري، وضع الباري ١٠/٤٤٧، ط طائفة.

(٣) حديث «لا أهدى وكذا مالك...» أخرجه الترمذي ونسخة الأعرابي ٣/٢٤٨، ٢/٢٤٦، نشر السفياني، وابن حبان ١/٥٧٠، ط طائفة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٤) حديث «ليس في المال حق سوى الزكاة» أخرجه ابن حبان ١/٥٧٠، ط طائفة، وأحمد ١/٦٨٩، ابن حبان ١/٥٧٠، ط طائفة.

(٥) سورة لقمان ١٧.

(٦) سورة لقمان ١٧.

للمستعير فلا تنفع به. ويشترط فيه أن يكون متعمداً به انتفاعاً مباحاً مقصوداً مع بقاء عينه. أما ما نذهب عنه فلا تنفع به كالعظام فليس [إعارة] كما لا تخل إذا كانت الإعارة لاستعاع محرم، كإعارة السلاح لأهل البغي أو الفساد، ولا يعارض ما لا نفع فيه ^(١).

أركان الإعارة:

٧ - قال المالكية والشافعية واختار به إن أركان الإعارة أربعة هي: المتعير، والمستعير، والمعار، والصيغة، وذهب الحنفية - كما في سائر المذاهب - إلى أن ركنها هو الصيغة فقط. وما عداه يسمى أطراف انعقد، كما يسمى المعار محلاً.

أما المتعير: ويشترط فيه أن يكون مالكا للتصرف في الشيء المعار، مختاراً بصحة تفرعه، ولا تصح إعارة مكروه، ولا محجور عليه، ولا إعارة من يملك الانتفاع دون التمتع كمكان مدرسة مؤقوفة.

وقد صرح: الحنفية بأن الصبي المأذون إذا أعز مالاً صححت الإعارة. ^(٢)

ب - المستعير: وهو طالب الإعارة، ويشترط فيه أن يكون أهلاً للتبرع عليه بالشيء المعار، وأن يكون معيناً، فهو فريش مسافله لمن يجلس عليه لم يكن عارية، بل مجرد نياحة.

ج - المستعار (المحل): هو الذي يمسكه المتعير

[١] فتح القليوب ١/٧، ١٦٤/٧، وشرح الصغير ٢/٣٠، ٥٧، ونبذة المحتاج ١١٧/٥.

[٢] هفتوي الخلدية ٣٧٢/١.

د - الصيغة: وهي كل ما يدل على الإعارة من نطق أو إشارة أو فعل، وهذا عند المالكية والحنابلة والصحيح عند الشافعية أنه لا بد من اللفظ للتمام عنه. أو الكتابة مع إتيان الصريح إما تحوز بالفعل.

وسد الحنفية أن ركن الإعارة الإتيان بالقول من المتعير، ولا بشرط القول في القبول، خلافاً لزم قوله ركن عنده، وهو النسيان، وتنفذ عندهم بكل لفظ يدل عليه ولو بجزء. ^(٣)

ما تحوز إعارته:

٨ - تجوز إعارة كل عين يتفعل بها منضمة مباحة مع مفساتها، كالحدود والمعار والدواب والنبات والحلي البس، والفحل للصراب، والكنب للصيد، وغير ذلك، لأن التبرع ^(٤) يستعار أفعالا من صفوات ^(٥) وذكر إعارة الدلو والفحل. وذكر ابن مسعود عارية الفرس والميران، فهبت الحكم في هذه

[١] انشرح الصغير ٣/٣٠، ٥٧، وفتح القليوب ٢/٣٠، ٥٧، ونكح

حاشية ابن عابدين ٢١٩/٢.

[٢] حاشية ابن عابدين ٥٠٢/١ وما بعدها، والفتح ٢/٣٨٩٧.

[٣] ٢٨٨٨ = الإسماء - وشرح الصغير ٣/٣٠، ٥٧، والنهي

٢٩٩/٢، وجاية المحتاج ١١٧/٥، ١١٢.

[٤] حديث دمسطل أخرجه من صفوان، سبق تحريره (١٥)

البحر، وله الرجوع قبل دخوله في البحر وبعد الخروج منه، لعدم الضرر فيه.

وقال الحنفية والشافعية والحنابلة: إذا رجع المعبر في إعارته بطلت، ينقضي العين في يد المستعير بأمر المثل إلا حصل ضرر، كمن استعار جدار غيره لوضع جدوعه فوضعها، ثم باع المعبر الجدار، ليس لمشتري رصعها، وتبين أنه رصعها إلا إذا شرط لائق وقت البيع بقاء الجدار. وقد نفى القول بالرفع صاحب الخلاصة وابن رزية وغيرهما، واعتمدوا في تنوير البصائر، وقالوا أيضا: إن تناوبت أن يأمر إيجار يرفع الجدار عن أي حال. (١)

وقال المالكية: إن أجاز لمعبر أرضا له أو الخمرس إعارة مطلقا، ولم يحصل خرس ولا بناء فللمعبر الرجوع في الإعارة ولا شيء عنه على المعتمد، وعلى غير المعتمد يلزمه بقاء الأرض في يد المستعير المدة المعتادة. وإن رجع المعبر بعد حصول الخمرس والبناء فله ذلك أيضا، وينزب عليه إخراج المستعير من الأرض ولو كانت الإعارة فورية، فتمطت المستعير بتركه اشتراط الأصل. لكن ما يلزم المعبر حينئذ في قول أنه يلزمه دفع ما أنفق المستعير من ثمن الأعباء التي بنى بها أو خرصها من أجرة النخلة. وفي قول إن عليه دفع القيمة إن طال زمن البناء والخرس لتغير الخمرس وتلبنا بطول الزمان. وفي قول إن محل دفع القيمة إذا كانت الأعباء التي بنى بها المستعير هي في ملكه ولم يشترها أو كانت من المباحات. وعلى دفع

الأشياء. وما عداها مفسر عليها إذا كان في معناها. ولأن ما جاز للمالك استيفاءه من المنافع ملك وإعارته إذا لم يمتنع منه مانع، ولأن أعباء تحوز إعارته فجازت إعادتها. ويوزع استعارة الدراهم والديناريين يرد لو للفرس، فإن استعاره لينفقها فهذا قرص، وقيل: ليس هذا جائزا ولا تكون العارية في الديناريين.

وقال الحنفية: إنه يجوز أيضا إعارة المذبح سواء أكان قابلا للقسمة أم لا. وسواء أكان الجزء منسجعا مع شريك أم مع أجنبي، وسواء أكانت العارية من واحد أم من أكثر، لأن جهالة المنفعة لا تعدد الإعارة. ولم يمتنع على حكم ذلك عند غير الحنفية. (٢)

طبيعتها من حيث اللزوم وعدمه.

٩ - إذا تمت الإعارة بتحقيق أركانها وشروطها، فهل تلزم بحيث لا يتصح الرجوع فيها من المعبر أو لا تلزم؟

ذهب جمهور الفقهاء والحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن الأصل أن للمعبر أن يرجع في إعارته متى شاء، سواء أكانت الإعارة مطلقا أم مفيدة بمحل أو وقت، إلا أن الحنابلة قالوا: إن إعارته شيئا لينتفع به انتفاعا يلزم من الرجوع في العدة في أكثره مرور بالمستعير لم يجوز له الرجوع، لأن الرجوع يضر بالمستعير، فلم يجوز له الإضرار به، مثل أن يعبر لوحا يرفع به سفينة، فرقعها به وطج بها في البحر، لم يجوز له الرجوع ما دامت في

(١) ابن عبدون ٧٦٨/٤. ومحمد المصنف ٤٧٨/١. ومحمد المصنف ٤٧٨/١. ومحمد المصنف ٤٧٨/١. ومحمد المصنف ٤٧٨/١.

(٢) ابن عابدين ٧٦٧/٤. والشافعية ٧٦٨/٤. والشافعية ٧٦٨/٤. والشافعية ٧٦٨/٤.

وحكم الورثة حكم مورثهم في عدم الرجوع، ولا أجرة لذات، محافظة على كرامة الميت، ولقضاء العرف بعدم الأجرة، وإفيت لا مان له. وقواعد المذاهب الأخرى لا تأبى هذا الحكم. (١٩)

أنار الرجوع:

١٠ - قال الحنفية: إن المعير إذا رجع في إعارته بطلت الإعارة، ويبقى المعار في يد المستعير يلجأ المثل كما مر إن حصل ضرر للمستعير بأخذ المعار منه. وأوردوا الأحكام الخاصة بكل نوع مما يعار فقالوا في إعادة الأرض للبناء والغرس: لو أعار أرضاً إعارة مطلقاً للبناء والغرس صح للعالم بالمفعة، وله أن يرجع متى شاء، ويكلف المعير المستعير قلع المزرع وإنشاء إلا إذا كان فيه مضرة للأرض، فتركبن بالغية مقلوعين، لكلا تنلف أرضه، لو يأخذ المستعير غراسه ويناء بلا تضمين المعير. وذكر الحاكم الشهيد أن للمستعير أن يضمن المعير قيمتها قائمين في الحال ويكونان له وأن يرفعها، إلا إذا كان الرضع مضراً بالأرض فحينئذ يكون الخيار للمعير، وفيه رمز إلى أنه لا ضمين في العارية المطلقة، وعنه أن عليه الغية. وقصار أيضاً إلى أنه لا ضمان في المؤقت بعد انقضاء الوقت فيلزم المعير إنشاء والغرس إلا أن يضر القلع بالأرض، فحينئذ يضمن قيمتها مقلوعين لا قائمين.

وان وقت المعير الإعارة فرجع عنها قبل الوقت

ما أنفق إن اشتراه للمعارة. وكل ذلك في الإعارة الصحيحة، فإن وقعت قاسنة فعل المستعير أجرة المثل، ويدفع له المعير في بناءه وغرسه فيتم. (٢٠)

وتعيب المالكية إلى أن الإعارة إن فدت بعض أو أجل لزمت، ولا يجوز الرجوع قبل انتهاء العمل لو للأجل أياً كان المستعار، أرضاً لمزادة أو تسكن أو لوضع شيء بها، أو كاد حيواناً لركوب أو حمل أو غير ذلك، أو عرساً.

وإن لم يقيد بعمل لمو أجل بأن أطلقت فلا تلزم، ولربها أخذها متى شاء، ولا يلزم قدر ما تخصص الإعارة لثمة عادة على المعتد. وفي غير الاعتماد أنه يلزم بقائه في يد المستعير لما يعار لثمة عادة. وقيل: إنه تلزم إذا أعيرت الأرض للبناء والغرس وحسباً.

ودليل جواز الرجوع إلا فيما استثنى أن الإعارة ميرة من المعير وارتقاء من المستعير، فالإلزام غير لائق بها. (٢١)

وقال الحنفية: إذا أذن أحد لبعض ورثته إنشاء عمل في دفره، ثم مات، فلبقني الورثة مطالبة برفعه إن لم تقع القسمة، أو لم يخرج في قسمه. وإذا استعار أحد داراً فبنى فيها بلا إذن المالك، أو قال له صاحب الدار: ابن نفسك، ثم باع المعير الدار بحقوقها يؤمر الباني بهدم بيانه.

وذكر الشافعية والحنابلة أنه لو أعار إنسان مدفناً لدن ميت، فلا يجوز له الرجوع حتى ينلوس أثر المدفون بحيث لا يبقى منه شيء، فيرجع حينئذ وتتهدى العارية.

(١٩) ابن عابدين ٣١٨/٤، وشرع الكبير ٤٢٩/٣، والشرح للمعير ٥٧٣/٣، ومهابد المحتاج شرح للنهال ١٢٩/٥.

وفني ٢٢٩/٥ - ٢٣٠.

(٢١) حاشية السمرقي ٤٢٩/٥.

(٢٢) حاشية المحتاج شرح للنهال ١٢٩/٥.

أخيان التي لا يجر عليه فيها، فيذل له المعبر قيمة الغراس والبناء فيملكه أجر المستعير عليه، فإن امتنع المعبر من دفع المقيمة وأرسل النقص، وامتنع المستعير من النفع ودفع الأجر لم يقطع، وإن أيا البيع ترك بحاله والمستعير التصرف يكرهه على وجه لا يضر بالشجر. (١)

إعارة الأرض للزراعة

١١ - للفقهاء اختلاف وتفصيل في الحكم الذي يترتب على الرجوع في إعارة الأرض للزراعة قبل تمام الزرع.

فذهب الخفيف، وهو الأصح عند الشافعية، وهو الوجه القديم عند الحنابلة، وعليه المذهب، وهو القول غير المعتمد عند المالكية أن معبر الأرض للزراعة إذا رجع قبل تمام الزرع وحصله فليس له أخذها من المستعير، بل تبقى في يده بأجر المثل، وهذا الحكم عند الحنفية استحسان سواء أكانت الإعارة مطلقة أم مقيدة.

وحجتهم في ذلك: أنه يمكن الجمع بين مصلحة المعبر والمستعير، بأن يأخذ المعبر أجر مثل الأرض من تاريخ رجوعه حتى يحصل الزرع، فيبقى ضرره بفلك، ويبقى الزرع في الأرض حتى يحصل. وفي ذلك مصلحة المستعير، فلا يضر بالقطع قبل الحصاد، وهذا هو الأصح عند الشافعية في الإعارة المطلقة إن نقص الزرع بالقطع، لأنه محرم، وله عند ينتهي إليه، ويبقى بلجر المثل.

كلف المستعير قلعها، ويضمن المعبر له ما نقص البناء والغراس، لكن هل يضمنها قائمين أو مفلوطين؟

ما سأل عليه الأئمة والحدابة أنه يضمنها مفلوطين، وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائلاً إلا أن يقلعه للمستعير ولا ضرر، فإن ضمن قضاها القيمة مفلوطيناً. وعبارة الجمع: وأزمنة الضمان قليل: ما نقصهما القلع، وقيل: يضمنها ويملكها. وقيل: إن ضرر بخير المالك بين ضمان ما نقص، وضمان القيمة، ومثله في حرر البحار والمواهب والمقتضى وقوله قدموا الأول، وبعضهم جزم به وعبر عن غيره بقليل قلدا اختياره المصنف (ابن عابدين) وهو رواية القدوري، والثاني رواية الحاكم الشهيد. (٢)

وقال القاضي زكريا الأنصاري في المنهج: إذا أعار لبناء أو غرس، ولو إلى مدة، ثم رجع بعد أن بنى المستعير أو غرس، فإن شرط عليه قلعه لزمه، وإن لم يشرط فإن اختار المستعير القطع قلح مجازاً ولزمه نسوية الأرض، لأنه قلح بختياره، وإن لم يجر قلعه خير المعبر بين تمكنه بقيته مستحق القطع حين التملك، وبين قلعه مع ضمان نقصه، وهو قدر التضاوت بين قيمته قائلاً بقيته مفلوطيناً وبين ثبته بأجرة. (٣)

وقال الحنابلة: إن أعاره أرضاً للغراس والبناء، وشرط عليه التعلق في وقت أو عند رجوعه، ثم رجع لزم المستعير القطع، وإن لم يشرط لم يلزمه إلا أن يضمن له المعبر النقص، فإن أبى القلع في

(١) ابن عابدين ٥٠٤/١ ط بولاق

(٢) المجلد على شرح الفيج ٢/٢٦٦

(٣) الشرح الكبير على المتن ٢٦٠/٤ - ٢٦١

وللهلكة ثلاثة أقوال في الإعارة المظنفة:
أحدها: هذا.

والثاني: أن الأرض تنفي في يد المستعير المدة التي تراد الأرض لملئها عادة.

والثالث: لا تنفي، وهو قول أشهب.

أما المقيدة بعمل أو أجل فلا مرجع قبل انقضاء العمل أو الأجل.

ومقابل الأصح عند الشافعية ألا تجزأ على المستعير من نفى الأرض في يده حتى الحصاد بلا أجر، لأن مفعة الأجر إلى الحصاد. والثالث أن المستعير يقطع لا تقطع الإجارة.

وسدس الحائفة كمدسب الحاصية في عدم جوار الرجوع، لكنهم قالوا: إن كان الزرع مما يحصد قسلا فله الرجوع في وقت إمكان حصده، وبم ينصرف الحنفية لهذا النوع من الرجوع، كالمبسم والمغير الأعصر. (١)

إعارة الدواب وما في معناها:

١٤- قال الحنفية: إن إجارة الدواب إما أن تكون مضقة أو مقيدة، فإن كانت مضقة، بأن أعار دابة مثلا ولم يسم مكانا ولا زمانا ولا ركوبا ولا حملا مدينا فلا صفة ير أن يستعملها في أي زمان ومكان شاء، وله أن يجعل أو يركب، لأن الأصل في انطوائ أن يجري على إطلاقه. وقد ملكه منافع العارية مطلق فكان له أن يستوفيها على الوجه الذي ملكها. إلا أنه لا يجعل عليها ما يضرها.

(١) الفيد السج ١/١٠٩-١١٠، وابن عسرين ١/٢٧٦، ٢/٧٧٢، وفتح المصنف ٢/٢٧٦، ط دار المعرف، والبرهان المفهيم من ٢١٥-٢١٦، وسانية المحتاج ١/٢٧٩، والمجموع ٢١٩، ٢٢٠.

ولا يستعملها أكثر مما جرى به العرف، حتى لو جعل فمطبت صبر، لأن العقد وإن خرج مخرج الإطلاقي لكن المطلق يتقيد بالعرف والعادة دلالة، كما يتقيد نصا.

ولا يملك المستعير نأخير العارية، فإن أجزأ وسلمها إلى الشاير هلكت عنه ضمن المستعير أو المستأجر، لكن إذا ضمن المستأجر رجوع على المستعير.

وإذا قيد المعير بالإعارة بقيت به قيده، به وإن خالف المستعير، وضمت الدابة ضمن المالك، وإن خالف وسلمت فيها أثمانا: للملكة والأكافية والحناسة يرون أن المستعير يضمن أجر ما راد في المدة أو العمل (٢) وتقدير ذلك يرجع فيه إلى أهل الخبرة.

ولم يتعرض الحنفية لهذا الفرع في كتاب الإعارة ولكن تعرضوا لهذه المسألة في كتاب الإجارة فصالح: وإذا زاد على الدنة شيئا غير متفق عليه وسلمت عب عليه المسمى فقط، وإن كان لا يجل له الزيادة إلا برضى المالك. (٣)

ولما كان كل من الإجارة والإجارة به تحليك المدة وكان أحد الأجر في الإجارة مصنفا وفي الإجارة غير مسلم، لأنها من باب الاحسان والشرع. فإن عدم وجوب أجر في مقابلة الزيادة يكون في الإعارة من باب أولى.

فإذا أعار إسكنا دابة على أن يركبها المستعير

(١) الأثر في الفتن ١/١٢٢، ومائة المحتاج ١/٢٧٩.

(٢) والمجموع ٢٢٩.

(٣) ابن عابدس ١/٢٧٠، والبرهان ١/٢٧٩-٢٨٠، والمقدمة لم يأت هذه الأحكام بما فيها من تعديلات يسكن أن يرى على السائر من رسائل رسائل هائل الحديث.

المستعير على تحصيل المنافع، وصرفها إلى نفسه على وجهه زالت يده عنها، والتسلط على هذا الوجه يكون نميكاً لا إباحة، كما في الأعيان.

ومذهب الشافعية والحنابلة والكروخي من الحنفية وهو المروي عن ابن عباس وأبي هريرة وذهب إليه إسحاق أنها تفيد إباحة المنفعة، وذلك لجواز العقد من غير أجل، ولو كان غليك المضعة لما جاز من غير أجل كإيجارة.

وكذلك الإعارة تصح بلفظ الإباحة، والتعليق لا يتخذ بلفظ الإباحة.

وثمرة الخلاف تظهر فيما لو أعار المستعير الشيء المستعار إلى من يستعمله كاستعماله، فهل تصح إعارته أو لا نصح^١ مذهب المالكية والمختار من مذهب الحنفية أن إعارته صحيحة، حتى ولو قيد المعير بالإعارة باستعمال المستعير به، لأن التقييد بها لا يختلف غير مفيد. وعند الشافعية والحنابلة لا يجوز.

وفي البحر^٢ والمستعير أن يودع، على المفتي به، وهو المختار، وصحح بعضهم عدمه، ويفترق عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهلكت ضمن على الغول الثاني لا الأول. فلم يعير أجر المثل.

ويثبت على مذهب الشافعيين بالإباحة، وهم الشافعية والحنابلة والكروخي من الحنفية، أنه لو أعار المستعير الشيء فماتت العارية آخر المثل، ويطلب المستعير الأول أو الثاني أيهما شاء، لأن المستعير الأول ملط غيره على أخذ مال المعير بغير إذنه. ولأن المستعير الثاني استوفى المنفعة بغير إذن مالكيها. فإن ضمن المالك المستعير الأول وجع على المستعير الثاني، لأن الامتضاء حصل منه

بضمه فليس له أن يعيرها غيره. لأن الأصل في التقيد اعتبار القيد فيه إلا إذا تضمن اعتباره. والاعتبار في هذا القيد ممكن، لأنه مفيد لتفاوت الناس في استعمال الدواب، فإن خالف المستعير وأعار الدابة فهلكت ضمن.

تعلقها وإضافتها:

١٣ - جمهور الفقهاء المالكية والشافعية - ما عدا الزركشي - وفي قول للحنفية أنه لا يجوز إضافتها، ولا تعلقها، لأنها عقد غير لازم وله الرجوع متى شاء.

وفي قول آخر للحنفية جواز إضافتها دون تعلقها.

وقد ذكر بعض المالكية والشافعية فروجا ظاهرها أنها تحيق لو إضافة كفوفهم: أعني دابك اليوم أعيرك داني غدا، والواقع أنها إجارة لا إعارة.^(١)

ولم نطلع على تصريح بالحبالة بحكم إضافة الإعارة لو تعلقها. وإن كانوا قد صرحوا بأن الأصل في الإهارة عدم لزومها.

حكم الإعارة وأثرها:

١٤ - مذهب الحنفية - عدا الكروخي - ومذهب المالكية، وهو وجه للحنابلة، وهو المروي عن الحسن والنخعي والثوري وعمر بن عبد العزيز والثوري والأوزاعي وابن شبرمة أن الإعارة تفيد تليق المنفعة، والدليل على ذلك أن المعير ملط

(١) البيهقي ٣٨٩٨ ط ١٢٨٨، وابن عابدس ٢٣/٥٠٠، ٢٣/١٠٠ وشرح الصغير ٢٣/١٠٠. والرمي لعلي الرضوي

فاستقر الضمان عليه. وإن ضمن الثالث لم يرجع على الأول. إلا أن يكون الثاني لم يعلم بحقيقة الحال، فيحتمل أن يستقر الضمان على الأول، لأنه غير الثاني ودفع العين إليه عن أنه يستوفي متاعها بدون عوض. وإن نكفت العين في يد الثاني، استقر الضمان عليه بكل حال، لأنه قبضها على أن تكون مضمونة عليه. فإن رجع على الأول رجع الأول على الثاني. وإن رجع على الثاني لم يرجع على أحد. (١)

ضمان الإعارة:

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء، في أن الضمان وإن تلفت بالنعدي من المستعير فإنه بضمانه، لأنها إن كانت لمصلحة كما يقول الحنفية: فالأمانات تضمن بالنعدي. ومذهب المالكية كذلك في لا يخاص عليه، أي لا يمكن إخضاعه، كالعقار والحيوان، بخلاف ما يمكن إخضاعه، كالثياب وأهلي فاته بضمانه، إلا إذا أقام بينه على أنه تلف أو ضاع بلا سبب منه، وقالوا: إنه لا ضمان في غير ما ذكر.

وعند الشافعية والحنابلة يضمن المستعير بهلاك الشيء المعارة ولو كان الهلاك بآفة سهوية، أو أنلفها هو أو غيره ولو بلا تفصيل. وقالوا: إن تلفت باستعمال مأثور فيه، كالليس والركوب المعناد لم يضمن شيئاً، لحصول التلف بسبب مأثور فيه.

وحجة الحنفية حديث: «وليس على المستعير غير

(١) البدائع ٣٨٩٨/٨، والاعتبار ١١٨/٢، والشرح الصغير ٥٧٠/٣، وبحالها ابن علقم ٥٠٣/٤، وجملة المساجد ١١٩/٥، والسنن للعلامة ٣٢٨/٣، والمغني ١٢٧/٥، والإمام ٣٠٤/١ ط دار المعرفة.

المثل ضمينه» (١) والمثل هو الخائن. ولأن الضمان إما أن يجب بالعقد أو بالقبض أو بالإذن، وليس هنا شيء من ذلك. أما العقد فلأن اللفظ الذي تنسقد به العارية لا ينسب عن التزام الضمان، لأنه لتملك المستأجر بغير عوض أو لإباحتها على الاختلاف. وما وضع لتملك النافع لا يتعرض فيه للعين حتى يوجب الضمان عند هلاكه.

وأما القبض فإنما يوجب الضمان إذا وقع بطريق التعدي، وما هنا ليس كذلك، لكونه مأثوراً فيه.

ولما الإذن فلأن إضافة الضمان إليه نساد في الكسح، لأن إذن المالك في قبض الشيء ينفي الضمان فكيف يضاف إليه.

واستدل الشافعية والحنابلة بقول النبي ﷺ في حديث صفوان «بل عارية مضمونة» (٢) وبقرته ﷺ «على اليد ما أخذت حتى تؤدى» (٣) ولأنه أخذ ملك غيره للرفع نفسه منفرداً بنفسه من غير استحقاق، ولا إذن في الإنفاق، فكان مضموناً كالغاصب والمأخوذ على وجه العموم.

واستدل المالكية في التفرقة بين ما يمكن إخضاعه وما لا يمكن بحمل أحاديث الضمان على ما يمكن إخضاعه، والأحاديث الأخرى على ما لا يمكن

(١) حديث «ليس على المستعير غير المثل ضمينه» أخرجه البخاري (٥١/٣) ط دار المعتمد، وفي إسناده حماد بن عيسى، وإسحاق بن سنان، قال صحيحاً بإسناد صحيح. ضعيفان، وقال: ابن أبي عمير عن شرح القاسمي غير مرفوع.

(٢) حديث «بل عارية مضمونة» سبق ترجمته (٢٥).

(٣) حديث «على اليد ما أخذت حتى تؤدى» أخرجه الترمذي (٨٢٢/٣) ط دار المعتمد، وفي إسناده حماد بن عيسى، وإسحاق بن سنان، قال صحيحاً بإسناد صحيح. ضعيفان، وقال: ابن أبي عمير عن شرح القاسمي غير مرفوع.

إخفاؤه. (١)

شرط نفي الضمان:

١٦ - قال الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو أحد وجهين عند المالكية: إن شرط نفي الضمان فيما يجب ضمانه لا يسقط، وقال أبو حفص العنبري من الحنابلة: يسقط، وقال أبو الخطاب: (أولاً) إليه أحد، وهو قول قتادة والعنبري، لأنه لو أذن في إتلاف العين المعارة لم يجب ضمانها، فكذلك إذا أسقط عنه ضمانها. وقيل: بل منعت فتاة والعنبري أنها لا تضمن إلا أن يشترط ضمانها، فيجب، لقول النبي ﷺ كصفواك وبلى عارية مضمونة. (٢)

واستدل لعدم سقوط الضمان بأن كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط، كالمقبوض يبيع صحيح أو فاسد، وما اقتضى الأمانة فكذلك، كالوديعة والشركة والمضاربة.

والوجه الآخر عند المالكية أنه لا يضمن بشرط السقوط، لأنه معروف من وجهين: العارية معروف، وإسقاط الضمان معروف آخر، ولأن الموصى عند شرطه ونقص الخفية أن شرط الضمان باطل كشرط عدمه، خلافاً للمجوزة، حيث جزم فيها بصيرورتها مضمونة بشرط الضمان.

وذهب الشافعية في المتمد عندهم - وهو قول أكثر الخفية - إلى أنه لو أعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية. قال الأزرعي من الشافعية وفيه وثقة. (٣) ولا يرد

ثم قال الحنفية: إن الإتلاف يكون حقيقاً، ويكون معنى: فالإتلاف حقيقة بإتلاف العين، كمنطبخ الدابة بتحميلها ما لا يحمله مثلاً، أو استعمالها فيما لا يستعمل منها فيه، والإتلاف معنى بالفتح بعد الطلب، أو بعد انقضاء اللذة، أو بجمود الإعارة، أو بترك الحفظ، أو بمخالفة الشروط في استعمالها، فلم حيس العارية بعد انقضاء اللذة أو بعد الطلب قبل انقضاء اللذة بضمن لأنها واجبة الرد في هاتين الحالتين، فقله عليه نصلاً والسلام: (العارية مؤدأة) (٤) وقوله عليه الصلاة والسلام وعن اليد ما أعدت حتى ترده. (٥) ولأن حكم العقد انتهى بانقضاء اللذة أو الطلب، فصارت العين في يده كالمغصوب والمغصوب مضمون الرد حال قيامه، ومضمون القيمة حال هلاكه.

ولم ينص المالكية على المراء بالهلاك عندهم، ولكن يفهم من كلامهم السابق في إعارة الدواب أن المراء به تلف العين. قالوا: وإن ادعى المستعير أن اهلاك أو الضياع ليس بسبب بعده أو تفريط في الحفظ فهو مصدق في ذلك بعينه، إلا أن تقوم بينة أو قرينة على كذبه، وسواء في ذلك ما يخاف عليه وما لا يخاف. (٦)

(١) الشافعية شرح القدامة ١/٧، ولبين الحفاظ للزملي

(٢) ٨٥/٥، والشرح الكبير ٣/٣٦٢، ورسالة الجليل

(٣) ٣٤٢/٢، راسي الطلاب ٣/٣٦٨، والنسب ٢/٢٢١

(٤) حديث والعارية مؤدأة، سنن ترمذ (٢٢٤).

(٥) حديث وهي قيد ما أعدت... سنن ترمذ (٢٢٤) الحديث

(٦) البدائع ١/٣٩٠ - ٣٩٠، ط إمام، وشرح مختصر

(١) حديث (من طرفة مضمونة، سنن ترمذ (٢٢٤).

(٢) الشرح الكبير ٣/٣٦٢، وأسنن الطالب ١/٣٦٨، والنسب

(٣) ٢٢١ - ٢٢٢، وأسنن جليلين ١/٧٩٩، والمجموع

(٤) ٣٦٨/١، والنسب ٢/٢٢١.

من جهة صاحب الدابة، ولو أنكر أصل الإذن كان القول قوله، فكذلك إذا أنكر الإذن على الوجه الذي انتزع به المستعير.

وفي السلولاجية: إذا جهز الأب ابنته ثم مات فجاء ورثته يطلبون قسمة الجهاز بينهم، فإن كان الأب 'شترى لها الجهاز في صغرها لم يعلما كبرت، وسلمه إليها في حال صحته، فليس للورثة حق فيه بل هو للبنت خاصة.

فهذا يدل على أن قبول قول المالك أنها عارية يمينه ليس على إطلاقه، بل ذلك إذا صدقه الشرف.

وقالوا: كل أمين ادعى إصالح الأمانة إلى مستحقها قبل قوله بيمينه، كالمدعي إذا ادعى الرد والوكيل والناظر، ومروء كان ذلك في حيلة مستحقها أو بعد موته، إلا في الوكيل بقبض الدين، إذا ادعى بعد موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله، إلا بينة. (١)

ولو جهز ابنته بما يجهز به مثلها، ثم قال: كنت أعربت الأمانة. إن كان الشرف مستورا بين الناس أن الأب يدفع الجهاز متكا لا إعارة، لا يقبل قوله إنه إعارة، لأن الظاهر يكتبه. وإن لم يكن العرف كذلك فوارة وتارة قالقول أنه في جميع الأجهزة، لا في الزائد على جهاز مثلها، والغرض على ذلك. وإن كان الجهاز أكثر مما يجهز به مثلها فالقول له اتفاقا.

والمالكية كالحنفية في أن المستعير يصدق بيمينه، إذ قالوا: إذا ملكك العين المارة واختلف

هذا مذهب الحنابلة لأنهم يقولون بالضمين مطلقا. كونه التضمنين:

١٧ - مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو مقابل المعتمد عند الشافعية أنه يجب ضمان العين بمثلها إن كانت مثلية، وإلا فبقيمتها يوم التلف. والأصح عند الشافعية أنه إذا وجب الضمان في العارية فإنها تضمن بقيمتها يوم التلف، متقومة كانت أو مثلية، لأن رد مثل العين مع استعمال جزء منها متعذر، فصار بمثله فقد المثل، فيرجع للقيمة، ولا تضمن العارية بأقصى القيمة، ولا بيوم القبض. (٢)

الاختلاف بين المعبر والمستعير:

١٨ - تقدم أن الحنفية يقولون: إن العلوية من الأمانات فلا تضمن. وكذلك المالكية فيها لايتضمن. ويطرعوها على ذلك أنها لا تضمن، إلا بالتعدي، وأن الأمين يصدق ضما بدعيه بيمينه.

واعتبار المقبوض عارية أو غير عارية، وأن هناك تعديا أم لا، يرجع فيه للشرف والعادة.

فقد قال الحنفية: إنه إذا اختلف رب الدابة والمستعير في أضرارها له، وقد عقرها الركوب أو الحملولة، فالقول قول رب الدابة. وقال ابن أبي ليلى: القول قول المستعير. وصحبه أن رب الدابة يدعي على المستعير سبب الضمان، وهو المخالفة في الاستعمال، وهو منكر لذلك فالقول قوله.

واحتج الحنفية بأن الإذن في الاستعمال يستلزم

(١) البسائط ٣٩١/٨، ومادة الجمع ١٨١/٥، والنفى ٢٢٢/٥، وشمل الدواب ١٣٧/١ ط الأسرية، والمخرشي ١٣٢/١، والشرح الصادر ٨٧/٣، والفوائد المتقاة /

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٠٦/٤، ٤٠٧، ونبهوط ١٥٢/١ ط دار للفرقة.

العين والمستعير في سبب هلاكها أو تعيبها، فقال المستعير: هلكت أو تعيت بسبب تقريظك، وقال المستعير: ما فرطت، فإنه يصدق بيمينه أنها ما هلكت أو تعيت بسبب تقريظه. فإن نكل غرم بنكوله. ولا ترد اليمين على المدعي لأنها يمين نعمة.

وإذا وجب الضمان على المستعير فعليه جميع قيمته في حالة الهلاك، أو عليه الفرق بين قيمته سليما وتعيبا.

وإن كان المستعار غير آلة حرب كغاس ونحوه، وأتى به إلى المستعير مكسورا فلا يخرج من الضمان، إلا أن تشهد البينة أنه استعمله استعمالا معهودا في مثله، فإن شهدت البينة بحكمه فكسر ثروته الضمان. (١)

وإذا اختلف المالك والمنتفع في كون العين عارية أو مستأجرة ينظر:

فإن كان الاختلاف قبل مضي مدة لئلاها أجرة، ودت العين إلى مالكها، وصرح الحابسة هنا بتحويل مدعي الإعارة.

وإن كان الاختلاف بعد مضي مدة لئلاها أجرة، فقد صرح الحنفية والشافعية والحنابلة بأن القول قول المالك مع يمينه، لأن المنتفع يستفيد من المالك ملك الانتفاع، ولأن الظاهر يشهد له فكان القول قول المالك في العين، لكن مع اليمين، دفعا للنعمة.

١٩ - وإن اختلفا في كونها عارية أو مستأجرة بعد تلف العين: فنذهب الشافعية والحنابلة كما قال

ابن قدامة: إن اختلفا في ذلك بعد مضي مدة لئلاها أجرة وتلف البهيمة، ركان الأجر بقدر قيمتها، لو كان ما يدعي المالك منها أقل مما يعترف به الراكب، فالقول قول المالك بغير يمين. سواء ادعى الإجارة أو الإعارة، إذ لا فائدة في اليمين على شيء يعترف له به. ويحتمل ألا يأخذ إلا بيمين، لأنه يدعي شيئا لا يصدق فيه، ويعترف له الراكب بما يدعيه فيحلف على ما يدعيه، وإن كان ما يدعيه المالك أكثر، مثل إن كانت قيمة البهيمة أكثر من أجرها فدعى المالك أنها عارية لتجب له القيمة، ونكر استحقاق الأجرة، وادعى الراكب أنها مكثرة، لو كان النكراء أكثر من قيمتها، فدعى المالك أنه أجرها ليجب له النكراء، وادعى الراكب أنها عارية، فالقول قول المالك في الصورتين، فإذا حلف استحق ما حلف عليه.

وقواعد الحنفية والمالكية تقتضي أن القول حينئذ قول من يدعي الإعارة، لأنه ينفي الأجرة. ولما الضمان فلا ضمان على كل حال في الإجارة والإعارة.

فإن تلتفت العين قبل ردّها تلفا تضمن به العلوية فقد اتفقا على الضمان لها، لمضمان كل من العارية والمنتصوب. (٢)

وإذا اختلفا، فدعى المالك الغصب، وادعى المنتفع الإعارة، فإن كان قبل الاستعمال والدفعة تلفة فالقول قول المنتفع، لأنه ينفي الضمان. والأصل براءة اللعنة، وإن كان بعد الاستعمال فالقول قول المالك مع يمينه، لأن الظاهر يشهد له فكان القول قول المالك في العين، لكن مع اليمين، دفعا للنعمة.

١٩ - وإن اختلفا في كونها عارية أو مستأجرة بعد تلف العين: فنذهب الشافعية والحنابلة كما قال

(١) بهيمة المحتلج ١١٠/٥، وأهني ٢٣٦/٥

(٢) الفروع الكبير ١٢٦/٣ - ١٣٧.

أفلاك جاء من الاستعمال. (٢)

وقال الشافعية واختلافه: إن كان الاختلاف عقب المقعد، والبدأة قائمة لم يظف منها شيء، فلا معنى للاختلاف، ويأخذ المالك بيمينته. وكذلك إن كانت الأدابة تالفة، لأن القيمة تجب على المستعير كوجوبها على المانح.

وإن كان الاختلاف بعد مضي مدة ثلثها أجزأ فلاختلاف في وجوبه، والقول قول المالك، لأنه ينكر انتقال الملك إلى الراكب، والراكب يدفعه والقول قول المالك، لأن الأصل عدم الانتقال، فيختلف ويستحق الأجرة. (٣)

نفقة العارية:

٢٠ - ذهب الشافعية - ما عدا القاضي حسين - والحنابلة، وهو المعتمد عند المالكية إلى أن نفقة العارية التي بها بقاؤها كالطعام مدة الإعارة على مالكها، لأنها لو كانت على المستعير لكان كراء، وربما كان ذلك أكثر من الكراء فتخرج العارية عن المعروف إلى الكراء، ولأن تلك النفقة من حقوق الملك.

ومذهب الحنفية، وغير المعتمد عند المالكية، وهو ما اختاره القاضي حسين من الشافعية أن ذلك على المستعير، لأن مالك الأدابة فعل معروف فلا يلزم أن يشدد عليه.

وقال بعضهم: إرجا على المستعير في اللبنة واللبنتين، وعلى المير في الدعة الطويلة كما في

(٢) هاموي المقتبة ٣٧٦/١، ومجمع فضائل ١٢٢.

(٣) المنهاج ٢٣٤ - ٢٣٦ ط الرياض، وابن عابدين ٢٩٨/٢

الموتى، وقد عكس ذلك عبد الباقي الرزقاني. (١)

مؤونة رد العارية:

٢١ - لفهاء المذاهب الثلاثة، وهو الأظهر عند المالكية على أن مؤونة رد العارية على المستعير، لخبر وعمل اليد ما أخذت حتى تؤدى، (٢) ولأن الإعارة مكرمة فلم تجب تحمل المؤونة على المستعير لاعتناع الناس منها. وهذا تطبيق للأمانة وكل ما كان مضمون العين فهو مضمون الرد.

وعلى المستعير ردها إلى الموضع الذي أخذها منه، إلا أن يظن على ردها إلى مكان غيره، لأن ما نزع رده وجب رده إلى موضعه كالمفصول. (٣)

ما يبرأ به للمستعير:

٢٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المستعير لو رد الأدابة إلى مالكها أو وكيله في قبضها فإنه يبرأ منها. أما إن ردها بواسطة آخرين وإلى غير المالك والوكيل فهي ذلك خلاف وتفصيل:

قال الحنفية في الاستحسان والمالكية: إن رد المستعير الأدابة مع تحمده أو بعض من هو في عياله فلا ضمان عليه إن عطبت، لأن يد من هو في عياله

(١) لا يضمن إن ردها بخلاف عمله لغيره الذي يملك إن لم يضمن عليه. أما إجارة الأشياء التي لا تلف يدمر لا يضمن عليها، وإنما يضمن على التلفين لتسكين من متاعها فذلك على المستعير بدونه أن يظن بها، وإلا ردها (المنهاج) وانظر لسر الخطيب ٣٢٩/٢، وشرح الكبير ١/٢٤١، ومستمع الإرادات ١/٦٠٦.

(٢) حديث: ومن اليد ما أخذت... سبق لمحمد (١٤) حديث ابن عابدين ٢٠١٥/٢، وشرح الكبير ١/٢٤١، والرزقاني ١٣٦/٢، وصحي المحتاج ١٢١/٢، والمنهاج ٢٢١/٢.

(٣) حديث: ومن اليد ما أخذت... سبق لمحمد (١٤) حديث ابن عابدين ٢٠١٥/٢، وشرح الكبير ١/٢٤١، والرزقاني ١٣٦/٢، وصحي المحتاج ١٢١/٢، والمنهاج ٢٢١/٢.

أحد إن لم يكن المستعير عالماً، ولا يرجع عليه. (١)

أثر استحقاق العارية على الانتفاع:

٢٥ - صرح الحنابلة بأنه إذا استعار شخص شيئاً فانتفع به ثم ظهر مستحقاً، فليكنه أجر مثله، يطالب به المبرر لمو المستعير. فإن ضمن المستعير رجع على المبرر بما غرم، لأنه غره وغرمه، لأن المستعير استعار عن الأجر عليه. وإن رجع على المبرر لم يرجع على أحد. (٢) وقواعد اللذاعب الأخرى لا تأتى ذلك.

الوصية بالإعارة:

٢٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة الوصية بالإعارة إذا خرج مقابل المنفعة من الثلث باعتبارها وصية بالمنفعة. وخالف في ذلك ابن أبي قيل وابن شبرمة. (٣)

إعانة

التعريف:

١ - الإعانة لغة: من المعون، وهو واسم بمعنى المساعدة على الأمر.

يقول: أعتنت إعانة، وأستعنت، وأستعنت به

(١) الأم ١٥٧/٢، وكشاف القناع ١/٦٦.

(٢) كتابات القناع ٣٧٣/١، والفتاوى ١/٩٦، والمعي ١٣٣/٥.

(٣) كتابات القناع ٢٣٣/٤، والفتاوى ١/٩٤، ولقي ١/٦٢.

طهري، مؤلف، ١/١٩٣، ١٤٥.

استحقاق العارية، وتلف المستعار المستحق، ونقصانه:

٢٤ - يختلف الفقهاء في رجوع المستحق على المبرر أو المستعير عند تلف المستعار المستحق أو نقصانه، وفيمن يكون عليه قرار الضمان، وهم في ذلك رأبان:

الأول: يرجع المستحق على المستعير، وليس له أن يرجع على المبرر، وهو قول الحنفية والماتكية. وقد علل الحنفية لذلك بأن المستعير يأخذ لنفسه، ولأنها عقد تبرع، والمبرر غير ملزم له، فلا يستحق السلامة، ولا يثبت به الغرور. (١)

الثاني: الرجوع على المبرر أو للمستعير، وهو قول الشافعية والحنابلة، فالرجوع على المبرر لعدمه بالدفع لتغيره، وأما عن المستعير فلنقصه مال غيره - وهو المستحق - بخبر إسنه: غير أهم يختلفون في الذي يكون عليه قرار الضمان، فقال الشافعية: إن رجع على المستعير فلا يرجع على من أعارمه، لأن التلف أو النقص كان من فعله، ولم يخسر بشيء من ماله فيرجع به، وإن ضمنه المبرر فمن اعتبر العارية مضمونة قال: للمبرر أن يرجع على المستعير، لأنه كان ضامناً، ومن اعتبر العارية غير مضمونة لم يجعل له أن يرجع عليه بشيء، لأنه سقطه على الاستعير.

وقال الحنابلة: إن ضمن المستعير رجع على المبرر بما غرم، لأنه غره وغرمه، ما لم يكن المستعير عالماً بالتلف فيستقر عليه الضمان، لأنه دخل على بصيرة، وإن ضمن المالك المبرر لم يرجع بها على

(١) البحر الرائق ٢/٣٢٤، والمقدمة ١/٣٩١، نشره أبو جابر

وجبت الإعانة عليه ويجري مجراها، وإن كان ثم غيره كان ذلك واجباً كغالبها على الفائتين، فإن قام به أحدهم سقط عن الباقيين، وإلا أئتموا جميعاً، لما روي أن قوماً وردوا ماء فسالوا أهله أن يذلوهم حتى يشرب فأبوا، فسالوهم أن يعطوهم دلواً، فأبوا أن يعطوهم، فقالوا لهم: إن أعتانا وأعتق مملكاتنا قد كادت أن تقطع، فأبوا أن يعطوهم، فذكروا ذلك لعمرو رضي الله عنه، فقال لهم: فهلا وضعت فيهم السلاح. (١)

ومثل ذلك إعانة الأعمى إذا تعرض لملاك، وإعانة الصغير لإنفاذه من عقرب ونحوه. (٢)

ب - الإعانة لإنفاذ المال :

٦ - يجب الإعانة لتخليص مال الغير من الضياع فليلاً كان المال أو كثيراً، حتى أنه نطع الصلاة لذلك. (٣) وفي بناء المصلي على صلاته أو استئانها خلاف يرجع إليه في مبطلات الصلاة.

ج - الإعانة في دفع الضرر عن المسلمين :

٧ - يجب إعانة المسلمين بالدفع للضرر العام أو الخاص عنهم، لقول الله تعالى: (وتعاونوا على

إعانتهم). كما يشاهد: وجعل معوان، وهو الحسن المعونة، وكثير المعونة للناس. (٤)

الألفاظ ذات الصلة :

الإغاثة :

٢ - الإعانة : هي الإغاثة والنصرة في حال شدة أو ضيق. (٥)

أما الإعانة فلا يشترط أن تكون في شدة أو ضيق.

٣ - الاستعانة : هي طلب العون. يقال: استعنت بفلان فأعانتني وأعوانني. (٦) وفي الحديث: «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك». (٧)

الحكم التكليفي :

٤ - يختلف الحكم التكليفي للإعانة بحسب أحوالها، فقد تكون واجبة، وقد تكون مندوبة، وقد تكون مباحة أو مكروهة أو محرمة.

الإعانة الواجبة :

أ - إعانة للخطر :

٥ - اتفق الفقهاء على وجوب إعانة المخطر إلى الطعام والشرب بإعطائه ما يحفظ عليه حياته، وكذلك بإنفاذه من كل ما يعرضه للهلاك من غرق أو حرق، فإن كان قادراً على ذلك دون غيره

(١) لسان العرب واللباع في لغة: (عون).

(٢) الصياح المبر واللسان في لغة: (عوت).

(٣) الحوامي ولسان العرب في لغة: (عون).

(٤) حديث: «قلهم إنا نستعينك ونستغفرك، لورده الزبيدي في نصب الرتبة وهذا إلى مراسل أبي داود ونصب الرتبة ١٣٥/٢، ١٣٦ ط دار الحديث.

(١) الأثر من ضرر رضي الله عنه فلهذا وضعت لهم السلاح وقوده
ابن مبروف في الحرق، ولم يذكره إسناده، ولو كان الضرر في
السيوف أيضاً. (الترغيب في تحقيق التكميل ٦٥١/١ ط مطبعة
الإرشد. والسيوف ٢٢٤/١٩٦، والفتاوى ٩٠٢/١ ط
الرمضان، وصحيفة المدسوقي ٢٤٢/١، والجيش ٧/٥ ط إحياء
التراث العربي)

(٢) صحيفة المدسوقي ٢٨٩/١ ط دار الفكر، والمخطوط ٢٩/٢ ط
ليبيا، وابن عديم ٤١٠/١ ط ١٢٨

(٣) صحيفة المدسوقي ٢٨٩/١ ط دار الفكر، والمخطوط ٢٩/٢ ط
ليبيا، وابن عديم ٢٨٨/١، ٤١٠، والمجلسي ٤٩/٢ ط
الرمضان، والمجموع ٨١/٢

نشكر الله له ، فغفر له . قالوا : يا رسول الله وإن لنا في البهائم أجرا ، فقال : في كل ذات كبد رطبة أجره .^(١)

الإعانة المندوبة :

٩ - وتكون الإعانة مندوبة إذا كانت في خير لم يجب .

الإعانة المكروهة :

١٠ - الإعانة على فعل المكروه تأخذ حكمه فتكون مكروهة ، مثل الإعانة على الإسراف في الماء ، أو الاستنجاء بيه ، ونسب ، وعلى الإسراف في المباح بأن يستعمله فوق المقدّر شرعا . مثل إعطاء السفينة المال الكثير ، وإعطاء الصبي غير الراشد ما لا يحسن التصرف فيه .^(٢)

الإعانة على الحرام :

١١ - تأخذ الإعانة على الحرام حكمه ، مثل الإعانة على شرب الخمر ، وإعانة الظالم على ظلمه . لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أتاني جبريل فقال : يا أحمد إن الله عز وجل لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وباتنها

المير والثقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان .^(٣) ولقول رسول الله ﷺ : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يظلمه ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته .^(٤)

وكلما كان هناك رابطة قوية أو حرة كان التعاون بينهم أوجب .^(٥) (ر : هائلة) .

د - إعانة البهائم :

٨ - صرح الفقهاء بوجوب إعانة البهائم بالإتفاق عليها فيما يحتاج إليه من علف وإقامة ورعاية ، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : أغذيت امرأة في مرة سجنها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار ، لا هي أطعمتها وسقيتها ، إذ حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض .^(٦) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : وبينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش وجد بئرا ، فترجل فيها فثرب ، ثم خرج فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ بي ، فترجل البشر فعلا غفقه ، ثم أسكه بقيه فسقى الكلب ،

(١) سورة لقاح/٢

(٢) حديث ، المسلم أخو المسلم لا يظلم ولا يظلم ... أخرجه

البخاري من حديث جديدة بن عمرو رضي الله عنهما عن عبد الله بن

الخيراني ١٧٧/٥ ط المسند ، وانظر جواهر الإكليل ٢٥١/١

والمعجم وصبر ٢١٤/٤ ، وإعانة الطالبين ١٨٩/٢

(٣) ابن عابدين ١١٤/٥ ، والموسق ٢٨٢/١ ، وإعانة الطالبين

١٨٩/٢

(٤) حديث : عذبت امرأة في مرة سجنها حتى ماتت ، أخرجه البخاري

ومسلم واللفظ له من حديث جديدة بن عمرو رضي الله عنهما

عنهما ، أخرجه البخاري ١١٤/٥ ط المسند ، وصحيح مسلم

١٧٧/٥ ط حسبي الحلي .

(٥) حديث : بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه

العطش ... أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، ط المسند ،

وانظر المعجم ١٨٩/٢ ، ١٩٢/٢ ط المسند ، والإختصار

١١٤/٥ ، وسلسلة المسند ٢٢/٢ ط دار الفكر ، ونجاة المحتاج

٢٢٩/٢ ط المكتب الإسلامي .

(٦) ابن عابدين ١١٤/٥ ط برواق .

وحدث **«انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، قالوا:**

يا رسول الله، هذا ننصره مظلومًا فكيف ننصره ظالمًا؟ قال: تأخذ فوق يديه» (١)

إعانة الكافر:

أ - الإعانة بصدقة التطوع:

١٢ - يجوز دفع صدقات التطوع للكافر غير الحربي (٢) **انظر مصطلح (صدقة).**

ب - الإعانة بالنفقة:

١٣ - صرح الفقهاء بوجوب النفقة مع اختلاف المذاهب - للزوجة وقبضة الولاد أعلى وأفضل، لا لطلاق النصوص، ولأن نفقة الزوجة جزء الاحتباس، وذلك لا يختلف باختلاف الدين.

وأما فراية الولاد فلمكان الجزية، إذ الجزية في معنى النفس، ونفقة النفس تجب مع الكفر فكذا الجزء، ونقصه في مصطلح (نفقة) (٣)

ج - الإعانة في حالة الاضطراب:

١٤ - يجب إعانة المضطر بذل الطعام والشراب إليه إذا كان معصومًا، مسلمًا كان أو ذميًا أو معاهدًا، فإن امتنع من له فضل طعام أو شراب من دفعه لمضطر إليه - ولو كافرًا - جاز له قتاله بالسلام أو المضطر إليه

من مادة ٧٧٤/٢ ط عيس الحلي، وقض المجلس ٧٩/١ ط الشكبة النجافية.

(١) حديث: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا» **انظره البخاري في حديث ابن رضي أنه عنه مرفوعا (فتح الباري ١/٥ ط السبعة)**

(٢) ابن عديم ٦٧/٣، وفي المحتاج ١٢١/٣

(٣) الأضياف ١١/٤، وبنية السالك ٣٢٨/٣، رسمي للعلاج ١٢٦/٣، ١٤٦، ١٤٧، والمضي ٦٠٦/٢ وما بعدها.

ومبتاعها وبائنها ومستفها» (١)

وعن ابن عمر - في إعانة الظالم - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من أعان على خصومة بظلم (أو يعين على ظلم) لم يزل في سخط الله حتى ينزع» (٢)

وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «مثل الذي يعين قوم على غير حق كمثل يعبر تودي في بحر فهو ينزع منها بذيئه» (٣)

ولحديث: «من أعان على قتل مسلم يشتر كنفة لفي الله عز وجل، مكتوب بين يديه: آيس من رحمة الله» (٤)

(١) حديث: «أبى جبريل - والعرجة أحمد وطاهر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد لم يرفعه، وأقره الذهبي» كما قال أحمد تكملة على المسند إسناد صحيح إسناد أحمد بن حنبل ٣٢٢/١ ط دار المعارف بصرى، والمستفك ١٦/١

(٢) حديث: «من أعان على خصومة بظلم - العرجة أسود داود بن ماجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما مرفوعا، وفي إسناده طريق طه بن الوليد السواق، قال عنه ابن أبي شيبة: «سمعت عمرو بن وهب، قال: قال في إسناده» زاد الحق بن يزيد القتيبي وهو مجهول» (عن المصنف ٣٣٤/٣ ط الحد، ومثل ابن مادة ٧٧٨/٢ ط عيس الحلي)

(٣) حديث: «مثل الذي يعين قومه على غير حق كمثل يعبر تودي في بحر» **العرجة ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا، وهما الشافعي بن أبي داود، قال الترمذي: «فيه القطع» **عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه» (مروعة الطحاوي ص ٢٩٠، ٢٩١ ط دار الكتب العلمية، والنزيب ونزيب ٢١٦/١ ط الصعامة، وفي المجلس ١٥/١ ط الشكبة النجافية)****

(٤) حديث: «من أعان على قتل مسلم يشتر كنفة - والعرجة ابن عباس من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، ولأن الحديث المرفوع في الروايات إلى إسناده يزيد في أبيه، قالوا: بالجو في تصحيحه، حتى قيل كنفة حديث موضوع (مستن)

والجراثيم وغيرها .

ضروري^(١) رئيسه

هذا وقد يجب الضمان في بعض عقود التبرعات مثل الكفالة بأمر المكفول . فيصنع عند عجز المكفول للمدين .

وفي الإكالة عند التفريط أو التبعدي^(٢) وهي من الإعانات . ر : (كفالة ، وكالة) .

إعتاق

نظر : عتق

اعتبار

التعريف :

١ - الاعتدالة بمعنى الانعاط كـ في قوله تعالى : (وعنه واباأولي الألبار)^(١) قال الخليل : انعمه الاعتدال بما عصى في الانعاط والتذكير .

ويمكن الاعتدال بمعنى الاعتدال بالشيء في ترتيب الحكم^(٢) . وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بهذا المعنى .

(١) هــسوني ٢٤٣/١ طدار الفكر . والمجلد ٧/٥ ط إحياء التراث . والفي ١٩/١ ط مكتبة الدهرة . وقبوض ومعبودة ٩١٩/١ . ونسب ١٥٣/١ ط المطبعة

(٢) الاعتدال ١٥٦/١ طدار الفكر . والاعتدال ٩٦/١ طدار الفكر . وجوامع السعد ٢٥٦/١ طدار الفكر . والفي ١٥٦/١ طدار الفكر .

١٥٦/١ طدار الفكر .

١٥٦/١ طدار الفكر .

(٣) الصحيح المبرور . طدار الفكر .

جاء الضمان .

١٨ - من ترك الإعانة الواحدة قد يلحقه النصيان . قال المتنبي والشافعية والحنابلة : إذا ترك إنسان إعانة مصطر مسح عنه الطعام حتى مات ، فإذا لم يقصر ذلك فعليه العسر ، وإن قصده فعند عند الشافعية والحنابلة .

ومصرح الخبيبة والخاتمة ، يجوز قتل الماتعين لطعام والشراب . غير المحوز عن القصور من انتشاره على الخلال ، ما زري أن قوله وردوا ما فائز أهله أن يملوهم على نيل قلوبا ، فملوهم أن يملوهم فلو قلوبا أن يملوهم ، فملوهم . إن اعتدنا واعتدنا مطالبنا قد كانت أن نقتض قلوبا أن يملوهم . وذكر ذلك المعروف عن الله عنه فقال له عمر : فهلا وضعهم فيهم السلاح^(١) . وفيه دليل على أن المصطر مسح من ماء ، أنه أن يقتل بالسلاح عليه . على أن الخبيبة لم يصرحوا بضمان انتب في هلاك الخبيبة والجائع ، وإن كانت قواصمهم نزل على ذلك (و- مبال) .

ومن رأى خطرا محققا يأسان ، أو عدم بذلك وكان قادرا على إنقاذه فم فعل ، فقد ذهب إلى الخصب من الحديفة إلى أنه بضمن ، خلافا لمجموع المذهب . ربطوا الضمان بالناصرة أو الخصب

كما بضمن حارس الخصب عند الشافعية إذا ترك فيه لأعس ومن في معه حتى ترك على ذلك

(١) سنة المرحوم في ١٥١

وفي الاصطلاح :

عرفه الجرجاني فقال : هو انظر في الحكم الثابت
انه لذي معنى ثبت والحق نظيره به . وهذا عين
القياس .^(١)

اعتبار

التعريف :

الحكم الإجمالي :

١ - الاعتبار في الدقة : لف العمارة على الرأس
من غير إرادة تحت الحنك . سواء البني طرفها على
وجهه أم لم يقع .^(٢)

وعرفه صاحب حراقي الفلاح من الحجة بقوله :
هو شد الرأس بالتدليل ، أو تكوير عمارته على رأسه
وتترك وسطه مكشوفاً . أي مكشوفاً عن العمارة ، لا
مكشوف لرأس ، وقيل : أن يتقف بعلمته فيعطي
أنفه .^(٣)

حكمه التكليفي :

٢ - هو الحجة صراحة عن كراهة الاعتبار في
الصلاة : كراهة تحريرية ، وعلموا ذلك بأنه فعل ما لم
يورد عن الشرع ، وقالوا : إن رسول الله ﷺ نهى عن
الاعتبار في الصلاة .^(٤) وورد عن الحديث أنه يكره
تسريحاً ليس بالمعنى نفسه في الصلاة ، أو ما فيه
خلاف زى لعل الذي هو فيه . فإن كان الاعتبار
غير معتد فيكون عليهم مكرهاً في الصلاة كراهة
تحريرية .^(٥)

٣ - أما الاعتبار خارج الصلاة للمحي أو للميت :

موطن البحث :

٣ - اعتبارات الشارع في لأحكام لما جمالات
بذكرها الأصوليون بالتفصيل في : أبحاث تعريف
القياس وحكمه ، وفي مسالك النعمة . وفي المصالح
المرسلة وفي التيسيرة في الحكم الوضعي ، وينظر
تفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

(١) الترمذيات للبرجاني ٢١ ط مطبوع الحلبي . وكشف الأسرار
٢٢٥/٢ ط دار كنسات العربي ، بيروت ، والشرح ١٠١/٢ ط
صبيح . وسلم التوب ٢٦٥/٢ ط بولاق .

(٢) إرشاد المحقق للشوكاني ٢١٠ ط مطبوع الحلبي ، وترج
البدع حاشي مع الأسدي ٩/٢ ط صبيح . وكشف ج ٢١/٢ ،
ومسلم التوب ٣١٢/٢ ، وكشف الأسرار ٢٦٥/٢

(١) لسان العرب ، ولصباح ابراهيمة ومحمد

(٢) مرامي الفلاح بحاشية الفتحاوي ١٩٢ ط طبع الجمعية النجدة

(٣) مرامي الفلاح بحاشية الفتحاوي ١٩٢ ط طبع

(٤) مطلب أولي ١/١ ط ٣٥٠ ط طبع المكتب الإسلامي

أما الإيمان : فإنه يفرق فيه بين الكبير والصغير . إذ الكبير يثبت عليه العقوبة والضمان ، أما الصغير فإنه يثبت عليه الضمان دون العقوبة ، وكل ذلك مفصل في كتاب الجنايات من كتاب الفقه .

هذا، ويختلف الحكم حسب ما يقع عليه الاعتبار.

هنا وقع على نفس الإنسان أو ما دونها من
جسده، فعندئذ يجب في عمده القصاص؛ إذا
توفرت شروطه، وفي حطته الخسران بالمال كما هو
مقصود في كتاب الجنائيات.

وإن وقع على المال، فعندئذ لا يخلو الأمر من أن يكون بطريق السرقة، وسواءً يجب قطع اليد (ر: مرقه).

أوليكون بطريق الغضب، ومعدن يجب الضمان
وانتعزيز، كما هو مفصل في كتب الفقه في مباحث
العصب، والمضامين، والتعزيز.

وإن وقع الاعتداء على حق من الحقوق، فلما أن يكون حق الله تعالى كحفظ العقيدة، والعقل، والحرص، وأرض الإسلام، وغير ذلك، فعقوبته اشد أو التعزير كما هو مفسد في أبوابه

وإذا أن يكون حقاً للعد كعدم علم لأب ابنه الصنبر إلى أمه المطلقة، فنقوم بحضائنه، ونحو ذلك فيثبت على ذلك الإيجل على "أه" لطق أو صباه مع التعبير إن رأي الحاكم ذلك.

دفع الاقتداء.

٣. إذا وقع الاعتداء فلم يجز ادعى عليه أن يدفعه
ما استطاع إلى ذلك سبيلا سواء أكان هذا الدفع
سببه كما فصل القضاء، ذلك في كتاب: (الصيالة)

علم يتعرض الفقهاء - فيما تعممه - لذلك بصورة ولكن الذين كرموا العناية المبيت - كما هو الواقع عند الحنفية - فإنهم يكرهون له الاستعجار بالعامة من باب أولى،^(١) وقد ذكر العتقاء ذلك في كتب الطائفة، عند كلامهم على كفر البيت.

اعتداء

العرف :

١. الأعداء في اللغة وفي الاصطلاح: انظم
وجاوز الحد. ^(١) يقال: اعندي عليه إذا ظلمه،
واعندي علم. حقه أي جاوز إليه بغير حق.

الحكم الاجمالي :

٢ - الاعتداء حرام ، لقوله تعالى : (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) . (*)

فأما ما يثبت على الاعتداء من أثره، فيختلف :
 فإذا كان المعتدي حيواناً لا يثبت على صاحبه
 عقوبة ولا ضمن نكوله عليه الصلاة والسلام «جرح
 شحمه جبار» (٤٦) وهذا ما لم يكن صاحبه منهاولاً
 معتدياً يتجر بهه وإغوائه .

(١٦) حكاية ابن عديم ٥٢٨/١ والفتاوى الهندية ١/٦٥٨، ومروني
الغلاب ٣١٦، وحاشية لعلوي على القرطبي ١٢٧/٢

٣٣٠ طلب: مع العلم، ولما انعم الله علينا : (هدا)

(3) عصر البرونز، 1900

(3) حدثنا وشرح النسخة جبار، أخرجه البخاري وصالح
 في الموطأ عن ابن جندب أن أبا هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (ينبغي
 الباري عز وجل في القلعة، وصححه مسلم في 433/1 في غصن
 العلي، ورواه 366/2، 366/3 في غصن العلي).

ويطلق الفقهاء كلمة الاعتدال على أثر الرفع من الركوع أو السجود^(١)

الحكم التكليفي ومواطن البحث :

١ - ذهب الجمهور وهو رواية عن أبي حنيفة إلى أن الاعتدال من الركوع والسجود فرض، والصحيح عند الحنفية أنه سنة^(٢)

وقد تكلم الفقهاء عن تفصيلات تتعلق بها بتحقيق به الاعتدال، وجوب الاطمئنان في الاعتدال، وسه رفع اليدين في الاعتدال، والدعاء فيه دعاء ثنوت أو غيره، كما تهودوا عن الشك في تمام الاعتدال، والاعتدال بغیرنية الاعتدال، كاعتدال الصلي خوفا من سبغ ونحو ذلك، وعن العجز عن الاعتدال، وعن تعدد ترك الاعتدال، وتجدد ذلك كله مبسوطا في كتاب الصلاة من كتب الفقه.

اعتراف

انظر : إقرار .

اعتصار

التعريف :

١ - الاعتصار افتعال من العصر، ومن معانيه المتع

(١) أسنن الطائفة ١/١٥٨، بهار الجليل ١/٥٢٤، ومغني ١/١٢٣

(٢) حاشية ابن عابدین ١/٢٦٩ ط (أ) برزاق، والمختصر على مراقب المفاتيح ٢٤٥ - ٢٤٦ ط بولاق.

(والجهاد) من كتب الفقه، أو ياله كما إذا صالح المسلمون الكفار بدفع شيء من أموالهم لئلا يحتلوا بلاد الإسلام، كما هو مذكور في كتاب الجهاد من كتب الفقه، وكما إذا أعطى رجل لأخر شيئا من ماله لينقذه عن عرضه^(١)، كما ذكر ذلك الفقهاء أثناء كلامهم عن الرشوة.

ودفع الاعتداء عن المسلمين واجب على كل مسلم قادر عليه كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الجهاد.

اعتداد

انظر : عدة .

اعتدال

التعريف :

١ - الاعتدال في اللغة كون الشيء مناسبا، أو صيرورته كذلك، فإذا مال شيء فأنقصته تقول: عدته فاعتدل.

ولا يفرق أهل اللغة بين الاعتدال والاستقامة، والاستواء، فهم يقولون: استقام الشيء إذا استوى واعتدل، ويقولون أيضا استوى الشيء إذا استقام واعتدل^(١).

(١) مصنف عبد الرزاق ١/١٤٩، والمغني ١/١٥٨، والمختار للشيخ ٢/٤٣

(٢) المصباح المنير، ولسان العرب، ودرج العروس، والمصباح للزواج: عدل، قوم، سوى

يعطي عطية أو يهب حبة ف يرجع فيها إلا الوالد فيها يعطي ولده، ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل، فإذا شبع قام، ثم عاد في فيه^(١) وما هذا الوالد ملحق به عند الشافعية، وأما الحنفية فيرون الرجوع للواهب مع الكراهة التحريمية في الهبة قبل القبض ويعدله إلا مانع^(٢) وتفصيل ذلك في (هبة).

اعتقاد

التصريف :

١ - الاعتقاد لغة : معصوم اعتقد . واعتقدت كذا : عقدت عليه القلب والضمير . وقيل : التعقيد ، ما يدبره الإنسان به .^(٣)

و اصطلاحاً : يطلق الاعتقاد على معينين :
الأول : التصديق مطلقاً ، أهم من أن يكون جنازاً أو غير جناز ، مطابقاً أو غير مطابق ، ثابتاً أو غير ثابت .

الثاني : أخذ أقسام العلم ، وهو اليقيني :

(١) الكمال لابن عبد البر ٢/ ١٠٠٤ ط لوي ، والإقناع في حق القنط لمي شجاع ٢/ ١٠٨ ط المجلد ، ومغني المحتاج ٢/ ٤٠٢ ط دار إحياء التراث . وشرح منتهى الإبراهيمات ٢/ ٥٢٥ . ولفظي ٢/ ٩٧١ ط الرياض .

وحيث : « لا يحمل لرجل أن يعطي عطية أو يهب حبة ف يرجع فيها إلا المراد منها يعطي ولده . » أخرجه أبو داود عن حديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم عن قنوط . وقال الحافظ ابن حجر في المنتقى : رجاله ثقات حسن أبي داود ٢/ ٨٠٨ - ٨١٠ ط استيعاب . وضع الجزري ٢/ ٢١١ ط السلفية .

(٢) حجة الفقهاء للسمرقندي ٢/ ٢٢١ ط طبع ملحق ،

(٣) الصياح للبرهان (مقد).

واخيبر ، ومنها استخراج عصير الفنب ونحوه . واعتصر العطية : ارتجمها . ومنه قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : « إن الوالد يعنصر ولده في أعطاه . » وليس للولد أن يعنصر من ولده ،^(٤) شبه أحد أهل منه باستخراجه من يده بالأعتصار .^(٥)

أما استعمال الفقهاء ، فهو كما ذكره ابن عرفة من المالكية : أنجماع المعطي عطية دون عوض لا بطوع المعطي ،^(٦) أي بغير رضي الموهوب له . والأعتصار شائع في عبارات المالكية ، أما غيرهم فيعبرون عنه بالرجوع في الهبة .

الحكم الإجمالي ومواظن البحث :

٢ - جمهور الفقهاء على أن الاعتصار (الرجوع في الهبة) ليس من حق الواهب بعد القبض إلا للوالدين في الجملة عند المالكية والحنابلة ، ولها وللأصول عند الشافعية .

واستدل من منع الرجوع بالحديث الثابت ، وهو قوله ﷺ : « العائد في هبته كأنه لم يهب »^(٧) واستدل للاستثناء بقوله ﷺ : « لا يحمل لرجل أن

(١) الأثر عن عمر رضي الله عنه (إن الوالد يعنصر ولده . الخ . أسريه الجاهلي من طريق عبد البر زاد فقط : « كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه : يخلص لرجل من ولده ما أعطاه . ما لم يمت أو يستهلك ، أو يقع فيه يد . » (السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ١٧٩).

(٢) لسان العرب الفصح ، الضمير المجرى ، المرفوع في ترتيب العرب (مبدأ مصر) . وأثر مصر . وإن المراد

(٣) المطالب ٢/ ٦٣ ، والشرح الصغير ٢/ ٦٥١

(٤) حديث : « العائد في هبته كأنه لم يهب » .

أخرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (فتح الباري ٢/ ٣٤٥ ط السلفية)

وسباني تعريفه. ^(٩١)

د- الفن :

هـ - الفن : هو إدراك الطرف الراجح مع احتمال العقبس، وقد يستعمل في اليقين والشك، نحو: فأنظر حيايين للاعتقاد بمعنى اليقين. ^(٩٢)

الحكم الإجمالي :

٩ - معرض لحكم الاعتقاد وجوه :
أ- بالنسبة للصحة والفساد : ينقسم إلى قسمين :

صحيح وفساد. ^(٩٣) فالاعتقاد الصحيح، هو ما يطابق المواقف، كاعتقاد أن صلاة الصلوة مندوبة والاعتقاد الفاسد هو شرب الخمر، كاعتقاد الفلاسفة أن العالم قديم.

ب- بالنسبة للحل والحسنة : لا يجوز اعتقاد حكم من الأحكام الخمسة على غير ما هو عليه من قرينة أو سببة أو إباحة أو كراهة أو تحريم، كاعتقاد إباحة الخمر واجب مثلاً، فلو اعتقدته على غير ما هو عليه فذلك خطأ. وتعلم أن ذلك الخطأ في الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، وماعداها فيعذر بالجهل والخطأ فيها، إذا أخطأ في الاجتهاد، أو أخطأ مقلده تبعاً له.

أثر الاعتقاد في التصرفات :

٧ - ما يعتقده المكلف قريباً أو مباحاً فإذا هو مخالفه، كمن فعل فعلاً يظنه قريباً أو مباحاً وهو من الفساد في نفس الأمر، وكما لحاكم إذا حكم بما اعتقده حقاً بناءً على المحقق الشوعية، أو كمن

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاعتقاد :

٢ - من معاني الاعتقاد في اللغة : جعل الرجل يديه على عتق الآخر، ومنها أخذ الأمر بجد، واستعمل مولداً. فقبل اعتق دينا أو نحلة. ^(٩٤) فهو أعم من الاعتقاد.

ب - العلم :

٣ - يطلق العلم على معاني منها الإدراك مطلقاً، تصور كان أو تصديقاً، يقيناً أو غير يقيني. وبهذا المعنى يكون العلم أعم من الاعتقاد مطلقاً.

ومن معاني العلم اليقيني، وهذا المعنى يكون العلم أضيق من الاعتقاد بالمعنى الأول، ومساوياً له بالمعنى الثاني، أي اليقين. ^(٩٥)

ج - اليقين :

٤ - اليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت، أي الذي لا يقبل التشكيك. ^(٩٦) ويعرفه بعضهم بأنه علم يورث سكون النفس وتلج الصدر بما علم، بعد حيرة وشك. ^(٩٧) واليقين أضيق من العلم، ومن الاعتقاد.

(٩١) كتشاف اصطلاحات الفنون ٩٤١/١.

(٩٢) لسان العرب، والصحاح الميز، والمعجم الوسيط في اللغة.

(٩٣) الصحاح الصغير، والتمريض للبحراني ١٣٤/١، والعروني في اللغة ٧٣/١، واصطلاحات الفنون للتهانوي ص ١٠٥.

(٩٤) اصطلاحات الفنون للتهانوي ص ١٤١.

(٩٥) معجم المصطلحات، والصحاح الميز، والتمريض للبحراني.

في اللغة، والعروني في اللغة ٩١-٩٢، واصطلاحات الفنون للتهانوي ٩٤١/١.

(٩٦) المراجع للغة.

(٩٧) معجم المصطلحات ١٢٢/١، لشرع المقاصد ١٦ ط الحبرية، وكتشاف

اصطلاحات الفنون للتهانوي ٩٤١/١ ط حيايط

اعتقال

انظر : احتباس ، لمان .

اعتكاف

التعريف :

١ - الاعتكاف لغة : الاعتزال ، من عكف على الشيء عكوفاً وعكفاً . من بابي : فهد ، وضرب . إذا لازمه وواطى عليه ، وعكفت الشيء : حبسته .

ومنه قوله تعالى : (هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والمهدي معكوفاً أن يبلغ محله) ^(١)

وعكفته عن حاجته : منته ^(٢)

والاعتكاف : حبس النفس عن التصرفات العادية .

وشرعاً : الكلب في المسجد على صفة مخصوصة بنية ^(٣)

يصل على مرتبة يعتقد مسلياً ، فهذا خطأ معترف به ، يثاب فاعله على قصده ، دون عمله ، وكذلك كل ما كان حفا لله تعالى .

أما إذا قصد إغاثة الجائع ، فأعطاه طعاماً فامداً ، معتقداً أنه صحيح ، فثابت منه ، وكذلك إذا وطئ أجنبية يعتقد أنها زوجته فإنه لا يأنم ، ويلزمه ضمان ما أتلف ، ويلزمه مهر المثل في الوطء في بعض الصور . وتختلف الأجور باختلاف رتب المصالح ، فإذا تحققت الأسباب والشروط والأركان في الباطن ، فإنه ثبت هذا في الظاهر - يترتب على ذلك ثواب الأجرة ، وإن ثبت في الظاهر ما يخالف الباطن أثيب المكلف على قصد العمل الحق ، ولا يتأثر على عمله ، لأنه عطاء ، ولا ثواب على الخطأ ، ولأنه مفسد ولا ثواب على الفساد ^(٤)

الهزل والاعتقاد :

٨ - الهزل لا يدخل في اعتقاد هزله ، ولا يخرج منه بهذا الهزل . إلا أن المسلم يكفر بالهزل بالكفر ، لا لتبدل الاعتقادات ، بل لأن الهزل استخفاف بالدين ، لقوله تعالى : (ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزون . لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم) ^(٥) وللتفصيل يرجع إلى مصطلح (استخفاف) (وردة) .

(١) سورة الفتح / ١٥

(٢) الفصح الكبير مادة (عكف)

(٣) البيهقي على الميع ١/ ٢٩١ ط المكتبة الإسلامية ، وفتح القدير

٢/ ٣٠٥ ط دار إحياء التراث ، ونظر التنوير الهندية ١/ ٢١١ ،

والنهي ٢/ ١٨٣ ، والشرح للمعبر ١/ ٧٢٥ ط دار المعارف ،

والإصباح ١/ ١٢٠

(٤) قواعد الأحكام للفرير عبد السلام ١/ ١٣ ، ١١١ ط التجارية ، والإيمان لأمن نبيه ٣٩

(٥) مسلم القبول ١/ ١٩٣ ، والإسلام بفراطح الإسلام ٢/ ٤١١ ، والنهي ٨/ ٦٥٠ ط السوذية ، والمطالع ١/ ٢٨٧ ، والمصارف المثل ٤٤٦ ، والآية من سورة التوبة ٦٥ ، ٦٦

فليتبت في معتكفه^(١).

قال مالك: ^(٢) الاعتكاف والجوار سواء إلا من نذر، مثل جوار مكة، يجاور النهار، وينقلب الليل إلى منزله، قال: فمن جاور مثل هذا الجوار الذي ينقلب فيه الليل إلى منزله، فليس عليه في جواره صيام.

فاجوار على هذا أعم من الاعتكاف، لأن يكون في المسجد وغيره، ويكون مع الصيام ومنونه.

حكمة الاعتكاف :

٥ - الاعتكاف فيه تسليم المعتكف نفسه بالتكليف إلى عبادة الله تعالى طلب الرضى، وإبعاد النفس من شغل الدنيا التي هي عاتقة عما يطلبه العبد من القربى، وفيه استغراق المعتكف لوقته في الصلاة إما حذيفة أو حكم، لأن المقصد الأصلي من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة في الجماعات، وتشبيه المعتكف نفسه بالملائكة الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وسبحون الليل والنهار لا يفترون^(٣).

حكمه التكليفي :

٦ - الاعتكاف سنة، ولا يلزم إلا بالتذمر، لكن

(١) حديث: كنت أحضر هذا العشر، وأمرجه البخاري ومن من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مروجا وضع الهادي ٢٩١/٤ ط طليقة، وصحح مسلم ٨٢٤/٢ ط عيسى اعلمي

(٢) المشو ٢٣٢/١ ط دار صادر

(٣) الفتاوى الحديثة ١/١٦١ - تعظيدي حتى سأل التلاح ٢٨٧ ط الأميرية والأية من سورة الأنبياء ٢٠

الانقضاء ذات الصلة :

١ - الخلوة :

٢ - الخلوة من خلا المكان، إذا لم يكن فيه أحد، ولا شيء فيه، وهو حال، ومنه خلوة الرجل نفسه إذا انعزل.

والاعتكاف قد يكون مع الآخرين بنفس المكان اعتماد لذلك، فالاعتكاف قد ينفرد بنفسه، وقد لا ينفرد.

ب - الرباط والمرابطة :

٣ - الرباط هو : الحراسة بمحل خيف هجوم العدو منه، أو المقام في الثغور لإعزاز الدين وفتح الشر عن المسلمين^(١).

والاعتكاف يكون في الثغور وغيرها، والرباط لا يكون إلا في الثغور، ويكون في المسجد وغيره.

ج - الجوار :

٤ - الجوار هو : الملاصقة في السكنى^(٢) ويسمى الاعتكاف جوارا، لقول عائشة رضي الله عنها عن اعتكاف رسول الله ﷺ : وهو محاور في المسجد^(٣).

وعن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعا : كنت أجاور هذه العشر - يعني الأوسط - ثم قد بدا لي أن أجاور هذه العشر الأواخر، فمن كان اعتكاف معي

(١) جوار الإكليل ١/٦٥٨، ٢٤٥ ط دار المعرفة، وابن عابد ١١٧/٣ ط طلاق

(٢) المصباح النور.

(٣) كشاف الفلاح ١/٢٤٧ ط الرياض وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه البخاري (صح ليري ١/٦٧٢ ط طليقة)

ومن نذر أن يطيع الله فليطعه^(١)
وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله:
إن نذرت أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال
اللهي ﷺ: وأوفى بتذكرك^(٢).

أقسام الاعتكاف:

٧- ينقسم الاعتكاف إلى واجب، ومندوب عند
الجمهور، وزاد الحنفية المسنون^(٣).
أ- الاعتكاف المندوب:

وهو أن ينوي الاعتكاف تطوعاً لله تعالى، وأقله
لحظة، أو ساعة، أو يوم، أو يوم وليلة حسب
اختلاف الفقهاء.

وهو سنة في كل وقت، ومن ألا يقتصر عن يوم
وليلة.

ب- الاعتكاف الواجب:

٨- لا يجب الاعتكاف إلا بالنذر عند الجمهور
حنجراً أو معلقاً، وبالشروع في الاعتكاف المسنون
عند المالكية، ومقابل الطاهر عند الحنفية، وسأني
في (ق/١٣).

وهل يشترط التلفظ بالنذر؟ ثم يكفي النية في
القول؟

صرح الجميع بوجوب التلفظ بالنية، ولا يكفي

اختلاف الفقهاء في مرتبة هذه السنة.
فقال الحنفية: إنه سنة مؤكدة في العشر الأخير
من رمضان، ومنحبب فيها عدة ذلك.
وفي الجمهور عند المالكية، أنه مندوب مؤكد
وليس سنة.

وقال ابن عبد البر: إنه سنة في رمضان ومندوب
في غيره.

ودهب الشافعية إلى أنه سنة مؤكدة، في جميع
الأوقات، وفي العشر الأخير من رمضان أكد اقتداءه
برسول الله ﷺ، وطلب ليلة القدر.

وقال اختلافاً: إنه سنة في كل وقت، وأكده في
رمضان، وأكده في العشر الأخير منه.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن
ساعات الاعتكاف سنة، لا يجب على الناس فرضاً، إلا أن
يوجب المرء على نفسه الاعتكاف نذراً، فيجب
عليه.

سواء يدل على أنه سنة فعل النبي ﷺ، ومدافعة
عنه تقرباً إلى الله تعالى، وطلباً لثوابه، واعتكاف
لأواجهه معه ومعه.

صحيح أن الاعتكاف غير واجب فلأن أصحاب
اللهي ﷺ لم يلتزموا الاعتكاف كلهم، وإن صح
عن كثير من الصحابة فعله.

وأما من النبي ﷺ لم يأمر أصحابه بالاعتكاف
إلا من واد، لقول النبي ﷺ: «من كان اعتكف
معى، فليعتكف العشر الأخير»^(٤) أي من شهر
رمضان - ولو كان واجباً لعلقه بالإرادة.

ويلزم الاعتكاف بالنذر، لقول النبي ﷺ:

(١) حدثت في من كان اعتكف معي. - أخرجه البخاري
(فتح بلادي ٢٧١/١ ط السفة)

(٢) حديث: «من نذر أن يطيع الله فليطعه...» أخرجه
البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها فوما وضع البخاري
(٢٨١/١ ط السفة)

(٣) الفقه ١/٣٠ ط الترمذي، وروضة ٢/٣٨٩، والمجلد
على شرح المصباح ٢/٣٥٥، وكشاف القناع ٢/٣١٨،
والفتاوى الهندية ١/٢٩١، والشمسوي ١/٥٤١، وحديث
الموف بنعمر... أخرجه البخاري (فتح بلادي ٢٧٤/١
ط السفة).

(٤) أبي حنيفة ٣/٤٤٢ ط الحلبي

نية القلب. (١)

(٢) بالعقل

جاء الاعتكاف المستون :

٩ - زاد الخفية فيها ثالث للاعتكاف، وهو ما أطلقوا عليه ستة مؤكدة أي ستة كفاية في العشر الأخير من شهر رمضان، فإذا قام بها بعض المسلمين سنط الطلب من الباقين، فلم يأثموا بالواقعة على الترك بلا عذر، ولو كان ستة عين لأنهم يترك السنة المؤكدة إنما دون يتم ترك الواجب. (٢)

أركان الاعتكاف :

١٠ - أركان الاعتكاف عند الجمهور أربعة :

وهي اعتكاف، ونية، والمعتكف فيه، والتلبث في المسجد.

وذهب الحنفية إلى أن ركن الاعتكاف هو التلبث في المسجد فقط، والباقى شروط وأضواف لا أركان، وزاد المالكية ركنًا آخر وهو: الصوم. (٣)

المعتكف :

١١ - اتفق الفقهاء على أنه يصح الاعتكاف من الرجل والمرأة والنسي المبتر، واشترطوا لصحة الاعتكاف الواجب والمتدبر ما يلي :

(١) الإسلام : فلا يصح الاعتكاف من الكافر، لأنه ليس من أهل التبادر.

(٢) امر عايد بن ٥٤١/٢، وكشاف الخفاء ٣٦٠/٢، والمروضة ٣٩٥/٢، والشرح الكبير ١٤١/١، والمروحة ١٦٣/٢، والرواق ٢٢٢/٢، وغيره يحتاج ٤٢٢/١

(٣) حاشية ابن عابد بن ١١٢/٢ ط الحنفى

(٤) ابن عابد بن ١٢٨/٢، ١٢٩/٢، والرواق، والمروضة ٣٩٦/٢، وكشاف الخفاء ٣٩٦/١، وحاشية شعدي على شرح أبي الحسن ١٠٩/٢

(٣) التمييز : فلا يصح الاعتكاف من المجنون والمسكران والمعمى عيبه ومن غير المبتر، إذ لا نية لهم، والنية في الاعتكاف واجبة.

أما النسي العاقل المبتر فيصح منه الاعتكاف، لأنه من أهل العبادة، كما يصح منه صوم التطوع.

(٤) النقاء من الحيض والتعاض، فلا يصح الاعتكاف من اخائض والتعاض، لأنها متوحدتان عن المسجد، ولا يصح الاعتكاف إلا في مسجد.

(٥) الطهارة من الحب : فلا يصح الاعتكاف من الحب، لأنه ممنوع من التلبث في المسجد. (٤)

اعتكاف المرأة :

١٢ - يصح اعتكاف المرأة باتفاق الفقهاء بالشروط المتقدمة، ويشترط للمزوجة أن يكون لها زوجها، لأنها لا ينبغي لها الاعتكاف إلا بهذنه - أي يصح من غير إذنه مع الإتم في الأقليات عليه - فإن أذن لها الزوج بالاعتكاف واجدا أو غفلا، فلا ينبغي له أن يطأها، فإن طأها زوجها بعد إذنه لها لا يصح منه. هذا قول الخفية. (٥)

وذهب المالكية إلى أنه لا ينعى للزوج أن يمنع زوجته بعد إذنه لها بالاعتكاف المستدبر، سواء أدخلت في العيادة أم لم تدخل، إلا إذا كان الزجر مطلقا عبر مفيد بأيام معينة. وإن الزوج عتيد أن يمنع زوجته من الاعتكاف حتى ولو دخلت في

(١) نيل الشارب ٢٨٣/١ ط الفلاح، والفرح الصغير ٧٢٢/١ ط دار الشارف، وسداع للفتاوى ١١٨/٢، وكشاف الخفاء ٣٤٧/٢، والنصر الحديثة، ونهاية الحاج ٣٥٢/٢

(٢) ابن عابد بن ١٤١/٢

سواء أكان زمن الاعتكاف معيناً أم كان متابعاً أم لا. لو إذا كان الإذن أو الشرع في زمن الاعتكاف للمعين أو إذن في الشرع فيه فقط وكان الاعتكاف متابعاً، وذلك لإذن الزوج بالشرع مباشرة أو بواسطة، لأن الإذن في التذرع المعين إذن في الشرع فيه، والمعين لا يجوز تأخيرها، والتتابع لا يجوز الخروج منه، لما فيه من إبطال العبادة الواجبة بلا عذر.^(١)

والجائز كالشافعية فيها تقدم، إلا في مسألة اعتكاف المرأة الجميلة، فلم يذكروا أنه مكروه.^(٢)

وإذا اعتكفت المرأة استحب لها أن تستتر بعباءة ونحوه، لفعل عائشة وحفصة وزينب في عهد النبي ﷺ، وتجعل عباءها في مكان لا يصل فيه الرجال، لأنه أبعد في التحفظ لها. نقل أبو داود عن أحمد قوله: «يعتكفن في المسجد، ويضرب لمن فيه بالحجم».^(٣)

ولأنه أسوأ أن يستتر الرجال أيضاً، لفعله ﷺ، ولأنه أخفى لعمليهم. ونقل إبراهيم: لا إلا لبرد شديد.^(٤)

النية في الاعتكاف:

١٣ - النية ركن للاعتكاف عند المالكية والشافعية والحنابلة، وشروطه عند الحنفية، وذلك لأن الاعتكاف عبادة مقصودة، فالتبعية واجبة فيه، فلا

العبادة، ومن باب أولى ما إذا نذرت بغير إذنه معيناً أو غير معين.

أما إذا نذرت لها في الاعتكاف بدون نذر، فلا يقطع عليها إن دخلت في الاعتكاف، فإن لم تدخل فيه كان له منعها.^(٥)

والاعتكاف للمرأة مكروه تنزيها عند الحنفية، وجعله نظير حضورها للجماعات.^(٦)

وقال الشافعية: لا يجوز اعتكاف المرأة إلا بإذن زوجها، لأن التمتع بالزوجة من حق الزوج، وحقه على القصور بخلاف الاعتكاف. نعم إن لم تموت الزوجة على زوجها منعاً، كان حضرت المسجد بإذنه، فنوت الاعتكاف فإنه يجوز.

ويكره عندهم اعتكاف المرأة الجميلة ذات الهيئة قياساً على خروجها لصلاة الجماعة.

وللزوج إخراج زوجته من الاعتكاف المستنون سواء أكان الاعتكاف بإذنه أم لا، واستدل البيهقي الحنفلي بحديث: «لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير مضان إلا بإذنه»، وقال: «وضرر الاعتكاف أعظم».^(٧)

وكذا يجوز للزوج إخراجها من الاعتكاف المنذور إلا إذا أذن لها بالاعتكاف وشرعت فيه،

(١) العمري ٤٥١/١

(٢) الطحاوي على مراسي المصالح ٢٨٢

(٣) كشف القناع ٣٤٩/٦ - ٢٥٠ ط الرياض

وحديث: «لا تصوم المرأة وزوجها شاهد...» أخرجه الترمذي بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وقال: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وأصله في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة موقوف: «لا تصوم المرأة وجعلها شاهد لإيادته» تحت الأخرى ١٩٥/٢ نشر الشافعية، وصحيح مسلم ٥١٦/٦ ط عيسى الحلي

(٤) مني الحاج ٢٥٤/١، ومسنن الطحاوي ٣٦١/١

(٥) كشف القناع ٢٤٩/١ - ٢٥٠

(٦) مسائل الإمام أحمد ٩٦/٦ ط دار المعرفة

(٧) كشف القناع ٣٥١/٢

الرجل والختى إلا في مسجد، لكونه نعتي : وإنهم
اعتكفوا في المساجد^(١)، وللتابع، لأن النبي ﷺ
لم يعتكف إلا في المسجد.

وأشبهوا على أن المساجد الثلاثة أفضل من
غيرها، والمسجد الحرام أفضل، ثم المسجد
البيتي، ثم المسجد الأقصى.

ياقوتاً على أن المسجد الجامع يصح فيه
الاعتكاف، وهو أولى من غيره بعد المسجد
الثلاثة، رغب الاعتكاف فيه إذ نذر الاعتكاف
معه نصفه فيها صلاة الجمعة، لئلا يحتاج
إلى الخروج وقت صلاة الجمعة، إلا إذا اشترط
الخروج لها عند الشافعية^(٢).

ثم احتلوا في المساجد الأخرى التي يقع فيها
الاعتكاف.

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه لا يصح
لاعتكاف إلا في مسجد جماعة.

وعن أبي حنيفة أنه لا يصح الاعتكاف إلا في
مسجد تقام فيه الصلوات الخمس، لأن الاعتكاف
عبادة انتظار الصلاة، فيختص بمكان يصلى فيه،
وصححه بعضهم.

وقال أبو يوسف ومحمد يصح في كل مسجد
وصححه السرخسي.

وعن أبي يوسف أنه قرئ بين الاعتكاف
لواجب والمسنون، فاشترط للاعتكاف الواجب
مسجد أحياه، وأما التعل فيحوز في أي مسجد

يصح اعتكاف بدون نية. سواء أكان الاعتكاف
مسنوناً أم واجباً، كما يجب التمييز بينه لغرض
والثقل في الاعتكاف، ليشير الغرض من
النية^(٣).

وإذا نوى الاعتكاف المنسوب، ثم خرج من
المسجد، فهل يحتاج إلى تجديد نية إذا رجع؟
ذهب الحنفية في الظاهر منذهب، والشافعية
والحنابلة إلى أنه إذا خرج من الاعتكاف المسنون
فقد انقطع اعتكافه. وإذا رجع فلا بد من تجديد نية
اعتكاف مندوب آخر، لأن الخروج من المسجد منه
للاعتكاف المنسوب، لا يحل له.

ودهب المالكية، وهو مقابل للظاهر عند الحنفية
إلى أن المنسوب يلزم إذا نواه قليلاً كان أم كثيراً
بدخوله معتكفه، لأن العمل يلزم كماله بالشرع
فيه. فإن لم يدخل معتكفه فلا يلزم ما نواه.

فإذا دخل ثم قطع يلزم القضاء وإن اشتد
عدم القضاء.

والظاهر من منذهب حنيفة والشافعية والحنابلة
أنه لا يلزم الإتمام ولا قضاء عليه^(٤).

مكان الاعتكاف.

أ- مكان الاعتكاف للرجل :

١٤ - أجمع الفقهاء على أنه لا يصح اعتكاف

(١) ابن عابد بن ٤٤١/٢ ط مطهر الحلي، وسنة السالكين
٥٥٩/١ ط عيسى الحلي، والروضة ٣٩٥/١، والمجلد
٣٨٧/٢، وكتاب الدعاء ٣٨٧/٢

(٢) ابن عابد بن ٤٤١/٢، ط مطهر الحلي، المصريح الكبير مع
حاشية المحمدي ٥٥٩/١، والروضة ٣٩٥/١،
وكتاب الدعاء ٣٨٧/٢، وكفالة الطالب مع حاشية محمدي
٣٨٨/١، ولبنة السالكين ٥٥٩/١ ط عيسى الحلي.

(٣) - سورة البقرة ١٨٧/٢

(٤) ابن عابد بن ٤٤١/٢ ط الحلي، وحاشية المحمدي مع شرح
أبي الحسن ١١١/١، والمصريح ١٨٣/٢، وبغية المستعان
٤٥٠/١ وكتاب الدعاء ٣٨٧/٢، والروضة ٣٩٥/٢

لوجار لعلته أمهات المؤمنين - رضي الله عنهم -
ولو مرة نبييا للجوز.

وفي المذهب المتقدم للشافعي : أنه يصح
اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، لأنه مكان صلاتها ،
قال ابن سوري : قد أنكر الشافعي أبو الطيب
وجاهة هذا القول . وقالوا : لا يجوز في مسجد بيتها
قولا واحدا ، وعلقوا من قال : به قولان .

وهذه الحنفية لم تجوز اعتكاف المرأة في
مسجد بيتها ، لأنه هو الموضع لصلاتها ، فيتحقق
انتظارها فيه ، ولو اعتكفت في مسجد أجنبية جاز
مع الكراهة للتجسس ، والبيت أفضل من مسجد
حيها ، ومسجد المحي أفضل مما من المسجد
بالأعظم .

وليس للمرأة أن تعتكف في غير موضع صلاتها
من بيتها

وإن لم يكن لها في البيت مكان متخذ للصلاة
لا يجوز لها الاعتكاف في بيتها ، وليس لها أن تخرج
من بيتها الذي اعتكفت فيه اعتكافا واجبا
عليها .^(١)

البيت في المسجد :

١٦ - البيت في المسجد هو ركن الاعتكاف عند
الجميع .^(٢)

وقد اختلف الفقهاء في مقدار البيت المنجز ، وفي
الاعتكاف المسنون .

(١) ليس المقتضى ٣٥٠/١ . وابن عسقلان ١١٩/٢ ط موفى .

ومستند السنن ١/١٠٠ ، والمجموع ١٩٤/٢ ، ومغني

المحتاج ١/١٠٠ والروضة ٣٩٨/٢ ، وقشاف القناع ٣٥٢/٢

(٢) ابن عسقلان ١١٩/٢ ، والروضة ٣٩٨/٢ ، ومغني المصنف

٣١٧/٢ ، وقشاف القناع ٣١٧/٢

كان

ويعني الحنفية مسجد الجماعة بماله إمام
ومؤذن ، أدت فيه الصلوات الخمس أولا .

والشرط اختياره لصحة الاعتكاف في المسجد
أن تغام الجماعة في زمن الاعتكاف الذي هو فيه ،
ولا يضر عدم إقامتها في الوقت الذي لا يعتكف
فيه ، يخرج من ذلك المرأة والمذنب والصبي ومن هو
في غربة لا يصلح فيها غيره ، لأن المنوع ترك
الجماعة الواجبة ، وهي متغية عند^(١)

وللمذهب عند المالكية والشافعية أنه يصح
الاعتكاف في أي مسجد كان .^(٢)

ب . مكان اعتكاف المرأة :

١٥ - اعتكافوا في مكان اعتكاف المرأة :

ذهب الجمهور والشافعي في المذهب الجديد
إلى أنها كالرجل لا يصح اعتكافها إلا في المسجد .
وعلى هذا فلا يصح اعتكافها في مسجد بيتها ، لما
ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سئل عن
امرأة جعلت عليها (أي شرت) أن تعتكف في
مسجد بيتها ، فقال : فبدعة ، وأبعض الأعمال إلى
الله المدعو .^(٣) فلا اعتكاف إلا في مسجد تقدم فيه
الصلوة ، ولأن مسجد البيت ليس بمسجد حقيقة
ولا حكمة ، فيجوز تغييره ، ويوم الجنب فيه ، وكذلك

(١) ابن عسقلان ١١٩/٢ ط موفى . وقشاف القناع ٣٥١/٢

(٢) حاشية غفرلي مع شرح فتح المحرر ١/١٠٠ ، والمجموع

١٩٤/٢ ، ومغني المصنف ١/١٠٠

(٣) أخر عن ابن عباس رضي الله عنهما أخرجهما في بعض

أجزاء الأسوري في البدع ، وإن من البدع الاعتكاف في

المناسبات التي لا يجوز

والمنع من الكفر في الشقاق ٣١٧/٢ ط المند

الذي ﷺ اعتكف أقل من يوم. ^(١) ولا أحد من الصحابة

الصوم في الاعتكاف :

١٧ - اختلف العلماء في الصوم في الاعتكاف ، فمسم من رة واجباً ، ومنهم من استحبه ، إلا إن ثلوه مع الاعتكاف فيجب ، وفيها يلي تفصيل حكم الصوم في الاعتكاف غير المذكور فيه الصوم :

أ - القول الأول بوجوب الصوم مع الاعتكاف .

لا يصح الاعتكاف إلا بصوم ، وبه قال أبو حنيفة في رواية الحسن عنه ، ومن شيخ الحنفية من اعتمد هذه الرواية ، وهو مذهب المالكية ، وبه قال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري والأوزاعي والثوري ، وهو قول قديم يحكي عن الشافعي ، فانوا لا يصح الاعتكاف إلا بصوم . فإنه القاضي عياض وهو قول جمهور العلماء

والصوم عند المالكية وكن للاعتكاف كالتية وغيرها .

واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : لا اعتكاف إلا بصيام ^(٢)

(١) ابن حبان ١١١/٢ ط الحلي ، ولبق مالك مع احتجاب ١/٢٨٨ - ١/٢٨٩ ، والسنن مع الشرح الكبير ١/٢٨١ - ١/٢٨٢ ، وكندة الطالب ١/٢٨١ - ١/٢٨٢ ، والروضة ١/٢٨١ ، وحاشية الحسن ١/٢٨١ - ١/٢٨٢ ، وكتاب الدع ١/٢٨٧ - ١/٢٨٨

(٢) حديث ١٠ ، لا اعتكاف إلا بصيام ، والمراد بصوم النبي ﷺ والصحابة والقبلي من حديث عائشة رضي الله عنها ، وبه يؤيد ابن عبد البر لأن هذه البيهقي حوذه ضمت لا يجل ما يفرضه ، وروي عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها مؤلفها لحفظ ، ومن اعتكف عليه الصيام ، ورواه أبو داود بطريق آخر من حديث عائشة رضي الله عنها بطولاً أنه -

لذهب الحنفية إلى أن أقله ساعة ^(١) من ليل أو نهار عند محمد ، وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ، لبناء النقل على المسألة ، وبه يفتي .

وهو المذهب عند الحنابلة . قال في الإنصاف : أقله إذا كان تطوعاً أو نذرًا مطلقاً ما يسمى به معتكفاً لا بشأ . قال في القسوق : ظاهره ولو عطفه . والمذهب ما تقدم .

وللمشجب عندهم ألا ينطص الاعتكاف عن يوم وليلة ، خروجه من خلاف من يقول : أقله ذلك .

واختلف المالكية في أقل المكث في المسجد . فذهب بعضهم إلى أنه يوم وليلة ، سوى وقت خروجه لما يتعين عليه الخروج لأجله ، من البول والغائط والوضوء وغسل الجنابة ، والمقصود ببليلة اليوم : الليلة التي فيه

وذهب آخرون إلى أن أقله يوم فما فوقه إذا كان دخوله في الاعتكاف مع العجر ، باعتبار أن أول اليوم الفجر .

وعند الشافعية لا يتقدر الليث بزمان ، بل اشتراط في الليث أن يكون قدراً يسمى عكوفاً وإقامة ، وأوبلا مكرن بحيث يكون زينه فوق زم انطمانينة في الركوع ونحوه ، فيكفي التردد فيه لا المرور بلا ليث .

ويندب عندهم أن يكون يوماً ، لأنه لم يرد أن

(١) المسألة في عرف القنينة جزء من البرس لا جزء من أربع وعشرين . ابن حبان مع الدر المختار ١/٢٨٢ - ١/٢٨٣

ركنا فيه .

١٧ - قال الحسن المجبري وأبو ثور ورواه
وابن المشور وهو مروى عن علي وابن مسعود . إلا
أنهم صرحوا بأن الاعتكاف مع الصوم أفضل من
الاعتكاف بدون ، فلو اعتكف صائرا لم يقطع عمدا
بغير عذر لا يقطع اعتكافه ، ولا شيء عليه ،
لصحة اعتكافه بغير صوم ، واحتجوا بآثاره إليه
بحديث عائشة : « أن النبي ﷺ اعتكف العشر
الأول من شوال »^(١) رواه مسلم ، وهذا يتناول
اعتكاف يوم العيد ، ويلزم من صحته أن الصوم
ليس بشرط ، واحتجوا أيضا بحديث عمر رضي الله
عنه أنه نذر أن يعتكف ليلة ، فقال له النبي ﷺ :
« أوف بنبؤك »^(٢)

نية الصوم للاعتكاف المنذور :

١٨ - احتلف الحنفية والمالكية في الصوم الواجب
مع الاعتكاف ، فذهب الحنفية إلى أن الاعتكاف
الواجب لا يصح إلا بصوم واجب ، ولا يصح مع
صوم التطوع ، فلو نذر اعتكاف شهر رمضان نومه
وأجزأه صوم رمضان عن صوم الاعتكاف ، فإن لم
يعتكفه قضى شهرا متتابعاً غيره ، لأنه التزم
الاعتكاف في شهر ربه . وقد فاته ، فيقضيه متتابعاً
بصوم مقصود ، فلم يجز في رمضان الحرام ، ولا في
واحد آخر ، سوى قضاء رمضان الأول ، لأنه
خلف عنه .

وعلى هذا فلو صام تطوعاً ثم نذر اعتكاف

نذر أن النبي ﷺ اعتكف هو وأصحابه رضي الله
عنهم صائمين . في رمضان ، وعن ابن عمر
- رضي الله عنهما - عن عمر أنه وسأل النبي ﷺ عن
اعتكاف عليه فأمره أن يعتكف بصومه^(٣) والذي
ذكر عن أبي حنيفة في رواية الحسن عنه في وجوب
الصوم مضافاً مع الاعتكاف لم يكن هو المعتمد في
المذهب كما في البدر المختار وحاشية ابن عثيمين
والفتاوى الهندية وغيرها ، فإنهم قالوا : إن الصوم
ليس بشرط في الاعتكاف المنذور ، كما في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة ، وهو قول أبي يوسف
وعنه^(٤)

ب . القول الثاني : انفصالية الصوم مع الاعتكاف
ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يشترط
الصوم للاعتكاف ، بل هو سواء أكان واجباً أم
تطوعاً ، فالصوم ليس شرطاً للاعتكاف عندهم ولا

له لفت « سنة على الاعتكاف » ولا اعتكاف إلا بصوم .
قال أبو داود غير جليلي من إمام لا يقول فيه « قلت
الله »

زبير الدار نفط ١٩٩/٢ . ٢٠٠ ط تبركة الطاعة نسخة
المسجلة . وحسن ط كبرى للشيخ ٢٢٧/٤ ط الهند .
والسنن ٩٤٠/١ . وهو لصوم ٣١٠/١ . ٣١١ ط الهند .
وبن لأوامر ٢٢٧/٤ ط المطبعة العثمانية .

(١) حديث عمر رضي الله عنه . « أن نذر النبي ﷺ عن الاعتكاف
عليه » أخرجه أبو داود والدارقطني والبيهقي . ومن
تدبر نفط . بحديث ابن بسير عن مسروق وهو ضعيف
لحديث ، فها صحته ابن مسعود في الفتح

أحمد الصغير ٣١١/٢ ط الهند . ومن تدبر نفط ١٠٠/٢
ط شركة الطاعة العليا المحمدية . وقع الباري ٢٧١/٢ ط
شعبة

(٢) ابن حزمين ١٤٢/١ - ١٤٣ . وبدائع الصنائع ١٠٥٧/٣ .
الفتاوى الهندية ٢١١/١ . والمجموع ١٩٨/٦ . والشرح الكبير
مع حاشية الشارح ٨١٢/١

(١) حديث ٢٠٠ ط النبي ﷺ اعتكف العشر الأول . والشرح
سليم (صحيح مسلم ٨٢١/٢ ط طيس الحنفية)
(٢) حديث « أوف بنبؤك » . عن ثور (ف ٦١)

ذلك اليوم لم يصح الاعتكاف، لعدم استيعاب الاعتكاف للنهار.

مثال: لو أصبح صائها منطوعا، أو غير نام للصوم. ثم قال: لا علي أن اعتكف هذا اليوم، لا يصح، وإن كان في وقت تصبح منه نية الصوم، لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف، وعدم استيعابه بالصوم الواجب.

وعند أبي يوسف أنه أكثر النهار، فإن كان قاله قبل نصف النهار لمعه، فإن لم يعتكفه فضاء. ^(١) وذهب المالكية إلى أن الاعتكاف نفسه الواجب والمنعوت يصح بأي صوم كان سواء قيد بزمان كرمضان، أو سبب ككفارة ونذر، أو طلق كمنطوع، فلا يصح الاعتكاف من معتصر، ولو بعد، نعم لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكافه. ^(٢)

نذر الاعتكاف:

١٩ - إذا نذر الاعتكاف لزوم أدائه، سواء أكان متجزا أم معلقا، ويتقسم إلى متابع وغير متابع، أو نذر منه معينة.

١ - النذر المتابع:

٢٠ - وذلك كأن ينذر عشرة أيام متتابعة، أو شهرا متبعا مثلاً، فإنه يلزمه متابعاً في قولهم جميعاً، ^(٣) فلو أفتد وجب استأنؤه بقوات المتابع.

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ١٢٠، ١٢١ طبراني، والقساوي الحنفية ١/ ٢١١.

(٢) نشر الكبير مع حاشية الصوفي ١/ ٥١٢.

(٣) محمد الحاج ٢/ ٣٢٨، وعلامة المالک ١/ ١٢٧.

ب - النذر المطلق والمدة معينة:

٢١ - وهو أن ينذر اعتكاف يوم أو أيام غير متتابعة، فإن سوى أياماً غير متتابعة، فإنها تلزمه متتابعة عند الحنفية، وعمله في المتوسط بأن يجاب العبد معتبر برغبات الله تعالى، وما أوجب الله تعالى متابعاً إذا فطر فيه يوماً يلزمه لا استقبال، كصوم الظهار والقتل. والإطلاق في الاعتكاف كأنه يصح بالتتابع، بخلاف الإطلاق في نذر الصوم، والفرق بينهما أن الاعتكاف يدوم بالليل والنهار، فكان متصل لأجزاء، وما كان متصل الأجزاء لا يجوز تعريقه إلا بالتعصيص عليه، بخلاف الصوم، فإنه لا يوجد ليلاً، فكان متفرقاً، وما كان متفرقاً في نفسه لا يجب الوصل فيه إلا بالتعصيص. وكذلك عند المالكية إلا إذا نذرهما متفرقة فتجب متفرقة، ولا يلزمه المتابع.

أما الشاذية فإن النذر المطلق عندهم لا يلزم فيه المتابع، فيجوز أدائه متفرقاً. ^(٤)

وعلى هذا يخرج من معتكفه خلال أيام النذر المطلق، إن لم يعزم على العود احتاج إلى استئناف نية الاعتكاف، سواء أخرج للترزوم لغيره، لأن ما مضى عادة ملحة، وهو يريد اعتكافاً جديداً، فإن عزم على العودة كانت هذه العزيمة قائمة مقام الثانية، وهو الصواب كفي المجموع. ^(٥)

(١) كشاف الضياع ٢/ ٣٦٩، وعلامة المالک ١/ ٥٢١، ومعي المضاع ١/ ٤٥٣، وفي غيلين ٢/ ١٣٦، والقساوي الحنفية ١/ ٢١١، ومعي الحاج ١/ ١٥٤، وحاشية العلوي مع شرح أبي الحسن ١/ ٤١٩، وفي غيلين ٢/ ١٣٣ طبراني والقساوي الراتب ٢/ ٣٢١، الحنفية.

(٢) معي المضاع ١/ ٤٥٣، ٤٥٤، والفتن ٢/ ٢٨٨، وكشاف الحاج ١/ ٣٥٥.

الشامعية والحسابية إذا نوى ليلاً ليس غروب الشمس، لأن الحنفية والمالكية لا يصح عندهم نذر الليل وحده، لأنه لا صيام فيه، لكن لو نذر ليلة ليلاً كانت عند المالكية لزومه مع نهارها، لأن أقله يوم وليلة. (٢١)

والليل ناسع لليلة إذا نذر أياماً متتابعة، كمن نذر اعتكاف العشر الأواخر من شهر رمضان. (٢٢)

نذر الصوم مع الاعتكاف المنذور :

٢٣ - سبق أن الحنفية والمالكية لا يصح عندهم الاعتكاف الواجب والمسؤول إلا بصوم واختلوا في التدريب.

أما نذر الصوم مع الاعتكاف فيه توجه عند الشافعية والحنابلة :

أ - اتفقوا على أنه إذا نذر صوماً واعتكافاً لا يلزمه الجمع بينهما.

ب - فنفوا على أنه إذا نذر أن يعتكف صمياً لزماً.

ج - واختلفوا فيما إذا نذر أن يصوم معتكفاً.

فالتصحيح عند الشافعية والحنابلة أنها يلزمه.

وهو رافى بين القصور الثلاثة والثانية بأن الصوم يصح وصفاً باعتكاف، ولا اعتكاف لا يصح وصفاً للصوم. (٢٣)

أما إذا نوى مدة معينة فكذلك عند الحنفية والمالكية، وعند الشافعية لا يلزمه التتابع، لكن إن خرج لغير قضاء الحاجة احتاج إلى استئناف النية. وعند الحنابلة أن تعيين مدة للاعتكاف كشهر بعينه، يلزمه التتابع، وإن نذر شهرها مطلقاً لزماً، ولهم قولان في التتابع وعدده. أحدهما كالحنفية، والثاني كالشافعية اختاراه الأجهري وصححها ابن شهاب وغيره.

ونقص صاحب كشاف النفاذ عن وجوب التتابع. (٢٤)

والتتابع عند الشافعية في النذر المطلق أفضل من التفرق.

وعند الشافعية والحنابلة : لو نذر يوماً لم يجز فيه التفرق.

ولو نذر يوماً من وسط النهار لزومه الاعتكاف من ذلك الوقت إلى مثله يتحقق مضي يوم من ذلك الوقت. وأما الليل فلا يلزمه نذر اعتكاف النهار لأنه ليس من اليوم مدتها.

وقال الشافعية : تدخل الليل مع اليوم نافية. (٢٥)

وإذا نذر اعتكاف شهر بعينه وأطلق لزمه ليلاً ونهاراً، أما كان الشهر واقفاً ويمر به الفجر فلا خلاف عند الشافعية. (٢٦)

ومن دخول الاعتكاف الواجب :

٢٤ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه بدخل معتكفه إذا نوى يوماً قبل الفجر، وعند

(٢١) كشاف، المصنف ٢/ ٣٥٩، وابن عابدين ٢/ ٤١٣، وبتابع مصنف ٢/ ٣٦٠، والمصنف ٢/ ٤٩٨، ويلاحظ مالك ١/ ٥٩٩، ٢/ ٤٢٢.

(٢٢) ابن عابدين ١/ ١٥٢، ولفظ الشافعي ١/ ٤٣٩، وكشاف المصنف ٢/ ٣٥٥، والمصنف ١/ ١٩٩.

(٢٣) كشاف المصنف ٢/ ٣٦٨، وصي المصنف ٢/ ٤٥٤، والفروع ٢/ ١٦٢.

(٢٤) صي المحتاج ١/ ١٥٣، وكشاف المصنف ٢/ ٣٥٥.

(٢٥) حاشية اصل ٢/ ٣٦٥، وكشاف المصنف ٢/ ٤٠١.

(٢٦) المجموع ١/ ٩٣، وكشاف المصنف ٢/ ٣٥١.

ﷺ ، ثم المسجد الأقصى .

وإخافي غير الثلاثة بها تنبع ثلوث فضلها على غيرها بالنصر ، قال غيره الصلاة والسلام : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام . » وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه .^(١)
وورد أن الصلاة بالمسجد الأقصى خمسمائة صلاة .^(٢)
فإذا عين الأفضل في ندره لم يميزه الاعتكاف فيما دونه ، لكنه مساو له .

فإن عين بذكره المسجد الحرام لا يميزه في مسجد النبي ﷺ ولا المسجد الأقصى .
وإن عين مسجد النبي ﷺ لا يميزه المسجد الأقصى . والعكس صحيح ، فإن عين المسجد الأقصى حلز في مسجد النبي ﷺ ، وفي المسجد الحرام ، وإن عين مسجد النبي ﷺ جاز في المسجد الحرام .^(٣)

(١) حديث « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة » أخرجه ابن ماجة من حديث عابر رضي الله عنه مرفوعاً وقال المحقق طبرسي في التلويح : إسنه حديث حار صحيح ورواه أحمد بن حنبل في مسنده (١/٤٥٠) طه عيسى . علياً وأخرج البخاري في تفسير الآدمي من طريق أحمد بن حنبل عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أن الصلاة في المسجد الحرام من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعة : نفع الباري ٣/٦٣ طه السلفي .

(٢) حديث « الصلاة بالمسجد الأقصى » أخرجه ترمذي في المعجم الكبير (١/٢٠٠) طه عيسى . علياً وأخرج البخاري في تفسير الآدمي من طريق أحمد بن حنبل عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أن الصلاة في المسجد الحرام من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعة : نفع الباري ٣/٦٣ طه السلفي .

(٣) الترمذي والمصنف (١/٢٠٠) طه عيسى . علياً وأخرج البخاري في تفسير الآدمي من طريق أحمد بن حنبل عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أن الصلاة في المسجد الحرام من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعة : نفع الباري ٣/٦٣ طه السلفي .

(٤) كشف القناع ٢/٢٥٣ ، وفيه المعاج ١/١٤١

نذر الصلاة في الاعتكاف :

٢٤ - ذهب الشافعية إلى أن من نذر أن يعتكف مصلياً فالصلاة لا تلزمه .

وعند الحنابلة يلزمه الجميع بينها ، لقوله ﷺ : ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه .^(١) والاستثناء من النبي إثبات ، وتقاس الصلاة على الصوم ، ولأن كلا من الصلاة والصوم صفة مقصودة في الاعتكاف فلزمت بالنذر لكن لا يلزمه أن يصل جميع الركن ، ويكتفي ركعة أو ركعتين بناء على ما لو نذر الصلاة وأطلق .^(٢)
هذا ولم أر للحنفية والمالكية نصاً في هذه المسألة والمظاهر عدم الوجوب . والله أعلم .

نذر الاعتكاف في مكان معين :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا نذر الاعتكاف في أحد المساجد الثلاثة - المسجد الحرام ، ومسجد النبي ﷺ ، والمسجد الأقصى - لزمه النذر وعليه الوفاء ، ولا يميزه الاعتكاف في غيرها من المساجد ، لفصل العبادة فيها على غيرها ، فتعين بالتعين وأفضلهما المسجد الحرام ، ثم مسجد النبي ﷺ .

(١) حديث « ليس على المعتكف صيام » أخرجه الحاكم من حديث ابن جابر رضي الله عنه مرفوعاً وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : على شرط مسلم وعارض هذا ما في صحيح .

وأخرجه الدارقطني والبيهقي بنص الإسناد ورجحا وقده .
(٢) كشف القناع ١/٢٠٠ طه عيسى . علياً وأخرج البخاري في تفسير الآدمي من طريق أحمد بن حنبل عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أن الصلاة في المسجد الحرام من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعة : نفع الباري ٣/٦٣ طه السلفي .

(٣) كشف القناع ٢/٢٥٣ ، وفيه المعاج ١/١٤١

جاء ذلك. وهذا على قول الإمام أبي حنيفة، أما على قول الصاحبين فالأمر أوسع. أما المالكية فقد قللوا في الاعتماد. لو اشترط المعتكف لنفسه سقوط القضاء عنه. على فرض حصول عذر أو بطلان لا ينقضي اشتراط سقوط القضاء، وشرطه لغو، ويجب عليه القضاء إن حصل حرجه، واعتكافه صحيح. وهم قول آخر بأنه لا يعتمد، وقول ثالث بالانفصال بين الاشتراطات قبل المدخول في الاعتكاف فلا يعتمد الاعتكاف، أو بعد الدخول فيغتر الشرط. (١)

وقال الحنبلي وهو الأظهر عند الشافعية: إن الاعتكاف لزم بالتزامه فيجب بحسب ما التزمه. فإذا اشترط المعتكف الخروج لعارض مباح مقصود غير مناف للاعتكاف صح الشرط.

هذان الشرطان خاصان من الأغراض، كعبادة المرضي خرج له دون غيره، وإن كان غيره أهم منه. وإن اشترط لأمر عام كشغل بمرض له خرج لكل مهم ديني كالجمعة والجمعة، أو ذبوي مباح، كاقضاء الغريم، فليس له الخروج لأجل الخرام. ويخرج بقوله مقصود ما لو شرط، أو لغبر مقصود كسجدة أو فرجة، كزبان أهله، فإذا اشترط الخروج لشيء من ذلك فإنه لا يعتمد لغوه.

وقال الحنبلي: لو اشترط الخروج للبيع والشراء أو الإيسرة، أو التكسب بالصناعة في المسجد لم يصح الشرط بلا خلاف.

ولم يقل: متى مرضت أو عرض لي عارض خرجت فله شرطه على الصحيح من المذهب.

وأما إذا نذر الاعتكاف في غير المساجد الثلاثة فهل يلزم؟

ذهب المالكية وهو المذهب عند الشافعية والصحيح عند الحنبلي إلى أنه لا يلزم، وله فعله في غيره. (٢)

ولما إذا كان المسجد يحتاج إلى شد الرحال إليه فيخبر عند الحنبلي، وهو قول المالكية بين المذهب وعدمه عند الشافعي أبي يعنى وغيره، واختار بعضهم الإباحة في الغسر القصير، ولم يجوزوه ابن عثيمين والشيخ عفي الدين ابن تيمية، وكذلك يجزى على الصحيح من المذهب إن كان لا يحتاج إلى شد رحل بين المذهب وغيره. لكن قل في الواضح: الوفاء أفضل، قال في القروع: وهذا أظهر. (٣)

الاشتراط في الاعتكاف:

٣٦- ذهب الجمهور إلى جواز الشرط وصحته في الاعتكاف الواجب.

وذهب المالكية وهو مقابل الأظهر عند الشافعية: إلى إلغاء الشرط.

إلا أن الجمهور اختصوا فيما يصح أن يدخل تحت الشرط أو لا يدخل. (٤)

فقال الحنفية: لو اشترط وقت انقضاء أن يخرج لعبادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم

(١) جواهر المكي ١/١٥٨، ومختار ٢/٤٩٩، ٣٦٧.

(٢) الإنصاف ٢/٣٩٨، والنسوي ١/٩٧ ط دار الفكر.

(٣) حاشية الطحطاوي على الدرر ١/٤٧٦، وفي المختار ١/٤٧٦.

(٤) ١/٤٧٦، وفي ٢/١٩٤، ١٩٥ ط المصنف، وفي شرح

الفتاوى ٥٥ ط دار الفهم، وكذلك الفتاوى ٢/٥٩٩.

(٥) النسوي ١/٥٥٢، وبلغة الثالث ١/٥٤٩.

وتفصيل يعرف في كتب الفقه.

وأما دواعي الجماع كالمس والفضة، فإنها نفس الاعتكاف عند الحنفية والمالكية، وهو الأطهر للشافعية إذ أنزل، وإن لم ينزل لم يعد اعتكافه، والقول الآخر أن للشافعية أنه يبطل مطلقاً، وقيل: لا يبطل.

فت المالكية: إنه إذا قبل وصعد اللذة، أو لمس، أو باشر بفصدها، أو وجدها بطل اعتكافه، واستأنفه من أوله، فلو قبل صغيرة لا شتمى، أو بل زوجته لوداع أو رمة، ولم يقصد لذة ولا وحدها لم يبطل. ثم إن اشتراط الشهوة في القبلة إذا كانت في غير الفم، وأما إذا كانت فيه فلا تشترط الشهوة على الظاهر، لأنه يبطله من مقدمات الوطء ما يبطل الوضوء.

وقد نصوا على تحريم الوطء في المسجد مطلقاً لكرامة، ووطء المعتكفة مستلزم لاعتكافها^(١).

وزهد الجمهور ليس أد الجماع المفسد للاعتكاف المنذور المتتابع من المعتكف إذ أنزل العالم بتحريمه لا يلزمه الكفارة.

قال ابن المنذر: أكثر أهل العلم على أنه لا كفارة عليه، وهو قول أهل المدينة والشام وأهريق.

قال الشافعي هو قول جميع الفقهاء إلا الحنفية الصري والزهرية، فقالوا: عليه كفارة الواطء في صوم رمضان.

وعن الحسن رواية أخرى هي أنه يعق رقية، فإن عجز هدى بدمه، فإن عجز تصدق بمشرك.

وعن ذلك في الاعتكاف المتتابع عند الشافعية، ولا يترمه تدارك ما فات، فكأنه قال: نذرت هذا الشهر إلا كذا، فيكون النذر شهراً، والمشروط مستثنى منه.

أما عند الخابلة فإن قاعدة الشرط عندهم سقوط لقضاء في مدة العينة.

أما لو نذر شهراً متتابعاً، فلا يجوز الخروج منه إلا لرخص، وعليه قضاء زمن الرخص، لإمكان حل شرطه هذا على نفي التسابع قطعاً، فنزل على الأقل، ويكون الشرط قد أمدت الشاء مع سقوط القضاء.^(٢)

ما يفسد الاعتكاف:

يفسد الاعتكاف ما يلي:

الأول - الجماع ودواعيه:

٢٧ - اتفق الفقهاء على أن الجماع في الاعتكاف حرام ويبطله، لئلا كان أو جاراً، إن كان عمداً. وكذا إن عمله نادياً لاعتكافه عند الجمهور، لقوله تعالى: (وَلَا يُبَاشِرُوهُنَّ وَنَسَمَ عَاقِبُونَ فِي الْمَسَاجِدِ).^(٣)

وذهب الشافعية إلى أن حرمة الجماع في الصلاة للاعتكاف لا يكون إلا من علم بتحريمه ذاكر للاعتكاف، سواء أدام في المسجد أم خارجه عند خروجه لقضاء الحاجة أو نحوها، فلفاته العبادة البدنية. وبالطال إنهما هو بنسبة للمفعل، أما ما مضى فإنه لا يبطل في الجملة، على خلاف

(١) المستوفى مع الترخيب الكبير ١٠٤١/١، وفي المحتاج

٤٥٩/١، ودرائع الفتاوى ١٠٧١/٣، ١٠٧٣، وتضليل

نفاذ ٣٦١/٢

(٢) الإيضاح ٣٧٦/٣، وفي المحتاج ٤٥٩/١

(٣) سورة البقرة ١٨٧

الاعتكاف، ولأن النبي ﷺ كان يعتكف، وقد علمنا أنه كان يخرج لحاجته.

صاعدا من عمر. ^(١) وقال القاضي أبو يعنى: هي كملوة الظهر، وقال أبو بكر: هي كفارة يعين

وروت عائشة أن النبي ﷺ كان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفا، ^(٢)

وله الغسل والوضوء والغسل في المسجد إذا لم يلوث المسجد عند الحففة والحنايلة.

وعند الشافعية إن أمكنه الوضوء في المسجد لا يجوز له الخروج في الأصح، والثاني يجوز. ^(٣)

وذهب المالكية إلى كراهة دخول منزل أهله وبه أمه - أي زوجته - إذا خرج لقضاء الحاجة، كذا يقرأ عليه منها ما يفسد اعتكافه. ^(٤)

أما إذا كان له منزلا فلم يلزمه إقامتها عند الشافعية والمجتهدة، واحتف الحنفية في ذلك. ^(٥)

وإذا كانت هناك مضلة يحتشم منها لا يكلف التطهر عنها، ولا يكلف الطهارة في بيت صديقه، لما في ذلك من خرم المروءة، وتزيد دار الصديق بالمنة بها.

أما إذا كان لا يحتشم من المضلة فبكلفها. ^(٦) وأختص بالخروج لما تقدم الخروج للغي، وبزلة النجاسة، فلا يفسد الاعتكاف أيضا في قروهم

الثاني - الخروج من المسجد :

٢٨ - اتفق الفقهاء على أن الخروج من المسجد للرجل والمرأة (وكذلك خروج المرأة من مسجد بيتها عند الحففة) إذا كان تغير حاجة فإنه يفسد الاعتكاف لأوجب، والحق المالكية وأبو حنيفة - في رواية الحسن عنه - بالواجب الاعتكاف عند خروج أيضا، سواء أكان الخروج يسيرا أم كثررا.

أما إذا كان الخروج لحاجة فلا يطل الاعتكاف في قولهم جميعا إلا أنهم اختلفوا في الحاشية التي لا تقطع الاعتكاف ولا نفسه ^(١) على النحو التالي :

١ - الخروج لقضاء الحاجة والوضوء والغسل الواجب :

٢٩ - اتفق الفقهاء على أنه لا يفسد الخروج لغف، الحاشية والغسل لئلا يجب بها لا يفسد الاعتكاف لكن إن طأ مكانه بعد ذلك ففسد اعتكافه.

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المعتكف أن يخرج من معتكفه للعباسات والبول، لأن هذا مما لا بد منه، ولا يمكن فعله في المسجد، ولو بفسل الاعتكاف بخروجه له لم يصح لأحد

(١) حديث عائشة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ كان لا يدخل البيت . . . أخرجه البخاري وسلم (فتح مبري ٤/٢٧٢ ط سلفية وصحيح مسلم ٢/٢٤١ ط حبيبي الخ).

(٢) ابن عابدين ١/١٨٥، ١٨٦، وكشاف للشيخ ٢/٣٥٩، ومعنى المحتاج ١/١٥٧، والمجموع ١/١٠٩، ١٠٠، وبلغة السالك ١/١٤١.

(٣) الشرح الصغير مع بلغة السالك ١/١٤١.

(٤) الجرس ١/١٠١، وكشاف الفتاوى ٢/٣٥٩.

(٥) حبيبي المحتاج ١/١٥٧، وكشاف الفتاوى ٢/٣٥٩، وابن عابدين ٢/٤٤٨.

(١) المجموع ١/٣٧٧، والإحصاف ٣/٢٨٠، ٢٨١، وتبيين الحقائق ١/٥٢١، وابن عابدين ١/١٣٥ ط ولقاء، وجامع ترمذي ١/٥٤٥، والشمي ٢/٢٩٨ ط ترمذي.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية المدوني ١/٥٤٣، وتبيين الحقائق ١/٣٥٠، وابن عابدين ١/١٤٥، وكشاف الفتاوى ٢/٣٥٩، والروضة ٢/١٠١، وبلغة الفتاوى ٢/١٠٧.

وليس من باب الضرورة. فإن اشترط ذلك جاز.^(١)

د - الخروج لصلاة الجمعة :

٣٢ - من وجبت عليه الجمعة، وكان اعتكافه متتابعاً، واعتكف في مسجد لا تقام فيه الجمعة فهو آثم، ويجب عليه الخروج لصلاة الجمعة، لأنها فرض.

فإذا خرج للجمعة فقد ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن خروجه للجمعة لا يفسد اعتكافه، لأنه خروج لما لا بد منه، كالخروج لقضاء الحاجة.

وب قال سعيد بن جبير والخس البصري والنخعي وأحمد وعبدللك بن الماجشون وابن المنذر.

وذهب المالكية في المشهور عندهم والشافعية إلى أن خروج المعتكف لصلاة الجمعة يفسد اعتكافه وعليه الاستئذان، لأنه يمكنه الإحراز من الخروج، بأن يعتكف في المسجد الجامع، فإذا لم يفعل ونخرج بطل اعتكافه، واستثنى الشافعية ما لو شرط الخروج في اعتكافه لصلاة الجمعة، فإن شرطه بضع، ولا يطل اعتكافه بخروجه.^(٢)

وذهب الحنفية إلى أن الخروج لصلاة الجمعة يكون وقت الزوال، ومن يكفد مسجد اعتكافه خرج

(١) الفتاوى الهندية ١/١٦٠، وابن عابدين ١٣٢/٢، وبلغة السالك ١٦٢/١، والفتح ١/٦٢، ومضى المحتاج ١/٢٥٧.

٢٥٥

أما الخروج لصل التطب إذا احتج إليه فلهذا نرى أنه لا ينبغي أن يعتبر مما يطل الاعتكاف.

(٢) ابن عابدين ١٣٥/٢، وبلغة السالك ١٦٠/١، وكشاف الفتاوى ١/٢٥٧، والجموع ١/٥١١، ومضى المحتاج ١/٢٥٧، والندوة ١/٩٩.

جميعاً.^(١)

ولا يكلف الذي خرج لحاجة الإسراع، بل له التقي على علته.^(٢)

ب - الخروج للأكل والشرب :

٣٠ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الخروج للأكل والشرب يفسد اعتكافه إذا كان هناك من يأتيه به لعدم الضرورة إلى الخروج، أما إذا لم يجد من يأتيه به فله الخروج، لأنه خروج لما لا بد منه.

وذهب الشافعية والفاضي من الحنابلة إلى أنه يجوز له الخروج للأكل، لأن الأكل في المسجد يستحي منه. وكذا للشرب إذا لم يكن في المسجد ماء.

وخص الشافعية جواز الخروج للأكل إذا كان اعتكافه في مسجد مطروق، أما إذا كان المسجد مهيئاً فلا يحق له الخروج.^(٣)

ج - الخروج لفصل الجمعة والعيد :

٣١ - ذهب المالكية إلى أن للمعتكف الخروج لفصل الجمعة والعيد ولحق أصابه فلا يفسد الاعتكاف خلافاً للجمهور.^(٤)

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه لا يجوز الخروج لفصل الجمعة والعيد، لأنه ثقل وليس بواجب

(١) مضي المحتاج ١/٤٥٧، وكشاف الفتاوى ١/٢٥٦، وبلغة السالك ١٦٦/١، وحاشية ابن عابدين ١٢٥/٢.

(٢) المجموع ١/٩٠.

(٣) مضي المحتاج ١/٤٥٧، وابن عابدين ١٢٨/٢، ٤٤٩، والقي ١/٢٥٢ ط الرضا، وبلغة السالك ١/٤١٠.

(٤) بلغة السالك ١/٤١٠.

في وقت يدرعها أما الحابلة فإنهم قالوا بجواز التبركع إليها.

واتفقوا على أن المستحب بعد صلاة الجمعة التعجيل بالرجوع إلى مكان الاعتكاف، لكن لا يجب عليه التعجيل لأنه محل للاعتكاف، وكذا تزعمنا أن كثرة بعد صلاة الجمعة لمخالفة ما ألزمه بلا ضرورة. (١)

هـ - الخروج لعيادة المريض وصلاة الجنائزة :

٣٣ - اتفق الفقهاء على عدم جواز الخروج لعيادة المريض وصلاة الجنائزة لعدم الضرورة إلى الخروج، إلا إذا اشترط الخروج لها عند الحنفية والشافعية والحنابلة.

ومحل ذلك ما إذا خرج لغرض العيادة وصلاة الجنائزة. أما إذا خرج لغرض الحاجة ثم خرج على مريض لعيدته، أو لصلاة الجنائزة، فإنه يجوز بشرط ألا يطول مكثه عند المريض، أو بعد صلاة الجنائزة عند المحصور، بأن لا يقف عند المريض إلا بقدر السلام، لقول عائشة رضي الله عنها: «إن كنت أدخل البيت للحاجة، والمريض فيه فما أسأل عنه إلا وأنا مدبرة» (٢).

وفي سنن أبي داود مرفوعة عنها: أنه عليه الصلاة والسلام «كان يمر بالمريض، وهو معتكف، فيمر كما هو ولا يعرج يداً عنده» (٣).

(١) ابن عابدين ٤٤٥/٢ - ٤٤٦، وكشاف الضعيف ٢٥٧/٢.

(٢) الأثر عن عائشة رضي الله عنها وإن كنت أدخل البيت للخدمة، أخرجه مسلم الصحيح مسلم ٢٤٤/١ ط محسن الحنفية.

(٣) حديث عائشة، أنه عليه الصلاة والسلام كان يمر بالمريض، أخرجه أبو داود وضعه ابن حجر في فتحه (سنن أبي داود ٨٣٦/٢ ط استنبول، والضعيف الحبر ٢٦٩/٢).

فإن طأل وقوفه عرفاً، أو عند عن طريقه وإن قل لم يجز، وعند أبي يوسف ومحمد لا ينتقض الاعتكاف إذا لم يكن أكثر من نصف النهار. (١)

أما المالكية فإنهم مع الجمهور في فساده الاعتكاف لخروج عيادة المريض وصلاة الجنائزة، إلا أنهم أوجبوا الخروج لعيادة أحد الأبوين لمريضين أو كليهما، وذلك لبرهما وإنه أكد من الاعتكاف المذكور، وبطل اعتكافه به ويقضيه. (٢)

و - الخروج في حالة النسيان :

٣٤ - ذهب أخوية والمالكية إلى أن الخروج من المسجد عمداً أو سهواً يبطل الاعتكاف، وعلموا ذلك بأن حالة الاعتكاف مذكورة، ويقوع ذلك فاعرف، وإنما يعذر العذر فيها بغيب وقوعه.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم البطلان إذا خرج ناسياً، (٣) لقول النبي ﷺ: «غفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (٤).

(١) مغر المحتاج ١٠٥٨/١، وبهاية المحتاج ٢٣٣/٢، والبحر الرقي ٣٢٨/١، ٣٢٩، والمص ١٩٥/٣ - ١٩٦، والجموع ٥٦ - ٦٢.

(٢) الموسوي مع الشرح الكبير ٥١٨، ٥١٩/١.

(٣) هاشمي الشافعية ٢١٢/١، وإعطاء ١٥٧/٢، والسنن ١٠٤٥/١، وابن عابدين ١٤٧/٢، والمجموع ٥٢٠/٢.

(٤) وكشاف الضعيف ٢٥٨/٢، والطحاوي على القدر ٤٢٥/١، والطحاوي على غراني إفلاح ص ٣٨١.

(٥) حديث: «غفي لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أسويب ابن عيينة عن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ ما استكرهوا عليه.

قال الحافظ الطبرسي: «إشكال ضعيف، كما أخرجه ابن ماجه عن طريق الأوزاعي عن عطاء بن ابن حاتم بنظير»

ز - الخروج لأداء الشهادة :

٣٥ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الخروج لأجل الشهادة مفسد للاعتكاف .

وصرح المالكية بأن من وجبت عليه شهادة ، ألا يكون هناك غيره ، أو لا يتم التصليب إلا به ، لا يخرج من المسجد لأدائها ، بل يجب أن يؤديها في المسجد إما بحضور القاضي ، أو تغفل عنه .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يلزمه الخروج لأداء الشهادة متى ثبتت عليه ورائهم يعلم الخروج ، وكذلك التحصيل للشهادة إذا تعين ، فيجوز له الخروج ولا يبطل اعتكافه بذلك الخروج ، لأنه خروج واجب^(١) على الأصح عند الشافعية ، أما إذا لم تتعين عليه ، فيبطل اعتكافه بالخروج .

ح - الخروج للمريض :

المريض على نسيت :

٣٦ - للمريض اليسير الذي لا تشق معه الإقامة في المسجد كصداع وحمى خفيفة وغيرهما لا يجوز معه الخروج من المسجد إذا كان اعتكافه مندوباً متتابعاً ، فإن خرج فسد اعتكافه لأنه غير مضطر إليه .

٣٧ - أما المرض الشديد الذي يتعذر معه البقاء في المسجد ، أو لا يمكن البقاء معه في المسجد ، بأن يحتاج إلى خدمة أو فراش أو مرآحة طيب . فقد ذهب الحنفية إلى أن خروجه مفسد لاعتكافه ، ففي الفتاوى الهندية : إذا خرج ساعة بعد المرض فقد اعتكافه . هكذا في الظهيرية . علماً بأن مذهب أبي يوسف ومحمد اعتبار نصف النهار كما تقدم .

وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه لا يبطل ولا ينقطع به المتابع ، ويبني على ما مضى إذا شفي ، وهو الأصح عند الشافعية . وكذلك إذا كان المرض مما ينشأ به المسجد كالقيء وتجرده فإنه لا ينقطع به المتابع .

أما الخروج حاله الإغماء فإنه لا ينقطع الاعتكاف في قومه جميعاً ، لأنه لم يخرج باختياره . قال الكلبي : وإن أغمى عليه أياماً ، أو أصابه لم (جنون) فسد اعتكافه ، وعليه إذا برأ أن يستقبل ، لأنه لزمه متابعاً .

وعند الشافعية أن المرض والإغماء يحسان من

الاعتكاف^(٢)

(١) المجموع ١/٦١٦ - ١١٧ ، وكشاف الخفاج ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٧ .

٣٥٨ ، وفتاوى الهندية ١/ ٢١٢ ، والنسوي مع الفرج

الكبير ١/ ٣٥١ - ٣٥٢

— (١) انظر وضع من لم يخطأ والنسائي وما استكرهوا عليه ، وقال الحافظ الطبرسي : إن صحح أن سئم من الاعتكاف ، والظاهر أنه مطلق بغير قيد ، بل لا يحد من صير في الطريق كالحق . وأخرج الحاكم عن طريق الأوزاعي عن معاذ بن أبي رباح عن عبيد بن عيسى عن ابن عباس رضي الله عنهما بهذا المعنى وأما هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه سوى عنه الذهبي .

قال ابن أبي حاتم في حقه : قالت أبي عن حديث ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ (إن الله وضع من لم يخطأ والنسائي وما استكرهوا عليه وعن الوليد عن نافع عن ابن عمر عنه ، وعن الوليد عن ابن أبي عمير عن موسى بن عمران عن جابر عنه ، فقال لي : عنه لم يثبت شكوه كتاب موسومة ، ولا يصح هذا الحديث ، ولا يثبت أصلاً

(٢) سنن ابن ماجه ١/ ٦٥٩ طبع في المطبع ، والمشمرك

١/ ٢١٨ نشر دار الكتب العربي ، وتبعية الزاوية ٢/ ٦٥ - ٦٦ طبع في المطبع

(٣) المجموع ١/ ٥١١ - ٥١٥ ، وابن عثيمين ٢/ ٥٤٧ ، وكشاف

الفتح ٢/ ٣٥٧ ، والنسوي مع الفرج الكبير ١/ ٤١٣

وفي معنى المرض هذا، الخوف من لص أو حريق عند الشافعية. ^(١)

ط - الخروج لإهدام المسجد :

٣٨ - إذا تهدم المسجد فخرج منه ليقم اعتكافه في مسجد آخر صح ذلك عند الحنفية تمحيصاً، وكذلك عند غيرهم. ^(٢)

ي - الخروج حالة الإكراه :

٣٩ - انقض الفقهاء على أن الخروج بسبب الإكراه حكمه لا يفسد الاعتكاف قبل غلم الاعتكاف. إلا أن الحنفية طافوا بقول بأن الإكراه لا يفسد الاعتكاف، إذا دخل المعتكف مسجداً آخر من مساعته وهذا استحباب منهم، أما إذا لم يدخل مسجداً آخر، بغير الحكم على أصل القياس وهو السطوان. ^(٣)

ك - خروج المعتكف بغير عذر :

٤٠ - تلزم أن خروج المعتكف إن كان عذراً لمصلحة أو شرعي جاز له الخروج على خلاف ذلك أما إذا خرج المعتكف بدون عذر فسد اعتكافه. حسب اعتبار الفقهاء للعذر وعدمه - ولو كان زمن الخروج يسيراً إلا عند أبي يوسف، ومحمد من الحنفية، فإنها فإذا ومن القصد بأكثر من نصف النهار. ^(٤)

ل - حد الخروج من المسجد :

٤١ - حد الخروج من المسجد أن يخرج بجميع جسده، فإن خرج ببعضه لم يقصر، لقول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يفتن إلى رأسه وأنا في حجرتي». فأرجل رأسه وأنا حائض. ^(٥)

م - ما يعتبر من المسجد وما لا يعتبر :

٤٢ - اتفق الفقهاء على أن المراد بالمسجد الذي يصح فيه الاعتكاف، ما كان بناء معداً للصلاة فيه.

أما رحمة المسجد، وهي ساحته التي زيدت بالقرب من المسجد توسعته. وكانت محجراً عليها. فالذي يفهم من كلام الحنفية والمالكية والحنابلة في التصحيح من المذهب أنها ليست من المسجد، ومقابل الصحيح عندهم أنها من المسجد، ومع أبر على بين الروايتين بأن الرحمة المحفوظة وعليها يلجأ من المسجد. ومذهب الشافعية إلى أن رحمة المسجد من المسجد، فلو اعتكف فيها صح اعتكافه، وأما سطح المسجد فقد قال ابن قدامة: يجوز للمعتكف صعود سطح المسجد، ولا تعلم فيه خلافاً.

أما المنارة فإن كانت في المسجد أو إليها فيه فهي من المسجد، عند الحنفية والشافعية والحنابلة.

(١) - حسب حديثه رضي عنه، كان رسول الله ﷺ يفتن إلى رأسه - المخرج بطبري وسنن واللفظ له وللع البري ٢٧٩/١ ط سلفية، وصحح مسلم ٢١٤/١ ط جيس الحلي.

(٢) - انظر كتاب الفتاوى ٣٦٠/٢، ومشي المحتاج ١٥٧/١، ولفظ هالك ١٠١/١، وفي عايدن ١٣٢/١ ط بولاق.

(٣) - مشي المحتاج ٤٥٨/١

(٤) - الإحصاء ٣٧٧/٢، المجموع ٥٩٦/٢، والفتاوى المكية ٢١٢/١، والفتاوى العينية ٥٥

(٥) - الفتاوى المكية ٢١٢/١، ومشي المحتاج ١٥٨/١، والفتاوى ٤٩٩/١، وكشف طباع ٢٥٧/١

(٦) - تبيين الحقائق ٣٥١/١، وابن عايدن ١٣٢/٢ ط بولاق.

الرابع - الردة :

٤٤ - يبطل الاحتكاف بالردة على قولهم جميعا ، لكن إذا نكح وأسلم هل يجب استئناف الاحتكاف ؟

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى عدم وجوب الاستئناف بعد توبته ، فيسقط عنه القضاء لما بطل برده ، ولا يبي على ما مضى . لقوله تعالى : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) (١) وقوله ﷺ : (والإسلام يجيب ما كان قبله) . (٢)

وبذهب الشافعية ووجوب الاستئناف . (٣)

الخامس - السكر :

٤٥ - ذهب الحنابلة إلى أن السكر بالحرام مقسد للاحتكاف ، وعليه المالكية والشافعية إذا كان بسبب حرام . ولم يره الحنفية مقسدا إن وقع ليلا ، أما إن كان في النهار فإنه يبطل الصوم فيبطل الاحتكاف ، لأنه كالإغماء لا يقطع التتابع . وألحق المالكية بالسكر الحرام استعمال المخدرات إذا خلطوه . (٤)

(١) سورة الأنفال / ٢٨

(٢) حديث الإسلام يجب ما خلق الله . . . والعردة لمن بعد في الطبقات من حديث الزبير بن العوام وجوز من مطعم . ومزاد البخاري إلى الطبراني ومكمل حلب الألبان بالصحة . وفيه الصغير ١٧٩/٢ - ١٨٠ ط الكنية صياغية ، وصحيح الجليل الصغيرين ٤١١/٢ نثر المكتب الإسلامي .

(٣) مبني للفتاوى ١٥٥/١ ، وكشاف الفتاوى ٣٩٢/٢ ، ويدهم الفتاوى ١٠٧٦/٢ ، والشرح الكبير مع التيسير ٥١٣/١

(٤) يدهم الفتاوى ١٠٧٤/٢ ، والهدى مع التيسير الكبير ٥١٤/١ ، وفيه المحتاج ٤٤٤/١ - ٩٥٥ ، وكشاف الفتاوى ٣٩١/٢

وإن كان بابها خارج المسجد لوفي رجبته فهي منه ، ويصح عليها الاحتكاف عند الشافعية .

وإن كان بابها خارج المسجد فيجوز أذان المكتف فيها ، سواء أكان مؤذنا أم غيره عند الحنفية ، وأما عند الشافعية فقد فرقوا بين المؤذن السائب وغيره ، فيجوز للراقب الأذان فيها وهو معتكف دون غيره ، قال النووي : وهو الأصح . (١)

الثالث من المفصلات - الجنون :

٤٣ - إذا طارأ على المكتف الجنون ، وكان زمته قليلا فإنه لا يفسد الاحتكاف في قول الفقهاء جميعا . أما إذا طارأ الجنون فالحصود على أنه لا يقطع الاحتكاف ، ومتى أفاق يرضى . وذهب الحنفية إلى أن الفيلس سقوط القضاء قياسا على سقوط قضاء الصوم إذا جن ، إلا أن الاستحسان أنه يقضي إذا طارأ جنونه سنة فأكثر ، رجه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان إنما كان لدفع الحرج . لأن الجنون إذا طارأ فلما يزول ، فيكرر عليه صوم رمضان فيخرج في قضاؤه ، وهذا المبنى لا يتحقق في الاحتكاف . (٢)

واختلفت الحنابلة فيه ، هل يبي أو ينقض ؟ بناء على خلافهم في بطلان الصوم . (٣)

(١) ليس طبعيون ١٤٥/٢ ، والمجموع ٤٠٦/١ - ٤٠٧ ، والإحصاف ٣٦١/٢ - ٣٦٥ ، والهدى ٥١٣/١ ، والبرقاني ١٢٤/٢ ، وكشاف الفتاوى ٣٥٦/٢ ، وفيه ١٩٧/٢ ط الرافعي .

(٢) ابن عثيمين ١٣٦/١

(٣) الفروع ١٤٨/٣ ، والمجموع ٥١٨/٢ ، والهدى ٥٥١/١ ، ويدهم الفتاوى ١٠٧٦/٢

مع اختلافهم فيها يعتبر مكروها أو مباحا على
لتفصيل التالي:

أ - الأكل والشرب والنوم :

يباح للمعتكف الأكل والشرب والنوم في
المسجد في قولهم جميعا.

وزاد المالكية أن اعتكاف من لا يجد من يأتيه
بحاجته من الطعام والشراب مكروه. أما النوم
للمعتكف فمحله المسجد، لأن خروجه للنوم ليس
حظرا، ولم يذكر أحد أن الخروج للنوم حائز. (١)

ب - العقود والصنائع في المسجد :

٤٨ - يباح عقد البيع وعقد الفكاح والمرجعة،
ومذ لك صرح الحنفية والشافعية إذا احتاج إليه
نفسه أو عبالة، فلو قضاة كره. وعند الحنابلة لا
يجوز للمعتكف البيع والشراء إلا لما لابد له منه
خارج المسجد من غير وقوف لذلك.
أما إذا خرج لأجلها فسد اعتكافه في قولهم
جميعا.

وعند المالكية يجوز أن يتكح نفسه، وأن يتكح
من في ولايته في مجلسه داخل المسجد بشرط انتقال
ولا طول مدة، وإلا كره. (٢)

وصرح الحنفية بأن إحضار المبيع في المسجد
مكروه تحريما، لأن المسجد محرز عن مثل ذلك. (٣)
٤٩ - وذهب للمالكية إلى كراهة الكتابة للمعتكف

الدامس : الحيض والنفس :

٤٦ - يجب على الحائض والنفساء الخروج من
المسجد، إذ يحرم عليهن المكث فيه، ولأن الحيض
والنفساء يقطعان الصيام.

والحائض والنفساء يبينان وجوبا وفورا - في نذر
الاعتكاف للتابع - بمجرد زوال العذر، فإذا تأخرنا
بطل الاعتكاف. ولا يجب ومن الحيض والنفساء
من الاعتكاف.

وأما المستحاضة، فإنها إن أمنت التلوث لم
تخرج عن اعتكافها، فإن خرجت بطل
اعتكافها. (٤)

وبشرط الشافعية لعدم انقطاع الاعتكاف
بالحيض والنفساء ألا تكون مدة الاعتكاف بحيث
تخلو عن الحيض، فإن كانت مدة الاعتكاف بحيث
تخلو عن الحيض انقطع التتابع في الظاهر، لإمكان
الولادة بشرعها عقب الظهر، والقول الثاني :
لا ينقطع، لأن جنس الحيض مما يتكرر في الجملة،
فلا يؤثر في التتابع كقفاء الحاجة.

وقال الحنابلة : تخرج المرأة للحيض والنفساء
إلى بيتها إن لم يكن للمسجد رحية على تفصيل
ينظر في كتبهم. (٥)

ما يباح للمعتكف وما يكره له :

٤٧ - كره العلماء للمعتكف فضول القول والعمل

(١) حاشية ابن عابدين ١/٢٤٨، والدميري ١/١٧٧، ١/١٨٨.

وكشاف اللغات ٢/٣٨٦، ومنه المحتج ١/١٤٧ - ١/١٥٨.

(٢) ابن عابدين ١/٢٤٨ - ١/٢٤٩، والدميري ١/١٨٨، ومنه

المحتج ١/١٤٩، وكشاف اللغات ٢/٣٦٦، والمذ ١/٣٠٩.

ط الرضا

(٣) ابن عابدين ١/٢٤٩.

(٤) بلغة السالك مع الفروع الصغير ١/١٨٨، ومنه المحتج

١/٢٥٨، ١/٢٥٩، وابن عابدين ٢/١٣٣ ط بلاق، والإنصاف

٢/١٧٩، وكشاف اللغات ٢/٣٥٨، وحاشية الطحاوي على

الدر المختار ١/١٣٣.

(٥) من المحتج ١/٢٥٩، ١/٢٥٨، والإنصاف ٢/٣٧٥.

وان كان مصحفا او ملها ان كثر، ولا ناسي بالخير
وان كان تركه اولي .

وعن ابن وهب أنه يجوز له كتابة المصحف
للشرب لا للأجرة، بل ليقرأ فيه ويستمتع من كان
محتاجاً.

وذهب الشافعية إلى أنه لا يكره للمعتكف الصنائع في المسجد كالخياطة والكتابة ما لم يكثر منها، فإن أكثر منها كرهت لحرفته، إلا كتابة العلم. فلا يكره الإكثار منها، لأنها طاعة نفعهم العلم

أما إذا احترف الحائفة والمعاوضات من بيع وشراء بلا حيلة فتذكره وإن قلت. ^(١)

وقال الحسابية : يحرم التكلم بالصنعة في المسجد ، كالخطابة وغيرها والكثير والمغليل والحنافر وغيره سواء .^(١)

حـ - الضميت :

٥٥ - ذهب الحنفية إلى أن الصمت مكره تحريماً
حالة الاعتكاف إن اعتقله قربة، أما إذا لم يعتقله
قربة فلا، لحديث «من صمت نجاء» (٢٦) ويجب
الصمت عن الغيبة وإشهاد الشجر النجس والنجس
سلعة وغير ذلك

١٦٦ المجلد الثاني، ومنه المجلد ١، ص ١٥٦

٢٨٣ / ١٤٢٩ هـ (١٩٠٨ م)

(٢٦) حديث من سمعت نجداً وأحمرجه الزرقاني من حديث عبد الله بن عمرو بن مرفوع وقال: هذا حديث غريب لا يخرجه إلا من حديث ابن طهارة، وأبو عبد الرحمن الجليل هو عبد الله بن عمرو وأورده المنذري في التلخيص والتهذيب وقال: ورواه الترمذي وقال: حديث غريب، وأظهرني برواياته ثعلب (سنن المنذري) ١/ ٦٦٠ في التلخيص والتهذيب (١٥) ٦٧٠ في معجم المصنفين

وقال الحنابلة: إن التقرب بالصمت ليس من شريعة الإسلام. قال ابن عقيل: بكره الصمت إلى الليل.. وقال الموفق والمعد: ظاهر الأخير تحريمه، وجزم به في الكفاي، فإن في الاختيارات: والتحقيق في الصمت أنه إن طُلح حتى تضمن ترك الكلام الواجب صار حراماً، وكذا إن تعمد بالصمت عن الكلام المنحب، والكلام المنعوم يجب الصمت عنه، وفضول الكلام ينهي الصمت عنها، وإن نذر الصمت في نفسه، لم يذهب عنه. قال: وحفظت من النبي ﷺ أنه قال: «لا صلات يوم إلى الليل».^(١)

د- انکلام :

٥٩ - ينبغي للمعتكف ألا يتكلم إلا بخير ، وأن يشغل بالقرآن والعلم والصلاة على رسول الله ﷺ والذكر ، لأنه طاعة في طاعة ، وكثير من سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام ونقص الأنبياء وحركات الصالحين .

قال الحنفية : يكره للمعتكف تحريم المنكح إلا بخبره وهو ما لا إله فيه .

(١) ابن عاصم بن عاصم، ١٤٩/٦، وكشاح الفتح ٣٧٦/٢، ٣٧٣/٢. وحديثه لا يثبت يومه إلى الليل، أخرجه أبو عازم من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال الخليلي: «... يستأنه محمد بن المدني بخاري»، قال البخاري: يتكلمون فيه، ونسأل من جاهد يجب التكليف على ما أخذ من الرواية. وذكر المعنى هذا الحديث وذكر أن هذا الحديث لا يتابع عليه شيء، قال صاحب: بحون البيرة: «... روي عنه الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وليس فيها شيء يجب». وشمل البخاري عن النووي قوله: «... إسناده حسن وهو المصنف ١٤٩/٢ في الحديث». ونسب القاسم ١٤٩/٦. ط (المجلة)

هـ - الطيب واليابس

٥٢ - يجوز للمعتكف أن يطيب بأنواع الطيب في ليل أو نهار عند المالكية والشافعية، سواء أكان رجلاً أم امرأة عند المالكية، وهو المشهور في مذهبه.

وكذا يجوز عند المالكية والشافعية أخذ الظفر والشارب، وقيد المالكية الجواز بكونه خلعاً من المسجد إذا خرج لغرض.

أما حلق الرأس، فقال المالكية: يكره مطلقاً (لا أن يتحضر).

وزاد الشافعية التصريح بجواز لبس الثياب الخفيفة، لأصل الإباحة.

وقال الحنابلة: يستحب للمعتكف ترك لبس رقيق الثياب، والتلذذ بما يباح له قبل الاعتكاف، ويكره له الطيب. قال أحمد: لا يصحبي أن يطيبه. (١)

اعتذار

انظر: عمرة.

اعتناء

انظر: رعاية.

(١) الترمذي ١٠١٩/١، وصححه للحاج ٤٥٢/١، وكنز ٣١١/١

وعند المالكية أن الاشتغال بغير الذكر والتلاوة والصلاة مكروه، أما هذه الثلاثة فمعلوماً مستحب. وقال الحنابلة: يستحب له اجتنب ما لا يعنيه من جدال ومراء وكثرة كلام وغيره، لقوله عليه الصلاة والسلام: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» (١) لأنه مكروه في غير الاعتكاف ففي الأولى.

وروى الحلال عن عطاء قال: «كانوا يكرهون فصول الكلام، وكانوا يعدون فصول الكلام: ما عدا كتاب الله أن تقرأه، أو أمراً بعموم، أو نهياً عن منكر، أو تنقل في معشرك يا ليل ذلك منه». (٢)

ويكره عند المالكية والحنابلة للمعتكف الاشتغال بتدريس العلم ومساورة الفقهاء ونحو ذلك من غير العبادات التي يختص بغيرها، لأن النبي ﷺ كان يعتكف، فلم يشغل عنه الاشتغال بغير العبادات المختصة به.

وعند ابن وهب من المالكية، وأبي الخطاب من الحنابلة استحباب ذلك لأنه من أنواع البر إذا قصد الطاعة لا المباحة (٣)

(١) حديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ وقال: «هذا حديث غريب لا نراه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه». وأخرجه مالك والترمذي عن طريقه من حديث علي بن الحنفية عن سريانة قال: «سألت أبا عبد الله عن رجل يعتكف، فقال: لا يشغل نفسه عن الله تعالى». وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (١٠١٩/١) ثم للكنة السليقة، والوطاء للإمام مالك ٩٠٢/٢ في حاشية الحديث.

(٢) ابن عابدين ١١٩/٢ - ٤٥٠، والترمذي ٥٤٨/١، والرجل ٣١٢/٢، وكنز الفاع ٣١٢/٢

(٣) الترمذي ٥٤٨/١، وكنز الفاع ٣١٢/٢ - ٣١٢/٢

اعتناق

انظر : معانقة ، اعتقاد .

اعتياد

انظر : عادة .

اعتياض

التمريض :

- ١ - الاعتياض لغة : أخذ العوض ، والاستعاضة : طلب العوض .^(١)
- ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن ذلك ، وقد يطلق الفقهاء الاستعاضة على أخذ العوض .

الحكم الإجمالي :

- ٢ - الاعتياض نوع من التصرفات المشروعة على صيقل الاخترافي الجملة إذا كان صلداً بمن هو أهل للتصرف فيما يجوز له التصرف فيه ، وإلا نفي بخلاف التشرع ، أو ما يتعلق به حق الغير . ودليل ذلك قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم

(١) المصالح للمير ، وفصل المصالح (مرض)

بأبصاركم) (لا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم)^(٢) وقوله تعالى : (فإن أرضعن لكم فأتوهن أجوراً من) ،^(٣) وقوله تعالى : (فلا جناح عليهما فيما افتدت به)^(٤) وقوله تعالى : (فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً) ،^(٥) وقول النبي ﷺ : (الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحت حرم حلالاً أو أحل حراماً)^(٦)

والحكمة تقتضي ذلك للتعاون ، وتعلق حاجة الإنسان بما في يد صاحبه ولا يذله له بغير عوض ، ومراعاة حاجة الناس أصل في شرع العقود .^(٧) وقد تعرض له الأحكام التكليفية ، فيكون واجباً

(١) سورة السد ٢٩٢

(٢) سورة الطلاق ٦

(٣) سورة البقرة ٢١٩

(٤) سورة النور ٣٣

(٥) حديث : يمنع جائز السليم إلا يصح حرم حلالاً أو أحل حراماً . أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف المدي ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وأخرج الحاكم وابن حبان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه نقول الترمذي في تصحيحه هذا الحديث ، لأن في إسناده كتب بن عبد الله وهو ضعيف جداً ، كما أنه في إسناده ابن عاتق كبر بن زيد ، وكثير هذا ضعفه نسائي ومثله غيره . قال النووي : بعد أن ذكر طرق الحديث لمختلفة لا يحمي له الأسانيد المذكورة والطرق يشهد بعضها ببعض فأن أحاديثه أن يكون الحق الذي اجتمعت عليه حسناً والحمد للأخوين ١/ ٤٨١ . هذه نكس الفكية السبعة ، ومن ابن ماجه ٢/ ٧٨٨ ط موسى الخليل ، واستدرك ١٩/ ١٩٠ ، وصورة القطان من ٢٩١ نشر دار الكتب العلمية ، وبيد الأوطار ٤/ ٣٧٩ ، دار الجيل

(٦) من الإجازات ١٠/ ١٠٠ ، ٣٥٠ ، ١٠٧/ ٣ ، ومنح الجليل ١/ ٩٢ ، ٧٣٦/ ٣ ، ورياسة فينهج ١/ ٩٩ ط علي نعمة ، والبديع ١/ ١٧١ ، والمبسوط ١/ ٧٥ ، والاعتبار ١/ ٣٥ ، والمحي ١/ ٣٠٠ ، ورياسة المحتج ١/ ٣٦١ ، وتبوي ١/ ٣٠٧ ، والعواكف للبراني ١/ ٣١٢

بقبول القرابي. تصرفات المكلفين إما نقل أو إسقاط أو... إلخ
والفضل ينقسم إلى ما هو مخصوص بالأعيان كالبيع والقرض، أو في المنافع كالإجارة، ويندرج فيها المساقاة والقراص والمراغة والجدعة، وإلى ما هو بغير عوض كهدايا والوصايا... إلخ، والإسقاط إما معوض كالخلع والعفو على مال والكتابة، أو بغير عوض كالإبراء من الديون... إلخ. (١)

أقسام المعوضات :

١ - المعوضات قسمين :

أ - معوضات محضة، وهي ما يقصد فيها المال من الجانبين، والمراد بالمال ما يشمل المنفعة، كالبيع والإجارة، وهذه العقود يفسد العقد فيها بفساد العوض.

ب - معوضات غير محضة، وهي ما يقصد فيها مال من جانب واحد كالخلع. وهذه لا يفسد العقد فيها بفساد العوض. (٢)

ولكن عقد من عقود المعوضات - سواء أكانت محضة أم غير محضة - أركانها وشروطها الخاصة وتظهر في أبوابها.

شروط إيجابية للاعتياض :

٥ - في الجملة يجب أن تتوفر في عقود المعوضات المحضة ما يأتي :

(١) المدونة ص ١٥١، ١٥٢ قسروا وزارة الأوقاف بالكويت، ونشر في الغزوة ٢٣/٢، ٢٣٨ نشر وزارة الأوقاف بالكويت.

(٢) المقصور في المسعود ٢/٥١٣، ١٨٥/٣، ١٨٦، وإسلام التوفيق ١/٢٢

كما إذا أخرج الولي أو الوصي أو الناظر شيئاً مما يدهم، فيجب عليهم الاعتياض عنه، لمنهم من الشروع. (١)

وقد يكون مذوياً كالاستجابة لحالف عليه فيما لا ضرر فيه، لأن إبراز القسم مندوب. (٢) وقد يكون حرماً كأخذ ثمن الخمر، والخنزير، ومهر البهي، وحلوان الكاهن، وأخذ الأجرة على المعاصي. (٣) وهكذا كل معاوضة خلافت أمر الشارع

وأخذ بدل الخلع إن عضلت الزوج. أي ضابطها بدون سبب من جهتها لتخليع منه. (٤)

ما يجري فيه الاعتياض وأسبابه :

٣ - الاعتياض يجري في كل ما يملكه الإنسان من عين، أو دين، أو منفعة، أو حق إذا كان ذلك موافقاً للقواعد العامة للشروع.

والأصل في لأعواض وجوبها بالاعتقاد فيها أساساً، والأصل ترتيب تسببات على أساسها.

والاعتياض يتم بواسطة عقد بين طرفين وهو ما يسمى بعقد المعوضات التي يتم العقد فيها على الملك كالبيع، أو على المنفعة كالإجارة واجعالة، ومن دلت ما يتم ضمن عقود أخرى، كالصالح بأقسامه المعروفة، وكهبة الثوب.

ويحق بذلك الإسقاط معوض، كالخلع، وكتابة العبد، والاعتياض عن الحقوق التي ليست بحس ولا دين ولا منفعة كحق الفصاح.

(١) حاشية السمرقاني ٢/٢٠٠، ٢٠١، والمهذب ٢/٢٣٥

(٢) صاع مجمل ١/١٦٢

(٣) ابن عابد ١/١٤، والشرح الصغير ١/١٢١

(٤) الاعتبار ٢/١٥٧

أ - أن يكون محل العقد مما يمكن تطبيق مقتضى العقد عليه، ويصنع لاستيفائه منه، فلا يجوز الاعتياض عما لا يصلح محلاً للعقد، كالهيئة والدم، ولا عن المعلوم كتساق التناج، ولا عن المباحات كالكلام. ولا الإجازة على المعاصي وهكذا.

ب - أن يكون محل العقد خالياً من الغرر الذي يؤدي إلى النزاع والخلاف، فلا يجوز عقد اعتياض على الجمل الشارد، والسب في الماء، والغبر في الهواء، وهكذا.

ج - أن يكون العقد خالياً من الربا.

والعوض والعروض فيها مراً سواء. (١)

ولا يخلو الأمر عند تفصيل ذلك وتطبيقه على الفروع والتجزيات من اختلاف الفقهاء وتشعب آرائهم فيه، بقوله الكاساسي: «المعوض في المعلومات المطلقة قد يكون عيناً، وقد يكون ديناً، وقد يكون منفعة، إلا أنه يشترط القبض في بعض الأعراف في بعض الأحوال دون بعض» (٢).

فتشلا صفة الجسودة في الأموال يجوز الاعتياض عنها، لكن ذلك سابق في الأموال الربوية تبعداً (٣) لما ورد من قوله ﷺ: «جيدتها ورديتها سواء» (٤).

(١) القيلع ١٤٨/٥ وسابغعل وابن عديم ١٠٥/٤، والمطبعة ١٢١/١، ١٢٢/١، ١٢٣/١، وبداية المجتهد ١٢٥/٢ ط الحلي للفتاوى، ومنع الجليل ١٢٨/١، ١٢٩/١، ١٣٠/١، وسابغعل، والمذهب ١٢٨/١، ١٢٩/١، ١٣٠/١، وقفتي ١٢١/٢، ١٢٢/٢، ١٢٣/٢، ونص الإجازات ٢٥١/٢.

(٢) القيلع ١٢٢/١.

(٣) القيلع ١٢١/١، والقلي ١٢/٤.

(٤) حديث: «جيدتها ورديتها سواء». أورده الزيلعي في نصب الرامة واستلزم به ذلك، ومعه يذهب من إطلاق حديث أبي سعيد. وعبدني أبي سعيد الهذلي فيخرج الجاهلي يذهب إلى أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على غير وجهه، بنصر

قبضت متضمنة في غيرها على الأصل.

٦ - أما في الاعتياضات غير المحضة، فإنه يتسامح فيها مالا يتسامح في غيرها، ومن أمثلة ذلك:

أ - ما جاء في شرح منتهى الإرادات: «يصح الخلع على مالا يصح مهرًا لجهالة أو غرر، لأن الخلع إسقاط حق من التضييع، والإسقاط يدخله المسامحة. ومثل ذلك في منح الجليل» (١).

ب - ما جاء في العناية بهلش نكحة فتح القدير: ليس من شرط المعوض في الهبة أن يساوي الموهوب، بل الغليل والكثير، الجنس وخلاته سواء، لأنها ليست بمعوضة محضة فلا يتحقق فيها الربا. (٢)

وفي الدسوقي على الشرح الكبير: هبة الثوب يجوز مع جهل عرضها وجهل أجله. (٣)

ج - ما قاله ابن القاسم: الكتابة بالقرع جائزة، كآب وشارد ونحوه يبيد صلاحه. (٤)

٧ - في الاعتياض من الحقوق يجب مراعاة الأمر: أ - لا يجوز الاعتياض من حق الله سبحانه وتعالى، كحد الزنى وشرب الخمر. (٥)

ب - لا يجوز الاعتياض عن حق الغير كنسب

محسوب، فقال رسول الله ﷺ: «كل شر غير مكلف» قال: لا والله برسول الله إنما اتفقت المسامحة من هذا بالخاصين، والخاصين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: لا تشمل بيع الجمع بالقرع ثم بيع بقرعهم جهنم. نصيب الرامة ١٢٩/٤، ومنع الهذلي ١٢٩/٤، ١٣٠/٤ ط السبغة.

(١) منتهى الإرادات ١٢٢/٢ ومنع الجليل ١٢٤/٢.

(٢) العناية بهلش فتح القدير ٢٠١/٢.

(٣) الدسوقي ١٢١/٤.

(٤) منع الجليل ١٢٧/٤.

(٥) المدية ١٢٩/٢، وكشاف القناع ١٢٠/٣، ١٢١/٣.

الصغير .^(١)

لمختلفة في العالم .^(٢) ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذين المعينين .

جاء - يرى جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية وماتبعات) أنه لا يجوز الاعتراض عن الحقوق التي ثبتت لإزالة الضرر، وهي ما تسمى عند الحنفية بالحقوق المحردة، كحق الشفعة، وحق الزوجة ليثها لإحدى خبرتها، ويجوز ذلك عند المالكية^(٣) (ر: إسقاط).

٢ - الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأعجم :

من معاني الأعجم أيضاً : من لا ينطق من إنسان أو حيوان . ومؤنه عجماء .

ب - اللحن :

هو العربي الذي يميل عن جهة الاستقامة في الكلام .^(٤)

مواطن البحث .

٨ - الاعتراض يأتي في كثير من أبواب الفقه، كالبيع، والإجارة، والصالح، وحقه، والخلع.

الحكم الإجمالي :

٣ - جمهور الفقهاء على أن الأعجمي إن كان يحسن العربية فإنه لا يجزئه التكبير بتغيرها من اللغات، والدليل أن الخصوص أسوت بذلك اللفظ وهو عربي، وأن النبي ﷺ لم يعدل عنها

وقال أبو حنيفة يجزئه ولو كان يحسنها، فقوله تعالى : (وذكر اسم ربه فصلي)^(٥) وهذا قد ذكر اسم ربه، وتكون يكره له ذلك.

أما إن كان الأعجمي لا يحسن العربية، ولم يكن قادراً على النطق بها، فإنه يجزئه عند جمهور الفقهاء التكبير بلفظه بعد ترجمة معانيها بالعربية على ما صرح به الشافعية والحنابلة، أما كانت تلك اللفظة، لأن التكبير ذكر الله تعالى، وذكر الله تعالى يحصل بكل لسان، فاللغة غير العربية بدليل لذلك . ويلزمه فعله ذلك .

أعجمي

التعريف :

١ - الأعجمي هو من لا يفصح، سواء أكان من العجم أم من العرب . أما الأعجمي فهو من كان من غير جنس العرب، سواء أكان فصيحاً أم غير فصيح، وأصل الكلمة : الأعجم، وهو من لا يفصح وإن كان عربياً، فإنه لبي في الأعجمي لتوكيد . وجمعه أعجميون، وغالباً ما يطلق على غير العربي عن ينطق بلغات أخرى من اللغات

(١) الهداية ١/٣٧١، والهاج ١/١٨٩، ١٩٠.

(٢) ابن حاشين ١/١١، ١٥، وأنبية من نجم ١/٢٢٢، وكشاف الصاغ ١/٣٠١، وبهاية النجاش ١/٢١٢، ٢٨٢/١، ومنه الإردت ١/٢١٢، ونفع العل الملك ١/٣٠٢، ٣١٣.

(٣) المصباح للبز، والمغرب ص ١٠٠ (عجم).

(٤) التكملة في اللغة، ولسان العرب المحيط مادة (ح).

(٥) سورة الأمل ١/١٥.

ومدعي المالكية، وهو وجه عند الخلطة، أنه إذا
عجز عن التكبير بالترتبة سقط عنه، ويكفي منه
بنية الدخول في الصلاة^(١)، وعلى هذا الخلاف
جميع أركان الصلاة من التشهد والقبض والدعاء
وتسبيحات الركوع والسجود

أعْذار

انظر : عذر

إعْذار

التعريف

١ - من معني الإعْذار لغة : المبالغة ، يقال : أعْذر
في الأمر ، إذا بالغ فيه . وفي المتن : أعْذر من أتى
بفعل فليس من يجْذر أمراً بخلاف ، سواء جُذر أم لم
يُجْذر . وأعْذر أبص : صار ذا عذر ، قبل : ومنه
قولهم : أعْذر من أئسر . وعُذِرْتُ العلام والخارية
عذراً : خففتهن ، ومعذور : وعُذِرته لغة فوه ،
والإعْذار أيضاً : طعام يتخذ لسرور حادث ،
ويقال : هو طعام الختان خاصة ، وهو مصدر مضي
٢ - يقال : أعْذر إعْذاراً : إذا صنع ذلك الضام .
ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن المعاني
انصاية

قال من سهل : والإعْذار : المبالغة في العذر ،
ومنه معْذَر من أئسر ، أي قد بالغ في الإعْذار من
تقديم إليك فأنسرك . ومنه إعْذار القاضي إلى من
تباد عليه حق يؤخذ منه عيونه إلى به فبين شهيد
عليه بذلك^(٢)

(١) : الحبيب ص ١٠٠ ، ونصه : الحكماء عذروا مع جل مالك (١/١٢٦) -
وبهيب العمري (١/١٢٦)

٤ - أصاقرء القرآن ، فأخبر عن عدم جوازها
بغير العربية خلافاً لأبي حنيفة ، والمعتد أنه رجع
إلى قول صاحبه ، ودليل عدم الجواز قوله تعالى :
(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)^(٣) ، ولأن القرآن معجز لفظه
ومعناه ، فإذا غيرُ خرج عن نظمه ، فلم يكن قرآناً
وتسابق يكون تفسيره له هذا في الصلاة ، وكذلك
الحكم في غير هذا فلا يسمى قرآناً ، بقراءة من ترجمة
معابه^(٤)

وانتفصيل في مصطلحي : (صلاة) و(قرآن)

موطن البحث .

٥ - بفصل الفقهاء ذلك عند الكلام عن تكبيرة
الإحرام وقراءة القرآن في الصلاة ، ويتكلمون عن
انطلاق بغير العربية في بابه ، وعن الشهادة
بالأحجية في الشهادة .

(١) : الفاضل القسبية ١/١٢٦ ط الحكية الإسلامية ، واحتجاب

١/١٢٦ ط النجاح ، والقسبي ١/٢٣٣ ، والقليوبي ١/١٢٦

١/١٢٦ ط الحلبي ، والقليوبي ١/٢٣٣ ط الرياض

(٢) : سورة يوسف / ٢

(٣) : الفاضل القسبية ١/١٢٦ ، واحتجاب ١/٢٣٣ ، والقليوبي

١/١٢٦ ، والقليوبي ١/٢٣٣

معه ^(١) كما أن الإمهال لا تلاحظ فيه المبالغة.

١ - الإمهال

١ - التثنية لغة: الانتظار والتسكيت، والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن ذلك، إذ يراد به عند الغفلة، عدم الضرورة في الأمر، بل بطلان الانتظار في كل أمر ما يناسبه ^(٢).

والكلام في هذا، أثبتت خاص بالاعداد بمعنى المبالغة في قطع العذر، أما معنى التثنية أو الضميمة المصنوعة لسرور حادث فينظر الكلام فيها تحت عنوان: (تثنية) و(لغة).

حكمه التكليفي

٨ - مواضع الإعداء متعددة، وليس لها حكم واحد جمعتها، لكنه في الجملة مطلوب، وبمختلف حكمه بحسب ما يتعلق به، فمن الغفلة من يراه واجباً في بعض المواطن، ومنهم من يراه مستحباً، ومنهم من يراه محرمات

دليل الشرعية

٩ - الأصل في مشروعية الإعداء قوله تعالى في سورة الإسراء: (وما كنا معذبين حتى ننبأ رسولاً) ^(٣) وقوله تعالى في سورة النمل في قصة الهدهد: (أَعِذْنِي عَذَاباً ما تنبأ قومك بنبأه) أو (أَنْبَأِي بِطُغْيَانِ قَوْمِ) ^(٤) أوجه الاستدلال بالأدلة أن الله لا يهلك أمة حذاب إلا بعد الرسالة إليهم والإعداء، ومن لم ينله الدعوة فهو غير مستحق

الالفاظ ذات الصفة.

١ - الإمهال

١ - الإذار: الإبلاغ، وأكثر ما يستعمل في التخويف كقوله تعالى: (وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ^(١) أي خوفه به عذاب هذا اليوم ^(٢) فيجتمع مع الإعداء في أن كلاهما إبلاغ مع تخويف إلا أن في الإعداء المبالغة.

٢ - الإعلام

٣ - الإعلام: مضموع أعلم. يقال: أعلمته خبراً أي عرفته إيها، فهو يجمع مع الإعداء في أن في كل منهما تعريفاً، ولا أن في الإذار المبالغة.

٣ - الإبلاغ

٤ - الإبلاغ: مضموع أبلغ، والاسم منه الإبلاغ، وهو بمعنى الإرسال، يقال: أبلغته السلام أي أوصيته إيها، فهو يجمع مع الإعداء في أن في كل منهما إيصالاً لما يراد، لكن الإذار يتفرد بالمبالغة.

٤ - التحذير

٥ - التحذير: التخويف من فعل الشيء، يقال: حذرت الشيء فحذره، إذا خوفته فحافته، فهو يجمع مع الإعداء في التخويف، ويتفرد بالإعداء بأنه لقطع العذر ^(٣).

٥ - الإمهال

٦ - الإمهال لغة: مضموع أمهل، وهو التأخير، ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن ذلك والعرق بينه وبين الإعداء، أن الإعداء قد يكون مع ضرب مدة وقد لا يكون، والإمهال لا يكون إلا مع ضرب

(١) الصياح المبر

(٢) الصياح المبر

(٣) سورة الإسراء ١٥١

(٤) سورة النمل ٢٤

(١) سورة غفر ١٨١

(٢) الصياح المبر مادة (نظرو)

(٣) الصياح المبر

معربيا للبلخي عابده قتلته بلا استنابة . لحديث :
« مَنْ بَذَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »^(١) ، وكره تزيينا قتلته قبل
العرض عليه ، فإن قتلته قبل العرض فلا ضمان ،
لأن الكفر مبيع للدم .
واستدل انقائلون بعدم وجوب الاستنابة بأن
النبي ﷺ قال : « مَنْ بَذَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » ولم يذكر
استنابته .

ومذهب المالكية ، والمعتد عند الشافعية ،
والمذهب عند الحنابلة : أن المرتد لا يقتل حتى
يستتاب وجوبا ، وسدة الاستنابة عند المالكية
والحنابلة مرفي قول للشافعية ثلاثة أيام بلياليها ، وفي
قول ابن القاسم من المالكية أنه يستتاب ثلاث
مرات في يوم واحد ، قال المالكية : ولأيام الثلاثة ،
هي من يوم انشئت لا من يوم الكفر ، ولا يحسب
يوم الوقع إلى الحاكم ، ولا يوم الثبوت إن كان الثبوت
بعد طلوع الفجر ، ولا يعاتب بجوع ولا عطش ولا
بأي نوع من أنواع العقاب ، وإن لم بعد بالثبوت فإن
تاب ترك ، وإن لم ينسب قتل ، وفي قول عند
الشافعية : أن المرتد يقتل في الحال بلا استنابة .

حليل القائلين بالوجوب :

١٢ - احتج انقائلون بوجوب الاستنابة بأن النبي

ﷺ أمر أن يستتاب^(٢) المرتد ، ويروى الأمام

(١) حديث « من بدل دينه فاقتلوه » أخرجه البخاري . وكس
الباري ١/١٩٧ ط النسخة

(٢) حديث : « من أتى النبي ﷺ أمر أن يستتاب المرتد » لمصر ،

طندار (٣) ١١٩ - ط « دار الحسان » من جليلي ط

دارتد مرة عن الإسلام : ولم يروى هذا ممن لم يعرضوا

عليها لإسلامه وخلفه ابن حجر في التلخيص ٤/٤٩ - ط

« دار الحسان »

للعذاب .

وجه الاستدلال بالثانية : أن فيها دليلا على
أن الإمام يجب عليه أن يقس عذر رعيته ، ويدبر
المعقوبة عنهم في ظاهر أحوالهم بياض أعضائهم ،
لأن سلبان لم يعاقب أهدده حين اعتنر إليه^(١) .

الإعذار في الردة (الاستنابة) :

١٠ - الردة : الرجوع عن الإسلام قولاً أو فعلاً
على خلاف وتفصيل فيها يكون ردة أو لا يكون ،
ينظر تحت عنوان : (إسلام ، ردة) .

حكم الإعذار إلى المرتد :

١١ - مذهب الحنفية ، وقول للشافعية ، ورواية عن
الإمام أحمد أن استنابة المرتد مستحبة وليست
واجبة ، فقد قال الحنفية : من ارتد فمُرَّضْ عليه
الإسلام استنجابا على المذهب وكشف شبهته
ومخس وجوبا ، وقيل : ندبا ثلاثة أيام يعرض عليه
الإسلام في كل يوم منها إن طلب المهلة ليتفكر ، فإن
لم يطلب مهلة بعد عرض الإسلام عليه وكشف
شبهته فصل من ساعته ، (إلا إذا رجع إسلامه فإنه
يسهل ، قيل : وجوبا ، وقيل : استنجابا ، وهو
الظاهر .

وإذا ارتد نائيا ثم تاب ضربه الإمام وخلى
سبيله ، وإن ارتد ثالثا ضربه الإمام ضربا وجيعا
وحبسه حتى تظهر عليه آثار التوبة ، ويرى أنه
مخلص ثم يخلى سبيله ، فإن عاد فعل به هكذا .

لكن نقل ابن عابد عن آخر حدود الحنابلة

(١) تفسير القرطبي ١٠/٣٣١ - ٣٣٢ ، ١٤/١٨٩ ، وتدريب

المروقي ٤/١٦٦

بہشت رسولاً؟^(۱۱) ولکن هل تعبت تکرار دعوتہم إذا تکررت عمارتہم؟ فالجہود علیٰ لہ لا یجب تکرار دعوتہم بل ینحب .

قال النكاحاني وأما مدار مناجب علي العزاد
الافتتاح به حاشا للوفاء وبقاء العفو، فإن الأفرغ لا
يخلو من أحد وجهين: إما أن تكون الدعوة قد
بلغتهم، وإما أن تكون قد نلغهم، فإن كانت
الدعوة لم تبلغهم فعليهم الافتتاح بأن الدعوة إلى
الإسلام باللسان، لقول الله تبارك وتعالى (ادْعُ
إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ، وَلَوْ كَرِهَ الْخَاسِرُونَ)
التي هي الآية (١٠٩) ولا يجوز ضم الغفال قبل
الدعوة لأن الإيمان وإن وجب عليهم فلا يجوز
للدعوة سجد العقل، فاستحقوا القتل بالامتناع،
فكن الله تبارك وتعالى يحرم قتلهم فلا يعت
أرسول عليه الصلاة والسلام، وبلغ الدعوة
إليهم فصلا من ومنه، قطع ما فرغهم بالكلية، وإن
كان لا بد لهم في الحقيقة من أقدم سبحانه وتعالى
من ادلائن العفوية التي لو تأمّنوه حق العقل
ونظروا فيها لعرفوا حق الله تبارك وتعالى عليهم،
لكن قصص عليهم بوسائل الرسل مملوكة الله
وسلامه عليهم أجبر، فلا يبقى لهم شبهة غير
يقينون: (وَمَا كُنَّا لَوْلَا أَرْسُلَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَقَبَّلَ
مِنْكَ، ١٢٦) وإن لم يكن لهم أن يقولوا ذلك في
الخمسة لا يبينوا، ولأن الغفال ماضٍ من نفسه بل
للدعوة إلى الإسلام

والدعوة دعوتك : دعوة طالب يهيئ نفسه

ورغبة ببيتك وهي المسكن، وذلك بالتدريج،
والنسبة أهون من الأولى، لأن في القتال مخافة
الروح والعس والذل، وليس في دعوة التبليغ شيء،
من ذلك، فإذا حصل حصول المقصود بأهون
الدعوى لزم الانتفاع بها، هذا إذا كانت الدعوة في
تبليغهم، فإن كانت قد بلغتهم عازلة أن يعتنقوا
القتال من غير تحمد الدعوة، لا يشاء أن الحجة
لازمة، والعدو في الحقيقة منقطع، وشبهة العذر
مقطعة بالتبليغ مرة، فذكر مع هذا الأفضل ألا
يقتلوا القتلى إلا بعد تحمد الدعوة لرجاء الإجابة
في الخلقة، وقد عرفت في آياتنا، والله أعلم
بما تقتل الكفرة حتى يدعيتهم إلى الإسلام ^(١) مما
كان دعاهم غير مرة، ثم أن الانتفاع بتحمد
الدعوة أفضل، ثم إذا دعوتهم إلى الإسلام فإن
أستسروا كسروا عظم القتال، لغرضه عليه الصلاة
والسلام، وأمرت أن تقتل الناس حتى يقولوا لا إله
إلا الله، فإذا أقبلوا عصروا مني دماءهم وأموالهم إلا
حفظهم ^(٢) وفعله عليه الصلاة والسلام، قال:

[illegible]

١٧٩ حديث: وأمرت أن الناس أنفسهم مني يغفروا لأهل الإلحاد
والله أعلم بالصواب (فتح الباري ٩: ٢٠٠) - هـ العفيف
وعنه ١٧٨٠ ط الخليل

١٨٠٠ : ١٨٠١ : ١٨٠٢

195, 44, 1 (9)

١٢١٠

الإعداد إلى الدعوة :

١٥ - البغضة : هم الخارجون على الإمام الحق بتأويل بولس ص ٢٦٠ (١٦) وقد اتفق المالكية والتأفعية والمجسبة على أنه لا يجوز قتالهم حتى يبعث إليهم الإمام أميناً فظباً ياصحبها يسألهم مايقضون ، فإن ذكرروا مغلطة أو شبهة أزالها ، فإن أصروا بعد الإعداد لنصحهم ، بأن يعظهم ويأمرهم بالعودة إلى طاعته ، فإن استمهلوه اجتهد في الإمهال ، ونقص مائة صواباً .

وهذا كله مالم يماجنوا بالقتال ، فإن عاخذوا قوتلوا

وقال الحنفية : إن دعوتهم إلى طاعة الإمام وكشف شبهتهم أمر مستحب وليس واجباً ، ولو قاتلهم بلا دعوة حاز (١٧)

الإعداد في الدعوى :

١٦ - المدعى عليه هو كل من توجه عليه حق ، إما بإقراره ، إن كان ممن يصح إقراره ، وإما بالشهادة عليه بعد عجزه عن دفع الدعوى وبعد الإعداد إليه قبل الحكم ، وإما بالشهادة عليه مع بسبب الاستبراء ، إن كان الحق على ميت أو على غائب ، وإما بلدنه وتغيبه عن حضور مجلس الحكم وقبام البينة عليه ، وإما بالشهادة عليه ولدنه عن الجواب عن الدعوى .

والقضى عليهم أنواع منهم المختصر المائث

(١) ابن مابيس ٢٧٠/٢ ، والمتنوع الكبير ٢٩٨/٤ ، وفلسوي

ومصدا ١٧٠/٢ ، والعلل ١٠٧/٨

(٢) حاشية الدرر ١٩٩/٤ ، وفلسوي وصبره ١٧١/٤ ، والمعي

١٠٧/٨ ، وابن عابدس ٢٧٠/٢

لا إله إلا الله فقد عصم من دمه وماله (١٨) فإن أبوا الإجابة إلى الإسلام دعوتهم إلى الثقة إلا مشركي العرب والمزبدن (لأنه لا يفضل منهم إلا الإسلام) فإن أجابوا قسوا عنهم ، وإن أبوا استعانوا بالله سبحانه ونعالي على قتالهم .

وذهب المالكية في الشهود إلى أنهم يدعون وجوباً سواء يلعنهم المدعى أم لا ، مالم يعاجلوا بالقتال أو يكون الجيش قليلاً ، قالوا : ومن هذا الغبيل كانت إغارة سراية عليه الصلاة والسلام .

وللحنانية تفصيل بين ابن قدامة بقوله : أهل الكذب والمجرس لا يدعون قبل القتال ، لأن الدعوة قد انتشرت وسمعت عظم بنو منهم من لم يلقه الدعوة إلا نأخرا بعداً ، وأما عامة الأوثان فإن من بغيته الدعوة منهم لا يدعون ، وإن وجد منهم من لم يلقه الدعوة دعي قبل القتال ، قال أحمد : كان النبي ﷺ يدعو إلى الإسلام قبل أن يحارب حتى أظهر الله الدين وعلا الإسلام ، ولا أعرف اليوم أحداً يدعى ، قد بلغت الدعوة كل أحد ، فالزوم قد يلعنهم الدعوة وعلموا مايراد منهم . وإما كانت الدعوة في أول الإسلام ، وإن دعا فلا يأمن . (١٩)

(٢) عبيد : من دنا لا إله إلا الله فقد عصم من دمه وماله ، أخرجه فيصاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : أكرمت أن تحلق الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قال لا إله إلا الله عصم من دمه ونفاه إلا بحدته وحسابه على الله (فتح الباري ١٢/٢٧٨ ط الحسبي) ، وصحيح مسلم (٢/٢١ ط الحلبي)

(٣) مدائع الفتن ١٠٠/٢ شرح دار الكتب العربي ، والمرواني

١٠٠/٢ ، ونسوي وصبره ٢١٨/٤ ، والحنسوي ١٧١/٤ .

والعلل ١٠٧/٨ ، ٢٧٠/٢

في زمن الإعذار وكيفيته. (١)

ما يسقط به الإعذار:

١٧ - قال المالكية: كل من قامت عليه سنة بحق من مؤنة أو جوعها أو دعوى عساة أو تعد أو عصب، فلاه من الإعذار إليه قبل الحكم، إلا أن يكون من أهل الفساد الظاهر. أو من الأندقة المشهورين ببارئيتهم، فلا بعدر إليهم فيما نهى به عليهم. كما حدث بالنسبة لأبي الخير الزنبدقي، لما شهد عليه ثمانية عشر شاهداً أمام قاضي الجماعة مشغول من بعد أنه بصرح بالكفر والانصلاح من الإيمان، فأشار بعض العلماء بأن يعدر إليه فيما شهد به عليه، وأشار قاضي الجماعة وبعض آخر من العلماء بأن يقل بغير إعذار، لأنه ملحد كافر، وقد وجب قتله بدون ما ثبت عليه. فقل بغير إعذار، فقل لأحدهم أن يذكر لهم وجه الحكم. وذكر أن الذي اعتمد عليه في الغنا بالقتل بدون إعذار أن مذهب مالك قطع الإعذار عن استخاضت عليه الشهادات في الظلم. وعلى مذهبه في السلافة والتغيرين وتباهيه، إذا شهد عليهم السلبوسون والشتهمون أن تقلل شهادتهم عليهم. وإذا كاسوا من أهل القول - بدون إعذار. وكذلك لا يعدر في مثل رجل يتعق برجل، وجرحه بدمي، فيصلق بقوله. ولي التي تتعلق برجل في

أمر، ومنهم الخائب الصغير المحجور عليه، ومنهم السفيه المولى عليه، ومنهم المورثة المدعى عليهم في مال ليت وجههم لصغير والكبير. (٢)

فإذا كان المدعى ضيقاً حاضراً يحلص القضاء، وأدعت السد عوى وكانت مستوفية الشروط، فطلب القاضي من المدعى عليه الجواب عنها، وبار القاضي فيها حسياً هو عدون في كتب الفقهاء.

فإن أقر المدعى عليه بالحق المدعى، فهل يحكم القاضي بمقتضى الإقرار حالاً، أو أنه يجوز له أن يتخذ إجراء آخر حائزاً أو واجباً؟

قال الجمهور، وهو المصروع عن أحمد: يفتى على المدعى عليه بإقراره من غير أمر آخر بالإعذار وجوه. (٣)

وقال القاضي أبو علي من الحاشية: لا بد بالحكم بمقتضى الإقرار أن يشهد على الإقرار شهادتان.

وفي المذاهب تفصيلات في الإعذار إلى العتق عن مجلس القضاء في حكم الإعذار وفي وقته، وفي إضافة التي يعدر إليه فيها، وفي المدعى عليه للذي حنع الإعذار إليه.

وفيهما الحنفية والمالكية والحنابلة على أنه لا يفتقر على الخائب عن مجلس القضاء إلا بعد الإعذار.

وقال الشافعية: بعضي عليه. وتختلف المذهب

(١) ابن عابدين ٥٢٠/١، وأخاوي الطرطوسية ٣١٢، وبيضاوي الحطاب ١٧٣، ١٣٩، وأبني ٥٥٠/٩، ونسوي وحصدا ٢٠٨/١.

ومروا فلهذا أن هذه التفصيلات هي من يسهل لأرباب الدراسة التي تصدر تتبع الظروف والمعاملات يا أفاضل المشتغلين بقضايا الناس، إذ كان من أحسن ما أتت عليه في طراوته.

(٢) حصرة الحطاب ٧٢/١
(٣) ابن عابدين ٥٢٠/٩، وقلوبوي وصية ٢/٢

الوصول إلى قصده بغير ضرر أو ضرر، فإن كان التأجيل لمصلحة غيره، والتي دفع فيها شدة عليه، وسأل المدعي التأجيل أيضاً، ورغم أن له دعواً فريضة، به يدعى عليه، صرحت أنه أجلاً أيضاً، وتلزم عليه (النظر) حتى يبين الحق، ويعتبر عجزاً لعدمه، ويدين على حصة (١) والحكم كذلك في جميع الأقسام.

أجل مقدرة من الشارح :

١٩ - هناك أدلة لا يدل عليها اجتهاد المحكم، بل هي متبادرة بالضرورة لأجل الإعذار، منها: تأجيل المدعى، وصلى مقصده في (الحق) وبأن في (دعة)، إعذار المولى .

٢٠ - قضيتا المالكية والحنفية واختلفا، غير أن الإجماع بأنه: الخلف على ترك الشروع بعد زوجته أكثر من أربعة أشهر.

وشرط الحنفية بأنه: احلف على تركه، والشريعة أربعة أشهر وأكثر، فأخلاف بينهم وبين غيرهم في أقل السنة التي يختلف على التزامها، وعند الجمهور أكثر من أربعة أشهر، وعند الحنفية أربعة أشهر، والإعذار عند الجمهور أن يقول بقفه (عاصم) العاصم بعد تمام الأشهر الأربعة، وإفقه امرأة فأمه بانفقه، فإن أنى أفقه بالطلاق، ولا يتعلق بنفي المصلحة، وهذا هو رأي محمد بن المسيب ورواه ومجاهد وإسحق وأبي عبد الرحمن المزني (٢).

(١) أميرة الحكام ١٥٠ - ١٥٣

(٢) حاشية المحمدي ١ - ١٢٦، ١٢٧، ونسرة الختام ١٥١

فيلسوفي ومحمد ١٠٨ - ١٠٩، وأما ١٠٩، ١١٠، ١١١

٣٣٩ طرابلس

المكان الخالي وقد فصحت نفسها بإصابته، فتصلق فصحبة نفسها، ومثل هذا كثير واستدلوا على ذلك بأن الرسول ﷺ قال: «إنها تأبشتر» وإنيكم تختصمون إلي، فتعل بعضكم أن يكون ألخر بحجة من بعض، فأفضي له على نحو ما أسمع منه (١) وهذا الحديث هو الأصل في هذا الباب ولا إعتذار به. وكذلك كتاب عمر بن الخطاب - إلى أبي عبيدة بن الجراح، وإلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم، وهما أيضاً ملاد الحكم في الأحكام، ولا إعتذار بها ولا إعتذار من حجة ولا كلمة، غير أن الإعتذار بها ينقض فيه الناس من غير أسباب لديه انتحاش من الانتص، أنه في إقامة الحدود في الإجماع والردقة ويتكثف القرن الرسول عنه الصلاة والسلام ولم يرد فيه شيء، عندهم قالوا: وما سمع به الإعذار بغير (٢) ولم يعترض على أقوال في المداعب الأخرى في مثل هذا.

التأجيل في الإعذار

١٨ - لإعتدريكسون إلى المدعي، إنه ولو كان القاضي أديت بك حجة؟ وقد يكون إلى المدعي عليه، ومساءله القاضي: ألك دفع فيها ادعي به عيبك؟ فإذا اعتذر القاضي، أي من توجه الإعذار إليه، سواء كان مدعياً أم مدعى عليه، وفاد - نعم - ومساءله التأجيل، صرحت أنه أصلاً حسب تلك السرافعة حسب اجتهاده في بلوغ من أحسن له

(١) حديث «إنها تأبشتر» وإنيكم تختصمون إلي

احديث البخاري (مع براني ١٢٨٥ طبعها) وسلم

٣ - ١٣٣٧ طبعها

(٢) نصرة الحكام ١٠٩ - ١١٠

وفي حاشية سعدى جلي : والمظهر أن ذاحقا
في الجماع في كل أربعة أشهر مرة لا أقل - يزيده
قصة عمر رضي الله عنه حين سجع من تلك المرأة
ما سمع (١)

ومثلوا بقول النبي ﷺ لعذاته بن عمرو بن
لعاص : وما عذاته إِلَّا أَحْتَرَأْتُكَ تصوم النهار
وتقوم الليل؟ قلت : بلى يا رسول الله . قال : ألا
تفعل . هم واقطري . وهم منه . فإن لجسدك عليّ
حقا . وإن لعينك خليك حقا . وإن لزوجك عليّ
حقا (٢)

فأخبر أن للمرأة عليه حق . وقد اشتهر قصة
كعب بن سور . وأن الشكاح حرج لفصححة
السروجين ، ودفع الضرر عنها ، وهو مقص إلى دفع
ضرر الشهوة عن المرأة ، كقصته إلى دفع ذلك عن
الرجل . فيجب تعليمه بذلك ، وبكود الشكاح حقا
هما جميع . ولأنه لو لم يكن ذاهبا ، حتى لا يحدث
استدائها في العزل (٣)

الإعذار إلى المنتنع من الإتيان على زوجته :

٢٣ - الفتية متفقون على أن على الزوج الإتيان
على زوجته متى تحققت الشروط النجاسة لذلك .
فإذا امتنع من الإتيان فهي كل مدعي شروط
وتفصيلات .

ومذهب الحنفية أنه إذا مضت أربعة أشهر ولم
يقربها ، فقد بانت منه بطائفة واحدة . ولا حاجة إلى
إنشاء تظلمين ، أو أخيك باليمين .
والمراد بالأشهر الأشهر القمرية . وقد استدل من تاريخ
الحلف وهذا باتفاق الجميع (٤) وبطريق أيضا
مصطلح (أجل) ومصطلح (إيلاء) .

إعذار المنتنع من وطء زوجته :

٢٤ - المنصوص عليه في مذهبي الحنفية والشافعية ،
أن الزوجة لا حتى لها في الوطء إلا مرة واحدة يستقر
بها المهر وهذا في القضاة ، وأما رواية ظاهرها الحق في
كل أربعة أشهر مرة ، لأن الله تعالى جعلها أجلا
لن التي من أمرته .

وقال المالكية واختلافه : إن الوطء واجب على
الزوج إذا لم يكن نه عذر . وقال القاضي أبو يعلى .
لا يجب إلا أن يترك للإحصاء ، وقد بين المواقف أن من
واصل العادة وترك الوطء لم يته عن نيته . وقيل
له : إما وطئت أو فارتقت . فإن مالكا : وأرى أن
يقضى بذلك . قال ابن حبيب . إن كان زاحدا
فأضاه امرأته . وقيل له : تخلو معها في كل أربع ليال
ليلة ، وهو قسم امرأة مع صهرها ، قال حلي : ولا
أجل على الأصح . وطاهر المدونة أنه حشر له
أجل بمقدار ليل الإيلاء .

وروي أن عمر (في حادثة عية أحد الغرة عية
طويلة عن زوجته) سأل حمصة - زوج رسول الله
ﷺ - كم تصوم المرأة عن التكاح؟ فقالت : أربعة
أشهر . ومعهما يضي صبرها أو يثقل ، فنادى حينئذ
لا تزيد عزوة عن أربعة أشهر .

(١) ابن عسك ٥١٦ - ٥١٧ بإسنادها

(٢) صحيح تصدير روحانيه ١٦ - ١٧ ، والجمع ١٥ - ١٦ ،
الإستيعاد ، وتصدير وصيه ٩ - ١٠ ، وسانة الدرر
١٤١٧ ، والفرق ١٠٤١ - ١٠٤٢ ، وأفتاح ١٢٠

(٣) حديث : قال عمر : أنت تصوم شهر . أخرجه الساجي
أصح تباري ٢٨٨ (٤) ط السلفية

(٤) السبي ٢٨٧ - ٢٩٠ . ومعهما الأصل أنصر العروبة ذلك
مما تارة يصرغ به ، ليمرأه من أمر زوجها إلى البهائم ، يطلب
الفرق من ذلك ما لم يطر القاضي به

اشدء، أو بعد الأمر بالطلاق، تنصر له بالا جتهاد
بإبراء الحاقم من غير تحنيد يوم أو أكثر، وزيد في
مدة النوم إن مرض أو سجن بعد إثبات العصر، لا
في زمن إنسانه، فيزداد مقدار ما يرجى له شيء، وهذا
إذا رجي برؤء من المرض وحلاصه من السجن عن
قرب، وإلا طلق عليه وسنوي في ذلك غياب
الزوج أو حضوره، والزوج الغائب الذي يتلوم له
هو الذي لم يوجد عنده ما يثبت النفقة، ولم يعلم
موضعها، أو زادت غيبته على عشرة أيام.

وأما قريب الغيبة كشلاثة أيام، فإنه يرسل إليه
الحاكم، إما أن تنفق عليها أو يطلق عليك. (١)
ومذهب الشافعية أن لمجتمع من الإخفاق إما أن
يكون موسراً، أو معسراً.

فإن كان موسراً فعندهم قولان، أحدهما: أنه
لا يفسخ النكاح حاضراً كان الزوج أو غائباً.
لانتفاء الإحصار الموجب للفسخ، وهي منسكة من
تحصيل حقها بالرفع إلى الحاكم. والثاني: أن لها
الفسخ لضررها بالنكح.

وإن كان معسراً، فإن صيرت بوائفت من مالها
أو القرض صارت ديناً عليها، وإلا قلها انفسخ في
الأظهر، كما تفسخ بالجب والمنة، بلى هذا أولى،
لأن العسر على عدم الاستمتاع أسهل من العسر
على عدم النفقة، وإشائي لا فسح لها لأن العسر
مُنْظَر. نقول تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى
ميسرة) (٢) ولا فسح حتى يثبت عند قاضٍ إعساره
بالإقرار أو البينة.

ثم في قول ينجز الفسخ للإحصار بالنفقة وقت

قال الحنفية: إذا طلبت المرأة من القاضي أن
يفرض لها النفقة، ففرض وهو معسر، فإن القاضي
بأمرها بالاستدانة، ثم ترجع على الزوج إذا أسر،
ولا يجسه في النفقة إذا علم أنه معسر، وإن لم يعلم
القاضي أنه معسر، وصارت المرأة جسه بالنفقة،
لا يجسه القاضي في أول مرة، ولكن بأمره بالإفلاق
ويعذر إليه، بأن يجزه، أو يجسه إن لم ينفق. فإن
علقت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً جسه
القاضي، وكذا في دين آخر غير النفقة. وإذا جبه
القاضي شهرين أو ثلاثة أو أربعة يسأل عنه.
والصحيح أنه ليس بمقدر، بل هو موقوف إلى رأي
القاضي، إن كان في أكبر وأجبه أنه لو كان له مال
يفسح ويؤدي الدين يغني ماله، ولا يمنع
الطالب عن ملازمته، ولا يمنعه عن التصرف.
وإن كان غنياً لا يجزبه حتى يؤدي الدين والنفقة
إلا برضى الطالق. وإن كان له مال حاضر أخذ
القاضي منه هم والنفاءير من ماله، ويؤدي منها
العبئة والدين، لأن صاحب الحق لو طفر بعسر
حقه كان له أن يأخذه، وكذا إذا طفر بفساد في
النفقة، والعجز عن الإنفاق لا يوجب حق
الطلاق (٣)

ومذهب المالكية: أن للزوجة الفسخ بطلقة
رجعية، إن عسر زوجها عن نفقة حاضرة أو لها أن
ينفي معه، وإن علمت فقره عند انعقد فليس لها
ذلك. وإذا أرادت الفسخ رجعت الأمر للحاكم
فبأمره وإن لم يثبت عسره بينة، أو تعدى بها بالنفقة أو
الكسوة إن شكت عدمها، أو الطلاق. ويقول له:
إما أن تنفقي عليها أو تطلقها. وإن أثبت عسره

(١) حاشية الدومني ٢/ ٥١٨ - ٥١٩

(٢) سورة البقرة ٢٨٠

(٣) حاشية الهدية ١/ ٤٣٩ - ٤٣٨

وقال المالكية: إن الشروحة إذا خلعت الروح
والصدائق لوجب ولم يجز، فإن ادعى لعدم، ولم
نصفه، ولا أقام بينة على صدقه، ولا مال له
ظاهر، ولم يلق على النظر عنه، أنه اختاكم
لثلاث عشرة، إذ أعطى حيلة خفية، مانوحة،
ولا حبه كسائر الدون، ومدد التأجل، وزكاة
شخصي، ثمرة تمت بحسرة مائية أو صدقة تلوم
نه (تمكث) بالنفس، وإذا لم يبق عنه في مادة
التأجيل، ولم تصدقه، فصل الحظاظ، الظاهر أنه
يجب أن جهل حاله يستبى أمره، وبوغاب على
الفن عشرة ندم له ابتداء، وبظ ظهرا لثلاثة
(الغنى) يمحس إلى أن يأتي بيعة تشهد بحسره،
إلا أن يحصل له صير حلول الدية فيها ملتب
لنطائيق^(١)

ومن ذهب إلى فتح النكاح بإعذار اسروج
مفعول ظهر من الشافعية واختالفة دلوا، بنيت ها
لفسخ بالإعذار، ولم يذكره (إعذارا)، لكنهم
دلوا: إن النكاح لا يكون إلا من الخفة^(٢)
وقال المالكية: إنه يثبت على عدم فصل
الشروحة مفعول مهرها أنها قللك أن تسع حر
تدخول في طاعته، ولا تكون بذلك مانحة، وليس
قد حبا وسعها من السر وغيره.

ونظروا من كلامهم أنه إذا وفي في ذلك أن
يكون من عدم الإذعان من السر أو غيره، لأنهم
ذكروا أن هذا النكاح حتى تستوي المعلن، وبغ
الإفلاق عمر، هذا الوجه أن لما أتمتع، مطلق في

وجوب نكاحها وهو طلوع الفجر، ولا يبرم
الإمهال، والأظهر إمهاله ثلاثة أيام لينقض عهره،
وهي مدة قربية يتوقع فيها العدة بفرص أو غيره،
ولما الفسخ صحيحه التمتع بنقته إلا أن يستلم
نقته.

ولورضت بإعذاره العاشر، أو نكحته عانة
بإعذاره فيها الفسخ بعد^(٣) ومذهب أحاطه
كعذار الشافعية في أن زوجه المعسر محرمة من
العسر عليه وإن فراقه. وروي نحو ذلك عن عمر
وعلي وأبي هريرة، ومنه قال سعيد بن المسيب
والحسن وعمر بن عبد العزيز: منة ومهنة
وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

وقد بحث عند اختلافه على نفس في لزوم الإعذار
للإعذار من النقطة، وأظهر من كلامه أنه بطلق
على الفور.

وتفصيل هذه الأحكام في مصطلحي (إعذار،
ونقطة)^(٤)

الإعذار إلى المعسر بمفعول ظهر.

٢٣- إذا ثبت زوال الشروع بعد حل العقد، أو
وفائه الزوجة به فهل يطلق عليه فور النكاح، أو
يعذر إليه قبل الطلاق، أو لا يعذر ولا نصيب؟
اختلف الفقهاء في التطليق عليه وفي الإعذار إليه،
فقال المالكية: إنه يطلق عليه تكن بعد الاعتذار،
والشافعية واختالفة الروا، وتفصيلات في النطائيق
عليه أما الخفة فدلوا: لا يطلق عليه

(١) قلوبى وعمره ٨٢-٨٣

(٢) انتهى ٤٧٢/٧، ٤٧٧- ونلاحظ نرى في تحديد الإعذار بعد

كما قدمه هنا، ليس سببا على نص وبنهاه إجماعا روي بآخر

في الطلوق والملاصاة التي تفتح طاعني بفساد، أو عذبه

(٣) حاشية المحرر ١٩٩١، ٢٠٠

(٤) المصنوع ٢٥٥/١٥ مكتبة الأوقاف، والشي ٢٥٩/٥ م

مريض

أعراب

انظر : بدو.

أعرج

التعريف :

١ - الأعرج من كانت به علة لازمة له في مشيته .
يقال : عرج فهو أعرج .^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - اعتبر العلماء العرج عيباً يرد به العبد في البيع ،
ويمنع الإجزاء في الأصحية إذا كان عرجاً يئناً .^(٢)

كما اعتبروه في الأشخاص من الأعذار التي تعفي
من الجهاد .^(٣) لقوله تعالى : (ليس على الأعرج
مخرج ولا على الأخرج مخرج)^(٤)

وتفصيله في : (الأصحية ، والبيع ، والجهاد) .

(١) المصباح للذبي ، ولسان العرب مادة (عرج)

(٢) الأصبهاني ٢/ ٢٧٣ ط دار المعرفة ، والمغني ٨/ ٢٤٣ ط دار إحياء
والمواهب للجليل ٣/ ٢٤٦ ، وقطوبي ومعية ٢/ ٢٥٩

(٣) ابن عابدين ١٣/ ٢٢٦ ط بيروت ، والمغني ٨/ ٣٤٧ ، والمحطبات
٢٢٩/ ٢٢ ، واحة الطالبين ١/ ١٩١ ط مصطفى الحلبي .

(٤) سورة النور ٦١

الخصم هو حق القاضي ، فلا يملك الخصم إجبار
خصمه على حضور مجلس القضاء لبيع الخصومة
من غير أمر القاضي . لكنهم قالوا : إذا طلب
الخصم من القاضي إحضار المدعي عليه نجابه إلى
ذلك في حالات ، وفي كل مذهب تفصيل^(٥) ينظر
في مواضعه من كتب الدعوى والقضاء .

٢٧ - ويلاحظ أنه ما ذكره الفقهاء فيمن له حق
الإعذار ، وفي وسيلته ، وإجزاء المنتع ، القصد منه
إعلام المدعي عليه بما ادعي به عليه ، وقطع هذه
شكلا بقول بعد الحكم عليه : إنه لم يكن يعلم بأن
الأمر سيؤدي إلى ما أدى إليه من تطلق زوجته ، لو
إلزامه بما ادعي عليه من دين أو نحو ذلك .

أما الرسائل التي ذكرها الفقهاء للإعذار ، وكيفية
ذلك فإنها تنق وما عهد في أيامهم من إجراءات ،
فلمست مبنية على نصوص شرعية واجبة الاتباع ،
بل هي باجتهادهم . وقد استحدثت في هذا العصر
وسائل يعمل بها في المحاكم ، وهي تنفق وما قرره
الفقهاء من قصد إعلام المدعي عليه . فتنبط
بموظفين طلب إعلان الخصوم بأوراق رسمية يوقع
عليها نفس المدعي عليه ، أو من يقيم عنه من زوج
أو ولد أو خادم ، وهناك حالات يستدعي فيها
المدعي عليه بواسطة الشرطة إذا امتنع من
الحضور ، وحالات يحكم عليه بغرامة مالية ،
والأصل فيها أنها وسائل مشروعة فلا بأس من
العمل بها والسير عليها .

(٥) الكنتاري طبرقبة مجلس الهندية ٢/ ٦٩ ومجالس الهندية

١٧٠٥/ ٦٢ ، والمغني ٩/ ٦٢

وتفصيل ذلك يرجع إليه في مصطلح (إثبات).

آثار الإحصار

أولاً : آثار الإحصار في حقوق الله المالية :

١- أثر الإحصار في سقوط الزكاة بعد وجوبها :

٥- قد يكون سبب الإحصار نكاح المأنة الذي فيه الزكاة على وجه يصير به المزكي معسراً وعسى هذا إذا لم يكن لدى المزكي غير المال التالف فهو معسر بحق الزكاة، فيثبت في ذمته عند الجمهور، خلافاً للحنفية. ^(١) وتفصيله في (الزكاة).

ب- أثر الإحصار في منع وجوب الحج ابتداءً :

٦- أجمع المسلمون على أن الحج لا يجب إلا على المستطيع، ومن الاستطاعة القدرة المالية، لقوله تعالى : (ولم على الناس جع البيت من استطاع إليه سبيلاً) ^(٢) وسئل النبي ﷺ عن السبل فقال : والزاد والراحلة. ^(٣)

١- والمذهب في هذه المسألة الشافعي ٣٢٤/٢، وإمامنا ٣٣٠ وما بعدها.

٢- ولقبي لابن قدامة ١/١٠٠ وما بعدها في الرضا الحديثة.

٣- فتح القدير ١٠٣/٢، ١٠٤، والمذهب ١/١٥٧، ١٥٨.

وكشاف القناع ١/١١٣، ١١٤ ط أصدر سنة ١٢٨٠، والموسر.

لابن قدامة ٩٧٩/٢، ٩٨٢ ط الرضا الحديثة.

٤- سورة آل عمران ٩٧.

٥- حديث : مثل من قيل . . وأمره الدارطني من

حديث جابر، ومن حديث علي بن أبي طالب، ومن حديث ابن

مسعود، ومن حديث عائشة، ومن حديث عمرو بن حبيب

عن أبيه عن حمدة، قال الميركقوري : أخرجه كلها صحيحاً،

وأمره الرضا رحمه، والتهذيب من حديث ابن عمر رضي

الله عن أبيه رضي الله عنه، قال الميركقوري :

الحديث، ورواه البيهقي عن الحسن بن الحسن بن

عبد الله بن عمر بن الخطاب، لا يثبت الحديث في ذلك مستند،

والصحيح من الروايات رواية الحسن بن الرضا وسئل الدارطني :—

فمن لم يجد الزاد والراحلة يكون معسراً، فلا يجب عليه الحج ابتداءً.

وصرح أختامه بأن معسر لو تكلف الحج بدون الحاق ضرر بغيره، مثل أن يمسي ويكتسب مهنته، أو مائة من يفتل عليه، ولا يسأل الناس، استحب له الحج. وسئلوا بذلك بقوله تعالى : (باتواك رجلاً وعلى كل ضامن) ^(١) فقدم ذكر الرجال وهم لثقة.

أما من بلغ واستطاع، خج فلم يجب ثم أعسر، ثبت في ذمته الحج، وعليه أدواء هذا يسر، واثم إذا مات ولا يؤد، فإن أدوى له تركه وجب الإحجاج عنه قبل تقسيم الزكاة. ^(٢)

ج- أثر الإحصار في سقوط التذوق :

٧- ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه إن نذر التصديق بشيء، وليس في ملكه إلا أقل منه، لا يلزمه غيره، لأن النذر بما لا يملك لا يصح. ^(٣)

وذهب المالكية إلى أن من نذر ما لا يملك لزمه إن قلر عليه، فإن لم يقدروا لزمه بدله أو بدل بدله، فلو نذر بدنة لزمته، فإن أعسر عنها فدية، فإن أعسر عنها فبيع شياء، فلو قدر على ما دون

١- ٢١٦- ٢١٨ ط شركة الطباعة العلمية، ولحقه الأصحح.

٢- ٥١١/٢، ١٢ شرو شافعية، وسئل البيهقي ٣٢٧/٢ ط

أحمد.

٣- سورة الحج ١٧.

٤- الفتي ٢١٩/٢، الرسامي، وكشف النجاش ٢/٣٩٢ ط

الرواسي، وجاء النجاش ٢/٢٤٦ ط انكبة الإبراهيمية، والتم

الفتاوى وحاشيتها من هاتين ٢١٢/٢، وجمهور الأقطر

١٦٦/٢

٥- الاختيار شرح المختار ١٢/٢٣، ٢٤ ط بعضي الباني الحنفية

١٩٣٦، والمذهب ٢/٢٤٢، ٢٤٣

كُسُوتهم أو تحريم برزقهم^(١) على التحجير بينها (معنى
لم يَجِدْ تَصْيُماً ثلاثة أيام) وقرأ ابن مسعود رضي الله
عنه (ثلاثة أيام متتاليات) وقرأه مع شذوذها عند
الفراء هي كالتحرير لمنهوز من حيث الرواية
فمقتضى هذا أن الإحصار بالعتق أو الإطعام أو
الكسوة ينفلت به المحصر إلى الصيام^(٢).

هـ - الإحصار بغيره الماء للوضوء والغسل :

٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه لو لم يجد الماء مريد
الوضوء والغسل إلا أن يشتربه بمن مثل وقدر
عائمه فلا يحاسبه أن يشتربه، ولا يجب عليه أن
يشتربه بالكثرة، والكثير ما فيه عين عايش، وفي
مقدار الجس خلاف وتبصيل، وأولى ما قيل فيه :
إنه ما لا يدخل تحته تقويم المقومين.
وعلى هذا فلا يحصر ما ترويه امرأة له، فإنه
يبيح ولو كان الماء موجوداً^(٣).

و - أثر الإحصار في التقدية :

١٠ - ذهب الحنفية وبعض المالكية إلى أنه إذا

(١) حر: الزهد ٩٩.

(٢) الإحصار شرح المختار ١/ ٥٠٤ ط مطبعي الباني الحلبي
١٩٣٦، ونسب « رسالة ٢٩٦/٣، والهدى في عقد الإحصار
القاضي ١/ ٦٣٠ - ٦٦٦، ١٤٦، والشرح الكبير ١/ ١٢١ -
١٣٣، وشرح طرزي على مختصر خليل ١/ ٥٧٣ - ٥٩٠، وقيل
المأثور بشرح دليل الطالب ١/ ٦٦٦ - ٦٦٦، وقيل عسلي في
شرح الدليل ١/ ٢٣٥ - ٢٣٩.

(٣) الإحصار ١/ ٦٢، والهدى ١/ ٢٣، وقيل في وصية ١/ ٨٠ -
٨١، وشرح الطحاوي ١/ ٣١٣ - ٣١٤، وشرح المختصر
وعلانية القضاوي ١/ ٦٥ - ٦٦، وفتح المعبر
١/ ١٥٣، ١٥٤، وصواعق الإحصار ١/ ٢٧٦، ٢٧٧، وابن
عاصم ١/ ١١٩، ١٢٠، وكلمة الصالح ١/ ٨١ - ٨٢، والهي ١/ ٢٤١،
٢٤٢، وقيل لأثر ١/ ٢٢٢، والإحصار ١/ ٢٩٦، وكشاف
الضيق ١/ ٣٢٠ ط فريسي.

السبعة من الثمن فإنه لا يبرمه إخراج شيء من
ذلك، ومع ظاهر كلام خليل والمذاق، وفي كلام
معظمهم أنه يلزم إخراج ما جاز السبعة من الثمن،
ثم يكمل ما بقي متى أسبر، لأنه ليس عليه أن
يأتي بها كله في وقت واحد^(١).

وعند الخامسة من ندر صاعه لا يغنيها، أو كان
قادر عليها فعجز عنها فعليه كفارة بعين، لا روى
عنه بن خازم رضي الله عنه قال: ما روت أصبي أن
عاشي إلى بين الله - عافية، فأمروني أن أسبني لها
رسول الله ﷺ، فسميته فقال: لا يغني
وشره كـ^(٢).

وبن عائشة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:
ولا تدري في مَنصبة الله، وكفارته كفارة بعض،
قال: وما تدري تدري لا ينفقه فكفارته كفارة
بعض^(٣).

هـ - أثر الإحصار في كفارة اليمين :

٨ - إذا حثت حنثت في الأيمان فلعنه الله (أو)،
لقوله تعالى: (وَلَكِنْ تَوَحَّيْكُمْ بِنَهْيِهِمْ
الْأَيَّامَ) ^(١) إن شاء اعتق رقة، وإن شاء أطعم
عشرة مسكين أو كساهم، فإن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام متتاليات، لقوله تعالى: (لِكْفَارَتِهِ يَصُومُ
عَشْرَةَ أَيَّامٍ) من أوسط ما يطعمون أهلهم أو

(١) حواشر الإحصار ١/ ٢٤١.

(٢) حديث عتبة بن عامر قال: «سألت أبا عبد الله رضي الله عنه
عن رجل عصى الله في نفسه فبصره الله في نفسه»
مسلم ١/ ٣٦١، ط الحلبي.

(٣) المعنى لا بد من كفارة ١/ ٩٩ - ١٠٠ ط القرضاوي حديث
وحدث عائشة أن النبي ﷺ قال: ولا تدري في مَنصبة الله
أمره أحمد ١/ ٢٩٧، ط المصنف، وأبو حنيفة صحيح

(١) سورة البقرة ٢٢٨.

على أن الإفلاس يتحقق عندهم بقضاء القاضي ،
وعنده لا .^(١)

وهي كذلك عند الشافعية ، فإن أحاله على
مليء فأفلس أو جعد الحق وحلف عليه لم يرجع
إلى المحيل ، لأنه انتقل حقه إلى مال يملك يده
فستقط حقه في الرجوع ، كما لو أخذ بالدين سلعة
ثم تلفت بعد القبض .

وإن أحاله على رجل بشرط أنه مليء فإن أنه
معسر ، فقد ذكر المزي^(٢) أنه لا خيار له ، وأكثر
أبو الحباس بن سريج هذا وقال : له الخيار لأنه
غره بالشروط فثبت له الخيار ، كما لو باعه بكرة بشرط
أنها حلوب ، ثم بان أنها ليست كذلك .

وقال عامة الأصحاب : لا خيار له لأن الإعصار
نقص ، فلو ثبت له الخيار ثبت من غير شرط
كالمبيع في المبيع ، ويخالف الصنف المرفوعة ، فإن
عدمها ليس بنقص وإنما هو عدم فضيلة ، فاختلف
الأمر فيه بين أن يشترط وبين ألا يشترط .^(٣)

والمالكية كذلك يرون أنه إن شرط المحال على
المحيل إن أفلس المحال عليه رجع على المحيل فله
شرطه . ونقله الباجي كآلة المذهب ، وقال
ابن رشد : هذا صحيح لا أعلم فيه خلافا .^(٤)

(١) إجماع شرح المحار ١/٦٧ - ٦٨ ط مصطفى الحلبي
١٩٣٦

(٢) المذهب في فقه الإمام الشافعي ١/٣٤٤ - ٣٤٥ ط مصطفى
الحلي .

(٣) الشرح الكبير وصاحبه الشافعي عليه ٣/٣٢٥ ، ٣٢٨ ،
وتشرح المصنف وحاشيته الصاري عليه ٢/١٣٩ - ١٤٦ الطبعة
الثانية للطبعة للمرة الثانية ١٣٣٥ هـ .

ولما الخسالة فقد قالوا : متى توفرت الشروط
برىء المحيل من الدين بمجرد الحوالة ، لأنه قد
تحول من ذمته ، فإن أفلس المحال عليه بعد ذلك أو
مات أو جعد الدين فلا يرجع على المحيل ، كما لو
أبراه ، لأن الحوالة بمنزلة الإبراء .

ومنى لم تتوفر الشروط لم تصح الحوالة ، وإنما تكون
وكالة .

قال الشمس ابن أبي عمير : وإذا لم يرض
المحال ثم بان المحال عليه معسرا أو ميتا رجع بغير
خلاف . وإن رضي مع الجهيل بحالته رجع . لأن
الفلس عيب في المحال عليه . وإن شرط ملاءمة
المحال عليه فإن معسرا رجع . الحديث : «المؤمنون
عند شروطهم»^(١)

(١) حشر مزيل ل شرح السليل ١/٣٦٤ - ٣٦٦ ط المكتب
الإسلامي ، نيل المرب بشرح دليل خطيب ١/١٤١ - ١٤٢
وحديث «المؤمنون ...» أخرجه الترمذي من حديث
عمر بن حوت المزني مرصعا بلفظ «السلطان على شرط وطوع»
وقال : هذا حديث حسن صحيح . وروى الترمذي في صحيح
هذا الحديث ، قال في إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
وهو ضعيف جدا ، قال فيه الشافعي وأبو داود : هو ركن من
أركان الكذب . وأخرج أبو داود والحاكم عن طريق كثير بن
زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعا ، قال مذهب
لم يصححه (الحاكم) وكثير ضعيفه السلفي وسماه غيره . قال
المطري في إسناده كثير بن زيد . قال عنه ابن معين : ثقة ، وقال
مرة : يثق بشي . وقال مرة ليس بذلك القوي ، وتكلم فيه غير
واحد . والرواية الشوكاني طريق الحديث الثخينة وقال : لا يخفى
أن الأحاديث المذكورة وطعن يشهد بضعها كغيره ، ونقل
لحواشي أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه سندا وخفية
الأصول ١/٥٨٤ - ٥٨٥ نشر السلفية ، وعون المبر ٣/٣٧٧
- ٣٧٨ ط الهند ، والمسلم ٢/٢٩ نشر دار الكتب العربي .
ونيل الأوطار ١/٣٨٦ - ٣٨٧ ط مصطفى الحلبي

عن المهر نصفه بدونه إن نُسِرَ، لقوله تعالى: (وإن طلقتموهن من قبل أن تفسهن وقد أقرهتهن مهرهن فريضة ونصف ما أقرهتهن) (١)

وأما الحنفية: فلا يجوز أن الفسخ بالإعسار بالمهر أو غيره، وللزوجة قبل الدخول منع تسليم نفسها للزوج حتى تستوفي مجمل صداقها (٢)

هـ- إعسار المدين بما يجب عليه من الدين: وهل يحبس بذلك أم لا؟

١٥- قال الحنفية: إذا ثبت الحق للمدعي فطلب من لفاضي حبس المدين، أمره القاضي بدفع ما عليه، فإن امتنع حبسه، لأنه ظهر طمعه. للمحدث (٣) أن الواجد فظلم يُجَلَّ بِمِرْضَةٍ وعقوبته. (٤) والعقوبة أخفى.

فإن أقر المدعي أن غريمه معسر خفي مینه، لأنه استحق الإظهار بنص، فلا يمنع من التلازمة. وإن قال المدعي: هو موسر، وهو يقول: أنا معسر، فإن كان له نص يعرف بساؤه، أو كان الدين بدل مال كالثمن والقرض، أو التزمت كالظهار والكفالة وبدل الخلع ونحوه حبسه، لأن الظاهر نفاذ ما حصل في يده، والتزامه يدل على القدرة،

(١) سورة البقرة: ٢٢٧

(٢) رد المحتار على الدر المختار ١/٦٥٩، ٤/٣٦٥-٣٦٧، وقع الفصيح ١/٦٥٨، ٢٦٠. والمحدث في الإقدام الفسخي ١/١٤٩، وهو المأخوذ من ١/٣٠٧-٣٠٨، والشرح الكبير وصاحبه الموسوي جلد ٢/٢٩٦-٣٠٠، والفتاوى لأبي خديجة ١/٥٧٩ ط الرضا المجلدة. والفتح لأبي خديجة ١/٩٨٢ ط تلخيص

(٣) حديث: في الواجد ظلم يمل عرشه وعقوبته، أمره أبو داود ١/٢٥١ ط عزت حيد، وفتح، وحسن ابن حجر في الصغ

(٤) ١/٦٦٢، السنة ١

د- إعسار الزوج بالمهر المسمى:

١٤- ينص الشافعية في إعسار الزوج بالمهر بين حالتين:

أولاهما: إن كان قبل الدخول ثبت لها الخيار في فسخ النكاح، لأنه يلحقه الفسخ بالإعسار بالمهر، وهو وجه عند الحنفية.

الحاشية الثانية: إن كان بعد الدخول لم يجوز الفسخ، لأن الزوج استوفى حقه فلم يفسخ بالإعسار، وقد وافقهم مخالفة في وجه لم على ذلك

وهناك وجه آخر عند الحنفية أنه لا يثبت لها خيار الفسخ مطلقاً، لا قبل الدخول ولا بعده، وهو اختيار ابن حاتم، لأن المهر دين في الدية، فلا يفسخ النكاح بالإعسار به، كالتففة الماضية، ولأن تأخير وجه ليس فيه ضرر محض.

وقال المالكية: إن دعت زوجها للدخول بها، وحلت حال الصداق فلم يجده، ودعى النكاح ولم تصدقه، ولم يثبت عدمه بيعة، وليس له مال ظاهر، أمهله الحاكم لإثبات عسره (فقوله)، ثم إذا ثبت عسره، أو صدقته فيه زيد له في الأجل باجتهاد الحاكم، وإن أتى بشيء، ولا عجزه.

ووجوب التلوم لمن نت عسره ولا يرجع يساره - لأن الغيب قد يكشف عن العجائب - هو تأويل الأكثر - صحيح - أي صوبه - المنطوي وبخاصة، وعدم التلوم لمن لا يرجع يساره، فيطلق عليه ما جزأ هو تأويل فضل على المدونة

ثم بعد انقضاء الأجل طلق عليه، بأن يطلق الحاكم، أو توقعه لزوجته ثم يحكم الحاكم، على التوفيق في ذلك. ووجب على الزوج المطلق إعازه

لا يعرفان له مالا ظاهرا ولا باطنا، ويخلف عن ذلك، لكن على البينة ويسرى بيمينه وإن وجدت المال لأقصى ما عابلا، وإن كنت مافرا عجلت الأوبة (الإياب) وبعد الحلف بحجب أصلاقه وإنفقوا لفقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)

فإن ثبت عسره وطال جبه فبأنه يطلق، لكن بعد حلفه أنه لا مال عند.

ولا حيس على معلوم ثابت العدم، فلا ية المذكورة، لأن حيسه لا يحصل به فائدة، وشب على الحدين أن يميني بها عنه من الغيب، وإن مات ولم يوجد له مال وفي عه من بيت المال، لقونه عليه السلام: «ممن توفي عليه دين فقبل فخلقه، ومن ترك مالا فهو لورثته» (١)

وقال الشافعي: إذا ثبت عليه الدين مع ما ظهر له ودفع ولم يحس، فإن لم يظهر حيس وبيع ما قدر عليه من ماله، فإن ذكر عسره لبثت منه أنية، لقوله عز وجل: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) (٢) وأحلعه مع ذلك ماله وأخذه ويستعثر غرماء من أرومه حتى تقوم بنة أنه قد قاد مالا، فإن شهدوا أنهم رأوا في يده مالا مشعل، فإن قال عبد الله: قبلت مع يمينه، ولا غاية لجبه أكثر من اكتشف عنه، فعلى أسطر عند الحاكم ما وصفت

ولا يحسه فإسرى ذلك إذا ادعى الفس، لأن الأصل، وذاك مثل فسك الماشعات وأوروش خنايات ونيف لأقرب والرمحات، إلا أن تقوم شبهة أنه مالا يجهل، لأنه ضالم فإذا حسه مدة يغلب على ظنه أنه لو كان مالا أظهره، ويأمن عن حاله ولم يظهر له مال، حتى يبيله، فإن انطأه وعاره فسحق الإنصار، وكذلك الخكة لم يهتد شاهدا به عساه، وبين بنة الإعصار بعد الحس بالإلحاح وفيه لا والفرق أنه وجد به - الحس فريسة، وهم تحمل شدة الحس ومهاتيف، وبلا دليل إعداره ولم يوجد ذلك من الحس، وفل قدس في الحاشين، وإن ثبت أنية على بساره أنه حسه لطعمه حتى يزني ما عليه، واختصم في مدة الحس، فليس - شهرين أو ثلاثة، وبعضهم قدره شهر، وبعضهم بأربعة، وبعضهم سنة، وإذا كان الحس يخلعون في احتلال الحس ويغادون تفاوت كثيرا فإنه يعود إلى رأي القاضي (٣)

وهذا المالكية: يحس المدين (٤) المجهول إذا ادعى العدم لميسر أمره بالكتاب، ويحس جبه مالم سأل المدين والتأخير إلى ثلاث عسره، وإلا أخر مع نة فصل ولم مانفس، وحس إن جهل حاله إس أن بشت عسره، وإن لم يأت به أحصيل (الكفيل) غرم ما عليه إلا أن ثبت عسره (نوب عسره) يكون بشهادة محذرين يشهدان أنها

(١) طحاوية، عنوان: ٣٢٥، ٣٢٦، والفروق للفراف: ٢-١.

(٢) الشفة: أريضا.

ومعجل: من توفي من المؤمنين - أ. المرحم البخاري.

إلتع: ١٣٦٦ هـ السعي، وسلم: ١٢٣٧ هـ المحلى.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٤) لاخذ: شرح شعور: ٢٦ - ٢٧، في مصطلح العمى.

(٥) امره: كذا في الفقه على المذنب - أبحاث الدين: ١٠٤، ١٠٥ - ص: ٥ - بكر في أبي.

منكسباً) وهو دليل عدم وجوبها على الفقير غير المتعمل. ولأنه غير مطبق للأداء حيث لا يندرج على العمل

لكن صرح أصحابه بأنه إذا أسير الفقير بعد وضع الجزية عنه وحت عليه، لأنه أهل فلجزية، وإنها سقطت عن المعجز وقد زان،^(١) ولا يجانب بها مضي

عند المالكية: الذي انفق يضر به بوسع (أي قدر طاقته) ولم يرهق إن كان له طاقة، وإلا سقطت عنه. فإن أسير بعد لم يجانب بها مضي لسقوطه عنه.^(٢)

وفي قول: تشافعية: أنها تجب عليه ولو كان فقيراً، لأنها تجب على سبيل العوض، فاستوى فيه المتعمل وغير المتعمل، فعلى هذا ينظر إلى أسيرة، فإذا أسير طوبى بحرية ما مضى، وقيل: لا يضر.^(٣)

ز - إعصار التركة عن الوفاء بها وجب فيها من حقوق: ١٧ - إذا كانت تركة الميت لا تفي به عليه من المديون، ففي الأحكام المتعددة بذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلحي (زوت، وتركه).

ح - الإعصار بالشفقة على النفس:

١٨ - الأصل أن مدقة الإنسان أخفى ماله صغيراً كان أو كبيراً، إلا الروجة فإن تفتتها على زوجها

(١) إحصاء شرح المعجز ٩٠/٣ - ٩٣ ط مصطفى الخليلي ١٩٣٦. وضع الفقير ١٥٨/٥ - ٢٩٨، وأما لابن قدامة ٥٠٩/٤.

(٢) إحصاء المعجز ١٠١/٣ - ٢٢٥ ط الثانية للجمعية لدمشق للدراسة ١٣٢٥ هـ، وشرح الكبير ١/١ - ٢٠٢.

(٣) المعجز في فقه الإمام الشافعي ٢٢٦/١ - ٢٢٩.

لم يكن له حصة، ولا يغفل المسألة عنه.^(١) وعند المالكية: من وجب عليه دين حال فطوبى به ولم يؤده، نظراً لخطأه، فمن كان في يده مال ظاهر أفره بالقضاء، وإن لم يجد له مالا ظاهراً، فادعى الإعصار وحداقه عريمه لم يجنب ووجب بظلاله، ولم تخز ملازمته، بقوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) ونسول انتهى بفتح عريمه اتقاني كثير فيه: «خُدُوا مَا وَدَّعْتُمْ» وليس لكم إلا ذلك،^(٢)

وإن الجنب إما أن يكون إثبات عسرته أو لقضاء دينه، وعسرته نائمة، والقضاء متعذر، فلا فائدة في الجنب. وإن كذبه عريمه فلا يخلو إما أن يكون عرف به ما أو لم يعرف، فمن عرف له مال لتكون الدين ثبت عن معاوضة، كالقرض والبيع، وعرف له أصل ما سوى هذا، فالغيب قول عريمه مع يمينه، فإذا حلف أنه ذومال جيب حتى انتهت الميتة بإعساره، قال ابن المنذر: أكثر من نحفظ عنه من علمه، الأمصار وقصصهم يرون الحس في الدين.^(٣)

و - الإعصار يدفع الجزية (الجزية المفروضة والجزية المصالح عليها):

١٩ - ذهب الحنفية وأصحابه وهو أحد قولين لفتنة إلى أنه لا حرية على فقير غير منكسب لأن عبد رخصي لله عنه شرط كونه محتلاً (أي

(١) إحصاء الشري ١٠١ ط دار المعرفة - لا يخرج عنه ماورد في الهدف في فقه الإمام الشافعي ٣٢٩/١ - ٣١٧.

(٢) حديث ١٠١ - إحداد ما وجدتم - إجماع مسلم (١٩١/٣) ط الخليلي.

(٣) فقه لابن قدامة ١٩٩/١ - الرخص المندوبة.

المالكية .

الثالث : تقدر بحال الزوجة . أخذنا بدلالة قوله تعالى : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) .^(١) ويحدث عند إلقائه لها : دخلني ما يكنيك ولدك بالمعروف .^(٢) وهو قول عند الحنفية .^(٣)

وعلى هذا فإذا كان الزوج مع - رآه في مثله فعليه نفقة العسرين اتفاقاً ، وإن كانت موسرة وهو معسر فعلى القول الأول عليه نفقة المتوسطين ، وعلى الثاني عليه نفقة العسرين ، وعلى الثالث نفقة الموسرين .

وإذا عجز الزوج عما يجب عليه من النفقة على التفصيل السابق ، وظلّت الزوجة التفرق بينها وبين زوجها بسبب ذلك ، فعند المالكية والشافعية والحنابلة يفرق بينهما .

وذهب الحنفية إلى أنه لا يفرق بينهما بذلك ، بل تستدين عليه ، ويؤمر بالأداء من تحب عليه نفقتها أولاً الزوج .^(٤)

وفي المسألة تفصيلات نوفي من هذا يرجع إليها في أبواب النفقات من كتب النفقة (و : نفقة) .

ي - الإحصار في النفقة على الأقارب :

٢٠ - يجب على القتي أن ينفق على والديه وأولاده

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٢) حديث عند : عني ما يكنيك . . أخرجه البخاري

(٣) ٥٠٧/٩ . فتح ط المسند .

(٤) ابن عابد بن ١٤٥/٢ ، والشرح الكبير بطلبه العمودي

٥٠٩/٩ . والجمل على شرح الشيخ ٤٨٨/١ . والمسمى

٥١٦/٢ ط نشر مكتبة الرياض .

(٥) ابن عابد بن ٢٤٦/٢ ، وشرح القنبر ٥١٨/٢ ، والمسمى

٥٧٣/٧ ، والجمل على شرح الشيخ ٥١٦/١

من استوفت شروط وجوبها عليه . ولا ينتقل حقه إلى مطالبة الغير بها سواء كان هذا الغير أهلاً أو فرعاً ، إلا إذا كان معسراً وغير قادر على الكسب أو عاجزاً عنه في بعض الصور .^(١) وفي من تحب عليه النفقة خلاف وتفصيل يرجع إليه تحت مصطلح (نفقة الأقارب) .

ط - الإحصار بنفقة الزوجة :

١٩ - فيما تقتدر به نفقة الزوجة ثلاثة اتجاهات :

الأول : تقدر بحال الزوجين جميعاً ، فإن كانا موسرين فلها عليه نفقة الموسرين ، وإن كانا معسرين فعليه لها نفقة المعسرين ، وإن كانا متوسطين فعليه نفقة المتوسطين ، وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً فلها نفقة المتوسطين . سواء كان هو الموسر أو هي .

وهذا هو المتي به عند الحنفية والمعتد عند المالكية وهو مذهب الحنابلة جميعاً بين التصوص المتعارضة ورعاية لكلا الجانبين .

الثاني : تقدر بحال الزوج وحده . ويستدل له بقول الله تعالى : (وَالَّذِينَ كُفِرُوا بَيْنَ سَبْعِينَ وَمِائَةِ قَوْلٍ عَلَيْهِ رَزَقَهُ رَبُّكَ فَلْيُفْقِرْ لِمَا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْتَفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا) .^(٢)

وهو ظاهر الرواية عند الحنفية ، وصححه في البدائع ، وهو مذهب الشافعية . وقول عند

(١) تصح القدير ٢٢٠/١ ، وحاشية الجمل على شرح الشيخ

٥١٠/١ . وشرح الكبير للدردير ٥١٢/٢ - ٥٢٢ ، وتبيل

المقرب يشرح تبيل الطلاب ٢٦٧/٢ م . الفلاح ، ومنه السبل

في شرح الدليل ٣٠٣/٢ - ٣٠٤ م . الكتب الإسلامية . والمفتح

٣١٩/٣

(٢) سورة الطلاق ٧١

أطعمها وسقها لتعيش^(١)، وبني النبي ﷺ من إضاعة المال. (٢)

ثم ذهب الجمهور وأبو يوسف إلى أنه يحرم على الإنفاق عليه: إذ في عدم الإنفاق إضاعة للمال وتعذيب للحَيوان، وقد ورد نهي عنها، وليس هذا الحيوان من أهل الاستحقاق ليقضى له بإجبار المالك على نفقته أو بيعه.

ذهب الحنفية إلى أنه لا يحرم مالكه على الإنفاق. فإن عجز عن حبس الحيوان عن الإنفاق، فقد ذهب الجمهور في الجملة إلى إجباره على البيع أو التذكية إن كان مأيدكي، وزاد الشافعية أنه يمكن إجباره على التحلية للرعي ووروده الماء إن ألف ذلك. (٣)

م - الإحصار بفكك الأسير :

٢٢ - يجب فكك الأسير المسلم من أيدي الكفار، ويجب ذلك عند الجمهور بأي وسيلة مشروعة، كالقتل والغلوغول ونفاذ بأسراهم أو بذل.

فإن وقع الضد على المال فإن فداه يكون من بيت مال المسلمين عند الجمهور ولو كان للأسير مان. فإن قصص بيت المال في ذلك فعلى جماعة

المعتسرين بالإحصار، ولا تجب عند المالكية النفقة على غير الموالدين والأولاد المباشرين، وكذلك تجب نفقة سائر الأصوان والفروع معها علواً أو نزلاً عند الجمهور، وأما الخواشي كالإخ والعم وأولادها فإن الحنفية يشترطون لوجوب النفقة عليهم الحرمة، ويشترط اختلاط الشوارث، ويكتفي الشافعية بالقرابة.

ويحظر الإحصار بالنسبة للمعتق عليه لعدم وجود التكافؤ كلاً أو جزءاً مع العجز عن الكسب. فمن كان يحد كفايته أو كان قادراً على الكسب فنفته على نفسه ولا تجب نفقته على أحد. إلا أن الحنفية والحنابلة أوجبوا نفقة الأصوان ولو كانوا قادرين على الكسب.

كما في النفقة على غيره فمنه الحساب في اشتراط عدم القدرة على الكسب وإشاد بولا يشترط ذلك عند الشافعية. (٤)

ك - أجرة الحضنة والإرضاع :

٢١ - حكمه معها على ما سبق في النفقة، على أنه إن كان للصغير مال فذلك في ماله.

ل - النفقة على الحيوان المحتبس :

٢٢ - اتفق الفقهاء على أن النفقة على الحيوان المحتبس وجبة ديانة، وأنه يأثم بحبه عن البيع، مع عدم الإنفاق عليه، لأن النبي ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان. وفي الحديث: أدخلت امرأة النار في هرة حبستها، حتى ماتت جوعاً فلا هي أطعمتها فأكل من عشايش الأرض، ولا هي

(١) مسندني ٥٢٢/٢، والاختيار ٢٤٢/٢، ولفظي ٥٨٤/٧.

(٢) ٥٨٤، وأبطل ٨/١.

(٣) ٤٧٢/١، وكشف الخفاء ١٩٩/٤.

(١) حديث ١٠، حديث أسرا في هرة، والمحرر الجبلي ٥١٥/١، ملحق ط البلبلة.

(٢) حديث ١٠، حديث ١٠، من إضاعة المال، والمحرر الجبلي ٥١٥/١، ملحق ط البلبلة.

(٣) الاختصار شرح الفخرا ٥٥٠/١، ط مصطفى الحلبي ١٩٨٩.

وضع القمير ٥٢٩/٢، ٢٣١، وحقيقة الجعل على شرح الفلج ٥٢٧/٢، والمذهب في فقه الإمام الشافعي ١٦٩/٢.

١٧٠، والشرح الكبير ٥٢٤/٢، والشرح الصغير ١٩١/١، ط

تدنية بالطبعة المعاصرة المطبعة ١٣٣٥ هـ، وجواهر الإكليل

المسلمين، ونذهب الشافعية وهو قول عند المالكية إلى أنه إذا كان له مال ففداؤه من ماله، فإن كان ممورا ففكاكه من بيت مال المسلمين. (١) (أمرى).

أعضاء

التعريف :

١ - العضو في اللغة : هو كل عظم وأخر يلحمه سواء أكان من إنسان أم حيوان .

يقال : عصى الذبيحة إذا قطعها أعضاء .^(٢)

والقفاها يطلعون العضو على الجزء المتميز عن غيره من بدن إنسان أو حيوان ، كاللسان والأذن والأصبع .^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

الأطراف :

٢ - الأطراف : هي النهايات في البدن كاليدين والرجلين ، وعلى هذا فكل طرف عضو ، وليس كل عضو طرفا .

الحكم الإجمالي :

٣ - منبذ أفعال لا يطلق عليها الاسم الشرعي بمفهومه الشرعي إلا إذا وقعت على أعضائه مخصوصة ، فالزوجه لا يسمى وصوا إلا إذا وقع الغسل والمسلح فيه على أعضاء مخصوصة سيهاها الشارع . والتيمع لا يكون تيمعا إلا إذا وقع على أعضاء مخصوصة سيهاها الشارع أيضا . وهكذا كما

(١) التأسيس العبط ، وإسناد العربية ، علما (عضو) والجمع (١) طبع مصطفى الباني الحنفى ٢١٠ / ٢

(٢) حاشية تلويح ٣٣٧ / ١

ن - إحصاء الضامن :

٢٤ - إحصاء الكفيل حكمه كحكم إحصاء الأصل في وجوب الإظهار إلى ميرته ، ولا يسقط به حق المطالبة .^(٤)

من - إحصاء الدولة بالتكاليف الواجبة :

٢٥ - إن لم يكن في بيت المال ما يكفي للجهد وما في معناه فلا بأس أن يضرض الإمام على أبواب الأموال ما يسد الحاجة ، وتفصيله في (بيت المال) .^(٥)

(١) حاشية الجمل على شرح المنهج ١٩٧ / ٥ دار إحياء التراث العربي ، والشرح الكبير ١ / ٢ ، والشرح الصغير ١ / ٢٢٤ الطبعة الثانية بالطبعة القديمة المطبوعة ١٣٣٥ هـ ، وموافر الإكسبل ١ / ٢٥٢ ، والمص ١ / ١٠٩ ، والمذهب ١ / ٢١٠ والمراجع لأبي يوسف من ١٩٦ - وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٢ / ٢٠٧

(٢) البدائع ١ / ٢ ، وضع القدير ١ / ٢٨٥ ، والبيان ١ / ٣١٧ ، والأختار ٢ / ٢٦ ، والمذهب ١ / ٣٤١ ، والدسوقي والشرح الكبير ١ / ٣٣١ ، والمص ١ / ٤٩٢ .

(٣) مختصر الفقهية ١ / ٢٩١ من كتاب السير ، وضع القدير والتكفاية تعليقا على ما في النسخ ١ / ٢٩١ ، ١٩٥ . والأحكام السلطانية لأبي يعلى أخيل ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، والأحكام السلطانية للبرهاري ١٨٧ - ١٨٨ ، وشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١٧١ / ٢ ونظر جواهر الإكليل ١ / ٦٥١

منجذ^(١) كما تفصيل ذلك الفقهاء في (الإكرام).

ما أبين من أعضائه الحي :

٥ - ١ - ما أبين من أعضاء الحيوان الحي الماء بول اللحم ، حكمه حكم الميتة ، نجس لا يجوز أكله ما لم تعتبر إسائة العضو نذكية^(٢) على خلاف وتفصيل لعقهاء في (حسد) و(ذبح) و(أطعمة).

٥ - ٢ - وما أبين من أعضاء الإنسان حكمه حكم الإنسان الميت في الجملة في الطهارة إليه ، ووجوب تنسيه وتكفيره ، وهذا ٥ ، على تفصيل في ذلك مكانه : كتب المجتاز من كتب الفقه. (٣)

أعطييات

انظر : إعطاء .

إعفاف

التعريف :

١ - الإعفاف : فعل ما يحقق العفاف للنفس أو لتغير ، والتعفة والإعفاف : الكف عن الحرام ، وما يستهجن كسؤاؤا الناس ، وقيل : هو العسر والزهادة عن الشيء. (٤)

هو مبين في أبوابه من كتب الفقه .

وهذا أعضاء بعبر بها عن الكل ، كالرأس ، والظهر ، والرجل ، والرقبة ، وهذه الأعضاء أو أطلق الضلعي أو الظهار أو لعنق عليها ، كن إطلاقا على الكل ، فلو قال : وجهك ملي كظهر أمي ، كان كقوليه : أنت علي كأمي ، كما هو مبين في أبواب الطلاق والظهار والعنق من كتب الفقه. (٥)

وتوجد عاهات تصيب بعض الأعضاء كالحمى والعرج والعنة ونحو ذلك ، فيرتب عليها أحكام خاصة ، كعدم قبول شهادة الأعمى فيها يحتاج إلى النظر . وسقوط وجوب الجمعة عليه عند البعض ، وسقوط الجهاد عنه ، وعدم أجزاء الأضحية النعباء ونحو ذلك ، وسيأتي كل ذلك مفصلا تحت تلك العاهات في مصطلحاتها .

إتلاف الأعضاء :

١ - الإتلاف قد يكون بغير العضو ، أو بإفهام متلفعه المقصود عنه شرعا ، كلها أو بعضها ، ويطلق الفقهاء على ذلك : الحناية على ما دون النفس. (٦) وتفصيل أحكام هذا الإتلاف في مصطلح (قصاص) و(ديات) و(تعزير).

هذا ، وإن خوف العقيد لبعض أعضاء البدن أو تعطله يعتبر علما يباح به بعض المحظورات ، فيباح التيسر للذرة الشديد الذي يخشى منه ذهاب بعض أعضائه ، ولتسهيله بتر عضو من أعضاء البدن - ممن يعتقد أنه يفعل ذلك - يعتبر إكراهها

(١) تبين الحقائق ١/٣ ، والمقي ٣٦٦/٧

(٢) حاشية ابن عابدين ١٨٤/٣ ، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ٥٥ طبعة أولى ١٣٢٢ ، ونعشر الحكم لابن قسطن ٢٠٦/٢

طبعة أولى ١٢٠١

(٣) حاشية ابن عابدين ١٨٤/٣

(٤) المقي ١٨٤/٣ ، ٥٥٨ ، وفطوي ١٨٤/٣

(٥) قلمي ٣٣٨/١

(٦) مباح العروس ، وأسد العرب ، ولصياح مائة (٧٢)

إعلام

انظر : إشهار

أعلام الحرم

التعريف :

١ - الأعلام - أي اللغة جمع عَلم - والعلم والعلامة شيء ينصب في الأماكن التي تحتاج لعلامة يبتدي به الإنسان - وينفذ - عُدلت على كذا، جعلت عليه علامة، ويطلق التَّعْمُّم ويراد به الخل والراية التي يجتمع إليها الجند.^(١)

٢ - وأعلام الحرم - وتسمى أَيْضاً أُنصاب الحرم - هي الأشياء التي نصبت في أماكن محددة شرعاً لبيان حدود الحرم المخي .

فالحرم المكبر أعلام بيته، وهي حبال أُنصاب بمبنة مكتوب عليها اسم العلم بالملفات العربية والأعجية.^(٢)

(١) لغوي، العن، والصباح، ابن، والكلمات لأي اللغة، وشارح حرب المحيط مثلاً اسم.

(٢) شعاع الحرم بإشراف البلد الحرم لقاضي: ٥٤ طبع المطبعي، وبداية الشهد ٢٧٩/١ طبع مكتبة تجارة الكبرى، وبداية ١٦٤/٢ طبعه المطبوعات، والشرح الصغير ١٠/٢ طبع دار المعارف، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١٥٧/٢ طبعه مطبع، والمغني ٢٥٧/٣ طبع الرياض، وكتاب المناقب لإبراهيم الحري عفيف حد الحارث: ١٧١

وإصطلاحاً، يطلق التعفاف في تعريف الماعام على شرف النفس، فالعفاف - كما في تعريف الجرجاني - من يهاجر الأمور على وفق الشرع والنزوة.

ويطلق في الاصطلاح غالباً على ترك الزنى، باستعفاف نفسه أو لمسلمة عن الوطء الحرام، فلا بد في اللغة - بالنسبة الاصطلاحية - الوطء، والحرم لمعارض الحيض أو الصوم أو الإحرام مثلاً.^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - إعفاف المرأة نفسها، أو من تلمه نفقته، أو من هو تحت ولايته، مطلوب شرعاً على سبيل الوجوب أو الندب، ويرجع في تفصيل ذلك إلى (الكنكاح) (والنفقة).

إعفاف الإنسان أصوله :

٣ - ذهب الجمهور - وهو رأي مرجح للمختصة - إلى وجوب إعفاف الشخص سواء تزويجه أو إعطائه ميتزوح به، وذلك إذا وجدت عليه نفقته.

والراجع عند المختصة - وهو قول مرجح للمذاهبية - أنه لا يلزمه سواء وجدت نفقته أو لم تجد، أما غير الأب كالحالة فتبني خلاف - بنفسه انتقده، في (الكنكاح) (والنفقة).^(٢)

(١) ابن عسك: ١٠٩، ١١٠، وقاوي: ٢٩٩، ٣٠٠

(٢) ابن عسك: ٣٨٣، ٣٨٤ طبع ديوان، وقاوي: ٢٩٩، ٣٠٠ والمغني: ٢٥٧، ٢٥٨ طبع الرياض، والفتاوى: ٢٩٩، ٣٠٠ طبع دار الفكر

ثم جدها قصي، من كلاب، ثم جدها رسول الله ﷺ
قال الزهري: قال عذافة: فلما ولي عمر بن
الخطيب بيت دارمة من قريش فنبشوا أنصاب
الحرم: حمزة بن نوف بن عبد مناف من زهراء،
وأزهر بن عبد عوف، ومحمد بن يربوع،
وحبيب بن عبد العزى.

تجديد أعلام الحرم:

٤ - روى الزواجر في مسنده عن محمد بن الأسود بن
حنبل عن أبيه أن النبي ﷺ كسره أن يجد أعلام
الحرم عام المنع. (١) ثم جدها عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنه،
ثم معاوية رضي الله عنه، وهكذا إلى وقتنا
الحاضر. (٢)

٥ - والحكمة من نصب أعلام الحرم أن الله
عز وجل جعل مكة حراماً وحده يحدوه أولادها الله
حالي، والحكمة في ذلك تبيين المكان الذي يثبت
له أحكام خاصة ليتمكن مواعينها، وللانفصال بنظر
في اصطلاح (حرم).

(١) حدث من العباس أن حماد بن عيسى أنزل إبراهيم موصح
أنصاب الحرم لتعيينها ثم جدها إبراهيم، ثم جدها قصي بن
كلاب، ثم جدها رسول الله ﷺ.

أخره أبو جعفر الحري موقفاً عن ابن عباس رضي الله
عنه الثالث لابي إسحاق الحري، ١٤٧.

(٢) إجماع السنن: ٣٣ - ١٥٠، والجامع ١١١٢ طبعه في طبعات
العلمية، وحدث الأسود بن خلف أجرة البراءة في خط
ذاك التي ذكر أن محمد بن عبد الله بن عمر، عام
الفتح، للحدود خط قاله النبي ﷺ محمد بن الأسود
مهاجراً في كتب الأسانيد ورواه ابن أبي عمير ١٢٧٢ طبعه في
الرسالة، وأصح الكتب للحدود ٢٥٦١ طبعه في طبعات
الطبعات، وجمع للإمام ١١٧٢ طبعه في طبعات
الطبعات، وجمع للإمام ١١٧٢ طبعه في طبعات

(٣) انظر الخريطة المرفقة مع البحث

٣ - والأصنام من الحرم على أنفراقه مثل المنابر،
وهي تدعى طريق بنان بني عامر، في طرف بركة
زيدة، عند عيب، عن طرق الأنوار ثمانية
أميال. (١)

ومما يرى عرفات يرى السواقف بصرفه الأصنام
على اثني عشر ميلاً أو نحوها، وما يلي طريق المدينة
فمن التبعين.

روي عن محمد بن الأسود أن أول من نصب
الأصنام إبراهيم، ثم حماد بن عيسى، صلى الله
عليه وآله. (٢)

وقال زهير بن بكار: أول من نصب أصنام
الحرم وبنائها وعمرها قصي بن كلاب، فأزوي عن
ابن العباس أن حماد بن عيسى السلام أرى إبراهيم
موضع أصنام الحرم فتعبد بها ثم جدها إبراهيم.

(١) يسمي بي وهو يستلزم أبو عمرو، عند ملحق الحلي
المدينة والصلابة، وهو بهذا مدعي أن النبي ﷺ كان
وعبر الزعفران.

وعبر السيرة وهو سبب التتابع في شرف مكة، فهاين
الطريقين طريق السبل، فمعرفة، فالصواعق، وطريق داب
هوى، الصرية، فالسامة، فبنان بن عامر، وبني الطرماد
في الشايف.

والأصنام هناك على نسخة أصنام من مكة عند ثلثة عن
الصناع، بطرق حلق النفع.

(٢) الأثر عن محمد بن الأسود أن أول من نصب الأصنام إبراهيم، ثم
حماد بن عيسى، ثم حماد بن عيسى.

أخره حماد بن عيسى وأبو إسحاق الحري والنقط، وأزود،
على عهد الأسود، وأخره أبو العباس من حدث ابن عباس رضي
الله عنهم بطريق ذلك إبراهيم وصحة أنصاب الحرم؛ بوجه ما
حبريل.

وقال الحافظ بن حجر إسماعيل حسن (الأصنام في تعيين
المصاحبة ١٤٣: ١، وصحاح عده زهير ١٤٠، والثالث لابي
سبحان الحري ١٤٧).

الإعلان من هذه الناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لا يلزم من الإعلان الإعلام، فقدت يتم الإعلان ولا يتم الإعلام لسفر أو حبس أو نحو ذلك.
د - الإشهاد :

هـ - هو إظهار المشهود عليه للشاهدين مع طلب الشهادته، وقد لا يظهر لغيرهما، ولذلك لم يكن الإشهاد إعلاناً، لأن الإعلان إظهار للملأ.^(١)

التعريف :

١ - الإعلان : المجاهرة، ويلاحظ فيه قصد الشروع والانتشار^(٢)، والفقهاء يستعملون كلمة «إعلان» فيما استعملها فيه أهل اللغة بمعنى المبالغة في الإظهار.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإظهار :

٦ - إذا دخل الإيمان قلب إنسان فعليته أن يعلن إيمانه بالنطق بالشهادتين، وعلى المسلمين عامة، والعلماء منهم خاصة، أن يعلنوا مبادئ الإسلام وأهدافه وأحكامه، ويدعوا الناس للإيمان بما عملاً بقوله تعالى : (وَتُكْذِرُ مَنكُم أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ)^(٣) وكما فعل رسول الله ﷺ عندما أعلن رسالته للناس جيداً : (يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً).^(٤)

ب - الإفضاء :

٣ - يكون الإفضاء بنشر الخبر من غير مجاهرة ولا إعلان، وذلك بين الناس.

ج - الإعلام :

وعلى المسلمين أن يعلنوا شعائر الإسلام كالأذان، وصلاة الجمعة، وصلاة العيدين، والخطب، والمعة، ونحو ذلك كما هو مفصل في أبوابه من كتب الفقه.

٤ - الإعلام : إيصال الخبر مثلاً إلى شخص أو طائفة من الناس، سواء أكان ذلك بالإعلان، أم بالتحدث من غير إعلان، وعلى هذا فهو يختلف

(١) مختصر علي بن سفيان ١١٣/٢

(٢) سورة آل عمران ١٠٤

(٣) سورة الأعراف ١٥٨

(٤) مسند المصنوع والمصنوع بنشر، والمصنوعان لفرغ

الصبيان، والتهليل في حرب المحدث (عقار) بنهر، نشر

والفرق في لغة أبي جلال طبرسي ٢٨٠

ب - إعلان النكاح :

٧ - جمهور الفقهاء على أن إعلان النكاح مستحب. ^(١) وذهب الزهري إلى أنه فرض، حتى أنه إذا نكح نكاحاً سهواً وأشهد رجلين، وأمرهما بالكنة وجب التصريق بين الزوجين، وتعد الزوجة، ويكون لها المهر حتى إذا ما انفقت عنها وبدا له أن يزوجها تروجها وأمين النكاح. ^(٢) كما هو مفصل في كتاب النكاح من كتب الفقه.

ج - إعلان إقامة الحدود :

٨ - إعلان إقامة الحدود واجب، لأنها شريعة رادعة مانعة، ولا يتحقق ذلك إلا بإعلانها، ومعللاً بقوله تعالى في حذو الرعي: «وَلْيُنْهَ عَنْهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» ^(٣) وبأن الحدود مثله كما هو مفصل في كتاب الحدود.

د - الإعلان عن المصالح العامة :

٩ - كل عمل يمكن أن يبال المسلمون منه خير ويتزاحموا في طلبه، يجب على ولي الأمر الإعلان عنه لفتح الفرصة للجميع على قدر مساهمته كالإعلان عن الوظائف، والإعلان عن الأعمال التي يفرض ولي الأمر اجترؤاً على يقوم بها، كقول الإمام: «من فعل خيراً فله من الله، كما هو مذكور في كتاب الجهاد من كتب الفقه».

هـ - الإعلان عن موت فلان :

١٠ - يسمى الإعلان عن الموت نعيًا، وهو إذا كان له رد الإخبار جسرًا، أما إن كان كفضل الجاهلية بالطوائف في المجالس قتلًا، «نعي فلان» ويعتد مناعته، فإنه مكرره بالانفاق، لأنه من نعي الجاهلية، وتفصيل ذلك في الجفر. ^(٤)

و - الإعلان للتحذير :

١١ - كل أمر حديد يمكن أن يبال المسلمون منه ضرر حمله لهم بحاله، وجب على ولي الأمر إعلانه، كما إعلان الحجر على الشبه والمفلس، ليحذر المسلمون التعامل معها ^(٥) كما فصل ذلك الفقه في كتاب الحجر، وفي باب التغيب. ^(٦)

١٢ - وكل مالا يصح إظهاره لا يصح إعلانه، لأن الإعلان أشهر من الإظهار (و: طه).

ز - يصح إظهاره ولا يصح إعلانه :

١٣ - هناك أمور يجوز إظهارها، ولكن لا يجوز إعلانها.

مها : إظهار سب المخرج للشاهد - لأن إخراج لا يقبل إلا مفسراً - ^(٧) فإنه لا يجوز إعلانه لما فيه من التشهير.

وإظهار الخزن على الميت، لأنه لا يملك إظهاره، ولكنه لا يجوز له المانعة في إظهاره الخزن، أي لا يجوز له إعلانه.

(١) حاشية ابن حبان ١١١/٢ وحاشية قويم ١٩٥/٢، والمص ٥٣٦/٢.

(٢) الدرر ١٩١/٢ وساجد اجليل ١٠٧/٢، والفرش ١٩٧/٢، والبيوع ١٦٦/٢.

(٣) سورة الرعي ٢٠.

(٤) حاشية ابن حبان ١٠٢/٢ وحاشية قويم ٣١٤/١، والمص ٥٣٠/٢ طه.

(٥) أسس المظالم ١٨٩/٢، وحاشية قويم ١٨٥/٢.

(٦) أسس المظالم ٣١٥/٢، والمص ١٤٢/٢.

إعبار

أعمى

انظر : عمى .

التعريف :

١ - يأتي الإعبار بمعنيين :

الأول : مصدر أعمر فلان فلاناً : إذا جعله يعتمر ، وفي الحديث أمر النبي ﷺ عبيد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة رضي الله عنها من التميم .^(١)

الثاني : أنه نوع من الحب ، فيقولون : أعمر فلان فلاناً داره ، أي جعلها له عمرة .^(٢) وقد ورد في السنة قوله ﷺ : ولا عمري ولا رقبتي فمن أعمر شيئاً لو أرقبه فهو له حباته ومئاته^(٣) .

٢ - وقد فصل الفقهاء أحكام العمري والزني على خلاف بينهم في الأخذ بظاهر الحديث بجعلها لمليكة ، أو تأويله على تفصيل ينظر في : (العدة ، والعارية) .^(٤)

التعريف :

١ - الأعيان في اللغة : جمع عين ، والعين هنا إطلاقات عديدة منها :

العين بمعنى المال الخاص والتأني . يقال : اشتريت مالدِين (أي في اللغة) أو بالعين أي المتقود الحاضر .

وعين الشيء نفسه . يقال أخذت مالي بعينه ، أي نفس مالي .

والعين ماضرب من الدراهم^(١)

(١) لسان العرب المحيط مادة عين . والمغرب ، والرازم ، والقصاح الخبر ، والصحيفة للجرحاني .

(١) حديث . وأمر النبي ﷺ عبيد الرحمن بن أبي بكر
أخرجه البخاري من حديث عبيد الرحمن بن أبي بكر فقط . أن النبي ﷺ أمر أن يرد عائشة ويعمرها من التميم (فتح الباري ٦٦/٣ ط طهفة) .

(٢) لسان العرب ، والقاموس المحيط . وفي رواية في شرب الحديث ، ومخرجات الراتب للأصمالي . ساق : (عمر) .

(٣) حديث : لا عمري ولا رقبتي .

لعمريه الثاني من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً . قال الترمذي . الحديث روي عن طريق ابن جريج عن عطاء عن جيب بن أبي ثعلبة عن ابن عمر . وقد اختلف في صلاح جيب عن ابن عمر لمصرح به الثاني ، ورجل اسمه ثعلبة (سنن قتاني ١/٦٢٣ ، ونيل الأوطار ١٦٨/٦ ، ١٦٩ ط دار الجيل) .

(٤) الإيعار ١٦٢/٢ ط حجازي ، ومنه المحتاج ٣٤٨/٢ ، وعبارة الجوهري ٣٦١/٢ مكتبة الكليات الأزهرية ، وهو روح ٦٤٦/٤

بشباب مختلفة كما في (الزكاة والبسج - والإسارة،
والرهن ، والإغلاف ، والصيان) وغيرها .
والإحارة الأعيان بظن حكمهم تحت عنوان (أح).

إِغَاثَةٌ

انظر . استغاث

إِغَارَةٌ

التعريف :

١ - الإغارة لغة المحجم على القيام بعه والإيقاع
٣٣
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك . ويرادفه
المحجم (١).

أحكام الإجمالي ، ومواطن البحث :

٢ - الأصل : لا يجوز الإغارة على العدو للكافر
ابتداءً . قيل عرض الإسلام عليهم (٢) . وقد فصل
ذلك الفقهاء في كتاب الجهاد ، كما لا يخور الإغارة
على أنفاس حتى يبعث إليهم من بعدلهم ويكشف
فه الثياب (٣) . وفي ذلك تفصيل بسطه الفقهاء

(١) المعجم المصنف . والمصباح (خوار)

(٢) أنس بن مالك . ١٨٥/١ . وسيد الخضايق ١٦٣/٣ . وقيل
والأكثر على جليل . جليل مواليد الجليلين ٣٠٠/٣

(٣) الشرح ١٠٨/٨ . ومائة الحديث ١٦٠/٦ . وأخرى على جليل
٢٠٠/٦

وغيره . اعيان المصنف والعين معنى الجاسوس .
والإغارة أعيان هم الإحارة الأنقاء .

ولا يخرج الاستعمال لفهمي عن هذه المعاني
الغوية المذكورة ، إلا أن أكثر استعمال الفقهاء
للأعيان فيه يتناول المديون ، وهي الأموال المحاصرة
نفدا كانت أو غيره ، بقا . شرب عيا يعني أي
حاصر ، حصص (١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - اللدس :

٢ - هو مال حكيمي . يشق في الخدمة يسع أو
ستهلك أو غيرهما . كمنفذ من المال في عدة أخرى ،
في حين أو العيون هم مال منقود حاصر ملخص
عند التعامل .

ب - العرض :

العرض (يسكون شراء) من صفوف الأموال .
م . كان من غير الذهب والفضة اللذين هم لدى كل
عرض . ويقدر شرب من ولان فلما بعثته ،
وعرضت له من حقه ثوبا لي أعطيه إياه بدل ثمن
القلبي ، فالعرض يقابل العبر (٢)

الأحكام المتعلقة بالأعيان :

٣ - الأعيان بمعنى الذهب والفضة ها أحكام
خاصة مرجع إليها تحت (ذهب - وفضة - وصرفه)
والأعيان بمعنى لذوات تختلف أحكامها باختلاف
هذه الذوات وهي موزعة تحت عناوين متعددة في

(١) إحياء ٢٩٧/٦ مع مصطلح المصنف . وعلة الأحكام المدنية
١٥٩/١ . والآخر . وسنن أبي داود ٣٩١/١ لا يحصى أحسن .

والشرح المصنف ٣٣٣/١ مدارك المعارف
(٢) الترمذ

إِخْلَاقٌ

التعريف :

١ - الإِخْلَاق لغة مصدر أخْلَقَ . يقال أخْلَقَ البابُ ، وأغْلَقَهُ على شيءٍ مأكْرَهه عليه . ومنه سمي المنصب إِخْلَاقاً .

وذكر الرغزقشري في أساس البلاغة - أن من المحاذير إِخْلَاقُ الإِخْلَاقِ على الإِكْرَامِ .^(١) ولا يجرح استعمال الغنم عن ذلك

انكم الإجمالي :

٢ - الفقهاء يميلون لإِخْلَاقِ الأُذْهُوبِ والنسوة وقد لما تحقق به الخلوة كإِخْرَاجِهِ استنور^(٢) لما روى زرارة ابن أوفى قال: قضى الخلفاء ثم اتشدون المحدثين أن من أغلق باباً أو أخرج سراً فقد وجب عليه المهر .^(٣) وبحث الفقهاء ذلك في كتاب النكاح ، عند كلامهم على المهر ، وهل هو مستحق كله بالخلوة أم صحيحه ؟

٣ - وورد في السنة ما يمتنع الأخبر من إِخْلَاقِ بابه دون حاجات الناس . فقال يَحْيَى : « ما من إمامٍ يَخْلُقُ بابَه دون ذوي الحاجة والخلقة ولمسكة إلا أغلق الله

(١) المغرب ، والمصباح مادة : غلظ ، وغلظت اللغة ، وأساس البلاغة .

(٢) غلظ : ٧٧٤/٦ ، وحاشية ابن حبان ٢٣٨/٩ ، وما بعدها .

(٣) الأثر في قضاء الحوائج ثم اتشدن ويلزم أن يغلق لما تروى سراً فقد وجب عليه المهر . أخرجه عبد الرزاق بإسناد عن زرارة بن أوفى ، وصنف عبد الرزاق ٢٦/٢٨٨ .

أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكته^(٤) وكان عيسى بن الخطيب رضي الله عنه يوسل من يخلع أبواب الأسماء ويحرقها . فلما يسمع قول الحافظ من المدحول عليهم^(٥)

٤ - وورد في السنة أيضاً ما يوجب إِخْلَاقُ الأبواب ليلاً ، ففي صحيح مسلم من قول رسول الله ﷺ : « غطوا الأبواب ، وأكروا السقاء ، وأغلقوا الباب ، ومفترش الشرج ، فإن الشيطان لا يحل سقاء ، ولا فتح باباً ، ولا يكشف إماماً » .^(٦)

٥ - ويطلق الفقهاء الإِخْلَاقَ على احتباس الكلام عند التكلم ، يقولون : إن أغلق على الإمام - أي أخرج عليه فلم يتكلم - في الصلاة في الصلاة رجع إن كان قد مرراً التقدير المستحب ، وهو لظاهر عند الحنفية ، وقيل قدر المرمى^(٧) ، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الصلاة عند كلامهم على الفتح على الإمام

وإن غلق على الخطيب في خطبة ، انحصر على تكراره ونول ، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الصلاة عند كلامهم على خطبة الجمعة .

٦ - وورد في السنة أن النبي ﷺ قال : « لا إِخْلَاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِخْلَاقٍ »^(٨) ، أي على هذا الحديث اختلف

(٤) حديث « ما من إمام » أخرجه البيهقي في الأحكام وما من إمام في إمامة الرعية . وأخرج أحمد في المسند ٤٤١/٤ نحوه

(٥) المعنى ١ - ٣٧٠ ، وكثير من ١٩٣/٤ .

(٦) وحديث « غطوا الأبواب » أخرجه مسلم في الأثرية باب الأمر بتغطية الأبواب وإِخْلَاقِ الباب ، وأخرج نحوه الإمام أحمد في المسند ٤٢٤/٨ .

(٧) الخطيباني على من غرق الفلاح ١٨٤ .

(٨) الخطيباني على من غرق الفلاح ٢٨٠ ، وحديث « لا إِخْلَاقَ » أخرجه البخاري وأبو داود وابن خزيمة كلهم في الفلاح ،

والإمام أحمد ٢٧٦/٦ .

المرض . فيصير صاحبه مختلط العقل . فيلبه بعض كلامه كلام البصلاء . ومنه كلام المحاسبي . فذكر في بابه وبين الإغماء أن الإغماء مؤقت بالاعت مشتمل على . والإغماء يزيل بالقوى كلها . والاعت يضعف القوى المتراكمة .

جـ - الجنون .

٤ - الجنون مرض يربس العقل . ويريد القوي غالباً . والصرق بين وبين الإغماء أن الجنون يربس العقل بخلاف الإغماء فإنه يجعل من وقع به مغلوباً لا مملوكاً لنفسه (١)

وهذه أنفاس أخرى ذات صلة بالإغماء . كالسكر والتدبر والتغشي . تنظر في مواضعها من أصول الفقه عند الكلام على عوارض الأهلية . ويتكلم عنها الفقهاء في مواضع الوصوه . والجنابات . والطلاق . والبيع . وحده من الغفوه (٢)

أثر الإغماء في الأهلية :

٥ - لأنه لا يأنس في أهلية التوحيب لأن مداخلها الإنسانية . أما أهلية الأداء فإنه يأنس بها . لأن مداخلها العقلية وهو مطلوب من عقله . وتفصيله في الملحق الأصوني .

أثر الإغماء في العبادات البدنية .

أ - في الوصوه والتبسم .

٦ - أجمع الفقهاء على أن الإغماء يافض الوصوه . فبدأ على الصوم . بل هو أولى . لأن التام لا يوقف استمراره بخلاف المغنى عليه .

الفقهاء في حكم طلاق المكره والسكران والغصب (الذي عند سيطرته على نفسه) . ومحوه . فأوقع بعضهم طلاقاً هو لا . ولم يوقعه بعضهم لآخر . وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الطلاق . وذكره شراح الحديث في شرح هذا الحديث الشريف (٣)

إغماء

التعريف .

١ - الإغماء . مصدر (أغمى على الرجل) أي شغف . ففعل . والإغماء مرض يزيل بالقوى ويستمر العقل . وقيل فهو عارض لا يستمر . بل على القوى .

ولا نخرج لتعريف الاصطلاح من هذا .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النوم .

٢ - غرغرة . وجوب النوم بأنه حالة طبيعية تعطل معها القوى مع سلامتها (٤)

فيه وبين الإغماء شدة انكسار واختلاف في تعطل القوى . ويختلفان في أن الإغماء من المرض . والنوم مع السلامة .

ب - الغنة

٣ - الغنة : حالة تشبه من الذات . فوجب حذرا في

(١) عدة نظري شرح صحيح بخاري ١٥٩/١٠

(٢) انصباح - زهرجات المرحوم . وزهر العلاح من ٥٠ . وابن عابد بن ٩٧ . والنجدي ٢٥/٢١

(٣) مرمي العلاج من ٥٠ . وابن عابد بن ٩٧/١
(٤) حاشية رطب بن ٢٧/٢

وتخص الغفهاء على أن كل ما يبطل الوضوء يبطل التيمم. (١)

ب - أثر الإغناء في سقوط الصلاة :

٧ - ذهب المالكية والشافعية ، وهو قول عند الحنابلة ، إلى أن الغنى عليه لا يلزمه قضاء الصلاة إلا أن يفق في جزء من وقتها ، مستدلين بأن أم المؤمنين عاتكة رضي الله عنها سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يغني عليه فيترك الصلاة ، فقال ﷺ : « ليس من ذلك قضاء » إلا أن يغني عليه يفق في وقتها فيصلها . (٢)

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : إن أغني عليه خمس صلوات قضاها ، وإن زادت سقط فرض القضاء في الكل ، لأن ذلك يدخل في التكرار فأسقط القضاء كالجنون ، وقد عهده بسقط القضاء إذا صارت الصلوات متاودة في السابعة ، لأن ذلك هو الذي يحصل به التكرار .

لكن أبا حنيفة وأبا يوسف أقاما الوقت مقام الصلوات تيسرا فتعذر الزيادة بالساعات .

وذهب الحنابلة في المشهور عندهم إلى أن الغنى عليه يقضي جميع الصلوات التي كانت في حال إغناؤه ، مستدلين بما روي أن عمرا غشي عليه أثامه لا يصلي ، ثم استفاق بعد ثلاث ، فقال (أي عمرا) : هل صليت ؟ فجاوبوا : ما صليت منذ ثلاث ، فقال : أعطوني وضوءا فوضوا ثم صلى .

تلك الليلة . وروى أبو جعفر أن سمرة بن جندب قال : المغني عليه يترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة مثلهما قال : قال عمران : زعم ، ولكن ليسلن جميعا ، وروى الأثرم هذين الحديثين في سنته وهذا فصل الصحابة وقولهم ، ولا يعرف لهم مخالف فكان إجماعا ، ولأن الإغناء لا يسقط فرض الصيام ، ولا يؤثر في استحقاق الولاية على المغني عليه فأشبه النوم . (٣)

ج - أثر الإغناء في الصيام :

٨ - أجمع الفقهاء على أن الإغناء لا يسقط قضاء الصيام ، فلو أغني على شخص جميع الشهر ثم أفاق بعد عقبه يلزمه القضاء إن تحقق ذلك ، وهو نادر والشارح لا يحكم له ، إلا عند الحسن البصري فإنه يقول : سبب وجوب الأداء لم يتحقق في حقه نزول عقله بالإغناء ، ووجوب القضاء يتي على وجوب الأداء .

واستدل فقهاء المذاهب بأن الإغناء عذر في تأخير الصوم إلى زواله لا في إسقاطه ، لأن سقوطه يكون بزوال الأهلية أو بالخرج ، ولا نزول الأهلية به ولا بتحقيق المخرج به ، لأن المخرج إنما يتحقق فيما يكثر وجوبه ، واستداده في حق الصوم نادر ، لأنه مانع من الأكل والشرب . وحيمة الإنسان شهرا بدون الأكل والشرب لا يتحقق إلا نادرا فلا يصح لبناء الحكم عليه .

٩ - ومن نوى الصوم من الليل فأغني عليه قبل

(١) قلبي ١/ ٢٧٢ ، وابن عابدين ١/ ١٢٩ ، والشمسني ١/ ١٥٨ .

(٢) حديث : سألت أم المؤمنين عاتكة رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن الرجل يغني عليه . . . لعمره دارقطني ٢/ ٨٢ ط شركة الطباعة الفنية والبهي ١/ ٢٨٨ ط دار الفوائد البعثية وأعله البهي بصحت أحد رواه .

(٣) الشافعي ١/ ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٥ ، والمصنف ٣/ ٧ ، وكشف الاستر ١/ ٢٨٩ ، والمغني ١/ ٤٠٠ ، والإنصاف ١/ ٢٩٠ ، وفتح ٢/ ٣٢٢ .

طلوع المحر فلم يبق حتى غربت الشمس، فقد قال الشافعية والحنبلة: لا يصح صومه لأن الصوم هو الإمساك مع البسة. قال السيوطي: يقول الله تعالى: كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه في وأنا أسري به بدع طعانه وشرايه من أهلي^(١) فأضاف ترك الطعام والشراب إليه. فإذا كان معنى صومه فلا يضاف الإمساك إليه فلم يجزه. وقال أصحابنا حنيفة: يصح صومه لأن التية قد صححت وزوال الاستسحار بعد ذلك لا يمنع صحة الصوم كالنوم.^(٢)

ومن أغمى عليه بعد أن برى الصبيم وأضاف لحظة في إلهاء أجزاء الصوم أي لحظة كانت كاستغناء التية مع الإفاقة في جرم، لأن الإغماء في الاستسقاء على العلق فوق النوم ودون الخنود، جلد قليل. إن استغرق منه لا يضر لأن الحق الأتقى بالأصعب ولو قيل: إن اللحظة منه تضر كالجنون لأن الحق الأصعب الأتقى فتوسط بين الأمرين. قيل: إن الإفاقة في أي لحظة كافية. وفي قول ثان للشافعية إن الإغماء يضر مطلقاً قل أو كثر.^(٣)

وه أثر في الحج :

١- الإغماء كما تقدم من عوارض الأهلية. فالنعمى عليه لا يأتى منه أداء أعمال الحج، ولكن هل يصح إحرام العير به بدون إذن منه؟ وهل إذا مات أحدًا تقل إلى ثلاثة؟

قال المالكية والشافعية والحنبلة: إنه المغمى

عليه لا يجزم عنه غيره، لأنه ليس بواحد العقل وحرره مخرجو على القرب. ونحوه من برئه ما إذا إغمى عليه على ثلاثة أيام فعند الشافعية يجزم التولي عنه في المتيقن، وما سوا ذلك على أنه ليس لأحد أن ينصرف في ماله وإن لم يبرأ.

ومن خرج برؤه ليس لأحد أن يوب عنه، وإن فعل لم يجزئه عند الشافعية والحنبلة، لأنه يرحم القسرة على إجماع نفسه، فلم يكن له الاستثناء ولا تجزئه إن وقعت، وفارق ابن عباس من برئه، لأنه عاجز عن الإصلاح بين من قسرة على الأصل فأشبهه الميت.^(٤)

وعند أبي حنيفة أن من أغمى عليه فاعقل عنه وفقاه، عز. وقال الصاحبان: لا يجوز. ويؤمر إمسأداً، يجرم عنه إذا أغمى عليه، أو سام فأجرم المأمور عنه صح بإجماع الحنفية، حتى إذا أفق أو استبسط وأتى بأفعال الحج طار. استدال الصاحبان على الأولى بأنه لم يجرم نفسه ولا تون لغيره به وهذا لأنه لم يصح بالإدعاء والعدالة يفتق على العلم وحوا الإذن به لا يصرحه كثير من الفقهاء، فكيف يعرفه العامة؟، فاعلان عالم أمر غير ذلك صريحاً.

والأبي حنيفة أنه لم يقد وقده عند الرقعة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يعجز عن مشرك بنفسه. والإحرام هو الفصد بهذا السفر، فكان لإدائه تائيداً لأنه، والعلم ثابت بغيره، ربي لدليل، والحكم يدر عليه.^(٥)

وعند المالكية أنه لا يصح لإحرام عن المعصية

(١) حديث: رسول الله كل عمل ابن آدم له إلا الصوم

أخرجه البخاري المصنف ٣١٩/١ ط السبعة

والمع ٩٠/٣

(٢) كشف الأسرار ٢٨١/٢، والمع ٩٠/٣

(٣) المع ٣١٩/١، والمع ٢٧٧/٢، والسو ٢٤/٢

(٤) فتح القدير ٢٠٩/٢، ١٠٢، والمع ١١٦/٣، وكشاف

الفتح ٢٨٥/٢ ط المع، والعلوي ١١٩/٢، ١١٤

أحاديث منها قوله ﷺ : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمقنوت على عقله »^(١) وقوله ﷺ : « رجع الغلام عن ثلاثه ، من التالم حتى يسقطه ، وعن لصبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل »^(٢) ، وقد أحموا على أن الرجل إذا طلق في حال سوره لا صلاقي له ، والمغنى عليه أشد حالا من التالم

وقال الإمام أحمد في المغنى عليه إذا طلق صما أو ألقى عيم أنه كان منهي عنه وهو ذاكر لذلك قال : إذا كان ذاكرا لذلك فليس هو مغنى عليه ، يجوز خلافه ،^(٣) ومثل ما ذكر كل تصرف قولي

أثر الإغشاء في عقود المعاوضة :

١٤ - كل تصرف قولي يصدر في حال الإغشاء فهو باطل ، لكن إذا تم التصرف في حال الصحة ثم مر الإغشاء لا ينفسخ لزومه في حال تصح فيها^(٤) ولا تصح وصية المغنى عليه في حالة الإغشاء المؤقت ، ولا للمغنى عليه الذي يشتر من إفاقته^(٥) .

إغشاء وفي النكاح :

١٥ - قال الشافعية : إذا أغشى على ربي النكاح

عليه ولو حيف ، فوات الحج ، لأنه مظنة عدم الطول ثم إن أغشى في زمن يدرك الدية وف فيه أحرم وأدرك ولا تم عليه في عدم إحرامه من الميقات .

١١ - أما بالنسبة للوقوف معروف ، فبالكل يجمع على أنه لو أغشى المغنى عليه في زمن الوقوف ولو لحظة أحزاه . وإن لم يمت من إغشائه إلا بعد الوقوف فذهب المالكية والمناظرة إلى أنه فاته الحج في ذلك العام ، ولا عبرة بإحرام أصحابه عنه ووقوفهم في عرفه^(٦) . وادشافعية قولان في إحزاه وقوف المغنى عليه أو عدمه .

والخدية يكتفون بالكيفية في محل الوقوف وزمنه مع سبق الإحرام ، فوقوف المغنى عليه بحزبه أو أثر الإغشاء على باقي أعمال الحج فينظر في الحج .

أثر الإغشاء على الزكاة

١٢ - « المغنى عليه بالغ عاقل متجنب في ماله الزكاة ، فإذا أغشى عليه بعد وجوبها فلا يأنى منه الأداء ، وعليه إذا أفاد قصاصا حاله مند به الإغشاء ، إذ امتدده نذر وانقضى لا حكم له »^(٧) .

أثر الإغشاء في التصرفات القولية :

١٣ - ذهب الشافعية إلى أن الإغشاء كالسوم بل أشد منه في قوت الاحتياز ، وأن السوم يمكن إزالته بالنسيه بخلاف الإغشاء . ويطلق عدالات التالم في الطلاق والإسلام والرء والبيع والشر ، فطلاتها بالإغشاء قولي

واستدلوا على عدم وقوع طلاق المغنى عليه

(١) حديث . كل طلاق حرام . أخرجه الترمذي ١٩٦٠ ط الهادي وقال : هذا حديث لا يرويه غيره إلا من حديث من عجلان ، وعجلان بن عجلان ضعيف ، قال حديث .

(٢) حديث راجع القدم عن ثلاثة . أخرجه الترمذي من حديث علي بن رضى عنه برواه . وقال : حديث علي بن رضى عنه من هذا الطرحه ، أخرجه الأسدي ٦٨٨/٤ - ٦٨٦ .

(٣) الكافي ٩٥٦/٤ ، ٩٥٣/٤ ، راجع حديث ١٢٦/٤ . والشرح لمفيد ٣٦٨/٢ ، وقليوبي وحيد ٣٣٦/٤ . والفتاوى ١١٢/٤ ، ١١٤/٤ .

(٤) للشافعية ٩٥٢/٤

(٥) قليوبي وصورة ١٤٧/٤

(٦) شرح الكبير ٣/٢ ط دار حاء فوات بحري

(٧) كتاب الأسير ١/٤٠٨ ، وبداية المجتهد ٢١٥/٤

أثر الإغياه في التبرعات :

١٧ - سبق بيان أن التصرفات القولية كلها لا تصح من المغمى عليه، فلا تصح هبة ولا صدقة ولا وقفه وما إلى ذلك، لأن المغمى عليه مغلوب العقل فلا يتوضر فيه شرط صحة التصرف. وهذا بإجماع الفقهاء، ولأن التصرفات يشترط فيها كمال العقل والمغمى عليه ليس كذلك.

أثر الإغياه في الجنائيات :

١٨ - تقدم أن الإغياه عارض وفيه تسقط فيه المؤقتة وفهم الخطأ، فإن حالة المغمى عليه هي ستر للعقل ينشأ عنه فقد للموحي وفقد للاختيار، لذلك كان سبباً من أسباب عدم المؤقتة بالنسبة لحقوق الله تعالى حسب إيمان السابق.

أما بالنسبة لحقوق العباد فإنها لا تسقط. فإذا وقعت منه جرائم أخذ بها. فإذا انقلب الزائم على غير، فبات فإنه يعامل معاملة المخطئ، وتجيب النجاسة. وإذا أُلّف مال إنسان وهو مغمى عليه وجب عليه ضمان ما أُلّف.

هل يعتبر إغياه المفقود عليه جيباً ؟

١٩ - نص الشافعية على أن الإغياه إذا تبين في الزوج أو الزوجة عقب عقد النكاح يبيع لكل من الزوجين نسخ النكاح إذا أصر الأطباء اليأس من الإفاقة، وعلمته أن الإغياه المستديم يمنع من الاستمتاع المقصود من النكاح.

قال الإمام النووي : قد أجمعوا على ثبوت الخيار في التبيع بهذه الصفات (الجنون مطبقاً أو منقطعاً. .) ومثله الإغياه الميؤس منه بقول

الأقرب لانتظار إفاقته إن كانت قريبة كيوم ويومين وأكثر، لأن من أصول مذهبهم عدم جواز تزويج الولي الأبعد مع جمع وجود الولي الأقرب، وقيل : تنتقل الولاية إلى الأبعد.

قلنا : الأحسن في هذا ما قاله إمام الحرمين : إن كانت مدة الإغياه بحيث يعتبر فيها إذن الولي الغائب نهائياً وإسباً انتظر وإلا قام الحاكم بالتزويج. قال الزركشي : لأنه إذا زوج الحاكم مع صحة حياة الغائب فمع تعدد ذلك بغيره أولى. (١)

إلغاء القاضي :

١٦ - صرح الشافعية بأن القاضي إذا أغمى عليه فإنه يعزل عن ولاية القضاء، وإذا أفاق لا تعود ولايته على الأصح، ولا يتخذ قضاءً فيها حكم فيه حال إغياهه، وفي مقابل الأصح تعود ولايته إذا أفاق.

أما غير الشافعية فإنهم لم يتصوا على ذلك صراحة، إلا أن مفهوم التصوص عندهم تدل على أن القاضي لا يعزل بالإغياه، فقد جاء في ابن هبدين : لو فسق القاضي أو ارتد أو عصى ثم صلح وأبصر فهو على قضائه.

وفي الشرح الصغير : لا يعزل القاضي إلا بالكفر لفظ.

وفي شرح منتهى الإرادات : يشعين عزل القاضي مع مرض يمنعه من القضاء لدعاه الخلق إلى إقامة غيره. (٢)

(١) فقهي وصحفي ١/ ٢٤٦

(٢) بين هبدين ٢/ ٣٠٤، وشرح الصغير ١/ ٣٢١ ط الحضي.

وسمى الإرادات ١/ ٤٦٥، وفقهي وصحفي ١/ ٢١٩

صلوات بالغة ما بلغت. (١)

ولا يخالف أحد من الفقهاء في وجوب الصلاة التي حدثت الإفاقة في وقتها المحدد لها شرعاً، وقد بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة، وسواء أكانت الإفاقة عن جنون أم غيره، وذلك لحديث: «رُفِعَ القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يسلب، وعن الممتنع حتى يعقل» (٢).

فإن خفق الوقت عنها كلها، فإن من الفقهاء من يقول بوجوبها إن بقي من الوقت قدر كبيرة، ومنهم من يقول بأنها تجب إن بقي من الوقت ما يدرك به ركعة.

وهل تسقط تلك الصلاة لو صلى صلاة فاتت،

وخرج الوقت أم لا؟

نحصل ذلك بذكره الفقهاء في (أوقات الصلاة). (٣).

أثر الإفاقة في الصوم:

هـ - من الفقهاء من أوجب صيام الشهر كله إن أفاق المجنون في جزء منه، ومنهم من لا يجعل للإفاقة أثراً إلا في اليوم الذي حدث فيه، أما اليوم الذي لم تحدث فيه إفاقة فإنه يسقط صومه عند هؤلاء.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

٢ - يتناول الفقهاء الإفاقة أثناء الكلام من الجنون، والإغماء، والسكر، والنوم، ويبينون على الإفاقة من هذه العوارض أحكامها منها مايلي:

التظهر عند الإفاقة:

٣ - لا خلاف في تنقاض الوضوء بالجنون أو الإغماء الأصلي أو العارض، فإذا أفاق عليه الوضوء للصلاة ونحوها، وذكر أغلب الفقهاء أنه يستحب اغتسال المجنون والمغص عليه إذا أفاقا، (٤) قال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ اغتسل من الإغماء. (٥)

الصلاة بعد الإفاقة:

٤ - ذهب الجمهور إلى أنه إذا أفاق المجنون لا يكلف قضاء ما فاتته حال جنونه، ووافق الحنفية الجمهور في الجنون الأصلي (الممتد بعد البلوغ) أما الجنون العارض فكأن إغماء عندهم.

وقد ذهب المالكية والشافعية إلى أن المغص عليه لا يلزمه قضاء الصلوات التي لم يكن مفيقاً في جزء من وقتها، وذهب الحنفية إلى أنه إذا زاد الإغماء على يوم وليلة تسقط به الصلوات، وذهب الحنابلة إلى أنه لا تسقط الصلاة بالإغماء قياساً على النوم، وبالإفاقة من النوم بطالب بها فإنه من

(١) الطحاوي على مراد الفلاح ص ٥٨ نشر دار الإحياء، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٥٤، والمغني ١/ ١٤٢ ط الرياض.

(٢) للمغني ١/ ١٤٢، وحديث اغتسال النبي ﷺ من الإغماء، أخرجه البخاري عن حديث عائشة رضي الله عنها بطولاً وفتح الجاري ١/ ١٧٣، ١٧٦ ط المسقية.

(١) المغني ١/ ١٠٠ ط الرياض، ونيسر التحرير ١/ ٤٦٩.

(٢) حديث: «رفع القلم عن ثلاثة...» أخرجه الترمذي ولفظه:

له، والمروءة، والمجاهد مرفوعاً من حديث علي رضي الله عنه وعنه البخاري، وقال الترمذي: حديث علي حديث حسن غريب من

هذا الموضع. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرطه صحيحين وكلمة «هذه» (تحفة الأحاديث) ١/ ١٥٨، ١٥٩ نشر

المسقية، وموسم النبوة ١/ ٢٤١ ط الخلد، والمسنود ١/ ٢٥٨ نشر دار الكتاب العربي، وضع البحري ١/ ٣٨٨ ط المسقية.

(٣) المحرر ١/ ٢٢٠، وجواهر الإكليل ١/ ٢٤ نشر مكتبة المقرئ، ولفظي ١/ ٢٢٢ ط الحلبي، والمغني ١/ ١٠٠.

إفاقة المحجور عليه :

٧ - لو أفق المجنون المحجور عليه فإن الحجر يفتك بالإفاقة ، ثم يختلف هل يحتاج إلى فك فاض ، وتفصيله في الحجر (١)

الإفاقة في الحج :

٨ - بالإضافة إلى ما تقدم ، يتكلم الفقهاء عن الإفاقة في الحج من أحره ثم أنص عليه ، وأدوا به فية المنسك ، ثم أفق قبل تمام الحج أو بعده وتفصيل ذلك في (حرام) .

توزيع المجنون إذا أفق :

٩ - هل يزوج الولي موليه المجنون إن كان جنونه منقطعاً في وقت الإفاقة أم لا . انظر (نكاح) . (٢)

وذهب البعض إلى أن الشهر يقطع عنه إن كانت إفاقته في ليلة من أوله أو وسطه أو في آخر يوم من رمضان بعد الزوال . (٣)

وعند المالكية يقضي المكلف وإن جن سنين عديدة بعد الإفاقة . (٤)

ويرجع إلى تفصيل أحكام ذلك تحت عنوان (صوم)

ولو نوى الصوم ثم جن أو أنص عليه ثم أفق في أثناء اليوم ، فهل يصح صومه أولاً ؟ خلاف بين الفقهاء ، منهم من يقول بالصحة إن كانت الإفاقة في أول النهار ، ومنهم من يشترط للصحة أن تكون الإفاقة في طرفي النهار ، ومنهم من بقوله بالصحة متى وقعت الإفاقة أثناء اليوم ، (٥) فإن لم يتعقد صيامه ثم أفق أثناء النهار هل يشطب له الإسلام أم لا ؟ له خلاف بين الفقهاء ، يذكر في (الصوم) . (٦)

إفتاء

انظر : فتوى .

افتداء

التحرير :

١ - الافتداء كفاً - الاستغناء بعوض ، كالقضاء ،

(١) ابن عابد ، ١/ ٥١٨ ، ٢/ ٨٢ ، وظروضة ٢/ ٣٦٦ ، ٣٧٣ .

والآلبه ، وظاهر للسيوطي ص ١٨٥ . والملي ٩٩/١

(٢) جوامع الإكمال ١/ ١١٩

(٣) ابن عابد ، ١/ ٥١٤ ، وظروضة ٢/ ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، والملي ٩٨/٢

(٤) جوامع الإكمال ١/ ١٤٦

(٥) ابن عابد ، ١/ ١٣٣ ، ١٦٤ ، والفتاوى ١٠٤/١

(٦) الفتاوى ٦٠/٤

(١) القليوبي ٢٩٩/٢ ، والملي ٥٢٠/٤ ، وجوامع الإكمال

٩٧/٢ ، والفتاوى الحديثة ٤١

(٢) ابن عابد ، ١/ ٦٨٩ ، والفتاوى ٢٣٠/٢

واسم ذلك العوض «الفدية» أو «الفداء» وهو عوض الأسير.

ومضادة الأسرى أن تدفع رجلاً وتأخذ رجلاً، والفداء فتأخذ الأسير.

ويطلق «الافتداء» في الاصطلاح على ما يشمل المعنى اللغوي وهو الاستنقاذ بعوض، وعلى ما يكون عبراً خطأ، أو نحو الإنم أو تقصير.^(١)

الحكم الإجمالي

يختلف حكم الافتداء باختلاف مواضعه ومن ذلك

أ - افتداء البعير :

٢ - يرى جمهور الفقهاء أن من ادعى عليه حق ووجهت إليه البعير، أن ينحاشي الخلف ويغني البعير بأداء الدعي أو الصنع منها على شيء معلوم، فحديث: «دَبُّوا عَنْ أَعْرَاضِكُم بِالْعَوَالِكِ»^(٢) والتفصيل في بحث (الدعوى) وفي (الصانع).

(١) المسند الصحيح، والمصباح الصغير، ومجمع البحار، مادة (عدي).
(٢) حاشية القسري ١٥٩/١ ط مصطفى السباعي المحامي بصرى، وحاشية ختم المصطفى على نهاية المحتاج ٣٥٨/٧ شرح التكملة الإسلامية لمرباض.

(٣) حديث «سواء أعرضكم بأموالكم أو أعرضكم بالمطعم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وأخذت مكنت عنه السنائي، وحكم آكيان يصحح إن تاريخ بغداد ١٠٧/٩ ط الصحاح، وفي الحديث ٣٠/٣، وصحيح الجامع الصغير بتحقيق الألباني ١٥٥/٢، وأظهر رد المحتار من الدر المختار ٢٩٩/١ ط إحياء سنن الترمذي، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٦١/٣ ط جسر البلي الخبي

ب - فداء الرجال الأسرى المقاتلة من الكفار :

٣ - أجاز المالكية والشافعية والحنابلة^(١) قبول فداء المشركين أسراهم الرجال المقاتلة ببال أو بأسرى من المسلمين، إذا رأى الإسام أو أسير الجيش في ذلك مصلحة وحفظ للمسلمين.

وأجاز أبو يوسف وعبد^(٢) مضادة الأسير بالأسير، والسبيل قوله تعالى: «فَإِذَا قِيمَتُ الَّذِينَ تَكْفُرُوا فُصِّرَتْ رِقَابُهُمْ حَتَّىٰ إِذَا أَنتَحْنَتَهُمْ فَشَدُّوا الرِّبَاطَ فَإِنَّمَا مَتَاعٌ عِدَّةُ يَوْمٍ أَوْ بَدَاهُ»^(٣)

افتداء أسرى المسلمين :

٤ - اعتدواهم بالمال مذبوب إليه، لقول النبي ﷺ: «أَطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَسَوَّدُوا الْمُرْبِصَ، وَكَلَبُوا الْعَالِي» (الأسير)^(٤) أما اعتدواهم بأسرى الكفار فهو جائز عند جمهور الفقهاء^(٥) ونصبيه في مصطلح (أسرى).

ج - الافتداء عن محظورات الإحرام :

٥ - نجح عند جمهور الفقهاء الفدية عن ارتكاب

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٠٤/٢، رتبة المحتاج ٦٥/٨، ٦٦، ٦٧، وتنتفاه الفتاوى ٥٣/٣ شرح منحة المعسر نغدة بل الرباس

(٢) ذائع الصانع ٢١٩/٧، ١٢١ نظمة المهالبة (٣) سورة محمد ٤٢

(٤) حديث «أطعموا المحتاج وسودوا المربرص، وكلبوا العالي» أخرجه البخاري من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً، وضع الباقى ٥١٦/٩ ط الفتاوى.

(٥) المبسوط ٢٤٨/٦٠، رساوات الخليل ٣٥٨/٣، والمذهب ٢٣٧/٤، ومطالع أولى للمص ٥٢٩/٢

وفي الخلق. (١٦) وتفصيل كل مما ذكر في مواضعه.

افتراء

التعريف :

١ - الافتراء في اللغة، وفي الشريعة : الكذب والاختلاف، (١٧) قال تعالى : (أَلَمْ يَقُولُوا افْتَرَاهُمْ) (١٨) أي اختلفوه وكذب به على الله ، قال جل شأنه : (وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا مِنْ أَتَمِّينَ يَقُولُونَ يَقُولُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَلَئِنْ جَاءَهُمْ وَقَالَ ابْرَأُوا لَكُمْ كَذُوبًا لَأَبْلُغُنَّكُمْ) (١٩)

ومطلق بعض الفقهاء الفرية والافتراء على القذف ، وهو رمي المحصن بالزنى من غير دليل . وقد جاء في كلام علي بن أبي طالب حين استشاره عصمر بن الخطيب في حد السكر : أنه إذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري (أي قذف كاذباً) وحد الفري - أي القذف - ثمانون جلداً. (٢٠)

(١) شرح مناهج الطالبين ، وحاشيتي فليوي وصعبة ٢/٢١٦ ، ١٧/١

(٢) المصباح المنير ، ولسان العرب ، وهبة في حرب الحديث ، ولجنة الأيوب بآتي المظهران بن الغريب آتي حيان ص ٢١٢ ط الطبعة بغداد

(٣) سورة يونس / ٢٨

(٤) سورة المائدة / ١٢

(٥) سورة يونس / ٦٩

(٦) المص ٢٠٧/٨

والأثر في استشارة عمر رضي الله عنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حد السكر . أخرجه مالك وشافعي عن ثور بن عبد المسيب ، ولقطة السجاط : أن عصمر بن الخطيب استشار في الحمر بشرية الرجل فقال له علي بن أبي طالب : نرى أن تجلده ثمانين =

محظور من محظورات الإحرام (٢١) لقوله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) (٢٢) ولحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه قال : (أتى علي النبي ﷺ من الحديبية والفصل يتناثر على وجهي ، فقال : يا عذرة هوام وأنت؟ قلت : نعم : قال : فاحلق وصم ثلاثة أيام ، أو اطعم ستة مساكين ، أو انسك نسكاً. (٢٣)

مواطن البحث :

٦ - إبان الفتنة أحكام الافتداء في مباحث الدعوى ، والأسرى ، ومحظورات الإحرام (٢٤) وفي المفطر في رمضان لأهل الأهدار (الحامل والمرضع) لما كانت أو ظفرا . ومن أظفر عبداً في رمضان ومات قبل القضاء والكفارة. (٢٥)

وذكروا الفدية في صرم النذر. (٢٦)

والفدية للشيخ الفاني العاجز عن الصوم. (٢٧)

(١) رد المحتار على الدر المختار ١/١٦٩ ، ١٦١ شرح دار إحياء التراث العربي ، وحاشية أندلسي على الشرح الكبير ٢ - ٢٤٠ ، ٦٦ شرح المزي زفاني ١/ ١٩٠ ، ٢٩٧ ، وصديفة المحتسد ١/ ٢١٠ ، وصديفة المحتسد ٢/ ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ومطلب حول المص ١/ ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٢٢ ، وكشاف القناع ٢/ ١٤٠ - ١٤٧ ، والمص ١/ ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٩

(٢) سورة البقرة / ١٩٦

(٣) حديث كعب بن عجرة ، أتى علي رضي الله عنه من الحديبية ، أخرجه البخاري في فتح الباري ١/ ١٥٧ ط الطبعة

(٤) المراجع السابقة

(٥) رد المحتار على الدر المختار ١/ ١١٧ ، ١١٨ ، والمص ١/ ١٩١ ط الطبعة ١٩١١/٢

(٦) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٧٩

(٧) رد المحتار على الدر المختار ١/ ١٩٩

لتفرق بين الكذب والافتراء :

الكذب قد يقع على سبيل الإفساد، وقد يكون على سبيل الإصلاح، كالكذب للإصلاح بين الأشخاص، أما الافتراء : فإن استعماله لا يكون إلا في الإفساد^(١)

افتراض

التعريف :

١- افتراض الشيء لغة : سطره

يقال : افتراض فروعيه إذا سطرها على الأرض، كالافتراض نه.

والافتراض أيضا : طء، مافرضه، ومنه افتراض التباطؤ وطءه والجلوس عليه، والافتراض المراءاة: تحادها وروجه، ولذلك سمي كل من الزوجين فرضا للآخر^(٢)

والفقهاء يصفون الافتراض على هذين المعنيين

حكمكم الإجمالي :

أ- افتراض البدن والقصد :

٢- ذكر الفقه للمرجح في دون اثراء - أن يفترض دراعيه على الأرض في السجود وطود الهي عن ذلك، فحديث ولا يفترض أحدكم ذراعيه افتراض والكلام^(٣)

(١) العرب، والفقهاء الجليل، المصباح مادة افتراض.

(٢) نظم مطبوع على من نهي النكاح من ١٤٦٠، ١٤٦٠ ط بولاق ١٣٧١ هـ، ونكتة القضاء ٣٣٢/١ مكتبة المتنصر الحديثة بدار باهي، ولهمي ٤١٩/١، ولاخبار نجليل الصادر ٤٠١/١ ط دار الشريعة بيروت

وأضافت : لا يفترض أحدكم ذراعيه افتراض الكلب، أخرجه أبي حنيفة في رسم وأبو داود، والمطالع، من حديث ابن أبي عمير، فروعيه : فروعها : فروع الباري ٣٠١/٢ ط سلفية، وصحیح مسلم ٣٢٥/١ ط عيسى الحلبي، ومن لم يدر ٤٥١/١ ط استنبول

الحكم الإجمالي :

٢- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يفترض لصائم شيء من معاصي الكلام، ومنها الافتراء، ولكنه يقص الجهر، وتفصيل ذلك نذكره في بحث التصيام عند كلامهم على ما يفترض للصائم وما لا يفترضه^(٤)

٣- الافتراء إذا استعمل وأريد به الإغراق، فإن أحكامه هي أحكام القذف المفصلة في باب القذف، أما إذا أريد به غير القذف، ففيه التميز، لأنه لا حد فيه، وكل إساءة لا حد فيها ففيها التميز^(٥)

١- قصة إذا شرب منكم وإذا سكرت منكم، وردت في المتن في المتن لول، فبعد عصر في العصرين قال لحافظ ابن حجر : إنهما منقطع لأن لولا لم يلحق به ولا خلاف، لكن وجد السبي في المتن، والظاهر من وجه آخر من نصوص المتن في المتن، ورواه عبد الرزاق عن معمر بن لوط عن معمر، ولم يذكر ابن عسار وفي حديثه نظر والشرط ٨٤١/٢ ط عيسى الحلبي، ومعه من أخبار ٧٥/١ ط شركة المطبعة العلمية، ومن حديثه نظر في المتن، ورواه الأوزاعي ١٦٧، ١٦٧/٢ ط دار الفاسان، ورواه الأوزاعي ١٦٧، ١٦٧/٢ ط مطبع الحلبي.

(١) طرق الراسب الأصماني،

(٢) الحلبي ١٦٧/٢ وما بعدهما

(٣) الفتاوى، فتاوى ١٦٧/٢، والمطبع ٣٢١/٢، وقبوري ١٠٤/٢

جـ - افتراش الحرير :

٤ - اتفق الفقهاء على جواز افتراش النساء للحرير ، أما بالنسبة للرجال فذهب جمهور المالكية والشافعية والحنابلة إلى تحريمه ، لقول حذيفة : «هاتما النبي ﷺ أن تشرب في آنية الذهب والفضة ، وأن تأكلن فيها ، وأن تلبس الحرير والمديج ، وأن تجلس عليه» (١).

وذهب الحنفية وبعض الشافعية وابن الماجشون من المالكية إلى جواز ذلك مع الكراهة . وروى ابن العربي من المالكية للرجل أن يجلس ويصام على فراش الحرير مع زوجته . (٢)

افتراق

التحريف :

١ - الافتراق : مصدر افترق . ومن معانيه في اللغة : انفصال الشيء عن الشيء ، أو انفصال أجزاء الشيء ، بعضها عن بعض . والاسم (الفرقة) . (٣)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن هذا المعنى ، لأنهم استعملوه في الانفصال بالأبدان .

(١) حديث : «هاتما النبي ﷺ أن تشرب ...» أخرجه البخاري من حديث حذيفة رضي الله عنه (فتح الباري ١٠/٢٩١ ط هسنية).

(٢) المغني ١/٥٨٨ ، والفتاوى الهندية ٥/٣٢١ ، والشرح الصغير ١/٥٩ ط دار المعارف ، وفتح الباري ١٠/٢٩١ وصلة الفقيه ١٤/٢٢ ط المنيرة.

(٣) المعجم الثمر ولسان العرب مادة (فرق) .

ويكره للرجل افتراش أصابع قدميه في السجود . (٤)

وكره البعض للرجل في قعود الصلاة افتراش قدميه واجلوس على عقبه ، ولكن يسن له أن يجلس مقترناً وجله اليسرى ، ويجلس على يمينه وينصب اليمنى . (٥)

ونفصيل ذلك في كتاب الصلاة عند الكلام على السجود والقعود فيها .

ب - الصلاة على الثوب المفروش على النجاسة :

٣ - اتفق الفقهاء على جواز الصلاة على الثوب المفروش على النجاسة إذا كان يمنع نفوذ النجاسة إلى الأعلى ، وظاهر كلام أحمد الحوازم الكراهة ، وفي رواية عنه : لا تحوز الصلاة عليه . (٦) وفصل الحنفية فقالوا : إن النجاسة إما أن تكون طرية أو يابسة ، فإن كانت النجاسة طرية وقُرش عليها ثوب ، فإنه يشترط فيه حتى تحوز الصلاة عليه ، أن يكون الثوب غليظاً يمكن فصله إلى طبقتين ، وإلا تكون النجاسة قد نفذت من الطبقة السفلى إلى الطبقة العليا .

أما إن كانت النجاسة يابسة ، فيشترط في الثوب المفروش عليها حتى تصح الصلاة عليه أن يكون غليظاً بحيث يمنع لون النجاسة ورائحتها . (٧)

(١) كشف القناع ١/٣٥١ ، والمغني ١/٥٩٩ ، ومروءة الإكليل ١٨/١٤.

(٢) حلية العبد ٢/١٠٤ ، وكشاف المشايخ ١/٣٥٣ ، والمغني ١/٥٢٤ ، ورماني الفلاح ١/١١٦ ، وسورة الإكليل ١/٥١.

(٣) المغني ١/٧٩ ، والمجموع ٢/١٥٢ ، ١٥٣ ، مصور عن الطبعة الأولى .

(٤) حاشية الشهابي على مراقي الخلاج ١/١٢.

اتعقد ثم بالإيجاب والقبول لوجود ركنه وشرايطه ،
فخيار الفسخ لأحدهما بعد ذلك يؤدي إلى عدم
استقرار المعاملات والإصرار بالأخر ، لما فيه من
إبطان حقه .^(١)

وقال الشافعية والحنابلة : إنه لا يلزمه البيع ، لا
باختراقهما عن المجلس ، وبكامل منهما الخيار عام
بفترقا ، وذلك استنادا إلى ما ورد في الحديث أن
النبي ﷺ قال : «البيعان بالخيار عام بفترقا»^(٢) .
وفي رواية «ماتم بفترقا» . وحطوا الافتراق في الحديث
على افتراق الأبدان . وهذا ما سموه بخيار
المجلس^(٣) . والحنفية حملوا الحديث على افتراق
الكلام والأقوال ، فمن يأخذوا بخيار المجلس . على
أن عمل أهل المدينة مقدم على غير الواحد عند
المالكية ، لأنه بمنزلة التواتر .^(٤)

وتفصيله في مصطلح (خيار المجلس) .

موطن البحث :

٥ - يرد مصطلح (الاقترا) عند الفقهاء في مبحث
خيار المجلس من كتاب البيع ، وفي التصريق بين
الزوجين والطلاق والفسخ ، وفي المعلن ، وكذلك
في زكاة الأنعام من عدم جواز التصريق بين ما هو
مجمع ، أو جمع ما هو متفرق

وعصمه بعضهم ليشل الانفصال بالأقوال
وبالأبدان ، كما سيأتي .^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التفريق :

٢ - التفريق والافتراق بمعنى واحد . ومنهم من
جعل التفريق للأبدان والافتراق بالكلام . لكن
الفقهاء استعملوا الافتراق أيضا في الأبدان كما
قلنا .

ب - التصريق :

٣ - التصريق : مصدر فرق . واستعمله الفقهاء
كثيرا في انفصل بين الزوجين بحكم القاضي ،
والفصل بين أجزاء المبيع مقبول بعضها ورد بعضها
كما في (تفريق الصفقة) .

الحكم الإجمالي :

٤ - افتراق الطرفين بعد الإيجاب وقبل القبول في
أي عقد من العقود بطل الإيجاب ، فلا يكفي بعده
القبول لانعقاد العقد . أما افتراق المتبايعين وتركهما
المجلس بعقد الإيجاب والقبول فموجب لزوم
البيع ، إذا لم يكن في البيع عيب خفي ، ولم يشترط
في العقد عيب ، فلا يمكن نسخه إلا بالإقانة ، كما
هو الحكم في العقود اللازمة . وهذا القدر متفق عليه
بين الفقهاء .

وكذلك يلزمه البيع قبل اختراقها وتركها
المجلس إذا وجد الإيجاب والقبول عند الخفية
ولم تكن ، ولا يشت خيار مجلس بعد ذلك ، لأن

(١) فتح الباري ٤/ ٤٦٥ ، والمذهب ٢٩٥/١ ، والشرح الصغير
١٢٣/٣

(١) لأخبار ٤/ ٢٧ ، وبهذا اتفاق ٣٤٤/٢

(٢) حديث . ومبين بالخيار ماتم بفترقا أخرجه البخاري ومسلم
من حديث حكيم بن حزام عنهما (صح البخاري ٣٠٩/٤ ط
الطبعة ، وصحيح مسلم ٢/ ١٦٦ ط جسي اعلم) .

(٣) نهاية المحتاج ٣/ ٤ ، وفتح الباري ٢٩٥/ ١ - ١٠
(٤) عزه لمحي ٣/ ٢٧ ، والشرح الصغير ١٢٣/ ٣

أصلاً ولا ويجلاً^(١) فهو لا ولاية فيها يقدم عليه . أما
افتئات فمذ يكون صاحب حق لكن غيره أولى منه
به .

افتضاض

انظر : بكارة .

الحكم الإجمالي :

١ - الافتيات غير جائز ، لأنه تعدد على حق من هو
الأولى .

وقد يكون اعتيلاً على حق الإمام ، وقد يكون
عس حق غير الإمام .

فإن كان على حق الإمام فقب التعزير ، لأنه
إساءة إلى الإمام ، ومن اعتلله ما يلي :

أ - الافتيات في إقامة الحدود :

٥ - يتفق الفقهاء على أن الذي يقيم الحد هو
الإمام أو نائبه ، سواء كان الحد حلالاً تعالى كحد
السزني أو لأمي كحد القذف ، لأنه يقتصر إلى
الاجتهاد ، ولا يؤمن فيه الحيف ، فوجب أن يحرص
إلى الإمام ، ولأن النبي ﷺ كان يقيم الحدود في
حياته ، وكذا خلفاؤه من بعده .

ويؤم نائب الإمام في مقامه .^(٢)

لكن إذا افتئات لمستحق أو غيره فاقام الحد
يكون إذن الإمام ، فإن الأئمة متفقون على أن
المشرد لو غلبه أحد يكون إذن الإمام فإنه بعد هذا
القتل ، ولا ضيق على القاتل ، لأنه محل غير
معصوم ، وعلى من فعل ذلك التعزير ، لإساءته

التعريف :

١ - الافتيات : الاستبداد بالرأي ، وتسبق بفعل
شيء دون استئذان من يجب استئذانه ، أو من هو
أحق منه بالأمر فيه ، والتعدي على حق من هو أولى
منه .^(٣)

والمستعمل الفقهاء بهذا المعنى .^(٤)

الافتاء ذات الصلة :

أ - التعدي :

٢ - التعدي : الظلم ومجاوزة الحد فهو أهم من
الافتيات ، لأنه يشمل التعدي على شيء لا حوله
فيه ، أو له فيه حق وغيره أولى منه به .^(٥)

ب - الفضالة :

٣ - الفضولي : من تصرف في أمور لم يكن فيه ولياً ولا

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والقمر والمهرق لم يرد
حالة (فوت)

(٢) نظم السعفة بإشهاد ٣٨/٢ ، والمهد ١٩١/٢ ط
دار المعرف ببيروت ، والشرح الصغير ٣٩٨/٢ ط دار المعارف ،
مصر .

(٣) لسان العرب والمصباح المنير

(٤) التعريفات للبرجاني

(٥) انتهى الإقدمات ٣٣٠/٢ ط دار الفكر ، والمهذب ٢٧٠/١ ،
ومصباح الصغير ١١٣/٥ ط مكتبة الإسلامية ، ومعجم الجليل
٥٠٠/١

يختلفون في ذلك.

عند الخفية والمالكية يصح العقد برصاعه ماضون دون السكوت، ويزيد المالكية لمرضا آخر، وهو ألا يكون الأقرب غير مجرم، فإن كان الأقرب مجرمًا كالأب فلا يصح العقد.

ويقول الشافعية والحابلة: إذا زوج المرأة من غيره، أو غيرها، فهو حاضره ولم يعقلها، لم يصح النكاح^(١)

وأفتياته على الإمام.

وكذلك غير المؤنة، فلا صيانة على من أقام حدا على من ليس له إقامته عليه فيها حده الإنشلاف كفتن ران محسن، أو قطع يده سارق توجه عليه القطع، لأن هذه حدود لا بد أن تنفذ. لكنه يزوب لأفتيته على الإمام^(٢)

وأما بالنسبة للجماع في الخذف، وفي زنا النكر فعليه خلاف وتصل. راجع أحدهما، وثاني.

مواعين البحث :

١ - لأفتيات مواعين متعددة تأتي في الحدود كالسرفة، والزنى، وشرب الخمر، والقذف، وتأتي في الإنشلاف، وفي انعقد كالنكاح والبيع، ونحوه في مواضعها.

ب - الأفتيات في استيفاء القصاص :

١ - الأصل أنه لا يجوز سبغ القصاص إلا بحد الساقط وحصره، لأنه أمر يختص بالاحتياط، وعمر الحيف فيه فلا يؤمن الخيف مع قصد انتشحي، ومع ذلك فمن استولى سبغه من القصاص من غير حصره الساقط وذنه، وقع لموقع ويحرم، لأفتياته على الإمام. وهذا عند الجمهور، وعند الخفية لا يشترط أن الإمام^(٣) من الأفتيات على غير الإمام، فإن المقصود بإحكام فيه يبيح صحة هذا العمل أو صده. ومن أدلة ذلك :

أفراد

التعريف

١ - الأفراد لغة : مصدر واحد، والفرد ما كان وحده، وأفرده : جعله واحداً، وعادته المراهيم أفراداً أي : واحداً واحداً، وأمرته الجمع عن العمرة، فعلت كل واحد على حدة^(٤)

وقد استعمله الفقهاء المعنى اللغوي في مواضع متعددة سنأتي :

الأفتيات في التزويج :

٧ - إذا زوج المرأة وليها : لا بعدد مع مجرد الزوي الأقرب الذي هو الآخر، ملاحظة لعقد فإن العفوة

(١) مشي الإمامين ٣٢٧/٣، وألفي ١١٦/٥ طبعته طرابلس، والشرقي يهمل في الخطاب ١٢١/٢، وسبغ النكاح ٣٢٢، وقنوس ١٢٣ طاعلي، والاحتياط ١٢٦/٥، وميدان ٨٨/٢

(٢) مشي الإمامين ٣٨١/٣، ومضى المحتاج ١٢/١، وبيع الحمار ٣١٥/١، وابن علقين ١١٤/٥

(٣) مسطور ٣٢٦/١، وصاية ١١٦/٥، وألفي ١١٦/٢، وقنوس ٣٢٢، ومضى المحتاج ١٢/١، وابن علقين ١١٤/٥

لما الفرون - فهو أن يحرم بالعصاة والحج معا فيجمع بينهما في إحرامه ، أو يحرم بالعصاة ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف لها ولما التمتع - فهو أن يبل بعصاة مفردة من الميقات في أشهر الحج . فإذا فرغ منها أحرم بالحج من داه . (١)

وسباني ما يقتري به الأفراد عن كل من التمتع والقران .

المفاضلة بين كل من الأفراد والقران والتمتع :

٧ - اختلف الفقهاء في الأفراد ، والقران ، والتمتع أيها أفضل ، والاتجاهات في ذلك كالآتي :

أ - الأفراد أفضل عند المالكية والشافعية ، لكن أفضليته عند الشافعية ، وفي قول عند المالكية إن اعتصر في نفس العام بعد أداء الحج ، ولذلك يقول الشافعية إن لم يعتصر في نفس العام كان الأفراد مكروها .

واستدل الفقهاء بأن فضلية الأفراد بما صح عن جابر وعائشة وأمين عباس رضي الله تعالى عنهم أن النبي ﷺ أفرد الحج . (٢) ثم بالإجماع على أنه لا

١ - الأفراد في البيع :

٢ - قال الخطيب : لا يجوز أن يفسد الحنطة في سبيلها بالبيع دون السبيل . (٣)

ب - الأفراد في الوصية :

٢ - جاء في فتح القدير : يجوز إفراد الأم بالوصية وكذلك يجوز إفراد الحمل . (٤)

ج - الأفراد في الأكل :

٤ - جاء في الآداب الشرعية لابن مفلح : يكره القران في التمر ، وعلى قياسه كل ما العادة جارية بشؤله أفرادا ، وفي الصحاحين عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن الفران إلا أن يشتد الرجل شدة . (٥)

د - أفراد الحج :

٥ - هو أن يبل بالحج مفردا .

وسبكون البحث عما خاض به أفراد الحج . أما الواضح الأخرى منتظر في موطنها .

الالفاظ ذات الفصلة :

٦ - تقدم أن الأفراد : هو أن يبل بالحج مفردا عن العصرة .

(١) الفقه ٣٦٩/٢ ط مكتبة الرصاص ، ولفسوف ٩٨/٢ ، ٣٩ .
وافضلية ١٥٨/٢ ، ١٥٩ ط مكتبة الإسلامية . ونهاية المصالح ٣١٤/٢ ط المكتبة الإسلامية .

(٢) حديث جابر أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر أنه قال : قيل لنبينا محمد بن عبد الله ﷺ يصح نفره ، وصحيح مسلم ١٠٨/٢ ط عيسى الحلي .

وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم بلفظ أن رسول الله ﷺ أفرد بالحج (صحيح مسلم ١٧٥/٢ ط عيسى الحلي) .

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه مسلم في رواية (صحيح مسلم ١٧٥/٢ ط عيسى الحلي) .

وحدث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه مسلم (صحيح مسلم ١٧٥/٢ ط عيسى الحلي) .

وحدث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه مسلم (صحيح مسلم ١٧٥/٢ ط عيسى الحلي) .

(٣) الخطيب في حليل ١٠٠/١ ط التمتع - ليبيا .

(٤) فتح القدير ٣٦٣/٢ ط دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٥) الآداب الشرعية لابن مفلح ١٧٣/٢ ، ١٧٤ ط المطر الأولى .

وسبكون في رسول الله ﷺ عن الفران . وأخرجه البحاري وصححه ابن طبريز نسبة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : أن رسول الله ﷺ من الأفراد ، لا أن يشتد الرجل شدة .

ولا شيء لا لري هذه الكلمة إلا من كلمة ابن عمر ، يعني الاستفاد ، (فتح الباري ٥٩٩/٢ - ٥٩٠ ط الشافعية ، وصحيح مسلم ١١٧/٢ ط عيسى الحلي) .

عند الشافعية والمالكية، وعلى التمتع عند الحنابلة
الإفراد، ثم القرآن.

واستدل الحنابلة على أفضلية التمتع بما روى
ابن عباس وجابر وأبو موسى وعائشة أن النبي ﷺ
«أمر أصحابه لما طافوا بالبيت أن يجلدوا ويجعلوها
عمرة»^(١) فقلهم من الأفراد ونفروا إلى المتعة،
ولا يعلمهم إلا إلى الأفضل، ولأن التمتع بمنع نه
الحج والعمرة في أشهر الحج مع كمالها وكمال أفعالها
على وجه اليسر والسهولة مع زيادة نسل فكان
ذلك أولى. (٢)

(١) حديث ابن عباس أخرجه البخاري بسط: «هم النبي ﷺ
وأصحابه صحيفة وأربعة مئلين بالحج - فلو هم أن يجعلوها
عمرة، ففعلهم ذلك عندهم فقالوا: يا رسول الله أي الحزب؟
قال: حل كله. (فتح الباري ٤/٢٢٢ ط السنية)
وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أخرجه البخاري
بلفظ: «أنه حج مع النبي ﷺ يوم سلق ليذبح معه بالحج معاً
وقال لهم: اخلوا من إصراتكم بطواف البيت وبين الضعاف
والمرأة وتصوروا. ثم أقبلوا معاً حتى إذا كان يوم عترة
فأفعلوا ياخسف واحفظوا التي تعظم بها نعمة، ففعلوا: فحج
تبعها منماً وقد سب الحج؟ فقال: اقلوا ما لم تترك. فلو لا
أن سبب الهدى قطعنا في الذي أمرتكم. ولكن لا يجل من
حرام حتى يبيع الهدى حله، ففعلوا. (فتح الباري ٤/٢٢٢ ط
السنية).

وحديث ابن عمر أخرجه البخاري بسط: «هم النبي ﷺ
قال للناس: من كان منكم أصدق فؤده لا يجل فشيء حرم من
حتى يلقي حبيب، ومن لم يكن منكم أهـ ذي غليظ باليت
وبالحق والشروة والفسر وليحس لم يجل بالحج... (فتح
بخاري ٤/٢٢٢ ط السنية).

وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه البخاري بلفظ
«خرجت مع النبي ﷺ ولا ترى إلا أنه الحج، ففعلنا نظرت
باليت، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الطوق أن يجل، ففعل
من لم يكن ساق الهدى، وسقواهم يسقوا فافعلوا» (فتح
الباري ٤/٢٢١ ط السنية).

(٢) النبي ٣٧٦/٢

كرهه فيه، وأن الفرد لم يربح إحراماً من المقات
بإلا مستغناء عن الرجوع ثانية للإحرام، ولا يربح
استباحة المحظورات. (٣)

ب- القول الثاني: أن القرآن أفضل: وذلك عند
الحنفية، وفي قول للإمام أحمد أنه إن ساق الهدى
فانقران أفضل، وإن لم يسق الهدى فالتمتع
أفضل.

واستدل الحنفية على أفضلية القرآن بقول النبي
ﷺ: «يأكل محمد: أجلاً بحجة وعمرة معاً»^(٤)
ولأن في القرآن جمعا بين العبادتين.

وسبق القرآن في الأفضلية عند الحنفية التمتع ثم
الإفراد، وهذا في ظاهر الرواية، لأن في التمتع جمعا
بين العبادتين فأشبهه القرآن، ثم فيه زيادة نسل،
وهي إراقة الدم.

وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يلى القرآن الإفراد
ثم التمتع، لأن التمتع بمنه واقع لعمرة والمفرد
سفره واقع لحجته. (٥) وواقفه في ذلك أشهب من
المالكية.

ج- التمتع أفضل. وهذا عند الحنابلة وفي قول

(١) رواية الحاج ٣/٢٩٤، والعمري ٢/٢٨٢

(٢) حديث: «قال محمد: اقلوا بحجة وعمرة معاً... وأخرجه
مسند حنبل من حديث ثم سئل: رضي الله عنها فتقول: سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «أفعلوا يا أهل مكة، بحجة أو عمرة وأوردته
الترمذي في نصب الراية من غير أن يبين برهانه إلا أنه ذكر
أحاديث أخرى تؤيد هذا المعنى. جاء ما أنه روى مسلم عن
بكر بن أبي إسحق وجدة الغزني بن محبوب وجهه أهم سمعوا
أبنا رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أفعلوا يا أهل مكة
وليكن عمرة وحجاً، وليكن عمرة وحجاً لا حراً معاني الآثار
١٥٤/١ نشر مطبعة الأوقاف، وصححه مسلم ٩١٥/٢ ط موسى
الغلي، ونسب الرواية ٩٩/٢ ط مطبعة دار العلوم)

(٣) الحنابلة ١/١٥٣

أخرج ثم يجمع من عامه ، وهذا موجود في المكي . (٨)
ويسرى الحظية أن أهل مكة ليس هم تمنع ولا
قرآن ، وإنما لهم الأفراد خاصة ، لأن شرعها للفرقة
باسقاط إحدى التقرنين وهذا في حق
الأخفي . (٩)

١٠ - واحتلف الفقهاء أيضا في حاضري المسجد
الحرام

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنهم أهل الحرم
ومن بين مكة دون مسافة الفصر .

فإن كان عن مسافة الفصر فليسوا من
الحاضرين .

وذهب الحنفية إلى أنهم أهل المواثيق فمن دونها
ليس مكة

وذهب المالكية إلى أنهم أهل مكة وأهل ذي
حوى . (١٠)

وفي ذلك فروع كثيرة (رو: حج - إحرار - ميثاق
- شفع)

نية الإفراد .

١١ - وتختلف الفقهاء فيما يعتقد به بإحرام المفرد :

فذهب الشافعية والحنابلة وهو الرأى عند المالكية
أن الإحرام يعتقد بمجرد النية مع استحباب التلفظ
بما أحرم به يقولون : اللهم إني أريد الحج فسره لي
ونقله مني .

وفي قول الشافعية أن الإحرام لا يلزم ، لأنه ريم
حصل غرض من مرض أو غيره فلا يتمكن من

(٨) الفقه ١/٢٠٠ ، وقدسوي ٢٩/١ ، ورواه المصنف ٣٦٥/٢ .
والشافعية ٢٩/٢ ، حاشي الشري طبرلان الأولى .

(٩) لمراجع السابقة

(١٠) الرابع السابقة

٨ - وقد ذكر الرملي في نهاية المحتاج أن مشا الخلاف
اختلاف الرواية في إحرامه ﷺ ، لأنه صح عن حابر
وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم أنه ﷺ فرد
الحج . (٩) . وعن نس أنه فزن . (١٠) . وعن ابن عمر
أنه فزع . (١١) ثم قال : إن الصواب الذي يعتضده أنه
ﷺ أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة . وتخص
بحوزه في تلك السنة المحتاجة .

وهذا يسهل الجمع بين الروايات ، فعند رواية
الإفراد أول الإحرام ، ورواية التقرن الحزم ، ومن
روى الشفع أول التمتع المغوي وهو الانقاع ، وقد
انتفع بالاحتياط ، فعمل واحد ، ويؤيد ذلك أنه ﷺ لم
يعتمر في تلك السنة مفردة ، ولم جعلت حجة
معرفة لكان غير معتبر في تلك السنة ، ولم يقل أحد
إن الحج وحده انفصل من القرآن فانتظمت
الروايات في حجة . (١١)

حالة وجوب الإفراد (وجوبه في حق المكي) :

٩ - 'تختلف الفقهاء بالنسبة للمكي ومن في حكمه
هل له نية وقراء ، أم ليس له إلا الإفراد خاصة ؟
فيرى الجمهور أن أهل مكة المكة والقرآن مش
الأصنافي ، ولأن الشفع لا يرد في الآية عند
الأسلاك الثلاثة ، فصح من المكي كالتسكين
لآخرين ، ولأن حقيقة الشفع هو أن يعتمر في أشهر

(٩) حديث حماد وعائشة ورس عمر رضي الله عنهم من تحريمه .
(١٠) حديث ابن عمر رضي الله عنهم أحرمه البخاري بنقله وضع

(١١) حديث ابن عمر رضي الله عنهم أحرمه البخاري بنقله وضع
رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأحدى شياق
مع القدر من ذي الحجة ،

(١٢) فتح الباري ٢/٢٩٩ ، شافعية

(١٣) جبه المصنف ٣٦١/٢

الوصول.^(١)

وهذه تعريفات كثيرة بالنسبة للتلبية. (ر):
تلبية).

ما يفرق به المفرد عن الممتع والمفرد :

أ - الطواف بالنسبة للمفرد :

١٣ - الطواف في الحج ثلاثة أنواع :

طواف القدوم إلى مكة ، وطواف الإفاضة بعد
رمي جرة العقة يوم النحر ، وطواف الوداع.

والفرص من ذلك هو طواف الإفاضة ، ويسمى
طواف الزيارة أو الفرض أو الركن . وما عدا ذلك
فهو سنة أو واجب يجزئ بالدم على خلاف بين
المعقبات في ذلك من طواف).

والفرص على المفرد من هذه الأنواع هو طواف
الإفاضة فقط ، لأنه الركن ، فلا يجب عليه صواف
القدوم ، بل يطالب به على سبيل السنة.^(٢)

ب - عدم وجوب الدم على المفرد :

١٤ - لا يجب على المفرد هدي لإحرامه بالحج مفردا
بمختلف الفقدان والمتمتع فإن عليها الهدي ، لقوله
تعالى : «مَنْ تَمَتَّعَ بِالْحُمْرَةِ إِلَى الْحِجِّ فَمَا اسْتَبَسَّرَ مِنْ
أَهْدِي»^(٣) والمفرد كالمتمتع ، لإحرامه بالتمسكين .
إلا أنه يستحب للمفرد أن يهدي ويكون
تطوعا .

ثم إن حزم الصيد وفدية الأذى بالنسبة للمفرد

صرف إلى ما لا يخفى فوته ، فإن أحرم بإحراما
مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنسبة . لا باللفظ . إلى
ما شاء من التمسكين أو إليهما معا إن كان الوقت
صالحا لهما

وعند الحنفية لا يبعد الإحرام إلا من حين : آنية
والتلبية ، ولا يصبر شارعا في الإحرام بمجرد آنية
ما لم يأت بالتلبية ، لأن التلبية في الحج كتكسيرة
الإحرام في الصلاة .

وفي قول عند المالكية : يتعذر آنية مع قول
كالتلبية والإحلال ، أو جعل كالتسوية في الطريق
والتجرد من المحيط .

على أن الذي ذكر لا يختص بالإفراد وحده ،
والصحيح ينطبق على الفتران والمتمتع ، إذ لا بد في أي
نسل من هذه الأنساك الثلاثة عند الإحرام بأي
منها من التلبية على رأى الجمهور ، أو آنية وتلبية
على رأى أبي حنيفة . (و : إحر - قرآن - تمتع) .

التلبية في الأفراد :

١٥ - لتلبية في الحج على اختلاف حكمها من أنها
سنة أو واجبة تسترى كيفيتها والبدء بها بالنسبة
للمحرم بأي نسل من الأنساك الثلاثة .

لما قطع التلبية فيكون المتمتع والمفرد والمفرد
بنسبة لقطعها سواء .

فبعد الحنفية والشافعية والخانبة يفهم التلبية
عند ابتداء الرمي .

وعند المالكية يقطعها إذا وصل للصلى عرفة بعد
الزوال ، وإن كان قد وصل قبل الزوال ليس إلى
الزوال ، وإن زالت الشمس قبل الوصول لم يلى

(١) المقابلة ١٤٧/١ ، وفيه المجمع ١٣/١٩٤ ، والفتاوى ١٣/١٣٠ .

والمدسوقي ١/٢٤٠

(٢) المقابلة ١٣٥/٢ ، والمدسوقي ٢٨/٢ ، وفيه المجمع

١٣/٣١٣ ، والفتاوى ١٣/١٩٤

(٣) سورة البقرة ١٩٦

بين الفقهاء أنواع القسمة، قالوا: القسمة إما أن تكون قسمة أعيان، أو قسمة منافع، وسُموا قسمة المنافع المهايأة.

أما قسمة الأعيان : فقالوا إما أن تكون قسمة إفراز، أو قسمة تعديل، وهم يعنون بقسمة الإفراز: القسمة التي لا يحتاج فيها إلى رد ولا تقويم.^(١)

والفقهاء قد اختلفوا في حقيقة القسمة، فقال بعضهم : هي بيع، وقال بعضهم : هي إفراز، وقال آخرون : هي إفراز بعض الأعيان عن بعض وببذلة بعض ببعض.^(٢) كما بين الفقهاء ذلك في أول كتاب القسمة. وإذا كانت القسمة في حقيقتها لا تخو من الإفراز، فإن هذا الإفراز يسقط حتى الشبهة عند من يقول : إن الشبهة لا تستحق ما جاور، كما بين الفقهاء. نث في كتاب الشبهة.

٥ - الإفراز واجب في العتق الذي يشترط القبض للزومها أو تمامها، وهي : الوقف، والهبة، والرهن، والقرض، وإذا وردت على مناع، على خلاف وتفصيل في ذلك نجد، في أبوابها من كتب الفقه.^(٣)

(١) أنس مطلق ٣٣١/٢

(٢) مدافع الصلح ٢١٦/٩ طبع الإمام، والفني ١٧/٤

١١٤/٩

(٣) البداية بسرح لفتح لفتح ٤٠/٥ ط ديوان ١٢٩٦، وحشية ابن عابدس ٣٩١/٣، ١٧٣/٤ ط ديوان الأولى، وسكسة حشية ابن عابدس ٤٦١/٨، وبدائع الصلح ١٢٣/٣ طعة أول - المهايأة، وكشفة الطلاب ٢٠٣/٩ ط مصطفى الباني الحلبي، وحشية الدسوقي ١٠٦/٤ ط مصطفى همد ١٣٧٣، وروضة الطالبين ١٢٢/٥ ط للكتب الإسلامي، والأم ٢٧٤/٣ ط ديوان ١٣٢٤، وسفي الصلح ١١٨/٢، ٤٠١ ط مصطفى طهسي الحلبي ١٩٥٨، وكشفة الفتاح ٢٥٣/٤، ٢٥٧، ٢٧٢/٣ ط مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦١، والفني ٥٨٦/٥، ٦٤٧ ط أنوار الفتحة.

والقانون والمنع سواء عند الجمهور.^(٤)
(ز : دم - هدي - كفارة - قرآن - تنع).

إفراز

التعريف :

١ - الإفراز في اللغة : التبعية، وهي عزل شيء عن شيء، وبغيره.^(٥) ولا يخرج استعمال الفقهاء عن ذلك.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العزل :

٢ - العزل يختلف عن الإفراز. في أن الإفراز يكون لجزء من الأصل، أو لجزء منه في شدة اختلاط به، أما العزل فهو التبعية، والتي، التي قد يكون جزءا من الشيء عنه، وقد لا يكون، بل قد يكون خارجا عنه. كالعزل عن الزوجة.^(٦)

ب - القسمة :

٣ - القسمة قد تكون بالإفراز،^(٧) وقد يقصد بها بيان الخصص دون إفراز، كما في المهايأة.

الحكم الإجمالي :

٤ - الإفراز يرد على الأعيان دون المنافع، ولذلك لم

(١) الدسوقي ٢٩/٥، وبداية المحتاج ٣٦٥/٣، والفني ٤٦٥/٣.

١٦٧، وابن عابدس ١٠٥/٢، والمجموع ١٣٧/٧

(٢) مصباح المفير، ونج الروس.

(٣) كتاب العرب مادة (إفراز)، ومادة (عزل)

(٤) المصباح الثمر مادة : وقسم

تصريفهم بين الفاسد والباطل، فقالوا: الفاسد ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه، والباطل ما ليس مشروعا بأصله ولا بوصفه. أما غير الخفية فالإفساد والإبطال عندهم بمعنى واحد، وقد وافقهم الخفية في العبادات. ^(١) وليحضر المذهب تفرقة بين الباطل والفساد في بعض الأبواب: كالخج، والحلج.

الألفاظ ذات الفصلة

أ - الإلتلاف

٢ - الإلتلاف في اللغة: بمعنى الإهلاك يقال: ألتف الشيء إذا أفتاه وأهلكه، وهو في الشرع بهذا المعنى. يقول الكناشي: إلتلاف الشيء - إخرابه من أن يكون متفعا به مفعلة مطلوبة منه عادة. ^(٢) فالإفساد اعم من الإلتلاف، فإنها يجتمعان في الأمور الحسية، ويفرد الإفساد في التصرفات القولية.

ب - الإلغاء

٣ - الإلغاء من معانيه إبطال العمل بأحكامه، وإسقاطه، وقد ألتى ابن عباس طلاق المكره، أي أبطله واستقطه. ويستعمل الأصوليون الإلغاء في تقسيم العلة بمعنى عدم تأثير الوصف في الحكم، وهو المناسب للمعنى عندهم، كما يستعملون الإلغاء في إهدار أثر التصرف من فائد الأهلية. ^(٣)

٦ - يجب رد العين المستحقة المخلوطة بغيرها إن أمكن إفرازها، وإن لم يمكن وجب رد بدلها، كما إذا غصب شيئا فخلطه بما يمكن تمييزه عنه، ويجب إفرازه ورده إلى من غصبه منه ^(٤) كما فصل ذلك للفقهاء في كتاب الاستحقاق والغصب.

٧ - والإفراز يقوم مقام القرض في التبرعات التي يكون القصد منها تخفيف مشقة الله تعالى، والتي يكون التملك فيها لله تعالى كالزكاة ^(٥) فإن وجبت عليه الزكاة فزها فهلكت من غير تعريض منه لا يلزمه إخراجها من جديد ^(٦) على خلاف وتفصيل موطنه باب الزكاة.

إفساد

التعريف:

١ - الإفساد لغة: ضد الإصلاح، وهو جعل الشيء فاسدا مخارجا عما ينبغي أن يكون عليه. وشرعا: جعل الشيء فاسدا، سواء وجد صحيحا ثم طرأ عليه الفساد - كما لو اعتقد الحج صحيحا ثم طرأ عليه ما يبطله - أو وجد الفاسد مع المقد، كبيع الطعام قبل قبضه. وقد فرق الخفية بين الإفساد والإبطال تبعاً

(١) الخفي ٥/٢٦٥.

(٢) يعرف عبد الرزاق ١٤٣/١١٢، وقد لم يورد من ٩٦، وأثر محمد بن الحسن من ٥٨، وصحبت من أبي حنيفة ٢٧٣/١، واعتلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى من ٥٠، والمحقق ١٦٦/٩.

والخفي ٥/٥٩١.

(٣) مراتب المجلد ٢/٣٩٢ ط النجاشي - نيبا.

(٤) الحسن العسك ١٠٠٠، وفصل في سمرات المراتب الأصعب، وللخليفة أبي البقاء في الفاء، وابن عابد ٩٩/١، ١٠٠، والفرع للركن ٧/٣ ط الأوقاف القومية.

(٥) القاموس المحيط جانا - تلف، وقد انق ١١٤/٧ ط الأوقاف.

(٦) المصباح المنير في اللغة، وكشاف اصطلاحات الفنون

٢٦٦/٣ - ٢٦٣/٣

جـ - التوقف :

١ - لعلَّه المتوقف ضد العادة، وهو متوقف، غنائه على الإجازة من مآكلها، كبيع الفضولي. فإنه يكون بهذا المعنى جائزاً في الجملة، بخلاف القاسد، فإنه غير مشروع. (١)

أحكام التكليفي.

٢ - المقرر شرعاً أن العبادة بعد الفراغ منها صحيحة، لا يلحقها الإفساد ضرورة أن الموانع يستحيل رفعه. إلا بأسباب يصدر إليها بالدليل كالردة، فإنها تعدل لأغلب الصالحات والعبادات، كما أن الإسلام يهدم ما قبله والمحرقة تهدم ما قبلها، وكذلك السورة والخمعة المردود. أما بعد الشروع في العبادة وقتل الفراغ منها، فيحرم إفساد القرض بعد انقضاء دور عدم شرعي، وكذلك أفضل عند اختياره والمالكي، لقوله تعالى: (وَلَا تَبْطُلُوا أَعْيُنَكُمْ) (٢) وهذا يجب إعادته. أما الشافعية واختلافه فبكره عندهم إفساد النافلة بعد الشروع فيها ولا إعادة إن قصد لافئة المطلقه، عدا الحج والعمرة فيحرم إفساده عدا الشافعية والحنابلة، روي زويه أخرى عن أحمد أنها كسائر التطوعات.

أما تصرفات اللازمة فلا يرد عليها الإفساد بعد نهائها، إلا أنه يجوز التمسك بها لعاديين كما في الإحسان، وفي الحنفية غير اللازمة من الحسب يصح الكل وحدها، إفسادها متى شاء. أما اللازمة من جانب واحد، فلا يجوز إفسادها بحسب هي لازمة في

(١) الفصح المبرر في العدة، وفتح الصانع ٢٠٠ هـ، ودر المختار البري.

(٢) سورة محمد ٢٢٢

حقه ويجوز للآخر. (٣)

وفي ذلك تفصيل يرجع إليه في تلك العقود والتصرفات.

أثر الإفساد في العبادات :

١ - من شرع في عبادة مفروضة فرضاً عينياً أو كفاً، كالصلاة والصوم، فإنه يجب عليه الفرض بها على الوجه المشروع باستيفاء أركانها وشرائطها حتى تبرا الزمان، فإذا فسدها عليه أدائها في الوقت، أم بعده وعليه فعلها تامة، كما لو صلى مسافراً غلبت عليه ثم أجد صلاته لزوم، فضلاً لها تامة، لأنها لا تبرا للعادة عند إفسادها بخلاف.

كما لا يجب المضي في فاسدها أو باطلها في الجملة، لأن فساد العبادات لا يلحق بصحتها إلا في الحج والعمرة، فإنه يرضى في فسادها وعليه القضاء، وهذا مخالف لسائر العبادات حيث إن العبادة المتعددة ينقطع حكمها ولا يبقى شيء من عهدها. (٤)

أما ما شرع فيه من التطوع فإنه يجب إتمامه، وإذا فسده ينقضه وجوباً، وهذا عند الحنفية والمالكية.

أما الشافعية والحنابلة فقد قالوا: يستحب إتمام العمل الذي شرع فيه، كما يستحب قضاء ما قصد بعد الشروع فيه من الرافق، وهذا في غير التطوع

(١) المقرر لطريق ١٧٠، ٢٥. وبسبب القروى ٣١/١، والاشارة للتأثير لأن نجده ص ٧٨ ط ماسرقة، والاشارة بالنظر للسيوطي ص ٢٨٠، وابن عابد ١٧٠، ١٧١.

(٢) ١٧١، ١٧٢، وإيضاح ٣٣٨، ١٠ ط أنصار السنة

(٣) المطالب ٩٠، ٩١ ط الجناح، والمجوع ٢٤٢، ٢٤ ط اسيرة.

والمشترى في القواعد ١٨/٣، ١٩، ٢٠، وابن عابد ١٧٠، ١٧١.

دنت. وما النبي، فاجمهور على أن من ذرعه النبي، فليس بمطهر، وأن من استقاء عت، فإنه يفسد صومه. ^(١) وفي الموضوع تفصيل وخلاف يرجع إلى مصطلح: (صوم)، (وفي).

نية إنفساد العبادة :

٩ - نية الإفساد بخلاف أكثره صحة ومطلانة عند العلماء باختلاف العبادات والأعمال والأحوال فإذا نوى إفساد الإيمان أو قطعه، صار مرتداً في الحال والعبادة باطل، وإن نوى إفساد الصلاة بعد الفراغ منها لم يطل، وكذلك سائر العبادات، وإن نوى قطع الصلاة في أثناءها بطلت لا خلاف، لأنها شبيهة بالإيمان، ونوى نوى قطع الشعر بالإقامة صار منياً. أما إذا نوى قطع العظام بالأكل أو الخبز في يوم، فإنه لا يفسد صومه حتى ياكل أو يشرب.

والمونوى قطع الخبز أو العمرة لم يطل لا خلاف، لأنه لا يخرج منها بالإفساد، فلا يخرج بالأولى نية الإفساد أو الإبطال. وتفصيل ذلك يرجع إلى مصطلح: (نية) وإلى مواضع تلك العبادات ^(٢)

أثر الشروط الفاسدة في إنفساد النية:

١٠ - إنفساد النية بالشروط الفاسدة يرجع إلى ما يسببه من غرر أو ريب أو غش في الملك، أو

بالجوع والعمرة، حيث يجب إتمامها إذا شرع فيها. ونورق مع مفسد لها، يجب عليه قسارهما حيث مع أجزاء للآزم في ذمة ^(٣) على ما سبق. وبشر تفصيل ذلك في (الإحرام، والجوع)

إنفساد الصوم :

٧ - أجمع العلماء على أن من جامع أو استمنى أو طعم أو شرب عن قصد، مع ذكر الصوم في سببه فقد أفسد صومه، لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَذُكَّرُونَ) وَأَتُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ، وَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطَأَ الْبَيِّنَ مِنَ الْخَطِئِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ^(٤)

وقد اختلفوا في مفسدات أخرى للصوم، منها ما يرد إلى الجوف من غير قصد الطعام والشراب مثل الخفة، ومنها ما يرد إلى بعض الأعضاء ولا يرد إلى الجوف، مثل أن يرد الدماغ ولا يرد النخلة. وسبب اختلافهم في هذه هو قياس المعذبي على غير المعذبي. فمن رأى المقصود بالصوم معنى معقول لم يلحق المعذبي بغير المعذبي، ومن رأى أنها عبادة غير معقولة، وأن المقصود منها إنما هو الإمساك فقط عما يرد إلى الجوف، سوى ما يرد إلى غير ر : (استغفار)، (صوم).

٨ - اختلفوا في الحجامة والنهي، فاما الحجامة فقد رأى أحمد وداود والأوزاعي وإسحاق من رآهوه أنها تفسد الصوم، وقال المالكية والشافعية بالكرامة، وقال الحنفية بعدم إنفساد

والسبب في ذلك هو تعرض الأثر لواردة في

(١) البدائع ٢٨٧/١، وأمر فاسدين ١٦٣/١، وتشرح الصغير ١٠٨/١، انتهى الإبداعات ١٦١/١، وأنها ١٩٥/١

(٢) سورة البقرة ١٨٧/١

(١) الوجيز ١٠١/١، والاعتبار ١٢٩/١، والذم ٣١١/١، وحواشي الإكلى ١٤٦/١، وكشف ختام ٢٦٧/١ ط القصر احديث، ونسب الإبداعات ١٦١/١، والمذهب ١٩٥/١

(٢) الألباء، وبطائر لا ير تضم من ٢٠ ط، الحبشية، والألباء والطائر لسبوطي ص ٣١، والفرق للفرقي ٢٠٣/١ ط المعرف، وتبديع الفروني ص ٢٠١/١

كأن يقول. بعثك هذه الدار على أن تبني هذه
الفرنس. فهذا الشرط عقد في عقد، ومثل: ما إذا
الشرط البائع على المشتري ألا يبيع المبيع،
وكذلك إن شرط أن الجزيرة المبيعة لا تحمل، أو
تضع البوكس في وقت بعينه. فهذا شرط ينافي
مقصود العقد. (١)

إفساد النكاح :

١١ - إفساد النكاح بعد وجوده صحيحاً لا يسقط
حق المرأة في المصدق إن كان بعد الدخول اتفاقاً،
أما قبل الدخول فإنه لا يسقط حقها في نصف
المهر، إذا وقع الإفساد من جهته، كرويه (٢)

أما لو وقع إفساد النكاح من جهتها، فلا مهر لها
ولا نفقة، لتسببها في إفساد النكاح الذي هو موجب
للمهر. ولتغيب ذلك ينظر مصطلح: (نكاح)
(بإرضاع).

أثر الإفساد في التوارث بين الزوجين :

١٢ - إذا وقعت الفسقة بإفساد النكاح بغير طلاق
انقضت التوارث عند موت أحدهما، أما ما كانت
الفسقة فيه طلاقاً فإنه ثبت فيه التوارث في بعض
الأحوال، كما لو طلقها في مرض الموت فآزا من

الشرط أمر محظور أو لا يقتضيه العقد، وفيه
منفعة لأحد العاقلين.

والعقد عند انقضاء هذه الشروط: نوعان:

(الأول): مقصود تفسد عند اقترانها بها،
(والثاني): مقصود تصح. وسقط الشرط، وعلى
هذه اتفقت المذاهب الأربعة.

وقد اختلفت المذاهب في الأثر الناشئ عن
الشروط:

فبعد الخبرة. كل تصرف لا يكون الغرض منه
مبدلة مال بال، لا يقصد بالشرط الفاسدة،
وماعدا ذلك يعتبر به المباد.

فالذي يقصد بالشرط الفاسدة مثل: البيع،
والقسمة، والإجارة، والذي لا يقصد مثل: النكاح
والقرض، والهبة، والوقف، والرخصة.

وكذلك التبايعية، إذ يقصد العقد عندهم
بالشرط في الجملة، وعند المالكية الشرط أمر
محظور، أو أمر يؤدي إلى غرر فاحش يؤدي إلى
فساد العقد، فالأمر المحظور مثل: ما إذا اشترى
داراً والشرط اتخاذها مجماً للفساد. فالشرط حرام
والبيع فاسد. والغرر الفاحش مثل: ما إذا باع داراً
واشترى أن يكون ثمنها يكفيه للنفقة طول حياته،
فإنه لا تدري نفقه ولا كم يعيش.

وحالف المجابلة فاعتلوا: هذه الشروط المحرمة أو
تلك التي تؤدي إلى غرر فاحش، لا تؤدي إلى
إفساد العقد، وإنه تلغى، ويصح العقد. أما
الشروط التي تؤدي إلى إفساد العقد فهي،
الشرط عقد في عقد، أو شرطين في بيع، أو
الشرط ما ينافي مقصود العقد. مثل: ما إذا اشترى
أحد الشايعين على الآخر عقداً آخر كشرط للبيع،

(١) يعلق المصنف ١٦٩، ١٧٢، ١٧٤ ط ١
كتاب، وابن عابد ١٠٧/٤ ط بولاق، وبتدابة المصنف
١٧٤/٢، والسنوني ١٠٧/٣، ١٠٨، ١٠٩، ومني المصنف
١٠٧/٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، وكتاب تنقيح
١٠٧/٣، ١٠٨، ١٠٩

(٢) ابن عابد ١١٩/١، وبيع العاقلين بامس غريب ومبيعة
١٠٨/٣، ولفظ ١٠٧/٢، ١٠٨، ١٠٩

٤١١

الفصل المزمع على زوجها :

١٢- عَمْرٍ: إِفْسَادُ الْفَرَاةِ عَلَى زَوْجِهَا، لُغَوِيَّةٌ ۖ

فمن أقصد زوجة السرى أي أغراهم بطلب
الانطلاق أو التمسك به فقد أتى بابا عظيما من أبواب
التكبرار. وقد صرح القضاة بالتصديق عنه ووجوهه
حتى قيل إن الحكمة بتأييد تحريم المرأة الحصة على من
أنسدها عني زوجها معبوبة له يفتن بصدده
وتلا يفتن الناس ذلك ذريعة إلى الفساد
لا وجه له. (م) ر... (تحسين).

الافساد بين المصلحين

١٤١ - تحريم التوقيعة وإهـ اذ ذات لبين بيـ
المسلمين، الأمرين
الأول : الأئمة، علم، وحدة المسلمين.

انسانى . وعالية حرمتهم، لقوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) ^(١)، ولما روي عن ابن عمر أنه يقتر بوما إلى الكعبة فقال: ما أعطاك وأعظم حرمته، وتؤمن أنطه حرمه عند الله منك ^(٢)، وفيما كان إصلاح ذات البين من أفضل

(١٦) الدوحة، منقوشة في ١٠٠٠، وأخبارها ١٠٤٢، والقصص
١٥٣:١. وابن عسكرو ١٢٤٠: ٢، ومصرى وغيره ١٩٨٣: ١٧٤.

١٩٨٤

(٢) **ملاحظات:** ا. من حيث المبدأ، لا توجد مشكلة في كون
التاريخ للبيان أقل من تاريخ صدور القانون.

(F) فتح (فتح) لسانك (الفتح) T³ وروح (الروح) في (في) شرح (شرح) من (من) يود (يود) (F)

(47) سورة: في حيزان 1 - 4

(٥) أثير من من بعد أنه طرقت إليه بكلمة أخو جده القرطبي
وقال: قد حنيت سر سريب (حنيت الأسير) (١٨٠٠)
بسم الجيد.

الفرسات. وإفصالات اثنين من نعيم الكيثار،
 بقوله **يحيى**: «ألا أحر كم أخلص من درجة المصيام
 والصلاة والصدقة قلوا: بلى، فإن - بإصلاح ذاب
 ين - فإن عادات ليس هي الحلال» (٢٧) وبذلك
 من الرسول **يحيى** عن تتبع عورات المسلمين، وعن
 (النية)، والنسبة، وسوء الظن، واختناقص:
 ولتحمسد، وكل ما يؤدي إلى السوغة من
 المسلمين. فقال **يحيى**: «لا تفسحوا ولا تحسدوا ولا
 تذبروا، ويكوبوا عباد الله، حيثما، ولا جعل مسلم من
 يجر أخاه فوق ثلاثة أيام» (٢٨)

ثُمَّ لَمَّا قَضَىٰ إِلَٰهَادَ فِي الْأَرْضِ تَطْلُعُ الْفَجْرِ وَحَسَبَ
الْأَسْمَانَ وَالْأَعْرَافَ وَتَلَاكُ السَّمُومِ لِهَوِّ حَرِّهِ ،
وَعَسَىٰ بِهِ مَعَهُمْ عِلْمٌ فِي قَوْلِهِ نَعْنَى : (وَأَنِّي جَزَاءُ
الَّذِينَ يُخَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَسْفَوْنَ فِي الْأَرْضِ
فَسَادَ أَنْ يُنْفَسُوا لِأَنَّهُمْ يُؤْثِقُونَ بِيَدِهِمْ وَارِثَهُمْ
مِنْ بَعْدِهِمْ فَنَقَطَ لَهُمَ أَعْيُنُهُمْ كَالْعِقَالِ وَأُولَٰئِكَ
سُوءَ الْمَقْدُورِ (٢١) وَنَصَبَهُ فِي
حَدَاةِ

كما هي الشروح عن جميع أنواع الإفناء. ففعل
الخاص، وبساعة الفرح، وعلى كل عاقبة
صورة المنة. قال الله تعالى: (الذين
يقضون عهد الله من بعد موافقة ما أمروا

[illegible]

(٢٤) قدمت أولاً قصيدة أولاً جديداً. وأغنى البحاري
 وسلم من حدثت به في ذلك وهي أنه غنم يوماً. وضع
 التاريخ (١٩١٩) في الطبعة. وصحح سنة ١٩٢٣ م
 بحسب الأصل.

$$T^* = \{X^{\frac{1}{2}}(t) \mid t \geq 0\} \quad (7)$$

د - التحمس :

هـ - هو الامتناع إلى حديث الغير ، وهو منهي عنه ،
لمول رسول الله ﷺ ، ولا يحسوا ولا تحسوا
ولا تعاصدوا ولا تباعدوا ولا تداروا ، وكونوا عباد
الله إخوانا^(١) ، والتحمس إن كان لإداعة أخبار
الناس السيئة فهو كإفشاء السر في حرمة ، وقد
يكفي من التحمس لإداعة الخير ، كما في قوله
تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَتَحَسَّبُوا مِنْ يَوَسِّفِ
وَأُخْبِرِ) .^(٢)

حكمه التكليفي :

أنواع لسر .

ينبغي السر إلى ثلاثة أنواع .

أ - ما أمر الشرع بكتابه

ب - ما طلب صاحبه كتمان

ج - ما من شأنه الكتمان وطلب عليه بسبب الخلطة
أو المهمة

النوع الأول : ما أمر الشرع بكتابه :

٦ - من الأمور ما يحظر الشرع إفشاءه لمصلحة دينية
أو دنيوية حسب ما يترتب على إفشاءه من ضرر .
فكما لا يجوز إفشاءه

ما يجري بين الزوجين حال الوقاح ، فإن إفشاء
ما يقع بين الرجل وزوجته حال السج أو ما يتصل
بذلك حرام منهي عنه ، لقول النبي ﷺ : (إن من شر
الناس عدا الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى

أخيه أن يوصل ويخبر دون في الأرض فذلك له
الخاسرون) .^(٣)

إفشاء السر

التعريف :

١ - الإفشاء لغة : الإظهار ، يقال : أفشاء السر : إذ
أظهره ، فشاء فشر وفسدوا ، والسر هو ما يكم ،
والإسار خلاف الإعلان .^(٤)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفظي .

اللفظ ذات الغصلة

١ - الإشاعة .

٢ - إشاعة الخبر : إظهاره وشره ، وتشيع
الظهور^(٥)

ب - الكتمان :

٣ - الكتمان : الإخفاء ، يقال : كتمت ربي
حدث ، أي أخفيته عنه ، فهو ضد الإفشاء^(٦) .
ج - النجس :

٤ - هو تنجس الاعتقاد ، ومنه الجلموس ، لأنه ينبغي
الأخبار ، ويغص عن مواطن الأمور . وهو
يستعمل غالباً في السر^(٧) ، قال الجسر : السمي
للتحصيل على السر .

(١) سورة انفرا : ٢١

(٢) المصباح ولسان العرب : نتائج العرب : مادة يوسف

(٣) المصباح ولسان العرب

(٤) المصباح ولسان العرب

(٥) المصباح ولسان العرب

(٦) حديث : ولا تحسبوا ولا تحسوا ولا تعاصدوا ، أخرجه

البيهقي وضع على ١٠ : ١٤٠ ط (شعبة) وسنن (١ : ١٩٤٤)

ط (خفي)

(٧) المصباح ولسان العرب : نتائج العرب : مادة يوسف

(٨) ٢٣١ : الآية من سورة يوسف : ٨٢

ومال : الحديث بينكم أمانة. ^(١) وقال الحسن
إن من الخيانة أن تحدث بينك أخيك. ^(٢)

النوع الثاني : ما طلب صاحبه كتمانهُ :

٧- ما استكنك إياه لغير واثنتك عليه ، فلا يجوز له إفشاءه للغير ، حتى أحصى أصحابه صاحب السر ، فلا يكشف خبثاته ولو وجد القطعة بين من أسروا من أسريه ، فإن ذلك من لزوم انطع ونكح الناض. ^(٣)

وهذا إذا التزمت بالكتمان ، أما إذا لم تلزم ، فلا يحب الكتمان ، ويذن بذلك حديث زيب امرأة ابن مسعود ونصه : عن زيب امرأة عبد الله قالت : كنت في المسجد ، فرأيت النبي ﷺ فقلت : تصدقوا لرومي خبيثكم وكأنت زيب تنفق على عبده وإشام في حجرها . فبعت لعدله : سل رسول الله ﷺ : أجزاني عني أن تنفق عليك وعني أينامي في حجرتي من الصدقة ؟ فقال : علي أنت رسول الله ﷺ . فانطلقت إلى النبي ﷺ فوجدت امرأة من الأنصار عمر أستاذ ، حاجتها من خبثي ، عمر عينا ملال فقلنا : سل النبي ﷺ : أجزاني عني أن أضع على زوجي وإشام لي في حجرتي . قلنا : لا تجزيكنا . فدخلت ، فقلت : من ههنا ؟ قال : زيب . قال : أي الزيبات ؟ قال : امرأة عبد الله . قال : نعم . ولما أخرجنا : أخرج لقرابة

أمرأته ونقص إليه ، ثم يشرها. ^(١) والمراد من نشر السر ، ذكر ما يقع بين الرجل وامرأته من الأمور السوانع ووصف تفاصيل ذلك ، وما يجري من المرأة من قول أو فعل ونحو ذلك .

أما مجرد ذكر السوانع ولذا لم يكن حاجة . فذكره مكرره ، لأنه يشافي المروءة ، فقد قال النبي ﷺ : ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ينكح. ^(٢)

فإن دعت إلى ذكره حاجة ، وتربيت عليه فائدة فهو مباح . كما لو دعت الزوجة على زوجها أن عين ، أو يعرض عنه ، أو تدعي عليه العجر ، فإن لم يكن ما ادعته صحيحا فلا تراه في الذكر . فقد قال النبي ﷺ : ذري لأهلك ذلك ، أنا وهده ، ثم يغتسل. ^(٣) وقال لأبي طلحة : وأقرستم البلية. ^(٤) والمرأة كالرجل في عدم جواز إفشاء ما يجري من الرجال حال السوانع. ^(٥)

وأفشاء السر مني عنه فافيه من الإيذاء والشهوات بحق أصحاب السر من الجيران والأصدقاء ونحوهم . فنه قال النبي ﷺ : وإذا حدث الرجل الحديث لم تنتفخ فهي أمانة. ^(٦)

(١) حديث ابن عمر التام عند محمد . أخرجه مسلم (١٠٠٠٠) في المغني.

(٢) حديث ابن عمر بن الخطاب والبراء . أخرجه البخاري (١٠٠٠٠) في المغني . وقال (١٠٠٠٠) في المغني .

(٣) حديث : أي ألقى ذلك . أخرجه مسلم (١٠٠٠٠) في المغني .

(٤) حديث : أخرجه البلية (١٠٠٠٠) . أخرجه البخاري (١٠٠٠٠) في المغني .

(٥) بين البلاء (١٠٠٠٠) .

(٦) حديث : إذا حدث الرجل الحديث . أخرجه أبو داود (١٠٠٠٠) في المغني .

(٧) حديث : إذا حدثت عبد الله . أخرجه البخاري (١٠٠٠٠) في المغني .

(١) حديث : غيبت بينكم أمانة . أخرجه ابن أبي الدنيا (١٠٠٠٠) في كتاب الغيب . كما في إتحاف الصفاة (١٠٠٠٠) في الغيبة وإسناده صحيح لإرواه

(٢) قول الحسن : إن من الخيانة . أخرجه ابن أبي الدنيا (١٠٠٠٠) في الإتحاف والإمام (١٠٠٠٠)

(٣) الإتحاف (١٠٠٠٠) . وسيل السلام (١٠٠٠٠) .

مصطلح (غيبة).

وغير مصدقة. (١١)

النوع الثالث .

٨ - ما أطلع عليه صاحبه مقتضى المهنة ، كالغيب والغي وأمين السر وغيرهم .

٩ - وما يكون أحيانا من الإفتاء المحرم للسر للبيعة : وهي لغة تبليغ الخبر على وجه الإفساد ، وهي كذلك في اصطلاح العلماء ، وكثير إطلاقها على من يتم قول الغير إلى المقول فيه ، أي يتغله إليه ، إذا كان سر قد استكتمه [إياه] ، كأب يقول فلان يقول فيك : كذا وكذا .

والبيعة حرام منهي عنها ، لقول النبي ﷺ : ولا يدخل الجنة قاتل^(١٢) أي النمام ، ولما فيها من الإفساد بين الناس . وقد تجب البيعة كما إذا سمع إنسان شخصا يتحدث ببراءة إيهاء إنسان ظليما وعدوانا ، فيجب على من سمع أن يحذر المقصود بالإيهاء ، فإن لم يكن تحذيره بغير ذكر من سمع منه فيقتصر على التحذير . ولا ذكره باسمه . (١٣) وتفصيله في مصطلح (بيعة) .

ما يجوز فيه السر والإفتاء ، والسر أفضل :

١٠ - نصي فقهاء المذاهب على أنه يجوز في الحدود الشهادة والسر ، لكن السر أفضل فيها كان حقاؤه عز وجل . واستدلوا بقوله النبي ﷺ : من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة^(١٤) ويقول عليه انصلا

قال القسطلي - فيما نقله ابن حجر في فتح الباري : - ليس إخبار بلال باسم المرثمين بعد أن استكتمته بإذاعة سر ولا كشف أسنة ، لوجهين :

(أحدهما) أنه لم يزمه بذلك ، وإما علم أنها رأتا أن لا ضرورة تخرج إلى كتبتها .

(ثانيهما) أنه أخبر بذلك جوابا لسؤال النبي ﷺ لكون إجابته لوجوب من التمسك بها أمرنا به من الكتان .

وهذا كله بناء على أنه التزم لها بذلك . ويحتمل أن تكونا مآلثاء (أي ولم يلتزم لها بالكتان) ولا يجب إسعاف كل سائل . (١٥)

وقد تضمن الغيبة إنشاء للسر فيها إذا كان الأمر المكروه الذي يذكر به الغير في غيبه من الأمور الحقة ، أو ما يطلب صاحبه كتفاته ، وقد نهى الشارع عن الغيبة في قوله تعالى : (ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) (١٦)

وفي الحديث الذي رواه أبو هريرة عن رسول الله ﷺ : «أندرون ما الغيبة؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكرك أخاك بما يكره . قال : أفرايت إن كان في أخي ما أقول . قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فقد بهته» (١٧) وتفصيله في

(١) حديث : «ما أجاز ابن حجر في غير المصدقة...» أخرجه البخاري (المجموع ٢٢٨/٢ ط السلفية) ، وصح ٢٩٥/٢ ط الحلبي

(٢) فتح الباري ٢/٣٧٨ - ٢٣٠

(٣) سورة المجرات ١٢/

(٤) حديث : «أندرون ما الغيبة؟» أخرجه مسلم (٢٠١/٢ ط الحلبي) .

(١) حديث : «لا يدخل الجنة قاتل» أخرجه البخاري (المجموع ١٧٢/١ ط السلفية) ، وصح ١٠١/١ ط الحلبي

(٢) سبل السلام ١/٢٩٨ - ١٩٩ ، والإحياء ٢/٢٥٦

(٣) حديث : «من ستر مسلما...» أخرجه مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما فروحا (صحيح مسلم ١/٢٩٩ ط مصر الحلبي)

حكم شرعي كالغصب أو التضمين، فحليتك
الإعلام إن جهل، والمنهية إن طلب، وإلا
فالكتم. (١)

استعمال المعارض لتجنب إنشاء السر:

١١ - المعارض في الكلام هي التورية بالشيء عن
الشيء. وفي الحديث: فإن في المعارض كندوحة
عن الكذب. (٢)

وقال عمر بن الخطاب: إمامي المعارض
ما يكفي الرجل عن الكذب؟ وروي ذلك عن
ابن عباس وغيره. وهذا إذا اضطر الإنسان إلى
الكذب لتجنب إنشاء السر، ونقصه في مصطلح
(تورية)، (تعريض).

وقال إمام زاده من الحنفية: ويصد الحديث
الذي حدث به أخوه أمانة، ولا يفتيها بغيره إلا
بإذنه، وإذا حدث به أخداً أو له على أحسن وجه،
واختار أحوالاً سمع. (٣)

تجنب الإنشاء في الحرب.

١٢ - كتبت أسرار جيش المسلمين عن العدو
مطلوب. لأن السرقة يصل إلى العدو مستفيد من
ذلك. (٤)

والسلام: ولو سترته بشريك كان خيراً، لكنه (٥)
وامتنوا من ذلك المهنك الذي لا يهلك ما ياتيان
المحظورات ولا يتكلم لفسره بالمعاصي. وقال
الفقيهاء: يقول الشاهد على السرقة: أخذ، لا
سرق، إحياء للحق ودعائه للستر. وإذا طعن في
الشهود يجوز أن يسأل عنهم القاضي جهراً أو سراً
على المني به عند الحنفية.

وقال المالكية: إن الشاهد غير في الرفع إلى
القاضي أو الترك، ولا في الحدود فالترك فيها أولى،
لأن فيه من السر المطلوب في غير التجاهر بنفسه،
وأما المحصر فيرفع أمره. ويكون الترك مندوباً نحو
قول لبعض المالكية، وفي الشقاق ستر الإنسان
على نفسه وعن غيره واجب، وحديث يكون ترك
الرفع واجباً.

وقال صاحب الطهارة في الحنفية:
ما وقع في مجلس مما يكره (إنشاء) إن لم يخالف الشرع
بجس كسوته. وإن خالف الشرع، فإن كان حقاً لله
تعالى، ولم يتعلق به حكم شرعي، كالأخذ والتعريض
فكذلك، وإن تعلق به حكم شرعي، فذلك الحذر
والستر أفضل كالتزكك وشرب الخمر. وإن كان حق
الغيب، فإن تعلق به ضرر لأحد مالي لا مدني، أو

(١) الطريقة القيسية فحسب به علي المشهور يركب
ومن المبرزين: نسخة مطبوعة بكتبة الموسوعة رقم ٢٤
الطبعة ١٣٧٧ (سبب إنشاء السر) وابن عابدين ٣٧١/١،
والشرح الكبير ١٧٤/١، ١٧٥، والفتح ٣٧٩/١.

(٢) حديث: إذا في المعارض كندوحة عن الكذب. رواه
ابن عبيد بن عمير القديري ٢٧٢/٢، وقال: السلفي: قال
الشيخ: «أبو» يعني الذي في إنشائه تركه ثم أقر.

(٣) شرعة الإسلام. الإمام زاده عطفة بكتبة الموسوعة فقهياً
الكبرى، برقم (ج) ٩٦، المراجعة ٥٩ (سبب إنشاء السر من
أفام الضمان).

(٤) شرح علم الكبير ٨٩/١، ٩٠.

(٥) حديث: لو سترته بشريك. أخرجه أبو يعقوب عن
حديث نعم رضى عنه عنه فقط، وأما ما رواه أبي النبي بن عمار
عنه أربع مرات أخرجه برجه، وقال: قال: لو سترته بشريك كان
خيراً لك، قال: أبو يعقوب: «أسم ذكره» ابن حبان في الثقات،
وهو مخطوط في صحته، فإن لم تثبت صحته فاختصت رجل سماه
أقره الحديث عن طريق أبي الخطاب من حديث عز الدين
عنه عنه. وقال: هذا حديث صحيح الإسلام ولم يخرجه أو كره
عنه عنه. (هو المبرور ٢٧٢/١ ط الهند، والمسنود ٣٦٢/١
نشر دار المكتبة العربية، وتصيبه المراجعة ٣٠٧/٣ ط دار
المعروف).

الكتاب . الصحيح . ومن ذلك قوله تعالى (ووجدت أبا عبد الله وقد أفضى بعضكم إلى بعض)^(١) ولما أراد الإفضاء الخراج عنه بعض الثمنها .
الثالث : خلط السيلين . هل أن يجمع الزوج امرأته الصغيرة التي لا تحل الخراج . ويصرف ملكها ملكاً واحداً .^(٢)

حكم الإفضاء :

٣ - الإفضاء محض إنشاء سر ، بطرف في مصطلح (إنشاء السر)

أما الإفضاء بمعنى التلازمة هل هو ناقص لوصفه . وموجب للتعهد أو لا ؟ فموضوعه مصطلح (وصوه . إيهي)

أما حكم الإفضاء بمعنى خلط السيلين :
والفصي إيمان يكون الزوج أو أختها

إفضاء الزوج .

٤ - إذا وضعه الرجل زوجته الكبيرة المتحصنة للزوج . فإفضاء . لا يجب عليه الصيانة بعد أن ينفق ويحسد . وهو رأي الحنابلة . لأنه وطء متزوج . فأما يجب ما تلت به فالكفارة . ولأنه فعل مأذون فيه . فمن يصح بفسده . فله بعض ما تلت سر به . كما لو أتت في مداها بها بعض إلى ذلك

وقال أبو يوسف . يجب المهر . كالمهر في أحسنه . وهو رأي المالكية والشافعية . غير أنهم اختلفوا في نفقة الواجب . فقال أبو يوسف . إذا

بذلك . حال الكذب في خبر . فإفضاء . استمرار المسلمين للعدو .

ومن الكسبان ألا يذكر قائد الجيش طرده الوجه الذي يريدونه . فقد كان رسول الله يبيح إذا أراد غزوه ورأى رعيها .^(٣)

أما السعي للحصول على استمرار العدو فهو مطلوب . لا إنشاء سره . وقد كان النبي ﷺ يستطيع أن يراو العدو .

إفضاء

التعريف .

١ - الإفضاء : مصدر أفضى . وفيما التفت . فوضوا إذا نسج . وأفضى الرجل يديه إلى الأرض . بها يباغي راحته . وأفضى إلى امرأته . بانسرها ودفعها . وأفضاها . جعل ملكها بالإفضاء . واحداً . وأفضى إلى الشيء . وصل إليه . وأفضى أب بانسره أخته .^(٤)

٢ - ويطلق التفتاء الإفضاء . ويراد به معنى الأول : التلازمة . قال الشافعي رحمه الله . التلازمة أن يفضي الرجل شيء . من جمعه إلى حيله المرافقة . أو يفضي إليه شيء . مما لا حائل (٥) (وصوه . إيهي)

(١) الآداب الشريفة ١٤٠ . ١٧٠ . والآداب ١٨٥

وعصيت : كان إذا أراد مروا ويرى حيله . أنصرف الجاني . (الفتح ١١٨٨ ط السبعة) . وعلوم ١١٩٨ ط الحلي

(٢) المصباح المنير . وعلم المصباح مادة إفضاء

(٣) سورة ص ٢٦

(٤) الرافعي ١١ ط روى . وأوردت في ذكره

وحكومة عدل، وذهب الشافعية: إلى أن فيه الدية، وذهب الحنابلة: إلى أن فيه ثلث ديتها ومهر مثلها^(١٣).

الإقضاء في نكاح قاسد:

٦- إذا وطئ امرأة شبهة أو في نكاح قاسد فأقضاه، فقد نص الحنابلة على أن عليه أرض إقضائها مع مهر مثلها، لأن القفل إنما أذن فيه اعتقاداً أن المستوفى له هو المستحق، فإذا كان غيره ثبت في حقه وجوب الضمان بما أنقلب، كما لو أذن في أخذ الدين لمن يعتقد أنه مستحقه بيان أنه غيره.

وقال أبو حنيفة: يجب لها أكثر الأمرين من مهر مثلها أو أرض إقضائها، لأن الأرض لإتلاف المعضر، فلا يجمع بين ضمانه وضمان منفعة، كما لو قطع عينا.

وقال الشافعية: فيه الدية، لأنه إتلاف، وإن يغزلوا بين النكاح الصحيح والقاسد.

وقال المالكية: يجب حكومة عدل للإتلاف والإقضاء زيادة على المهر^(١٤).

أفضاه فاستمسك البول فعليه ثلث دية، وقال المالكية: عليه حكومة، وقال الشافعية: فيه دية كاملة.

وإذا لم يستمسك بولاً، ففيها دية كاملة عند أبي يوسف، ودية وحكومة، أو دينار عند الشافعية، وعند المالكية رأيت: الأول للمدونة فيه حكومة فقط. والثاني لابن القسيم، فيه الدية^(١٥). وإذا أنقض زوجته للصغيرة، أو التي لا تحسن الوطء، ففيها الضمان بالإجماع على ما هو بين عند الفقهاء، وهذا كله إذا كان الجماع في المحل المشروع، وأما إذا كان الإقضاء في غيره فإنه يكون بذلك متصدياً، فيجب عليه الضمان إجماعاً على ما سبق، لأنه امتحان في محل غير مأثور فيه^(١٦).

إقضاء الأجنبي:

٥- إذا أنقض امرأة في زنى فإن كانت مطلوعة تحذاً، ولا غرم عند الخنفة والمالكية والحنابلة، لأنه ضرر حصل من فعل مأثور فيه منها، فلم يضمنه، كأرض بكارتها، وقال الشافعية: عليه دية مع الحد، لأن المأثور فيه الوطء لا الفتن، فأضبه مطلقاً قطعاً بدعاه.

وإن كانت المرأة متعتبة (غير مطلوعة)، فعلى المقتضب الحد والضمان إجماعاً، غير أنهم اختلفوا في مقداره، فقال الحنفية: عليه أرض الإقضاء لا العتق^(١٧)، وذهب المالكية إلى أن فيه العتق

(١٣) ابن عابدين ٣٦١/٥، والمهي ٥٠/٨، ط السمرقانية - الرديس - والمدونة ٢٥٢/٢، ط دار صادر بيروت، وصلة المدونة ٢٧٧/١، ط دار الفكر، والمهي ٢٦٩/٥.

(١٤) ابن عابدين ٣٦١/٥، والمهي ٥٠/٨، والمدونة ٢٥٢/٢.

(١٥) القسطنطينية (في المصنف) دية نزع المرأة أخصبت على نفسها، ثم استعمل ثلث في بعض النسخ (المجموع).

(١) ابن عابدين ٣٦١/٥، وسواشي المصنف ٥٨٩/٨، رجاشة المدونة ٢٧٨/١، والمدونة ٢٥٢/٢، والمهي ٥١/٨، ط الرديس، وأصل ٧٦/٥، إجازة القز.

(٢) المهي ٥٢/٨، ط الرديس، وسواشي المصنف ٤٨٩/٨، وحالية المدونة ٢٧٨/٨، ط دار الفكر، وابن عابدين ٣٦١/٥.

كَيَوْمِ الْعِيدِ .

٣ - وقد يكون الفطر مكروهاً ، كالمسافر الذي تخففت له شرائط السفر ، فإنه يجوز له القطر مع الكراهة عند المالكية ، إذ الصوم أفضل لقوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ) (١) .

وكافطار من شرع في صوم النفل إن كان بغير عذر ، لقوله تعالى : (وَلَا تَطِيلُوا أَعْيَالَكُمْ) (٢) . وللمخرج من خلاف من أوجب إتمامه .

٤ - وقد يكون متلوياً :

كما لو كان هناك عذر ، كسعادة ضيف في الأكل إذا عز عليه امتناع مضيفه منه أو عكسه ، فلا يكوه الإنطار بل يستحب ، حديث «وإن لزورك عليك قضاء» (٣) .

وحديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » (٤) .

أما إذا لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك ، فالأفضل عدم خروجه منه .

٥ - وقد يكون مباحاً :

كالمرضى الذي لا يخشى الهلاك ، ولكنه يخشى زيادة المرض ، وكالحامل التي تخاف ضرراً يسيراً على حملها أو نفسها .

(١) سورة البقرة / ١٨٤

(٢) سورة محمد / ٣٣

(٣) حديث : « وإن لزورك عليك عدا ... » أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرئوعاً .

(٤) فتح الباري ٢ / ٢١٧ ، ٢١٨ ط السلفية

(٥) حديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ... »

أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة الخزرجي رضي الله عنه

مرئوعاً ، (صحيح مسلم ١ / ١٩ ط عيسى الحلي)

إِنْفَاطَر

التعريف :

١ - الإنفطار لغة : مصدر انفطر - يقال : انفطر الصائم : دخل في وقت الفطر وكان له أن يفطر ، ومن ذلك حديث : « إذا أقبل الليل من هاهنا ، وأدبر النهار من هاهنا ، وغربت الشمس ، فقد انفطر الصائم » (١) .

والإنطار في الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى (٢) .

الحكم التكليفي :

٢ - الأصل في الإنطار بالنسبة لمن وجب عليه الصوم الحرمة ، إذ الصوم معناه الإمساك عن كل ما يفطر .

فما بالنسبة للصوم رمضان فظاهر ، وأما بالنسبة للصوم الواجب بالنذر فكذلك ، لأنه يستلزم بالنذر مسلك الواجب بالشرع .

وقد يعرض له الوجوب ، لوجود مانع من الصوم ، سواء أكان المانع من ناحية الشخص ، كالمرض المؤدي للهلاك ، وكالتخلف والنقص ، أم كان المانع من ناحية الأيام التي نهي عن الصيام فيها

(١) حديث : « إذا أقبل الليل من هاهنا ، وأدبر النهار من هاهنا ... » أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله

عنه مرئوعاً . (فتح الباري ٢ / ١٩١ ط السلفية)

(٢) الصيام الذم والفساد والعرب وانفطر معنا (فطر)

ومن المباح عند الجمهور الصيام في البحر على خلاف الأقضية منه على اعتباره رجعة أو عزيمة. (١)

إفك

التعريف :

١ - الإفك : لغة : الكذب. (٢)

ويستعمله الفقهاء في باب القذف بمعنى الكذب. وفي اللغوي وغيره، الإفك : ما يكون من الكذب والافتراء. وكثيرا ما يفسر بالكذب مطلقا. وقبل هو يهش لا تشعر به حتى بفجائك، وصفه من الأفك : يمنع سكون) وهو انقلاب وانصرف، لأن الكذب مقصوف عن الوجه الحق. (٣)

وقد قال المفسرون في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ حَامُوا مَا آتَاكَ غَفَصَةً سَكِمًا) (٤) بأن المراد ما اقترى على عائشة رضي الله عنها، فتكون (ك) في الإفك، ثلعة، وجوز بعضهم حل (ل) على الجس. قيل فيجب، العصور : كانه لا يك إلا ذلك الإفك، وفي لفظ (الجب) إشارة إلى أنهم أظهره من عند أنفسهم من غير أن يكون له أصل. (٥) وقد ورد في سورة النور الآية ٦١ ما بعدها. ذكر حادثة الإفك، وتشريف الله تعالى لعائشة، ونيلتها بالوحي

أثر الإفطار :

أ - في قطع الصوم التابع :

٦ - من أظفر غير عذر في حال صوم واجب يجب فيه التسابع، محصوم عن قضاة طهار أو غفل، انقطع تسابعه ووجب استنافه، فإن كان لعذر فلا ينقطع تسابعه ويبقى على ما سبق. (٦)

وهذا في الجملة .

ولمعهذه تفصيل فيما يعتبر عذرا لا يقطع التسابع وما لا يعتبر (رد : صوم - كفارة)

ب - في ترتب القضاء وغيره :

٧ - يجب القضاء على من أظفر في صيام واجب وهذا باتفاق.

وفي صيام التطوع خلاف .

وتد يكون مع القضاء فدية أو كفارة. وفي ذلك تفصيل ينظر في موضعه .

(١) معراج الأثر المرافق الأصمعي (الك)

(٢) القاموس المنعوت ٢٨٨/٢ نشر دار العربية، وتفسير اللغوي

١٦١/١ ط النجدة، وتفسير الرازي ٢٢٨/٢ ط النجدة،

والمرهفي ١٩٨/٢ ط دار الكتب

(٣) سورة نور / ١٦

(٤) تفسير اللغوي ١٦٨/١١١، ١٦٣، وتفسير النجدي الرازي

١٢٢/١٢٢

(٥) ابن عابدين (١٩٣/٢، ١٢٠/٢، ١٢١) والأخبار ١/٢٢٥ .

١٢٩، والبرهني ١/٣٣٨، والفتوح صغير ١/٢٩٦، ١٢٨،

١٢٩، ١٢٠، والمجموع ١/٢٨٨، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٨،

ومسئ السجاني ١/١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤،

١٢٨، ١٢٩، ١٣٠

(٦) لحن ١/٣٦٥، ٣٦٦

الحكم الإجمالي . ومواطن البحث :

٢ - الإفك حرام ، فيه بصور الحق بصورة الباطل ، ولا يخرج في عقوبته عن عقوبة الكذب ، وفيه التمييز . إلا أن يكون قدفا بالمظهر الشرعي ، وهو ما كان موضوعه الاتهام كذبا بالمباحية ، فيكون فيه إكذب .

وتقضي به في (الفذف) .

إفلاس

التعريف :

١ - الإفلاسي مصدر فُلس . وهو لازم ، يقال : أفلس لرجل إذا صار ذا فلوس بعد أن كان ذا ذهب وفضة ، أو صار إلى حال ليس له فلوس . والفلس اسم المصدر ، بمعنى الإفلاس .^(١)

وإفلاس في الاصطلاح : أن يكون الدين الذي على الرجل أكثر من ماله ، وسواء أكان غير ذي مال أصلا ، ثم كان له مال إلا أنه أقل من دينه .^(٢)

قال ابن خلدون : وإما سمي من غلب دينه ماله مقلبا وإن كان له مال ، لأن ماله مستحق الصرف في حقه دينه . فكانه معدوم .^(٣)

الألفاظ ذات الصلة -

أ - التفليس :

٢ - التفليس هو : مصدر فلت الرجل ، إذا نساه إلى الإفلاس .

وإصطلاحا : جعل الحاكم الدين مقلبا بمعنى من التصرف في ماله .^(٤)

وهذا ما صرح به الخفية والشافعية عندما عرفوا التفليس بالمس الاختص .

والعلاقة بين التفليس والإفلاس : أن إفلاس أثر التفليس في الجملة . وجرى المماثلة على أن التفليس يطلق على ما قبل الحرح بعد قيام الغرامة على المدين ، قالوا : ويقال حينئذ : إنه تفليس بالمعنى لأعم . ويطلق على ما بعد الحرح عليه بحكم الحاكم ، ويكون حينئذ تفليسا بالمعنى لأخص .^(٥)

ب - الإعسار :

٣ - الإعسار في اللغة : مصدر أعسر ، وهو ضد اليسار والعُسْر : اسم مصدر . وهو الضيق والشدة والصعوبة .

وفي الاصطلاح : عدم القدرة على التغطية بهاك ولا كسب

وبين الإعسار والإفلاس عموم وخصوص مطلق ، فكل مفلس معسر ، ولا عكس

(١) لسان العرب ، والمصباح ، والمهمل ٩/١٠٩ ط ٤ ، والرواقط على حويل ٩١/٥

(٢) كما فهم من كلام ابن رشد في بداية المجتهد ٢/٢٩٢ ط ٢٩٣ ط ثلاثة عيسى الحقي ١٣٧٩ هـ

(٣) المنهاج ١/١٠٩

(٤) المجلس عمر البيع ٣/٩٩ ، وبهاية المحتاج ١/٢٠٠ ، ورد المصدر ٩٦

(٥) مدحوي عن شرح الكبير ٣/٦٣ ط عيسى عصني ، والبهلي على الفرقاني ٥/٢٩١ ، ٢٦٥ ، والفهي ٩/٥٣ ط محمد باقر

جد - الحجر :

٤ - الحجر لغة : المنع مطلقا، وشريعته منع نفاذ تصرف قول .

وهو أعم من التفليس من حيث الأثر، إذ يشمل منع المبي والشفه والمجنون ومن في حكمهم من التصرف في المال .

حكم الإفلاس :

٥ - لما كان الإفلاس صفة للشخص لا فعلا لم يوصف بحل ولا حرمة، ولكن للإفلاس مقدمات هي من فعل المكلف، كاستدانته، وهذه قد ترد عليها لأحكام التكليفية، وسرّج في ذلك إلى مصطلح (استدانته) .

وقد يكون سبب الإفلاس الإعسار، وله أحكام وضعية (أثر) منفصلة في مصطلح (إعسار)، وأما الإفلاس من حيث ذاته أثر للتفليس، فإنه يناسب هنا الكلام على أحكام التفليس .

الحكم التكليفي للتفليس :

٦ - إذا أحاط الدين بهال المدين، وطلب الغرماء الحجر عليه، وجب على الحاكم تفليسه عند المالكية وانشاقية والحنابلة، وصاحبي أبي حنيفة، وهو المفتى به عند الحنفية . واشترط المالكية لوجوب ذلك ألا يمكن للغرماء الوصول إلى حقوقه إلا به . أما إذا أمكن الوصول إلى حقوقهم بغير ذلك كبيع بعض ماله، فإنه لا يعسار إلى التفليس ونهب أبو حنيفة إلى أنه لا بفلس، لأنه كامل الأهلية، وفي الحجر عليه إهدار لأدميته .

واستدل آفتلثون بتفليس : بأن الكل يجمع

على الحجر على المريف مرض الموت فيما زاد على الثلث طق الورثة، فلأن يحجر عليه ويمنع من التصرف في أمواله حق الغرماء أولى .

ومما يتصل بهذا الموضوع : أنه هل يجوز لمحاكم أن يبيع ماله جبرا عليه أولا ؟

ذهب الجمهور إلى جواز ذلك مستدلين بحدّث معاذ : أن النبي ﷺ خيّر عليه، وباع ماله في دين كان عليه، وقسمه بين غرمائه . . . (١٦)

وكذلك أثر أسيغ . أنه كان يشترى الرواحل، فيبذل بها، ثم يسرع في السير فبقي الحاج، فأفلس، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال : أما بعد . أيها الناس فخذ الأسيغ أضع جهة رضي من دينه وأمانته أن يقال : سبق الحاج، إلا أنه قد أودان معرضا، فأصبح وقد رين به، فمن كان له دين فليأتنا بالمعدة نقسم ماله بين غرمائه، ولربكم والدين . . . (١٧)

ولأنه محصور عليه محتاج إلى قضاء دينه فجاز بيع ماله بغير رضاه، كالصغير والمجنون .

وقال أبو حنيفة : لا يبيع ماله جبرا عنه، لأنه لا ولاية عليه في ماله، إلا أن الحاكم يجبره على البيع إذا لم يمكن الإيفاء بدون (جبر)، لقوله تعالى :

(١٦) حديث معاذ أخرجه البيهقي . وقد روي معاذ ورسلا، ونقل ابن حجر عن عبدالحق قوله : المرسل أصح من المثل (سنن البيهقي ٥٨١٦ ط فريد، والتلخيص لمجهر ٣٧٠٣ ط شركة الطباعة الفنية المشرفة)

(١٧) الأثر عن عمر رضي الله عن أخرجه مالك والبيهقي . وقد حاولت كتاب التاريخ الكبير للبخاري (طبعه الكور للبيهقي ١٦/ ٤٩ ط الفند . والمؤرخ للإمام مالك ١٩/ ٧٢٠ ط مكي احلي . والمؤرخ الكبير للبخاري ٣٢٨/ ٥ ط دار المعارف المشاهير)

الحجر عليه . فلو طلبوا يديهم ولم يطلبوا الحجر لم يحجر عليه .

ولا يشترط أن يطلب جميع الغرماء ، بل لو طلبه واحد منهم فزم ، وإن أبي بقية الغرماء ، ذلك أو سكتوا ، أو طلبوا تركه ليعصى .

وإذا نكس لطلب بعضهم كان للباقيين الخاصة .

ولو طلب المدين تغليس نفسه والحجر عليه لم يجبه أخاكه إلى ذلك من غير طلب الغرماء . وهذا عند المالكية والحنابلة ،^(١) وهو مقابل الأصح عند الشافعية . والأصح عندهم يحجر على المدين بسؤاله أو سؤاله وكيله ، قيل : وجوبا ، وقيل : جوازا .

قالوا : لأن له عرضا ظاهرا في ذلك ، وهو صرف ماله إلى ديونه .

ووجه الأول أن الحجر ينافي الحرية والرشد ، وإنها حجر يطلب الغرماء للضرورة ، وأنهم لا يتمكنون من تحصيل مقصودهم إلا بالحجر ، خشية المضايح .^(٢) بخلاف المدين فإن غرضه الوفاء ، وهو متمكن منه ببيع أمواله وقسمتها على غرمائه .

وجعل بعضهم من الحجر يطلب المدين حجر النبي ﷺ على معاذ . قلوا : الأصوب أنه كان يحل له معاذ نفسه .^(٣)

وقال الشافعية : ولو كان الدين لقاصرا ، ولم يسأل وليه الحجر ، وجب على الحاكم الحجر من غير سؤال ، لأنه ناظر لمصلحته .

(١) - قدسوسي على الشرح المبين ٤/٣٠٤ ، وشرح التلخيص جلد ١٢ الطلوبي ٢/٢٨٥ ، وشرح تكملي ٧/٢ .

(٢) - حاشية المحتاج وشرحه ١/٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ .

ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارةً عن تراضٍ منكم .^(٤)

واستثنى أبو حنيفة من ذلك أنه إذا كان دينه ذراعا ، وفي المال ذراعا دفع للغيرم جبرا . وكذلك إن كان دينه ذنابير وفي المال ذنابير ، دفع للذاتين جبرا .

وكذلك إذا كان عليه أحد النفدين وفي ماله النقد الآخر ، لأنها كجس واحد .

واستدل لذلك بأن الغريم إذا ظفر بمثل دينه أخذه جبرا ، فالخاكم أولى ، وهذا الاستثناء عنده من قبيل الاستحسان .

ومما يتصل بهذا أن المدين المستغرق بالدين ، يحرم عليه ديانة كل تصرف يضر بالذاتين ، كما يحرم على الآخرين أن يتعاملوا معه بما يضر بذاتيته منى علموا .

وتقتضيل ذلك في (استدانة) .^(٥)

شروط الحجر على المفلس :

الشريطة الأولى :

٧ - يشترط للحجر على المفلس عند كل من أجزأه أن يطلب الغرماء أو من يسوب عنهم أو يخلفهم

(١) - سورة البقرة ٢٩٧

(٢) - شرح الرافق على خليل وحاشية القلي عبه ١/٣٦١ ، ٣٦٥ ، وبساية السجده ١/٢٨٤ ، ٢٨٥ ، وقواعد الميراث ١/٢٢٤ ص ١٦١ ، والقاعدة ٥٤ ص ٨٧ ، والقلي ١/٢٢٨ ، وشرح التلخيص ١/٢٢٨ ط مطبعة أنصار السنة . والربيعي ١/٢٩٩ ، ولا حشر ١/٢٩٩ ، وشرح المبدا بعاشية القدسي ١/٢٨٥ ط جيس الحلبي . وكشف المباح ١/٢٢٣ ، والمبداء بشروحها ١/٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ومساندة لا ١٠٠٠ ص ١٠٠٠ ، وشرح الكبير ١/٢٩٩ ، ٢٩٩ ، ومجلة الأحكام الشرعية شرح الأناس ١/٢٩٩

مائة وخمسون فقط، فيفلس إلا إن كان يرجى من شميته المنفعة - وهي خمسون في مثنا - وقد المؤجل.^(١)

وقال الشافعية : إن كانت ديونه بقدر ماله، فمن كان كسوبا يتفق من كسبه فلا حجر لعدم الحاجة، وإن لم يكن كسوبا، وكانت نفقه من ماله، فيحجر عليه كيلا يصح ماله في نفقه على قولهم. والأصح عندهم أنه لا حجر في هذه الحال أص، تمكن الغرماء من المطالبة في الخاف.^(٢)

الشرطة الرابعة :

١٠ - النبي الذي يحجبه يهودي لأنبيس. أما دين الله تعالى فلا يحجبه. نص على ذلك الشافعية قالوا: ولو يورثا، كنس، وإن كان مستحقه عصورين، وكالركاء إذا حال الخول وحضر المستحقون.^(٣)

الشرطة الخامسة :

١١ - يشترط أن يكون الدين المحجور به لازم، فلا حجر بالنس في مادة الخيار، نص على ذلك الشافعية.^(٤)

الحجر على الدين الغائب :

١٢ - يصح عند الحنفية على قول الصحاحين الحجر على الدين الغائب، ولكن بشرط عدم المحجور

ومثله عندهم ما لو كانت الديون مسجد، أو جهة عامة كالقنطرة.^(٥)

وقال الشافعية أيضا في حالة ما إذا طلب بعض الدائنين الحجر دون بعض : يشترط أن يكون دين المطالب أكثر من مال الدين، وإلا فلا حجر، لأن دينه يمكن وقؤه بكماله. وهذا هو المتمد عندهم. وفي قول: يعتبر أن يزيد دين الجميع على ماله، لا دين طالب الحجر فقط.^(٦)

الشرطة الثانية :

٨ - شرط أن يكون الدين الذي طلب ربه الحجر على الدين سببه دينه حالا، سواء أكان حالا أمسالة، أم حل بانتهاج أجله، فلا حجر بالدين القابل، لأن لا يطالب به في الحال، ولو طلب به لم يلزمه الأداء.^(٧)

الشرطة الثالثة :

٩ - يشترط أن تكون الديون على المقاس أكثر من ماله.^(٨)

وعلى هذا فلا يفلس يدين مساو لماله، وهو قول المالكية، وبهم أيضا من كلام الحنفية، وقال المالكية : ولو لم يزد عنه الحال على ماله تكن بقى من مال الدين مالا يبي بالوجل بلس أيضا، كمن عليه مائة. مئة حالة ومائة مؤجلة، ومعه

(١) الشرح الكبير وحاشيته ٢٠١/٢

(٢) حاشية المحتاج ٣٠٣/١

(٣) شرح المطالع وحاشيته للسيوطي ٢/ ٢٨٥ وحاشية المحتاج وحواشيه ٣٠٤/٢

(٤) حاشية الفيروزي على المنهاج ١/ ١٨٦، ورجلية المحتاج ٣٠٤/٢

(٥) معراج السالكين

(٦) حاشية المحتاج ٢٠١/٢

(٧) حاشية الفيروزي ٢/ ٢٨٤، ورجلية المحتاج ٣٠٤/٢

(٨) حاشية المحتاج ١٦٧/٣

(٩) حاشية المحتاج ٣٠١/٢، والمصنف ٣٨٠/١

من يحجر على النفس :

١٢ - لا يكون النفس محجوراً عليه إلا بحجر القاضي عليه . والحجر للقاضي دون غيره ، لاحتياجه إلى نظر واحتياط . وهذا وإن لقيام القراء على المدين الذي أحاط الدين بهائه بعض أحكام النفس عند المالكية ، ويسمى هذا عند المالكية تقليصاً عاماً ، وهو أن يقوم القراء على من أحاط المدين بهالة - وفصل أن يحجر عليه الحاكم - فيسحبوه ، أو يقوموا عليه فيسحبهم فلا يملكونه ، ويعملون بينه وبين التصرف في ماله ببيع والشراء والأعطاء والإعطاء ، هذا بالإضافة إلى منع تبعه ، ومنعهم لسفروه ، كما في كل مدين مدين حال أو مجمل في الغيبة ، وليس لهم في هذه الحال منعه من تزوج واحدة ، وترددوا في حج العريضة ، والفتوى عندهم على أن لهم منعه من ^(١)

وفصل ابن رجب الحنبلي في فوائده أن ابن نجيبة كان لا يرى نفذ تبرع المدين بالمدين المستغرق بعد المطالبة ^(٢)

ونقل عن الإمام أحمد أن تصرفه بالعين التي له حتى الرجوع فيها على المحجور عليه لا ينفذ إن طلبه بها صاحبها ، ولو قبل الحجر ^(٣)

وأما عند سائر الفقهاء فإن النفس قبل الحجر عليه كفر النفس ، وما يفعله من بيع أو هبة أو إقرار أو قضاء بعض القراء دون بعض فهو جائز نافذ ، لأنه رشيد غير محجور عليه ، فنقد تصرفه كغيره .

عنه بعد الحجر ، حتى إن كل تصرف بالشرع بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحاً عندهم ^(٤)

وإن ثبت الدين بإقراره ، وبينه فاعت عليه عند القاضي ، فطلب المطلوب قبل الحكم وامتنع من الحضور ، قال أبو يوسف : ينصب القاضي وكيلاً ، ويحكم عليه بالمال ، إن حال الخصم ذلك ، وإن سأل الخصم أن يحجر عليه ، فعند أبي حنيفة ومحمد لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ، ثم يحكم عليه ، ثم يحجر عليه عند محمد ، لأنه إنما يحجر بعد الحكم لا قبله . كذا في الذخيرة

وفي الكواثر عن محمد : إن كانوا قد اتبوا ديونهم يحجر عليه ^(٥)

ويصح الحجر على الغائب كذلك عند المالكية ، إن كانت غيبته متوسطة كعشرة أيام ، أو طويلة كشهر مثلاً ، أما الغائب الغيبة القوية فهي حكم الحاضر ^(٦)

واشترطوا للحجر على الغائب ألا يتقدم العلم بملامته قبل سفروه . فإن علم ملامته قبل سفروه استصحب ذلك وقه بفلس . وعبد ابن رشد بفلس في الغيبة الطويلة ، وإن علم ملامته حال حروجه ^(٧)

ولم نجد للمشافعية واحداً كلاماً عن هذه المسألة فيه ظاهراً عليه .

(١) الفتاوى فائدة ٥/ ٦١ . وشرح من الأحكام للأمام ١٣/ ٥٥١

(٢) الفتاوى الحنفية ٤/ ٦٩

(٣) والفتاوى ترى أن انضمام عاقلهم المذكور أمر إجماعي يرجع فيه إلى تقدم القاضي

(٤) الروايات على خليل ٥/ ٢٦٥ ، والدموني ١٥/ ٢٦١

(٥) الزرقاني والذبي ٥/ ٢٦١

(٦) فوائده ابن رجب ، فائدة ١٢ ص ١١

(٧) فوائده ابن رجب ، فائدة ٥٣ ص ٨٧

فيحتاج إلى رتبته. ^(١) ولم يتعرض المالكية لذلك فيما اطلقنا عليه من كلامهم.

أما الحجر على الفليس :

١٦ - إذا حجر القاضي على الفليس، نعلق بذلك من الآثار ما يلي :

أ - تتحق حقوق الغرماء بآله، ويسع من الإقرار على ذلك المال والتصرف به.

ب - انقطاع انطباع حقه بدين جديد بعد الحكم بالإفلاس.

ج - حلولة الدين المؤجل في ذمة المدين.

د - استحقاق من وجد عين عاله عند المدين استرجاعه.

هـ - استحقاق بيع مال الفليس وقسمه بين الغرماء.

وفيما يلي تفصيل القول في هذه الآثار :

الأول : نعلق حق الغرماء بالمال :

١٧ - بالحجر يتعلق حق الغرماء بالمال، نظير تعلق حق السراهن بالمال المرهون، فلا ينفذ تصرف المحجور عليه في ذلك المال بما يضرهم، ولا ينفذ إقراره عليه، والمال الذي يتعلق به حق الغرماء هو مال المدين الذي يملكه حال الحجر اتفاقا عند من يقول بجواز تقليب المدين. وأما ما يحدث له بعد ذلك فلا يشمل الحجر عند صاحبه أي حثيفة - رحمهم الله - والمالكية، وعلى قول عند الشافعية -

(١) الفليس ١١ - ٢، ومقتضى الحثيفة ١٦/٤، وبإشارة المحتج ٢٠٥/٤

ونص شارح المنهاج من الحثيفة على أنه يحرم عليه التصرف في ماله بما يضر غريمه. ^(٢)

وصيغة الحجر أن يقول الحاكم : منعك من التصرف، أو حجرت عليك للفليس. ويقضي كلام الجمهور التخيير بين الصيغتين، وتوحيده - كفلسك - من كل ما يفيد معنى الحجر. ^(٣)

الإثبات :

١٨ - لا حجر بالسدين ولا إن ثبت لدى القاضي بطريق من طرق الإثبات الشرعية (رو: إثبات).

إشهار الحجر بالإفلاس والإشهاد عليه :

١٩ - الذين قالوا بمشروعية الحجر على الفليس قالوا : يستحب إظهار الحجر عليه وإشهاره لتجنب معاملته، كيلا يستفز الناس بضيق أموالهم. ^(٤)

وقال الحنفية - على رأي المصاحين - والشافعية والحنبالية : ومن الإشهاد عليه لينتشر ذلك عنه، ولأنه ربما عزل الحاكم أو مات، فثبت الحجر عند الآخر فيمضيه، ولا يحتاج إلى ابتداء حجر ثان، ولأن الحجر يتعلق به أحكام، وربما يقع التجاؤد

(١) المعنى ١٣٨/٤، شرح المنهاج ٢٧٨/٤ مطبعة أنصار طبع.
(٢) بداية الحاج رعاشية الشيرازي ٣٠٦/٤، والدموني ١١١/٢

(٣) واللبنة نرى أن أي وسيلة من وسائل الإشهار أو الإعلان كالمصحف وقبره، كافية. وفي تسجيل الحكم ونسبته بطرق العلوية ما يكفي لمنع الضرر من الراغبين بالمعاملة مع هذا الشخص

الخلق، لا إن إضافة إلى ما بعد الخجر.

وعند المالكية تفصل، قلنا: يحن إقراره على غرمائه إن أقر بالخلق الذي حجر عليه فيه، أو قريباً منه، إن كان فيه الذي حجر عليه به ثبت بالإقرار، أو علم تقدم المعاملة بينهما. أما في غير ذلك إن ثبت بالبيعة، فلا يحن الإقرار عليه لغريمه.^(١)

تصرفات المفس في المال :

١٩ - تصرفات المفس ثلاثة أنواع :

الأول : تصرفات نافعة للغرماء، كقبوله الهبة والمصدقة، فهذه لا يمنع منها.

الثاني : تصرفات صالحة كهبه ثمنه، ورفقه له، وتصدق به، والإبراء منه، وسائر التبرعات، فهذا يؤثر فيها احجر عند الحنفية والمالكية والحنابلة، وعلى الأظهر عند الشافعية. والثالث : الثاني عند الشافعية : أن المصروف يقع مؤثراً، فإن فصل ذلك عن الدين نفذ وإلا لم.

ومن أجل ذلك قال الحنابلة : لا يكره المفس بغير الصور، مثلاً يضر بالغرماء ويستثنى من هذا النوع التصرف بعد الموت، كما لو وصى بآل. وإنما صح هذا لأن الوصية تخرج من انطقت بعد عن الدينين.

هو مفسس لأصبح عندهم - قلنا : كما لا يتعدي حجر الرهن على نفسه في الغبن الموهونة إلى غيرها.

والأصح عند الشافعية ومذهب الحنابلة : يشمله الحجر كذلك ما دام الحجر قائماً، نحو ما عندك بإرث، أو هبة أو مصطبة أو صدقة أو ذرية أو وصية، قال الشافعية : أو شراً في الذمة. قلنا : لأن مقصود الحجر وصول الخسوف إلى أهله، وذلك لا يختص بالوجود.^(٢)

فعلى قول الحنفية والمالكية يتصرف المحجور عليه لمفس في تحملكه بعد الحجر من المال، سواء كان من أصل، كبيع ما تركه بيده بعض من فلسه، أو من معاملة جديده، أو من غير أصل كعيرك هبة أو وصية. ولا يمنع من ذلك التصرف إلا بحجر جديد على ما صرح به المالكية.^(٣)

الإقرار :

١٨ - معنى قول الحنفية والحنابلة - وهو خلاف الأظهر عند الشافعية - لا يقبل على الغرماء إقرار المفس بشيء من ماله الذي حجر عليه فيه، لا استثناء لثوابه بين المفس ومن أقرنه، وبمرمده أو أقرنه بعد ذلك الحجر عنه.

والأظهر عند الشافعية : أنه يقبل في جز الغرماء، إن استند وجوبه إلى ما قبل الحجر عليه أو

(١) نظري العامة ١٢/٥، والرقعة ٢٦٨/٥، والشرح الكبير حنفية المدوني ٢٦٨/٢. وشرح التكمي ٢٧٨/١، وبيان المحتاج ٣٠٩/١.

(٢) شرح وصي والشمس على تحليل ٢٦٨/٥، والشرح الكبير والمدوني ٢٦٨/٢.

(٣) نظري حنفية ٢٦٨/٤، والشرح الكبير وحاشية المدوني ٢٦٨/٤، ٢٦٨/٢، وشرح المحتاج ٢٨٧/٢، والشمس ٢٦٩/٤، وشرح التكمي ٢٧٨/٢.

وقال الخنفة : إن باع ماله من الغريم ، وجعل الدين بالنعم على سبيل المقاصة صح إن كان الغريم واحدا . وإن كان الغريم أكثر من واحد ، باع ماله من أحدهم بمثل قيمته بصح ، كما لو باع من أحبي بمثل قيمته ، ولكن المقاصة لا تصح ، كما لو قضى دين بعض الغرماء دون بعض .

ولم نجد المالكية تعرضوا لهذه المسألة بخصوصها ، فيظهر أنها عندهم أيضا موقوفه على نظر القاضي أو الغرماء كما تقدم .^(١)

التصرف في الفدية من المحجور عليه لقلى :

٢٠ - لو تصرف المحجور عليه لقلى تصرف في ذمته بشراء أو بيع أو كراء صح ، نص على ذلك المالكية ، والشافعية على الصحيح عندهم . والحنابلة ، وهو مقتضى مذهب الصاحبين . لأهليته للتصرف ، والمجبر يتعلق به لا بذمته ، ولأنه لا ضرر فيه على الغرماء ، وينبع به بعد فك الحجر عنه .^(٢)

إمضاء التصرفات السابقة على الحجر أو إلغائها :

٢١ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن للمفلس بعد الحجر عليه إمضاء عياري ، وفسخ لعيب فيما اشترأ ، قبل الحجر ، لأنه إن لم يتصرف سابق على حجره فلم يمنع منه . كما بشر داود وبهية أردوها قبل الحجر

واستثنى الحنابلة أيضا تصرفه بالصدقة البيرة .^(٣)

الثالث : تصرفات دائرة بين النفع والضرر ، كالبيع والإجارة . والأصل في هذا النوع أنه باطل على قول بعض الفقهاء ، منهم الحنابلة والشافعية في لأظهره ، وابن عبد السلام من المالكية .

وسذهب المالكية : أنه يصح من التصرف المذكور ، فإن أوقعه وقع موقوفا على نظر الحاكم إن اختلف - الغرماء ، وعلى نظرهم إن اتفقوا ، ومذهب الحنفة على قول الصاحبين أن للمفلس أن يبيع ماله بمن مثله ، لأنه لا يضر حق الغرماء ، وإن باع بالدين لا يضر منه ، سوء كان الدين يسيرا أم قاحشا ، ويغير المشتري بين دائرة الدين وبين الفسخ .^(٤)

ولو باع بعض ماله لغريمه بدينه ، فقال الحنابلة : لا يصح ، لأنه محجور عليه .

وقال الشافعية في الأصح عندهم : لا يصح إلا بإذن القاضي ، لأن الحجر يثبت على العموم ، ومن الجائز أن يظهر له غريم آخر .

ومضاهيه عند الشافعية : يصح ، ولو بغير إذن القاضي ، لأن الأصل عدم الغريم الآخر . لكن لا يصح إلا بشرط أن يكون لبيع للغرماء جميعهم بلفظ واحد ، وأن يكون دينهم من نوع واحد .

(١) فتاوى المفتية ٢٢/٥ ، وشرح المنهاج ٢٧٨/٢ ، وشرح لمصالح وحاشية الفتاوى ٢٨٧/٢ ، وهردمان على حليل ٢٦٢/٥ - ٢٦٦

(٢) لا يعتبر لمصلحة المصالح ٢٩١/١ ط صحيح ، وبكلمة شرح لمص

الفسد ٢٠٦/٥ ، وحاشية المدسوس على الفتح الكبير ١٦٥/٢ ، وهردمان على حليل ٢٩٦/٥ ، وشرح لمصالح ٢٨٦/٢ ،

وشرح المنهاج ٢٧٨/٢

(٣) فتاوى المفتية ١٢/٥ ، وشرح لمصالح مع حاشية للبرقي

٢٢٨٩/٢ ، وشرح المنهاج ٢٧٨/٢

(٤) الدرر واليسار على حليل ٢٩٦/٥ ، وشرح المنهاج

٢٧٨/٢ ، ومجابه المحتاج ٣٠٦/٢

الأثر الثاني - المنطاع المطالبة عنه :

٢٢ - وذلك لعل الله تعالى : (وان كان ذو عسرة فنظرة إلى عسرة)^(١) ويقول ابنه عليه السلام لغزما معاذ : «خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك» وفي رواية «ولا سبيل لكم عليه»^(٢) فمن 'قرضه شيئا أو باعه شيئا عاقبا بحجره لا يملك مطالته ببدله حتى يملك الحجر عنه ، لتعلق حتى انصراف حالة الحجر بعين مال المقلص ، ولأنه هو التلف لئلا يعمد بمعاملة من لا شيء معه ، لكن إن وجد المقرض أو البائع أميالا مالها فمهما أخذها كما سبق ، إن لم يعلم بالحجر.^(٣)

الأثر الثالث - حلول الدين المؤجل :

٢٤ - في حلول الديون التي على المقلص بالحجر عليه قولان للفقهاء :

الأول وهو قول المالكية المشهور عندهم ، وقول لشيخنا هو خلاف الأظهر عند أصحابه ، ورواية عن أحمد : أن الديون المؤجلة التي على المقلص تحمل بتفليسها ، قال المالكية : ما لم يكن المدين قد اشتمط عدم حنوها بالتفليس ، واحتج أصحاب هذا القول : بأن التفليس يتعلق به المدين بالمال ، فيسقط الأجل ، كالموت

عليه ، وسواء كان في ذلك الإمضاء أو المصحح - حظ لتفليس أو لم يكن .

وقال المالكية : ينتقل الخيار للمحكم أو للغرماء ، فلهم الرد أو الإمضاء .
وصرح الحنفية بأن البيع ، إن كان يمثل الفبيعة جاز من المحذور عليه ، فيؤخذ منه مراعاة حظ الغرماء في التمسح أو الإمضاء .^(٤)

حكم ما يلزم المقلص من الحقوق في مدة الحجر :

٢٢ - ما يلزم المقلص من دية أو أرض جارية زاحم مستحقها الغرماء ، وكذا كل حق لزمه بغير وصى الله عز وجل واختياره ، كفساد اختلاف المال ، لانقضاء تفصيله . بخلاف التصرفات التي تقدم ذكر المنع منها ، فإنها تكون برضا الغريم واختياره . قال الشافعية على الأصح عندهم : وإن لم يكن المقلص بجاية قبل إفراجه على الغرماء ، سواء أسند المقلص سبب الحق إلى ما قبل الحجر أو إلى ما بعده .^(٥)

وجعل من ذلك صاحب الغني أنه لو أفلس - وله دار مستأجرة فهدمت ، بعدما قبض المقلص الأجرة ، انصحت الإجارة ليس بقي من المدة ، وسقط من الأجرة بقدر ذلك . ثم إن وجد غير ماله أخذ بقدر ذلك ، وإن أخذ شارك الغرماء بقدره .^(٦)

(١) سورة البقرة / ٢٨١

(٢) حقوق «خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك» وفي رواية «ولا سبيل لكم عليه» لمخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : «خذوا عليه» فصدق الناس عليه ، ثم يبلغ ذلك ولده عنه ، فقال رسول الله ﷺ : «أقرضوا الله» فصدقوا عليه ، فصدقوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ، وصحح مسلم ١٦٩٦ / ٣ طبعه إمامنا .

(٣) كشاف الفتاوى ٤١٢ / ٢ ، ومصابيح أولي النهى ٤٠ - / ٣

(١) مصابيح أولي النهى ٣٧٦ / ٣ ، والمغليبي ٢٨٩ / ٢ ، والمدرسي ١٠٠٨ / ٣ ، والحداد ٦٣ / ٤

(٢) الفتاوى الهندية ٩٩ / ٥ ، ومصابيح المحتاج ٢٠٠ - / ٢ ، والهي ١٤٠ / ٤ ، ومصابيح أولي النهى ٣٧٧ / ٣

(٣) الغني ٤١١ / ٤

أما ديون النفس على الناس فلا تحمل بنفسه إذا كانت مؤجلة، لا يعلم في ذلك خلاف.^(١)

الأثر الرابع : مدى استحقاق الغريم أخذ عين ماله إن وجدها :

إذا أوقع الحجر على النفس، فوجد أحد أصحاب الديون عين ماله التي ياعها للمنفس وأقيمها له،^(٢) ففي أحقته ماسترجاعها قولان للعلماء :

٢٥ - القول الأول : أن يائنها أحق بـ بشرطه، وهو قول مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي والنعبري وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر، وروي هذا القول عن بعض الصحابة، منهم عثمان وعلي رضي الله عنهما، وعن عروة بن الزبير عن التابعين.

واحتج أصحاب هذا القول بحديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره.^(٣) واحتجوا أيضاً بأن هذا عقد يلحقه الفسخ بالإقالة، فجاز فيه الفسخ لتعدد العوض، كما سلم فيه إذا تعدد، وبأنه لو شرط في العقد ههنا، فعجز

قال المالكية : ولو طلب الدين بقاء ذبه مؤجلاً لم يجب لذلك.

والشافعي، وهو قول الحنفية، والشافعي وهو الأظهر عند أصحابه، ورواية عن أحمد بن أبي القاسم عليها في الإقناع : لا يحمل لأجل المنفس، قالوا : لأن الأجل حتى للمنفس، فلا يفسد بنفسه، كما سار حضوره، ولأنه لا يوجب حلول ماله، فلا يوجب حلول ما عليه، كالجنون والإغماء، وليس هو كالنفس، فإن الموت تخرب به الذمة، بخلاف النفس.

فعلى هذا القول : لا يشارك أصحاب الديون المؤجلة أصحاب الديون الحاضرة، إلا إن حل المؤجل قبل قسمة المال بخاصهم، أو قبل قسمة بعضه فيشاركهم أنداء في ذلك البعض. فلـ الرمي من الشافعية، وصاحب الإقناع من الخنابلة : وإذا بيعت أموال النفس لم يدخل منها شيء للمؤجل.

ولا يرجع رب الدين المؤجل على الغرماء إذا حل دينه شيء، لأنه لم يتحقق مشاركتهم حال القسمة. وقال الحنفية : يرجع عليهم فيه فيضاً بالخصص.

أما على القول الأول : فيشارك أصحاب الديون المؤجلة أصحاب الديون الحاضرة في ماله النفس.^(٤)

(١) كشف القناع شرح الإقناع للبهري ٢/ ٣٧٧.
(٢) أما إن لم يبيعه له فهو لمن ما اتفقا، لأن من خلك (يعاين المجهن).

(٣) المنع الكبير مع حاشيته ٢/ ٢٨٩، شرح المباح ٢/ ٢٩٢، والمفتي ١/ ٤٥٣ ط الرياض.

وحديث من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره. أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. إفتح القاري ٢/ ٩٢، هـ السلفية، وصحيح مسلم ٢/ ١٩٣ ط هيس الخليلي.

(٤) الخرزغالي على حليل ١/ ٢٦٣، وفتح الكبير مع القسولي ٢/ ٢٦٦، والمفتي ٢/ ٤٢٥، وشرح الإقناع ٢/ ٣٨٨، وبإية المحتاج ١/ ١٠٥، وشرح المباح، وحاشية القسولي ٢/ ٢٨٥، والفقاهي الهندية ١/ ٦٢.

قالوا: وهذا الحديث أولى من غيره، لموافقة الأصول العامة، ولأن الذمة باقية وحفظ فيها.^(١)

الرجوع فيها قبضه المدين بغير الشراء:

٢٧ - اختلف القائلون بالرجوع فيها قبضه الغريم بعير الشراء.

أ- فقد عزم الشافعية القول بأن له الرجوع في عين ماله بتفسخ في سائر المعاديات المالية المحضة كالتفرض والمسلم، بخلاف غيرها، كاهبة، والشكاح والصلح عن دم العمد والمخلع.

وصنيع المحابلة يوحي بأن توهم في ذلك كقول الشافعية، وإن لم ترهم صرحوا بذلك، تكن تمنعهم لما يرجع فيه بعين القرض ورأس مال السلم والعين المؤجرة يصدق على ذلك.

ب- وأجاز المالكية الرجوع للورث. ومن ذهب له الثمن، أو تصلى عليه به، أو أحسن به.

وأما الرجوع فيها لا يمكن الرجوع فيه كعصمة، ولو خانت زوجها على ما، ثم غلبت قبل أداء البذل، لم يكن لمخالعها الرجوع بالعصمة لأنها خرجت منه، وبخاص الغرماء، بيد الخلع، وكما لو فليس الجانب بعد الصلح عن النقصان لم يكن لأولياء القليل الرجوع إلى النقصان، لتعذر ذلك شرعا بعد العقوق، بل يحاصون الغرماء بعوض التصالح.^(٢)

عن نسليعه، استحق الصبح، وهو وليقة بالثمن، فالعجز عن تسليم الثمن نفسه أولى.^(٣)

٢٦ - القول الثاني: قول أبي حنيفة وأهل الكوفة وقول ابن سيرين وإسراهم من الشافعيين وابن شبرمة. روي عن علي رضي الله عنه: أنه ليس أحق بها، بل هو في ثمنها أسوة الغرماء.

واحتجوا بأن هذا يقتضي الأصول التوفيقية المقطوع بها، قاتلوا: وخبر الواحد إذا خالف الأصول يرد، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لحديث امرأة.

قالوا: وما روي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: وأبها رجل مأت أو أفلس فوجد بعض غرمائه ماله بعينه فهو أسوة للغرماء.^(٤)

(١) القلي ١/ ١١٠، وتبيل المصدر ١/ ١٦١، وشرح المنهاج مع حاشية غليلي ٢/ ٢٩٣، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٨٢/ ٣.

(٢) حديث أبي هريرة مأت أو أفلس فوجد بعض غرمائه ماله بعينه فهو أسوة للغرماء، لورج ابن رشد في بداية المجتهد وبداية النفع وذلك روى الزهري من أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعا، وذكره الباقون في ترجمة ماله من طلاق وقال: روى المختار بإسناد، إلا أنه لم نجد أحدث بهذا اللفظ لها لب من مراجع حسن والأثر، وإنما أورد القلي حديثا بهذا اللفظ وهو إلى المختار نفي ونفي وأبها رجل يبيع سلمة فأمرها عند رجل قد أنكر فهو ماله من غرمائه، ثم نقل قول الدارقطني: لا يثبت هذا الحديث عن الزهري وحده الله سبحانه وإن هو مرسل، وتعذر بطوله، وأقلت المرسل حديثا (الحاشية) جيدة، وسند المختار والرازي إبدية المجتهد ١/ ٢٨٧ نشر دار المعرفة، وحديثه يشرح فتح القدير ١/ ٢١٠ ط دار إحياء التراث العربي، والنهاية شرح المادة ١/ ٢٧٦ ط دار الفكر.

(١) بداية المجتهد ٢/ ٢٨٨ وضع القدير ١/ ١١٠.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٨٣، والزرقلو ١/ ٢٨٢، وكشافة القضاء ٢/ ١١٠، ومطالب الولي ١/ ٢٩٨.

(٣) رواية المختار ١/ ٣٢٨، وكامله ١/ ٢٩٣.

الرجوع، ولا يمنع تلف بعضه للرجوع، على تفصيل عندهم في ذلك يرجع إليه في بابهِ.^(١)

الشرط الثالث :

٣٠ - أن تكون السلعة عند المفلس على حالها التي اشتراها عليها. فإن انتقلت عين السلعة عن الحال التي اشتراها عليها، بعد شرائها لها - قال الخنابلة : بما يزيل اسمها - منع ذلك الرجوع، كما لو طعن الخنطة، أو فصل الثوب، أو ذبح النكش، أو نَقَر رطبهُ، أو نجر الحشبة باباً، أو نسج الغزل، أو فصل القماش فبيعها. وهذا عند المالكية والحنابلة. وقالوا : لأنه لم يجد عين ماله.

وقال الشافعية : إن لم تزد القيمة هذا الانقضاء رجوع ولا شيء. للمفلس. وإن نقصت فلا شيء، للبائع إن رجع به. وإن زادت، فالأظهر أنه يباع للمفلس من ثمنه بنسبة ما زاد.^(٢)

الشرط الرابع :

٣١ - ألا يكون المبيع قد زاد عند المفلس زيادة مستقلة، كالصن والكبر، ومحدد الحمل - ما لم تلد - وهذا على قول في مذهب أحمد.

وقول المالكية والشافعية، وهو رواية عن أحمد : أن الزيادة المتصلة المتولدة لا تمنع الرجوع، ويغوز بها البائع، إلا أن المالكية يجرون المخرم، بين أن يعطوا السلعة، أو تمنعها النبي باعها به.^(٣)

شروط الرجوع في عين المال :
جملة الشروط التي اشترطها المغاتلون بالرجوع في عين المال التي عند المفلس هي كما يلي :

الشرط الأول :

٢٨ - أن يكون للمفلس قد ملكها قبل الحجر لا بعد. فإن كان ملكها بعد الحجر فليس البائع أحق بها، وإن لم يكن علماً بالحجر، وذلك لأنه ليس له المطالبة بشئها في الحال، فلم يعلت الفسخ. وقيل : ليس هذا شرطاً، لعدم الحجر. وقيل بتفريق بين العالم ومن لم يعلم.^(١)

الشرط الثاني :

٢٩ - قال الخنابلة : أن تكون السلعة مائة بعينها، ولم ينفذ بعضها، فإن نفدت كلها أو تلف جزء منها، كما لو انهدم بعض الدار، أو تلفت ثمرة البستان، لم يكن للبائع الرجوع، وكان أسوة المخرم.

واحتجوا بقول النبي ﷺ : « من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره »^(٢) قالوا : فإن قوله : « بعينه » يقتضي ذلك. ولأنه إذا أدركه بعينه فأخذته انقضت الخصومة بعينها.

وعند المالكية والشافعية يمنع تلف كله

(١) المغني ١١٣/٤، وشرح المنهاج ٢٩١/٢، وبلغه السالك ١٣٥/٩

(٢) البروقاني ٢٨٢/٥، والمغني ١١٦/٤، وشرح منهاج بعينه الكلبوني ٢٩٧/٢

(٣) المغني ١١٦/٤

(١) المغني ١١٠/٤ - وحاشية المدركي ١٨٢/٤، والترمذي ٩٨٢/٤

(٢) حديث من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس لمهر لمن به سبق ترجمه. ٢٥

الشرط السابع :

٣٤ - قال الشافعية : أن يكون الثمن حالا عند الرجوع ، فلا رجوع فيه كان ثمنه مؤجلا ولم يحل ، إذ لا مطابقة في الحال .

وقال الحنابلة : إن كان الثمن مؤجلا لم يحل رجوع البائع في السلعة ، فتوقف إلى الأجل ، فباعتار البائع حينئذ بين الفسخ والترك . ولا تناع فيما يباع من مال المفلس . قالوا : لأن حق البائع تغلظها ، فقدم على غيره ، وإن كان مؤجلا ، كالمزمن .^(١)

الشرط الثامن :

٣٥ - وهو للمحتملة ، قالوا : يشترط أن يكون البائع قد قبض من ثمنها شيئا . ولا سقط حق في الرجوع . قالوا : والإبراء من بعض الثمن كقبضه . واحتجوا بما روى الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا : «أبى رجل باع سلعة ، فأترك سلعته حينئذ عند رجل قد أفلس ، ولم يكن قبض من ثمنها شيئا ، فهي له . وإن كان قبض من ثمنها شيئا فهو أسوة الغرماء» .^(٢)

وقال الشافعي في مذهبه الجعيد : لا تناع أن يرجع به بقبائل الباقي من دينه . وقال مالك : هو غير إن شاء رد ما أخذه ورجع في جميع الثمن ، وإن شاء حاص الغرماء ، ولم يرجع .^(٣)

وهذا بخلاف نقص الصفة فلا يمنع الرجوع .^(٤)

أما الزيادة المنفصلة فإنها لا تمنع الرجوع ، وذلك كالمزعة وتلك . وهذا قول مالك ولفظي واحد ، سواء أنقص بها الميسر أم لم ينقص ، إذا كان نقص صفة . والزيادة المنفصلة للمشتري وهو المفلس .^(٥)

الشرط الخامس :

٣٦ - لا يكون قد نعلن بالسلمعة حتى للمنفق ، كأن وهبها المشتري أو باعها أو وقفها فلا رجوع ، لأنه لم يدرك متاعه بعينه عند المفلس ، فلا بدحله في النص .^(٦)

وقال المالكية في الموهون : إن لئداني أن يفك الزهر يدفع ما رهنه به العن ، ويأخذها ، ويحاص الغرماء ، بما دفع .^(٧)

الشرط السادس :

٣٣ - وهو للشافعية . قالوا : أن يكون الثمن ديناء ، فلو كان الثمن عينا قدم على الغرماء بقض العين التي هي ثمن ، وذلك كذا لو باع بقرة بغير ، ثم أفلس المشتري ، فالبائع يرجع بالبيع ولا يرجع بالبيع ، أي البقرة .^(٨)

(١) نهاية المحتاج ٣٤٨/٤ . وكشاف القناع ٢٥٨/٢

(٢) حديث أبي هريرة باع رجل باع سلعة فأترك سلعة بغيرها عند رجل قد أفلس . أخرجه الدارقطني . وفي إسناده إسماعيل بن عيسى ، قال الدارقطني : إسماعيل بن عيسى مضطرب الحديث ولا يثبت حقه من غيره في سننه وإنما هو برجل (سنن الدارقطني ٢٩٨/٢ - ٣٠ ط دار الفعاص)

(٣) المعنى ٣٣٠/٤ . وكشاف القناع ٤٢٦/٥ . ونهاية المحتاج .

(٤) المعنى ٤٤٨/٤

(٥) المعنى ٤٤٨/٤

(٦) المعنى ٤٤٩/٤ ، ٤٥٢ . ونهاية المحتاج ٣٣٢ ، ٣٣٠/٤

(٧) الفروع الكبير وصاحبه المنصور ٢٤٤/٢

(٨) نهاية المحتاج وصاحبه الرشيد ٣٣٦/٤

الشرط التاسع :

٣٦ - وهو الملكية ، قلنا : يشترط ألا يفديه الغرماء بشفة الذي على الفليس ، فإن فديوه - ولو بإلهم - لم يأخذوه ، وكذا لو فديموه له الثمن ، وهم ثقات ، أو أعطوا به كفلا ثقة .

وقال الشافعية والحنابلة : لا يسقط حقه في التمسك ، ولو قال الغرماء له : لا تمسك ونحن نقدملك بأنك من التركة ، قال الحنابلة : لعموم الأدلة ، وقال الشافعية : لما في ذلك من المشقة ، وخوف ظهور غريم آخر ، لكن لو كان الغرماء بذلوا الثمن للفليس ، فأعطاه المبتاع سقط حقه في الفسخ .^(١)

الشرط العاشر :

٣٧ - أن يكون الفليس حيا إلى أخذها ، وإن مات بعد الحجر عليه ، سقط حق المبتاع في الرجوع . وهذا مذهب مالك وأحمد . الحديث : . . . ففون مات فصاحب المئاع أسوة الغرماء^(٢) وفي رواية :

= ٣٣٢/٤ ، ٣٣٣ ، وسداية للجهنم ٢٨٨/٢ ، والديسوتي على التصريح بذكر ٣/ ١٨٦

(١) الزرقاني ٢٨٢/٤ ، وجاية المحتاج ٤/ ٢٢٩ ، وكتاب القناع ١٢٥/٢

(٢) حديث : . . . فإن مات فصاحب المئاع أسوة الغرماء .

أخبره إسماعيل بن عدي عن أبي بكر بن عبيد الله عن بر أمارت بن هشام ، بلغني : أن رسول الله ﷺ قال : «أيما رجل باع متاعا ، فأفلس الذي اشعه ، ولم يبيع الذي باعه من ثمنه شيئا ، فمعه مئاعه ميت فهو أحق به ، وإن مات الفسري فصاحب المئاع أسوة نمراده . قال المديري : وهذا من قول أبو بكر بن عبيد الله بن أبي . إسماعيل الميمني ٣/ ٣٠٩ ، وهذا

وأيا إسمري مات ، وعند مال إسمري ، معينه ، اقتضى منه شيئا أو لم يقتض فهو أسوة الغرماء .^(١) قالوا : ولأنه لم يلق به حق غير الفليس ، وهم الورثة ، كالمرحون ، وكلهم لو باع .

وقال الشافعية : له الفسخ واسترجاع العين ، لحديث أبي هريرة مرفوعا : «أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المئاع أحق بمئاعه ، إذا وجدته بعينه»^(٢)

الشرط الحادي عشر :

٣٨ - أن يكون المبتاع أيضا حيا ، فلو مات قبل الرجوع فلا رجوع على قول عند الحنابلة ، وفي الإتيان للورثة الرجوع .^(٣)

(١) حديث : «أي إسمري مات وعند مال إسمري ، معينه . . . اقتضى منه شيئا أو لم يقتض فهو أسوة الغرماء» وفي رواية : «أيما رجل باع متاعا ، فأفلس الذي اشعه ، ولم يبيع الذي باعه من ثمنه شيئا ، فمعه مئاعه ميت فهو أحق به ، وإن مات الفسري فصاحب المئاع أسوة نمراده» .

(٢) المعنى ١٥٣/٢ ، ١٥٤ ، ومطالع أولى الميمني ٣/ ٣٧٩ ، وسداية المحتاج ٢/ ٣٢٥

وحديث : «أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المئاع أحق بمئاعه إذا وجدته بعينه ، أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا ، وفي رواية : «أيما رجل باع متاعا ، فأفلس الذي اشعه ، ولم يبيع الذي باعه من ثمنه شيئا ، فمعه مئاعه ميت فهو أحق به ، وإن مات الفسري فصاحب المئاع أسوة نمراده» . قال المديري : وهذا من قول أبو بكر بن عبيد الله بن أبي . إسماعيل الميمني ٣/ ٣٠٩ ، وهذا

دار المعرفه ، ومن ابن ماجه ٢/ ٢٩٠ ، وحديث : «أيما رجل باع متاعا ، فأفلس الذي اشعه ، ولم يبيع الذي باعه من ثمنه شيئا ، فمعه مئاعه ميت فهو أحق به ، وإن مات الفسري فصاحب المئاع أسوة نمراده» . قال المديري : وهذا من قول أبو بكر بن عبيد الله بن أبي . إسماعيل الميمني ٣/ ٣٠٩ ، وهذا

(٣) كتاب المحتاج ٣/ ٢٢٩ ، ٢٢٨

الشرط الثاني عشر :

٣٩- قال الشافعية على الأصح عندهم : أنه إن رجع فور عبثه بأخذه، دون تراخي في الرجوع، وادعى أنه جهل أن الرجوع على المقررة، قيل منه إنه مصلح عن الرجوع على مالكه، أصبح الأصلح، وبطل حقه من الفسخ إن علم

وجه اشتراطه عندهم أنه كالرد بالبيع، بجعل دفع الضرر.

والفقهاء الآخر للشافعية، وهو مذهب الحنابلة. إن الرجوع على التراضي. قالوا : وهو كرجوع الأب في بنت لأمه.^(١)

الرجوع بعين الثمن :

٤٠- لو كان التبريم اشترى من المالك شيئاً في الشفعة، وأسلم الثمن، ولم يبيع الشفعة، حتى حجب على المالك، فهل يرجع التبريم بما أسلمه من المصروف؟ قال المالكية : نعم يرجع إن ثبت عندها بينة أو اذيع، فثبت للثمن على الثمن.

وقد أجاز أصحاب المالكية : لا يرجع، لأن الأحاديث إنما فيها ومن وجد سبيله.^(٢)

ومن وجد سبيله...^(٣) والنقدان لا ينفق عليهما ذلك عرفاً.^(٤) ثم قد قال المالكية : ولو اشترى شراء فاسداً ففسخه، لم يملكه وقضى الساتع، فلفسخه يأنقش بالثمن إن كان موجوداً لم ينف.^(٥) ولم نثر على هذا في هذه المسألة أئمة المذاهب.

استحقاق مشتري العين أخذها إن حجب على البائع للفسخ قبل قبضها
٤١- نص الحنفية على أن لو اشترى بوايع عبثاً، ثم أنقش قبل قبضها، فامتنري الحق به من الخرماء، فأنها عين مملكه، وذلك صادق عندهم سواء كانت السلعة بما لا يحتاج نحو نوبة، كدر وسبارة، لموا يمتنع ثبته، كالنخل والموزون.^(١) ولم تحد تعرضاً هذه المسألة في المذاهب الأخرى

هل يحتاج الرجوع إلى حكم حاكم.
٤٢- لا يقتصر الرجوع في العين إلى حكم حاكم، على مذهب الحنابلة، وعلى الأصح في مذهب الشافعية. قالوا : لأنه ثبت بالنقص.^(٢)

(١) حديث من وجد سبيله وأمرجه مسلم من حديث أبي هريرة يلقط وإذا أنقش الرجل فوجد الرجل ما عليه فهو أنقش به

(٢) صحيح مسلم ١١٩٤/٢ طبع مصر الحديث.
(٣) الزوال ٢٨٤/٣، والدموي ٨٣/٢
(٤) الشرح كبير وطلبه في ٣٩-٢٩، وجوه ٣٣٧/٢
(٥) كشاف الفتاوى ١٢٧/٣
(٦) كشاف الفتاوى ١١٩/٣، وفتاوى المحتج ٢٢٢/٣، وشرح نخعي طبع الديار ١٩٣/٣

(١) حجة المصالح ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، وكشاف الفتاوى ٢٢٩/٣
(٢) حديث من وجد سبيله... المصنفه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يلقط : وإذا أنقش الرجل فوجد الرجل عنه سبيله يملك به هو أنقش به (صحيح مسلم ١١٩٤/٢ طبع مصر الحديث)

والقول الآخر : أنه يحصل بذلك ، كالبيع في مدة الخيار .^(١)
ولم نجد للملكية نصاً في ذلك .

ظهور عين مستحقة في مال المفلس :

٤٤ - لو ظهر شيء مستحق في مال المفلس فهو لصاحبه .

ولسوان مفلس باعه قبل الحجر ثم استحق - والتمن تالف - فلأن المشتري يشارك الغرماء كواحد منهم ، وسواء أكان تلقى التمن قبل الحجر أو بعده ، لأن دينه من جملة الديون الثابتة في ذمة المفلس قبل إفلاسه .

وإن كان التمن غير تالف ، فالمشتري أولى به على ما صرح به الشافعية . ويقع من كلام الحنابلة ، لأنه عين ماله .^(٢)

الرجوع في الأرض بعد البناء فيها أو غرسها :

٤٥ - عند الشافعية والحنابلة : إذا أفلس مشتري الأرض وحجر عليه ، وكان قد غرس فيها غراساً لم يبن بناء ، لم يمنع ذلك من رجوع البائع فيها . والزرع الذي يحد مرة بعد أخرى وتبقى أصوله كالغراس في هذا .

ثم إن تراعى الطرفان - البائع من جهة ، والغرساء مع المفلس من الجهة الأخرى - على القطع ، أو إيه البائع وطلبه هم فلهم ذلك ، لأنه

ولوحكم يمنع الفسخ حاكم فعند الشافعية : لا ينقض حكمه قالوا : لأن المسألة اجتهادية ، وال خلاف فيها قوي ، إذ النص كما يحتمل أنه «أحق بعين متاعه» يحتمل أنه «أحق بثمنه» وإن كان الأول أظهر .

وعند الحنابلة : يجوز نقض حكمه ، نقل صاحب المفتي عن نص أحمد : لو حكم حاكم بأن صاحب المتاع أسوة الغرماء ، ثم رفع إلى رجل يرى العمل بالمطبيع ، جاز له نقض حكمه .^(٣) أي فيما كان بهذه المثابة لا يحتاج إلى حكم حاكم .

ما يحصل به الرجوع :

٤٣ - يحصل الرجوع بالقول ، بأن يقول : فسخت البيع أو رقصته أو أنقضته أو أبطلته .^(٤) وردت نص على هذا الشافعية والحنابلة ، قال الحنابلة : فلو قال ذلك صح رجوعه ولو لم يقض العين . فلورجع كذلك ثم تلقت العين تلقت من مال البائع ما لم يتبين أنها تلقت قبل رجوعه ، أو كانت بعالة لا يصح الرجوع فيها لفقد شريطة من شرائط الرجوع المستمرة ، أو لما منع يمنع الرجوع ، كما لو كان دقيقاً فأنقضه خيراً ، أو حديداً فأنقضه سيئاً .^(٥)

لما الرجوع بالفعل : فقد نص الشافعية - في الأصح عندهم - والحنابلة على أن الرجوع لا يحصل بالتصرف انتقل للملكية كالبيع . ولو نوى به الرجوع . قال صاحب مطالب أربى النسي : حتى لو انتقل العين نية الرجوع لم يحصل الرجوع .

(١) مغلف لولي النص ٢٨٢/٣ ، وفيه المحتاج ٣٢٦/٤

(٢) نهاية المحتاج ٣١٧/٤ ، والدرج الخواص ص ٢١٥ في مصنف الحلي . وكشاف الفتاوى ١٣٦/٣ . وحاشية القدولي مع النسخ الكبير ٩٧٥/٢

(٣) نهاية المحتاج ٣٢٦/٤ ، وكشاف الفتاوى ٣٢٩/٣

(٤) نهاية المحتاج ٣٢٩/٤ ، وكشاف الفتاوى ٣٢٩/٣

بالفسخ، وإن شاء ترك ذلك للغرماء وحاصل
بجميع الأجرة
وإن اختار الفسخ، وكان قد مضى شيء من
المدة، فقال المالكية والشافعية: يشارك المؤجر
الغرماء بأجرة ما مضى، ويفسخ في الباقي.
وقال الحنابلة: في هذه الحال يسقط حقه في
الفسخ سواء على قوتهم: إن تلف بعض السلعة
يمنع الرجوع.^(١)

إفلاس المؤجر:

٤٧ - إن أجرة دابة بعينها ثم أفلس المؤجر، فالإجارة
ماضية ولا تفسخ بفساده للزومها، وسواء أقبض
العين أم لم يقبضها، وإن طلب الغرماء بيع الدار
المضرة في الحال بيعت مؤجرة، وإن اتفقوا على
تأخير بيعها حتى تنقضي الإجارة جاز.

أما إن استأجر دابة موصوفة في الذمة، ثم أفلس
المؤجر قبل انقضاء، فالمستأجر أسوة الغرماء، بعدم
تعلق حقه بعين.^(٢)

وقال المالكية والشافعية: وإن أفلس ملتزم عمل
في الذمة، وقد سلم للمستأجر عيناً يستوفي منها،
قدم بها كالتعينة في العقد، ثم قال الشافعية: فإن لم
يكن سلم له عيناً، وكسأت الأجرة بآنية في يد
المؤجر، فالمستأجر الفسخ ويسترد الأجرة. فإن
كانت نافلة ضرب مع الغرماء بأجرة ائتمل للمنفعة،

ملك للمنفذ لا حق للبايع فيه، ولا يمنع الإنسان
من امتلاك ملكه. ويلزم حينئذ نسوية الأرض من
الحقير، وأرض نفص الأرض بسبب القلع يجب
ذلك في مال المفلس، لأنه نفص حصل لتخليص
ملك المفلس، فكان عليه، ويقدم به الأخذ على
حقوق الغرماء عند الشافعية، لأنه لمصلحة تحصيل
الحال، ومخاضهم به عند الحنابلة.

وإن أبى المفلس والغرماء القلع: لم يجوزوا
عليه، لأنه وضع بحق. ولأخذ حينئذ تلك
الغرماء والبناء بقيته قائماً، لأنه غرس أوبى وهو
صاحب حق، وإن شاء فله القلع وإعطؤه للغرماء.
مع فرش نقصه، وإن أبى الأخذ فذلك الغرماء
والبناء، وأبى أداء أرض النقص، فلا رجوع له
على الظاهر عند الشافعية والمقدم عند الحنابلة،
لأن الرجوع حينئذ ضرر على الغرماء، ولا يراد
الضرر بالضرر.

والوجه الآخر عند الطرفين: له الرجوع.
وتكون الأرض على ملكه، والغرماء والبناء
للمفلس.^(٣)

ولم يتعرض المالكية والحنفية لهذه المسألة فيما
اطلعنا عليه من كلامهم.

إفلاس المستأجر:

٤٨ - عند المالكية والشافعية والحنابلة: إذا أجرة عيناً
له بأجرة حائلة ولم يقبضها حتى حجر على المستأجر
لمفلس، فالأجرة غير. إن شاء رجوع في عين

(١) شرح المحتاج وحاشيته للعلوي ٢/٢٩١، وسأله المحتاج
٢/٣١٤. وحاشية النووي ٢/٢٩١، ٢/٢٨٨، وكشاف القناع
٢/٢٦٦.

(٢) كشاف القناع ٢/٢٩١، ٢/٢٩٧، ومقاله لولي السر ٢/٢٩٢،
رسالة المحتاج ٢/٢٢٨.

(٣) شرح المحتاج ٢/٢٩١، ونجاشيه المحتاج ٢/٢٣٤، وسأله
وتشرح أشهر ٢/٢٨٢، وكشاف القناع ٢/٢٩١، والمغني
٢/٢٦٦، ٢/٢٦٨.

ولا تسلم إليه حصنه منها بالمحاصرة، لا من منع الاعتياض عن السلم فيه، إذ إجارة النعمة سلم في المنافع، فيحصل له بعض المنفعة. للضرورة إن لمحضت بلا ضرر، كحمل مائة رطل مثلاً، وإلا - كخياطة ثوب - فسخ، وبخاص بالآجرة المبدونة^(١) ولم يجد للحنفية كلاماً في هذه المسائل.

الأثر الخامس من آثار الحجر على المفسد: بيع الحاكم ماله:

٤٨ - يبيع الحاكم مال الموجود عنده لنفسه، عند غير أبي حنيفة ومن وافقه، يؤدي ما عليه من الديون.

لأنها يبيعه إن كان من غير جنس الدين وبراعي الحاكم عند البيع ما فيه المصلحة للمفسد.

وذكر ابن قدامة الأمور التالية، وذكرها غيره أيضاً:

أ - يبيع بفد البذل لأنه أوفر، فإن كان في اليد نقود يبع بثمنها، فإن تساوت باع بجنس الثمن.

ب - يستحب إحضار المفسد البيع، قال: ليحصى ثمنه ويخطب ليكون أطيب لقلبه، ولأنه أعرف بجيد متاعه وورثته، فإذا حصر تكلم عليه، فكثر الرغبة فيه.

ج - يستحب إحضار اقرباءه أيضاً، لأنه باع لهم، ورثوا وبغوا في شراء شيء منه، فزاد في ثمنه، فيكون أصلح لهم وللمفسد، وأطيب لضميرهم وأبعد من التهمة، ورثوا وجد أحدهم

عن ماله فأخذها.

د - يستحب بيع كل شيء، في سوقه، لأنه أحوط وأكثر لظلاله وعازي قيمته.

هـ - يترك للمفسد من ماله شيء، ويأثم تفصيل الكلام فيه.

و - يلاحظ الحاكم نوعاً من الترتيب لتحقيق به المصلحة، فيما يقدم به وما يؤخره. فليقدم الأيسر فالأيسر، حبسها هو أنظر لنفسه، إذ قد يكفي بيع البعض، فيبدأ ببيع المزهر، ويتقدم إلى المزهر قدر دينه، ويرد ما فضل من الثمن على المقرء، وإن عفت من دينه عليه ضرب بها مع تقديم.

ثم يبيع ما يصرح إليه المفسد من طعام الرطب وغيره، لأن إبقاءه يثقله، وندسه الشائعة على بيع المزهر.

ثم يبيع الحيوان، لأنه معرض لنتف، ويحتاج إلى مؤونة في بقاءه.

ثم يبيع السلع والأثاث، لأنه يخاف غيب الضياع وتبالة الأيدي.

ثم يبيع العفار أحراً، قال المالكية: يتأني به الشهر والشهرين.

ونص الشافعية على أن هذا الترتيب مستحب في غير الحيوان، وما يصرح إليه المفسد، وما يخاف عليه الذهب أو استيلاء نحو ظالم عليه.

وذكر المالكية الأمور الآتية أيضاً:

ز - أنه لا يبيع إلا بعد الإعذار في البيت للمفسد فبما ثبت عسده من الدين، وإلّا عذار لكل من اتف اثنين (الثانين المطالبين)، لأن فكل الضمن في بيتة صاحبه. ويختلف كلام من الثانين أنه لا يفيض

(١) باب المصالح وحبس المفسد ٣٣٨/٥

بُخنته إن كثرت قبضتها، ويشتري له دونهما، وهو بمعنى ما صرح به الحنابلة والشافعية من أن الثياب إن كانت رقيقة لا يلبس مثله مثلها تباع، ويترك له أقل ما يكفيه من الثياب.

وقال المالكية والشافعية: يترك لعياله كما يترك له من الإفلاص^(١)

ب - المكتب :

ونترك له لمكتب التي يجتاز بها في العلوم الشرعية وأهلها، إن كان عال لا يستغني عنها. عند الشافعية، وعلى قول في مذهب المالكية. والمقدم عند المالكية "نما تباع" أيضا^(٢)

ج - دار السكنى :

قال مالك والشافعية - في الأصح عنه - وشرع : تباع دار المفلس ويكتري له بقطعة واحتار هذا ابن المنذر، لأن النبي ﷺ قال لفرعاء الذي أصيب في ثمار انتعها - دخذوا ما وجدتم. وليس لكم إلا ذلك^(٣).

وقال أحمد وإسحاق، وهو قول عند الحنفية والشافعية: لا تباع داره التي لا غنى له عن سكنها. فإن كانت الدار نجسة بيعت واشترى له

من دبه شيئا، ولا أحال به، ولا أسقطه. وأنه باق في نفعه إلى الآن.

ح - وأنه يبيع باختيار ثلاثا لطلب الزينة في كل سلعة، إلا ما يفسده التآخير.

ط - وقال الشافعية: لا يبيع بأقل من ثمن المثل، وهو مذهب الحنابلة، كما في مطالب أولي النهى، وبعض الشافعية قال: يبيع برأيه إلى الزعامة، قالوا جميعا: فإن ظهر راعب في السلعة بأكثر مما يبعث به - وكان ذلك في مدة خيار، ومنه خيار المجلس - وجب النسخ. والبيع للزائد. وبعد مدة الخيار لا يلزم النسخ، ولكن يستحب للمشتري الإقالة.

ي - وقالوا أعتد. لا يبيع إلا نقد، ولا يبيع بشئ مؤجل، ولا يسلم المبيع حتى يقضى الثمن^(٤).

ما يترك للمفلس من ماله :

١٩ - يترك للمفلس من ماله ما يأتي :

أ - الثياب :

ترك للمفلس بالاتفاق مست^(٥) من ثيابه، وقال الحنفية المودمان ويبيع ما عداهما من الثياب. وقال الحنفية: يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال، ثياب الشتاء في الصيف. وقال المالكية: يبيع ثوبا

١: الرزقاني من حبيب ٢٧٠/٥. وأردسوني ٣٧٠/٥. ٢: وصحة الحجج ٣١٢/٦. وأضي ٤١٣/٦. ٣: ومثل قول أبي الهيثم ٣٨٩/٣. وانظر فتح القدير ٩٠٧/٩. والفتاوى الهندية ٩٣٠/٥. والدرر المختار ١٠٨/٥. طبراني ١٣٦٩/٥.

٤: والدرر المختار ١٠٨/٩. الصنع ٥٥٥/٥. الإنصاف ١٠٨/٩. ومثل قول أبي الهيثم ٣٨٩/٣. وانظر فتح القدير ٩٠٧/٩. والفتاوى الهندية ٩٣٠/٥. والدرر المختار ١٠٨/٥. طبراني ١٣٦٩/٥.

١: ابن خلدون ٩٥/٥. ومقرراته من غنيل ٢٧٠/٥. والدرر المختار ١٠٨/٩. وصحة الحجج ٣١٢/٦. وانظر فتح القدير ٩٠٧/٩. والفتاوى الهندية ٩٣٠/٥. والدرر المختار ١٠٨/٥. طبراني ١٣٦٩/٥.

هل يلزم قبل القسمة حصر الدائنين؟

٥٢ - نص المالكية والشافعية والحنابلة على أنه لا يكفل القاضي غرماً المقتضى إثبات أنه لا غريم غيرهم، وذلك لاشتهار الحجر، فلو كان لمة غريم لظهر، وهذا بخلاف قسمة التركة عند جميعهم، فإن القاضي لا يقسم حتى يكفلهم بينة تشهد بحصرهم^(١)

فهور غريم بعد القسمة :

٥٣ - لو قسم الحاكم مال المقتضى بين غرمائه، فظهر غريم بعد ذلك مدعى سابق على الحجر، شارك كل واحد منهم بالحصة، ولم تنقض القسمة. فإن أُلّف أحدهم ما أخذه وجع عنه كذلك، هل ما نص عليه الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ثم قال الشافعية: فإن كان لأحد معصراً جعل ما أخذه كالمعدي، وشارك من ظهر الآخرين.

وقال المالكية: إن اقتسموا، ولم يعلموا بالغريم الآخر، برجع على كل واحد منهم بما ينوبه، ولا يأخذ أحد عن أحد. وإن كانوا عدلين يرجع عليهم بحصته، ولكن يأخذ المولى عن المعدم، والخاصر عن الغائب، والمخفى عن الميت، أي في حدود ما قبضه كل منهم. وفي قول عند الشافعية: تنقض القسمة بكل حال، كي لو ظهر وورث بعد قسمة التركة^(٢).

حلال لا تقي به^(٣)

وفي الخاتمة من كتب الحنفية: ولا يضيّق عليه في مأكوله ومشربه وملبوسه، ويقدر له المعروف والكفاف^(٤)
أما بعد القسمة فقد تقدم بيان ما يترك له من النفقة.

المبادرة بقسم مال المقتضى بين غرمائه :

٥٤ - نص المالكية على أنه لا ينبغي الاستئناء (التمهل والتأخير) بقسم مال المقتضى، وقال الشافعية والحنابلة: يندب المبادرة بالنسب لزماء ذمة الدين، ولشلا يطول زمن الحجر عليه، ولشلا يتأخر إيصال الحق لمستحقه، وتأخير نفسه مطلقاً وظلم للغرماء. قال الشافعية: ولا يفرض في الاستمجال، كيلا يطمع فيه شمن بخس. وقال المالكية: إن كان بخشي إن يكون على المقتضى دين لغير الغرماء الخاصرين فإن القاضي يستأني بالنسب باجتهاده^(٥)

ونص الشافعية على أنه لا يلزم الحاكم أن ينظر لهم بيع الأموال كلها، بل يندب للحاكم عندهم أن يقسم بالتدريج كل ما قبضه. فإن طلب الغرماء ذلك وجب. فإن تعذر ذلك لثقل الحاصل يؤخر القسمة حتى يجتمع ما تسهل قسمته، قبضه، ولو طلبه الغريم لم يلزمه^(٦)

(١) حاشية المحتاج ٣/ ٣١٧، وشرح المباح بحاشية الدارمي

١٩٠/ ٢، وكشاف الفتاوى ٣/ ١٣٩، والقاضي الهندية ٥/ ٩٣،

والمتوج الكبير، وحاشية الدارمي عليه ٢٧٧/ ٢

(٢) شرح المحلة للأمامي ٣/ ٥٥٦، ١٠٠٠

(٣) حاشية المحتاج ٤/ ٢٩١، وحاشية الدارمي ٣/ ٣٦٥، ومطلب

أقوى المص ٢٨١/ ٢

(٤) حاشية المحتاج ١/ ٣٦٥

(١) حاشية الدارمي ٣/ ١٧٧، ٢٧٩، وحاشية المحتاج ٣/ ٣١٦.

(٢) كشاف الفتاوى ٣/ ٣٧٧

(٣) حاشية المحتاج ٥/ ٩٣، وشرح المباح بحاشية الدارمي

١٩٠/ ٢، وكشاف الفتاوى ٣/ ١٣٩، والقاضي الهندية ٥/ ٩٣،

(٤) حاشية المحتاج ٤/ ٢٩١، وحاشية الدارمي ٣/ ٣٦٥، ومطلب

أقوى المص ٢٨١/ ٢

فيها من الخلل والنقل أقوى من حيازة الخبوت والدور^(١)

وقال المالكية أيضاً: وكذلك المكثري له ما ونحوها حتى يحتاج بتوالي من منافعتها ما نفقه من الكثرة، سواء أكانت معينة أو غير معينة، إلا أنها إن كانت غير معينة لم يكن الحق بها ما لا يفضيها من فاس المؤجر^(٢)

حدد ثم من وحد عين ماله أحدها بشرطه المقدسة، وكذا من له عين مؤجرة إسداً بمرامته المثلث، فله أخذه أو دفع الإجارة على الخلاف والتفصيل المتقدم^(٣)

د- ثم تقسم أموال المثلث المتحصلة بين غرمائه وهذا إن كانت الديون كلها من النقد، وكذا إن كانت دمه، عريضاً موافقة لما للمثلث في الجنس والنصفة، فلا حاجة للتفويض، بل يتحاصون بنسبة عريض كل منهم إلى مجموع الديون^(٤)

فإن كانت الديون كلها أو بعضها غرضاً وكان مال المثلث نقداً، قومت الغرماء بنسبتها يوم التسمية، وحاصل كل غريم بقبضة غرضه، بشرط أن له بها من جنس غرضه، وهذا هو ونحو مع المراضى أحد اثنين إن خلا من مانع، كمال أو كان دمه ذهب، وبه في النسم مضى، فلا يجوز له أخذ ما به، لأنه يؤدي إلى تصرف المؤجر. وهذا التفصيل مفروض المالكية.

كيفية قسمة مال المثلث بين غرمائه.

٥٤- أ- بدأ من مال المثلث ما عطف، أحسن من يصنع ما فيه مصلحة لذلك، من مسد ومسد وحافظ وحال وكبال ووزن ونحوهم، تقدم على ديون الغرماء. فذكر ذلك صاحب الإقناع من الحاملة. وذكر التدبير من المالكية تقديم سافي الشرخ الذي أفسد به على امرئ، وقال: إذا لولاه لما صنع بالزرع^(٥)

ب- ثم يمس له رهن لازم أي مفوض، فيختص بشخصه إن كان قدره، لأن حقه متعلق بعين الرهن رتبة الرهن. وما زاد من ثمن الرهن رد على المال. وما يخص ضرب به التعريم مع الغرماء^(٦) وأضاف المالكية: إن التصنع الحق من الغرماء بما في يده إذا قلص رب الشيء المصنوع بعد قدم العمل حتى يتوفي أحده من، لأنه وهو تحت يده كالرهن، حائزه حتى يه في الفلص، وإلا فليس الحق به إذ سلمه لربه قبل أن يفلص، أو أفلص ربه قبل تمام العمل^(٧)

قالوا: ومن استأجر دابة وبحرف كصينة، أو فليس، فرب الحق بالاحول عليها من استأجر، مكثري، بأخذها في اجرة دابة وإن لم يكن ربا معها، ما لم يفيض التحول ربه. وهو المكثري. قص تسلط. وهذا بخلاف مكثري الحامول ونحوه فلا يختص بها فيه. والفرق أن حيازة تظهر لما

(١) الشرح الكبير ومثلته الدرر في ٢٠٩، ٢٠٩

(٢) المرجع السابق

(٣) كشف خفاء ٣٣٦

(٤) مثلته الدرر في الشرح الكبير ٢٠٩، ٢٠٩، وكشف خفاء

٢٠٩، ٢٠٩

(٥) كتابات خفاء ٢٠٩، ٢٠٩، ومثلته الدرر في الشرح ٢٠٩، ٢٠٩

الكبير على خليل ٢٠٩، ٢٠٩، وسأله المحتج ٢٠٩، ٢٠٩

(٦) كتابات خفاء ٢٠٩، ٢٠٩

(٧) حاشية الدرر في ٢٠٩، ٢٠٩

شروط على نفسه ذلك في عقد الدين . قالوا : لأن الدين إنما يتعلق بتمته .^(١)

وأما الجنبلة فقد أطلقوا القول بإجبار المفلس المتحرف على التكسب ، وإيجار نفسه فيها يلحق به من المنافع ، واحتجوا بأن المنافع تجري مجرى الأعيان في صحة العقد عليها ، فلجئ على العقد عليها ، كبيع ماله رغما عنه .^(٢)

ثم قال المالكية والحنابلة : لا يجبر المفلس على قبول التبرعات ، من هبة أو وصية أو عطية أو صدقة ، لئلا يلزم بتحمل مئة لا يرغبها ، ولا على اقتراض . وكذا لا يجبر على علق زوجته وإن بذلت ، لأن عليه في ذلك ضررا ، ولا على أخذ دين عن قود وجب له بجنابة عليه أو على مورثه ، لأن ذلك يقوت المعنى الذي لأجله شرع القصاص . ثم إن غضا بالتخصيص على مال ثبت وتعلقت به حقوق الغرمة .

وذهب الحنفية إلى أنه لا يجبر على التكسب ، ولا يؤجره القاضي ، لسداد ديونه من الأجرة .^(٣)

ما ينفك به المجر عن المفلس :

٥٦ - عند الشافعية - ومثلهم الحنابلة فيها لو بقي على المفلس شيء من الديون - لا ينفك المجر عنه بقسمة ماله بين الغرماء ، قال الشافعية : ولا ينفك المجر أيضا باتفاق الغرمة على فكه ، ولا بإبراءهم

ولو أن المفلس أو أحكام قضى ديون بعضهم دون بعض ، أو قضى بعضا منهم أكثر مما تقتضيه النسبة المذكورة شاركوه فيما أخذ بالنسبة .^(٤)

ما يطلب به المفلس بعد قسمة ماله :

٥٥ - لا يسقط ديون المفلس التي لم يف ماله بها ، بل تبقى في ذمته .

ثم إن كان هناك أرض أو عقار موصى له بضمه أو موقوف عليه ، يلزم بإيجارته ، ويصرف بدل المنفعة إلى الدين ، ويؤجر مرة بعد أخرى إلى إن سم المرأة ، صرح بذلك الشافعية والحنابلة أما تكليف المفلس حينئذ بالتكسب ، بإيجار نفسه لسداد الديون الباقية ، فقد قسم الشافعية الديون إلى قسمين :

الأول : ما كان المفلس عاصيا بسببه ، كغاصب ، وجان متعبد ، فهذا يلزم بالتكسب ، ولو بإجارة نفسه ، ولو كان ذلك مزريا به ، بل متى أطاقه زوجه ، قالوا : إذ لا نظر لعمروءات في جنب الخروج من المعصية ، ولأن النسبة من المعصية واجبة ، وهي متوقفة في حقوق الأدمير على الوفاء .

الثاني : ما لم يعص به من السديون ، فهذا لا يلزمه التكسب ولا إيجار نفسه .^(٥)

وأما المالكية فقد أطلقوا القول بأن المفلس لا يلزم بالتكسب ولو كان قلدا عليه ، ولو كان قد

(١) حاشية الصوفي ٣ / ٢٧٠

(٢) كشف القناع ٤ / ٢٣٩

(٣) كشف القناع ٣ / ١١٠ ، والشرح الكبير وحاشية الصوفي ٣ / ٥٧٠ ، والفتاوى الهندية ٥ / ٦٢ ، والفتاوى البيزازية ٣ / ٥٧٠

(٤) ٢٢١ / ٥ ، وهنلي ٥ / ١٩٦

(٥) حاشية الصوفي على الشرح الكبير ٥ / ٢٧٢ ، والورتاني على عملي ٥ / ١٧٢ ، وجاية المحتاج ١ / ٣١٤ ، ومطلب أولي النظر ٢ / ٢٩٣

(٦) جاية المحتاج ٤ / ٣١٩ ، ٢٧٠

المذكورة: لا يرفع الحجر عنه إلا بحكم القاضي عند أبي يوسف.^(١)

ما يلزم الثمن من الديون بعد فك الحجر .

٥٧ - إذا فكك الحجر عن نفسك بقسم ماله أو بفك القاضي أخبر عنه على التخصيل المتقدم ، وبقي عليه شيء من الدين ، فليدفع ديون أخرى بعد فك الحجر عنه ، وتحدد له مال ، فحجر عليه مرة أخرى بطلب الغرماء . قال الخاتبة : يشارك أصحاب الحجر الأول بقية ديونهم أصحاب الحجر الثاني بجميع ديونهم ، لأنهم نساء وأما في نيوت خوفهم في ذمة ، فسادوا في الاستحقاق .^(٢)

أما المالكية فقد فصلوا ، فقالوا : يشارك الأولون الآخرين فيما تحدد بسبب منتهى ، كإث وصاله وإرض جنابة ووصية وبحر ذلك ، ولا يشاركونهم في الثمن ما أحده من الآخرين . وفيما تحدد عن ذلك إلا أن يفضل عن ديونهم فضلا .

ومذهب الشافعية أنه لو فكك الحجر عن نفسك ، وحدث له مال بعده فلا تعاقب لأحده ، فيتصرف فيه كيف شاء ، فلو ظهر له مال - كذا قبل الفتح - تبين بقاء الحجر فيه ، سواء حدث له بعد الفتح مال وغرمه له أولا ، وأما الذي ظهر أنه كان قبل فك الحجر للغرماء الأولين ، ويشاركون من حدث بعدهم فيها حدث بعد الفك ، ولا يشارك غريم حدث من فقه في مال حدث قبله أو معه .

للمفلس ، بل إنسانا بنفسك عند القاضي ، لأن لا يثبت إلا بالثبات القاضي ، فلا يفك إلا بفكه ، ولأنه يحتاج إلى نظر و جهاد ، ولا حشر في ظهور غريم آخر . ولا يتظر البراءة من كل الديون ، بل متى ثبت إعساره مالب في بفك الحجر عليه كي لا يحجر على العسرا صالة . وقال الملقبي من الشافعية : المعتمد ينفي محجورا إلى غام لأداء .

وصرح الخاتبة بأن الحجر يفك عن النفس إن لم يبق عليه للغرماء شيء ، وإن حاجة إلى فكه من قبل الحاكم . قالوا : لأن المعنى الذي حجر عليه لأجله قد زال .

أما عند المالكية ، وهو وجه آخر عند الخاتبة ذكره صاحب المغني : فإن حجر المفلس بغيره بمجرد نسمة أسوة به من ماله . قال المالكية : ويختلف أنه لم يكتم شيئا ، فيفك - حيث ولو لا حكم حاكم .

ثم قد قال المالكية والخاتبة : لو فكك الحجر عن المفلس ، ثم ثبت أن عنده مالا غير ما نسمه أو اكتسب بعد فك الحجر مالا ، بعد الحجر عليه بطلب الغرماء ، وتصرفه حيث يشاء قبل الحجر صحيح . ولا يحد الحجر عليه بعد إفكاكه ما لم يثبت أو يتجدد له مال .^(٣)

ولم نجد نصريحا يحكم هذه المسألة لدى الخاتبة ، غير أنهم قالوا في الحجر على السبب (وهو

١: حاشية المدسوقي ٩٦٨/٣ ، ٩٦٩ ، وكتاب المصالح ١٤١/٤ ، والمغني ١٤٩/١ . وقدر المصالح مع حاشية الملقبي ٢٩١/١ . ولجنة المحتاج لمن حجر ١٦٩/١ ، راجع للمحتاج ٣٢٠/١ .

١: اليد ١٧٧/١ ، ١٧٨/٢ .

٢: كشف المصالح ٤٤١/٣ ، وحاشية المدسوقي ٩٦٨/٢ ، ٩٦٩ .

والمغني ١٤٩/١ ، والملقبي ٢٩١/١ .

إفلاس ٥٨ - ٥٩ ، أقارب ، إقالة ١ - ٣

ومع الإقالة في البيع ، لأنها رُفِعَ العقد. ^(١)
وهي في اصطلاح الفقهاء : رفع العقد ، وإلغاء حكمه وأثره من أضرار الطرفين. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - البيع .

٢ - تختلف الإقالة عن البيع في أمور منها .
أهم اختلافها في الإقالة ، فقدل بعضهم : إنها ضيق ، وقال آخرون . هي بيع ، وهناك أقوال أخرى سيأتي تفصيلها .

ومنها أن الإقالة يمكن أن يفسع فيها الإيجاب بلفظ الاستقبال كقول أحدهما : أقبلني ، بخلاف البيع فإنه لا يفسع إلا بلفظ الماضي ، لأن لفظة الاستقبال للمساومة خفيفة ، والمساومة في البيع معادة ، فكانت اللفظة محمولة على حقيقتها ، فلم تقع بالإيجاب ، بخلاف الإقالة ، لأن المساومة فيها ليست معادة ، فحمل اللفظ فيها على الإيجاب. ^(٣)

ب - الفسخ :

٣ - تختلف الإقالة عن الفسخ في أن الفسخ هو رفع جميع أحكام العقد وأثاره واعتباره كأن لم يكن

أحكام من مات مقلدا :

٥٨ - من مات مقلدا لم يري بعض أحكام الإفلاس في حق دينه ، ويمنع جريان بعض أحكام الإفلاس الأخرى . ويرجع لتفصيل إلى مصطلح (تركة). ^(١)

لحكام أخرى يستعملها الفقهاء :

٥٩ - إذا فليس الدين استتبع تقليده أحكاما في بعض ما كان مصادره من الخصومات ، كما في توكيله أو ضمانه أو غير ذلك ، ونظر حكم كل شيء من ذلك في بابه .

أقارب

انظر : قرابة

إقالة

التعريف :

١ - الإقالة في اللغة : إرفع والإزالة ، ومن ذلك قولهم : أقال الله عشرته إذا رفعه من عقوبته .

(١) الصحاح الثمانية : (نيل)

(٢) هناك تسمية متعددة للإقالة في المذاهب المختلفة ، ولغات اللغة معرب المشرقية ، لأن أهم الأراء فقهاء لم يكتفوا ، ومطر البحر نرائق شرح كثر التفتوت ١/١٠٠ ، ونجاشة المعبر على شرح التفتوت بحمد تلامذتي ٥٨٥/٢ ، ونجاشة المعبر شرح منظر الأبحر ١/٢٤٠ ، والمحرشي على مختصر حنبل وصاحبه جاشة المنقري ١/١٦٩ ، والأملاني ٢/٢٧٢ ، والشي لاين قدام ١/٣٥١

(٣) بللح المنتج ٢/٣٠٩

(١) ابن عاصم ١/١٤٠ ، وبداية الجهد ٢/٢٥٢ ، والموجيز ١/٢٨٩ ، والفتاوى ٣/١٢٥ ، وجواهر الإكليل ٢/٩١ ، والديني ٢/٣٣١

باليسر هنا، لأن الحق الفاضل يوجب الرد إن عر السامع على الصحيح.^(١)

حكم الإقالة التكميلي :

٥ - ركن الإقالة الإيجاب والعكس المدلان عليها فإذا وجد الإيجاب من أحدهما والقبول من الآخر لم يخط بدل عليه فقد تم تركن، وهي تتوقف على القبول في المجلس، نصها بالقول أو دلالة بانفعول. ويأتي المنع من الآخر بعد الإيجاب، أو تقدم استدل، أو تفسر الآخر ما هو له في مجلس الإقالة أو مجلس علمها، لأن مجلس العلم في حق الغائب كمجلس المنطق في الحاضر، فلا يصح من الحاضر في غير مجلسها.^(٢)

لألفاظ التي تتعقد بها الإقالة.

٦ - لا خلاف في أن الإقالة تتعقد بصيغة ملفظ الإقالة أو ما يدل عليها، كما لا خلاف في أنها تتعقد بلفظين يعبر بها عن الماضي. ولكن الخلاف في صيغة اللفظ الذي تتعقد به إذا كان أحدهما ماضيا والآخر مستقبلا. فذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنها تصح بلفظين أحدهما مستقبل والآخر ماض، كما لو قال: أقضي، فقال: أقضت، أو قال له: حلتك لتفليتي، فقال: أنتك، فهي تتعقد عندهما بهذين اللفظين كما يعتقد النكح.

بالنسبة للمستقبل. وأما الإقالة فقد اعتبرها بعضهم فسحا، واعتبرها آخرون بعب.^(٣)

١ - الإقالة دائرة من لفظ والوجوب بحسب حالة العقد، فإنها تكون مندوب إليها إذا دام أحد الطرفين، لمحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبوه هيرة رضى الله عنه. ومن أقوال مسلمائته أقوال الله عز وجل.^(٤)

وقد دل الحديث على مشروعية الإقالة، وعلى أنها مندوب إليها، توجد المصالح، بالتأويل يوم الإقامة. وأما كون فقال مسلما فليس بشرط. وإن ذكره لكونه حكما أغليا، وإلا فتواب لإقالة ثابت في إقالة غير المسلم. وقد ورد بلفظ: ومن أقوال نادما....

وتكون الإقالة واجبة إذا كانت بين عقد مكرره أو بيع فاسد، لأنه إذا وقع البيع فاسداً ومكرروها وجب على كل من المتعاقدين الرجوع إلى ما كان له من رأس المال دون العلم عن انحطوط، لأن رفع المعصية وجب بفساد الإمكان، ويكون ذلك بالإقالة أو بالفسخ.

كما ينبغي أن تكون الإقالة واجبة إذا كان البيع غارا للمشتري وكان الغش يسيرا، وإنما قيد الغش

(١) - من السلام للمسلمين ١٣/١٢ - ١٣/١٢، وشرح العدة على الهداية لسابري ١٦/١٦، وفتح الرائق ١٦/١٦ - ١٦/١٦.
(٢) - الباقع ١٦/١٦، وفتح الأبر ١٦/١٦، وفتح الرائق ١٦/١٦.

(٣) - فتح القدير ١٦/١٦، ١٦/١٦.
(٤) - حديث من أنشأ مسلم، أخرجه أبو داود ١٦/١٦، ط. عرفت حيد مصلح، وصححه أبو داود، المبدع كذا في القبر للمنفرد ١٦/١٦، ط. مكتبة الخديوي.

حد - أن يكون التصرف قابلاً للمسح كبيع والإحالة، فإن كان التصرف لا يقلح المسح كالشكاح والصلاف فلا تصح الإقالة. (١)

د - بقاء الحبل وقت الإقالة، فإذا كان هناك وقت الإقالة لم تصح، فلما قيام الزمن وقت الإقالة فليس بشرط. (٢)

هـ - تضايق بدني التصرف في إقالة التصرف، وهذا على قول من يشول - يجب بيع، لأن فسخ المدين إنما يجب حشاً له تعالى، وهذا الحق لا يسطر بإسقاط المدين.

و - ألا يكون البيع أكثر من ثمن المثل في بيع التوقيفي، فإن كان لم تصح إقالته. (٣)

حقيقته الشرعية :

٨ - تلفته في تكيف الإقالة المحايضة :

أولاً : أنها فسخ بحل به انعقد في حق المدين وغيرهما، وهو قول الشافعية والحنابلة وعهد من الحسن. (٤)

وجه هذا القول أن الإقالة في اللغة عبارة عن الرفع، يقال في الدعاء : اللهم ألقني عثرني، أي ارفعها، والأصل أن معنى التصرف شرعاً ماسي، عهذ أنماط لغة، ورفع العقد فسخه، ولأن البيع وإقالة الخطأ اسمها، فتخالفاً حكمها، فإذا كانت رفعاً لا تكون بيعاً، لأن البيع إيتى بالرفع نهي، وبينهما ناسف، فكانت الإقالة على هذا التقدير مسخاً محضاً، فتظهر في حق كافة الناس

ومع أن الإقالة بيع عند أبي يوسف، فإنه لم يعد لإقالة حكمه، لأن المسألة لا تجري في الإقالة، فحمل المفظ على التحقيق بخلاف البيع

وأما محمد فهو يقول - ربما لا انعقد إلا بتفطين يعبر بها عن الناصب، لأنها كالبيع فأعصت بسبب شبه حكم البيع. وذلك بأن يشول أحدهما : أقلت، والآخر : قلت، أو رضيت، أو هويت، أو نحو ذلك. (٥)

وتعذر، بما سححت وشاركت، كما تصح مفظ والمصاحفة ويصح مفظ البيع، وما يدل على انعقاد، لأن المقصود المعنى، وكل ما يتوصل إليه أحراً. (٦) خلافاً لفتاوى من الحسابه في أن ما يصح للمدين لا يصلح للحل، وما يصح للحل لا يصح للمدين.

وتعذر الإقالة بالنكاح كالبيع، كما أوردناه : أفذاك فرد إليه الفسخ، وصح بالكتابة والإشارة من الآخر. (٧)

شروط الإقالة :

٧ - بشرط لصحة الإقالة ما يلي :

أ - رفض المتضاهين : أي ما رجع عنه لازم، فلا بد من رفض الطرفين.

ب - اتحاد الجنس : لأن معنى البيع موجود فيها، فيشرط لها الجنس، كما يندمط للبع.

(١) بدائع الصنائع ٢٠٩/١، والبحر الرائي ١١٠/٦، ومجمع الأثر ٥٩/٢، وشرح المشقة على عمدة الباحث مع الصغير ٦٨٧/٦.

(٢) شرح نصابة على الهداية ١٨٧/٦، والبحر الرائي ١١٠/٦، ومختلف الفتاوى ٢٠١/٦.

(٣) البحر الرائي ١١٠/٦، وشرح نصابة على الهداية بدائع الصغير ٦٨٧/٦.

(٤) ابن علقين ١٢٣/٦، ١٢٤/٦.

(٥) بدائع ٢٠٩/١، ٢١٠/١.

(٦) بدائع ٢٠٩/١، ٢١٠/١، والبحر الرائي ١١٠/٦.

(٧) القلي ١٨٤/٦، والاختيار ١٨٤/٦.

الإقالة فسخ، سواء أكانت الإقالة قبل القبض أو بعده، سواء أكان المبيع مفقولا أم غير مفقود، لأن الفسخ دفع العقد الأول، ولهذه دفع بالثمن الأول، فيكون نسخ بالثمن الأول، وفسخ الفسخ لا يختلف بين ما قبل القبض وما بعده، وبين النقص وغير النقص، وتنطبق تسمية الزيادة والتنقص والجنس الآخر والأجل، ونفى لإقالة صحيحة، لأن تسمية هذه الأشياء لا تؤثر في الإقالة،^(١) ولأن الإقالة دفع ما كان لا دفع ما لم يكن، حيث أن دفع ما لم يكن نابيا عمال.^(٢)

وتكون الإقالة أيضا بمنزل الثمن الأول المسمى، لا بها بدفع بدلا عنه، حتى لو كان عشرة دراهم يدفع إليه دراهم عوضا عنها، ثم تقايلا. وقد رخصت الدنانير - رجع بالدنانير لا ما دفع، لأنه لما اعتبرت الإقالة فسخا، والفسخ يرد على عين ما يرد عليه انعقد، كان المنسراط خلاف الثمن الأول باطلا.^(٣)

ثانيا - الشفعة فيما يرد بالإقالة:

١٠ - يقتضي القياس ألا يكون للشفع حق الشفعة فيما رد بالإقالة إذا اعتبرت هذه الإقالة فسخا مطلقا، وهذا قدس على أصل محمد وزفر من الحنفية، لأن الإقالة عند محمد فسخ، إلا إذا لم يمكن جعلها فسخا فمحل بيعا.

وعن زفر: هي فسخ في حق الناس كافة أما سائر الحنفية، وكذلك بقية المالكية

الثاني: أنها بيع في حق العاقدين وغيرهما، إلا إذا تمعير جعلها بيعا فإنها تكون فسخا، وهذا قول أبي يوسف والإمام مالك. ومن أسئلة ذلك أن دفع لإقالة في الطعم قبل قبضه. وجه هذا القول أن معنى البيع هو مبادئة المال بالمال، وهو أحد بدل ورعاه مد، وقد وجد، فكانت الإقالة بيعا لموجود معنى البيع فيها، والعمدة في العقود للمعني لا للألفاظ والمباني.^(٤)

الثالث: أنها فسخ في حق العاقدين بيع في حق غيرهما، وهو قول أبي حنيفة.

وجه هذا القول أن الإقالة تنفي عن الفسخ والإزالة، فلا تحتمل معنى آخر نيا للاستلزام، والأصل العمل بحقيقة اللفظ، وإنما جعل بيعا في حق غير العاقدين، لأن فيها فضل ملك بالمحاب وقبول بموضوئ مائي، فعملت بيما في حق غير العاقدين عاقظة على حقه من الإفساط، إذ لا يملك المدفون إسقاط حق غيرهما.^(٥)

أما اختلاف الفقهاء في حقيقة الإقالة:

يترتب على اختلاف الفقهاء في حقيقة الإقالة آثار في التطبيق في أحوال كثيرة منها ما يلي

أولا - الإقالة بأقل أو أكثر من الثمن:

٩ - إذا تضاعف المتبايعان ولم يسميا الثمن الأول، أو سبب زيادة على الثمن الأول، أو سببا جسا آخر سوى الجنس الأول، قل أو كثر، أو أحلا الثمن الأول، فلا إقالة على الثمن الأول، وتسمية الزيادة والأجل والجنس لا خير بطلية على القول بأن

(١) محمد بن ٣٢٩٩، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦.

(٢) شرح الصبابة على اعداة بعض فتح القدير ١٥٧، ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) الدائع ٣٢٩٦، ٣٢٩٧.

(٤) اهدى ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، وشرح ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، والعمدة ٣٢٩٨، ٣٢٩٩.

(٥) اهدى ٣٢٩٨، ٣٢٩٩.

تمت قبل قبض الثمن . فإن أفل بعد قبضه بضمن الثمن للموكل ، إذ تعتبر الإقالة من الوكيل حيث أنه شراء لنفسه . وبإقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن عن المشتري عند أبي حنيفة ومحمد ، ويلزم المبيع للوكيل . وعند أبي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري أصلاً . وتجوز الإقالة من الوكيل بالسلم في قول أبي حنيفة ومحمد كالإبراء ، خلافاً لأبي يوسف . والمراد بإقالة الوكيل بالسلم : الوكيل بشراء السلم ، بخلاف الوكيل بشراء العين .

وإقالة الوكيل بالشراء لا تجوز بإجماع الحنفية بخلاف الوكيل بالمبيع ، وعند مالك لا تجوز إقالة الوكيل بالمبيع مطلقاً .

وانتفى الشافعية والحنابلة عن صحة التوكيل في حق كل آدمي من العقود والفسوخ . وعلى هذا فيصح التوكيل بالإقالة عندهم أشد ، سواء أفلنا : أن الإقالة فيسخ على الشعب عنهم جميعاً أم بيع .

هذا ، ولم يذكر الشافعية والحنابلة من له حق الإقالة من غير الشافعيين سوى الوثقة على الصحيح من المذهبين .

لما حكم الإقالة لصادرة من الوكيل بالبيع والوكيل بالشراء فلم ينظر قولاً له .

والنكوي على الوقف إذا اشترى شيئاً بأقل من قيمته فإن إقالته لا تصح .^(١)

الأخرى ، فإنما تعطى الشفع حق الشفعة فيما رد بالإقالة .

فعلى اعتبار أنها فسخ في حق العاقلين بيع في حق ثالث . كما هو عند أبي حنيفة ، أو على اعتبار أنها بيع في حقها ، كما هو عند أبي يوسف ، فإن الشفع يأخذ بالشفعة بعد تقابل البيع بين البائع والمشتري ، فمن اشترى داراً ولها شفع ، فلم الشفعة . ثم تضاعف البيع . أو اشترىها ولم يكن بجنبها دار ، ثم بنت جنبها دار ، ثم تقابل البيع ، فإن الشفع يأخذها بالشفعة . وعلى أصل أبي حنيفة تكون إقالة بيعاً في حق غير العاقلين ، والشفع غيرهما ، فتكون بيعاً في حقه فيستحق . وعلى أصل أبي يوسف تعد الإقالة بعد جديداً في حق الكل ، ولا يمنع من جعلها بيعاً في حق الشفع ، ولهذا الشفع الأخذ بالشفعة ، إذ شاء بالبيع الأول ، وإن شاء بالبيع الحاصل بالإقالة ، أو بمنى آخر من أيها شاء : من المشتري لأجل الشر ، أو من البائع لشرائه من المشتري بالإقالة ، حيث تكون الإقالة بيعاً من المشتري للبائع ، وحيث تكون نسخ بيع فتؤخذ من المشتري فقط ، ولا يتم فسخه إلا إن رضي الشفع لأن الشراء له .^(٢)

إقالة الوكيل .

١١ - من ملك البيع ملك الإقالة ، فصحت إقالة الموكل ببيع وكيله ، وتصح إقالة الوكيل بالمبيع إذا

(١) شرح منهاج على معانيه ١/٢٢٩ ، والبحر الرائق وحاشية ابن عابد بن علقمة ١/١١٦ ، والمدرسة ١/٨٣ ، والروضة ١/١٩٢ ، والمجمل ١/١٥٩ ، وشرح النجدة ١/١٧٣ ، وتكملي على شرح النجدة ١/١١٠ ، والشروط على الشفعة ١/٣٩٠ ، والمذبح ١/١٢٩ ، والإيضاح ١/٤٨٠ ، ٢/٤٠٦ .

(١) السيد فتح ١/٢٦٨ ، ٢/٣٣٩ ، وابن عابد بن علي هجر ١/١٢٦ ، ٢/١٢٣ ، وحاشية سعد بن علي حاشية فتح المقدير ١/٨٨٧ .

محل الإقالة :

١٢ - محل الإقالة العقود اللازمة في حق الطرفين مما يقبل الفسخ بالخيار، لأن هذه العقود لا يمكن فسخها إلا باتفاق الطرفين المتعاقدين، وعلى ذلك فإن الإقالة تنصح في العقود الآتية :

البيع - المضاربة - الشركة - لإجارة - الرهن (بالنسبة لزاهن فهي موقوفة على إجازة المرحوم أو قضاء الراهن دينه) - السلم - المصلح.

وأما العقود التي لا تنصح فيها الإقالة فهي لعقود غير اللازمة، كإعارة والرؤية والجمعالة، أو العقود اللازمة التي لا تفصل الفسخ بالخيار، مثل الموقوف والذكاج حيث لا يجوز منح أحدهما بخيار.^(١)

أثر الشروط الفاسدة في الإقالة :

١٣ - إذا اعتبرنا الإقالة فسخا، فإنها لا تبطل بالشروط الفاسدة، بل تكون هذه الشروط لغوا، وتنصح الإقالة.

ففي الإقالة في البيع، إذا شرط أكثر مما دفع، فالإقالة على التمس الأول، لتعذر الفسخ على الزيادة، ويبطل الشرط، لأنه يشبه الربا، وفيه نعيم لأحد المتعاقدين مستحق بعقد المعاوضة خالف عن الموعود.

وكبينا إذا شرط أقل من التمس الأول، لتعذر الفسخ على الأقل، لأن فسخ العقد عبارة عن رفعه على الوصف الذي كان قبله، وليس عليه الأقل.

(١) المسوط ٢٢٩/٥٥، والراجح ٢٢٩/٤١، ٢٢٩/٣٣٩، وشرح
عناية على القواعد ١٩٢/١٩٢، وابن عاتق على البحر الرائق
١٩١/١٩١، ولبونة ١٥٣/١٥٣، وعلم الزم على الأم ١٦/٢٨،
ومعنى الحنابلة ١٩/٢٢٢، والمبدع للشيرازي ١٦٨/١٦٨،
وكشف القناع ٢٢٩/٢٢٩.

ليس كذلك، لأن فيه رفع ما لم يكن ثابتا وهو محال، والنفقات لم يكن ثابتا حرفه يكون محالا، إلا أن يحدث في البيع عيب فتجوز الإقالة بالأقل، لأن الخط يمس بإزاء ما فات من العيب.

وهذا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد وغيرهما من برون الإقالة فسخا، وأما على قياس قول من قال: إن الإقالة بيع، فإنها تبطل بالشروط الفاسدة، لأن البيع يبطل بالشروط الفاسدة، فإذا واد كان فاسدا هذا استدله المصحح، وإذا شرط الأقل فكذلك.^(١)

الإقالة في الصرف :

١٤ - الإقالة في الصرف كالإقالة في البيع، أي يشترط فيها التقاض من الجانبين قبل الافتراق كما في ابتداء عقد الصرف.

فلو تقايلا الصرف، وتفاضلا قبل الافتراق، مضت الإقالة على الصحة، وإن اضرف قبل التقاض مطلت الإقالة، سواء اعتبر بيعا أم فسخا.

فعلى اعتبارها بيعا كانت المصارفة منداه، فلا بد من التف بين يدا يده، ما دامت الإقالة بيعا مستحلا بحلها ما بين البيع، ويصرفها ما يحرم البيع، فلا تصلح الإقالة إذ حصل الافتراق قبل القبض.

وعلى اعتبارها فسخا في حق المتعاقدين، فهي بيع جديد في حق ثالث، واستحقاق القبض من

(١) المبدع ١٥٠/٢٨، ٢٢٩/٢٢٩، والصلاة وما اشبهها
محمد علي حاشي فتح القدير ١٩٨/١٩٨، والمصنف
الرائق ١٩١/١٩١، وكشف القناع ٢٢٩/٢٢٩.

يطل البيع بهلاك المبيع قبل القبض دون الثمن .
وهذا إذا لم يكن الثمن قبضاً ، فإن كان قبضاً
فهلك بطلت الإقالة
ولكن لا يرد على الشرط قيام المبيع لصحة
الإقالة إقالة السلم قبل قبض المسلم فيه ، لأنها
صحيحة سواء أكان رأس المال عيناً أم ديناً ، وسواء
أكان فائضاً في يد المسلم إليه أم هالكاً . لأن المسلم
فيه وإن كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا
يجوز الاستبدال به قبل قبض .^(١)

ب - تغير المبيع : كأن زاد المبيع وبعده متصلة
متويدة ، كما لو ولدت الدابة بعد الإقالة ، فإنها تبطل
بذلك ، وكذلك الزيادة المتصلة غير المتولدة كصنغ
التوب .

وعند المالكية تبطل الإقالة بتغير ذات المبيع مهما
كان . كتغير الدابة بالسمن والحزال ، بخلاف
الحنابلة .^(٢)

اختلاف المتقابلين :

١٧ - قد يقع الاختلاف بين المتقابلين على صحة
البيع ، أو على كميته ، أو على الثمن ، أو على
الإقالة من أساسها .

فإنهما إذا اتفقا على صحة البيع ، ثم اختلفا في
كميته تخالفان ، فيحلف كل على نفي قول صاحبه
وإثبات قوله .

ويستثنى من التخالف ما لو تفايلا العقد ثم

للشرع ، وهو هنا ثلاث ، فيعتبر بيعاً جديداً في حق
هذا المحكم فيشترط فيه التفاضل . وهلاك البدلين
في الصرف لا يعد مانعاً من الإقالة ، لأنه في
الصرف لا يلزمه رد القبرض بعد الإقالة ، بل رده أو
رد مثله ، فلم تتعلق الإقالة بعينها ، فلا تبطل
بهلاكها .^(٣)

إقالة الإقالة :

١٥ - إقالة الإقالة إلقاء لها والعودة إلى أصل
المقعد ، وهي تنصح في أحوال معينة ، فلو تفايلا
البيع ، ثم تفايلا الإقالة ، فرتفعت الإقالة وعاد
البيع .^(٤)

وقد استثنى العلماء من إقالة الإقالة إقالة السلم
قبل قبض السلم فيه ، فإنها لا تنصح ، لأن المسلم
فيه دين وقد سقط بالإقالة الأولى ، فلو انفسخت
لعاد السلم فيه الذي سقط ، والسايق لا يبرء .^(٥)

ما يبطل الإقالة :

١٦ - من الأحوال التي تبطل فيها الإقالة بعد
وجودها ما يأتي :

١ - هلاك المبيع : فلو هلك المبيع بعد الإقالة
وفيل التسليم بطلت ، لأن من شرطها بقاء المبيع ،
لأنها ربيع العقد وهو محله ، بخلاف هلاك الثمن
فإنه لا يمنع الإقالة لكونه ليس بمحل العقد ، ولذا

(١) المسوط ١٠٤/١ ، والبدائع ٢١٠/٢ ، ٣١٠/٣ ، ٣٩٨/٩ .

وشرح العناية على الشدابة بلفظ تنج فله بر ٤٩٣/٦ ،
والمدونة ٦٩/٥ .

(٢) البحر الرائق ١١٢/٩ .

(٣) البدائع ٣٣٧/٧ ، والمهذب للشافعي ٣٨٦/١ ، وكشاف
القناع ٦٤/٢ ، والمدونة ٧٥/٩ .

(٤) البحر الرائق ١١٨/٦ ، ١١٥/٦ ، وشرح العناية على امداد

٤٨٩/٢ ، ٤٩٦/١ ، وكشاف القناع ٢٠٤/٣ .

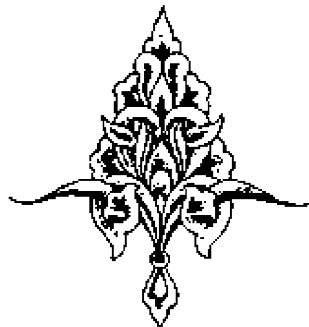
(٥) جميع الأهم ٥٥/٦ ، والمحترق على مختصر حليل ٥٩/٥ .

وكشاف القناع ٩٠٤/٣ ، ٩٥٠/٢ ، ومداية الجهد ٢٦٤/٢ .

وفسد البيع بذلك، وقال البائع: بل نقابلناه،
فالقول للمشتري مع بعيه في إنكار الإقالة.
فإن كان البائع هو الذي يدعي أنه اشتراه من
المشتري بأقل مما باعه، والمشتري يدعي الإقالة
يجلف كل على دعوى صاحبه (١)

اختلفوا في قدر الثمن فلا تحالف، بل القول قول
البائع لأنه غاوم.

ولو اختلف البائع والمشتري، فقال المشتري:
بعته من البائع بأقل من الثمن الأول قبل نقده



(١) مسهم المحتاج ٩٨/٢، والبحر المحرق ١١٩/٢، وشرح النظارة
على النظارة جلد ١ فتح القدير ١٤١/٢

تراجـم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الخامس

ع

ابن عتبة، تلميذ الدين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن حبيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر المصقلاني:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حجر الهيتمي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حزم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن رستم (٩ - ٢١١ هـ)

هو إبراهيم بن رستم، أبو بكر المروزي، من ترو
الشاميين. فقيه حنفي من أصحاب محمد بن
الحسن. أخذ عن محمد بن عمرو عن أصحاب
أبي حنيفة، وسمع من مالك والثوري وحماد بن مسعدة
ونسبهم، وعرض المأثور عليه القضا، فاعتنع وثقه
بعض أهل الحديث، وقال بعضهم: منكر الحديث.
من تصانيفه: «التواضع» كتبها عن محمد

[المواهب المضيئة ١/ ٣٨٨، والفوائد البهية ص ٩]

ابن رشد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن سيرين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

الألويسي (١٢١٧ - ١١٧٠ هـ)

هو محمود بن عبد الله، شهاب الدين، أبو الشام
الحسيني الألويسي. مفسر، محدث، فقيه، أديب،
نقوي، مشهور في بعض العلوم. من أهل بغداد، كان
سني لا يحفظه بجهده، تقلد الإفتاء ببغداد سنة
١١٦٨ هـ، وعزل فانقطع للعلم.

من تصانيفه: «روح المعاني» في تفسير القرآن،
و«الأحوية المرافية والأمثلة الإسرائيلية»، و«أخرية
الغيبية»، و«كشف الغرة عن الغرة».

[معجم المؤلفين ١١/ ١٧٥، والأعلام ٨/ ٥٣٢].

الأمدي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي ليلى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن بطة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن بكير: هو يحيى بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن شبرمة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن حنبل الحنيلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن النخعة :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٢

ابن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن القاسم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عبد البر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عمرو : هو عبادلة بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن قدامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عبد السلام المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن الملقشون :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عدلان (٦٦٣ - ٧٤٩ هـ)

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان، الشافعي النصري. المعروف بابن عدلان: فقيه، أصولي - عموي. أخذ عن ابن السكيت، وألفراي، وابن النحاس وغيره. وسرع في التعلم، وحللت، وأفتى، وناظر ودرس بعده أعاكر. قال الأسدي كان فقيها إذا ضرب به المثل في الفقه.

ابن سمود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن المسيب : هو سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

ابن المنذر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

من تصانيفه : «شرح مطول على مختصر الفري» لم يكمله.

[شذرات الذهب ١/٦٦٤، والدرر النكمنة

٣/٢٩٥، ومعجم المؤلفين ١/٢٨٨.]

ابن نجيم : هو عمر بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

ابن العربي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن وهب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو بكر الرازي (الخصائص):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر الصديق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو بكر (٩ - ٥٢ هـ)

هو تقيع بن الحارث بن كعدة، أبو بكر النخعي.
صاحب، من أهل الطائف. له ١٣٢ حديثاً، توفي
بالبصرة. وإنما قيل له أبو بكر لأنه تدلى بيكراً من
حصن الطائف إلى النبي ﷺ. وهو من اعتزل الفتنة
يوم الجمل، وأيام صفين. روى عن النبي ﷺ
وروى عنه أولاده.

الإحصاء ٥٧١/٣، وأسد الغابة ٣٨/٥،
والأعلام ١٧/٩.

أبو نور :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو حفص العكبري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو حنيفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الزبير المكي (٩ - ١٢٨ هـ)

هو محمد بن مسلم بن نصوص، أبو الزبير المكي
الأسدي. روى عن العبادلة الأربعة وعن عائشة وجابر
وسعيد بن جبر وطائفة وغيرهم. روى عنه عطاء وهو
من شيوخه والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري
وغیرهم. قال يعقوب بن عطاء: حدثنا أبو الزبير وكان
من أكمل الناس عقلاً وأحفظهم. وقال ابن معين
والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يجمع به،
وقال ابن سعد: كان لغة كثير الحديث.

[تهذيب التهذيب ٤٤١/٩، وتذكرة الحفاظ
١٢٦/٩].

أبو الزناد (٦٥ - ١٣١ هـ)

هو محمد بن ذكوان، أبو عبد الرحمن، القرشي
المدني، المعروف بأبي الزناد. محدث، من كبارهم
قال المحدث: رأيت أبا الزناد يخلفه ثلاثة تابع، من
طلاب فقه وعلم وشعر وصف. وكان سفيان يسميه
أمير المؤمنين في الحديث، قال مصعب الزبيري: كان
عقبه أهل المدينة. روى عن أس وعائشة وسعيد بن
المسيب وغيرهم. وعنه إمام عبد الرحمن وأبو القاسم
وصالح بن كيسان وغيرهم.

[تذكرة الحفاظ ١٣١/٩، وتهذيب التهذيب
٢٠٣/٥، والأعلام ٢١٧/٤].

أبو سعيد الخفري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو طالب الخليل : هو أحمد بن حميد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

أبو علي ابن أبي هريرة (٢٠٠ - ٣٤٥ هـ)

هو الحسن بن الحسن بن أبي هريرة، السرخسي،
الفقيه الشافعي، أحد أئمة علم أبي العباس ابن
مربع وثي إسحاق المروزي انتهت إليه إمامة
الشافعية في العراق. كان عظيم القدر مهيب

ومن تصانيفه: مخرج غصص الثوري، وله مسائل في
التعويض

[طبعت الشافعية ٢٠٦/٢، ورويت الأحكام
٧٥/٢، والأعلام ٢٠٦/٢].

أبو الولد الطائي (٢٠١ - ٢٨٠ وقيل ٢٧٥ هـ)

هو الحارث بن مالك وقيل عرف بن الحارث بن
السيد. قبل شهيد، دارا، وكان معه لواء بني حمزة وبني
نبت وبني سعد يوم قنتع، وشهد المروك بالشام،
وحارب سكة مة ومات بها. روى عن النبي ﷺ
أبي بكر وصدر رضي الله عنه. وعنه إنشاء عبد الملك
وبنوه وعبد الله وعطاء بن يسار وغيرهم

[الإصابة ٢١٥/٤، وأدب العامة ٣١٩/٥،
وسبب التهذيب ٢٧٠/١٠]

أبو يوسف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبي من كعب

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩

أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

إسحاق بن راهوية

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسماء بنت أبي بكر الصديق

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٢٤٠

أشهب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

إمام الحرمين

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٠

أبو وائل (١٠٠ - ١٧٠ هـ وقيل غير ذلك)

هو شقيق بن سنان، أبو وائل، الأسدي الكوفي
من كبار التابعين. أدرك النبي ﷺ ومعه. وروى عن
أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي سعيد وغيرهم. وعنه
الأعمش وحسين بن عبد الرحمن وسعيد بن مسروق
الثوري وغيرهم. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير
الحدیث. وقال ابن حبان في الثقات: سكن الكوفة
[تهذيب التهذيب ٣٦١/٤].

أم سلمة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

بلال :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١

انس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٦

البهوني : هو منصور بن بوقس .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الأوزاعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ت

ب

السولي (؟ - ١٢٥٨ هـ)

هو عبي بن عبدالسلام السولي ، أبو الحسن القافسي المالكي المدعو بمدينته ، الفقيه الزنوزي . من أهل قاس بالمغرب . يُعَدُّ عن الشيخ محمد بن إبراهيم ومندوب بن الحاج وغيرهما .

من تصانيفه : «كشحة في شرح لشهقة» ، وشرح الشامل ، و«جمع فتاوى» . وحاشية على شرح الشيخ الشاذلي ،

[شجرة النور الزكية ٣٩٧ ، ومعجم المؤلفين ٧/١٩٣ ، و«درة المعارف» ١/٧٧٥]

البرزاني (٥ - ٨٢٧ هـ)

هو محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكوفي الطولوزي ، المعروف بالبرزاني . فقيه حنفي ، أصولي ، حاز نقابات السبق في العلوم . أخذ عن أبيه ، واشتهر في بلاده . وكان يعني بكفر «يعود لك»

من تصانيفه : «فتاوى البرزانية» ، و«شرح مختصر لخصوري» في فروع الفقه الحنفي ، و«مسلك الخ» ، و«آداب القضاء» ، و«الجامع التوجيه» [للفوائد البهية ١٨٧ ، وسننرات الذهب ٧/١٨٣ ، ومعجم المؤلفين ١١/٢٢٣ ، والأعلام ٧/٢٧٤]

ث

بشر المزيبي :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٥

الثوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البيهقي : هو الحسين بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الحكم بن عمرو (؟ - ٥٠ هـ)

هو الحكم بن عمرو بن مجد الغفاري، صفي . له رواية، وحديث في البخاري . روى عنه الحسن وابن سيرين وعبد الله بن أنس، وكان صالحاً فاضلاً مقداماً، فقرأ وحسب.

وفي الإصابة: وإن معوية علب عليه في شيء، فأرسل عائداً غيره فحسبه ويده في يده.

[الإصابة ١/٣٦٦، وأسد الغابة ٢/٣٧١، والأعلام ٢/٢٩٦]

الحليبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

حماد : هو حماد بن أبي سليمان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

ج

جابر بن زيد .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

جابر بن عبد الله .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جوير بن مطعم .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٣

الحرجاني : هو علي بن محمد الحرجاني

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

ح

خ

الحطاب الشريبي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

خليل : هو خليل بن إسحاق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الحاكم الشهيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن البصري .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

د

الدردير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الدعوقي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ر

الراغبي : هو عبدالكريم بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ربيعة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرملي : هو أحمد بن حمزة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الروماني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز

الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد، أبو الفيص، الحسيني
 الشريفي الملقب بـ «مختصر» لغوي، نحوي، محدث،
 محسوبي، مؤرخ، مشرك في عدة علوم. أصله من
 واسط (في العراق) ومولده بالهند (في بلخرام)، ومنشؤه
 في زبيد باليمن.

من تصانيفه : «فتح العروس في شرح القاموس»،
 و«تحف السادة المققن» شرح إحياء علوم الدين،
 و«منايد الكتب الستة»، و«عقد الجواهر السنية في أدلة
 مذمب الإمام أبي حنيفة».

(خطبة العارفين ٢/ ٣٤٧، ومعجم المؤلفين

٢٨٢/ ١١، والأعلام ٧/ ٢٩٧).

الزركشي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

ذكرى الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

المرحسي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعد بن أبي وقاص :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السائب بن يزيد (؟ - ٩١ هـ)

هو السائب بن يزيد بن سعيد بن حمزة الكندي . صحابي ، مولده قبيل سنة الألف من هجرة ، وكان مع أبيه يوم حج النبي ﷺ حجة الوداع ، واستعمله عمر على سوق المدينة . وهو أخير من توفي بها من الصحابة . وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث ، وعن أبيه وعمر وعثمان وعبد الله بن السدي وغيرهم ، وروى عنه الزهري ومجس بن سعيد الأنصاري وغيرهم . له ٢٢ حديث .

الإصابة ١٢/٢ ، وأسد الغابة ٢/٢٥٦ ، والأعلام ٣/١١٠ .

سعيد بن جبر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سفيان الثوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

سُفْرَة بن جُنْدَب (؟ - ٦٠ هـ)

هو سمرة بن جندب بن هلال بن حريج الغفاري . صحابي ، من الصحابة الفداة . نشأ في المدينة ويزل البصرة . فكان ريبا يستعمل عليها إذا سار إلى الكوفة . روى عن النبي ﷺ وعن أبي عبد الله . وعنه بناء سفيان وسعد ، وعبد الله بن يزيد وغيرهم .

[الإصابة ٧٨/٢ ، وتهذيب التهذيب ٢/٢٣٦ ، والأعلام ٣/٢٠٣] .

السويطي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

[تهذيب ابن عسكرو ٥٦/٦ ، والإصابة ١٢/٢ ، والأعلام ٣/١١٦] .

ش

شارح المتن : هو محمد بن أحمد القنوجي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٩٥

شريك : هو شريك بن عبد الله النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٩

الشعبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

الشوكاني : هو محمد بن علي الشوكاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخ نقي الدين ابن نعمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ص

صاحب الإنشاع : هو موسى بن أحمد الحجاوي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

صاحب الهدائع : د : الكليني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب البرازية : د : البرازي :

صاحب التتمة : هو عبد الرحمن بن مأمون الحولي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

صاحب الخلاصة : د : طاهر البخاري :

صاحب الدرر : د : ملا حسون :

صاحب الشرح الصغير : د : الدربري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

صاحب الطريقة المحمدية : د : البركوي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦ ، وفي كشف الظنون

والأعلام : الركلي :

صاحب الكافي : هو الحاكم الشهيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٦

صاحب مرآة الفلاح : د : الشربلاني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب مطالب أولي النهى : د : الرحيباني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

صاحب المغني : د : ابن قدامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

صاحب المتن : هو إبراهيم بن محمد الحلبي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١

لصفهاني (١٠٩٩ - ١١٨٢ هـ)

(المؤلف: الذهب ٨٤، ونجواهر الصبغة ١/٢٦٥،

والأعلام ٣/٣١٨)

هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد،
ابن إبراهيم. الكحلاني ته تصحيف. المعروف
كأخيه بالأمير. فاته ش. سنة المؤرخ بده بن
المشوكش على الله. وأخذ عن زيد بن محمد بن الحسن
وبه صلاح بن الحسن الأحمش وعبد الله بن علي الوزير
وعمره. وقرأ الحديث على أكاره من. حنابلة وعلماء
المدينة، ويرجع في جميع العلوم.

الطبري

هو أحمد بن عبد الله الصدي. تقدمت ترجمته في ج ١

ص ٣٦٩

ومن تصانيفه: التوضيح الأفندي، شرح تقيج
الأنظر، وميسل السلام، شرح بلوغ المرام من أذنة
الأحكام، وهو توفي في مؤلفاته، وهو لم يولد المتفاد إلى
نهر الاجتهاد

[السرد الطالع ١/١٣٣، والأعلام ٦/٢٦٣،

وموسى المختبة الأرم ١/٥٠٦]

ع

عائشه

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٤١٩

ط

عبد الرحمن بن عوف

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٦

ظاهر البخاري (٤٨٣ - ٥٤٢ هـ)

هو طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين، اختار
للسنن البخاري. فقيه من تلامذة الحنفية. أخذ عن أبيه
وحده، وعنه من إمامهم الصغار وأبي جعفر الهذلي
وأبي بكر الأسكاف، وغيرهم. من أهل بخارى.

عبد الله بن أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣

عبد الله بن عباس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

من تصانيفه: خلاصة الفوائد، وهو خزانة
الروايات، والوصايا.

عبد الملك بن يعلى . فاضى البصرة (؟ - مات بعد
المائة) .

هو عبد الملك بن يعلى اللبني البصري . قاضى
البصرة . قال ابن حجر في التزيين : ثقة من الطبقة
الرابعة . قال ابن عسار بن معاوية حبيب بن الشهيد : إن
أردت الملقب قطيبك بميد الملك بن يعلى . قال يزيد بن
هارون : إن عبد الملك بن يعلى - كان قاضى البصرة -
قال : من ترك ثلاث جمع من غير عذر لم تحز شهادته .
[أحسان القصاصة ١٥/٢ ، وتزيين التهذيب
٥٢٤/١ ، وشرح أدب القاضي للخصاف ٣٣٨/٣]

عروة بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٧

عز الدين بن عبد السلام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

هطاء :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

هكرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن أبي طالب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

العنبري :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عيسى بن جبار (؟ - ٢١٧ هـ)

هو عيسى بن جبار بن واقد ، وقيل ابن وهب ، أبو
محمد ، القرطبي ، المالكي فقيه الأندلس في عصره .
وأحد علمائها المشهورين . قال انزلي : كان عيسى
علما زاهدا حج حداث وولي قضاء طليطلة للحكم ،
والشورى بقرطبة . وقام برحلة في طلب الحديث . من
تصنيفه : كتاب الحديث عشرة أجزاء .

[شجرة النور الزكية ٦٤ ، والديباج المذهب
١٧٨ ، والأعلام ٢٨٦/٥]

غ

الغزالي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

ق

القاضي أبو يعلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي حسين :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي عياض :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

فتاة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القنوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القنوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القرطبي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القلوبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماورتي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

نقولي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

نهاد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

النجدي :

هو عتبة السلام ابن تيمية : ابن تيمية

محمد بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

كعب بن عجرة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

ل

م

ك

محمد بن صفوان (؟ - ؟)

هو محمد بن صفوان . أبو مرحب ، الأنصاري .
صحابي . وقيل صفوان بن محمد . وقال الطبري .
محمد بن هرون هو الصفوان . وقال ابن عبد البر .
صفوان بن محمد أكثر . قال ابن أبي خيثمة لا أدرى
من أي الأصنام هو . وقال العسكري . هو مربي
مالك من الأوس .

[تهذيب التهذيب ٢٣١/٩ ، والإصابة ٣٧٣/٣ ،
أسد الغابة ٢٢٠/٤]

محمد بن مسلمة (٣٥ ق . هـ - ٤٣ ق . هـ) وقيل ٤٦ هـ دولة
٧٧ سنة)

هو محمد بن مسلمة بن مسلمة بن خالد ،
أبو عبد الرحمن ، الأوسي الأنصاري الحارثي المدني .
صحابي . من الأمراء . شهد بدرًا وما بعدها إلا غزوة
تبوك . واستحل طهارة النبي ﷺ على المدينة في بعض
غزواته . وروى عن النبي ﷺ أحاديث . وروى عنه
بنه محمود وفزيع والمقدور بن غزوة وغيرهم
وكان عنه عدة روضي الله عنه بعد اكتشاف أمور
الوفاة في البلاد . وكان ممن اعتزى الفقه فلم يشهد
الحمل ولا حشون .

[الإصابة ٣٨٣/٣ ، وأسد الغابة ٣٣٠/٤ ، والأعلام
٣١٨/٧]

محمد بن نصر المروزي (٢١٢ - ٢٩٤ هـ)

هو محمد بن نصر ، أبو عبد الله المروزي . إمام في
الفقه والحديث . كان من أعلم أساس اختلاف
الصحابة ممن بعدهم في الأحكام . شابسبوري .
ورحل رحلة خويلة استوطن بعدها سمرقند ونوفي جا
دوى عن يحيى بن يحيى البساسيري ومحمّد بن
أحمدويه ، وإبراهيم بن المنذر وغيرهم . وعنه أنه

إبراهيم بن يحيى . ومحمد بن إسحق الرضائي وغيرهما . ومن
تصانيفه : « القسامة في الفقه » ، « المسند » ، في
الحديث . وما خالف به أبو خيثمة عليا وابن مسعود ،
ووالده .

[تهذيب التهذيب ٢٨٩/٩ ، وتاريخ بغداد
٣١٥/٣ ، والأعلام ٣٤٩/٧]

المزني . هو إسماعيل بن يحيى المزني :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المستطهرى : هو محمد بن أحمد الفقيه :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٥

مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧١

معاذ بن جبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧١

مكحول :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٢

ملا خسرو (؟ - ٨٨٥ هـ)

هو محمد بن غلاموس بن يحيى . السردسي الحنفي .
المعروف بملا . أرملا أو مولى - حصره . فقيه .
أسولي . أخذ المثلوم عن الحلبي يرهان الدين عبد
الحروري وغيره . وصار مدرسا في دولة سلطان مراد
خان مدونة أحمه ، ثم صار خاضعا للمعسكر . ثم تولى
قضاة لقسطنطينية قال ابن العسك : صار مغنيا
بالقضاة اسططاني وعظم أمره . وصار عدة مساجد
بالقسطنطينية

من تصانيفه : ودر الحکام في شرح غرر الأحكام ، ودراسة الوصول في علم الأصول ، ودراسة على التلويح .

[تذرات الذهب ٣٤٢/٧ ، وفتاوى البهية ١٨٤ ، والأعلام ٣١٩/٧] .

ن

النخعي : ر : إبراهيم النخعي :

أحمد بن بشر (٢٠ - ٦٥ هـ)

هو النخعي بن بشر بن سعيد بن ثعلبة ، أبو عبد الله ، الحارثي ، الأنصاري . أمير ، خطيب ، شاعر ، من أجلة الصحابة ، من أهل المدينة . وهو أول مولود ولد في الأنصار بعد الهجرة . روى عن النبي ﷺ وعن خاله جده الله بن رباحة وصهر وعائشة رضي الله عنهم . وعنه ابنه محمد والشعبي وسماك بن حرب . وله ١٢٤ حديثاً ، وشهد سبعين مع معاوية ، وولي القضاء بدمشق .

[الإصابة ٥٥٩/٣ ، وأسد الغاية ٢٢/٥ ، والأعلام ٤/٩] .

التودي :

تفلس ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

النيسابوري :

تفلس ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

متنبرين سعيد (٢٧٣ - ٣٥٥ هـ) .

هو متنبرين سعيد بن عبد الله ، أبو الحکم البلوطي ، الفري القرطبي . فاضل قضاء الأندلس في عصره . كان فيها خطيباً شاعراً فصيحاً . وكان يتفقه بفقہ طبرد الأميهان ، ويؤثر مذهبه ، ويصح لمقاته ، فلذا جلس مجلس احکام قضى بمنحبه مالك وأصحابه .

من تصانيفه : « الإتياء على استنباط الأحكام من كتاب الله ، والإبانة عن حقائق أصول الشريعة » ، و« الناسخ والتسوية » .

[تاريخ العلماء والرواة بالأندلس ١٤٢/٢ ، ونبذة النوعية ٣٠١/٢ ، والأعلام ٢٢٩/٨]

الموفق : ر : ابن قدامة :



فهرس تفصیلی

٦-٥ إشراف ٧-١

٥	التعريف	١
٥	الإشراف بمعنى المعلوم	
٥	أ- إشراف الغير	٢
٥	ب- إشراف البيوت	٣
٥	الإشراف بمعنى الإطلاع من أعلى	٤
٦	الإشراف بمعنى لمراقبة المهمة	٦
٦	الإشراف بمعنى المقاربة والدنو	٧

٦-١١ إشراف ١٢-١

٦	التعريف	١
٦	الإشراف بالله تعالى	٢
٦	أ- الشرك الأكبر	
٧	ب- الشرك الأصغر وهو الشرك الخفي	
٧	ما يكون به الشرك	٣
٧	أ- شرك الاستقلال	
٧	ب- شرك التبعيض	
٧	ج- شرك التقريب	
٧	د- شرك التقليد	
٧	هـ- الحكم بغير ما أنزل الله مع استحلال ذلك	
٨	و- شرك الأغراض	
٨	ز- شرك الأسباب	
٨	الألفاظ ذات الصلة : الكفر ، انشريك	٥-١
٨	صفته : (حكمه التكليفي)	٦
٨	إسلام المشرك	٧
٩	نكاح المشرك والمشرقة	٨
٩	الاستعانة بالمشركين في الجهاد	٩
٩	أخذ الجزية من المشركين	١٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠	إعطاء الأمان للمشرك	١١
١٠	صيد المشرك وبيعته	١٢
٣٠ - ١١	كسرية	٣٧ - ١
١١	التعريف	١
١٢	أنواع الأشربة : مسكوة وحقيقة كل نوع	٢
١٢	النوع الأول : الخمر	
١٢	التعريف	٣ - ٤
١٣	النوع الثاني : الأشربة : المسكوة الأخرى	٥
١٤	أحكام الخمر :	١ - ٣٧
١٥	الأول : تحريم شربها خلبها وكثيرها	٦ - ٩
١٧	شرب خردى الخمر	١٠
١٧	حكم المطبوخ من العنب أو عصيره	١١
١٧	حكم المطبوخ من سبذ التمر ونقع الزبيب وسائر الألبنة	١٢ - ١٤
١٩	حكم الأشربة الأخرى	١٥
١٩	تفصيلات لبعض المذاهب في بعض الأشربة	١٦
٢٠	أ - خلططان	
٢٠	ب - السبذ غير المسكر	١٧
٢٠	الاستيذان في الأوعية	١٨
٢١	حالات لا يضطرر	١٩
٢٢	أ - الإكراه	٢٠
٢٢	ب - التخصيص أو العطش	٢١
٢٢	الثاني : من أحكام الخمر : أنه كفر مستحلها	٢٢
٢٣	ثالث : عقوبة شربها	٢٣
٢٣	ضابط المسكر	٢٤
٢٤	طرق إثبات المسكر	٢٥
٢٤	حرمة ذلك وتجليك المسكر	٢٦
٢٥	حكم إتلاف الخمر أو غصبها	٢٧
٢٥	حكم الانتفاع بالخمر	٢٨
٢٦	حكم سقيها الغني بالمكلفين	٢٩

٣٠	الاحتقان أو الاستعاط بالحمر	٢٦
٣١	حكم مجامع شاربى الحمر	٢٦
٣٢	نجاسة الخمر	٢٧
٣٣	أثر غسل الخمر وتحليلها	٢٧
٣٤	تحليل الخمر بعلاج	٢٧
٣٥	تحليل الخمر بنقلها أو بخلطها بخمر	٢٩
٣٦	إسالة الخمر لتخليتها	٢٩
٣٧	طهارة الإناء	٢٩
٤ - ١	إشعار	٣٠
١	التعريف	٣٠
٢	الألفاظ ذات الصلة : التقليد	٣٠
٣	صفته (الحكم الإجمالي)	٣٠
٤	مواضع البحث	٣٠
٤ - ١	إشلاء	٣١
١	التعريف	٣١
٢	الألفاظ ذات الصلة : الزجر	٣١
٣	صفته (الحكم الإجمالي)	٣١
٤	مواضع البحث	٣١
٤٢ - ١	إشهاد	٣١ - ٤٨
١	التعريف	٣١
٤ - ٢	الألفاظ ذات الصلة : لشهادة ، الاستشارة ، الإعلان والإشهاد	٣٢
٥	صفته (الحكم التكليفي)	٣٢
	موطن لإشهاد	٣٢
٦	رجوع الأجنبي بقيمة ما جهر به لميت إذا شهد	٣٢
٧	الإشهاد على إخراج زكاة الصغير	٣٣
١٠ - ٨	الإشهاد في البيع	٣٣ - ٣١
٨	إشهاد على عقد البيع	٣٣
٩	طلب الإشهاد من الوكيل بالبيع	٣٤
١٠	الإشهاد على بيع مال الصغير بسنة	٣٤

الصفحة	المعنوان	الصفحة
٣٤	الإشهاد على سائر العقود	١١
٣٥	الإشهاد عند الامتناع عن تسليم وثيقة الدين	١٢
٣٥	الإشهاد على قضاء الدين عن الغير	١٣
٣٥	الإشهاد على رد الموهوب	١٤
٣٥	الإشهاد عند إقراض مال الصغير	١٥
٣٦	الإشهاد على الحكم بالحجر	١٦
٣٦	الإشهاد على ذلك الحجر	١٧
٣٦	الإشهاد على دمج المال إلى الصغير بعد بلوغه	١٨
٣٧	الإشهاد على ما وكل في قضيه	١٩
٣٧	إشهاد الوكيل بقضاء الدين ونحوه	٢٠
٣٧	الإشهاد على التوديعة	
٣٧	إشهاد المودع	٢١
٣٨	الإشهاد على رد التوديعة إلى مالكها	٢٢
٣٨	الإشهاد في الرد على رسول المالك أو وكيله	٢٣
٣٨	الإشهاد عند قيام بعض الأعداء بالمودع	٢٤
٣٩	الإشهاد في الشفعة	٢٥
٤٠	تأخير الرد للإشهاد	٢٦
٤١	قيام الإشهاد مقام القبض في الهبة	٢٧
٤١	الإشهاد على التصرف في الموهوب قبل قبضه	٢٨
٤١	الإشهاد في الوفاء	٢٩
٤٢	الإشهاد على بناء الإنسان لنفسه في أرض الوفاء	٣٠
٤٢	الإشهاد في اللفظة	٣١
٤٣	تغير الضمان مع الإشهاد	٣٢
٤٣	الإشهاد والتعريف	٣٣
٤٣	الإشهاد على اللفظ	٣٤
٤٤	الإشهاد على ثقافة اللفظ	٣٥
٤٤	الإشهاد بالباطل للحصول على الحق	٣٦
٤٥	الإشهاد على كتابة الوصية	٣٧
٤٦	الإشهاد على النكاح	٣٨

الصفحة	العنوان	المقررات
٤٧	لإشهاد على الترجعة	٣٩
٤٧	لإشهاد المنز على الصغير	٤٠
٤٧	الإشهاد بالإتفاق على من لا يحب عليه النفقة ليرجع بها أنفق	٤١
٤٨	الإشهاد على إحاطة المائل للمضيق	٤٢
٤٨ - ٤٩	إشهار	١ - ٣
٤٨	للتعريف	١
٤٨	الحكم الإجمالي	٢
٤٩	موطن البحث	٣
٤٩ - ٥٠	أشهر الحج	١ - ٤
٤٩	تحديد الفقهاء لأشهر الحج وثمرة اختلاف	١
٥٠	علاقة أشهر الحج بالأشهر الحرم	٢
٥٠	الحكم الإجمالي	٣
٥٠	موطن البحث	٤
٥٠ - ٥٢	الأشهر الحرم	١ - ٦
٥٠	تيراد بالأشهر الحرم	١
٥١	المقارنة بينها وبين أشهر الحج	٢
٥١	فضل الأشهر الحرم	٣
٥١	ما يختص به من الأحكام	٤ - ٦
٥١	أ - فقال في الأشهر الحرم	٤
٥٢	ب - هل نسخ فقال في الأشهر الحرم ؟	٥
٥٢	تقليط الديار في الأشهر الحرم	٦
٥٢ - ٥٤	إصح	١ - ٦
٥٢	التعريف	١
٥٣	الحكم الإجمالي وموطن البحث	٢ - ٦
٥٣	أ - تحليل أصابع اليدين والرجلين في الوضوء	٢
٥٣	كيفية التحليل	٣
٥٣	ب - وضع الأصابع في الأذنين عند الأذن	٤
٥٣	ج - ما يتعلق بالأصابع في الغسلة	٥
٥٤	د - قطع الأصابع	٦

الفقرات	العنوان	الصفحة
٤ - ١	إصرار	٥٥ - ٥٤
١	التعريف	٥٤
٢	الحكم الإجمالي	٥٤
٣	مطلات الإصرار	٥٥
٤	مواطن البحث	٥٥
	اصطلاح	٥٥
	انظر . ص ٤	
٢٠ - ١	أصل	٦١ ٥٥
٢ - ١	التعريف	٥٥
٣	أ- الأصل بمعنى الدليل	٥٦
٤	ب- الأصل بمعنى القاعدة الكلية	٥٦
٥	ج- الأصل بمعنى الحالة الخاصة تنصبية	٥٦
٦	د- الأصل بمعنى ما في الوصل	٥٦
٧	هـ- أصول لإيمان	٥٦
١٠	و- الأصل بمعنى المنفرد	٥٨
١١	ز- الأصل بمعنى البدل	٥٨
١٢	ح- الأصل في التباس	٥٨
١٣	د- الأصول بمعنى التدوير وأشجار في مقابل النعمة والنبوة	٥٨
١٤	ذ- أصل المسألة	٥٩
١٥	تغير أصول المستقل	٥٩
١٦	الأصل في باب الرواية	٦٠
١٧	أصول الهدوم	٦٠
١٨	أ- أصول التفسير	٦١
١٩	ب- أصول التحديث	٦١
٢٠	ج- أصول المعقود	٦١
	أصل المسألة	٦٢
	انظر أصل	-
٦ - ١	إصلاح	٦٣ - ٦٢
١	الحريف	٦٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٢	الألقاظ ذات الصلة : انترسم ، والإرشاد	٢ - ٣
٦٢	ب- بدخنة الإصلاح وما لا بدخنة	٤
٦٣	الحكم الإجمالي للإصلاح	٥
٦٣	مسائل الإصلاح ومواطن البحث	٦
٦٣	أ- إكمال النقص	٦
٦٣	ب- التعويض عن الضرر	٦
٦٣	جـ- الزكوات	٦
٦٣	د- المصروفات	٦
٦٣	هـ- المكافآت	٦
٦٤	و- منع التصرف بتزع أيدي لايفاف للضرر	٦
٦٤	ز- الولاية والموضنة والحضارة	٦
٦٤	ح - الوعظ	٦
٦٤	ط - نشرية	٦
٦٤	ي - إحياء التراث	٦
٦٤ - ٦٥	اصم	١ - ٥
٦٤	التعريف	
٦٤	الحكم الإجمالي	٢ - ٤
٦٤	في العبادة	٢
٦٥	في المعاملات	
٦٥	أ - فضء الأصم وشهادته	٣
٦٥	ب - الجنابة على السمع	٤
٦٥	مواطن البحث	٥
٦٥ - ٦٦	أصيل	١ - ٢
٦٥	التعريف	١
٦٥	الحكم الإجمالي	٢
٦٦ - ٧٣	إصافة	١ - ٢٩
٦٦	التعريف	١
٦٦	الألقاظ ذات الصلة : لتعيق، التضييق، الامتناء، الخوف، وتعين	٣ - ٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٨	شروط الإضافة	٨
٦٨	أنواع الإضافة	٩ - ٢٩
٦٨	النوع الأول : الإضافة إلى الوقت	١٠ - ٢٥
٦٨	التصرفات التي تعقب الإضافة إلى الوقت	١١
٦٨	أ- انطلاق	١١
٦٩	ب- إضافة تعويض الطلاق للمستقبل	١٢
٦٩	ج- إضافة الخلع إلى الوقت	١٣
٦٩	إضافة الإيلاء إلى الوقت	١٤
٦٩	إضافة الطهارة إلى الوقت	١٥
٦٩	إضافة البحر إلى الوقت	١٦
٦٩	إضافة النذر إلى الوقت	١٧
٧٠	إضافة لإحالة إلى الوقت	١٨
٧٠	إضافة المضاربة إلى المستقبل	١٩
٧٠	إضافة الكفالة	٢٠
٧٠	إضافة الوقت	٢١
٧٠	إضافة المراجعة والمعدة	٢٢
٧١	إضافة الوحي والإيضاء إلى الوقت	٢٣
٧١	إضافة المودة إلى الوقت	٢٤
٧١	المنعوق لا تصبح إضايفته إلى مستقبل	٢٥
٧٢	النوع الثاني : الإضافة إلى الشخص	٢٦ - ٢٩
٧٢	أ- إضافة التصرف إلى المباشر منه	٢٧
٧٢	ب- إضافة مباشر التصرف إلى غيره	٢٨
٧٣	إضجاع	١ - ٤
٧٣	التعريف	١
٧٣	الالفاظ ذات الصلة : الاضطجاع - الاستلقاء	٢ - ٣
٧٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
٧٤ - ١٠٧	أضحية	١ - ٦٨
٧٤	التعريف	١
٧٤	الالفاظ ذات الصلة : الجربان ، المدي ، العفيفه ، الفرع ، والتعير : ٢ - ٥	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٧٥	مشروعية الأصحية ودليلها	١
٧٦	حكم الأصحية	٧-٢٠
٧٨	الأصحية للمنورة	١١
٧٩	أصحية التطوع	١٢
٧٩	شروط وجوب الأصحية أو منيئها	١٣
٨١	نصيحة الإنسان من ماله عن ولته	٢١
٨١	شروط صحة الأصحية	٢٢-٣٨
٨١	النوع الأول : شروط الأصحية في ذاتها	٢٣-٣٤
٨١	الشرط الأول : أن تكون من الأتباع	٢٣
٨٢	الشرط الثاني : أن تبلغ سن النضحية	٢٤
٨٣	الشرط الثالث : سلامتها من العيوب الفاحشة	٢٦
٨٧	طرقه العيب المخل بعد تعيين الأصحية	٣٠
٨٨	الشرط الرابع : أن تكون مملوكة للذبيح أو مأمونة له	٣٢
٨٩	النوع الثاني : شرائط ترجع إلى المضحي	٣٥-٣٨
٨٩	الشرط الأول : نية النضحية	٣٥
٨٩	الشرط الثاني : أن تكون أنية مقارنة للذبيح	٣٦
٩٠	الشرط الثالث : ألا يشارك المضحي فيها بمشتمل الشركة من لا يريد القرية	٣٨
٩١	وقت النضحية مبدأ ونهاية	٣٩-٤١
٩١	مبدأ الوقت	٣٩
٩٣	نهاية وقت النضحية	٤٠
٩٣	النضحية في لبالي أيام النحر	٤١
٩٣	ما يجب بفوات وقت النضحية	٤٢
٩٤	ما يستحب قبل النضحية	٤٥
٩٥	ما يكره قبل النضحية	٤٦
٩٨	ما يستحب وما يكره عند إزادة النضحية	٥٠
٩٨	ما يرجع إلى الأصحية من المستحبات والمكروهات عند النضحية	٥١
١٠٠	ما يستحب في النضحية من أمور ترجع إلى المضحي	٥٣
١٠١	ما يرجع إلى وقت النضحية من المستحبات والمكروهات	٥٦

الصفحة	المعنوان	الفقرات
١٠٦	ما يستحب وما يكره عند التضحية	٥٧ - ٦٣
١٠٦	أ - يستحب للمضحي بعد الذبح أمور	٥٧
١٠٤	ب - يكره للمضحي بعد الذبح عند الخضبة أمور	٦١
١٠٥	التيامة في ذبح الأضحية	٦٤
١٠٦	التضحية عن الميت	٦٦
١٠٦	هل يقوم غير الأضحية من الصدقات مقامها	٦٧
١٠٧	المفاضلة بين الضحية والصدقة	٦٨
١٠٧ - ١٠٨	إضراب	١ - ٤
١٠٧	التعريف	١
١٠٨	الألفاظ ذات الصلة : الاستثناء ، والنسخ	٢ - ٣
١٠٨	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
	إضرار	
	انظر : ضرر	
١٠٩ - ١١٠	اضطباع	١ - ٤
١٠٩	التعريف	١
١٠٩	الألفاظ ذات الصلة : الإسدال ، اثنى عشر العباء	٢ - ٤
١٠٩	الحكم الإجمالي	٤
١١٠	مواطن البحث	٥
١١٠ - ١١١	اضطجاع	١ - ٦
١١٠	التعريف	١
١١٠	الألفاظ ذات الصلة : الانكاء ، الاستناد ، والإضجاع	٢
١١٠	الحكم الإجمالي	٥
١١١	مواطن البحث	٦
١١١	اضطرار	
	انظر : ضرورة	
١١١	إطاعة	
	انظر : استطاعة	

الصفحة	العنوان	القرآن
١١١ - ١١٢	أطراف	٤ - ١
١١١	التعريف	١
١١١	الحكم الإجمالي	
١١١	الجنابة على الأطراف	٢
١١٢	الأطراف في السجود	٣
١١٢ - ١١٤	أطراف	٨ - ١
١١٢	التعريف	١
١١٢	الانحطاطات اتصال : العكس ، الدوران ، انعطاف ، العمود	٥ - ٢
١١٣	الحكم الإجمالي	
١١٣	أ - أطراف العنة	٦
١١٣	ب - الأطراف في العادة	٧
١١٤	مواضع البحث	٨
١١٤ - ١١٣	إطعام	٣٦ - ١
١١٤	التعريف	١
١١٤	الألفاظ ذات الصلة : التملك ، الإباحة	٣ - ٢
١١٤	حكمه التكليفي	٤
١١٥	أسباب الإطعام المطلوب شرعا	٧ - ٥
١١٥	أ - الإحتياج	٥
١١٥	ب - الاضطراب	٦
١١٥	ج - الإكرام	٧
١١٥	الإطعام في المكفارات	١١ - ٨
١١٦	المكفورات التي فيها إطعام	٩
١١٦	أ - كفارة الصوم	٩
١١٦	ب - كفارة اليمين	١٠
١١٦	ج - كفارة الظهار	١١
١١٧	مقدار الإطعام الواجب في لكفارة	١٢
١١٧	الإباحة والتملك في المكفارات	١٣
١١٧	الإطعام في الغدبة	١٤
١١٧	أ - ندية الصائم	١٤

الصفحة	المعنوان	الصفحات
١١٧	ب - الإطعام في فدية الصيد	١٥
١١٨	الإطعام في النفقات	١٨ - ١٦
١١٨	الإطعام في حالة الضرورة	١٦
١١٨	الامتناع عن إطعام المضطر	١٧
١١٨	تجديد الإطعام	١٨
١١٩	التوسعة في الإطعام	١٩
١١٩	إطعام السجون	٢٠
١١٩	إطعام الحيوان المحتبس	٢١
١٢٠	الإطعام من الأصحية	٢٢
١٢٠	إطعام أهل الميت	٢٣
١٢٠	المناسبات التي يستحب الإطعام فيها	٢٤
١٢١	القدرة على الإطعام	٢٥
١٢٢	الإطعام عن الغير	٢٧
١٢٢	إطعام الزوجة من مال زوجها	٢٨
١٢٢	الحلف عن الإطعام	٢٩
١٢٢	الوصية بالإطعام	٣٠
١٢٢	الوقف على الإطعام	٣١
١٢٣ - ١٦٢	أطعمة	١٠١ - ١
١٢٣	التعريف	١
١٢٤	تقسيم الأطعمة	٢
١٢٤	احكام التكليفي	١٤ - ٩
١٢٥	ما يحرم أكله لأسباب مختلفة	٧
١٢٧	ما يكره أكله لأسباب مختلفة	١٤
١٢٧	الحيوان المأثي : حلاله وحرامه	١٥
١٣٢	الحيوان البري : حلاله وحرامه	٢١ - ٢٣
١٣٣	النوع الأول : الأنعام	٢٢
١٣٣	النوع الثاني : الأرانب	٢٣
١٣٣	النوع الثالث : الحيوانات المفترسة	٢٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٤	النوع الرابع : كل وحش نيس له ناب بفقرس به وليس من الحشرات	٣٠
١٣٥	النوع الخامس : كل طائر له علب صائد	٣١
١٣٥	النوع السادس : الطائر الذي لا يأكل إلا الحيفة غالبا	٣٣
١٣٧	النوع السابع : كل طائر نقي دم سائل وليس له علب صائد	٤١
١٣٨	النوع الثامن : الخيل	٤٤
١٣٩	النوع التاسع : اخنز الأعلي	٤٦
١٤٠	النوع العاشر : الخنزير	٤٨
١٤١	النوع الحادي عشر : الحشرات	٥١
١٤٢	الجراد	٥٣
١٤٢	الضب	٥٤
١٤٣	الدد	٥٥
١٤٤	بقية الحشرات	٥٦
١٤٤	النوع الثاني عشر : المولودات ومنها : البغال	٥٧
١٤٦	النوع الثالث عشر : كل حيوان لم يعرفه العرب في أمصارهم	٦٢
١٤٧	ما يحرم أو يكره من الحيوان المأكل لسبب عارض	٦٤
١٤٧	أ- الإحرام بالغليخ أو العمرة	٦٥
١٤٨	ب- وجود حيوان الصيد في مطلق الحرم المكى	٦٧
١٤٨	السبب العارض الموجب للكراهة (الحيوانات الجلالة)	٦٩
١٥١	أجزاء الطيور وما انفصل به	٧٤ - ٨٦
١٥١	حكم العضو الميان :	٧٤
١٥١	أ- العضو الميان من حيوان حي	
١٥١	ب- العضو الميان من الميتة	
١٥١	ج- العضو الميان من المذكى المأكل في أثناء تركيبه قبل تمامها	
١٥١	د- العضو الميان من المذكى المأكل بعد تمام تركيبه وقبل زهوق روحه	
١٥٢	هـ- العضو الميان من المصيد كاله الصيد	

الصفحة	العنوان	القرآن
١٥٢	حكم أجزاء الحيوان المذكي	٧٥
١٥٣	حكم ما انفصل من الحيوان :	٨٠
١٥٣	أولاً : البيض	٨١
١٥٤	ثانياً : اللبن	٨٤
١٥٥	ثالثاً : الإقحفة	٨٥
١٥٦	رابعاً : الجنين	٨٦
١٥٧	تناول المضطر للميت ونحوها	٨٧
١٥٨	المقصود بإباحة الميت ونحوها	٩٠
١٥٨	حد الضرورة المبيحة	٩٢
١٥٩	تفصيل المحرمات التي تبيحها الضرورة	٩٣
١٦٠	شروط إباحة الميت ونحوها للمضطر	٩٥ - ١١١
١٦٠	أولاً : الشروط العامة المنفردة عليها	٩٦
١٦١	ثانياً : الشروط العامة المختلف فيها	٩٩
١٦٦ - ١٦٧	إطلاق	١٥ - ١
١٦٢	التعريف	١
١٦٣	الألفاظ ذات الصلة : العموم ، التكرير	٣ - ٢
١٦٣	الشيء المطلق ، ومطلق الشيء	٤
١٦٤	مواطن الإطلاق	٥ - ١٤
١٦٤	أولاً : إطلاق النية في التطهارة	
١٦٤	أ - الوضوء والغسل	٦
١٦٤	ب - التيمم	٧
١٦٥	إطلاق النية في الصلاة :	
١٦٥	أ - صلاة الغرض	٨
١٦٥	ب - الضل المطلق	٩
١٦٥	حد السنن الرواتب ، والمؤقتة	١٠
١٦٥	إطلاق النية في الصوم	١١
١٦٦	إطلاق نية الإحرام	١٢
١٦٦	هل الإطلاق أفضل أم التبيين	١٤
١٦٧	مواضع البحث	١٥

١٦٧-١٦٩	الطمنان	٧-١
١٦٧	التعريف	١
١٦٧	الأنفاط ذات الصفة : العلم ، اليقين	٣-٢
١٦٨	الطمنان أنفس	٤
١٦٨	ما يحصل به الاطمنان	٥
١٦٨	الاطمنان الحسي	٦
١٦٨	أثار الاطمنان	٧
١٦٩-١٧٣	أظفر	١٢-١
١٦٩	التعريف	١
١٦٩	الاحكام المتعلقة بالاطفار	١٢-٢
١٦٩	تقليم الأظفار	٢
١٧٠	توفير الأظفار للمجاهدين في بلاد العدو	٣
١٧٠	قصر الأظفار في الحج وما يجب به	٤
١٧٠	إسباك المصحى عن فقس أظفاره	٥
١٧١	دفن قلامة الظفر	٦
١٧١	الذبح بالأظفار	٧
١٧١	سلامة الأظفار	٨
١٧٢	أثر الوسخ المتجمع تحت الأظفار في الطهارة	٩
١٧٢	الحناية على الظفر	١٠
١٧٣	الحناية بالظفر	١١
١٧٣	طهارة الظفر ونحوه	١٢
١٧٣-١٧٧	إظهار	١٢-١
١٧٣	التعريف	١
١٧٤	الأنفاط ذات الصفة : الإقشة ، الجهر ، الإعلان	٤-٢
١٧٤	الحكم التكليفي	١٢-٥
١٧٤	الإظهار عند علياء التجويد	٥
١٧٤	إظهار نعم الله تعالى	٦
١٧٥	إظهار المرء غير ما يرضى في نفسه	٧
١٧٥	إظهار المتعاقدين بخلاف قصدما	٨

الصفحة	العنوان	المقترحات
١٧٥	إظهار خلاف قصد الشارع بأخيلة	٩
١٧٦	ما يشترط فيه الإظهار	١٠
١٧٦	ما يجوز إظهاره	١١
١٧٦	ما لا يجوز إظهاره	١٢
١٧٧ - ١٨١	إعادة	١١ - ١
١٧٧	التعريف	١
١٧٧	الآلفاظ ذات الصلة : التكرار ، الغضاض ، الاستئناف	٢ - ٤
١٧٨	الحكم التكليفي	٥
١٧٩	السبب لإعادة	٦ - ١٠
١٧٩	أ - وقوع الفعل غير صحيح لعدم توفر شروط صحته .	٦
١٧٩	ب - التشتت في وقوع الفعل	٧
١٧٩	ج - الإبطال بعد الوقوع	٨
١٨٠	د - زوال المانع	٩
١٨١	هـ - الافتيات على صاحب الحق	١٠
١٨١	سقوط الواجب	١١
١٨١ - ١٩٥	إعارة	١ - ٢٩
١٨١	التعريف	١
١٨١	الآلفاظ ذات الصلة : العمرى ، الإجرة ، الانتفاع	٢ - ٤
١٨٢	دليل مشروعيتها	٥
١٨٢	حكمها التكليفي	٦
١٨٣	مكان الإعارة	٧
١٨٣	ما يجوز إعارته	٨
١٨٤	طبيعتها من حيث التزوم وعدمه	٩
١٨٥	آثار الرجوع	١٠
١٨٦	إعادة الأرض للزراع	١١
١٨٧	إعارة النوب وما في معناه	١٢
١٨٨	تعليقها وإضافتها	١٣
١٨٨	حكم الإعارة وأثرها	١٤

١٥	ضمان الإحارة	١٨٩
١٦	شرط نفي الضمان	١٩٠
١٧	كيفية التضمين	١٩١
١٨	الاختلاف بين المعبر والمستعبر	١٩١
٢٠	نفقة العلوية	١٩٢
٢١	مؤونة رد المارية	١٩٣
٢٢	ما يبرأ به المستعبر	١٩٣
٢٣	ما تنتهي به الإحارة	١٩٤
٢٤	استحقاق للمارية وتلف المستعار المستحق ونقصانه	١٩٥
٢٥	أثر استحقاق للمارية على الانقضاء	١٩٥
٢٦	الوصية بالإحارة	١٩٥
١٨- ١	إحالة	١٩٥ - ٢٠٠
١	التعريف	١٩٥
٢- ٣	الالفاظ ذات الصلة : الإغالة، والاستعانة	١٩٦
٤- ١٤	الحكم التكليفي	١٩٦
	الإحالة لواجبة :	١٩٦
٥	أ- إحالة المضطر	١٩٦
٦	ب- الإحالة لإنقاذ المال	١٩٦
٧	ج- الإحالة في دفع الضرر عن المسلمين	١٩٦
٨	د- إحالة البهائم	١٩٧
٩	الإحالة المندوبة	١٩٧
١٠	الإحالة المكروهة	١٩٧
١١	الإحالة على إصرام	١٩٧
	إحالة الكفار :	١٩٨
١٢	أ- الإحالة بصدقة التطوع	١٩٨
١٣	ب- الإحالة في الثقة	١٩٨
١٤	ج- الإحالة في حالة الاضطراب	١٩٨
١٨- ١٥	أثار الإحالة	١٩٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩٩	١- الأحرار على الإعادة	١٥
١٩٩	ب- الحجاب على الإعادة	١٦
٢٠٠	ج- التصحيف	١٨
٢٠٠	اعتناق	
٢٠١ - ٢٠٠	اعتناق	٣-١
٢٠٠	التعريف	١
٢٠١	الحكم الإجمالي	٢
٢٠١	مواطن البحث	٣
٢٠١ - ٢٠٣	اعتناق	٣-١
٢٠١	التعريف	١
٢٠١	حكم التكلفي	٢
٢٠٢ - ٢٠٣	اعتناء	٣-١
٢٠٢	التعريف	١
٢٠٢	حكم الإجمالي	٢
٢٠٢	دفع الاعتناء	٣
	اعتناء	
٢٠٣	انظر : عدمه	
٢٠٣	اعتناء	٢-١
٢٠٣	التعريف	١
٢٠٣	حكم التكلفي ومواطن البحث	٢
٢٠٣	اعتناء	
	انظر : قرار	
٢٠٣ - ٢٠٤	اعتناء	٢-١
٢٠٣	التعريف	١
٢٠٤	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٠٤ - ٢٠٦	اعتناء	٨-١
٢٠٤	التعريف	١
٢٠٥	الانقضاءات العبدية : الاعتناق، العلم، اليقين، والنظر	٥-٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٥	الحكم الإجمالي	٦
٢٠٥	أثر الاعتقاد في تصرفات	٧
٢٠٦	المزول والاعتقاد	٨
٢٠٦	اعتقاد	
	انظر احتساب ، أمان	
٢٠٦ - ٢٢٨	اعتكاف	١ - ٤٢
٢٠٦	التعريف	١
٢٠٧	الالتزام ذات الصلة : خللوا ، الرباط والرابعة ، والجوار	٢ - ١
٢٠٧	حكم الاعتكاف	٥
٢٠٧	حكم التكليم	٦
٢٠٨	أقسام الاعتكاف :	٧ - ٩
٢٠٨	أ - الاعتكاف - المذوب	٧
٢٠٨	ب - الاعتكاف الواجب	٨
٢٠٩	ج - الاعتكاف المسنون	٩
٢٠٩	أركان الاعتكاف	١٠ - ١٦
٢٠٩	المعتكف	١١
٢٠٩	اعتكاف المرأة	١٢
٢١٠	النية في الاعتكاف	١٣
٢١١	مكان الاعتكاف	١٤
٢١١	أ - مكان الاعتكاف المرحلي	
٢١١	ب - مكان اعتكاف المرأة	١٥
٢١٢	البيت في المسجد	١٦
٢١٣	النصوم في الاعتكاف	١٧
٢١٤	ب - نصوم للاعتكاف المسنون	١٨
٢١٥	نادر الاعتكاف	١٩
٢١٥	أ - لنذر انتفاع	٢٠
٢١٥	ب - لنذر المطلق واللغة المعينة	٢١
٢١٦	زمن دخول الاعتكاف الواجب	٢٢
٢١٦	مقدار النصوم مع الاعتكاف بالنذر	٢٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٦	نذر الصلاة في الاعتكاف	٢٤
٢١٧	نذر الاعتكاف في مكان معين	٢٥
٢١٨	الاشتراط في الاعتكاف	٢٦
٢١٩	ما بعد الاعتكاف	٢٧ - ٤٦
٢١٩	الأول : الجراح وضواحيه	٢٧
٢٢٠	الثاني : الخروج من المسجد	٢٨
٢٢٠	أ- الخروج لغرض الحاجة والمصروف والغسل الواجب	٢٩
٢٢١	ب- الخروج للأكل والشرب	٣٠
٢٢١	ج- الخروج لغسل الجمعة والعيد	٣١
٢٢١	د- الخروج لصلاة الجمعة	٣٢
٢٢٢	هـ- الخروج بعبادة المرضي وصلاة الجنازة	٣٣
٢٢٢	و- الخروج في حالة انسيان	٣٤
٢٢٣	ز- الخروج لأداء الشهادة	٣٥
٢٢٣	ح- الخروج للمرضى	٣٦
٢٢٤	ط- الخروج لإيذاء المسجد	٣٨
٢٢٤	ي- الخروج حاله الإكراه	٣٩
٢٢٤	ك- خروج المعتكف بغير عذر	٤٠
٢٢٤	ل- حد الخروج من المسجد	٤١
٢٢٤	م- ما يعتبر من المسجد وما لا يعتبر	٤٢
٢٢٥	الثالث : الجنون	٤٣
٢٢٥	الرابع : الردة	٤٤
٢٢٥	الخامس : السكر	٤٥
٢٢٦	انسداس : الخيفض والدماس	٤٦
٢٢٦	ما يبطل المدة منكف وما يكره له	٤٧ - ٥٢
٢٢٦	أ- لأكل والشرب والنوم	٤٧
٢٢٦	ب- العقود والصائع في المسجد	٤٨
٢٢٧	ج- الصمت	٥٠
٢٢٧	د- الكلام	٥١
٢٢٨	هـ- الطيب واللباس	٥٢

	اعتبار	٢٢٨
	انتظر : عمرة	
	اعتناء	٢٢٨
	انتظر : عمارة	
	اعتناق	٢٢٩
	انتظر : معانقة ، اعتقاد	
	اعتقاد	٢٢٩
	انتظر : عادة	
٨ - ١	اعتياض	٢٢٩ - ٢٣٢
١	التعريف	٢٢٩
٢	الحكم الإجمالي	٢٢٩
٣	ما يجري فيه الاعتياض وأسبابه	٢٣٠
	أقسام المعالوضات :	٢٣٠
٤	أ - معاوضة محضة	٢٣٠
٥	ب - معاوضات غير محضة	٢٣٠
٥	شرائط إجمالية فلاعتياض	٢٣٠
٨	مواطن السمح	٢٣٢
٥ - ١	أعجمي	٢٣٢ - ٢٣٣
١	التعريف	٢٣٢
٢	الألفاظ ذات الصلة : الأصجم ، اللعان	٢٣٢
٣	الحكم الإجمالي	٢٣٢
٥	مواطن البيع	٢٣٣
	اعضاد	٢٣٣
	انتظر : عنبر	
٢٧ - ١	إعذار	٢٣٣ - ٢٤٥
١	التعريف	٢٣٣
٧ - ٢	الألفاظ ذات الصلة : الإنذار ، الإعلام ، الإيلاج ، التنذير ، الإمهال ، والتلوم	٢٣٤
٨	حكمه التكليفي	٢٣٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٤	دليل المشروعية	٩
٢٣٥	الإعذار في الردة (الاستجابة)	١٠
٢٣٥	حكم الإعذار إلى المرتدة	١١
٢٣٥	دليل القائلين بالوحدوب	١٢
٢٣٦	الإعذار إلى المرتدة	١٣
٢٣٦	الإعذار في الجهاد	١٤
٢٣٨	الإعذار إلى البيعة	١٥
٢٣٨	الإعذار في الدعوى	١٦
٢٣٩	ما يسقط به الإعذار	١٧
٢٤٠	التأجيل في الإعذار	١٨
٢٤٠	أجال مقدرة من الشروع	١٩
٢٤٠	إعذار المولى	٢٠
٢٤١	إعذار المعتنع من وطء زوجته	٢١
٢٤١	الإعذار إلى المعتنع من الإنفاق على زوجته	٢٢
٢٤٢	الإعذار إلى المصير بمعجل المهر	٢٣
٢٤٤	إعذار المدين	٢٤
٢٤٤	الإعذار عند الأخذ للاضطراب	٢٥
٢٤٤	من له حق الإعذار؟ وبم يكون؟ وبم إجراء المعتنع	٢٦
٢٥٥	أعراب	
	انظر : ع	
٢٥٥	أعرج	٢-١
٢٤٥	التعريف	١
٢٤٥	الحكم الإجمالي	٢
٢٤٦ - ٢٥٦	إعسار	٢٥-١
٢٤٦	التعريف	١
٢٤٦	الأمثلة ذات الصلة : الإفلاس، الفقر	٢-٢
٢٤٦	ما يثبت به الإعسار	٤
٢٤٧	آثار الإعسار	٢٤-٥
٢٤٧	قولا : آثار الإعسار في حقوق الله المالية	١٠-٥

الصفحة	العنوان	ال فقرات
٢٤٧	١- أثر الإعصار في سقوط التركة بعد وجوبها	٥
٢٤٧	ب- أثر الإعصار في مسح وجوب الحج التام	٦
٢٤٧	ج- أثر الإعصار في سقوط النذر	٧
٢٤٨	د- أثر الإعصار في كفارة اليمين	٨
٢٤٨	هـ- الإعصار بقصة الماء تلويصاً، والغسل	٩
٢٤٨	و- أثر الإعصار في الفدية	١٠
٢٤٩ - ١١	ثانياً : آثار الإعصار في حقوق العباد	١١ - ٢٤
٢٤٩	أ- الإعصار ومزونة تجهيز ثوب وتكفينه	١١
٢٤٩	ب- الإعصار لمجرة الأجر والمجرة البيت ونحوه	١٢
٢٤٩	ج- إعصار المحلل عليه	١٣
٢٥١	د- إعصار الزوج بالهرم المسمى	١٤
٢٥١	هـ- إعصار المدين بما وجب عليه من الدين	١٥
٢٥٣	و- الإعصار يمنع الخربة	١٦
٢٥٣	ز- إعصار التركة من الوفاء بها وجب فيها من حقوق	١٧
٢٥٣	ح - الإعصار بالتفقة على النفس	١٨
٢٥٤	ط- الإعصار بتفقة الزوجة	١٩
٢٥٤ - ٢٥١	ي - الإعصار في المتعة على الأثرب	٢٠
٢٥٥	ك - أسيرة الحصاة والأرضانج	٢١
٢٥٥	ل - التفقة على الحيوان المحتبس	٢٢
٢٥٥	م - الإعصار بفكالك الأسير	٢٣
٢٥٦	ن - إعصار الصبي	٢٤
٢٥٦	س - إعصار الدولة - التكليف الموجب	٢٥
٢٥٦ - ٢٥٧	أعضاء	١ - ٢٤
٢٥٦	التعريف	١
٢٥٦	الألفاظ ذات الصلة - الأطراف	٢
٢٥٦	الحكم الإجمالي	٣
٢٥٧	إتلاف الأعضاء	٤
٢٥٧	ما أبين من أعضاء - طبي	٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥٧	أعطيات	
	انظر : إعطاء	
٢٥٧-٢٥٨	إعفاف	١-٣
٢٥٧	التعريف	١
٢٥٨	الحكم الإجمالي	٢
٢٥٨	إعفاف الإنسان أصوله	٣
٢٥٨	إعلام	
	انظر : إشهار	
٢٥٨-٢٦١	أعلام الحرم	١-٥
٢٥٨	التعريف	١
٢٥٩	مصور منطقة الحرم	
٢٦١	تجديد أعلام الحرم	٤
٢٦٢-٢٦٣	إعلان	١-١٥
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٢	الألفاظ ذات الصلة : الإظهار ، الإقضاء ، الإعلام ، وإشهاد	٢-٥
٢٦٢	الحكم الإجمالي :	
٢٦٢	أ- إعلان الإسلام ومبطله	٦
٢٦٣	ب- إعلان النكاح	٧
٢٦٣	ج- إعلان إقامة الحدود	٨
٢٦٣	د- الإعلان عن المصالح العامة	٩
٢٦٣	هـ- الإعلان عن موت فلان	١٠
٢٦٣	و- الإعلان لتنحيز	١١
٢٦٣	ز- يصح إظهاره ولا يصح إعلائه	١٢
٢٦٤	إظهار	١-٢
٢٦٤	التعريف	١
٢٦٤	إعص	
	انظر : عصي	

الصفحة	الموضوع	الفرق
	أعوان	
	انظر : إعانة	
	أعور	
	انظر : عور	
٢٦٤	أعيان	٣-١
٢٦٤	التعريف	١
٢٦٥	الألفاظ ذات الصلة : الدين ، والعرض	٢
٢٦٥	الأحكام المتعلقة بالأعيان	٣
٢٦٥	إغاثة	
	انظر : استغاثة	
٢٦٥-٢٦٦	إغاثة	٢-١
٢٦٥	التعريف	١
٢٦٥	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٦٦	اقتزار	
	انظر : تقرير	
٢٦٦	اغتيال	
	انظر : غسل	
٢٦٦	اغتيال	
	انظر : غيلة	
٢٦٦	إغراء	٣-١
٢٦٦	التعريف	١
٢٦٦	الألفاظ ذات الصلة : التعريض	٢
٢٦٦	الحكم الإجمالي	٣
٢٦٧-٢٦٨	إغلاقي	٦-١
٢٦٧	التعريف	١
٢٦٧	الحكم الإجمالي	٢
٢٦٨-٢٧٣	إغناء	١٩-١
٢٦٨	التعريف	١
٢٦٨	الألفاظ ذات الصلة : الترم ، العت ، والجنون	٤-٢

٢٦٨	أثر الإغماء في الأهمية	٦ - ١٠
٢٦٨	أثر الإغماء في العبادات البدنية	
٢٦٨	أ- في الوضوء والنيعم	٦
٢٦٩	ب- أثر الإغماء في سقوط الصلاة	٧
٢٦٩	ج- أثر الإغماء في الصيام	٨
٢٧٠	د- كره في الحج	١٠
٢٧١	أثر الإغماء في الزكاة	١٢
٢٧١	أثر الإغماء في التصرفات لقولية	١٣ - ١٦
٢٧١	أثر الإغماء في عقود المعاوضة	١٤
٢٧١	إغماء ولي التكاح	١٥
٢٧٢	إغماء القاضي	١٦
٢٧٢	أثر الإغماء في التبرعات	١٧
٢٧٢	أثر الإغماء في الجنائز	١٨
٢٧٢	هل يعتبر الإغماء انعقود عليه عيباً	١٩
٢٧٣	إفاعة	١ - ٤
٢٧٣	لتعريف	١
٢٧٣	حكم لإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٧٣ - ٢٧٤	إفاعة	١ - ٩
٢٧٣	التعريف	١
٢٧٤	الحكم لإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٧٤	انتطهر عند الإفاعة	٣
٢٧٤	انصلافاً بعد الإفاعة	٤
٢٧٤	أثر الإفاعة في الصوم	٥
٢٧٥	تأثير حذ الشرب للإفاعة	٦
٢٧٥	إفاعة المحصور عليه	٧
٢٧٥	الإفاعة في الحج	٨
٢٧٥	توزيع المجنون إذا أفلق	٩

إفناء

انظر : غتوى

الصفحة	المعنوان	الفقرات
٢٧٥ - ٢٧٧	افتداء	٦ - ١
٢٧٥	التعريف	١
٢٧٦	الحكم الإجمالي .	
٢٧٦	أ - افتداء ابيعين	٢
٢٧٦	ب - فداء الرجال الأسرى لقذلة من الكفار	٣
٢٧٦	افتداء أسرى المسلمين	٤
٢٧٦	ج - الافتداء عن معطورات الإحرام	٥
٢٧٧	مواطن البحث	٦
٢٧٧ - ٢٧٨	القرآن	٣ - ١
٢٧٧	التعريف	١
٢٧٨	الفرق بين الكذب والافتراء	
٢٧٨	حكمه لإجمالي	٢
٢٧٨ - ٢٧٩	اقتراض	٤ - ١
٢٧٨	التعريف	١
٢٧٨	حكم لإجمالي .	
٢٧٨	أ - اقتراض اليدين والتفلسين	٢
٢٧٩	ب - اقتضاد على الثوب المنوي على السجدة	٣
٢٧٩	ج - اقتراض حرر	٤
٢٧٩ - ٢٨١	اقتراء	٥ - ١
٢٧٩	التعريف	١
٢٨٠	الأنقاط ذات النصفة : التعرق ، والتعريق	٣ - ٢
٢٨٠	الحكم الإجمالي	٤
٢٨٠	مواطن البحث	٥
٢٨١	انتقاض	
	تعريف . بكارة	
٢٨١ - ٢٨٢	افتيات	٨ - ١
٢٨١	التعريف	١
٢٨١	الأنقاط ذات النصفة : التعدي . والفصالة	٣ - ٢

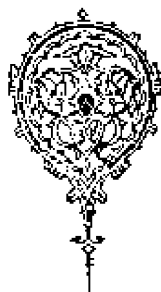
الصفحة	العنوان	الفقرات
	الحكم الإجمالي :	٤
٢٨١	أ - الاتقيات في إقامة الحدود	٥
٢٨٢	ب - الاتقيات في استبعاد الخصائص	٦
٢٨٢	ج - الاتقيات في الشروع	٧
٢٨٢	مواظف السحت	٨
٢٨٢ - ٢٨٧	إفراد	١ - ١٤
٢٨٢	التعريف :	١
٢٨٢	أ - الإفراد في البيع	٢
٢٨٣	ب - الإفراد في الرصبة	٣
٢٨٣	ج - الإفراد في الأكل	٤
٢٨٣	د - إفراد الخبز	٥
٢٨٣	الاعتفاظ ذات الصلة : الفران ، والتتمتع	٦
٢٨٣	الفصلة بين كل من الإفراد والفران والتتمتع	٧
٢٨٥	حالة وجوب الإفراد وجوبه في حق المكسب	٩
٢٨٥	بنة الإفراد	١١
٢٨٦	التبليغ في الإفراد	١٢
٢٨٦	ما يفترض به المفرد عن التتمتع والفران	
٢٨٦	أ - الظروف بنسبة للمفرد	١٣
٢٨٦	ب - عدم وجوب الدم على المفرد	١٤
	إفراز	١ - ٧
	التعريف ،	١
	الاعتفاظ ذات الصلة : المنزل ، والفصة	٢ - ٣
	الحكم الإجمالي	٤
٢٨٨ - ٢٩٣	إفناء	١ - ١٤
٢٨٨	تعريف	١
٢٨٨	الاعتفاظ ذات الصلة : الإلتاف ، الإلتفاء ، والتوقف	٢ - ٤
٢٨٩	الحكم التكميلي	٥
٢٨٩	أثر الإفناء في العبادات	٩

الصفحة	المصنف	الفقرات
٢٩٠	إفساد العروم	٧
٢٩٠	نية إفساد العبادة	٩
٢٩٠	أثر الشروط الفاسدة في إفساد العقد	١٠
٢٩١	إفساد النكاح	١١
٢٩١	أثر الإفساد في التوارث بين الزوجين	١٢
٢٩٢	إفساد الزوجة في التوارث بين الزوجين	١٢
٢٩٢	إفساد الزوجة على زوجها	١٣
٢٩٢	الإفساد بين المسلمين	١٤
٢٩٢-٢٩٣	إلشاء السر	١٢-١
٢٩٣	التعريف	١
٢٩٣	الألفاظ ذات الصلة : الإشاعة، الكتمان، التجسس، والنميمة	٢-٥
٢٩٣	حكمه التكليفي	
٢٩٣	أنواع السر	
٢٩٣	النوع الأول : ما أمر الشرع بكتمان	٦
٢٩٤	النوع الثاني : ما طلب صاحبه كتمان	٧
٢٩٥	النوع الثالث : ما اطلع عليه صاحبه بمقتضى المهنة	٨
٢٩٥	ما يجوز فيه السر والإفشاء	١٠
٢٩٥	استعمال المعارض لتجنب إفشاء السر	١١
٢٩٦	تجنب الإفشاء في الحرب	١٢
٢٩٧-٢٩٨	إفشاء	١-١
٢٩٧	التعريف	١
٢٩٧	حكم الإفشاء	٣
٢٩٧	إفشاء الزوج	٤
٢٩٨	إفشاء الأجنبي	٥
٢٩٨	الإفشاء في نكاح فاسد	٦
٢٩٩-٣٠٠	إلغار	٧-١
٢٩٩	التعريف	١
٢٩٩	الحكم التكليفي	٢-٥

	٣٠٠	ثمر الإنظار :
٦		أ- في قطع الصوم المتتابع
٧		ب- في ترتيب القضاء وغيره
٥٩-١	٣٢٤-٣٠٠	إفلاس
١	٣٠٠	التعريف
٤-٢	٣٠٠	الألفاظ ذات الصلة : التقليل ، الإعسار ، الحجر
٥	٣٠١	حكم الإفلاس
٦	٣٠١	الحكم التكليفي للإفلاس
١١-٧	٣٠٢	شروط الحجر على المفلس
١٢	٣٠٣	الحجر على الدين الخائب
١٣	٣٠٤	من يحجر على المفلس
١٤	٣٠٥	الإثبات
١٥	٣٠٥	إشهاد الحجر به لإفلاس والإشهاد عليه
٥٧-١٦	٣٠٥	آثار أخضر على المفلس
٢٢-١٧	٣٠٥	الآثر الأول : نعلق حق الترميم بالمال
١٨	٣٠٦	الإقرار
١٩	٣٠٦	تصرفات المفلس في المال
٢٠	٣٠٧	التصرف في الذمة من المحجور عليه لمفس
٢١	٣٠٧	إضفاء التصرفات السابقة على الحجر أو إلغائها
٢٢	٣٠٨	حكم ما يلزم المفلس من الخسوف في مدة الحجر
٢٣	٣٠٨	الآثر الثاني : انقطاع المصالح عنه
٢٤	٣٠٨	الآثر الثالث : حلول الدين المؤجل
٤٧-٢٥	٣٠٩	الآثر الرابع : مدى استحقاق الترميم أخذ عين
		ماله إذا وجدته
٢٧	٣١٠	الرجوع فيما أقبضه المدين بغير الشراء
٣٩-٢٨	٣١١	شروط الرجوع في عين المال
٤٠	٣١٤	الرجوع بعين الثمن
٤١	٣١٤	استحقاق مشتري العين أخذها إذ حجر على البائع
		للمفلس قبل تقييدها

٤٢	هل يحتاج الرجوع إلى حكم المخاكه ؟	٣١٤
٤٣	ما يخص به "الرجوع"	٣١٥
٤٤	ظهور غير مسنحة في مال المقتس	٣١٥
٤٥	الرجوع في الأوقار به: البناء فيها أو عرسها	٣١٥
٤٦	إفلاس المستأجر	٣١٦
٤٧	إفلاس المؤجر	٣١٦
٤٨ - ٥٧	الأثر لمصر - بيع الحاكم ماله	٣١٧
٤٩	ما يترك للمعسر من ماله :	٣١٨
	أ - ثيب	
٤٨ - ٤٩	ب - الكتب	
٤٨ - ٤٩	ج - دار السكنى	
٤٨ - ٤٩	د - آلات الصانع	
٤٨ - ٤٩	هـ - رأس مال المتخلو	
٤٨ - ٤٩	و - الثمن لصوري	
٥٠	الإتفاق على المقتس وعلى عبثه مدة أحجر وقبل فسخه منه على العمد	٣١٩
٥١	المبادرة بقسم مال المقتس من غرمائه	٣٢٠
٥٢	هل يلزم قبل الفسخ حصص الدائنين	٣٢٠
٥٣	ظهور عرس بعد الفسخ	٣٢٠
٥٤	كيفية فسخة مال المقتس من غرمائه	٣٢١
٥٥	ما يقابل به المقتس بعد فسخة ماله	٣٢٢
٥٦	ما يفتقر به الفجر عن المقتس	٣٢٢
٥٧	ما يلزم المقتس من الديون بعد ذلك الحجر	٣٢٣
٥٨	أحكام من مات مملوكاً	٣٢٤
٥٩	أحكام أخرى يستتبعها التخليص	٣٢٤
	فأرب	٣٢٤
	اعظم غرامة	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٤ - ٢٢١	إقالة	١-٢٧
٢٢٤	التعريف.	١
٢٢٤	الالفاظ ذات الصلة البيع، والفسخ	٢-١
٢٢٥	حكم الإقالة التكليف	٢
٢٢٥	ركن الإقالة	٣
٢٢٥	الالفاظ التي تنعقد بها الإقالة	٤
٢٢٦	شروط الإقالة	٥
٢٢٦	حقيقتها الشرعية	٦
٢٢٧	اثر اختلاف المقتضاء في حقيقة الإقالة	
٢٢٧	أولاً: الإقالة بائناً أو أكثر من النص	٩
٢٢٧	ثانياً: الشفعة فيما يورث بالإقالة	١٠
٢٢٨	إقالة الوكيل	١١
٢٢٩	محل الإقالة	١٢
٢٢٩	اثر الشروط الفاسدة في الإقالة	١٣
٢٢٩	الإقالة في الصرف	١٤
٢٣٠	إقالة الإقالة	١٥
٢٣٠	عما يبطل الإقالة	١٦
٢٣٠	اختلاف المتقايين	١٧



تصويبات

وردت في هذا الجزء ، الأخطاء ، انماها طابعة لم يتمكن من تلافيها
نشير اليها هنا ليتم تصويبها :

الصفحة	المسود	السطر	الخطأ	المصواب
٥	١	١٨	مادة : (شرف)	مادة : (شرف)
٥٩	٢	٦١	الإنقاص	الانقاص
٧٢	٢	٩	جهة القبلة	جهة القبلة
٨٥	٢	٨	لإنكسار	الانكسار
١٧٢	١	٢٠	وثقة أبو داود	وثقة أبو داود